

جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية
والسلطات الاستعمارية الفرنسية من خلال الانتخابات ما
بين 1919م-1951م

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

إشراف الأستاذ الدكتور

لزهر بديدة.

إعداد الطالبة:

حورية بن فضة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الأستاذ
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	رئيسا	أ/د. مولود عويمر
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	مقررا	أ/د. لزهر بديدة
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضوا	د. محمد بلقاسم
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضوا	د. فضيلة علاوي
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة	عضوا	أ/د. مزيان سعدي
جامعة علي لونيبي - البلدية	عضوا	أ/د. الصادق دهاش

السنة الجامعية: 2020 - 2021/1441هـ - 1442هـ

جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"

كلية العلوم الإنسانية

قسم التاريخ

الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية
والسلطات الاستعمارية الفرنسية من خلال الانتخابات ما
بين 1919م-1951م

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.

إشراف الأستاذ الدكتور

لزهر بديدة.

إعداد الطالبة:

حورية بن فضة

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الأستاذ
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	رئيسا	أ/ د. مولود عويمر
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	مقررا	أ/ د. لزهر بديدة
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضوا	د. محمد بلقاسم
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله	عضوا	د. فضيلة علاوي
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة	عضوا	أ/د. مزيان سعدي
جامعة علي لونيسي - البليدة	عضوا	أ/د. الصادق دهاش

السنة الجامعية: 2020 - 2021 / 1441هـ - 1442هـ



﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كُرها ووضعته كُرها وحمله وفصاله ثلاثون شهرا حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال. رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين﴾

سورة الأحقاف، آية (15)

شكر وتقدير

بكل معاني الشكر والعرفان، أتوجه بهما إلى أستاذي البروفسور لزهر بديدة لما قدمه لي من عون وإشراف على هذه الرسالة مثنية عليه تواضعه الكبير وأسلوبه العلمي في تعامله مع الباحث من خلال إعطائه مفاتيح البحث وتوجيهه بالتسلسل المنطقي للأفكار ويترك في نفس الوقت مساحة رحبة وواسعة له في وصم بحثه باللمسات التي تميزه عن غيره، وهذا ما يساعد على تنوع وإثراء شتى فروع المعرفة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد وأخص بالذكر القائمين على المكتبات الوطنية والفرنسية منها مكتبة الأرشيف الوطني الجزائري ومركز البحث في تاريخ الحركة وثورة أول نوفمبر وعلى رأسهم السيدة سامية خامس.

فلهم مني جميعا كل الشكر والإمتنان

إهداء

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، وغمرتني بحبها وحنانها

إلى من تدخل القلوب دون إستئذنها إلى تاج رؤوسنا ولؤلؤة قلوبنا

" أمي الغالية عائشة "

إلى من تشتاق العين لرؤياه ويحن القلب للقياه إلى من أنار لي درب العلم في محياه

إلى روح " أبي الغالي عبد القادر رحمه الله " .

إلى روح أخي الحبيب " وحيد " رحمه الله وطيب مأواه

إلى من هو سندي بعد والدي الذي طالما شجعتني على مواصلة البحث العلمي في الأوقات الصعبة التي مرت علي، إنه زوجي الغالي الدكتور " وليد عيسى " نعم الزوج حفظه الله

إلى أعلى ما أملك في هذه الدنيا بنتي العزيزتين «روان» و" داليا هبة " حفظهما الله ووفقهما في حياتهما

إلى كل إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر "نبيل" و" سهيلة " و" صبرينة " و" رانيا " وأزواجهم "رشيد" و" كريم" و" محمد" وأبنائهم.

إلى كل الأحباب والزملاء الذين وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل إخواننا في فلسطين الحبيبة إلى الفقيد روح النضال "ابراهيم عرفة" .

إلى روح حمايا "وليد قويدر" رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، وإلى حماتي العزيزة "فاطمة" أطل الله في عمرها

إلى من قاسمتني هذا العمل من ديار الغربية صديقتي ورفيقة دربي منذ الطفولة صديقتي "ماجد بن صالح وزوجها رشيد والكتكوتة مريم "إلى «هند يمانى" و"كريمة الخلوفي"

إلى نادين ونادر وسيد أحمد أنس وميرال وحببية قلبي ديلارا والصغيرة صوفيا

أهدي هذا العمل.

المختصرات

- د.م): دون مكان
- (د.ط): دون طبعة
- تر: ترجمة
- رقم، رقم: صفحتان متتاليتان أو صفحات منفردة وغير متتالية.
- ص: رقم صفحة واحدة.
- ص - ص: أرقام صفحات متتالية.
- Op Cit : المرجع أو المصدر السابق
- Ibid : المرجع نفسه
- ا د ب ج: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
- ح ا ح د: الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية
- موفم: المؤسسة الوطنية للفنون الجميلة
- (A.R.D.B.A) : Association de la recherche pour un dictionnaire biographique d'Algérie.
- A.N.F : Assemblée Nationale de France
 - A.L.M: Les amis du manifeste et de la liberté
 - A.N.O.M : Archives Nationales D'outre Mer
 - AWA : Archives de la wilaya d'Alger
 - A.C : Archives des communes
 - B.O.A : Bulletin Officiel d'Algérie
 - C.A.N.A : Centre Archive Nationale d'Algérie
 - C.P.E : Commune de plein Exercice
 - C.M : Commune Mixte
 - D.A.W.O :
 - E NAG : Entreprise Nationale des Arts et graphes
 - Ed. Edition

- **F.M** : Fonds Ministériels
- **IBA** : **Intérieur** Et Beaux-arts
- **Ibid** : Ibidem
- **G.G.A** : Gouvernement Général de l'Algérie
- **G.G** : Gouverneur Général
- **M.T.L.D**: Mouvement pour le triomphe des libertés

Démocratiques

- **M.P.R.** : Mouvement Républicain Populaire
- **Op cit** : Opus Citatum
- **OPU** : Office des publications universitaires
- **P.U.F** : Presse universitaires de France.
- **P C A** : Parti communiste Algérien.
- **P C F** : Parti communiste Français
- **P P A** : Parti du peuple Algérien
- **PRG** : **Police** des renseignements générales
- **P P** : Plusieurs pages ou pages successives.
- **P.P.K**: Le parti populaire Kabyle
- **P.U.A** : Parti de l'Union Algérien.
- **S.F.I.O** : La section Française de l'internationale ouvrière
- **S.G.E.D** : Société générale d'édition et de la diffusion
- **U.D.M.A**: Union démocratique pour le manifeste algérien.

مقدمة

1-التعريف بالموضوع وإبراز أهميته

بعد العدوان الفرنسي على الجزائر سنة 1830، وتمكن سلطات الاحتلال الفرنسي من بسط نفوذها على جغرافية البلاد وتوافد واستقرار المستوطنين، قررت الإدارة الاستعمارية إعادة صياغة مختلف جوانب الحياة في الجزائر، ومنها الحياة السياسية، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تنظيم حياة المستوطنين على النسق الموجود في فرنسا الأم. أما عموم الجزائريين فقد كانوا يخضعون لقوانين خاصة تسيّر حياتهم، وهذه القوانين المعروفة بقانون الأنديجينا تحديداً، كانت تحرمهم بشكل أساسي من المشاركة في الحياة السياسية في بلادهم. ومع مرور الزمن وتزايد حدة مطالب الجزائريين خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مع حركة العرائض والمطالب وتغير الظروف الدولية والمحلية أثناء وبعد الحرب الامبريالية الأولى (1914-1918)، والتي كان من أبرزها تطور أداء قيادات الحركة الوطنية في الشكل والمضمون، هذا الأداء كان محل تقبل من قبل عموم الجزائريين لعله يمكنهم من رفع يد الاستعمار وظلمه عنهم، وقد استمر النشاط السياسي إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية الكبرى عام 1954 والتي جاءت نتيجة معطيات محلية وإقليمية ودولية شجعت مفجري الثورة على خوض غمار الكفاح المسلح، والعمل على استرجاع السيادة الوطنية المغتصبة عنوة وبالقوة من طرف الدولة الفرنسية.

وقد ظهرت بوادر العمل السياسي مع بداية العدوان الفرنسي، وعلى يد فئة مثقفة من الشعب الجزائري، ليتبلور هذا المسعى ويتطور بشكل كبير مع مطلع القرن العشرين وذلك في شكل جمعيات وأحزاب سياسية متعددة الاتجاهات، توافقت جميعها في تشخيص واقع الشعب والمتمثل في تدهور أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وانسداد أفقه السياسي. كما كانوا متوافقين على أن المتسبب في هذه الوضعية هو الاستعمار الفرنسي وسياسته المطبقة في الجزائر، وعلى وجوب معالجة هذا الواقع وتغييره نحو الأفضل.

وأمام هذا الضغط السياسي بدأت السلطات الاستعمارية تعمل على سياستي التهريب والترغيب بين مختلف الاتجاهات السياسية، مزوجة بين المد والجزر بين أطراف الحركة الوطنية للدخول في صراع سياسي مرير تمثل في المشاركة في انتخابات مختلف المجالس الانتخابية على مختلف مستوياتها من نهاية الحرب الامبريالية الأولى بعد 1919 ليصل إلى غاية تفجير الثورة الجزائرية الكبرى.

إن الفترة المعتمدة لهذه الدراسة الخاصة بمختلف المحطات الانتخابية ما بين (1919-1951) تبدو مثيرة وغنية لتضافر عدة معطيات تغري بالبحث والاستكشاف لكونها جاءت بعد مرحلة المقاومة الشعبية وشراسة الاستعمار التي اتسمت بالعنف والتوسع في عملية الاستيطان، ثم سعي الاستعمار إلى مرحلة جديدة، ليلج إلى أسلوب جديد قائم على المناقشة الروتينية للمواضيع المتعلقة بحياة سكان أئينا وانتخاب الرأي السديد فيها يبرز أهم قاعدة سياسية في الانتخاب، الديمومة وانتظام السلوك، بل كان سلوكا عاديا ومرغوبا فيه، بحيث يمكن لكل مواطني المدينة التكلم ويستطيع الآخرون سماعهم.¹ هذا السلوك السياسي هو الذي أصبح يُنعتُ بالديمقراطية المباشرة.

تزايدت أوصل التقارب، نتيجة وجود تصاعد وطني جزائري بعد الحرب الامبريالية الأولى حيث يبدو من الوهلة الأولى أن موضوع الحركة الوطنية الجزائرية قد نال قسطا من الدراسات والأبحاث التي تناولت تاريخ الجزائر خاصة الدراسات الفرنسية، وبالرغم من ذلك تبقى الحاجة كبيرة إلى تدعيم تلك الدراسات جادة وموضوعية تخرج الموضوع من نطاق التقليد الأعمى لما كتبه الفرنسيون الذين كانوا في حقيقة الأمر يؤرخون للاستعمار الفرنسي في الجزائر من حيث تطوره وأخطائه، أكثر مما يتكلمون عن حركة المجتمع الجزائري ومقاومته. وحسب المعطيات فإن موضوع الدراسات المتعلقة بالحركة الوطنية ثري ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نستوفيه حقه على المدى القصير على الأقل، وخاصة وأن جل الوثائق المتوفرة الآن هي عبارة عن نصوص وتنظيمات تتعلق بإدارة سلطة الاحتلال نفسها من حيث تنظيماتها وإجراءاتها وقوانينها والتي وضعت لأجل تمزيق النسيج التاريخي والحضاري للمجتمع الجزائري من جهة ولتكون مبررا مقنعا لتلك الحركة الاستعمارية الشرسة والهمجية من جهة أخرى.

لم يسلم من هذه السياسات إلا بعض الأفراد ذوي المكانة المرموقة أو ذوي العلاقة بالمستعمر، هذه الطبقة التي أخذت تتحرك في إطار النوادي وتشكيل الجمعيات وأسست حركية لا بأس بها على الساحة الجزائرية، وانقسمت إلى تيارات متعددة ومختلفة في البرامج والرؤى، بحسب تكوينهم وتجربتهم وبعدهم من الإدارة الاستعمارية فمنهم من يطالب بالمساواة والتمثيل النيابي وفي الضرائب، ومعارضين مختلف القوانين المسلطة عليهم كالتجنيس

¹ - بوعلام حمو، الممارسات السياسية النظم الانتخابية في المغرب العربي، الجزائر والمغرب نموذجا، أطروحة دكتوراه جامعة وهران، 2014/2015، ص30.

وقانون التجنيد الإجباري ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك مطالبا بدمج الجزائر بفرنسا دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ورغم الاختلاف الواضح في المرجعيات الإيديولوجية والفكرية والثقافية لهذه الاتجاهات إلا أنها عملت كلها وفق مبدأ أساسي تمثل في السعي نحو تنشئة سياسية جوهرها غرس الروح الوطنية.

لذا كان من الضروري على الباحثين إبراز عنصر المقاومة الوطنية الجزائرية للسياسة الفرنسية من خلال محطة الانتخابات المتعددة والمتنوعة، خاصة خلال المرحلة الممتدة ما بين 1919-1951، الأمر الذي يعني تسليط الضوء على هذه المرحلة ومن خلال هذه الواجهة الحساسة والهامة، وهو ما يعطي صورة مكملة لواجهات أخرى، تكون مكملة للمشهد وتمكن الباحثين من قراءته بصورة متكاملة، بهدف إبراز الحقيقة التاريخية كما هي.

ولعل من أهم الفترات الخطيرة التي مرت بها الجزائر هي مرحلة مطلع القرن العشرين لأنها تزامنت مع إصرار المستوطنين على تحقيق فكرة الاستقلالية المالية والانفصال عن الوطن الأم فرنسا، حيث حقق هؤلاء بعضا من مطالبهم، ففي 13 أبريل 1903 أقر لهم بحق الاستقلال المالي، الأمر الذي مهد لهم لممارسة المزيد من الضغوط من السلطة المركزية من تطبيق إصلاحات فبراير 1919 التي زادت من عدد الناخبين الجزائريين في المجالس التمثيلية المحلية.

هكذا جاءت الإصلاحات نتيجة الضغوط الداخلية وانتشار مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي تقول للحق للشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، حيث زاد تخوف المستوطنين من منافسة اليهود والأهالي المتجنسين لهم، خاصة وأن السلطات الفرنسية في هذه المرحلة بلورت أسلوبها القائم على سياسة المهادنة من خلال إصلاحات 1919 والتي كان هدف فرنسا منها دعم أسس التعاون بينها وبين النخب الجزائرية، إلا أن عملية احتواء النخبة تحت ذريعة الإصلاح كان مصدرا للصراع بين الطرفين، ويعتقد أنها مرحلة قد تبلورت خلالها الإيديولوجية المؤطرة للحركة الاستعمارية القائمة تارة عن طريق الإكراه والقوة وتارة أخرى باستمالة الجزائريين من خلال مفاهيم مضللة منها "التمدن" كغطاء، ليس بهدف تبرير مشروعية الاستعمار فحسب بل لضمان استمراره احتلاله.

وعليه يمكن القول، أن أحداث ونهاية الحرب العالمية الأولى كانا الدافع الحقيقي وراء ازدياد وتسارع وتيرة الانطلاقة لصراع سياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية والسلطات

الاستعمارية الفرنسية من 1919 إلى 1951 والذي كانت واحدة من واجهاته المسار الانتخابي بمختلف مستوياته وقوانينه سواء في فرنسا، أو في داخل الجزائر ذاتها.

ونعني بفرنسا الانتخابات المتعلقة بالمجلس الوطني الفرنسي، أما بداخل الجزائر فالمقصود المجالس البلدية والعمالية والمجالس المالية والمجالس الوطنية وهي (البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ)، وها هنا نلاحظ اهتمام الجزائريين (الأهالي) بهذه المجالس المنتخبة التي يرون فيها تحقيقا لبعض آمالهم، والوسيلة التي تؤدي بهم إلى التحاور والتفاوض مع السلطات الفرنسية للوصول إلى الحل المفيد والتعبير عن الرغبة في التعاون بينهما لإرساء العدالة والديمقراطية ومبادئ الثورة الفرنسية (الأخوة والحرية والمساواة) وهي المبادئ التي كانت بدون فحوى أو مضمون فيما يتعلق بواقع الجزائريين.

إلا أن السلطات الاستعمارية الفرنسية بإدراكها مدى تمسك الوطنيين المشاركة في الحياة السياسية ورغبتهم الشديدة في الاستقلال، عملت الإدارة ما في موسعها من أجل إقصاء النخبة السياسية (الوطنية) من كل تمثيل حقيقي للشعب الجزائري في مختلف المجالس المنتخبة وإن وجدوا فلن يكن تمثيلهم في المستوى المرغوب، ولقد تم إبعادهم عن عبر آليتين:

أولهما: الإدماج: حيث كان فريق من الإدماجين متفائلين بفرنسا وواثقين فيها ومنبهرين بحضارتها ومبادئها.

ثانيهما: الإقصاء: حيث كانت السياسة الفرنسية تحرم الأهالي من حقهم في اختيار ممثليهم، ذلك لأن السلطات الاستعمارية تعتمد على تشريعات وقوانين خاصة تفرض من خلالها شروط تعجيزية أمام المرشحين إلا في حدود ما تضمنه السلطات الفرنسية من الولاء التام لهؤلاء.¹

فالموضوع الخاص بالانشغالات الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين قد غفلت عنه الإدارة الاستعمارية، وتركت تسييره للمستوطنين الذين تحكوا فيهم بشكل كامل منذ مرسوم 23 أوت 1898 القاضي بإنشاء المندوبيات المالية وقانون 19 ديسمبر 1900 الخاص بالاستقلال الذاتي في المجال الاقتصادي للمستوطنين عموما، نظرا لسيطرتهم على مختلف المجالس المنتخبة أو المعينة في الجزائر المستعمرة منذ فترة طويلة.

¹- غي برفي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية (1880-1962)، ترجمة، الحاج مسعود، وأريكلي، وع. بلعربي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 118.

أما الموضوع الخاص بالمجال السياسي وهو محور دراستي، فقد كان النقاش فيه على أشده بين التيارات السياسية الجزائرية والإدارة الاستعمارية بشكل علني، من خلال الحملات الإعلامية خلال المعارك الانتخابية وردود فعل الإدارة الاستعمارية ضد أقطاب الحركة الوطنية باعتقالهم كبت أصواتهم والنيل من مناصريهم.

وبالرغم من بعض الإصلاحات التي حاولت بعض حكومات الجمهوريات الفرنسية المتعاقبة القيام بها في الجزائر لصالح الأهالي الجزائريين، فإنها كانت محدودة بسبب تعنت المستوطنين وتوجيههم للسياسة الفرنسية من خلال مجلس المفوضيات المالية والمجالس العامة للعمالات الجزائرية والمجالس البلدية بنوعها "كاملة الصلاحيات، والمختلطة"، فإن هذه المجالس لم تعالج مشاكل الجزائريين المختلفة بشكل جدي، بسبب الحسابات السياسية والاعتبارات التشريعية الغامضة للمنظومة التشريعية الاستعمارية المطبقة في الجزائر من جهة وبسبب سيطرة وهيمنة المستوطنين والمصالح الفرنسية على كل الجوانب وبالأخص السياسية من جهة أخرى.

2- دوافع اختيار الموضوع:

تتبع أهمية الدراسة كونها تسعى لطرح موضوع حساس وهو التسلط الاستعماري الفرنسي من خلال الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية والسلطة الاستعمارية وما نتج عن هذا الصراع على الطرفين من خلال الانتخابات خاصة في هذه المرحلة الحاسمة والحساسة من تاريخ الجزائر وقتها.

وفضلا عن ذلك تتضح أهمية الدراسة في كشف المضمون العملي للحركة الوطنية والسلطات الاستعمارية وإبراز الفائدة الفعلية التي نجمت من تلك العلاقة بين الطرفين المتصارعين وما آل إليه من تحول في مسار الحركة الوطنية في إطار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة السياسية للجزائر، في ظل الحكم الاستعماري خاصة في هذه الفترة الحساسة والدقيقة بالنظر لحجم الأحداث السياسية في الجزائر، وهذه وتلك التي توضح دواعي اختيار الموضوع المسوم بـ "الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية والسلطات الاستعمارية من خلال الانتخابات ما بين 1919 و1951، كما توجد هناك جملة من العوامل الأخرى التي دفعتني لاختيار الموضوع أجمعها فيما يلي :

- تسليط الضوء على دراسة الأحزاب السياسية ودورها في تكوين النخب السياسية لخوض غمار الحياة السياسية في مختلف المجالس الانتخابية للتعبير عن مطالب

الشعب الجزائري، انطلاقاً من نهاية الحرب الامبريالية الأولى، عشية اندلاع الثورة الجزائرية 1954.

- كيفية المواجهة مع الإدارة الفرنسية والتطرق إلى مختلف الصراعات الإعلامية خلال فترة الحملات الانتخابية من جهة ولإبراز التجاذب والتناظر بين الاتجاهات السياسية في الجزائر من جهة أخرى وعلاقة السلطة الاستعمارية في تغذية ذلك.
- خلال البحث لانجاز مذكرة الماجستير المعوسومة بـ: "الجزائر في عهد الحاكم العام "مارسيل ايدموند نايجلان" برزت أهمية قضية الانتخابات، فأردت التعمق أكثر في هذه المسألة الشائكة.

• عامل آخر دفعني للاهتمام بهذا الموضوع، وهو الرغبة في إظهار الحقيقة التاريخية ولو نسبياً فيما يتعلق بنشاط الحركة الوطنية وإبراز إسهاماتها الكبيرة في الوصول إلى تحقيق آليات ورغبات الجزائريين وهو استرجاع سيادتهم من خلال الدور النضالي لكل طرف من أطراف الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها خاصة من خلال موضوع الانتخابات في الجزائر التي جرت خلال حقبة الاحتلال من المواضيع التي شغلت بال الجزائريين وسلطة الاستعمار على حد سواء وما تزال تثير اهتمام العديد من الباحثين والدارسين خاصة تلك التي كانت نتيجتها ما كانت فرنسا تقول بأنه إصلاحات في الجزائر.

3- إشكالية البحث

لقد شارك كل من الوطنيين الجزائريين وممثلي وأعوان الإدارة الفرنسية في هذه الانتخابات التي جرت ما بين 1919 و 1951، إلى جانب المستوطنين الذين إنتظموا في أحزاب ومستقلين وكان كل طرف من هاته الأطراف المشاركة في هذه العملية تحمل أجنادات خاصة به. وبناء على ذلك، خاض كل منها العملية وفقاً لأطروحاته وأفكاره، وكان الكل يأمل أن يحقق منها مبتغاه وأهدافه.

وما يشغل البال كذلك، هو الظروف والمعطيات السابقة لكل عملية وحتى مجريات العملية الانتخابية بعد ذاتها وما ترتب عنها من ردود فعل متباينة خاصة أمام اتهام التشكيلات الوطنية للإدارة والاحتلال بتزوير الانتخابات لصالح أعوانها بهدف قطع الطريق عن وصول الوطنيين الجزائريين إلى البحث عن مظاهر الصراع ونتائجه على مختلف الأطراف ومواقع مختلف المجالس والتي يمكنهم من خلالها من إيصال انشغالاتهم إلى مختلف المنابر.

كل هذه المعطيات تجعل من موضوع الانتخابات خاصة في الفترة المشار إليها سابقا، يحتاج البحث والدراسة، لأن ما لها قبلها وكان لها ما بعدها حتى صارت معلما يشار إليه بالبنان خلال تلك الفترة.

ولتذليل هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات:

- ما هي أبرز القوانين الانتخابية؟ وأهم مراحل تطورها؟ وما هي ظروف ودواعي فرنسا في تنظيم الانتخابات في الجزائر وخارجها؟ وما نوعها؟
 - ما هو الدور الحقيقي الذي لعبه مختلف أنواع الانتخابات في مسار الحركة الوطنية من 1919 إلى 1951؟ وكيف كان الوضع العام في الجزائر خلال وبعد الحرب العالمية الأولى الذي أدى إلى انطلاق الصراعات الانتخابية؟
 - ما طبيعة الصراع السياسي بين مختلف أطراف الحركة الوطنية والسلطات الاستعمارية الفرنسية؟ وما هي الأساليب والوسائل المستعملة في هذا الصراع؟ وما ماهية الصراع ومخاطره من خلال الحملات الانتخابية؟
 - هل قدمت الحركة الوطنية مشاريع في هذه الانتخابات للمترشحين؟
 - هل تمكنت فرنسا بفضل هذه المناورات السياسية من فرض اتجاهاتها على الأهالي وضمان بقاء الجزائر فرنسية؟
 - ما هو الدور الذي لعبته الحركة الوطنية بمختلف أطرافها في هذا المسار الانتخابي؟ وهل كانت موحدة في كل مراحلها؟ وكيف كانت نظرتها لهذه الانتخابات؟
 - ما هي طبيعة العلاقة التي بنيت بين فرنسا ومختلف اتجاهات الحركة الوطنية؟
 - أو هل تمكنت فرنسا من خلال هذه السياسة الخادعة من خلق صراع بين الجزائريين أنفسهم؟ وإذا كان كذلك كيف انتهى؟ ولصالح من؟
- وبالنظر إلى عنوان الموضوع، الذي يركز بالأساس على الانتخابات والصراع بين الطرفين الجزائري والفرنسي، فقد توقفت عند أهم المحطات الانتخابية والمواقف المختلفة منها، مع التركيز على دواعيها ونتائجها على مسار الحركة الوطنية وعلى العلاقة بين الجزائريين وفرنسا، وصولا إلى علاقتها في تفجير الثورة.

4- خطة البحث

وللإجابة عن التساؤلات السابقة، حاولت معالجة الموضوع وفقا للخطة التالية:
 قسمت البحث الذي يمتد خلال الفترة ما بين (1919-1951) إلى مقدمة ومدخل
 وخمسة فصول وخاتمة متبوعة بملاحق لها علاقة بالموضوع وفهرسة للأماكن والأعلام
 والبيبلوغافيا وخطة البحث:

بعد المقدمة التي عرفت فيها عن الموضوع وأهميته والإشكالية التي يطرحها
 وضعت مدخلا تطرقت فيه للتعريف بالانتخابات، وتطورها التاريخي عبر العصور، مع ذكر
 مختلف أنواع القوانين الانتخابية وأنواع الانتخابات في حد ذاتها.

أما الفصل الأول، المعنون بالوقائع الجزائرية من 1900 إلى 1919، فقد قسمته إلى
 مبحثين، تطرقت في المبحث الأول إلى أوضاع الجزائر بداية من الاحتلال إلى مطلع القرن
 العشرين حيث تناولت الأوضاع العامة في الجزائر، الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية وقد
 ركزت على الأوضاع السياسية والإدارية. وفي المبحث الثاني توقفت عند الجزائر والحرب
 العالمية الأولى انطلاقا من قانون التجنيد الإجباري والمواقف المختلفة، وصولا إلى إعادة
 تبلور الحركة الوطنية من خلال نشاط حركة الشبان الجزائريين ودور الأمير خالد فيها، ثم
 التطرق إلى تأثيرات الحرب الإمبريالية الأولى على الجزائر، كما عرجت على إصلاحات
 كليمنصو (1919) وظروف صدورها ومضمونها والمواقف المختلفة منها.

وخصصت الفصل الثاني، إلى التطورات السياسية في الجزائر بعد الحرب العالمية
 الأولى، والذي انقسم بدوره إلى مبحثين: الأول حول أوضاع الجزائر السياسية ما بين
 1919-1930 وبداية المشاركة الجزائرية في الانتخابات من خلال شخصية الأمير خالد
 الذي مهد لدخول معترك السياسة ببرنامج كشف عن بعض فحواه في العريضة التي أرسلها
 إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1917، وصولا إلى مساره الانتخابي وصراعه في
 مختلف المجالس الانتخابية، المالية والبلدية ما بين 1919 إلى 1925 وتأسيسه لجمعية
 الأخوة الجزائرية. وقد عالجت في المبحث الثاني التطورات السياسية في الجزائر بين سنتي
 1924 و1930، منها إلى ظروف الأمير خالد ورسالته إلى الرئيس الفرنسي "هيريو"
 (HERIOT) 1924.

كما أشرت إلى دور الأمير خالد في إنشاء نجم شمال إفريقيا إلى أن تم نفي الأمير
 خالد واختفاء الحزب الإصلاحي، ثم توقفت عند مختلف المحطات الانتخابية من سنة

1925 إلى سنة 1929، خاصة خلال فترة الحاكم العام موريس فيوليت (Maurice Violette) (1925-1927). وهنا تمت الإشارة إلى ميلاد التيار الليبرالي (اتحاد النواب المسلمين الجزائريين).

وتطرت في الفصل الثالث، والموسوم بـ "تطور النضال السياسي في الجزائر منذ 1930-1939"، في المبحث الأول فترة الاحتفالات بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر إلى غاية وصول الجبهة الشعبية، إلى سدة الحكم بفرنسا وفيه عرض لأوضاع الجزائر في مطلع الثلاثينات من القرن العشرين الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، وتوقفت عند الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال، ونشاط الحركة الوطنية الجزائرية من تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931، مروراً بانتخابات المرحلة ما بين 1930 و1934، كما رصدت الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية التي شهدتها الجزائر وإلى غاية تأسيس حكومة الجبهة الشعبية وبروز مشروع بلوم فيوليت. أما المبحث الثاني فقد خصصته إلى أوضاع الجزائر ما بين 1936 و1939، بدءاً بالمؤتمر الإسلامي 1936 وظروف انعقاده وأطرافه، والمواقف المختلفة منه، ثم نشأة حزب الشعب الجزائري 1937 ومختلف نشاطاته السياسية ومنها النشاط الانتخابي وموقف السلطة الاستعمارية منه خاصة الملاحقات والاعتقالات التي مست قيادات الحزب.

وتناولت في الفصل الرابع الجزائر من الحرب العالمية الثانية 1939 إلى 1946، وقد قسمته إلى مبحثين، مبحث أول خاص بالنضال السياسي الجزائري خلال عهد حكومة فيشي ومشاركة الجزائريين في تلك الحرب، ثم حكومة فيشي وسياستها في الحرب وإصلاحات ديغول 1944 إلى تأسيس حركة أحباب البيان والحرية. أما المبحث الثاني، فقد عالجت فيه المرحلة ما بين 1945-1947، ما يعني دراسة نهاية الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على مسار الحركة الوطنية الجزائرية ومشاركتهم في الجمعية التأسيسية الأولى والثانية فانتخابات 1945-1946.

أما الفصل الخامس والأخير، وعنوانه: التطور الإيجابي لفكر الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1947 و1951، فقد قسمته هو الآخر إلى مبحثين اثنين المبحث الأول تطرقت فيه الجزائر ما بين 1947-1948 وظهور المنظمة الخاصة وقانون الجزائر ومختلف المجالس الانتخابية أهمها الانتخابات البلدية 1947 ونتائجها، والمبحث الثاني تناولت منى خلاله أوضاع الجزائر ما بين 1948-1951 انطلاقاً من نشأة الجمعية

الجزائرية والتزوير الانتخابي في عهد الحاكم العام نايجلان (1948-1951)، ونشاط المنظمة الخاصة وتنظيمها، والأزمة البربرية 1949 وتداعياتها على مسار ومستقبل الاتجاه الاستقلالي وصولاً إلى اكتشاف أمر المنظمة الخاصة واستمرار السياسة التعسفية. وأخيراً التطرق إلى انتخابات 1951 ومواصلة التزوير الانتخابي بالتركيز على العمليات الانتخابية ونتائجها والمحاولات الوحدوية من خلال الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها 1951.

وذيلت البحث بخاتمة حاولت من خلالها عرض الاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

5- عرض أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

ومن أجل إنجاز هذا العمل، توجب عليّ الاعتماد على مجموعة من المصادر على رأسها الوثائق الأرشيفية والمراجع التي تطرقت للموضوع والصحف التي تناولت الحملات الانتخابية وعلى رأسها الإقدام للأمير خالد، والجمهورية الجزائرية، والبصائر، ومن أبرز هذه الكتب: تاريخ الجزائر المعاصرة 1871-1954، والجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 لشارل روبير أجرون، وإفريقيا الشمالية تسير لشارل أندري جوليان، وجذور أول نوفمبر 1954 ليوسف بن خدة، إضافة إلى: كتاب الكفاح القومي والسياسي لإبراهيم بن العقون بأجزائه الثلاث، إضافة إلى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية في جزئه 1 و2 لمحمود قداش (1919-1939) و (1939-1951) ومقالات الشاب الجزائري بين 1922-1927 والتي جمعها في كتابه الشاب الجزائري إضافة إلى كتابه "ليل الاستعمار" و"الحركة الوطنية الجزائرية" للأبي القاسم سعد الله وكتاب الأمير خالد لصاحبه "حكيم الشيخ" والحركة الوطنية الثورية (1914-1954) لأحمد مهساس.

6- المناهج المعتمدة

للإشارة أن طبيعة الدراسة دفعتني للاعتماد على مجموعة من المناهج التاريخية هي: المنهج التاريخي الوصفي الذي يعتمد على عرض الأحداث ومتابعة التحولات وعلى ربطها زمنياً ومكانياً وترتيبها حسب الأهمية والتأثير وأخذ بعين الاعتبار كل ما له علاقة بالموضوع الموصوف

أما المنهج الثاني، فهو منهج تحليلي نقدي للمفاهيم والمواقف والدلالات التي تحملها الوثائق والنصوص المعتمد عليها سواء من مصادر أو مختلف الدراسات باعتبار أن معالجة

الموضوع سوف تشمل متابعة لتطور نشاط الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاته وتحليل مواقفها وآرائها من المواجهة الإدارية الاستعمارية.

والمنهج المقارن: وقد استعنت به في مقارنة أم مقارنة ما توصلت إليه من أحكام ونتائج بعد تحليل وتركيب بما جاء في المصادر والمراجع العربية والأجنبية، لمحاولة الوصول لكتابة تاريخية أكثر دقة وموضوعية.

7-الصعوبات

إذا كان من البديهي وجود صعوبات تعترض البحث الأكاديمي لأنه العملية في حد ذاتها بحث عن مجهول أو توضيح مبهم يصعب الوصول إليه أو إلى تفسيره فإنها بلا شك تزيد من قيمة العمل المنجز، لأنها تعتبر دافعا للإصرار على الهدف المسطر والوصول فيه إلى النتائج المرجوة، أي رفع شعار التحدي، ومهما تكون إرادة الباحث وإصراره على التطرق إلى أي من الموضوعات، فإنه يقف أحيانا أمام بعض الصعوبات التي تتجاوز قدراته وتخرج عن دائرة تحكمه رغم شعار التحدي ومن بين هذه الصعوبات التي واجهتني خاصة وأن إنجاز رسالة في مستوى دكتوراه علوم، المتعلقة بالصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية والسلطات الاستعمارية ما بين 1919-1951 في الجزائر، لم يكن بالأمر السهل خاصة وأن مادته قليلة ومتناثرة، وهو ما شكل لي بعض الصعوبات.

إضافة قلة المواضيع التي تناولت موضوع الانتخابات دراسة أكاديمية باستثناء أجرون، ومحفوظ قداش وبعض الدراسات الخاصة بالعمالات كالقطاع الوهراني للأستاذ مهديد إبراهيم والدكتور بوهند خالد مهديد ناهيك عن ندرة الأرشيف المتعلق بهذه الفترة في الجزائر. ولا بد أن أشير إلى أنني بذلت جهدا معتبرا في تفحص المصادر والمراجع المتنوعة، بغية استخراج المعلومات التاريخية منها، لأنها وردت متفرقة ومبعثرة-كما سبق وذكرت-فكان لا بد من جمعها ثم تصنيفها حتى تكون قابلة للدراسة والتحليل. ولم يفارقني الإصرار على مواصلة العمل والتنقل إلى المكتبات العامة والخاصة وكذلك دور الأرشيف الوطني ووالولائي، وحتى أرشيف أيكس أون بروفانس بفرنسا، متحديا ظروفنا الصحية الصعبة.

كما تطلب مني الأمر التنقل إلى العديد من مراكز الأرشيف، سواء داخل الوطن كالأرشيف الوطني الجزائري، وأرشيف ولاية الجزائر إضافة إلى سفري إلى الخارج، حيث

بحثت في أرشيف ما وراء البحر أيكس أون بروفانس بفرنسا، وتمكنت من الاطلاع على كم هائل من العلب الأرشيفية الخاصة بملف الانتخابات خلال الفترة المدروسة. وأخيرا أتمنى أن أكون قد وفقت - ولو بقدر قليل - في معالجة هذا الموضوع الهام الذي يبقى مجال بحث واسع وخصب، أمام الدراسيين والباحثين، ليضيفوا اسهامتهم، بعد مراجعة ما قد يفتح من أرشيف ومصادر أخرى خلال الفترة القادمة، الأمر الذي قد يعيد النظر في الكثير من الجوانب التي عالجتها، أو تطرق إليها غيري، ويمكن في المحصلة من إعادة مراجعة وكتابة تاريخ الجزائر برؤية جديدة.

مدخل

تعريف الانتخابات والمجالس المنتخبة

1- تعريف الانتخاب

1-1- لغة

1-2- اصطلاحا

2- تعريف النظام الانتخابي

3- ظهور وتطور القوانين الانتخابية في الجزائر المحتلة

4- شروط خاصة بالناخبين والمنتخبين في الجزائر

4-1- الشروط الخاصة بالمنتخبين

4-2- الشروط الخاصة بالناخبين الجزائريين

5- التقسيم الإداري للبلديات والمجالس المنتخبة في الجزائر

5-1- التقسيم الإداري للبلديات

5-1-1- بلديات ذات صلاحيات كاملة

5-1-2- بلديات مختلطة:

5-1-3- المكاتب العربية:

5-2- المجالس المحلية الجزائرية

5-2-1- المجلس البلدي ((Le conseil municipal

5-2-2- المجالس البلدية في البلديات كاملة الصلاحيات:

5-2-3- مجالس الدواوير (الجماعات) واللجان البلدية في البلديات المختلطة

5-3- المجلس العام. (Le Conseil Général)

5-4- المجالس المالية

1- تعريف الانتخاب:

1-1 - لغة: جاء في لسان العرب لابن منظور أن مصطلح الانتخاب لغة، مصدره فعل نخب، أي انتخب: وانتخب الشيء أي اختاره، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبته: خيارهم،¹ وانتخبه أي اختاره ممثلاً عنه في مجلس أو نقابة مثلاً.... الخ²

وكلمة انتخاب عموماً يقابلها مصطلح "الاقتراع" أي "الاختيار" كما يستعمل مصطلح "تصويت" في بعض الأحيان، ويقصد به إعطاء الصوت في الانتخابات، بمعنى عملية إعلان الرأي حول قضية معروضة وإلزامية الحصول على عدد معين من الأصوات بشأن اتخاذ قرار ما.³

1-2 - اصطلاحاً: الانتخاب اصطلاحاً: يعني الاختيار والانتقاء، والانتزاع، وأيضاً قيام الناخبين باختيار البعض منهم شريطة أن يكونوا ذوي كفاءة لتسيير أجهزة سياسية وإدارية محضة وذلك من خلال القيام بعملية التصويت.⁴

وهو كذلك الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنون الأشخاص الذي يسند إليهم مهام ممارسة السيادة أو الحكم بنيابة عنهم، في مختلف المجالس، كما يعرف "موريس دي فارجييه Maurice Duverger" أن الانتخاب هو اختيار واحد أو أكثر لشغل منصب أو مناصب لا تشغل في المؤسسات إلا بموافقة الناخبين.⁵

ولا يختلف "محمد نصر مهنا" عن سبقه، فهو ينظر إلى الانتخاب على أنه "يمثل الكيفية التي يختار بها الشعب الأفراد الذين يمثلونه ويمارسون السلطة باسمه ونيابة عنه، من خلال عضويتهم في مجلس النواب على المستوى المركزي، وفي الهيئات المنتخبة على

1 - جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، ج2، منشورات الدار المصرية للتأليف والترجمة (د، ت) ص 249.

2 - المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، 1987، ص796.

3- Marie Anne Cahendet, **Droit constitutionnel**, Edition Mont chrétien, Paris, 2000, P117.

4 - ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري باللغتين العربية والفرنسية، قصر الكتاب، البليلة، الجزائر 1998، ص 176.

5- نقلاً عن: - حمو، مرجع السابق، ص 19.

المستويات الأخرى.¹ فالانتخابات هي المنفذة الشرعية للمشاركة السياسية والحفاظ على ديمقراطية النظم السياسية.²

ويشكل موضوع الانتخابات لدى الدول والشعوب بشكل عام مدخلا أساسيا لدراسة الحياة السياسية، وكشف معالم العملية السياسية في تلك الدول والمجتمعات، نظرا لما يحمله مفهوم الانتخابات من علاقات مرتبطة بقضايا ومفاهيم كالممارسة السياسية، والثقافة السياسية، والتنشئة والأداء السياسي، وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع.³ وتعد الانتخابات الوسيلة الديمقراطية الأكثر قبولا لإسناد السلطة السياسية، فهي تضيف الشرعية على نظام الحاكم باعتبار النظام الانتخابي الرابطة الأساسية والطبيعية التي تكون ما بين الحاكم والمحكوم، ذلك من خلال شمولية حق الانتخاب وعدم حرمان أي عنصر من المجتمع من حقه في المساهمة في الحياة السياسية. فمعيار الانتخابات الحرة والنزيهة والعادلة يركز بالدرجة الأولى على النظام الانتخابي، أي مجموعة القوانين التي تبين وقت انعقاد الانتخابات، ومن يحق له ممارسة حق الاقتراع، كيفية تحديد الدوائر الانتخابية، كما يشمل العملية الانتخابية بدءا من التسجيل الأول للمقترعين ومرورا بالدعاية الانتخابية حتى فرز الأصوات.⁴

إن الهدف من الاقتراع، هو السماح للمنتخبين بتمثيل ناخبهم في مختلف المجالس الانتخابية، وتجدر الإشارة بأن هناك خلط يقع فيه الكثيرون حول عناصر النظام الانتخابي وتحديدًا بين القواعد والإجراءات من جهة، والسياق العام من جهة أخرى. فالقواعد هي: مجموعة القوانين التي تمثل جوهر النظام الانتخابي وتحدد في: قواعد الترشح والتصويت بما فيها قواعد تقسيم القوائم الانتخابية، وقواعد توزيع المقاعد وتحديد الفائزين.⁵

أما الإجراءات فهي مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم سير العملية الانتخابية من الناحية الإجرائية (إجراء الترشح والتصويت، تنظيم الإشراف على العملية الانتخابية من بداية

¹ - محمد نصر مهنا، علوم سياسية، الأصول والنظريات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 227.

² - حمو، مرجع سابق، ص 22.

³ - فيصل شنتاوي، محاضرات في الديمقراطية، دار المكبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون سنة النشر، ص 180.

⁴ - نفسه.

⁵ - نصر مهنا، مرجع سابق، ص 227.

إعداد الجداول الانتخابية وحتى إتمام الفرز، تنظيم الدعاية الانتخابية، الطعون والشكاوى والمخالفات) أما بالنسبة للسياق العام فيتمثل في: "مجموعة الخصائص والسمات والممارسات التي تحيط بالعملية الانتخابية وترتبط بها وتؤثر فيها".¹

وتعتبر النظم الانتخابية وما تحمله من مادة قانونية، وسياسية وإحصائية من بين أهم المؤشرات العلمية القابلة للملاحظة والقياس والتي على ضوءها يمكن تعريف الديمقراطية تعريفاً إجرائياً، كمقياس معتمد لمعرفة مدى انفتاح وانغلاق النظم السياسية.

كما يأتي الفعل الانتخابي محصلة لكثير من المفاهيم الفرعية، أهمها: المشاركة السياسية حرية التعبير والرأي، حرية تأسيس الأحزاب السياسية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحمل النظم الانتخابية الحديثة كثير من القيم التي أفرزها تطور المجتمع البشري هذه التراكمية جاءت نتيجة لكثير من الإرهاصات الاجتماعية، والسياسية، والدينية، والثقافية التي يفرزها الاجتماع العام (الاقتراع) ويرجع الظهور الفعلي للقيم التي تحملها النظم الانتخابية (الحرية، الإنصاف، المساواة الخير العام) إلى العهد الإغريقي، حيث عرف المجتمع البشري بأثينا أولى المبادئ الإنسانية والسياسية، بحيث كان بالإمكان جمع كافة السكان الأحرار في تلة Pnyx (البنيكس) لمناقشة المواضيع التي تمس حياتهم العادية.²

فالمناقشة الروتينية للمواضيع المتعلقة بحياة سكان أثينا وانتخاب الرأي السديد فيها يُبرز أهم قاعدة سياسية في الانتخاب، الديمومة وانتظام السلوك، بل كان سلوكاً عادياً ومرغوباً فيه، بحيث يمكن لكل مواطني المدينة التكلم ويستطيع الآخرون سماعهم، وهذا السلوك السياسي هو الذي أصبح اليوم يُنعتُ بالديمقراطية المباشرة.³

¹ - زهير بن علي، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون العام جامعة تلمسان، 2015/2014، ص 16.

² - حمو، مرجع سابق، ص 03.

³ - نفسه.

2- تعريف النظام الانتخابي:

تتفق معظم الدراسات على تعريف النظام الانتخابي بأنه الأداة التي تمكن من تحويل الأصوات الصحيحة المعبر عنها إلى مقاعد، وهناك من يرى أن النظام الانتخابي هو مجموع القواعد القانونية المنظمة للانتخابات في الدولة.¹

وتعد الانتخابات من ضروريات التحول أو الفعل الديمقراطي، كما تعتبر المدخل الأساسي والأهم في عملية الإصلاح والتغيير، وهي أداة قانونية تحسم تلك التناقضات والصراعات القائمة في المجتمع، وكضمان لتقاسم السيطرة على السلطة بين الجماعات المختلفة وفقا لأوزانها النسبية كما تعتبر الانتخابات مؤشرا جيدا على مدى التطور الديمقراطي. إلا أن جوهر الديمقراطية أي الانتخابات، لا تزال تعاني الكثير من الشوائب ولم تصل إلى ما تطمح إليه الشعوب في إجراءات نزيهة وتمثيلية سياسية حقيقية، تؤدي إلى تداول حقيقي وسلمي للسلطة، وترفع حجم المشاركة السياسية، خاصة إذا علمنا حجم أهمية المشاركة السياسية في الانتخابات، فهي تشكل المظهر الرئيسي للنظام الديمقراطي.²

اهتم المجتمع الدولي إلى حد بعيد بحقوق الإنسان التي تعبر عن مجموع القواعد والمبادئ الدولية التي قبلت بموجبها الدول الالتزام القانوني والأخلاقي، على العمل من أجل حماية حقوق الإنسان والشعوب وحرّياتها الأساسية، كما أنه نتيجة الثورة الفرنسية 1789 (الإعلان عن وثيقة حقوق الإنسان)، والذي يؤكد على أنه أصبح للمواطن حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية، وإمكانية استغلال الحقوق السياسية كحق المشاركة في الانتخابات بالتصويت أو الترشح.³

للشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها استنادا إلى هذا الحق بأن تقرر بحرية كيانها لأن إرادتها هي مناط سلطة الحكم، والتي يجب أن تتجلى من خلال انتخابا نزيهة، تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة.⁴

1 - حمو، مرجع سابق، ص 23.

2- هدى معزوز، «الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962»، مجلة المصادر، عدد 11، المركز الوطني

لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر، ص 195.

3 - نفسه.

4 - نفسه.

إن الممارسة الانتخابية تنمو في البلدان التي تتمتع بحريتها واستقلالها من خلالها تتوطد دعائم الدولة وستقر عبر مشاركة الجميع بواسطة الانتخابات والاستفتاءات التي صل بين الحاكم والمحكوم، كما كون التعبير عن التأزر لإرساء أسس العدالة والديمقراطية.¹

غير أن هذه الشعارات التي كان تتغنى فرنسا ودافع عنها خلال ثورتها 1789 وإرسائها لمبادئ الثورة الفرنسية "الحرية، الأخوة والمساواة" لم طبقها إطلاقاً في الجزائر في ظل النظام الاستعماري الفرنسي الذي اغتصب السلطة بالقوة، وحرّم الشعب الجزائري من حقهم في تسيير شؤون بلادهم حسبما تقتضيه المصلحة العليا للوطن. فالممارسة الانتخابية في بلد كالجزائر الخاضع للاستعمار الاستيطاني يجعل منه موضوعاً مثيراً للدراسة، كونه حقاً شرعياً يتعارض مع مصالح الاستعمار التي لا تمت للشرعية بصلة.²

وأمام مختلف المقاومات التي عرفتها مختلف ربوع الجزائر، وفي محطات تاريخية مختلفة والتي باءت بالفشل جراء سياسة المهادنة المنتهجة من قبل القوات الفرنسية، تيقن الجزائريون من عقم النضال المسلح، فلبجؤوا إلى طرق أخرى من المقاومة عن طريق النوادي، والجمعيات والصحافة، والعرائض، وإرسال الوفود ومن خلال النضال السياسي عن طريق الانتخابات التي تعد من المواضيع الهامة التي شغلت النخب الجزائرية بمختلف أطيافها، حيث طالب الجزائريون بمطالب سياسية من ضمنها حق التمثيل النيابي في المجالس المحلية والمجالس الوطنية، وقد تحقق لهم ذلك عن طريق جملة من الإصلاحات السياسية التي قامت بها الحكومة الفرنسية، لتحقيق تمثيل الأهالي في هذه المجالس، رغم معارضة المستوطنين لهذه الإصلاحات التي كانت ضد مصالحهم، ولذلك عمدت القوات الغازية إلى اللجوء إلى شتى أنواع الخدع والحيل لتوهم الشعب الجزائري بأنه في ظل نظام ديمقراطي عن طريق انتخاب ممثليه في مختلف المجالس المستحدثة المحلية المتمثلة في (البلدية، العمالية، المالية) وكذلك في المجالس الوطنية وهي (البرلمان الفرنسي ومجلس الشيوخ)، للتضليل من جهة، ولكسب أعوان وأنصار لها من الأهالي من ناحية ثانية، خاصة بعد أن أعيته الحيل في سياسات الاندماج والتجنيس، حيث سن قوانين تنص على تجنيس بعض الجزائريين وحقهم في انتخاب نوابهم على أن يكونوا في الدرجة الثانية.³

¹ - معزوز، مرجع سابق، ص 195

² - نفسه، ص 196

³ - نفسه.

ومنذ قيام ثورة 1848 في فرنسا التي أطاحت بملكية لويس فيليب وقيام الجمهورية¹ الثاني (1848-1853) التي فرضت الاقتراع العام في المستعمرات، كان هناك ناخبون مسلمون في بعض المدن وقد وسعت الإمبراطورية الثانية هذا التمثيل بدءاً من 13 ديسمبر 1866 إلى حوالي 20000 ناخب بلدي²، وأقرت للأوروبيين صفة المواطنة ومنحتهم حق التمثيل في البرلمان وأن يأخذوا حق انتخاب مجلس استشاري على مستوى البلديات مهمته مناقشة الأمور ذات الطابع السياسي والمالي المتعلقة بالجزائر وجعلت من شمال الجزائر "مقاطعات فرنسية"³.

ومع ذلك فإن الانتخابات التي جرت في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي عرفت بالنسبة للأهالي كل أنواع التدليس والتزوير (مثال انتخابات نايجلان) وهذا ما سنحاول رصده في هذه الدراسة للنشاط الانتخابي ومختلف الصراعات التي برزت بين الحركة الوطنية والسلطات الاستعمارية وما كان فيها من تجاوزات وخرقات لمختلف القوانين الدولية عامة ومبادئ وقيم الثورة الفرنسية خاصة، علماً أن الممارسة الانتخابية في الجزائر في ظل النظام الاستعماري كانت مغتصبة من قبل السلطة بالقوة، وشرّد الشعب الجزائري وحرّمهم من حقهم في تسيير شؤون بلادهم، حيث لجأت القوات الغازية إلى شتى أنواع الخدع والحيل لتوهم للشعب الجزائري بأنه في ظل نظام ديمقراطي عن طريق انتخاب ممثليه في المجالس التي أحدثها الاستعمار لتضليلهم من جهة، ولكسب أعوان وأنصار له من الجزائريين من جهة ثانية، حيث استعانت فرنسا في بداية الاحتلال بمن يقوم بتمثيل الجزائريين في المجالس المحلية.

وكان هذا في مراحل متباينة، مرحلة ما قبل إصلاحات 1919 إذ وبدءاً من هذه السنة كانت الانطلاقة الحقيقية في الانتخابات إلى غاية 1951 والتي هي محور دراستنا ولقد عرفت هذه الفترة مراحل أساسية، فالمرحلة الأولى 1919-1925 ما بين البلدية والعمالية وحتى المالية، ثم تأتي المرحلة الثانية من 1926 إلى 1931 بين النخب الجزائرية (الاستقلالي-الإدماجي)، أما المرحلة الثالثة فكانت مابين سنوات 1931-1939، وخلالها

¹ - Louis Milliot. **Le Gouvernement de l'Algérie**, publications du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Alger, (s d), p11.

² -Charles-Robert Ageron, **Genèse de l'Algérie Algérienne**, édition Bouchene, Paris,2005 p179.

³ -Edgard de Card Rouard, **La Représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A. Pedone Editeur librairie de la cour, Paris 1909, p30

نسجل عودة ضغوطات الحركة الوطنية باتجاهاتها المشكلة حديثا كجمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري واتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين والحزب الشيوعي الجزائري. لتأتي الفترة الرابعة التي تزامنت ونهاية الحرب العالمية الثانية، التي قسمت إلى مرحلتين من 1945-1947 ثم المرحلة الأخيرة من 1948-1951.

وبالرغم من هذا التنوع السياسي، فإن التمثيل لم يكن في المستوى المرغوب، لأنه لم يكن للجزائريين أي صدى في هذه المجالس أو تأثير لخدمة مصالحهم أو مصالح شعبهم فقد فشلت هذه التجربة التي خاضها الجزائريون في كل المجالس المحلية والوطنية، لأنهم كانوا يطمحون من وراء تمثيلهم في هذه المجالس إلى نيل الاستقلال وتغيير الحياة التي كانوا يعيشونها.

3- ظهور وتطور القوانين الانتخابية في الجزائر المحتلة

يصعب على الباحث وضع صورة شاملة لمختلف الأنظمة الانتخابية المعمول بها في المستعمرات الفرنسية بسبب الواقع الجيوسياسي الاستعماري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ولتعدد القوانين الاستعمارية.

ففي الجزائر التي تم إلحاقها بفرنسا بموجب القرار الملكي 22 جويلية 1834 بدأت السياسة الإدماجية للجزائر¹ وذلك بصدور المرسوم الملكي يوم 15 أفريل 1845، ثم بإنشاء حكم مدني في الشمال، يحكمها الفرنسيون المدنيون، ومنطقة الجنوب التي يحكمها العسكريون الفرنسيون بعد إدخال مصاريف وميزانية الدولة سنة 1844. كما تقرر تقسيم الجزائر بموجب الأمرية المؤرخة في 18 أفريل 1845 إلى ثلاث عمالات: (الجزائر وقسنطينة ووهران) وهي تضم أقاليم مدنية خاضعة لنفس النظام أي الفرنسي. ثم ضمتها في منتصف القرن التاسع عشر بموجب مرسوم 4 مارس 1848 الذي اعتبر الجزائر جزءا لا يتجزأ من الأقاليم الفرنسية، ولذا اتخذت مختلف الإجراءات للقيام بالدمج الإداري للبلد الأم بالجزائر كليا، هي بلا شك مختبر للفصل بين المواطن والأهلي في إطار الجنسية الفرنسية.²

¹ - Manuel Merlo, **L'organisation administrative de l'Algérie**, Ed. Librairie Ferraris, Alger, 1953, p16.

² - Mohamed Sahia Cherchari, «Indigènes et citoyens, ou l'impossible universalisations, du suffrage», **revue française droit constitutionnel**, n° 60, 2004 ; P 745.

أما بالنسبة لدستور 04 نوفمبر 1848 فقد نص على إنشاء ثلاث عمالات مع مجالس عامة ومجالس بلدية، وهي منتخبة من قبل الأوربيين بالإضافة إلى مكاتب عربية لها نفس صلاحيات المكاتب العربية العسكرية¹.

إذا كان مرسوم 05 مارس 1848 يقر بحق الاقتراع العام لكل شخص ذكر يحمل الجنسية الفرنسية الذي ورد في، فإن حق الاقتراع العام للذكور والإناث معا، لم يتم استحداثه إلا بعد ما يقرب قرنا من الزمن، وهو ما نصت عليه أمرية 21 أبريل 1944²، كما منح حق الانتخاب للعسكريين بموجب أمرية 17 أوت 1945³، تناول في شأن انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية، قضى في مادته 14 بوضع يحدد كيفية تطبيقه في الجزائر والذي بموجبه منح الجزائر 26 مقعدا توزع مناصفة بين فرنسي الجزائر وسكانها الأصليين. فهذا الحق كان قد منح بموجب تعليمة 08 مارس 1848، والتي ظلت إلى غاية 1945 محدودة.⁴

كما أن قانون 04 فبراير 1919، والمرسوم التنفيذي له الصادر في 6 فبراير 1919 الذي نص على الرفع من هيئة الانتخابات المحلية، وذلك تلبية لمقترح النائب "ماريوس موتيه Moutet Marius"⁵. الذي ذكر أن عدد ناخبي البلديات من الأهالي قد زاد من 38000 تقريبا عام 1866 إلى 57000 في عام 1914، إلى 421000 في عام 1924⁶. أما فيما يخص الهيئات الانتخابية الخاصة بالمجالس العامة والوفود المالية، فقد ارتفع عدد الناخبين فيها من 5000 ناخب سنة 1914 إلى 113000 ناخب سنة 1924.⁷

¹- Claude Collot, *Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale de 1830-1962*, éd. C.N.R.S, Paris ; et Office des publications universitaires, Alger, 1987.p.10

²- *Archives nationales d'outre mer*, Oran, E 321, n°10.

³ - *A.N.O.M*, Oran, E1//296.

⁴- طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1956/1947، كوكب العلوم الجزائر، 2012، ص 4 .

⁵- ماريوس موتيه، نائب اشتراكي من مدينة ليون ومستشار قانوني لرابطة حقوق الانسان، كانت له مواقف أكثر جرأة وحماسا من مواقف ماريوس الخاصة بقضايا تهم الأهالي ومع ذلك كانت آراؤه حول الإصلاحات تثير مخاوف كثيرة تعتبرها الأقلية الأوربية كارثية على مستقبلها في الجزائر، لمطالبته بمنح الأهالي المواطنة الفرنسية وإعطائهم حق التمثيل في البرلمان. للمزيد أنظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، (1880-1954) ج1، ط2، منقحة ومزودة دار هومة، 2013، ص 233.

⁶ - Milliot, *Op.cit.* 35.

⁷- شارل روبر أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير، تر، عيسى عصفور، ط1 منشورات عويدات بيروت، باريس، 1982، ص 448..

ومن جهتها سمحت أمرية 7 مارس 1944، لجميع المسلمين الذكور الذين يبلغون 21 سنة أو أكثر وحافظت الأمرية "على نظام الهيئتين الأولى تتكون من المنتخبين الأوربيين وأما الثانية من المنتخبين المسلمين¹ ليصبحوا ناخبين في 2^{eme} collègue ليتم إدخال التكافؤ بين 2^{eme} collègue والقانون العام collègue بموجب قانون 17 أوت 1945.² كما أن القانون الخاص بالجزائر 20 سبتمبر 1947، أبقى على نظام les deux collèges، مع تمثيل كبير جدا للمسلمين (أكثر من تسعة أضعاف العدد).³

4- شروط خاصة بالمنتخبين والناخبين في الجزائر:

4-1- الشروط الخاصة بالمنتخبين:

يوجد صنفان من المنتخبين في الجزائر: المواطنون الفرنسيون أصلا، والأهالي من المسلمين المجنسين، وهؤلاء الأخيرين أغلبهم تحصل على حق المواطنة في 1946 بموجب قانون لمين غاي،⁴ لكنهم استمروا في انتمائهم إلى هيئة انتخابية الثانية الخاصة بالجزائريين.⁵

أما المستوطنون، فلهم نفس الحقوق الانتخابية للفرنسيين المقيمين بفرنسا، مايمكنهم أن يصبحوا مندوبين ماليين في الوفود المالية جزائرية التي ظهرت بموجب مرسوم 23 أوت 1898 وحذفت نهائيا عام 1945.⁶

فكل مستوطن تحصل على الجنسية الفرنسية منذ أكثر من 12 سنة، ومقيم بالجزائر لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وبلغ من العمر 25 سنة، يمكنه أن يكون من ناخبي المندوبين الماليين وهاته المندوبيات وناخبها تنقسم إلى قسمين، وبالتالي إلى قائمتين مختلفتين للناخبين:⁷

1 - طاعة، مرجع سابق، ص 39.

2- A.N.O.M, Oran, E1//296.

3 - للمزيد حول تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947، أنظر ملحق رقم 1، ص 458-464.

4-Loi Lamine Gueye, N° 46-940, du 7 mai 1946, voir : Merlo, **Op.cit**, p 66

5 - Ibid

6 -Milliot, **Op.cit**, p 28.

7- A.N.O.M., Fonds ministériels, 81 F, boîte 691.

-القسم الأول الخاص بالمستوطنين وهم أصحاب الامتيازات أو الممتلكات الريفية إضافة إلى المزارعين أو مديري المزارع دافعي الضرائب الفرنسيين غير المستوطنين المدرجين في قائمة المساهمات المباشرة أو الضرائب الممنوحة.

-القسم الثاني يمثل المسلمين الجزائريين، الذين لم تكن لديهم صفة المواطنة الفرنسية غير أنهم يشاركون في انتخابات التداولية للجزائر، حيث يختارون ممثلهم، وفي 1946 أصبح كل الجزائريين مواطنون فرنسيون يشاركون في الانتخابات التشريعية، في الهيئة الانتخابية الثانية.¹

4-2- الشروط الخاصة بالناخبين الجزائريين:

عكفت السلطات الفرنسية منذ نهاية القرن 19م، على استصدار القوانين والمراسيم والقرارات التي تحدد الشروط الواجب توفرها في الجزائريين كي يسمح لهم بالمشاركة في الانتخابات وعلى هذا الأساس جاء مرسوم 07 أفريل 1884، الذي سمح للجزائريين القاطنين في البلديات كاملة الصلاحيات بالمشاركة في انتخابات أعضاء المجالس البلدية شرط أن يفوق عددهم 100 ساكن على الأقل²، وأن يبلغ الناخب 25 سنة، وشرط الإقامة سنتين متتاليتين بذات البلدية، وأن يكون مالكا للأرض أو مزارعا بملكية الريفية، أو موظفا بالبلدية أو العمالة ومتحصل على وسام الاستحقاق أو منحة التقاعد. وبالإضافة للشروط المذكورة فإن التسجيل في القوائم الانتخابية، لم يكن آليا، بل يُطلب من الأهالي التسجيل مباشرة في تلك القوائم الانتخابية، بعد تقديم طلب بذلك³.

ولاحقا اهتمت الإدارة الفرنسية بمحاولة توسيع عدد الناخبين الجزائريين في عدة مراحل ومناسبات ومنها ماجاء في قانون 04 فيفري 1919⁴، فقد وسع هذا القانون في عدد الناخبين الأهالي في المجالس البلدية في البلديات كاملة الصلاحيات، وليصير ناخبا يجب أن يكون عمره 25 سنة وأن يكون مقيما لمدة سنتين في البلدية، وأن تتوفر فيه إحدى الشروط التالية: أن يكون جندي سابق، أو من أصحاب الأملاك أو صاحب مزرعة أو تاجر مرخص له ومقيم أو موظف أو حاصل على شهادة التعليم الابتدائي أو عضو في الغرفة

¹ - A.N.O.M., Fonds ministériels, 81 F, boîte 691.Op.cit.

² - A.N.O.M, Oran, E 321, n°04.

³ -A.N.O.M, GGA, boîte 4G/n° 3.

⁴ -A.N.O.M., Fonds ministériels, 81 F ,boîte 691.Op.cit.

الفلاحية أو التجارية أو أن يكون له أوسمة فرنسية أو تحصل على جائزة في مسابقات ومعارض فلاحية.¹

فالتسجيلات المباشرة أحدثت هيئة انتخابية بلدية من 425,000 مسلماً، وارتفع عدد المستشارين البلديين من 930 إلى 1540، وكان عددهم في كل مجلس بلدي لا يتجاوز الثلث من العدد الإجمالي ولا يمكن أن يتجاوز عددهم 12 مستشاراً. فالمرسوم المؤرخ في 06 فيفري 1919 رفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 18 إلى 29 (ربع العدد الإجمالي) ومرت الهيئة الانتخابية من 5090 إلى 103149.²

واستثنى هذا المرسوم الناخبين المسلمين الجزائريين من قانون الأهالي، غير أن هذا التسجيل رفض، وألغى بالنسبة للأشخاص الذين حكم عليهم قضائياً، أو كانوا تحت الرقابة وذلك حسب عليه ما نصت المادة 03 من قانون 15 جويلية 1914.³ كما ذكر ذات المرسوم أن انتخاب المستشارين العامين (المجالس العامة) والمستشارين الماليين من الأهالي في البلديات كاملة الصلاحيات، يكون بالطريقة نفسها التي يُنتخب بها مستشاري البلديات وبالمقابل يوجد في البلديات المختلطة نظام الجماعة، الذي يُنتخب أعضائه من قبل كل الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية للدواوير.⁴

أما البلديات كاملة الصلاحيات فإن الانتخاب يكون فيها عن طريق القوائم العامة لانتخاب مستشاري البلديات والمستشارين العامين، وفي ذات البلديات هناك قوائم خاصة بالدواوير لانتخاب الجماعة عند استحداث هذا النوع من الانتخابات.⁵

إذا توقفنا عند إشكالية التمثيل النيابي للجزائريين، فنجدها قد اقتضت في بدايتها على التعيين لا على الإلتخاب، مما يوضح أن فرنسا كانت حذرة في سياستها تجاه الجزائريين لما يمكن أن يشكله هؤلاء من خطر إذا ما تمتعوا بحقوقهم السياسية خاصة التمثيل الجاد والكافي في المجالس النيابية، مع محاولة الجزائريين الدائمة لتوسيع قاعدتهم الانتخابية عن

¹ - قداش محفوظ، جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830-1954)، ترجمة محمد العراقي منشورات ANEP، 2008، ص 278.

² - J.O.R.F. /08-02-1919.

³ - A.N.O.M, Oran, E 321, n°05.

⁴ - Ageron, Genèse Op.cit, p.180.

⁵ - القوائم الخاصة بالدواوير ليست موجودة في جميع البلديات كاملة الصلاحيات مثلما وُجد في بعض بلديات منطقة القبائل

Rouard. Op.cit, p 48.

راجع:

طريق المطالب والعرائض، ومثلا على ذلك ما تبنته فئات جزائرية من تلمسان مع اللجنة التونسية وما اشتركوا فيه من مطالب عبر عريضة أرسلت إلى مؤتمر المنعقد في 18 جانفي 1919 التي طالبوا من خلالها بضرورة إصلاح أوضاعهم الداخلية من بينها قضية التمثيل النيابي لدى المجالس الاستشارية مقابل الجهود المبذولة خلال الحرب¹

أما مشروع بلوم فيوليت فقد بعد اعترافه بأن القوانين الخاصة بنسبة الجزائريين تحمل الكثير من المساوئ وعليه كان محاولة التخفيف من وطأة الاستعمار، ومحاولة إرضاء الوطنيين الجزائريين، وجاء هذا المشروع بعد نجاح الجبهة الشعبية التي تشكلت من تجمع الأحزاب اليسارية الثلاثة الاشتراكي والشيوعي والراديكالي في الإنتخابات البرلمانية الفرنسية 1936، التي أصبح فيها موريس فيوليت² عضوا في حكومة ليون بلوم³، حيث تجدد الأمل في نفوس بعض الإصلاحيين الجزائريين الذين كانوا يرجون الغوث من فرنسا⁴.

ففي المادة الخامسة من هذا المشروع، وفي فقرته الثانية، يذكر أن تمثيل الجزائريين في البرلمان يكون بتخصيص نائب واحد، عن كل 20,000 ناخب⁵ مع إبقاء نظام المجموعتين الانتخابيتين، فلا يمكن للمستوطنين والجزائريين الانتخاب في ذات الصندوق كما يمكن للجزائريين انتخاب ممثليهم في المجالس البلدية والعمالات بنسبة الثلث 1/3 نصيب الممثلين الجزائريين، أما الباقي أي الثلثين 2/3 فهو من نصيب الأوربيين المقيمين⁶.

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، ط 4 منقحة، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان ص 274.

2- موريس فيوليت : رجل دولة فرنسي، ولد في 03 سبتمبر 1870 وتوفي في 9 سبتمبر 1960، محامي ورئيس مكتب الوزير ألكسندر ميليران، عضو رابطة حقوق الانسان، والماسونية بداية من 1893. تولى حقيبة وزارة التموين والمواصلات البحرية سنة 1917، وفي الفترة الممتدة من 1925-1927 أصبح حاكما عاما بالجزائر، ألف كتابا يلخص فيه تجربته السياسية بالجزائر بعنوان: «L'Algérie vivra-t-elle» للمزيد، أنظر، زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 120.

3- ليون بلوم: سيلسي فرنسي (9 أبريل 1872-30 مارس 1950) تولى رئاسة الوزارة في الجمهورية الفرنسية الثالثة مرتين من 1936-1937، ومن (13 مارس إلى 10 أبريل 1938)، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية آخر رئيس للحكومة الفرنسية المؤقتة من 1946/12/16 إلى 1947/01/16، وهو أول إشتراكي وأول يهودي يتولى رئاسة الوزارة في فرنسا للمزيد، أنظر ويكيبيديا.

4 - الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 193.

5 - طاعة، مرجع سابق، ص 34.

6 - نفسه، ص 35.

وخلال الحرب العالمية الثانية حاول ديغول استصدار بعض الإصلاحات في الجزائر تمثلت في الأمرية التي أصدرها في 7 مارس 1944م، والتي تعرف بأمرية ديغول.¹ تحتوي على ثماني، خصصت المواد الثلاثة الأولى للحديث عن المواطنة، أما الرابعة فخاصة بمسألة تمثيل المسلمين في الهيئات الانتخابية، ونصت الأمرية على أن كل فرنسي مسلم بلغ 21 سنة، يحق له الانتخاب، كما ورد في قانون 6 فبراير 1919.²

وإذا كانت الأمرية المذكورة، قد رفعت عدد المسلمين في المجالس المحلية البلدية والمجالس العامة، والمجالس المالية من 3/1 إلى 5/2 حيث يمكن لهم الانتخاب في الدائرة الانتخابية الخاصة بهم، قد فإنها قد حافظت على السن القانوني للناخبين المحدد بـ 21 سنة وأستتبعت الأمرية بمجموعة من المراسيم والقرارات ومنها مرسوم 7 نوفمبر 1944، الذي حدد عدد الممثلين لكل فئة انتخابية بالنسبة لانتخابات المجالس العامة للعمال الثلاث.³

أما أمرية 17 أوت 1945⁴، فقد حددت وجود هيئتين انتخابيتين، الأولى خاصة بالمستوطنين، والثانية خاصة بالجزائريين، وبعد انبعاث الجمهورية الرابعة مطلع 1946 واصلت السلطات الفرنسية الخوض في توسيع دائرة المنتخبين والناخبين الجزائريين، وعليه منح مبدئياً ونظرياً قانون 07 ماي 1946، لكل مسلمي الجزائر حق المواطنة الفرنسية، على أن يضبط هذا الحق بالشروط والكيفيات المحددة له.⁵

وبالعودة إلى أمرية ديغول وما تبعها من مراسيم وقرارات وقوانين، وبالرغم من المحتوى اللافت للانتباه فيها، إلا أنها ومن وجهة نظر بعض الوطنيين الجزائريين، جسدت العنصرية، فحق التمثيل بالنسبة للجزائريين بقي مقتصرًا على الهيئة الثانية، ولا يمكنهم الارتقاء إلى الهيئة الأولى الخاصة بالمستوطنين. وإن أرادت هذه الأمرية توسيع تمثيل الجزائريين من 20000 إلى 50000، ورفع تمثيلهم من 3/1 إلى 5/2، فذلك بحسب بعض

¹- A.N.O.M, G.G.A, boîte (l'ordonnance du 7mars1944) et Claude Collot ,et Jean-Robert Henry, **Le Mouvement National Algérien textes 1912-1954**, 2^{ème} éd, office des publications universitaires, Alger, 1981, p185.

² - Merlo, **Op.cit**, p.101.

³- Djamel Kharchi, **Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1960** (Casbah édition Alger 2004), p378 -,Merlo. **Op.cit**, p.119.

⁴-Ibid.

⁵ -Loi Lamine Gueye, N. 46-940, du 7 mai 1946. **Op.cit**.

الوطنيين الجزائريين هو برنامج طويل الأمد يمتد إلى 20 سنة إلى غاية 1964¹، ومن ثمة لم تكن هذه الأمرية في حقيقة الأمر سوى نسخة طبق الأصل لقرارات كليمنصو ومشروع بلوم فيوليت، وبذلك فهي لا تعدو أن تكون سوى إصلاحات شكلية لا تلبي الرغبات.

في حين أن قانون 02 ماي 1946 قد خفض إلى حق الانتخاب والانتماء إلى القوائم الانتخابية إلى سن 18 عاما، لكل فرنسي متحصل على أوسمة² ليكون الشخص مسجلا في القوائم الانتخابية البلدية يجب أن تتوفر فيه:

- الإقامة في البلدية لأكثر من ستة أشهر، بناء على التعديل الذي تم في 02-02-1852.
 - المساهمة لأزيد من خمس مرات متتالية المساهمة المباشرة:
 - أن يكون موظفا في المجال العمومي بالبلدية.
 - لا يمكن أن يكون مسجلا في القوائم الانتخابية كل فرنسي لا يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية إذا كان الشخص محكوما عليه بالسجن لارتكابه جريمة، أو محكوم عليه بالسجن غيابيا، أو شخص ثبتت ادانته ومحكوم عليه بسبب سلوكه غير المرغوب فيه ويشكل خطرا على المجتمع.³ ويعترف قانون "لمين غاي Amine Gueye" المؤرخ بتاريخ 17 ماي 1946 بجنسية كل الفرنسيين مع الحفاظ على 2^{eme} collègue⁴.
- 5-التقسيم الإداري للبلديات والمجالس المنتخبة في الجزائر:**

ولفهم ما تعلق بالنظم الانتخابية يجب معرفة التطورات التي واكبت التمثيل الجزائري في المجالس المنتخبة الفرنسية، والتي بدأت فكرتها تتجلى أولا لدى المستوطنين بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848، فبدل التعيين، أصبح لهم ممثلون منتخبون في المجلس الجزائري وفي مجلس الشيوخ، كما تمكنوا من اختيار ممثليهم كمستشارين بلديين. وفيما يتعلق بالبلديات أصبح للأجانب والمسلمين أيضا تمثيل يصل إلى ثلث 3/1 أعضاء المجلس، لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ تم الغاؤه من طرف المستوطنين سنة 1850، بدعوى

¹ - أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، ترجمة الحاج مسعود مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002، ص 199.

² - الجريدة الرسمية، 1946، ص 3695.

³ - نفسه.

⁴ - قانون لمين غاي، الحامل لرقم 046-940 بتاريخ 07 ماي 1946 الخاص بحق المواطنة للجميع.

عم أهليتهم لذلك¹، مطالبين بوضع نظام استثنائي لهم، ولأن الجيش الفرنسي كان يتدخل في العملية الانتخابية بالتزوير لمن يفضله، لذلك قرر نابليون الثالث² في 27 ديسمبر 1866 تغيير أسلوب الانتخابات برمته، إذ أصبح يقوم شخصيا بتعيين رئيس البلدية ونوابه، أما بقية أعضاء المجلس البلدي فكان يعينهم رئيس العمالة³. ومع ذلك نسجل سعي المستوطنين الحثيث لتكريس النظام المدني وتوسيع نفوذهم بالجزائر على حساب العسكريين والأهالي على حد سواء⁴.

وانطلاقا مما سبق، كان لا بد من العودة إلى السياسة الاندماجية التي اتبعتها السلطات الفرنسية في الجزائر فطبقا لمرسوم 16 ديسمبر 1848، تم التأكيد على أهمية المجالس وأعطى الأوامر لرئيس الهيئة التنفيذية لإنشاء المجالس العامة الممثلة للعمالات الثلاث (عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة وعمالة وهران)، وثلاثة مجالس عامة منتخبة، لها نفس صلاحيات المجالس العامة بفرنسا⁵.

هذه العمالات الثلاث تضم عشرين إقليما إداريا حضريا (Arrondissements) موزعا على النحو التالي: سبعة أقاليم بعمالة الجزائر (الجزائر ومليانة وتيزي وزو واورليون فيل (الشلف حاليا) والمدية والبليدة وأومال (سور الغزلان حاليا)، وسبعة أقاليم أخرى بعمالة قسنطينة وهي: قسنطينة وعنابة وقالمة وفيليب فيل (سكيكدة حاليا)، سطيف وبجاية وباتنة

¹ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص 13.

² - نابليون الثالث: (1808/04/20 إلى 1873/01/09)، تنقل في شبابه بين إيطاليا وسويسرا وألمانيا بسبب نفي عائلة نابليون سنة 1816، سجن في 1840، فر إلى بريطانيا سنة 1846، انتخب رئيسا لفرنسا سنة 1848، وأعلن نفسه امبراطورا على فرنسا منذ 1852، حيث أدخل سياسة جديدة تخص الجزائريين الأهالي، تقوم عن الاعتراف لهم بحق الإقامة على أرض أجدادهم كما عرف بسياسة المملكة العربية، قدم استسلامه بعد هزيمته أمام بروسيا في 1870/09/02. MORAL(Auguste), *Napoléon3 sa vie ses Œuvres et ses Opinons*, 2 E, IMPRIMERIE Armand Le Chevalier, Paris ,1870. P231

³ - محمد حربي، الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، ط خاصة، وزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2008. ص 92.

⁴ - صلاح عباد، المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1984 ص ص 19-21.

⁵ - مصلحة أرشيف ولاية مستغانم العلبة رقم 116، تحمل العنوان التالي:

- décret 23 septembre 1875 ph Fillipi(J) , Rosu (P) sur l'organisation des conseils généraux

إلى جانب ستة أقاليم أخرى بعمالة وهران وهي: وهران ومستغانم، ومعسكر، وتلمسان وسيدي بلعباس، وتيارت، أما الجنوب الجزائري فكان منطقة عسكرية.¹

5-1- التقسيم الإداري للبلديات

لقد تم تقسيم المقاطعات في الشمال إلى محافظات-كما ذكرنا سابقا- والبلديات وهذه الأخيرة قسمت بدورها إلى نوعين في الشمال، بلديات- ذات صلاحيات كاملة- وبلديات مختلطة، أما في الجنوب فقد صُنفت إلى منطقة عسكرية (مكاتب عربية)، وتقسيم المقاطعات جاء على النحو التالي:

5-1-1- بلديات ذات صلاحيات كاملة:

وهي البلديات التي يسكنها الأوروبيون أساسا، وأنشئت بموجب مراسيم صدرت عام 1848 أهمها مرسوم 16 أوت 1848م التي جعلت كل الأقاليم المدنية بلديات وكان عددها ثمانية اقتصر وجودها على المناطق التي ضمت كثافة أوربية معتبرة وكان على رأس هذه البلديات مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين²، ولا يشارك في هذه العملية الجزائريون، وهذا النوع من البلديات يشبه في تنظيمه وتسييره ما كان عليه الحال في فرنسا نفسها.³

5-1-2- بلديات مختلطة:

ونعني بها البلديات التي كان معظم سكانها من الجزائريين، ولا تحتوي إلا على نسبة قليلة من الأوروبيين ويدير شؤونها حاكم إداري فرنسي معين من طرف الحاكم العام رفقة مستشارين من الأهالي تعينهم السلطات الاستعمارية. وكان هؤلاء الأهالي يشاركون في هذا النوع من البلديات كمساعدين ومستشارين فقط.⁴

5-1-3- المكاتب العربية:

وهي المكاتب التي أنشأت سنة 1833، من أجل إدارة حكم المناطق العربية، فقد أخذت تسميتها تلك، لأنها تقع في أقاليم عسكرية جنوبية، ونظرا لازدياد نفوذها وتدعيمها للجيش ضاق المستوطنون منها ذرعا، فشنوا ضدها حملة شعواء، ففي عام 1870 تحولت

¹ - محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر (الولاية-البلدية 1516-1962) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 159-181.

² - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص 86.

³ - Rouard. *Op.cit*, p.35.

⁴ -Ibid, p 46.

مناطقها في الشمال إلى مناطق مدنية، وعين على رأسها إداريون مدنيون في البلديات المختلطة أثناء حكم الجمهورية الثالثة، وأصبحت مهمتها مقتصرة على المنطقة العسكرية في الجنوب، حيث تم تقسيم هذه الأخيرة بموجب مرسوم 12 ديسمبر 1905 والمعدل بموجب مرسوم 10 أبريل 1907، إلى أربعة مناطق وهي: منطقة عين الصفراء، ومنطقة الواحات ومنطقة غرداية ومنطقة توقرت¹، لقد حدد المرسوم عدد الأعضاء الأوربيين بـ 16 عضواً بمجلس الجزائر و 12 لكل من مجلسي عمالتي وهران وقسنطينة، وكان التمثيل في هذه المرحلة، مقتصراً على الأوربيين فقط².

لقد أصدرت محكمة الجزائر في عام 1863، قراراً هاماً يعترف بأهالي الجزائر كفرنسيين بينما يحرمهم من الجنسية الفرنسية بسبب وضعهم المدني المختلف. فالمسلمون بموجب الشريعة الإسلامية، لا يمكن لهم الخضوع للقانون المدني الفرنسي وبالتالي يعتبرون غير مواطنين كان نفس وضع جهود الجزائر إلى غاية صدور مرسوم كريميو في 24 أكتوبر 1870 الذي يمنحهم حق المواطنة الفرنسية ليأتي قرار العلاقة بين الوضع المدني والحقوق السياسية في مرسوم سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865 الخاص بحالة الشعب والتجنس في الجزائر حيث تضي الطابع الرسمي على الإجراءات التي يمكن أن يصبح الأهالي بموجبها مواطنون فرنسيون، ومن ثم فإن النظامين الأساسيين متميزين ضمن السكان الفرنسيين في الجزائر من جهة، يستفيد المواطنون الفرنسيون جميع الحقوق السياسية مثلهم مثل مواطنيهم في المنطقة المترو-بولية (فرنسا)، ومن جهة أخرى، يتمتع الأهالي بحقوق سياسية غير موجودة عملياً، وهي أقل جدوى من حقوق المواطنين الفرنسيين، فمعظم الجزائري لا يملكون الحق في التصويت ويتم ضمان تمثيلهم بشروط غير متساوية للغاية مع المستوطنين³.

¹ - Rouard. **Op.cit** p 46., p.11.

² - Ibid, p.35.

³ - حول تنظيم المجالس أنظر ملحق رقم 2، ص 465-467.

5-2- المجالس المحلية الجزائرية

حاولت إدارة الاحتلال إدراج بعض الإصلاحات النيابية باقتراح من بعض نواب الكولون في المجلس الفرنسي للتخفيف من وطأة الاحتلال ، هؤلاء الذين يصفون أنفسهم بالديمقراطيين "كتنظيم إدارة الأهالي عبر إيجاد مؤسسات إدارية جديدة في الأقاليم الجزائرية يمثل من خلالها الجزائريون" ¹ إذ عالجت لجنة تقرير لجنة المغاربة 1834/1830 قضية التمثيل النيابي واقترحت بشأن الجزائر "تطبيق ما هو جري العمل به في فرنسا نفسها قبل 1831، ومن رأيها إشراك العرب في المجلس البلدي ، بشرط أن لا يتجاوز أن لا يتجاوز عددهم عدد الفرنسيين فيه، واقترحت أن تكون للبلديات ميزانية خاصة وكان من رأيها الإسراع بتنظيم المجلس البلدي في مدينة الجزائر وتنظيم المناطق المحيطة بها" ² .

ومن أجل تنظيم الإدارة وعملية التمثيل في الجزائر قامت الإدارة الاستعمارية بإصدار لائحة من القرارات والقوانين والمراسيم، خلقت بموجبها مؤسسات إدارية تمثيلية منها:

5-2-1 - المجلس البلدي (Le conseil municipal)

لقد تأسست مجالس البلديات بموجب قانون 9 ديسمبر 1884، وهي مؤسسات إدارية تمثيلية، والتي كانت تضم عنصرين: أعضاء فرنسيين وأعضاء جزائريين، ولم يكن فيه ممثلين عن الأجانب، كان يضم 36 ممثلا عن الفرنسيين، ولاحقا سمح بتمثيل المسلمين في الهيئات السياسية المنتخبة في الجزائر ومنها المجالس البلدية، على أن لا يتجاوز تمثيلهم ربع أعضاء المجالس البلدية في البلديات كاملة الصلاحيات، ولا يتجاوز عدد المستشارين المسلمين ستة (06) أعضاء بما في ذلك المجلس البلدي للجزائر العاصمة، التي كانت تضم أربعين (40) عضوا ومستشارا مسلما، والمستشارون المسلمون محرومون من المشاركة في انتخاب رئيس البلدية ³.

كما لم يكن للمستشارين المسلمين نفس الحقوق التي تمتع بها المندوبون الفرنسيون حيث كان للممثلين الفرنسيين وحدهم الحق في انتخاب رئيس البلدية ⁴ إضافة إلى حرمان

¹- Charles Robert Ageron, **Les Algériens musulmans et la France 1871-1919**, T1 (presses universitaires de France ,108 boulevard saint-germain /paris (s.d) p630.

²- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 102.

³ - طاعة، مرجع سابق، ص 24.

⁴- نفسه.

أعضاء المجالس البلدية المسلمين من المشاركة في ترشيح مندوبي البلدية لانتخاب عضو مجلس الشيوخ في الجزائر، وللإشارة أنه قبل سنة 1919 لم يكن يتم انتخاب المستشارين الجزائريين في أقسامهم.¹

5-2-2-المجالس البلدية في البلديات كاملة الصلاحيات:

إن البلديات التامة (كاملة الصلاحيات)، كانت تشمل كل المدن الواقعة في الجهة الشمالية للجزائر، وبعض القرى. وإذا كانت أغلبية المجلس البلدي مؤلفة من الأوربيين فشيخ المدينة (المير) يكون دائما من المستوطنين، أما التمثيل الجزائري فيها، فإن العدد المرخص به بالنسبة للمستشارين الأهالي وبموجب قانون 5 أفريل 1884، وطبقا لمرسوم 7 أفريل 1884.² يكون ما بين 2 إلى 6 مستشارين أو ربع $\frac{1}{4}$ العدد الإجمالي. واستنادا لمرسوم 13 يناير 1914 المثبت بمرسوم 6 فبراير³ 1919، يكون العدد ما بين 4 إلى 12 مستشارا أهليا أو ثلث (3/1) العدد الإجمالي، وهذا الثلث موزع بين ثلاثة أصناف من السكان: وهم المستوطنون الأهالي المسلمين والأهالي الإسرائيليون.⁴

وفيما يخص الهيئة الانتخابية للانتخابات البلدية بالنسبة للأهالي، فقد نص مرسوم 7 أفريل 1884 وبموجب المادة رقم 2 منه، على الشروط الخاصة بتأهيل الأهالي المسلمين في الانتخابات البلدية، ومنها أن يكون الناخب قد بلغ من العمر 25 سنة، وهو ما أكد عليه مرسوم 27 ديسمبر⁵ 1866، ويشترط فيه كذلك الإقامة لمدة سنتين متتاليتين، وأن يكون صاحب ملك أو مزارعا أو موظف عمالي (ولائي) أو بلدي. كما نص مرسومي 13 يناير 1914، و6 فبراير 1919 بتوسيع حق الانتخاب بالنسبة لفئة تجار المدينة، والحائزين على الشهادات التعليمية والمحاربين القدامى، وهذه الفئات بلغ تعدادها بعد الحرب العالمية الأولى 421,000 ناخبا⁶.

¹ -Rouard. **Op.cit**, p.21.

²- A.N.O.M. **Fonds ministériels**, 81 F,boite 691 ,Op.cit.

³- المادة 10 من المرسوم الأول 06 فبراير 1919، أنظر المزيد حول إصلاحات 4 و6 فيفري 1919، ملحق رقم 3، ص 468-471.

وأنظر أيضا:

-Gouvernement général de l'Algérie (G.G.A) , lois, décrets et arrêtes, concernant les reformes indigènes, imp. Orientales, Alger,1919, pp 11-15.

⁴ -Rouard. **Op.cit**, p.40.

⁵ -Ibid.

⁶-Charles Robert Agéron **De l'Algérie française à l'Algérie Algérienne**, Ed Bouchene Paris 2005, p255.

5-2-3- مجالس الدواوير (الجماعات) واللجان البلدية في البلديات المختلطة

والمقصود بها المجالس التي توجد في الجهات التي يقل فيها العنصر الأوربي فأنشأوا لها نظاما خاصا كي لا تكون بلدية عربية ولا وطنية، ويديرها موظف فرنسي¹. وقد نص مرسوم 6 فبراير 1919 المكمل لقانون 1 أوت 1918، إلى غاية صدور مرسوم 29/08/1945² الذي نص على استحداث هيئة انتخابية للجماعات في القرى والمداشر والقبائل الجبلية والبدوية، بحيث يسمح للجزائريين بانتخاب مجالس تدعى "مجالس العمالات" على أن يتم الانتخاب في مجال محلي ضيق، وليس لمنتخبها أي نفوذ. وقد بلغ عدد تلك المجالس بموجب ذات المرسوم، 281 مجلسا لتجمعات، ويمثل حوالي 43% من السكان الأصليين لتلك البلديات³.

وتم إحياء هذه المجالس في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة بعد إلغائها سنة 1884 بدعوى تطبيق سياسة الإدماج وتوسيع النظام المدني. وهذه الدوائر مشابهة لنظيرتها في البلديات كاملة الصلاحيات، بعدما كان أعضاء مجلس الجماعة يعينون من قبل عامل العمالة، أما بالنسبة لرؤساء الجماعات المنتخبين، فيصبحون أعضاء في اللجان البلدية في البلديات المختلطة رفقة القيادة أو الأعوان الأهالي المعينين تعيينا⁴.

وكان الهدف من إعادة العمل بها، هو حماية سكان هذه الدواوير من الاستغلال الفاحش لهم من قبل المستوطنين والحكم الاستبدادي لرؤساء البلديات. وكان أعضاء هذه المجالس ينتخبون لمدة أربع سنوات، ويتراوح عددهم بحسب سكان الدواوير من 6 إلى 16 عضوا، ويحق لرئيس مجلس الجماعة الحضور في مناقشات المجلس البلدي ولكن بصفة استشارية فقط⁵.

5-3 - المجلس العام. (Le Conseil Général)

لقد أنشأت الإدارة الفرنسية مؤسسة إدارية أخرى متمثلة في المجلس العام، التي تم بعثها بتاريخ 27 أكتوبر 1858، ومنذ ذلك الحين وهي تخضع للقوانين والقرارات التعديلية لتصبح في الأخير ذات صلاحيات وسلطات واسعة وأصبحت في مرحلة لاحقة عبارة عن

¹ - المدني، مصدر سابق، ص 101.

² - J.O.R.F. Du 18 septembre 1945, pp.634-635.

³ - Ageron, Genèse..... Op.cit ,p.180

⁴ - Ageron, de l'Algérie française à l'Algérie..... , Op.cit, p255.

⁵ - زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 83.

مجالس تمثيلية جهوية، وذلك بموجب مرسوم 23 سبتمبر 1875، والذي تم تعديل العديد من مواده، وتحديد المواد: 1، و4، و5، و6، و21، و26 و69 وفق المرسوم الصادر في 24 سبتمبر 1908¹ وعليه أصبح أعضاؤه من الفرنسيين ينتخبون مباشرة، بينما الأعضاء المسلمين يتم تعيينهم من قبل الحاكم العام، بعدما كان يتم في السابق من قبل وزارة الداخلية². وأصبح عدد ممثلي المسلمين في هذا المجلس 10 أعضاء، أما ما يقابلهم من الأعضاء الفرنسيين فكان عددهم يفوق عدد المسلمين بثلاثة أضعاف³. ومن هنا نستخلص النظرة العنصرية للإدارة الفرنسية المدعومة من المستوطنين تجاه الجزائريين المسلمي

4-5 - المجالس المالية

يعد مجلس اللجان المالية بمثابة البرلمان الجزائري، وصاحب السلطة في المسائل المالية، وقد أسس بمقتضى مرسوم 23 أوت 1898، والذي عوض الإجراءات المؤقتة لـ 31 ديسمبر 1896، وقانون 19 ديسمبر 1900.⁴

وتتضمن مهام المجلس فصل ميزانية الجزائر عن الميزانية الفرنسية، والاهتمام بقضايا دافعي الضرائب والرسوم، والقيام بدراسة ميزانية الجزائر، وتنظيم العملية المالية في الجزائر وتقرير ما يلزم تنفيذه بعد عرض القضايا على المجلس الأعلى ومجلس الشورى الذي يتولى المصادقة عليها، قبل دخولها حيز التنفيذ، ويتشكل مجلس اللجان المالية من ثلاثة وفود تمثل كل منها طائفة من السكان، وينتخب كل قسم نوابه على حدى، فالقسم الأول يمثل الكولون (Colons) الذين ينتخبون 24 عضوا على مستوى العمالات الثلاث (وهران والجزائر وقسنطينة) بـ 08 أعضاء لكل في كل عمالة.⁵

أما القسم الثاني الخاص طائفة الأوربيين المهاجرين (Non colons)، وهم رجال الحرف الحرة والصناعات من الأجانب، والذين ينتخبون 24 عضوا في كل عمالة. وأخيرا القسم الثالث الخاص بالجزائريين (الأهالي Indigènes) الذين يشكلون الأغلبية لكنهم

¹ -Rouard, Op.cit, p23.

² -Ibid, p25.

³ -Ibid, p21.

⁴ -Milliot, Op.cit, p 25

⁵ - ليلي حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014-2015، ص7.

ينتخبون 21 عضوا فقط على مستوى العمالات الثلاث،¹ ويتوزعون على الشكل التالي: - 05 نواب من عمالة الجزائر، 05 نواب من عمالة قسنطينة، ونائبان معينان من العامل لتمثيل المناطق العسكرية أي 15 نائبا من العرب، و 06 نواب من منطقة القبائل ينتخبهم أعضاء المجالس البلدية فقط من بين المتعاونين مع السلطات الاستعمارية² وتعتبر الوفود المالية هي الجمعية المسؤولة عن التصويت على ميزانية الجزائر الخاضعة لسيطرة الحاكم العام والبرلمان، فهي مكونة بطريقة غير عادلة بحيث يمثل المستوطنون 48 منتخبا يمثلون 630.000 نسمة، في حين يمثل 21 مندوبا مسلما، ما قدره حينها 3,6 مليون نسمة³.

وظل تمثيل الجزائريين المسلمين داخل المفوضيات المالية، عبارة عن دور استشاري فقط منذ سنة 1900، وبقي الأمر كذلك إلى غاية سنة 1908، وذلك بسبب موقف الكولون ورموزهم المعارض لكل أنواع الانتخابات، ومن رموزهم نذكر "مورينو"⁴ و "ليسياني" الذين عارضوا وإلى غاية 1908 كل أنواع الانتخابات السياسية الخاصة بالأهالي، على الرغم من بروز مواقف بعض النواب الفرنسيين من حين لآخر، كانت في صالح التمثيل النيابي للجزائريين، مثلما حصل من طرف "لوروي بوليو" Leroy Beaulieu «و"أوجين إيتيان"⁶ هذا الذي صرح عام 1903 قائلا: "... باستطاعتنا السماح للأهالي بالتمثيل الانتخابي في المجالس العامة، ولكن علينا أن نمشي بخطى متثاقلة وأن نكون حذرين.

¹ - محمد عدة جلول، دور المندوبين المسلمين في المجالس المالية في الغرب الجزائري، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، تحت إشراف د. صم منور، غير منشور جامعة وهران، بدون تاريخ، ص 78.

² - بوعزيز، سياسة التسلط....، مرجع سابق، ص 34.

³ - Milliot, Op.cit, p 32

⁴ - إميل مورينو E.MAURINAUD، (جمهوري- ديمقراطي) وسط بل راديكالي، وزير في حكومة Tardieu (1929-1930) نائب عن قسنطينة ورئيس بلديتها وموفد مالي ابن لمؤسس هذه القرية الاستيطانية، أنظر زوزو، الفكر السياسي... مرجع سابق، ص 130

⁵ - بول لوروا بوليو، Leroy Beaulieu، رجل سياسة واقتصاد، مرجعية فكرية في الشؤون الجزائرية والقضايا الاستعمارية وصحفي ومؤرخ وأستاذ كوليغ دي فرانس، رئيس الجمعية الفرنسية لحماية أهالي المستعمرات. للمزيد أنظر: زوزو، الفكر السياسي....، مرجع سابق، ص 233.

⁶ - أوجين إيتيان: ولد بوهران عام 1844 وتوفي بباريس 1921، سياسي ونائب فرنسي من 1881 إلى 1919، ووزير الحرب في 1913، وشيخا في مجلس الشيوخ حتى وفاته. كان رئيس شركة غامبيتا ثم رئيس الحزب الاستعماري ومؤسس هيئة آسيا وهيئة إفريقيا الفرنسية وهيئة المغرب ورئيسها للمزيد، أنظر: ويكيبيديا

أما قانون 04 فبراير 1919 فقد جاء سجل عنوانه بـ "الوضع السياسي للمسلمين الجزائريين الأصليين" والذين اعتبرهم ليسوا مواطنين فرنسيين، ففي مادته 12، مذكرا أنه وبالرغم من ذلك فإن المسلمين الأصليين، ممثلون في جميع الجمعيات التداولية «les assemblées délibérantes» للجزائر (الوفود المالية والمجلس الأعلى للحكومة، والمجالس العامة والمجالس البلدية واللجان البلدية "جماعة دواوير") من قبل الأعضاء المنتخبين، بنفس الصفة ونفس الحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الفرنسيون.¹

¹- A.N.O.M. G G A , Boite n° 12 H/15/30.

الفصل الأول

لمحة عن الأوضاع العامة في الجزائر ما بين

1919-1900

المبحث الأول
أوضاع الجزائر الاقتصادية والاجتماعية
والثقافية مطلع القرن العشرين

1- الأوضاع الاقتصادية

1-1- الزراعة

1-2- الصناعة

2- الأوضاع الاجتماعية

3- الأوضاع الثقافية والدينية

1- الأوضاع الاقتصادية:

لقد انقلبت أوضاع المجتمع الجزائري رأساً على عقب، إثر الهيمنة الاستعمارية الفرنسية عليه، فقد صار يتخبط في وضعية اقتصادية واجتماعية مزرية كما أضحى يعاني من الفقر والتفكك، حدث هذا نتيجة للسياسة الاستعمارية التي أطلقت يد المحتل منذ البداية على ممتلكات الأهالي بالمصادرة والحجز ثم معاهدة الاستسلام التي نصت على حماية ممتلكات الناس وأموالهم.¹

فزاد الوضع الاقتصادي تدنياً، وزادت حدة عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم التوازن حيث تحدث بعض الكتاب عن "شبح المجاعة" الذي يهدد السكان ولقد لخصت الصحيفة البريطانية "التايمز" أساس عدم الاستقرار يكمن في المصاعب الاقتصادية معتمدة على تقارير السلطات الفرنسية التي تشير إلى انخفاض حاد في أسعار المواد الفلاحية وانهايار سوق الحبوب بدليل الأزمات الاقتصادية التي عرفتتها الجزائر وسيطرة الكولون على معظم ثروات البلاد، وذلك بفضل القوانين الجائرة التي فرضتها الحكومة الاستعمارية والتي كانت لصالح المستوطنين بالدرجة الأولى مما جعلهم القوة الطاغية في الجزائر.²

لقد تعرض الأهالي إلى الضيق والشدة، وذلك بسبب مصادرة الأراضي وهذا ما عبر عنه الفلاحون بالوصف التالي: "تعرضنا للقمع بشتى السبل، كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 أو 5 سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة... شيئاً فشيئاً اضطررنا لبيع القليل مما نملكه من الماشية وعدنا لا نستطيع استثمار الأرض لأن قطعاننا قلت".³

وهذا ما كان يهدف إليه الاستعمار وهو إفقار الأهالي ومنح أراضيهم للأوروبيين الذين تمكنوا من بسط سيطرتهم على الجزائريين على جميع الأصعدة، وبالتالي حققوا

¹-جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتعليم، الجزائر ص 119.

²- عفاف زقور، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "نشأة وتطور الإصلاح بمدينة الجزائر (1931-1940)"، منكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص 43.

³- عبد اللطيف بن أشنهو، تكوّن التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي (1830-1962)، ترجمة نخبة من الأساتذة، راجعه: د.ع شحاذه، دققه: أشرف عالية، محمد يحيى بيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 83.

أطماعهم حيث تم طرد الجزائريين من أراضيهم بلا شفة ولا رحمة، خاصة بعد تعيين "بوجو" BUGEAU¹ حاكما عاما²، وبعد استسلام الأمير عبد القادر 1847، شرع وبقوة الاستئثار بالأراضي بكميات أكبر فأكبر، في البدء انتظم استهلاك الأراضي في جوار الجزائر (العاصمة) وفي المتيجة وحلّ المشترون "مستعمرون يلبسون القفازات الصفراء" مكان قدامى المالكين الكبار المتغيين من الطبقة المسيطرة التركية مع الإبقاء على الخماسين للعمل لصالحهم.³

"هدفت هذه السياسة الزراعية إلى أن تكون حلا للصراعات الاجتماعية في فرنسا كسبيل لإيجاد حل للبطالة في المدن الفرنسية، وكان الرغبة تحويل المتيجة إلى مستودع للتسول الأوروبي،⁴ بين 1853-1860 تم إنشاء 73 قرية جديدة، وهكذا ارتفع عدد السكان الأوروبيين في الريف من 48000 إلى 80000 شخصاً.⁵

لقد كان الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي يعتمد على الزراعة والرعي والتجارة، إذ كانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي في الوقت الذي كان النظام الزراعي الجزائري قبل الاحتلال نظاما شبه إقطاعي وقبلي، إلا أن هذا النظام كان قادرا بشكل أو بآخر على سد حاجة المزارع وحاجة أسرته من إنتاج الأرض، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يركز المحتلون الفرنسيون على الاستحواذ على أكبر المساحات من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية والمواد الأولية لمصانعها أو الاستهلاك المباشر.⁶

¹ - توماس روبير بيجو، مارشال فرنسي، (1784-1849) حكم الجزائر خلال 1840-1847، نظم الاستعمار الفرنسي في الجزائر. للمزيد أنظر:

- **Dictionnaires Le Robert**, imprimé et relié en France par Polima, mai 2013, p266.

²- Hildebert Isnard, **La Réorganisation de la propriété Rurale dans la Mitidja**, Imprimerie Joyeux, Alger, 1947, p23.

³- بن أشنهو، مرجع سابق، 89.

⁴- نفسه.

⁵- نفسه، ص 90.

⁶ مساعد أسامة صاحب منعم، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ومحاولات البحث عن النفط الاستقلال (1830-1962)", مجلة مركز نابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد 6/العدد 4، ص 223.

وما زاد هذه الأوضاع سوء زراعة الأراضي الواقعة على الساحل بالكروم وذلك لإنتاج الخمور بغرض تصديرها إلى الأسواق الأوروبية على حساب زراعة الحبوب التي تعد الغذاء الأساسي للجزائريين حتى أصبحت الجزائر تستورد الحبوب لإطعام سكانها.¹ وهذا نظرا لتركيز المستوطنين على زراعة الكروم على حساب الحبوب، حيث غزت زراعة الكروم جميع المناطق الغنية في منطقة التل، بينما ارتدت زراعة الحبوب نحو الجنوب بمحاذاة المناطق نصف القاحلة، هذا ما أدى إلى توالي الأزمات الاقتصادية على الجزائر² خلال عملية الإبادة الجماعية والجفاف وانتشار الأوبئة والأمراض والقوانين الجائرة التي سنّها الاستعمار الفرنسي لخدمة مصالحه الخاصة ولحماية ممتلكاته التي سلبها من الجزائريين العزل لهدف تعزيز قيمة مصادرة الأراضي.³

أصدر مجلس الشيوخ الفرنسي قانون سيناتوس كونسيلت الصادر في 22 أفريل 1863 الخاص بالأراضي والعقار⁴ وتكملة للسياسة الاستيطانية أصدر ذات المجلس 26 جويلية 1873 قانون وارني الذي ينص على⁵:

تأسيس الملكية العقارية في الجزائر والمحافظة على العقار والتحويل التعاقدى للعقار مهما كان المالك ويخضع للقانون الفرنسي، وأن تمنع الملكية العقارية لأفراد القبيلة...، إلا في حدود المساحات المستغلة فعليا، أما المساحة العامة فتبقى ملكا للدوار أو البلدية.⁶ وكانت نتيجة هذا القانون المصادرة الجماعية العقارية وتجريد الجزائريين من ممتلكاتهم وتوزيعها على الفرنسيين، وقانون 17 جويلية 1874 الذي أضاف إلى الأحكام القمعية إمكانية اللجوء إلى الحجز الجماعي للأموال التي تعتبر وسيلة لقبض الغرامات الجماعية، كما كان هذا القانون يمنع كل راعي لمدة ستة سنوات من ممارسة النشاط الرعوي

¹ - رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الوطنية (1930-1956)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1975، ص 45.

² - صالح فركوس، الملخص في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م - 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص 210.

³ - عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2002، ص 181.

⁴ - Augustin, **Op.cit**, p14.

⁵ - Claude Martin, **histoire de l'Algérie française**, centre française d'édition et de diffusion, Robert Laffont, p 249.

⁶ - Milliot, **Op.cit**, p12.

في الأراضي التي حرثها¹ وأخطرها قانون الأهالي² الذي أصدرته الحكومة الفرنسية في 28 جوان ((le code de l'indigénat 1881))³ وهو عبارة عن جملة من الأنظمة والقوانين الإرهابية الجائرة تهدف الإدارة الفرنسية من وراء سنّها وإصدارها إلى تطبيق سياسة الزجر والإرهاب ضد المسلمين الجزائريين وبعبارة أخرى إنه -أي قانون الأنديجينا- مجموعة من العقوبات الخاصة تحددها قوائم يزداد وينقص عدد المخالفات المسجلة فيها حسب الحاجة والضرورة ويعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وهي نوع من المخالفات التي لا ينص عليها القانون العادي ولا يعتبرها مخالفات⁴

وبصدور هذا القانون تكون الإدارة الفرنسية قد بالغت في قسوتها وتجاوزت كل حدود المنطق والمعقول، بالإضافة إلى قانون 30 ديسمبر 1887 الذي نص على عدم السماح بتحويل ملكية الأرض من الأوروبيين إلى الجزائريين عن طريق الشراء وحتى لو توفرت الإمكانيات لدى بعض الجزائريين، فإنهم لا يستطيعون شراء أراضي الكولون وأراضي "الدومين" وهذا لمنع الأهالي من شراء الأراضي التي كانت بيدهم سابقاً⁵.

وهكذا يتأكد لدينا أن جميع القوانين التي سنّها الاستعمار الفرنسي في الجزائر كانت كلها لخدمة المستوطنين الأوروبيين على وجه العموم والفرنسيين على وجه الخصوص وبذلك أصبحت الجزائر مرتبطة اقتصاديا بفرنسا بعد أن استولى المحتلون على الهياكل ومصادر الثروات الجزائرية من فلاحية وزراعة وصناعة إستخراجية وتحويلية وحتى التجارة.

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ...، مرجع سابق، ص 337.

² - للمزيد حول قانون الأنديجينا 28 جوان 1881، راجع الملحق رقم 4، ص 472-474.

³ - A.N.O.M, G G A, 12 H/ boite 1.

⁴ - قنان، قضايا ودراسات.....، مرجع سابق، ص 126.

⁵ - جمال فنان، الشعب الجزائري في واجهة الاحتلال 1830-1954، جريدة الشعب، الجزائر، 10 أكتوبر 1984.

1-1- الزراعة:

قام الاستعمار إلى غاية 1914 تقريبا بربط مستقبله الاقتصادي بالزراعة خاصة وأن النظام الاقتصادي السائد في الجزائر عند الاحتلال الفرنسي هو الزراعة بمختلف فروعها من الزراعة التقليدية والحبوب والأشجار المثمرة، وتربية المواشي، والصناعة التحويلية الناتجة عن الزراعة من طحن الحبوب، الدباغة، عصر الزيتون وكانت هذه الفروع طبق بطرق بدائية ولكنها كانت تحقق الاكتفاء الذاتي لهم.¹

بينما اعتمدت السلطات الفرنسية على اقتصاد عصري "الثنائية الاقتصادية" أي بدائي وعصري معا، أما فيما يخص تربية الحيوانات لاسيما الغنم عند الاحتلال ما يقارب ثمانية ملايين رأس مضاف إليها ثروة هامة من الخيل والبقر والجمال والماعز بينما لم يكن يتجاوز عدد السكان ثلاثة ملايين نسمة، هذه الثروة الحيوانية وفرت غذاء رخيصا في متناول الجميع.²

كما يضيف الباحث "يحيى بوعزيز" في كتابه سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية: "إن لسياسة الاستيطان الأوربي بالجزائر آثار سيئة ووخيمة العواقب بحيث تحطم الفلاحون الجزائريون بسبب انتزاع ملكياتهم الزراعية حيث قدرت عام 1903 بـ: 5.791.156 هكتار، كذلك أنه في مطلع القرن العشرين أصبح الملاكون ومربوا المواشي من الأهالي لا يمثلون سوى 52% والخماسون 30% والعمال الزراعيون 12% ومستأجرو الأراضي 5% ومنه أنجر عن هذه السياسة الاقتصادية المجحفة آثار سيئة على السكان الأهالي، خاصة وأن معظم الذين قدموا إلى الجزائر من الكولون الفرنسيين والمعمرين جاءوا من أجل الاغتناء.³

في ضوء الأهمية التي احتلتها الأراضي الزراعية من خطط وسياسات المستعمرين الفرنسيين، بدأت عملية مصادرة المحتل المكشوفة للأراضي من أيدي من أصحابها الجزائريين، فقد استولى الاحتلال الفرنسي على ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي والأقرب إلى الساحل، بعد أن تم طرد أصحابها منها، مما اضطرهم إلى المناطق القاحلة

1 - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من الانتفاضة.....، مصدر سابق، ص 159.

2 - إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.ط. ص 24، 25.

3- بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص 35، 37.

والجبلية والصحراوية. وقد استخدمت الحكومات المتعاقبة لتحقيق ذلك الهدف المصادرة العسكرية للأراضي من أيدي الجزائريين ولعل أهمها هي:

- قرار 7 ديسمبر 1830 الذي أصدره الجنرال كلوزيل¹ أعطى حق للسلطات العسكرية الفرنسية حق مصادرة أملاك الأهالي المنحدرين من أصل تركي والأراضي الموقوفة للمساجد والأعمال الخيرية، وطبق هذا القانون بصفة كلية على وهران وعنابة وبصفة جزئية على مدينة الجزائر حيث وصلت إليها أعدادا كبيرة من المهاجرين الأوروبيين².
- قرار 1833/03/01 الذي أعطى الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق (سندات) تثبت ملكيتها³.
- الأمر الصادر في 01 أكتوبر 1844 الذي أتاح للسلطات الفرنسية في الجزائر الحق في بيع أراضي الأوقاف والممتلكات العقارية تصبح ملكا للدولة الفرنسية⁴.
- المرسوم الصادر في 1845 على يد الجنرال بيجو الخاص بالاستيلاء على أراضي القبائل التي تعادي الفرنسيين وتؤيد الأمير عبد القادر وبموجب هذا المرسوم استولت الإدارة الفرنسية على حوالي نصف مليون هكتار في جهات كثيرة من البلاد⁵.
- الأمر الصادر في 31 جويلية 1846 الذي خول للسلطات الفرنسية الحق في امتلاك جميع الأراضي التي ليس عليها أبنية، وكذلك الحق للمستعمر أن يملك الأرض التي تقيم فيها القبائل الرحل⁶.
- القانون الصادر في 1851/04/16 الذي يشمل الأراضي الحبوس التي استحوذت عليها السلطة، فضلا عن أراضي الغابات بما يقارب 2 مليون هكتار⁷.

¹ - برتران كلوزيل، (1772-1842) ضابط فرنسي، انضم إلى الثورة الفرنسية سنة 1791، شارك في عدة حملات، بعد 1815 هاجر إلى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا، حكم الجزائر من (1830-1831) ومن (1835-1837)، رقي إلى رتبة مارشال، شارك في جمع المال ومصادرة أراضي الجزائريين. للمزيد، أنظر، بوعزيز، سياسة التسلط..، مرجع سابق، ص 8.

² - عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للجزائر (1954-1962) أطروحة لنيل دكتورا دولة، إشراف: د. عمار بوحوش، معهد العلوم السياسية جامعة الجزائر 1995، ص 26.

³ - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1962/1830. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، تر، قندوز عباد فوزية، 2010، ص 12.

⁴ - بن أشنهو، مرجع سابق، ص 52.

⁵ - نفسه.

⁶ - المدني، مصدر سابق، ص 110.

⁷ - صاري، مرجع سابق، ص 13.

- في عهد نابليون الثالث وزع عام 1852 ما يقارب 25 ألف هكتار لبعض الشركات الحكومية في وهران¹.
- وزع عام 1853 ما يقارب عن 20 ألف هكتار للشركات الفرنسية الخاصة.
- بالإضافة إلى قرار 30 أكتوبر 1858 الذي وسع إجراءات المعاملات العقارية وجعلها مطابقة للقانون الفرنسي حتى يتمكن الأوروبيون من امتلاك الأملاك الموقوفة.
- في عام 1871 وبأثر ثورة المقراني² وانتقاما من فرنسا من المشاركة في الانتفاضة حيث قامت بإجراءات قمعية تتمثل في القتل والمحاكمة ومصادرة أراضي تقدر مساحتها ب: 254497 هكتارنزع بشكل نهائي بما في ذلك 66604 ه في الجزائر الوسطى³ وفرض الغرامات الباهظة على سكان المناطق النائرة وتم إعطائها للمعمرين اللاجئين من منطقتي الألزاس واللورين⁴ ثم في 1872 منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين بعد ضمهما لألمانيا ملكيات زراعية في الجزائر تقدر ب: 100 ألف هكتار، سنة 1877 منح 100 ألف هكتار إلى الشركة الجزائرية في قسنطينة.⁵
- وعليه فإن المستوطنين القادمين من بلد اختار طريق التطور الرأسمالي في كل حقول الاقتصاد وميادينه المختلفة لاسيما في القطاع الزراعي، فلم يكن غريبا أن يطبق أولئك المستوطنون علاقات الإنتاج الرأسمالية في الأراضي الزراعية الجزائرية التي سيطروا عليها وبرز قطاع زراعي متطور متجه صوب التصدير خاصة وأن الحكومة الفرنسية قد وضعت كل أجهزة المؤسسات التشريعية والمالية والسياسية في خدمة قطاع المستوطنين الفرنسي الزراعي وتفضيله على قطاع الزراعة الجزائري سواء في مشاريع الري والأشغال العامة أو القروض⁶.

وهذا ما أدى إلى انتشار ظاهرة تحول عدد كبير من صغار الفلاحين أجراء في أراضيهم بعد أن خضعوا لدوامة الربا، فضلا عن ذلك حرم الفلاح الجزائري من كل وسائل

¹- مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال، ط2، دار الأيتام الاسلامية، 1962، ص ص 156-159.

² - Milliot, Op.cit, p21.

³- صاري، مرجع سابق، ص 60.

⁴- فرحات عباس، الشباب الجزائري 1930، تر الدكتور أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار 2007، ص 170.

⁵- منعم، مرجع سابق، ص 222.

⁶- بن أشنهو، مرجع سابق، ص 193.

التطور والدعم، فقد تخلت المؤسسات المالية والإدارة عن واجباتها اتجاه المزارع الجزائري مما دفع بالمزارعين الجزائريين إلى مستويات الفقر المدقع ولم يكن مجرد صدفة أن يتحول أكثر من 50% من المزارعين الجزائريين إلى عمال زراعيين لا يملكون من عظام الدنيا غير قوتهم اليومي ولم يكن ذلك بعيدا عن هدف المستعمرين الفرنسيين السياسي لكسر شوكة الجزائريين وإخضاعهم نهائيا لإدارتهم.¹

بالإضافة إلى الضرائب سواء كانت مباشرة أو ضرائب غير مباشرة وكذلك الضرائب العربية وفي هذا الصدد يقول جمال قنان: "ضرائب عربية مثل الزكاة على الأنعام والعشر على المحاصيل الزراعية وضريبة على البساتين وعلى النخيل ورسوم على الزواج والأعياد الدينية وغيرها."² حيث في مطلع القرن العشرين أثقلت هذه الضرائب كاهل الجزائريين بسبب ارتفاعها فمثلا نجدها سنة 1911 وصلت 44,85 مليون³ وعليه فإن الاقتصاد الجزائري قد عانى في مجموعه من نتائج الحرب العالمية الأولى (1914-1918).

هذا كما تفاقمت الأزمة الاقتصادية والتي مرت بها الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى (1914-1918) من وضعية الأهالي المسلمين، حيث أدت إلى ارتفاع الأسعار وضعف الرواتب خاصة على الطبقات الأكثر فقرا، ولم تتجو الجزائر التي كانت تابعة للخارج في مجال اقتصادها من الأزمة التي كانت على أشكال مختلفة في عالم ما بعد الحرب، وكانت أسباب خاصة بالجزائر جاءت لتزيد من صعوبتها ومنها جفاف 1919" وضعف إنتاج الحبوب (13 قنطار من سنة 1919 مقابل 30 مليون قنطار في سنة 1918) وكساد الخمور والكحول وقلة وسائل النقل.⁴

لقد تم إنشاء من قبل السلطات الاستعمارية أزيد من 400 قرية استيطان للمعمرين وعبدت لهم الطرق ومنحتهم القروض، فاستولوا على الوظائف العامة والمهن الحرة، كما استقردوا بميزانية الجزائر من خلال قانون 1900.

حيث بهذا القانون الجديد نال المعمرين الاستقلال المالي والشخصية المدنية وأصبحت لهم ميزانية خاصة منفصلة عن ميزانية فرنسا، هذه الميزانية تقومها مصالح الولاية

¹ - منعم، مرجع سابق، ص 222..

² - قنان، قضايا ودراسات.....، مرجع سابق، ص 126

³ - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، 2015، ص 253.

⁴ - محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)، الجزء الأول، ترجمة: أمحمد بن البار، دار الأمة الجزائر، 2011، ص 24.

العامّة تناقشها وتصوت عليها المجالس الجزائرية المكونة من النيابات المالية والمجلس الأعلى¹ ويضيف الكاتب "عمار بوحوش": "إنه بمقتضى قانون 1900 أصبحت الجزائر مستقلة ماليا ولها مجلس من المندوبين يمثلون مصالح أربعة مصالح اجتماعية متميزة في الجزائر وهي:

- 1- المستوطنون الأوروبيون (المالكون) للأراضي 24 مقعدا.
- 2- المستوطنون الأوروبيون (غير المالكين) للأراضي 24 مقعدا.
- 3- الجزائريون (المتكلمون باللغة العربية) 15 مقعدا.
- 4- الجزائريون (المتكلمون باللغة القبائلية) 06 مقاعد.²

وكما انصب مجهود الاحتلال الفرنسي فيما بين 1890-1904 على العمل بكل عزم وقوة على فرنسة الأراضي الجزائرية، خصيصا لهذا الغرض جاء قانون 13 ديسمبر 1904 الذي يتضمن بند انتقال الأراضي العمومية المعينة للاستيطان والشروط الواجبة توفرها في المستفيدين من قطعة الأرض كما أن ذلك سهل بالنسبة للكولون استهلاك الأراضي بطرق شرعية.

وقد نص القانون المذكور سالفًا في مادته الرابعة على منح مساحات أرضية مجانية أو بما يعادلها من القيمة، للفرنسيين ذوي الأصل الأوروبي أو المتجانسين الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية الذين لم يسبق لهم أن استفادوا من قطعة أرض عن طريق الامتياز أو التنازل.

وتسهيلا لنقل الأراضي من الجزائريين إلى الكولون فإن المواد من 05 إلى 12 نصت على أن تحول الأراضي المعنية للاستيطان يتم نقلها عن طريق ثلاث قنوات: البيع بأسعار ثابتة البيع بالمزاد وأخيرا التنازل المجاني.³

¹- فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، دار القصة للنشر، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص 68.

²- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1977، ص 182.

³ - عده بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج 1 منشورات وزارة المجاهدين، 2008، ص 396، 397.

لقد أخضع الاحتلال الفرنسي الجزائريين إلى نوعين من الضرائب، التقليدية التي كانت تجنى من قبل المحتل والتي ألحق بها عدة ضرائب تكميلية يطلق عليها اسم السنتيمات الإضافية.

ومع الحرب العالمية الأولى عانى الأهالي الجزائريون ارتفاع الأسعار في بعض أدوات الزراعة حيث صارت سكة المحراث تباع عام 1917 بنسبة أضعاف السعر الذي كان في 1914، كما افتقدت بعض الأسمدة والمواد المعالجة للمزروعات والأكياس والخيوط كما ارتفعت أسعار البقول الجافة ولحم الغنم والبيض والدجاج في غضون ثلاث أعوام من 200% إلى 300%.¹

والجدول التالي يوضح ارتفاع أسعار بعض وسائل الإنتاج الزراعي بين 1914-

1918:²

نسبة الارتفاع	وسائل الإنتاج الزراعية
+ 500%	سكة محراث
+ 233%	حبال
+ 122%	حاصدة
+ 106%	محشة
+ 128%	عربة نقل
+ 1400%	عربة جر
+ 225%	محمر عجلات
+ 166%	أسمدة

كما عرفت الجزائر خلال الحرب تراجعاً وركوداً في زراعة الخضر الجافة والخضراء والحمضيات وقلة المواشي خاصة الأغنام.

كما عرف الإنتاج الزراعي خلال الحرب تراجعاً سلبياً وهذا ما يوضحه الجدول التالي:³

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من الانتفاضة.....، مرجع سابق، ص ص 436، 437.

² - André Nouschi, *l'Algérie amère 1914-1944*, édition de la maison des sciences de l'homme, Paris, P 44.

³ - Gilbert Meynier, *l'Algérie réveillée la guerre de 1914-1918*, et premier quart du xx siècle, Librairie Droz, 1981, P332.

إنتاج الحبوب بالهكتار والطن 1914 - 1918								
الجزائر		مقاطعة قسنطينة		مقاطعة وهران		مقاطعة الجزائر		سنوات
المردود طن	الإنتاج هكتار	المردود طن	الإنتاج هكتار	المردود طن	الإنتاج هكتار	المردود طن	الإنتاج هكتار	
7,2	100	7,2	100	8,4	100	5,8	100	1909- 1913
6,5	92	6	85	7,3	89	6,8	117	1914
7	92	6,7	83	8,3	101	5,8	99	1915
6,4	87	5,9	77	7,1	84	6,6	119	1916
5,5	68	3,2	39	8,7	94	5,7	84	1917
7,6	100	5,6	76	9,7	109	7,5	133	1918

ولعل ما يلاحظ من خلال هذا الجدول التراجع في إنتاج الحبوب إبان الحرب وهذا يعود إلى نقص اليد العاملة التي سخرت في الحرب ووجهت على جبهة القتال في فرنسا أو عمال في المصانع.

وكان الوضع الاقتصادي في سنة 1917 كارثة بالنسبة للفلاحين الجزائريين والسبب يعود إلى عدة عوامل حسب الباحثين الفرنسيين منها عاملين أساسيين:

1- خلال الفترة ما بين 1916-1917 تقلصت المساحة المزروعة من الحبوب 1.886.784 هكتار مقابل 2.222.783 هكتار خلال السنوات السابقة¹.

2- الجفاف الذي حدث في شتاء 1917، وبالخصوص في منطقة القبائل وقسنطينة وهذه الوضعية بطبيعة الحال جلبت المجاعة التي أصابت سكان المنطقتين نظرا لضعف المنتج، والأزمة لم تنحصر فقط على الحبوب، لقد تعدت إلى أنواع المنتجات الزراعية ماعدا التبغ، وحتى رؤوس الأغنام عرفت انخفاضا محسوسا ففي 1917 كان العدد يقارب حوالي 08 ملايين رأس لينخفض إلى 7.500.000 رأس بداية 1918.

¹ - بن أشنهو، مرجع سابق، ص 160.

ولقد ارتفعت أسعار القمح، ففي الوقت الذي كان فيه سعر القمح في فرنسا يقدر بـ: 10 فرنك للقنطار بلغ في الجزائر 120 فرنكا، وفي الوقت الذي كان فيه رغيف الخبز يباع بفرنك في باريس كان في الجزائر 5,1 فرنك.¹

ومن المنتوجات التي كانت مطلوبة كثيرا في السوق الخمر فخلال الحرب بلغ الإنتاج الفرنسي نسبة أقل بمعدل 18٪ من إنتاج من قبل الحرب، فكان ما يدعو إلى العمل لسد هذا النقص.²

فظلت فرنسا السوق الرئيسي للخمر الجزائري الذي ازداد سعره أكثر على قدر انخفاض معدل إنتاجه، كما قل الاعتناء بأراضي الكروم بسبب قلة اليد العاملة المتخصصة ضف إلى ذلك الظروف المناخية والأمراض التي كانت تصيب أشجار الكروم، ومن 1914 إلى 1918 ارتفع إنتاج الكروم من 147000 إلى 165000 هكتار، وزادت مساحة غرس الكروم إلى نحو 23000 هكتار، وهذا الجدول يوضح إنتاج الخمر طيلة فترة الحرب 1914-1918:³

كمية منتوج الخمر						
معدل 1927-1919	معدل 1918-1914					معدل 1913-1909
104	88					100
	1918	1917	1916	1915	1914	
	80	67	99	65	128	

وبالنسبة لحركة التجارة الخارجية في الجزائر، فقد فرضت حاجات الحرب تعبئة المنتجات الجزائرية سواء بالشراء أو المصادرة، فالطلب على الحبوب والخمور والفواكه والخضر والصوف زاد بسرعة، فيما يلي جدول يلخص الواردات والصادرات للجزائر خلال الحرب:⁴

¹ - عبد المجيد بن عدة، الخطاب النهضوي في الجزائر (1925-1954)، الجزء الأول، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005، ص 10.

² - Meynier, op.cit, P 333.

³ - Ibid, p p. 333, 334.

⁴ - ابن أشنهو، مرجع سابق، ص 31.

الصادرات	الواردات	السنوات
374624	524109	1914
537107	472211	1915
631694	692905	1916
856269	679659	1917
794074	789762	1918

الوحدة: آلاف الفرنكات

لقد أحدث هذا النمو في التصدير زيادة في الأرباح بين أيدي التجار والعاملين في زراعة الكروم، وتعود قلة الواردات إلى الجزائر خاصة من فرنسا إلى توقف المصانع الفرنسية أو توجه إنتاجها للحرب ويعود ارتفاع صادرات الجزائر خلال الحرب إلى أن أغلب منتجاتها خاصة المنتجات الزراعية كانت مطلوبة في أهم سوق لها وهي السوق الفرنسي.

1-2- الصناعة:

لقد عمل الاستعمار على القضاء على كل نشاط صناعي في الجزائر، حيث منعت استغلال الصناعة الحديثة، وعمد في القضاء على كل حركة صناعية في الجزائر، وهدفه من وراء ذلك هو النهب واستنزاف خيرات البلاد.¹

لقد استهدفت السياسة الاستعمارية منذ البداية على جعل الجزائر مملكة زراعية، حيث بذل الفرنسيون قصارى جهدهم وكل ما في وسعهم ليحولوا بينها وبين التصنيع حتى تبقى الجزائر أهم سوق لمنتجاتهم الصناعية²، هكذا لم يكن في الجزائر إلا بعض معامل للزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ³ خاصة وأن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمد إلى سياسة "عدم تصنيع المستعمرة" فقضت تلك السياسة الاستعمارية على الصناعات اليدوية والحرفية كصناعة نسيج الزرابي والخزف القبائلي والجلود والنحاس والحلي والسجاد، وحياسة الصوف للاستهلاك المحلي⁴ والتي كانت كلها مزدهرة في الجزائر خاصة في عهد "جونار"⁵. غير أن السلطات الاستعمارية فتحت الأبواب على مصرعيها للبضاعة والسلع الفرنسية المصنوعة، وبذلك تعرضت السلع المحلية إلى ظروف منافسة ظالمة أدت في نهايتها إلى موتها البطيء، وبقاء البضائع الفرنسية محتكرة للسوق الجزائرية، كما أخذت فرنسا كدولة استعمارية تركز اهتمامها على عملية استخراج المواد المعدنية وإنتاج كل ما يمكن أن يفيد الصناعة الفرنسية كمواد خام أو مواد أولية لتلك الصناعة فقامت بحفر المناجم مثل مناجم الحديد والفوسفات وعمدت السلطات الاستعمارية على تدمير الصناعة التقليدية من خلال إصدار قانون إلغاء النظام الحرفي ابتداء من 1868.⁶

إضافة إلى اهتمام المستوطنين الفرنسيين بالمحاصيل الزراعية إذ تركزت جهودهم على زراعة القطن والتبغ وإنتاج الفلين في الغابات وذلك لحاجة الصناعة الفرنسية لها ويكفي

1 - بن عدة، مرجع سابق، ص 7.

2- بن اشنهو، مرجع سابق، ص 240.

3- المدني، مصدر سابق، ص 126.

4 - نفسه.

5- شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1830-1919)، ج2، تر، حاج مسعود، دار الرائد للكتاب الجزائر، 2007، ص 394.

6 - بن أشنهو، مرجع سابق، ص 244.

أن نذكر أن محصول التبغ قد ارتفع من 100 ألف قنطار على 1910 إلى 220 ألف قنطار سنة 1955.¹

وعموما فإن الإدارة الفرنسية لم تنتقل الثورة الصناعية التي عرفتتها فرنسا بعد منتصف القرن 18 إلى الجزائر لأنها كانت ترى أن ذلك سيؤدي إلى إخراج المجتمع الجزائري من العصور الوسطى وأنهم سيطلبون باستقلالهم عن فرنسا لذلك حرم الجزائريين من كل حركة صناعية بعد أن كانت الجزائر تصدر صناعاتها الوطنية من المنتجات الفلاحية والصناعات التقليدية إلى جميع الأقطار العربية والأجنبية قبل الاستعمار الفرنسي لها.²

وعلى إثر هذا نجد أن المستوطنين قد سيطروا على 28,6% من قطاع الصناعة الذي يخدم مصالحهم خاصة، وعلى 57% من القطاع التجاري، وهذه الصناعة قد مكنتهم من احتكار التجارة الداخلية والخارجية، وتم إلحاق الأذى بالمستضعفين من الأهالي بعد سلبهم مصدر رزقهم، وجعل مهمهم كله هو البحث عن الخبز لا غير، لأن الاستعمار لم يحتل الجزائر إلا من أجل إشباع حاجياته المادية عن طريق النهب والسلب والقتل.³

وبذلك تركز نشاط الصناعة في بادئ الأمر على استنزاف الثروات الطبيعية الباطنية وتوجيهها كمادة خام إلى فرنسا لخدمة صناعاتها، واحتكار السوق الجزائرية لتصريف المنتجات المصنعة والمستوردة من فرنسا، ولهذا فقد كان هذا القطاع محصورا في ثلاث مجالات وهي:

- **الصناعة التحويلية:** كتحويل بعض المنتجات الزراعية مثل الخمر، الصناعة الغذائية وصناعة الأثاث.

- **الصناعة الاستخراجية أو المنجمية.**

- **إنتاج مواد البناء والأشغال العمومية.**

هذا التخصص في المجال الصناعي جعل الإنتاج مرتبطا بتقلبات أسعار السوق العالمية هذا ما أثر سلبا وإيجابيا حسب الظروف على الوضع الاقتصادي للجزائر.

وعموما فإن القطاع الصناعي كان محصورا في المجالات السابقة الذكر وإذا استثنينا بعض المصانع ذات الأهمية، فإن الصناعة الكبيرة كانت منعدمة ولم تخرج عن قطاع

¹ - منعم، مرجع سابق، ص 225.

² - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر...، مرجع سابق، ص 124، 127.

³ - Ferhat Abbas, *Autopsie d'une guerre l'aurore*, édition Garnier, France, 1980, P10.

المناجم الخاضع لرأس المال الأجنبي والفرنسي ومع هذا فإن المؤسسات لم تكن تعيد أرباحها لاستثمارها فيها، وإن فعلت فقد كانت تتوجه للقطاع العقاري¹.

وعن القطاع الحرفي الذي كان يسيطر عليه المجتمع الجزائري على الأقل في المرحلة الأولى من الاحتلال، فإننا نلاحظ انتقاله بين الأوروبيين، وبقيت القلة من الأسر الجزائرية تزاوله وفي ظروف صعبة، وشهد هو الآخر نقلة جديدة من حيث التوجه والوسائل وحتى المواد الأولية وتحول من قطاع تقليدي غلى قطاع عصري تحت إشراف فرنسي فأقيمت العديد من المراكز التكوينية في هذا المجال².

وتمكنت بعض الأسر الجزائرية من مساندة التطور الحاصل في المجالات الصناعية الحرفية كالنسيج وصناعة البابونج والطرز والجلود والدباغة و...، فتبنت نفس الطرق الحديثة فقامت أسر أخرى بتغيير مجال عملها حسب الفرص المتاحة، ولكن النتيجة النهائية هي غياب العديد من الأنشطة الحرفية كصناع الخشب والحديد الفسيفساء التي انقرضت بشكل تام في الجزائر بسبب المنافسة التي كانت ضحية لها³.

لقد بقي الاستعمار الفرنسي حتى الحرب العالمية الثانية مركزاً على إقامة بعض الصناعات التي تستطيع إمداد الصناعة الفرنسية بالمواد الأولية، وهكذا فإن المعادن المستخرجة من الجزائر تصدر على شكل مواد خام (أولية)، وها هي بعض الإحصائيات الرسمية لتصدير المعادن:

-الحديد: الإنتاج 332000 طن يصدر منها 331000.

- الرصاص: الإنتاج 11800 طن يصدر منها 9100 طن.

- الفوسفات: الإنتاج 600,702 طن يصدر منها 562,000 طن⁴.

ولذلك نقول أن الاستعمار قد عمل على القضاء على كل نشاط صناعي في الجزائر. فهو يستثمر الأرض ما وتحتها لفائدته، فخلق صناعة في القطر الجزائري تزاحم فرنسا فهذا ليس في صالح دولة الاحتلال كما أن وجود صناعة في الجزائر يغير وضعية سوق اليد العاملة الجزائرية، وذلك يغري الجزائريين بالعمل الصناعي المرتفع الأجر ويزهدهم عن

¹ - بن أشنهو، مرجع سابق، ص 391.

² - أجرون، الجزائريون المسلمون ...، مرجع سابق، ص 394..

³ - نفسه، ص 395.

⁴ - بسام العسلي، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة، 1984، ص 55.

العمل الفلاحي عند المستعمرين مقابل أجور منخفضة، وهذا ليس من مصلحة المستعمرين لذلك تركت الجزائر بدون صناعة تذكر لأن الاستعمار حطم الأمة الجزائرية من الناحية الصناعية.¹

كما ساهم الجزائريون في مداخل الخزينة وذلك بدفع الضرائب التي أثقلت كاهلهم وهي نوعين² وفي هذا الصدد يقول "جمال قنان": "ضرائب عربية مثل الزكاة على الأنعام والعشر على المحاصيل الزراعية وضريبة على البساتين وعلى النخيل وتكوين الملكية وكما يساهم الجزائريون في مداخل الخزينة بإخضاعهم كذلك للضرائب العادية، ويدفعون الضريبة العقارية على المباني والحيوانات وضريبة على المهن، وضريبة للغرف التجارية، ورسوم تستخلص لفائدة البلديات والعمالات وغيرها"³. أما بالنسبة للكولون فقد كانوا معفيين من ضريبة الدخل وضريبة التركات وهذا ما زاد من كره وتذمر الجزائريين للسلطات الاستعمارية⁴ وبالتالي يمكننا القول إن فرنسا كانت تتحكم في التجارة الجزائرية داخليا وخارجيا مما جعل الجزائر سوق لمختلف البضائع الفرنسية وفي نفس الوقت موردا رئيسيا للمواد الأولية التي تحتاجها الصناعة الفرنسية⁵، ونتيجة لذلك فتح المجال أمام المنتوجات الفرنسية بهدف القضاء على الصناعات الأهلية، حيث صدر قرار يدعو إلى الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا عام 1851 وبذلك احتكرت النقل البري والبحري.⁶

وقد عمل المستوطنون أيضا على احتكار المواد الأولية الجزائرية وجعلوا غرفهم التجارية تحت تصرفهم المطلق فسيطروا على دواليب الاقتصاد الوطني بيد من حديد وأصبحوا يسيرونه حسب مصالحهم وبهذه الطريقة ضيقوا الأهالي حتى صار 90% من الجزائريين فقراء.⁷

1 - المدني، مصدر سابق، ص 106.

2 - قداش، الحركة الوطنية ..، مصدر سابق، 2011، ص 37.

3- قنان، قضايا ودراسات.....، مرجع سابق ص 169.

4- بلاح، مرجع سابق، ص 259.

5- تركي، مرجع سابق، ص 102.

6- بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق ص 63.

7 - أحمد بن عمر، الحالة الاقتصادية، المنار، العدد الرابع، 1951، ص 4.

وبناء على ذلك يمكننا القول إن الاقتصاد الجزائري ليس سوى مشروع أجنبي هدفه الوحيد هو الربح عن طريق استغلال الشعب الجزائري بكامله.¹

2- الأوضاع الاجتماعية:

بعد تطرقنا للأوضاع الاقتصادية للجزائر التي كانت تحت ظل الاستعمار إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى، سنتطرق الآن إلى الوضع الاجتماعي والذي بدوره عانى من ويلات الاستعمار، حيث كان يتكون المجتمع الجزائري من الفئات الاجتماعية التالية: العرب والبربر والمستوطنون ولذلك حاولت فرنسا خلق تفرقة بين الجزائريين حتى يسهل عليها القضاء على الوحدة التي كانت تربطهم وبالأخص بين العرب والبربر.

استحوذت الجالية الأوروبية على مصادر الثروة الأساسية في البلاد: الأرض، التجارة المال ... الخ²، حيث عرفت الجزائر عدة أزمات مما نتج عنه انتشار ويلات الفقر وبشكل واسع³ والحرمان والتشرد والبؤس وهو ما جعل السكان يهاجرون إلى المدن وأحيانا أخرى خارجا إلى المشرق والمغرب وإلى فرنسا نفسها ويرجع سبب ذلك إلى تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية وخاصة الاضطهاد السياسي الحاد الذي كان يصبه الاستعمار الفرنسي على الجزائريين.

فبدءا من سنة 1901 تبعت موجة الهجرة بتلمسان موجات مشابهة لمعظم المناطق⁴ حيث هاجر منها أكثر من 1200 عائلة متجهين نحو سوريا وذلك بسبب الاضطهاد والقمع.⁵

إن سلب فرنسا لأراضي الجزائريين وإبعادهم عن الوظائف الحكومية والإدارية وخلق في أزمة بطالة حادة⁶ فقد تعدى عدد العاطلين عن العمل المليونين من جملة 3,2 مليون جزائري⁷ وهذا يعود إلى تمركز مئات الآلاف من الأوروبيين في المدن الكبرى، يحتلون

1 - مهساس، مصدر سابق، ص 99.

2 - تركي، مرجع سابق، ص 103.

3- محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954)، ط3، وزارة المجاهدين، الجزائر، د.ت، ص 244.

4- قداش، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج1، مصدر سابق، ص 390.

5 - إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، الطبعة الثالثة، وزارة المجاهدين، ص 30.

6 - المدني، المصدر السابق، ص 111.

7 - بلاح، مرجع سابق، ص 250.

المناصب الإدارية ويشغلون بالتجارة الداخلية ويستأثرون بالتجارة الخارجية، ويديرون المشروعات الصغيرة التي دخلت في الجزائر.¹

وتحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة من ملاك إلى إجراء لدى المستوطنين وازداد التفاوت الاقتصادي بين الطائفتين فيما بعد الحرب العالمية الأولى، فإن الأوروبي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة، بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة في الإنتاج، وانتشرت البطالة بينهم وأصبحت صورة الجزائري هو أنه عامل أو خادم.²

ومن الناحية الاجتماعية تمتع المستوطنون وحدهم بنظام التعليم الذي صار مجانيا وإجباريا في فرنسا منذ 1884 ولم يتيح الحظ إلا لعدد قليل من الجزائريين (الأهالي) الالتحاق بالمدارس الرسمية، وازداد الجهل انتشارا نتيجة لتزايد السكان.³

إضافة إلى ظهور بروليتاريا زراعية ضخمة⁴، حيث كتب مدير شؤون الأهالي سنة 1941 يقول: "على العامل الجزائري ... الذي ليس له عمل قار أن يشتغل عشرين يوما من أجل القوت المتواضع ..."، وهذا دليل على التدهور الخطير الذي وصل إليه الجزائريون وكذلك التشرذم والإهمال ونتيجة لذلك التشرذم الفظيع الذي ليس له مثل في تاريخ البشرية حدث في الجزائر مجاعة فادحة سنة 1867.⁵

ويذكر "فرحات عباس" أن هذه المجاعة انتشرت وشملت البلاد، حيث أدت إلى هلاك مليون من الجزائريين عندما قام جيش الاحتلال الفرنسي بحرق الحرت والحبوب المخزونة في المطامير، مما جعل الفلاحون فريسة للقحط لمدة عشرات السنين، وفي سنة 1892 لاحظ "جول فيري" بعد ذهابه إلى الجزائر بغض التحقيق من وضع الشعب الجزائري من خلال ذلك وصف هذه المناطق فقال: "رأيناها تلك القبائل البائسة التي تسلط عليها الاستعمار فأجلاها والحجز فأرهقها ونظام الغابات فطاردها وقوانينه فأفقرها، سمعنا شكواهم

¹ - صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، محاضرات ألقاها الدكتور على طلبة الدراسات التاريخية والجغرافية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات ايفيان، السكندرية، مصر، 1963-1964، ص 11.

- بين أشنهو، مرجع سابق، ص 117.²

³- العقاد، مرجع سابق، ص 12.

⁴ - ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 2008، ص 58.

⁵ - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق ص 92، 93.

ورأينا رأي العين بؤسهم ولا مسناه لهما رأينا وسط الغابات بقعا محروثة وحقولا مزروعة شعيرا وقمحا قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق. سلبت من يد الجزائري سلبا وضمت إلى أملاك الغابات ورأينا في تلك القبائل الصغرى نظام الضرائب الفرنسية ينازع العربي المرتدي الأسمال ... تتنافى مع العدل ومع سياسة متبصرة".¹

إلا أن الاستعمار واصل هذه السياسة المتمثلة في النهب والسلب والاستعباد والاستغلال وقد أشار إلى ذلك "شارل أندري جوليان" إلى موت 300000 من الجزائريين الأهالي جوعا أو بمرض التيفوس والكوليرا.²

وبذلك فإن عدد السكان الجزائريين انخفض نظرا للأوضاع المزرية التي صادفته وإهمال القرى والأحياء الجزائرية التي يقطنها الأهالي الجزائريين من الخدمات الأساسية،³ وأمام تدهور هذه الأوضاع وتفاقمها اضطر المجلس العام للمندوبيات المالية بتقديم مساعدات للقرى الريفية الجزائرية.⁴

وبناء على ما سبق نستنتج أن الحالة الاجتماعية هي الأخرى كان لها نصيب من بطش الاستعمار المتمثل في قهر الجزائريين بواسطة حرمانهم من أبسط شروط الحياة على جانب نقص المرافق الصحية والخدماتية، إضافة إلى انتشار الفقر والبطالة والأوبئة.

وكان من نتائج الاحتلال الفرنسي أن المجتمع الجزائري قد تغيرت طبيعته وتأثر الفرد الجزائري بمؤثرات جديدة، فالجزائري أصبح لا يخرج من داره إلا وهو ذليلا وأصبح محجوبا كالمراة، ذلك أن الشارع فيه حضارة أخرى غريبة عن حضارته⁵ وأصبح الجزائري غريبا في وطنه ومجتمعه فحوصر في الأحياء الشعبية الضيقة وحرم عليه الاحتكاك بالمستوطنين وصف أحد الجزائريين تلك الظاهرة العنصرية التي سنها الاستعمار الفرنسي بقوله: "وقلما

1- شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)، ج1، ترجمة: جمال فاطمي الطبعة الأولى، شركة دار هومة، الجزائر، 2008، ص 68.

2- نفسه.

3- تركي، مرجع سابق، ص 103.

4- قداش، الحركة الوطنية الجزائرية.....، ج1، مصدر سابق، ص 395.

5- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء 1، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص 297 298.

كان الجزائري أثناء تجواله داخل المدينة يتعدى بخطواته حدا معيناً، وكانت إدارة البريد (البريد المركزي حالياً) هو الحد بين الحياة الجزائرية والحياة الفرنسية.¹ كما أن سياسة القهر الاجتماعي التي تعرض لها أهالي العاصمة زادت من سوء أوضاعهم الاجتماعية، كانتشار البطالة وارتفاع نسبة الإجرام وتفشي الآفات الاجتماعية وغلاء المعيشة وزيادة المجاعة، حتى وصف الجزائريين هذه الظاهرة بقوله: "ونبهني إلى ما رأيته بعين رأسي هذه الأعوام من الزيادة في ارتفاع الأسعار وغلاء الأوقات حتى بلغ رطل البصل المكروه مائة فرنك كما رأيت صبايا ذكورا وإناثا يتزاحمون على سلال وصناديق الزبل ويلتقطون من تلك الصناديق الفضلات الموائد للاقتيات".²

فقد عملت فرنسا الاستعمارية على تدمير التركيب الاجتماعي وتوقيف نموه الطبيعي نتيجة تماديه في سن القوانين والقرارات التي أنهت الشكل الجزائري للملكية كان أهمها: المرسوم الوزاري 01 فيفري 1844 الذي صنف جميع الأراضي غير المستثمرة في مناطق محددة أراضي خالية، ثم ألغى نظام الوقف بحجة أنه فقد نفعه وأصبح عائقاً في وجه التطور³، تلاه مرسوم الوزاري 1846 الذي أكد على ضرورة تقديم سندات ملكية الأرض التي بدت غير مستغلة مدة ثلاثة أشهر لتتحول بعد ذلك ملكاً للدولة، ثم جاء مرسوم مجلس الشيوخ 1863 الذي أسس الملكية الفردية على النموذج الفرنسي وبالتالي تفتت أراضي العروش بين الأفراد وأصبحت أراضيهم تخضع لضوابط قانون 26 جويلية 1873 الذي أخذ على عاتقه تحديد الملكية الفردية في بنية الملكية الجزائرية لصالح الأوربيين.⁴

وانعكست سياسة التبعية والتفتت التي انتهجها الاستعمار الفرنسي على التركيب الاجتماعي للمجتمع الجزائري، فأصبحت العلاقات الاجتماعية التي كانت في السابق مبنية على الروح الجماعية والتكامل، أصبحت قائمة على الظروف الطبيعية المتباينة بين مجموعات الأفراد وبدأت أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الأولى، بعدما ظهرت تكوينات وتقسيمات اجتماعية نتيجة لنشوء بنية طبقية لم تنشأ نتيجة التطور الطبيعي للمجتمع الجزائري، بل ظهرت في ظروف تاريخية مميزة أثرت على البنية الاجتماعية للمجتمع

¹ - احمد مربوش، الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 113.

² - نفسه، ص 114.

³ - Milliot, *Op.cit*, p11 .

⁴ -Ibid, p21.

الجزائري، وأوقفت تطوره وفق تطور أي مجتمع، وذلك بتشويه وشل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وإخضاع المجتمع لمنطق التبعية والهيمنة الكولونيالية.

4-الأوضاع الثقافية والدينية:

إن الجزائر كانت تتميز بثقافتها العربية العريقة وعمادها الدين والإسلامي، غير أنه بمجرد أن دخلت فرنسا الجزائر عملت على القضاء عليهما باعتبارهما أساس ونواة الشخصية الإسلامية فإن الثقافة العربية إنما هي تعبر عن هوية الشعب الجزائري، والدين بالنسبة للجزائريين شيء مقدس لا جدال فيه، لذلك عمل الاحتلال الفرنسي من أجل طمس الهوية الوطنية من خلال إفراغ الجزائريين من هاتين الميزتين حتى يسهل عليها دمج الجزائر في فرنسا.

فبخصوص الأوضاع الثقافية، فقد كانت صورة حية لسياسة التجهيل التي انتهجتها السلطات الفرنسية منذ 1830، منتهجة منذ البداية القضاء على الثقافة العربية الإسلامية تمهيدا لدمج الجزائريين في الكيان الفرنسي¹ وخاصة وأن المؤرخين الفرنسيين قد أجمعوا أن الثقافة العربية كانت مزدهرة نسبيا آنذاك، وأن معظم السكان الجزائريين قبل الاستعمار، وفي بدايته كانوا يتقنون القراءة والكتابة والحساب، وأن عدد المدارس كان يفوق ألفي مدرسة.

ولأجل ذلك اتخذت السلطة الاستعمارية إجراءات صارمة ضد اللغة العربية تتمثل في القضاء على المقومات المعنوية للمجتمع الجزائري، حيث خلقت ما ينافسها كتعليم الدارجة واللغة القبائلية في المدارس، وفي بادئ الأمر عمل على تحطيم الكتابات القرآنية، ثم ألغى وحجر التعليم في المساجد لإدراك الاستعمار أن الأمة لو تعلمت لقاومته²، وبالتالي حرم على الجزائريين التعليم بينما فرضه على أبنائه في فرنسا³ فقد مارس منذ الاحتلال سياسة التجهيل⁴ التي كانت إلى جانب سياسة التقفير الذي جعله الاستعمار كشعار له في التراب

¹ - قنان، قضايا ودراسات.....، مرجع سابق، ص 132.

² - المدني، المصدر السابق، ص 116.

³ - محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، جمع وبتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي الجزء3، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1997، ص 220.

⁴ - يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، طبعة خاصة دار هومة، الجزائر، 2013، ص 95.

الجزائري¹، ثم فتحت الحكومة الفرنسية أبواب المدارس شيئاً فشيئاً أمام أبناء الجزائريين لكن بنسبة محدودة.²

ومنذ سنة 1833 كان التعليم يقتصر على كونه فرنسياً بحتاً لا جزائرياً ولا عربياً فاللغة الفرنسية هي لغة المستعمر وبلاد فرنسا هي المستعمر حيث وضعت لها برامج فرنسية بحتة وكانت غاية فرنسا من ذلك تقريب الجزائريين منها وتعليمهم لغتها وآدابها وعلومها حتى يسهل دمجهم، وقد كانت حالة التعليم في الجزائر مأسوية ويعود ذلك إلى عدم قدرة المسلمين على الدراسة في الجامعات بسبب الفقر الذي كانوا يعانون منه، وسياسة التمييز العنصري التي مارسها المستعمر في حقهم.

ومن جهة أخرى لم تفتح أبواب الوظائف في وجههم لأن شرط الجنسية كانت عائقاً أمامهم للتسجيل في بعض المعاهد العليا في فرنسا حيث أنشأت للقضاة وأعوانهم المترجمين مدرستين ثانويتين بتلمسان وقسنطينة ومدرسة عليا بمدينة الجزائر تدعى "اللغات الفرنسية الإسلامية" يتلقى نحو 1500 طالب من المسلمين تعليماً عالياً في اللغتين الفرنسية والعربية³ كما حاولت فرنسا الجزائريين عن طريق فرنسا الإدارة⁴، وعملت على محاربة اللغة العربية عن طريق غلق المدارس والزج بشيوخها وأساتذتها في السجن والحد من انتشارها بحجة أنها تشكل خطراً عليها ولذلك حاربتها بشتى الوسائل، وكان من جملة إجراءاتها إصدار قانون في 24 ديسمبر 1904 الذي ينص على "عدم السماح لأي معلم مسلم أن يتولى غدارة مكتب لتعليم اللغة العربية بدون رخصة يمنحه إياها عامل الولاية، العمالة أو قائد الفيلق العسكري، ويعد فتح مكتب بدون رخصة اعتداء على حدود القوانين الخاصة بالأهالي المسلمين.⁵

وبالتالي وضعت شروطاً تعجيزية أو منح رخصة من قبل السلطات الفرنسية لفتح مدرسة وكل ذلك من أجل الوقوف والتصدي وعرقلة فتح المدارس العربية وضرب التعليم الإسلامي وترتبط التعليم الفرنسي لأبناء الجزائريين عندما أصدر وزير التعليم الفرنسي (جول

¹ - المدني، مصدر سابق، ص 116.

² - بوعزيز، السياسة الاستعمارية....، مرجع سابق، ص 95.

³ - المدني، مصدر سابق، ص 117.

⁴ - تركي، مرجع سابق، ص 102.

⁵ - بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، الجزء 3، د.ط، دار العزة والكرامة للكتاب، وهران، الجزائر، 2009، ص 598.

فيري¹ (Jules Ferry) مرسوما في 13 فيفري 1883، الذي وسع قانون التعليم الفرنسي ومجانيته للأطفال الجزائريين² فقد كان يرى ذلك السبيل الوحيد في محور الشخصية الجزائرية غير أنه لم يحقق مسعاه وفشلا مشروعه فشلا ذريعا وبقي عدد التلاميذ قليلا جدا، فقد كان معظمهم متشردون ويمسحون الأحذية ويرعون الأغنام، ونتيجة لذلك تزايدت نسبة الأمية حيث بلغت عند الإناث حوالي 98% وعند الذكور 94% وبلغت هذه السياسة أوجها عندما أصدر رئيس الوزراء ووزير داخلية فرنسا الماسوني "كميل شوطن"³ قراراً رسمياً في 08-03-1938 يمنع تعلم اللغة العربية في الجزائر وجاء في هذا القرار: "إن اللغة العربية تعتبر أجنبية" وفي 1945 أصدرت فرنسا كذلك قرارا مماثلا يتوجب على معلمي المكاتب العربية معرفة اللغة الفرنسية وكان من وراء ذلك القرار إقامة حاجزا أمام الشيوخ والعلماء المسلمين حتى لا يزاولوا نشاطاتهم التعليمية.⁴

إضافة إلى أن جمعية العلماء المسلمين قد منعت من فتح المدارس حيث وصفت السلطات الاستعمارية الثقافة العربية الإسلامية بالتعصب والجفاف وتعويضها بالثقافة الفرنسية.

وكان لتلك السياسة نتائج وخيمة أهمها تدهور واقع اللغة العربية واستفحال الأمية والجهل⁵، وحتى الصحافة لم تسلم من يد الاستعمار فقد كانت قراءة الجرائد اليومية محرمة على الجزائريين فكانوا يطلعون عليها سرياً بعيداً عن أعين الرقابة الفرنسية⁶، أما بخصوص المكتبات العامة فكان لا يسمح للجزائريين إغارة الكتب منها⁷ وكل ذلك ما هي إلا أساليب وطرق أخذتها فرنسا كوسيلة لمقاومة التعليم العربي وهي إما قوانين أصدرها مجلس الأمة في فرنسا وإما قرارات إدارية فردية مصدرها الجزائر.⁸

¹ - جول فيري، (1832-1893) سياسي ودبلوماسي ومحامي وصحفي فرنسي، ووزير، برغم عديد انجازاته خاصة منها التربوية في عهد الجمهورية الثالثة، إلا أنه كان من أشد أنصار الحركة التوسعية الفرنسية، وتبنى مقولة أن الأجناس والشعوب السامية تتمتع بواجب الوصاية والرعاية للشعوب البدائية المستعمرة، أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

² - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 249.

³ - بلاح، مرجع سابق، ص 271، 272.

⁴ - العسلي، مرجع سابق، ص 600.

⁵ - بلاح، مرجع سابق، ص 278.

⁶ - الدسوقي، مرجع سابق، ص 59.

⁷ - نفسه.

⁸ - الإبراهيمي، مصدر سابق، ص 217.

أما الأوضاع الدينية تأثرت الأوضاع الدينية في الجزائر تأثيرا سلبيا نتيجة الاحتلال ولعل المؤسسات الدينية أول من وجه الإستثمار اهتمامه نظرا للدور الذي قامت به خلال القرن التاسع عشر، حيث كانت تنظم وتقود الجماهير في عمليات المقاومة والثورات المتتالية ضد الاستعمار مما جعل إدارة الاحتلال لا تبرح في مواقفها لضرب الحصار عليها حتى لا تؤدي الوظيفة المعهودة إليها مع التشجيع المادي والمعنوي للحركات الخرافية وأعمال الدجالين قصد إبعاد السكان عن الواقع المر الذي فرضته عليهم السياسة الفرنسية منذ 1830.¹

ولعل أبشع وصف عن اضطهاد الفرنسيين للدين الإسلامي ومقدساته ما جاء به تقرير لجنة التحري الرسمية التي قدمت من باريس لاطلاع البرلمان الفرنسي حول الوضع في الجزائر: "إننا ضمنا ممتلكات الدولة وسائر العقارات الإسلامية، ووضعنا تحت الحجر ممتلكات طائفة من السكان ... كما أجبرناهم على دفع نفقات باهظة، واعتدينا دون أي مراعاة على حرمة الأضرحة والمساجد".²

والواقع أن الفرنسيين لاحظوا أثناء اتصالهم بالشعب الجزائري مدى التلاحم والارتباط العضوي بين أجزائه في السراء والضراء، ولاحظوا أيضا أن مادة هذا التلاحم والارتباط هو الدين الإسلامي، فعملوا على تفتيت هذه المادة بإثارة الثغرات العائلية والقبلية والجهوية³ لذا عملت ومنذ البداية على التدخل المباشر في شؤون الدين الإسلامي، ولم يكتفي بمصادرة الأوقاف والإجهاز على جماعة أو مؤسسة لها أدنى دور ديني أو ثقافي، بل بسطت نفوذها على جميع الشؤون الإسلامية كتعيين القضاة والأئمة وإعلان المواسم الدينية وغيرها.⁴ مما أثر سلبا على المسلمين حيث كانوا يشعرون بفراغ مساجدهم من النصيب الكافي للمواعظ والمرشدين والأئمة، ذلك أن عدد الأئمة الذين تم تعيينهم من قبل سلطات الاحتلال للقيام بأداء الفرائض الدينية في المساجد سنة 1900 (150 إمام) اقتصرت مهامهم على تعليم الطقوس التي لا روح فيها ولا غاية من وراءها مما أدى إلى نقشي البدع والخرافات في أواسط السكان المسلمين.

1 - تركي، الشيخ عبد الحميد ابن باديس، مرجع سابق، ص 86.

2 - المدني، مصدر سابق، ص 126.

3- أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، الطبعة الأولى، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ص138.

4 - المدني، مصدر سابق، ص 127.

ولم تكتفي السلطة الفرنسية بالتدخل في القيم الإسلامية بل تعدته إلى التشكيك فيه وفي تاريخ شمال إفريقيا وتثبت قدم النصرانية في المنطقة، فقد أوضح الكاردينال "لافيجري"¹ خطة فرنسا بقوله: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجائها بنور مدينة منبعها الإنجيل"²، كما أن أمور الدين الإسلامي في قطر الجزائر تعود بصفة عملية إلى إدارة الأمور الأهلية في الولاية العامة، وقد كانت بأرض الجزائر قبل ذلك إدارة تابعة لفرنسا تدعى إدارة الأديان كانت ترعى المسيحية واليهودية والإسلام وتقوم بنفقات رجال الدين إنما تستعمل في ذلك تمييزا غريبا إذ كانت تتفق على الدين المسيحي وأفراده لا يتجاوزون 623 ألف آنذاك مبلغ 884 ألف فرنك وعلى الدين اليهودي وعدد أفراده 64 ألف مبلغ 31 ألف فرنك وعلى الدين الإسلامي وجماعته تتجاوز 4 ملايين و500 ألف نسمة مبلغ لا يتجاوز 337 ألف فرنك وهو تمييز صارح يضاف إلى سياسة الإستعمار الفرنسي الذي كان أيضا يقوم بتتصيب المفتي وهو رئيس المنطقة الدينية المحددة له يرعى مساجدها ويرشد الناس في أمور دينهم.³

وقد استمر هذا الاضطهاد للدين الإسلامي وأهله والكيد له من خلال الديانتين اليهودية والمسيحية، وحين صدر مرسوم فصل الأديان عن الدولة سنة 1907 صارت الديانتان المسيحية واليهودية منفصلتين، بينما بقي الدين الإسلامي مرتبطا بالدولة بدعوى أنه لا يمكن الفصل بين الجانبين الروحي والديني في الإسلام.

والحقيقة إن إبقاء هذا الربط بين الإسلام وإدارة الاحتلال، كان يعني تكريس المزيد من الهيمنة عليه وعلى مؤسساته وقيمه السمحاء، وتجلي ذلك من خلال الإعلان عن إجراءات منع الجزائريين من أداء مناسك الحج، خوفا من احتكاكهم بإخوانهم في المشرق.⁴ وأدت هذه المعطيات إلى تدهور الحياة الدينية بالجزائر، فساد الجهل والخرافة والشعوذة داخل المجتمع الجزائري بدعم من الإدارة الفرنسية بل مما زاد الطين بلة هو محاولة

¹ - لافيغري: هو شارل مارسيل ألان لافيغري، ولد 31 أكتوبر 1825، تلقى تعليما دينيا حتى وصل لمنصب القس سنة 1849، كان أستاذا بجامعة السوربون بباريس 1854، قدم إلى الجزائر عام 1867 ورائدا على أسقفية الجزائر، أنشأ جماعة تنصيرية تعرف بالأباء البيض وفي 19 مارس 1882 عين كاردينال من طرف البابا لويس الثالث، مات 26-11-1882، كما عرف بنشاطه التنصيري في بلاد القبائل، أنظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

² - المدني، مصدر سابق، ص 236.

³ - نفسه، ص 383.

⁴ - تركي، مرجع سابق، ص 96.

هذه الإدارة هدم المسجد الكبير بالعاصمة سنة 1909، لولا تضافر الآلاف من الأهالي أمام مقر البلدية وتدخل الحاكم العام الفرنسي "جونار"¹ فأقبر هذا المشروع نهائيا في جوان 1909.²

¹-شارل جونار:(1857-1927) سياسي ودبلوماسي فرنسي، عضو في أكاديمية اللغة الفرنسية، كان رئيس المصلحة الخاصة بالجزائر 1892،1885 مقرر الميزانية المخصصة للجزائر، عين واليا عاما على الجزائر للمرة الأولى (1900-1901)، وللمرة الثانية (1903-1911) حيث وضع حجر الأساس لجامعة الجزائر 1909، كما اتبع سياسة تعسفية طاغية بإصداره منشورات جونار وإنشائه المحاكم الرادعة، وللمرة الثالثة (1918-1921) حيث جاء خصيصا لتطبيق الإصلاحات المزمع منحها للجزائريين الأهالي، اقترن اسمه بإصلاحات 1919، لقب بجونار النحاس. أنظر: إبراهيم مياسي، إرهابات الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1914)، مجلة المصادر، ع 6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر، 2002، ص 133-134.

²-شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962)، دار هومة، الجزائر 1998 ص 35.

المبحث الثاني

أوضاع الجزائر السياسية أثناء مطلع القرن العشرين

-الأوضاع السياسية

1- قانون التجنيد الإجباري

1-1- تطور فكرة التجنيد

1-2- ظهور وتطور قانون التجنيد الإجباري (1912-1914)

1-2-1- ظروف تطبيق قانون التجنيد الإجباري 1912

1-2-1-1- التناقص الملحوظ في تعداد الجيش النظامي الفرنسي

1-2-2-1- التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى

1-2-3-1- تراجع الانضمام الإرادي في الجيش الفرنسي

1-2-4-1- خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى

1-3-1- المواقف المختلفة من قانون التجنيد الإجباري

1-3-1-1- موقف المستوطنين

1-3-2-1- مواقف الساسة والعسكريين الفرنسيين

1-3-3-1- موقف بعض أعيان الجزائريين من التجنيد الإجباري

1-3-4-1- موقف أعضاء حركة الشبان الجزائريين

1-3-5-1- بيان الشباب الجزائري

2- بؤادر انبعاث الحركة الوطنية من خلال نشاط حركة الشبان ودور الأمير خالد

فيها

2-1-1- نشاط حركة الشباب الجزائريين

2-2-1- نشاط الشبان الجزائريين قبل الحرب العالمية الأولى

2-3-1- أبرز أقطاب حركة الشبان الجزائريين 'الأمير خالد ودوره فيها.

- 2-3-1- الأمير خالد
- 3- تأثيرات الحرب العالمية الأولى
- 3-1- إصلاحات كليمنصو
- 3-1-1- أسباب إصلاحات كليمنصو
- 3-1-2- قانون 4 فبراير 1919 الصادر بالجريدة الرسمية
- 3-1-3- مرسوم 6 فبراير 1919
- 3-1-4- قانون 14 فبراير 1919
- 3-2- دراسة لمضمون إصلاحات 1919
- 3-2-1- الإصلاحات العسكرية
- 3-2-2- إصلاحات إدارية
- 3-3-3- الإصلاحات السياسية
- 3-3-3-1- شروط منح الجنسية الفرنسية
- 3-3-3-2- قضية التمثيل النيابي
- 3-3-3- نتائج إصلاحات فبراير 1919
- 3-4- المواقف المختلفة من إصلاحات فبراير 1919
- 3-4-1- موقف الجزائريين من إصلاحات فبراير 1919
- 3-4-2- موقف المستوطنين من إصلاحات 1919
- 3-4-3- الصحافة الاستعمارية وموقفها من إصلاحات قانون 04 فيفري 1919

-الأوضاع السياسية

منذ أن وطئت فرنسا أقدامها أرض الجزائر وهي تسعى جاهدة من أجل جعل الجزائر أرضاً فرنسية ضاربة عرض الحائط بنود المعاهدة المبرمة بين البلدين في 05 جويلية 1830 كما عملت على القضاء على الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية التي كانت سائدة قبل الاحتلال حتى لا تبقى على شيء يكون سبباً ودعامة لنهضة هذه الأمة¹.

وبالرغم من أن معاهدة الاحتلال لم تنص في بنودها على فرض السيادة الفرنسية على الجزائر، لكن السلطات الفرنسية عملت على نشر قوانينها في فترة عهد التردد من 1830 إلى 1834، وارتكاب العديد من المجازر الجماعية أهمها مجزرة العوفية² في الوقت الذي كانت فيه الإدارة الفرنسية تقوم بمناورات دبلوماسية في أوروبا لإعطاء الشرعية لاحتلالها للجزائر ويصور لنا "تقرير اللجنة الإفريقية 1833³ Rapport du comité Africain" الوضع الحقيقي في الجزائر: "لقد حطنا ممتلكات المؤسسات الدينية، وجردنا السكان الذين وعدناهم بالاحترام وأخذنا الممتلكات الخاصة بدون أي تعويض وذبحنا أناس كانوا يحملون عهد الأمان وحاكمنا رجالاً يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم لأنهم كانوا شجعاناً لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين".

كما تأثرت البيئة الجزائرية التي بدأت ملامحها الأساسية تتغير من جراء سياسة الاحتلال التعسفية ضد الشعب الجزائري والقوانين الاستثنائية التي فرضت على الجزائريين ظلماً وقهراً من أجل إخضاعهم وإذلالهم وسلب أراضيهم ومنعهم من ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية لأن المحتل كان يدرك جيداً بأن الشعب الجزائري لن يرضى به يوماً

¹ - حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تعريب محمد العربي الزبيري، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2005، ص ص 188، 189.

² - مجزرة العوفية: وهي إبادة جماعية، حيث أمر القائد العام لقوات الاحتلال الفرنسي وهو الجنرال (سفاري Savary) الملقب بـ: (دوق دي روفيقو Duc de Rovigo) بإبادة قبيلة العوفية ونفذها الجنرال "فودونس" في ليلة 06-07-1832 في حق أفراد قبيلة العوفية بمركز الحراش حيث تم ذبح الجنود لكل من وجوه...، أنظر: -جيلالي صاري "إبادة قبيلة العوفية (وادي الحراش)"، مجلة الثقافة، العدد 77، 1983، ص 126.

³ - اللجنة الإفريقية، أنشئت في 7 جويلية 1833 بعد أن رفع حمدان بن عثمان خوجة عديد الشكاوى إلى ملك فرنسا بلفت انتباهه إلى التعسف التي كان القادة العسكريون يقومون بها في الجزائر، كلفت هذه اللجنة لهذين، هما إيجاد حلول للمشاكل الناتجة عن الاحتلال، ودراسة الأوضاع الراهنة بنزاهة وموضوعية. للمزيد، أنظر: محمد العربي الزبيري مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص 132.

على أرض الجزائر وأن فشل المقاومة الشعبية بقيادة زعماء وشيوخ القبائل لا يعني ذلك أن الشعب الجزائري أصبح أداة طيعة للمحتل .

1- قانون التجنيد الإجباري:

لقد عمدت الحكومة الفرنسية إلى وضع مشروع تجنيد الجزائريين سنة 1891 فأثار في حينه عاصفة من السخط، ولكن أسلوب الاحتجاج كان مختلفا، ولدينا نص العريضة التي رفعها أهل تلمسان احتجاجا على المشروع، وقد أشرنا إلى أن أهل هذه المدينة الإسلامية العريقة حاولوا ما استطاعوا الاحتفاظ بالشخصية الوطنية لذلك بنوا احتجاجهم على أساس أن التجنيد يعتبر انتهاكا للعقيدة الإسلامية، وخلافا لما اتفق عليه في وثيقة الاستسلام¹.

أضاف المحتجون في العريضة أنهم يخشون أن تمحى شخصيتهم لذا انخرطوا في سلك الجيش الفرنسي، ولعلمهم يقصدون بهذه المخاوف هو أن التجنيد سيبعد الشبان عن بيئتهم العربية الإسلامية، وينقلهم إلى وسط فرنسي مسيحي².

لقد طبقت فرنسا نظام التجنيد الإجباري على الجزائريين منذ عام 1912، وذلك لحاجتها إلى قوات عسكرية جديدة بعدما أرسلت قواتها إلى المغرب الأقصى، وصدر هذا الأخير في حدود 03 فيفري 1912³، حيث حددت بموجبه فترة التجنيد بثلاثة سنوات، لكل الشباب الجزائريين الذين بلغوا سن الرشد الثامن عشر، غير أن فكرة استغلال الجزائريين مجندين في صفوف الجيش الفرنسي تعود إلى "الكونت دي بورمون" حيث تأكد من أن التوغل في أعماق هذه البلاد ليس بالأمر السهل، لذلك سعى إلى تدعيم جيش الاحتلال بالعناصر المحلية حتى تتمكن من السيطرة على المناطق التي كان من السهل احتواؤها⁴. كما اهتم الإمبراطور "نابليون الثالث" وأعجب بقوة وصلابة المجندين الجزائريين لذلك طلب من وزيره للشؤون الحربية بتاريخ 25-07-1866 دراسة إمكانية تشكيل كتيبة

1 - العقاد، مرجع سابق، ص 22.

2 - نفسه.

3 - J.O.R.F, N° 37, 07/02/1912 ص 475-477.

4 - بلجة عبد القادر، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1907-

1945) أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية جامعة الجيلالي اليايس سيدي بلعباس، 2016/2015، ص 11.

عسكرية من المجندين الجزائريين شريطة أن تكون عناصر هذه الكتائب من غير المتزوجين، وذلك للاستفادة من خدماتها في كل مكان وزمان، كما نص القرار أن تضم الكتيبة ما لا يقل عن 160 جنديا جزائريا و15 جنديا فرنسيا والمدة أن يمضى لها عقدا لمدة 4 سنوات بمنحة تقدر بـ 400 فرنك،¹ إضافة إلى إصدار أمر يقضي بضرورة الاهتمام بتعليم المجندين لكي يتمكنوا من حل المشاكل التي قد تعترضهم أثناء قيامهم بمهامهم العسكرية حيث تم بتاريخ 27-01-1866 استحداث مدارس خاصة لتعليم المجندين لمدة سنتين.²

وكان الجزائريون من أكثر الجنود حيوية واندفاعا بحيث أنهم استطاعوا بناء عدة حصون على نقاط استراتيجية، كما أنهم استصلحوا الكثير من الهكتارات مما شجع السلطات العسكرية الفرنسية على مكافأتهم بأن منحهم نفس السلاح والتجهيزات التي كانت تحصل عليها فرق المشاة الأخرى للفرنسيين.³

1-1- تطور فكرة التجنيد:

لقد كانت سنوات 1907-1908 منعرجا في السياسة الفرنسية بالجزائر، فالتفكير باستخدام الأهالي بشكر مكثف مشروع قديم منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي لمدينة الجزائر، وتمثل سنة 1907 مرحلة حاسمة ليظهر مدى اهتمام الطبقة السياسية قبل التوصل إلى سن قانون التجنيد الإجباري 1912، فمنذ 1845 كتب الجنرال "موليير" يقول: "إن النزعة القتالية طبع متأصل في الشعب الجزائري، وبما أنه سيظل على هذه الهمجية مدة طويلة فإن فرص التجنيد بين صفوفه لا حدود لها" وحسب رأي هذا الجنرال إن هذه أنجع وسيلة لتحقيق الاندماج.⁴

ففي عهد الإمبراطورية الثانية كان حوالي 7000 مسلم جزائري يخدمون في الجيش الفرنسي حيث شارك من 2000 القناصة الجزائريين في حرب القرم.⁵

¹ -A.N.O.M, Serie H, Boite 9H 56, Rapport sur le recrutement des indigènes.

² - عباد، مرجع سابق، ص 189.

³ - مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة: حنفي بن عيسى، دار القصب للناشر، الجزائر، 2007، ص 109.

⁴ - أجرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص 722

⁵ - بموجب قانون 09 مارس 1831 المدعم بالأمرية الملكية في 21 مارس 1831 نص على تأسيس السلك الزواوي بصفة رسمية، كما قضى بإنشاء سريتين الفرق الزواوية أطلق عليها تسمية القناصة الجزائريون الذين أدرجوا ضمن =

ومنذ ذلك الحين أخذت السلطات الاستعمارية تفكر في تطبيق القانون العسكري الفرنسي على المسلمين الجزائريين منذ سنة وضع قانون 20 مارس 1832، غير أن المشروع الذي رفع عدد الجيش إلى 70 ألف عربي تأجل بقرار من وزير الحرب في 25 ديسمبر 1855 بحجة الخوف من الوقوع في زيادة مفرطة¹ وضرورة استبدال التجنيد الاختياري بالتجنيد الإجباري.²

أما في سنة 1864 بعث الجنرال "مارتيميري" بتقرير إلى الحكومة الفرنسية جاء فيه أنه يمكن تحديد عدد معين من المجندين وقدره بحوالي خمسة آلاف (5000) رجل كل سنة حيث يتم تعيينهم من طرف هيئة تجمعت لمدة خمس سنوات³ إدماجهم مع المجندين الأجانب والفرنسيين ومن خلال ذلك سوف يعتقدون أفكارا نريد أن يتبنوها، يحملون معهم إلى بلادهم فكرة سامية عن فرنسا ويصبحوا ناشرين للحضارة⁴، حسب "مارتيميري" يريد من ذلك سلخ فئة من الشباب المسلم عن مبادئهم وانتمائهم الإسلامي، وغسل أمخاخهم، بالتالي يعتقدون مبادئ السياسة الاستعمارية الفرنسية بالإضافة إلى أنه يمكن استخدام هؤلاء المجندين كرهائن في حالة ما إذا قام الأهالي بثورة في الجزائر، أي يهددونهم بقتل أبنائهم إذا ما ثاروا عليهم، وهذا دليل على خبث السياسة الاستعمارية الفرنسية الإمبريالية في استغلال الأهالي واضطهادهم.⁵

أما خلال حرب 1870 بين بروسيا وفرنسا-(ألمانيا) تأكدت فعالية وقوة الفرق العسكرية المشكلة من الأهالي في الجيش الفرنسي حيث أصدرت وزارة الدفاع الوطني تعليمات بخصوص إنشاء فيلق استطلاع للعمل في فرنسا وفي الجزائر إنشاء حرس وطني يتكون من أبناء منطقة القبائل على أساس الانصهار في المجتمع الفرنسي وليحاربوا من

=السلك العسكري الفرنسي قناصة إفريقيا، أنظر: محمد الصالح بجاوي، متعاونون ومجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830-1918) دار القصبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 164.

¹ - أجرون، الجزائريون المسلمون....، ج2، مرجع سابق، ص 722.

² - Le Réveil de Mascara (1912-1918) , 10 juillet 1917. (الصحافة الفرنسية)

³ - أجرون، الجزائريون المسلمون....، ج2، مرجع سابق، ص 723.

⁴ - Paysan, le service obligatoire pour les indigènes en Algérie, revue Africaine n°52, 1908, P115.

⁵ - A.N.O.M. Serie H, Boite 3H 56, Rapport sur l'établissement du service militaire des indigènes.

أجل وطن واحد، كان هذا المشروع الثاني من مقترحات "كريميو" ولكنه أيضا لم يرى النور.¹

أما في سنة 1872 ثم في سنة 1874 أي أثناء المناقشات حول مشروع القانون العسكري اقترح البعض التجنيد محدود من الأهالي، غير أن الظرفية السياسية لم تكن ملائمة.²

أما في سنة 1881-1882 فقد طرحت قضية التجنيد من جديد، حيث اتجه التفكير نحو تأسيس جيش كبير³، كما قام المقدم "ران" وهو مدير مصلحة الشؤون الأهلية بالجزائر بدراسة شاملة لكل تفاصيل قضية تجنيد الأهالي، حيث رأى أنه لضمان ولاء المجندين الأهالي وتجنب عصيانهم يجب تقييدهم ببعض الأولويات والامتيازات.⁴

لكن مجلس الحكومة في جلسة 09 سبتمبر 1881 رفض هذا المشروع رغم موافقة الرئيس "البار قريفي" والجنرال "سوبيه"، وبمرور الزمن ازدادت أهمية قضية تجنيد الجزائريين حيث أنه في 15 جوان وضع البرلمان "قوتيه" و"ميشلان" اقترحا لدى غرفة البرلمان يمنع كل حقوق المواطنة الفرنسية للأهالي المسلمين، بحيث يكون تجنيدهم إجباريا- مثل الفرنسيين- خطوة تمهيدية لمنحهم تلك الحقوق، وبقيت هذه القضية محل نقاش حتى بعد صدور قانون 1889 الذي جاء في المادة 84 منه أن "تجنيد الأجانب والأهالي بالصيغة الإجبارية، سيكون بمقتضى للمراسيم السابقة إلى غاية صدور قانون خاص يحدد بالخدمة العسكرية".⁵

وفي 07 أبريل 1903 تم صدور أمر باستخدام جنود الأهالي في مختلف فيالق الجيش وفصائله، عكس ما كان يحدث في السابق حيث كان الجنود موجودين في فيالق القناصة وفرق الصبايحية.⁶

¹ - أجرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص 723.

² - A.N.O.M. Serie H, Boite 9H53. **Première proposition sur le recrutement des indigènes**

³ - أجرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص 724.

⁴ - نفسه.

⁵ - A.N.O.M. Serie H, Boite 3H 56, Op.cit.

⁶ - أجرون، المسلمون الجزائريون، مرجع سابق، ص 726.

وبتولي "ميسي مي" Messimy¹ مهمة إقرار الميزانية الحربية 1907 طرح مجددا مسألة التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين، حيث في رسالة ملحقة بتقرير ميزانية حرب 1908 بين أن الجزائر يمكنها تقديم عدد جنود أكثر بكثير من الذي تقدمه² وذلك لتغطية التناقص الكبير في عدد الجنود واحترام التنافس الاستعماري والتسابق نحو التسليح بين فرنسا وألمانيا.³

كما ظهر اتجاه ينادي بتعويض الوحدات العسكرية الفرنسية التي تنقل إلى أوروبا بالفرق المشكلة من الجنود الأفارقة الذين جندتهم فرنسا من مستعمراتها بإفريقيا الغربية وصرح الجنرال "مانجان" أن "تجنيد السود سيغني فرنسا عن تجنيد الأهالي الجزائريين وسيضمن أمن المستعمرة بشكل جيد"، أما "فكتور باروكان" صاحب جريدة "الأخبار" اعتبر ذلك احتقار للأهالي كما أنه سيعيق سياسة التقارب بين الجزائريين والفرنسيين.⁴

وبتقلد "ميسي مي" مهام وزارة الحربية في جوان 1911، وابتداء من جويلية قرر إنشاء 03 فيالق جديدة من القناصة الجزائريين في الوقت الذي كان العجز يقدر بمئات الرجال، في الفيالق 18 الموجودة، ولعله أراد بهذا الإجراء أن يبرهن على صعوبة تزويد الجيش بالرجال عن طريق التطوع خاصة وأن هذا الظرف تزامن مع تأزم العلاقات بين فرنسا وألمانيا من جهة، ومع أزمة أغادير من جهة أخرى، إن هذا السعي الحثيث من طرف "ميسي مي"، لتدعيم الجيش في هذه الفترة الحرجة أظهر التسرع في تجنيد الفرق في صفوف الأهالي.⁵

1- أندري ميسي مي: نائب وزير للمستعمرات وزير للحرب (1911)، من النواب الأساسيين المناضلين لتمكين المسلمين الأهالي من الإصلاحات السياسية، شدد على تخفيف القوانين الاستثنائية والإجراءات القمعية وإحداث تمثيل للأهالي يمكنهم من الدفاع عن مصالحهم، له عدة كتب توضح أفكاره ومواقفه من قضايا الجزائر من بينها القانون الخاص بالجزائريين الأهالي صدر سنة 1913. أنظر: زوزو، الفكر السياسي للحركة.....، مرجع سابق، ص 231.

2- بلحاج، مرجع سابق، ص 14.

3- رابح لونيبي وبشير بلاح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 87.

4- الأخبار، دعوة الجزائريين لحمل السلاح، العدد 13517، 12 ربيع الثاني 1328 / 1910/4/17.

5- أجرون، الجزائريون المسلمون.....، مرجع سابق، ص 740.

1-2 - ظهور وتطور قانون التجنيد الإجمالي (1912-1914)

إن فكرة استخدام الأهالي الجزائريين جنودا في صفوف الجيش الاستعماري الفرنسي ليست فكرة جديدة كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك سابقا، ولكنها أصبحت قانونا إجباريا على الجزائريين بين قبوله تنفيذه مرغمين ابتداء من إصدار مرسوم الثالث فيفري 1912¹، ويعتبر تجنيد الأهالي الجزائريين في الجيش الفرنسي من أجل تعزيز القوة العسكرية الفرنسية بهدف تغطية الحرب المحتملة ضد ألمانيا وإتماما لاحتلال المغرب².

1-2-1 - ظروف تطبيق قانون التجنيد الإجمالي 1912:

1-2-1-1 - التناقض الملحوظ في تعداد الجيش النظامي الفرنسي:

ومما زاد المشكلة تعقيدا أن الشعب الفرنسي كان لا يزيد إذا ما قورن بنمو الشعب الألماني ومما خفف حدة هذه المشكلة السكانية أن الجزائر كانت تحتفظ لفرنسا عدد لا بأس به من المقاتلين، وهو ما حذر منه "ميسيمي" مقرر الميزانية الحربية للسنة الجارية 1908³. فإن هذا التناقض الكبير للشعب الفرنسي بسبب الأوضاع الاقتصادية والضرائب الثقيلة بفرنسا والزواج غير الشرعي⁴ يعد العامل الجوهرية الذي أجبر الحكومة الفرنسية إلى تجنيد الأهالي لتغطية هذا النقص.

1-2-2-1 - التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى:

عندما تفاقمت الاضطرابات في المغرب، أصدرت فرنسا مرسوما في 08 أفريل 1912 بإنشاء الإقامة الفرنسية بالمنطقة، وقد احتاجت فرنسا إلى قوات، ذلك ان خطر اشتعال الحرب في أي لحظة فرض على فرنسا ترك معظم قواتها بأوروبا وبالتالي فقد اضطرت إلى الاعتماد على الفرق المتكونة من الأهالي التونسيين والجزائريين⁵.

¹ - ابن العقون، "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة: (1920-1936)"، الجزء الأول، منشورات السائحي، 2010، ص 37.

- جريدة المبعثر، مرسوم 1912/02/03، العدد 5436، بتاريخ 1912/03/12، ص 1.

³ - عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعلي، التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى دار النهضة، بيروت، ص 410.

⁴ - بلحاج، المرجع السابق، ص 16.

⁵ - فرانسوا جورج ديفوس ورولان مركاس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، ج 3، ط 1، تر، حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، باريس، فرنسا، 1995، ص 346.

1-2-3- تراجع الانضمام الإرادي في الجيش الفرنسي:

من المعلوم أن كثير من المنضمين إلى الفرق العسكرية الفرنسية بالجزائر كان هدفه الاسترزاق بسبب تدهور أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، لكن مع مطلع القرن العشرين تطور القطاع الاقتصادي بشكل كبير في الجزائر وفرنسا، فتحسنت ظروف العمل وارتفعت الأجور وتضاعفت فرص العمل في المصانع والمزارع والأشغال العمومية، فوقع عزوف على الانضمام إلى الجيش من الشباب الفرنسي والجزائري على حد سواء واجتتاب تعرضهم لخطر الموت في أي لحظة. فبات التجنيد الإجباري للأهالي ضروريا، لذلك أصدرت الحكومة الفرنسية قرارات ومراسيم تحفيزية لتشجيع الشباب على الانضمام كتقليص مدة الخدمة.¹

1-2-4- خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى:

نظرا لتزايد الطموحات العسكرية لألمانيا وفرنسا، حيث أصبحت ألمانيا ترهب أعداءها كثيرا لاسيما فرنسا، فانبعى على فرنسا تشكيل جيش قوي في المنطقة لتفرض به التوازن في القوى، كما برزت سياسة التكتلات الأوروبية، وانشطرت القارة إلى كتلتين سياسيتين، الحلف الثلاثي ويضم ألمانيا، النمسا وإيطاليا منذ 1882، والثانية الوفاق الثلاثي المتكون من فرنسا المملكة المتحدة وفرنسا سنة 1911 المعروفة بأزمة أغادير² الأمر الذي دفع بفرنسا إلى تجنيد ما يزيد عن الأربعمائة ألف (400000) رجل من مسلمي الجزائر يعملون في المعامل الحربية الفرنسية والمعامل المدنية.³

إن الأكد من هذه الظروف أن التجنيد الإجباري للجزائريين أصبح أمرا لابد منه نظرا لحاجة فرنسا الماسة، فتم تشكيل لجنة حكومية برئاسة المقدم "روديه" مكلفة بدراسة السبل المثلى لتجنيد الجزائريين بالصيغة الإجبارية، فكانت من نتائجها كما ورد من خلال رسالة السيد "ميسي" إلى مدير جريدة « la Dépêche Algérienne » بتاريخ 24-10-1908 أيضا من خلال تقرير البرلماني السيد "كليمنتال" حول ميزانية الحرب لسنة 1910 كالاتي:⁴

¹-محمد غانوا، المجلة التاريخية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الأول من 1986، القبة، الجزائر، ص102

²-Tardieu André, Le mystère d'Agadir, revue correspondante d'orient, année 1912, p 545.

³ - المدني، مصدر سابق، ص 132.

⁴- La Dépêche Algérienne, Le 30-10-1908, N° 8493.

- التأكيد في البداية على ضرورة تعديل قانون 1903 الخاص بالانضمام الإداري.
 - إدراج الصيغة التي ينبغي أن يتم التجنيد الإجباري للأهالي على أساسها وهي:
 - أولاً: يتم التجنيد في البداية بنسبة ضئيلة عن طريق القرعة بين الشبان الذين يتم إحصاؤهم سنوياً.
 - ثانياً: يتم وضع المجندين من الأهالي في فرق خاصة.
 - ثالثاً: السماح بمبدأ التعويض وكذلك الإعفاء للابن الأكبر الذي يكفل عائلته.
 - رابعاً: تقديم منح للمجندين عند نهاية الخدمة.
 - خامساً: التجنيد هو تسعة عشرة سنة (19) لمدة ثلاث سنوات.
- وبالتالي فقد توصلت اللجنة إلى رسم المعالم الرئيسية لمرسوم 03 فيفري على الخصوص.¹

1-3-المواقف المختلفة من قانون التجنيد الإجباري:

واصلت فرنسا في سياستها التهديمية للمقومات الحضارية، وتجريد الشعب الجزائري من ممتلكاته، واستمرار في استنفاد الطاقات البشرية المتبقية عن سياسة الإبادة والتشريد والنفي، اتخذ البرلمان الفرنسي بناء على مرسوم 31 جانفي 1912² الذي نظم تجنيد الجزائريين المسلمين وأقره في النهاية مرسوم يوم الثالث من شهر فيفري 1912³، قرار بإجبار الجزائريين على الالتحاق بالجيش الفرنسي، فهو قرار سياسي ينص على تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي بغض النظر عن رفضهم له، فالقرار كان لا بد من تنفيذه نتيجة الحاجة الماسة لمضاعفة عدد المنضمين من الأهالي في الجيش الفرنسي.⁴

¹ - J.O.R.F, N°37, 07/02/1912, Op.cit.

² - A.N.O.M, G G A, 12 H/ 1.

³ - Meynier, l'Algérie réveillée, Op.cit, p 96.

⁴ - ابن العقون، ج 1، مصدر سابق، ص 37.

1-3-1- موقف المستوطنين:

رغم الانضمام المبكر للجزائريين لمختلف الفرق العسكرية للجيش الفرنسي منذ الاحتلال فإن ذلك لم يثير أي مشاكل أو ردود فعل سلبية، لكن بمجرد ظهور فكرة الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي، برزت المعارضة الشديدة للمستوطنين الأوروبيين، الذين شعروا بمحاولة جعل الأهالي متساوين معهم في واجب الدفاع الوطني وبالتالي قد يأتي يوم تمنح فيه حقوق المواطنة الفرنسية لأولئك الذين دافعوا عن العلم الفرنسي.

وقد عرفت سنة 1908 عقد مؤتمر إفريقية الشمالية الخاص بالمستوطنين، حيث حضره ممثلوهم في كل من الجزائر وتونس، إذ طرح المؤتمر من خلال هذا المؤتمر جملة من القضايا التي تخص تواجدهم بالمنطقة وسبل تثبيت سيطرتهم عليها، وأخذت قضية التجنيد الإجباري للمسلمين الجزائريين حظا وافرا في النقاش، حيث أبدى جل المؤتمر تخوفهم من حصول الأهالي على امتيازات وحقوق ترقّهم إلى المساواة بالمستوطنين، وكما من بين الحضور السيد: ميسمي الذي أبدى استياءه من معارضة المستوطنين لمشروع تجنيد الأهالي.¹

وقد تبنى المؤتمر قرارا بالإجماع برفض التجنيد الإجباري للمسلمين الجزائريين رفضا مطلقا، يخلص حول معارضة المستوطنين لتجنيد الأهالي المسلمين الجزائريين، وما مدى تأثير هذه المعارضة على الحكومة الفرنسية، إلا أن الحاجة كانت ماسة إلى تجنيد الأهالي إجباريا، لتعزيز أمن فرنسا، إلا أن الجدل كان حول ما إذا سيرفق التجنيد بالتجنيس أم لا ذلك أن الخدمة العسكرية، لا يمكن أن يؤديها إلا أبناء الوطن، وكان تخوف المستوطنين من هذا كثيرا.²

لقد تعارضت مصالح فرنسا مع مصالح المستوطنين تعارضا، وكان العسير من العسير التوفيق بينهما، حيث استعمل أولئك كل الوسائل لدفع الحكومة إلى عدم فرض الخدمة العسكرية على الأهالي، وإذ تحقق ذلك فلا يكون منوطا بالحقوق السياسية والجنسية الفرنسية.³

¹ - بجاوي، مرجع سابق، ص 389.

² - أجرون، الجزائريون المسلمون....، مرجع سابق، ص 736.

³ - نفسه، ص 740.

وتواصل إصرار المستوطنين في رفضهم لمشروع التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين بسبب تخوفهم من حصول أولئك على الحقوق السياسية والاجتماعية كمواطنين فرنسيين مقابل تأدية واجب الخدمة العسكرية الإجبارية للدولة الفرنسية، ونظرا للحاجة الماسة لفرنسا للجند، كان لابد من البحث عن صفة خاصة لتجنيد الأهالي بشكل أوسع من الانضمام الإرادي، لذلك رأى "ميسيمي" وبعض العسكريين والسياسيين ضرورة تحسين ظروف الأهالي ومساواتهم بالمستوطنين والفرنسيين في الحقوق كما في الواجبات، لأن المستوطنين قاموا بشن حملة شرسة ضد هذا المشروع الذي رأوا فيه نهايتهم، لأن مساواتهم وهم أقلية بالأهالي المسلمين وهو الأغلبية العظمى يعني زوال سيادتهم عليهم وذوبانهم بينهم.¹

كما رأى الاقتصادي "دوسوليه" بضرورة العدول عن مشروع التجنيد الإجباري لأن الأهالي يريدون استغلال القضية في شتى المجالات (العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية) لكي يسيطروا على الجزائر الأوروبية التي يتراوح عدد المعمرين بها ما بين تسعمائة ألف ومليون نسمة، وعندما يصبح الأهالي كلهم منتخبين سيكونون بمعدل خمسة عشرة منتخبا أهليا مقابل واحد أوروبي وعندها لا يصبح لدينا لا رؤساء بلديات، ولا نواب بلديين، ولا نواب الوفود المالية، حيث سيصبح كل شيء بأيديهم، لا يمكن أن نقبل بهذا إنه كارثة وجريمة، وسنحاربه مثلما حارب من سبقنا حلم المملكة العربية وسنفعل في سبيل ذلك كل ما أوتينا من قوة لننجح في الأخير.²

وكل هذا يعبر عما يختلج صدور المستوطنين من حقد اتجاه الأهالي الجزائريين ورغبتهم في تركهم تحت ذل القوانين الاستثنائية المهيمنة، لذلك انطلقوا على قدم وساق في مساعيهم الحثيثة لإجهاض مشروع التجنيد الإجباري للجزائريين.

أما عن موقف اليهود من قضية تجنيد الأهالي، فقد رفضوا بشدة تجنيد المسلمين حيث أبدوا تخوفهم من أن يصير لهؤلاء الحق في التربع على النيابة والاستشارة المالية ورئاسة البلدية وبقية المناصب التي لا ينالها الفرنسيون إلى بعد إلا بالقراءة والتعليم.³

¹ - بلحاج، مرجع سابق، ص 30.

² - Meynier, l'Algérie réveillée, Op.cit, p 94.

³ - محمد الصالح الجابري، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين بتونس (1900-1962)، الدار العربية للكتاب، تونس الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، نقلا عن جريدة التقدم، العدد الصادر في 05 مارس 1908.

1-3-2- مواقف الساسة والعسكريين الفرنسيين:

فبعد أن تناولنا معارضة المستوطنين الأوروبيين لمشروع تجنيد الأهالي المسلمين الجزائريين سنتطرق فيما يلي إلى المواقف المختلفة للفرنسيين من سياسيين وعسكريين ومعارضين، فبالنسبة لرجال السياسة الفرنسيين فأمر التجنيد الإجباري للأهالي يختلف، لأن فكرة التجنيد كانت نابعة من وجوب مراعاة المصلحة العليا لفرنسا التي كان يجب عليها السعي إلى تغطية النقص في التعداد والعجز الذي كان يشكو منه الجيش الفرنسي¹، وذلك بتطبيق قانون التجنيد الإجباري، خاصة مع تطور القوة العسكرية الألمانية وتزايد طموح الألمان في السيطرة على أوروبا، لذلك لم يرى الفرنسيون المؤيدون للتجنيد الإجباري مانعا في منح حقوق المواطنة الفرنسية للأهالي الجزائريين كإجراء لقبولهم في الجيش النظامي الفرنسي بصورة عادية، وليس مجرد مرتزقة بل وذهب بعضهم في التجنيد الإجباري طريقة عملية لإدماج الأهالي في الكيان الفرنسي لتصبح الجزائر بعد ذلك أرضا فرنسية دون منازع.²

وقد رأى بعض الفرنسيين أنه لا جدوى من منح الأهالي حقوق الجنسية مقابل تجنيدهم، بل على الدولة الفرنسية أن تكتفي بتحسين وضعهم وإعفائهم من بعض الضرائب الثقيلة وأن تخفف عليهم من وطأة القوانين الاستثنائية وقانون الأنديجينا فقط.³

فعندما أصبح "ميسيمي" وزير للحرب صرح بأنه يؤيد توجه الحكومة نحو منح الأهالي الجزائريين مقابلا لخدمتهم العسكرية، بهدف تأكيد الثقة المتبادلة بين الفرنسيين والأهالي والمستوطنين لاسيما الحق في اختيار ممثليهم الحقيقيين عن طريق الانتخابات في المجالس العامة، نشر التعليم، التخفيف من القوانين الاستثنائية ومراجعة الضرائب الخاصة بالجزائريين الأهالي، وعند ذلك يمكن للأهالي أن يقبلوا الخدمة العسكرية تحت الراية الفرنسية⁴ وكانت صحيفة Le Temps الصادرة بتاريخ 23 جانفي 1908 تدعو إلى هذا الاتجاه ، فمع بداية القرن العشرين ازدادت الأزمة في الجيش فاضطرت الحكومة إلى تجنيد الأهالي مرغمة، وقد كان يأمل بعض القادة العسكريين أن يكون ذلك في إطار إدماج

¹ - Charles Robert Ageron : **Histoire de l'Algérie contemporaine de l'insurrection de 1871 au déclanchement de la guerre de libération 1954**, tome 2, Ed. (P.U.F) Presses universitaires de France, Paris, 1979, p960.

² -Ageron, **Les Algériens musulmans et...Op.cit**, p 1070.

³ - بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين، مرجع سابق، ص 45.

⁴ - نفسه.

العرقين العربي والأوروبي الفرنسي عن طريق التجنيد حتى لا يرفضه الأهالي ولا يتهربوا منه¹. ولكن بالمقابل لم يكن تجنيد الجزائريين مرضيا لجميع الفرنسيين السياسيين والعسكريين حيث كان العديد منهم من أمثال النائب البرلماني "فريبال" من المعارضين للتجنيد لأنه قد يؤدي ذلك إلى منح الجنسية الفرنسية للأهالي، وإذا كان بدون ذلك، فإنه يرى لا بأس في تطبيقه باعتبار أنه لا يساوي بين الأهالي والفرنسيين².

أما النائب الاشتراكي "رواني" من خلال مقال مطول له في صحيفة l'humanité والذي نقلته عنها جريدة la Dépêche Algérienne يبين أن الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي في تناقض مع قانون 1905، الخاص بالتجنيد بصيغة الانضمام الإرادي، إذ قال: "ليس لفرنسا الحق فر فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الأهالي، وليس لها الحق في إجبارهم الدفاع عن وطن وعلم لا يعينهم... " كما أنه لا يمكنها تجنيدهم دون منحهم حقوقا مدنية، وإدماجهم عن طريق المواطنة الفرنسية، لأن الخدمة العسكرية تستوجب الحقوق المدنية، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب³.

إذ لقد تميزت وجهات نظر العسكريين هي الأخرى، بالتضارب والاختلاف حيث كان فيهم المؤيد والمعارض وفي الواقع كان أغلبهم أي العسكريين مؤيدين متفقين على ضرورة تجنيد العسكريين، أمثال 'فيلبار برون' "أن تجنيد الأهالي هو في حد ذاته تشريف لهم (جمائل الحضارة الفرنسية وانجازاتها في فائدة الجزائريين)"⁴.

وفي 25 نوفمبر 1911 وجه الجنرال "بايود" تقرير إلى وزير الحرب مطالبا فيه بضرورة تطبيق التجنيد الإجباري دون تأخير لتغطية عجز الجيش، وحاجة الحكومة الفرنسية الماسة إلى تجنيد الأهالي إجباريا لتعزيز أمن فرنسا، إلا أن الجدل كان حول ما إذا سيرفق التجنيد بالتجنيس أو لا⁵.

ولكن تطابقت آراء المستوطنين الأوروبيين واليهود فيما يخص معارضة التجنيد، ولا يتم هذا الاتفاق بينهما إلا عن خلفيات سياسية ترمي إلى قطع السبيل أمام أي مشروع أو إجراء قد يوصل الأهالي الجزائريين إلى مرتبة المساواة بالمستوطنين وأتباعهم، ويمكن القول

¹ - بلحاج، مرجع سابق، ص 38.

² - نفسه.

³ - La conscription des indigènes «la **dépêche Algérienne**, n°8499, jeudi 05 novembre 1908.

⁴ - Meynier, l'**Algérie réveillée**, Op. cit, p89.

⁵ - **A.N.O.M**, Serie H, Boite 3H/63, les origines de la question de recrutement.

بأن المستوطنين وصلوا إلى مبتغاهم من المعارضة، دون الإضرار بالمصلحة العليا لفرنسا وذلك بالنظر إلى محتوى مرسوم 03 فيفري 1912 الخاص بتجنيد الأهالي إجباريا والذي لم يحمل بالمقابل أي تحسين في وضعهم اتجاه القانون الفرنسي، حيث زاد من أعبائهم وواجباتهم مقابل بعض الفرنكات، وما يثبت أن المستوطنين حققوا مبتغاهم من المعارضة هو عدم ظهور أي رد فعل منهم بعد إصدار المرسوم.¹

وبالتالي يمكننا القول بأن ما خلص إليه "كيتولي"² النائب البلدي لمدينة قسنطينة سنة 1908 بعد تحاوره مع كل من "ميسيمي وكليمونصو لها من الصحة كان واقعا، وأن الساسة الفرنسيين كانوا يوهمون الأهالي فحسب، ولذلك لم يصدر من المعمرين رد فعل واضح إزاء القضية وهنا رغم كل ما يختلج صدورهم من خوف من عاقبته على أساليب القتال.³

ومع هذا فإن قانون التجنيد الإجباري للأهالي الجزائريين في الجيش الفرنسي كان محور جميع المناقشات في هذه المرحلة حيث تناولته الهيئات والمؤسسات السياسية العسكرية والإدارية الفرنسية بالدراسة والمناقشة وتعرض له العديد من الأساتذة والشخصيات وأسأل الكثير من حبر الجرائد والمجلات.

وقد ظهرت معارضة شديدة على المرسوم من طرف أساتذة في القانون، حيث أكدوا أن مرسوم 03 فيفري 1912⁴ يتعارض مع القانون الفرنسي في عدة نقاط وهي كالاتي: لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصدر ما من شأنه أن يجر الدولة في أعباء مالية دون أن يصادق البرلمان ومجلس الشيوخ على ذلك، والمادة الثامنة (08) من القانون الدستوري الصادر في 24 فيفري 1875 لا تدع مجالا للشك، مجلس الشيوخ وغرفة النواب يصدران

¹ - A.N.O.M, Serie H, Boite 3H/63, Op.cit.

² - بول كيتولي، سيناتور عن عمالة قسنطينة، وسط جمهوري ديمقراطي. يعد من بين المسؤولين المدافعين عن بقاء السياسة الفرنسية على حالها حيال الجزائر، يشاركه في ذلك كل من أخيه النائب عن نفس العمالة، ومورينو طومسون نائب عن مدينة عنابة. له وجهة نظر خاصة بل غريبة فيما يتعلق بتجنس النخبة المتفرنسة تجنسا تجريبيا، صاحب جريدة La dépêche de Constantine للمزيد أنظر، زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص132.

³ - La conscription des indigènes «la dépêche Algérienne, n°8326, Op. cit.

⁴ - A.N.O.M, 12 H /1.

ويتمان القوانين ويصادقان عليها،¹ فأى إلزامية قانونية تتطلب مصاريف مالية يجب أن يُصادق عليها أولاً من طرف السلطة التشريعية.²

وفعلا لم يتم عرض مرسوم 03 فيفري 1912 على غرفة النواب ومجلس الشيوخ لا للمصادقة ولا للمناقشة من طرف البرلمان ومجلس الشيوخ، وهو ما جعل بعض أساتذة القانون بكلية الحقوق في جامعة الجزائر آنذاك يعتبرونه مرسوما غير صحيح من الناحية القانونية لأنه يتعارض مع الدستور وبالتالي فهو غير شرعي.³

1-3-3- موقف بعض أعيان الجزائريين من التجنيد الإجباري:

مسألة التجنيد الإجباري من أهم القضايا التي أدت إلى ظهور العمل السياسي بوضوح بدءا من سنة 1892، ولاسيما سنوات 1908 و1912، حيث وقف الجزائريون ضد تطبيق هذا الإجراء الجديد الذي يعتبر عبئ إضافي يضاف إلى الوضع المتدني الذي كان يخضع له الجزائري تحت سيطرة القوانين الاستثنائية المتمثلة في قانون الأهالي المحاكم الرادعة، منشور (جونار) ولاسيما قانون مجلس الشيوخ لسنة 1865 الذي جرد الجزائريين المسلمين من حق الجنسية الفرنسية واعتبرهم رعايا ليست لهم حقوق.⁴

ومن هنا برز رد الفعل عند الأهالي اتجاه القضية الحساسة المتمثلة في التجنيد الإجباري عند مختلف فئات الأهالي وبالأخص عند جماعة النخبة، وعموما فإن مواقف المسلمين لم تكن موحدة ولا منسجمة إزاء مشروع التجنيد، فلقد وافقت عليه الأقلية ورفضته الأغلبية.

وحين كان الشبان الجزائريون يصرحون بأنهم راضون بالمشروع، كانت فئة أخرى من الجزائريين يمثلها علماء الدين والأئمة ومديرو الزوايا والأعيان والمحافظون، تتدد بالمشروع وتؤكد على أن "الحرية والحقوق السياسية الفرنسية الممنوحة للمسلمين هي الضربة القاضية الموجهة ضد وحدة مجتمعنا على الصعيد الروحي والزمني باعتبار أن المستفيدين سوف يتم إدماجهم في الشعب الفرنسي بشكل جذري". كما أن الجندي في

¹ - A.N.O.M, Serie F80, Boite 10. Ministre de l'intérieur, p. 27.

² -Léon Charpentier, **précis de législation Algérienne et Tunisie**, Adolphe JORADAN, Alger, Algérie, 1895, p65- 66.

³ - من أمثال الدكتور "برونيل" الذي أكد في أطروحته سنة 1913، بكلية الحقوق التي هي بعنوان:

« **Le recrutement des indigènes Algériens par la voix d'appel** ».

⁴ -شارل أندري جوليان، افريقيا الشمالية تسيير، القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، تر المنجي سليم وآخرون

مراجعة فريد السوداني، منشورات الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 47..

الجيش الفرنسي تناقض تناقضا صارخا مع الدين الإسلامي، ومدى الأخطار التي تتجر عنه وهذا ما يبرز من خلال خطب ومقالات وتجمعات المصلحين.¹

كما عبّر الجزائريون عامة عن رفضهم للتجنيد الإجباري بأشكال عديدة، وهي المظاهرات الشعبية والعرائض والوفود، تحت تأثير جريدتي "الحق" و"الاسلام" على وجه الخصوص.²

وتتضح لنا جلياً هذه المواقف بناء على تقرير "ابن قدور"³، عن الخطاب الذي ألقاه "ابن سماية"⁴، الذي أخبر رئيس البلدية الفرنسي أن الجزائريين يجب أن يرفضوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، حتى ولو رضيت فرنسا بتعويضهم بالحقوق السياسية... لأن إجبارهم على الخدمة العسكرية يخالف دينهم.⁵

وقد أعرب المفتي الحنفي "محمد بن قدور" عن رأيه الراض للتجنيد سواء بنيل الحقوق السياسية أم لا، واستمر رفض الجزائريين لقانون التجنيد الإجباري من خلال نشاط أعضاء بلدية مدينة الجزائر⁶، بقيادة لجنة الدفاع عن مصلحة المسلمين⁷، حيث بعث هؤلاء

1 - أجرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص 740.

2- بجاوي، مرجع سابق، ص 378.

3- عمر بن قدور: صحفي قدير وكاتب شهير بكتاباته الصحفية بالجراند الوطنية والاستعمارية وغيرها كالتونسية والمصرية والعثمانية فهو قومي إسلامي شارك في النهضة الصحفية والثقافة ومن دعاة الوحدة الإسلامية، أنظر: زوزو الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 63.

4- عبد الحليم بن سماية: (1866-1933) من أعلام الجزائر التي كانت لهم بصمات في الحياة الثقافية و تأثيرات عميقة في بعث الحركة الإصلاحية في الجزائر، شكل مع المجاوي وبن الموهوب وبن قدور وراسم كتلة المحافظين التي تعاطفت مع فكرة الجامعة الإسلامية، و تعاون مع برحال و بوضربة وبن حيبلس بتحسين الأوضاع الاجتماعية والتعليمية والسياسية للجزائريين وطالبوا بإلغاء قانون الأهالي وإعادة نظام القضاء الإسلامي، كما تزعم بن سماية حركة المعارضة لقانون التجنيد الإجباري في جلسة 1911/7/25 بقاعة المجلس البلدي بالعاصمة للإعراب عن رفضهم لذلك القانون، أنظر مولود عويمر، ترجمة الشيخ عبد الحليم بن سماية الجزائري، المكتبة الجزائرية الشاملة، 2017/9/23.

5 - ابن عقون، الكفاح القومي والسياسي... ج1، ط1، مصدر سابق، ص 38.

6 - نفسه، ص 40.

7- لعله من الحقائق التاريخية أن تعد هذه الحركة "لجنة الدفاع عن مصلحة الجزائريين" في أجل أمرها، أول سياسي بما قدمته من نشاطات عامة، خاصة في حملة معارضة التجنيد الإجباري، فالاجتماعات والعرائض والمظاهرات التي انتشرت في جميع أنحاء الوطن، زيادة على الوفود بفرنسا، كانت ولا شك بتأثير هذه الحركة، ولو أنها أصيبت بنكسة بانقسامها، تحت تأثير تهاون المتفرنسين بقضية الجنسية الجزائرية، وانفصال "الأمير خالد" عنها، فأنشأ جمعية الأخوة الجزائرية عام 1922 (أنظر بن العقون، ج 2، المصدر السابق)، ص 40.

الأعضاء عريضة هامة إلى "حكومة الجمهورية والمجلس الوطني الفرنسي"، وقد عبروا فيها على أن قانون التجنيد الإجباري الصادر في فيفري 1912¹ كان :
- أولا: معاديا للديمقراطية لأنه كان مطبقا على الفقراء فقط.
- ثانيا: مهينا للجزائريين لأنه وعدهم تعويضا قدره: 250 فرنكا، وهو تعويض جعلهم يشعرون بأنهم كانوا "مرتزقة" لا جنودا "بفخر واحترام".
- ثالثا: غير عادل لأنه جعل الجزائريين يعملون في الخدمة العسكرية ثلاثة سنوات بدل سنتين مثل الفرنسيين، كما أن ذلك القانون كان غير عادل لأنه فرض على الجزائريين حملا جديدا دون أن يعطيهم الحقوق السياسية والمدنية التي هي ضرورية ولا استغناء عنها.

كما اشتملت العريضة على اقتراحات ومطالب، منها بناء هذا القانون على الحرية والعدالة والمساواة، والمطالبة بنهاية كاملة لقانون الأهالي الخاص "الأنديجينا" وللمحاكم الجزرية والاعتراف بمبدأ المساواة في كل شيء لاسيما بخصوص المسؤولية، وتوزيع الضرائب والتمثيل النيابي الجاد والكافي للجزائريين، بما في ذلك المجلس الوطني الفرنسي.²

كما قام محمد بن رحال³ بالتوجه إلى باريس على رأس وفد من أعيان ندرومة وتلمسان في جويلية 1912 للاحتجاج ضد التجنيد الإجباري، حيث طالب الحكومة الفرنسية بـ: "سحب مرسوم 03 فيفري 1912، أو منح الجزائريين تعويضات عن العبء الجديد الذي يفرض عليهم أو السماح لهم بمغادرة الجزائر بحرية".⁴

¹ -A.N.O.M., G G A /12 H/1, Op.cit.

² - ابن العقون، مصدر سابق، ج1، ص 41.

³ - محمد بن رحال: من مواليد ندرومة 1857، كان أبوه من رجال القضاء ومن أتباع الطريقة الدرقاوية، فخلفه ابنه على القضاء لكنه لم يبقى فيه طويلا، درس محمد بالزاوية والمدرسة الابتدائية الفرنسية، ثم المدرسة السلطانية بالعاصمة ثم الثانوية، فعاد بعدها إلى ندرومة، خدم الوطن بقلبه وفكره ومنذ الثمانينات من القرن التاسع عشر، حيث قدم مطالب الجزائريين للجنة جول فيري 1892 وله مقالات ومشاركات في مؤتمرات عديدة، يعتبر رجل علم ودين له عدة مؤلفات وبحوث، دافع بشدة عن العربية والإسلام، توفي سنة 1928: للمزيد أنظر سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق ص 223.

⁴-La conscription des indigènes, EL Hack, n° 40, du 13 au 20 Juillet 1912.

1-3-4- موقف أعضاء حركة الشبان الجزائريين من التجنيد الإجباري:

اعتبر الشبان الجزائريون مطالبهم معقولة جدا اتجاه التجنيد الإجباري، فقد قبلوا بالتجنيد لكن طالبوا بالمقابل مساواتهم بالأوروبيين واليهود المتواجدين بالجزائر، ففي 1908 قال عنهم "سابتييه" رئيس المجلس العام بوهان ميرا موقفهم من التجنيد: "إنهم موالون لفرنسا بدليل حبهم المشاركة في الدفاع عنها (...). لكنهم يطالبون مقابل الخدمة العسكرية الإجبارية منحهم حقوقهم الطبيعية كمواطنين مع مراعاة أحوالهم الشخصية الإسلامية وإسقاط نظام الضرائب المجحفة والقوانين الاستثنائية عنهم".¹

وأكد أحد الشبان الجزائريين وهو "بن علي فخار"² المتخصص في القانون أن الوضع الذي كان يعيشه الأهالي في هذه المرحلة صعب جدا، والتجنيد الإجباري حمل ثقل عليهم وسيؤدي إلى نتائج خطيرة لأنه لا يمنح لهم بالمقابل أي شيء، إن التجنيد الإجباري يجعل منهم شعبا مسخرا ومستعبدا.

ومع ذلك فلقد برز تباينا بين وجهات النظر بين أعضاء حركة الشبان الجزائريين حيث أن بعضهم كان يرى أن حقوق المواطنة الفرنسية تتعارض مع الأحوال الشخصية وبعضهم الآخر وهو الأغلبية يرون عدم تعارضها وبالتالي فقد كانوا يرون في التجنيد الإجباري فرصة للمطالبة بحقوق المواطنة الفرنسية على الأقل بالنسبة للفئة المثقفة فقط حيث صرح النائب المالي والبلدي بحسين داي "محمد بن سيام" قائلاً: "إنني أرى أنه من المستحق مقابل تجنيد المسلمين، توسيع وزيادة الحقوق السياسية بالنسبة إليهم، وبالطبع لن تمنح هذه الحقوق لكل العرب ولاسيما الجنسية الفرنسية، وإنما تمنح للذين تتوفر فيهم بعض الشروط الخاصة".³

وقد استطاع بعض الشبان الجزائريين أن يصيغوا عريضة سنة 1908 ويبعثوا بها إلى الحاكم العام "جونار" وهم كل من المحامين "بوضربة أحمد"⁴: محامي وعضو المجلس

¹ - مقتطفات من مراسلته للحاكم العام سنة 1908، أنظر:

BOURDARIE Paule, *le recrutement par la voix d'appel des indigènes Algériens*, la Revue indigène n°31, Op.cit.

² - ابن علي فخار، لناطق باسم الشبان الجزائريين في أوساط الرأي الفرنسي. دكتور في القانون كاتب صحفي، أستاذ للشريعة الإسلامية واللغة العربية. للمزيد أنظر، زوزو، *الفكر السياسي*.....، مرجع سابق، ص66.

³ - La Dépêche Algérienne, N° 8503, *Déclaration de Ben Siam*.

⁴ - أحمد بوضربة، ولد حوالي 1794، مارس التجارة في سن مبكرة مع عمه مصطفى وكلف بإدارة المؤسسة التي أنشئت بمرسيليا، وتعلم اللغة الفرنسية، وتزوج بفرنسية، أرسله الداوي حسين مع حسين خوجة للتفاوض مع دي بورمون=

البلدي بالجزائر، الذي قاد الوفد المدافع عن حقوق الأهالي¹ و"حاج سعيد مختار"¹ والدكتور "ابن التهامي"² والقانوني "بن علي فخار" والضابط "قلاتي": المتجنس بالجنسية الفرنسية² وبدعم من بعض الفرنسيين الأحرار، ناقشوا فيها قضية منح الأهالي حق المواطنة الفرنسية كمقابل للخدمة العسكرية الإجبارية.³

وبصدور مرسوم 17 جويلية 1908 الخاص بتجنيد الشباب الجزائري البالغ سن الثامنة عشرة وأكثر قصد تجنيدهم، شكل الشبان وفدا وذهبوا إلى باريس ليسلم عريضة خاصة بالخدمة العسكرية، والتي نصت على أنهم يقبلون مبدأ الخدمة مقابل حصولهم على الحقوق السياسية لكل المسلمين الأهالي، وقد قاد الوفد "عمر بوضربة"⁴ عضو المجلس البلدي للعاصمة، والتقوا برئيس الوزراء الفرنسي "كليمونصو"⁵ في 03-10-1908، وناقشوا معه مشروع التجنيد الإجباري، وطرحوا عليهم مطالبهم بالمقابل كان جواب "كليمونصو" مشجعا للوفد الجزائري، حيث وعده بـ:

=باسم الداي قصد تسليم المدينة، تولى بوضربة منصب رئيس البلدية التي أنشأها كلوزيل، نفاه دي روفيقو فاستقر بباريس ومنها واصل القيام بأعماله. للمزيد أنظر: جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص133.

¹ - مختار حاج سعيد، محامي بمدينة قسنطينة، وكتب مدافع عن جماعة النخبة وتوجهاتها، ناشط ضمن الجمعيات الفنية والثقافية. للمزيد أنظر: زوزو، الفكر السياسي....، مرجع سابق، ص 67.

² - أبو القاسم ابن التهامي (ابن ثامي) ولد حميدة، ولد في 20 سبتمبر 1873 بمدينة مستغانم، طبيب وصحفي وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي بمسقط رأسه وبالجزائر العاصمة درس الطب وتخرج من جامعة مونبليي بفرنسا طبيبا عام 1905 ترزعم حركة الشبان الجزائري بعد الحرب الامبريالية الأولى، وكان من المطالبين بالإدماج وهو من فيديريالية المنتخبين الجزائريين، ومستشار عام لمستغانم، أنشأ جريدة التقدم (1923-1931). للمزيد أنظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1980 ص85.

³ - Meynier, op.cit, P91.

⁴ - عمر بوضربة، رجل أعمال(تاجر) ينحدر من عائلة بوضربة المعاصرة للاحتلال متجنس ومفرنس. أنظر، زوزو الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 65.

⁵ - جورج كليمونصو، رجل دولة فرنسي، وطبيب وصحفي. أنتخب مرتين لرئاسة الحكومة الفرنسية رئيسا للوزراء الثاني والسبعين للمرة الأولى في الفترة بين 1906-1909 والرئيس الخامس والثمانين للمرة الثانية في الفترة الحرجة بين 1917 - 1920 ، إذ قاد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى. كان أحد أقوى المساهمين في معاهدة فرساي وقد لقب بالكثير من الألقاب منها أبا النصر والنمر، للمزيد أنظر: أنظر: موسوعة المعرفة، شخصيات تاريخية، علماء، ج 2 دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص113.

- انتخاب الجزائريين في المجالس العامة للعمليات بدلا من تعيينهم من طرف الإدارة الفرنسية، كما كان عليه الحال آنذاك.

- دراسة جدية لقضية منح الحقوق السياسية للجزائريين.

- تطبيق إدماج معقول في الجزائر.

ولكنه أكد لديهم أيضا، بأن التجنيد الإجباري للجزائريين سيبقى دون شك، ولم يعارض الوفد مبدأ التجنيد وإنما طالبوا بمقابل ملموس له.¹

1-3-5- بيان الشباب الجزائري:

ومن نشاطات هذه الحركة تكوين وفد من الشخصيات الآتية أسماؤها، ذهب غلى فرنسا قدم عريضة أطلق عليها "بيان الشباب الجزائري" إلى رئيس الوزراء "بوانكاري Poincaré"² وكان الوفد مؤلفا من السادة [الدكتور بلقاسم ابن التهامي (بن تامي) (نائب بلدية مدينة الجزائر) ، مختار حاج سعيد (محامي مدينة قسنطينة)، بوشريط علاوة (نائب بلدي قسنطينة)، الدكتور موسى³ (نائب بلدي قسنطينة)، حاج عمار (نائب بلدي بجيجل) جودي (نائب بلدي بسكرة) بن عثمان (نائب بلدي ل: بيجو Bugeaud سرا يدي حاليا) ابن ديدوش (نائب بلدي تلمسان) قارة علي (من أعيان عنابة)]⁴، وكان ذلك في 26 جوان 1912، حيث كان البيان الخاص بالشبان الجزائريين تحت عنوان "التدابير التي يطالب بها المسلمون الجزائريون في الجزائر مقابل التجنيد الإجباري"⁵ وتمحورت اهتمامات "الشباب الجزائري"، حول القضية العسكرية والسياسية ومن أبرز مطالبهم:

¹ - «La conscription des indigènes» , « Algérie dans : Bulletin du comité de l'Afrique Française (B.C.A.F), Octobre 1908, P341.

² - ريمون بوانكاري، (1860-1934)، سياسي فرنسي من الحزب الجمهوري الديمقراطي والتحالف الجمهوري الديمقراطي تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية الثالثة (1913-1920) في عهده دخلت بلاده الحرب العالمية الأولى، كما كان وزيرا للتعليم والفنون الجميلة (1893-1895)، وتولى رئاسة الوزارة في فرنسا ثلاث مرات (1912-1913) (1922-1924) (1926-1929)، للمزيد أنظر، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

³ - الدكتور موسى ابن شنوف، نائب بلدي ثم رئيس المجموعة العربية ببلدية قسنطينة، من أعضاء النخبة الناشطين سياسيا كان في البداية من المقربين من الأمير خالد، ومن أنصاره الزروق بن محي الدين نائب مالي عن مدينة الجزائر أنظر زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 66.

⁴ - ابن العقون، مصدر سابق، ج1، ص 41.

⁵ - حاج عمار، المدعو حمو، (1880-1932) من حركة الشبان الجزائري، أحد المقربين من الأمير خالد ، دخل الحياة السياسية عام 1911، بتأسيسه جريدة الرشيد، التي عبر من خلالها عن أفكاره واتجاهه السياسي، وفي 1919/03/7=

- أ. تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين مثل الفرنسيين.
- ب. الاستدعاء للجندية يكون من سن العشرين عوض الثامنة عشر، لأن المجند في هذا السن لا يكون مكتمل البنية.
- ج. حذف المنحة التي تعطى للجندي، لأن عائلاتهم ستكون مسرورة أكثر عندما تحس بأن أبناءها يؤدون واجبهم بالجيش الفرنسي دون مقابل جارح. ومن جهة أخرى يطلبون أن يعوضوا تعويضا حقيقيا بما يلي:
- إصلاح النظام الزجري.
 - تمثيل حقيقي وكاف في المجالس الجزائرية والفرنسية (Métropole).
 - توزيع الضرائب توزيعا عادلا.
 - تصريف مداخيل الميزانية تصريفا عادلا بين طبقات السكان.¹

ولكن مطالب الشبان الجزائريين اصطدمت بمعارضة المستوطنين الشديدة لمشروع التجنيد الإجباري الذي قد يسمح للجزائريين بالحصول على ما يجعلهم والمستوطنين في درجة واحدة ولذلك اعتبرت جريدة الإسلام أن حجج المستوطنين في رفضهم للتجنيد الإجباري للجزائريين "حجج واهية، لأن الجزائريين موجودين منذ سنوات طويلة في الجيش الفرنسي وهم مخلصون في خدمته هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن التمتع بالحقوق السياسية الفرنسية بالنسبة للأهالي الجزائريين شروط أساسية لتطبيق التجنيد الإجباري عليهم".²

وقف المستوطنون الأوروبيون بشدة ضد آمال وطموحات الشبان الجزائريين، لذلك رد هؤلاء بالقول إن موقف المستوطنين موقف غير عادل، يبين حقدهم ونيتهم في إحباط أملهم الرامي إلى التقريب بين الجزائريين والفرنسيين، وأكدوا أنهم سيقفون الخصوم السياسيين لهم ما لم يحصل الجزائريون على مطالبهم العادلة والشرعية.³

=شغل منصب مدير جريدة الاقدام، وانتخب مستشارا عاما 1920 ببلدية الأريعاء (الجزائر). أنظر، زوزو، الفكر السياسي... مرجع سابق، ص 64.

¹ - ابن العقون، مصدر سابق، ج1، ص 43

² - GROSS Eugène, « Revendications des Musulmans », l'Echo d'Oran, n°14529, Mardi 17 Octobre 1911.

³ - Cherif Ben habiles, l'Algérie Française vue par un indigène, Alger Orientale, 1914, P128.

وعندما صدر مرسوم 3 فيفري 1912 الخاص بالتجنيد الإجباري للجزائريين اضطربت لذلك الجزائر كلها، فانتشرت المظاهرات في مختلف مناطق البلاد احتجاجا على هذا الإجراء الذي كان مجحفا في نظر الشبان الجزائريين حيث لم يقدم مقابلا لخدمتهم العسكرية، وهو ما كان يخشون وقوعه قبل ذلك.¹

بذل الشبان الجزائريون جهودا حثيثة لتحريك الجماهير إزاء قضية التجنيد الإجباري للضغط على الإدارة الفرنسية، علما تتنازل للجزائريين ببعض من حقوقهم الطبيعية في الحياة إلى درجة أن أحد الكتاب الفرنسيين كتب في مجلة Questions Diplomatiques et Coloniales سنة 1912 متهماً الشبان الجزائريين بـ: "إثارة الأهالي على فرنسا وذلك بانتقادهم لعدم المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية بينهم وبين المستوطنين، وانتقادهم للقوانين الاستثنائية" أي أنهم كانوا يحاولون توعية الجماهير بحقيقة وضعهم المزري لدفعهم إلى المطالبة بتغييره، وهو ما اعتبره نفس الكاتب "ميلاد حركة جزائرية جديدة تطالب بالمشاركة في تقرير مصيرها، وإعطاء رأيها فيما يخص قضية التجنيد الذي يعتبر فرصة لتحقيق مطالبها".²

وقد فند "مختار الحاج السعيد" قول الكتاب الفرنسيين بأن الشبان الجزائريين يسعون إلى إثارة الأهالي ضد فرنسا وإلى تزعم هذه الحركة المضادة لها وقال ما يلي: "لم تكن نيتنا سيئة أبدا فقد اتهمنا بتهييج الجماهير ونحن بعيدين عن ذلك، نحن ندافع عن قضية إنسانية وقضية شعب... حاولنا إقناع الناس بقبول التجنيد الإجباري عكس ما أورده الناقدون علينا من المستوطنين الذين أرادوا إظهارنا بمظهر الانتهازيين ومثيري الفتن، إننا نريد مصلحة فرنسا ونعلن ولاءنا الدائم لها فنحن أبناء المدارس الفرنسية".³

ومن جهة أخرى، سعت الإدارة الاستعمارية إلى إحباط مساعي الشبان الجزائريين وذلك خوفا من تضامن عامة الجزائريين معهم، فأوحت إلى أتباعها والموالين لها من النواب الجزائريين في فرع غير المعمرين بالوفود المالية⁴ بأن يعارضوا التجنيد الإجباري.

¹ - بلجة، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي، مرجع سابق، ص46.

² - Marchand H., «L'Exode des musulmans Algériens», Questions Diplomatiques et Coloniales n°33, Janvier- Juin 1912, P88.

³ - Hadj Saïd Mokhtar, «la conscription des indigènes», l'ISLAM n°134, Dimanche 15 Octobre 1912.

⁴ - يتكون الوفد المالي من نواب يتم انتخابهم من طرف قسمين من الناخبين، قسم الفرنسيين وقسم الأهالي، لكل منهما 24 نائبا وبالتالي فإن الوفد المالي يتكون من ثمانية وأربعين نائبا لكل عمالة، لكن يجدر التنكير بأن النواب الأهالي لا =

2- بؤادر انبعاث الحركة الوطنية من خلال نشاط حركة الشبان ودور الأمير خالد فيها:

2-1- نشاط حركة الشبان الجزائريين :

يشكل الشبان الجزائريون نخبة من المثقفين والمتعلمين الجزائريين الذين نقلوا ساحة الصراع مع الاحتلال الفرنسي من الريف إلى المدينة وحولوا أساليب المواجهة مع الاستعمار من المقاومة المسلحة إلى مقاومة الحوار، وهي شكل من المقاومة مرتبط بقبول الواقع الاستعماري بعد عملية الهدم التي عرفها المجتمع الجزائري، وإعادة بنائه وفق قواعد وقوانين جديدة لم تكن بالضرورة تلائمه وتناسبه، شكل فيها الشبان الجزائريون جيلا جديدا لم يعيش ويلات ومآسي الاحتلال، في المقابل كانت لهم فرصة الاحتكاك بالثقافة الفرنسية والتعرف على مزايا الحضارة الغربية، فجابوا ظلمات الاستعمار بقوة ثقافتهم وقناعاتهم التي استمدوها من المدرسة الفرنسية وثقافة الأنوار الليبرالية وأصبحوا يشعرون بانعدام المساواة بين الجزائريين والأوروبيين وعدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصلي في المجالس المحلية المنتخبة¹.

ولهذا ظهر الشبان في مرحلة من تاريخ الجزائر المستعمرة فقدت فيه قادة الرأي فيها فكانوا البديل والاستمرارية حيث سعوا إلى صياغة تصورات ورؤى جديدة لمستقبل الجزائر أساسه تطبيق مبادئ الديمقراطية ونشر المعرفة، من خلال نشاط سياسي غايته تحسين العلاقات الإنسانية وتربية الجماهير تربية وطنية، ونشر العدالة الاجتماعية، فجددوا خطابهم ووسائل نشاطهم، فكانوا خير من أجاد الاقتباس من الاستعمار من أجل نشر الوعي السياسي والثقافي والمطالبة بالحقوق السياسية والثقافية والدينية، خاصة وأن النخبة الجزائرية قد تدرك تماما مسألة تمثيل الأهالي المسلمين في المجالس المنتخبة، فليس هناك بديل من التمثيل في المجالس المنتخبة التي تسير الشؤون العامة، غير أن التمثيل في الفترة الاستعمارية الفرنسية كان يتم على قاعدة اللا مساواة المطلقة التي للأقلية الأوروبية جميع الصلاحيات والامتيازات وهو شكل واضح للتمييز العنصري².

=يتم تعيينهم بالانتخاب بل تعيينهم الإدارة الفرنسية ممن تشاء، ومهمة الوفود المالية هي مناقشة ميزانية الجزائر التي

Milliot,...Op.cit ,p 31

يحددها رئيس الجمهورية الفرنسية، للمزيد، أنظر :

¹ - بوحوش، مرجع سابق، ص 203.

² - بلجة، مرجع سابق، ص 46.

يعد التمثيل على مستوى الهيئات المنتخبة، خاصة في البرلمان، الإجراء السياسي الذي يمكن التواصل بين المитروبول والجزائر، وقد حرص الشبان الجزائريون على إيلاء مسألة التمثيل النصيب الأوفر في حركتهم ونضالهم العام¹.

وهذا ما طرحه الشبان المتفرنسين في مدينة عنابة في مذكرة صادرة في 30 جوان 1900 على لجنة تحقيق برلمانية خلال زيارتها للجزائر، حيث التقى بها هؤلاء الشبان المتحضرين الجزائريين المتفتحين على المسائل السياسية والمهتمين بالإصلاحات، وكانت المذكرة من تحرير "خليل قايد لعيون"²: وهو أحد أعيان مدينة عنابة، باسم شبان عنابة المسلم" طالب من خلالها بحق الانتخاب للمتقنين والصناعيين والتجار الجزائريين، وحق ممثلي البلدية من الأهالي انتخاب نواب للرئيس منهم، واختيار رئيس البلدية.³

ولقد عاشت الجزائر مرحلة غنية بالأحداث السياسية الداخلية والخارجية، كما لها الأثر الفعال في نمو الوعي الوطني لدى الجزائريين. وتبلور هذا الوعي في شكل حراك سياسي وثقافي أخذ شكلا وتوجهات مختلفة وخاض تجارب مميزة كان أهمها تجربة المشاركة الانتخابية على الصعيد السياسي.

ولقد شكلت حركة الشبان الجزائريين بحق لبنة في صرح المقاومة السياسية الجزائرية حيث ظهرت في مرحلة كان العالم العربي الإسلامي في أسوأ أحواله، يخضع لقوى استعمارية طاغية ويعاني من ويلات الاحتلال الأجنبي، فحاولوا من خلال حركتهم هذه تحرير الشعب الجزائري من هيمنة الجهل والتخلف أولا ثم نشر الوعي والمعرفة بين فئات المجتمع حتى يدركوا أن التخلص من الاحتلال يحتاج إلى إعادة بناء الشخصية الوطنية والتنظيم السياسي الجاد والايجابي باستعمال الآليات والوسائل الحديثة.

لقد عبر مفهوم "الشبان الجزائريون" عن نخبة من الجزائريين من المدرسة الفرنسية اختلفوا عن النخبة التي سبقتهم أي نخبة "العمام القديمة" التي تكونت من الأعيان المحافظين ذوي الثقافة المزدوجة، ولقد لازمت هذه الكلمة فئة المجتمع الجزائري ذات رؤية جديدة ومختلفة للكثير من القضايا، وتسعى إلى التغيير بوسائل وطرق لم يستعملها الكبار

¹ - فتيحة صافر، حركة الشبان الجزائريين، ظهورها وتطورها فيما بين 1900-1930، جامعة وهران "أحمد بن بلة 1" قسم التاريخ والآثار، (2015-2016)، ص 121..

² - خليل قايد لعيون، مساعد عدلي بمدينة عنابة وهو من الشبان الأوائل المطالبين بالحقوق السياسية، أنظر، زوزو الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 65.

³ - صافر، مرجع سابق، ص 79.

من قبل، ومنها ضرورة الأخذ بمناهج الحداثة القائمة على العلم والحرية والعقل وإعطاء الإنسان قيمة عليا وأساسية.¹

أما المقصود بالشبان الجزائريين: هم أولئك الذين تخرجوا من المدارس والجامعات الفرنسية المتشبعين بالثقافة الغربية والذين ينتمون في أغلبهم إلى عائلات ميسورة أو متوسطة الدخل، وكان جلهم موظفين، محامين، صحافيين، أطباء، ومعلمين، وقد أطلقت عليهم لتميزهم عن النخبة العامة، التي تشمل بالإضافة إليهم، أولئك المتقنين ثقافة مزدوجة العربية الإسلامية والفرنسية الغربية.²

أما الشريف بن حبيس³ عرفهم قائلا: "إنها ثريات الشبان الجزائريين، المتخرجين من الجامعات الفرنسية، والذين كانوا قادرين بأعمالهم أن يصعدوا فوق الجماهير، وأن يضعوا أنفسهم في مصاف ناشري الحضارة الحقيقيين"،⁴ ومع هذا فإن الشبان الجزائريين لم يشكلوا حزبا سياسيا منظما، بل كانوا عبارة عن مجموعة تكونت حول نادي الترقى أو الجمعيات الثقافية⁵ مثل الجمعية الراشدية.⁶

ومن هنا يمكن اعتبار حركة الشبان الجزائريين حركة ذات طابع سياسي، تقوم بحملة سياسية واسعة، تستهدف الضغط على الإدارة الفرنسية، لكي يقبلوا بمبدأ السماح للجزائريين أن يأخذوا مناصب سياسية عليا ويشاركوا في تسيير البلاد.⁷ وبذلك يمكن إرجاع الانطلاقة الفعلية لحركة الشبان الجزائريين إلى سنة 1892 إلى زيادة "جول فيري Jules Ferry" إلى مدينة الجزائر بصفته رئيسا للجنة مجلس الشيوخ¹ الذي

1 - كاظم وسمي، الفكر العربي وتحديات الحداثة، منشورات ليل الغربية، مارس 2009، ص 32.

2 - بلحاج، مرجع سابق، ص 45.

3- الشريف بن حبيس، مؤلف ودكتور في القانون، متجنس، من بين النخبة الشاعرة بالتمزق، حامل للجنسية الفرنسية أنظر: زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 66.

4 - سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 159.

5 - بلحاج، مرجع سابق، ص 45.

6- الراشدية، تأسست سنة 1894 من شباب جزائري، خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية، وبتأييد من بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين، استطاعت أن تنشئ فروعا لها عبر أنحاء الجزائر وتحقق بذلك الانتشار بسرعة، هدفها مساعدة الشباب الجزائري على العمل والتفكير، واعتمدت في ذلك إلقاء المحاضرات لتوعية الشعب ونشر الثقافة الإسلامية للحفاظ على الشخصية، ذات البعد بعد سياسي ووطني، والتركيز على بث وغرس القيم الوطنية والسياسية للمزيد أنظر: سعد الله، الحركة الوطنية.... ج2، مرجع سابق، ص 138.

7- بوحوش، مرجع سابق، ص 206.

مكث بالجزائر لمدة شهرين²، وأثناء إقامته بها، استطاع أن يتعرف على ثلثة من المسلمين المفرنسين الذين التمس لديهم بعض الوعي³، ومن بين هؤلاء المثقفين المفرنسين الذين تلقوا تكويننا في المدارس الفرنسية "المحامي بودرنة"، والترجمانان "بوقطري بن بريهمات"⁴ والدكتور "مرسلي"⁵ الذين احتجوا على مظالم الإدارة وتحدثوا عن مشاكل المواطنة⁶ والمشاكل المرتبطة بمسألة التجنيس والتمثيل النيابي لإخوانهم في الدين واحتجاجهم على ممارسات هيئات المحلفين حينئذ سجل على دفتره على أنه استمع إلى مطالب "حزب الشبان" وفي هذه الفترة كان "جول كومبون Jules Cambon"⁷ منشغلا بتوظيف نخبة جديدة من الأهالي، سعيا منه لتشكيل ما يمكن اعتباره "قيادة أركان للمثقفين المسلمين" لكن عدد المتعلمين غير كاف لتجسيد هذا الحلم الذي يوافق فيه الكثير، وفي 1897 استقر الرأي على دعوتهم إلى باريس "بمدرسة الحرية" بغرض مساعدتهم على تأسيس "حزب ليبرالي

¹ - لجنة جول فيري: تأسست في 17 مارس 1892، وكانت مشكلة من 7 نواب من مجلس الشيوخ برئاسة جول فيري لحقت هذه اللجنة أعمالها في 18 بند، وهي التعليم، محاكم إسلامية، ضرائب وجبايات، إغاثة الفقراء والمساكين، الملك المشاع (أراضي العروشية)، تحويل الأملاك للمصلحة العامة، أخذ الجار بذنب الجار، القوانين الاستثنائية، التجنيد الإجباري، التجنس، الانتخابات العامة، المجلس الدستوري العام، المجلس الأعلى، النيابة الأهلية في البرلمان، المجلس الجنائي، الغابات، إصلاحات الحاكم العام، أنظر: محمد بك، محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007-2008، ص 266.

² - بوحوش، مرجع سابق، ص 202.

³ - أجرون، الجزائريون المسلمون.....، مرجع سابق، ص 704.

⁴ - ابن بريهمات: ولد الشيخ حسن بن إبراهيم بريهمات بالعاصمة وبها نشأ وتعلم، كلفته الجزائر بالبحث عن أسباب وحوادث المجاعة والنكبات التي حدثت عام 1868، وكان بريهمات مكلف عن منطقة الجزائر، وقد تخرج على يده عدد كبير ممن حازوا على الترقى في مدرج الثقافة فنالوا مناصب الشرفية والعالية من القضاء والإمامة للتدريس والترجمة، وكتب كتاب حول الاقتصاد والسياسة والفقهاء بمشاركة عبد القادر المجاوي طبع بالجزائر. للمزيد انظر، زوزو، الفكر السياسي... مرجع سابق، ص 64.

⁵ - الدكتور الطيب مرسلي: ولد سنة 1856 بوهران، ممثل بلدي، حامل الجنسية الفرنسية، عضو في جمعيات خيرية وثقافية وعضو في حركة الشبان الجزائريين، أنظر: الجمعي الحمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، ح 2، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006 ص 487.

⁶ - قداش محفوظ، جيلالي صاري، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص 21.

⁷ - كومبون جول مارتان: والي عام (من أبريل 1891 إلى أكتوبر 1897)، حاول إحداث توازن بين الأقلية الأوروبية والجزائريين، في عهده كثر الحديث عن الإصلاحات واشتد الجدل بخصوصها بين البرلمانيين الفرنسيين والنواب الأقلية الأوروبية بالجزائر، أنظر: زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي....، مرجع سابق، ص 118.

أهلي"، وفي 30 جوان 1900 قدم بعض الشبان المسلمين الذين كانوا متقنين على عالم السياسة ومهتمين بقضية الإصلاحات، مذكرة بمناسبة زيارة لجنة التحريات البرلمانية للجزائر، تشبه إلى حد بعيد بيان الشبان الجزائريين الصادرة في 1912 (الأرشيف) لكنهم لم يجلبوا انتباه النواب لقضاياهم لقد ساندت هذه الحركة العديد من الصحف منها صحيفة « le Temps » ومجلة « la Revue de deux Mondes »¹.

أهم مطالب هذه الحركة هي:

- المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين.
- إلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.
- التمثيل النيابي للجزائريين.
- المساواة في التعليم والضرائب وفرص العمل.
- التجنس بالجنسية الفرنسية والاندماج في المجتمع الفرنسي، لكن دون التخلي على أحوالهم الشخصية كمسلمين.²

فإن أول عمل قام به الشبان الجزائريون هو الدخول في مناقشة الكولون معتمدين على طريقة جديدة تختلف عن طريقة الأجداد وهو الحوار الهادئ بواسطة الصحافة والعرائض والمذكرات والوفود ومن أهم الصحف والجرائد التي اعتمدت عليها حركة الشبان بعد إدراكهم لأهمية الصحافة لتعريف الشعب الجزائري بأفكارهم وتوعيتهم نذكر منها:

- المنتخب: تأسست بقسنطينة سنة 1882، وهي جريدة أسبوعية نصت على إدماج السكان الأصليين.³

- المصباح: تأسست بوهران 1904، من طرف المعلم التلمساني اسمه "فكار العربي" وأخيه "فكار بن علي"، عملت على أن تكون حلقة وصل بين الفرنسيين والعرب أيضا وإيقاظ الأهالي الجزائريين من الخمول وفتح أعينهم.

- الهلال: تأسست في أكتوبر 1906، ناطقة باللغة الفرنسية، وسميت بهذا الاسم للتعبير عن مطالب الأهالي، تخصصت في التنويه للتتديد بالتجاوزات الإدارية

¹ - أجرون، الجزائريون المسلمون...، مرجع سابق، ص ص 706، 707.

² - بلحاج، مرجع سابق، ص 45.

³ - قداش، صاري، الجزائر الصمود...، مصدر سابق، ص 22.

لمسؤولين موظفين فرنسيين، وكانت تدعو للاندماج وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وترقية الأهالي تدريجيا لينالوا حق الانتخاب.¹

- أسبوعية: كوكب إفريقية: ظهرت في ماي 1907، بهدف تحقيق التقارب بين المستوطنين والأهالي، ولدمج مصالحهم المشتركة، واستمرت إلى غاية 1914 تحت إدارة "محمود كحول"².

- صحيفة المسلم: تأسست سنة 1909، وهي صحيفة أسبوعية، ظهرت بقسنطينة ذو اتجاه فرانكو-عربية.

- صحيفة الإسلام: (1909-1914)، صحيفة أسبوعية ناطقة بالفرنسية وقد نجحت في جلب اهتمام الشبان الجزائريين لتفتحها على الصحافة الباريسية وتعاملها مع الفرنسيين.

2-2- نشاط الشبان الجزائريين قبل الحرب العالمية الأولى:

وعلى إثر الأوضاع المزرية التي آلت إليها الجزائر، خاصة بعد صدور قانون التجنيد الإجباري 03-02-1912، ومنذ صدور مرسوم 23 جويلية 1908³ الخاص بإحصاء الشبان الجزائريين البالغين ثمانية عشر سنة، فقدت حركة الشبان الجزائريين احتجاجا إلى الحكومة الفرنسية تدعو لإلغائه أو يحصل الجزائريين على حقوقهم هذا لم يجد نفعا فتم إصدار فتوى: أن من يعمل تحت راية العلم الفرنسي فهو كافر، فبعد مناقشات تم حدوث تقارب وجهات النظر بين المسؤولين والشبان الجزائريين ورسيت الأمور على منح الجزائريين مكافأة قدرها 250 فرنك.⁴

ومن خلال جريدتي "الإسلام" و"الراشدي" لحركة الشبان، تم نشر نداء لابن التهامي "رئيس الوفد"، و"مختار الحاج سعيد" محامي قسنطينة، و"بوشريط علاوة" عضو المجلس

¹- أجرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص 712.

²- محمود كحول، ولد بقسنطينة عام 1870، وتعلم بها وعمل في تهيئة تحرير المبشر، أصدر كوكب إفريقيا سنة 1907 بدعم من الولاية العامة، أصدر التقويم الجزائري 1911، وعين سنة 1919 إمام بمسجد سيدي أحمد بالجزائر وعين مفتيا عام 1935 بمدينة الجزائر، وقع ضحية مؤامرة استعمارية وقتل في إحدى شوارع القصبة في 02 أوت 1936. للمزيد، أنظر الشيخ أبو عمران وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، ط2، مؤسسة الجزائر للطباعة الجزائر 1995 ص ص 199-200.

³ - A.N.O.M, G G A, Boite 12 H / n° 1.

⁴- بوحوش، مرجع سابق، ص ص 203، 204.

البلدي والدكتور " موسى " من قسنطينة، و"الحاج عمار"¹ عضو المجلس البلدي بجيجل و"جودي" عضو مجلس البلدية من بسكرة، "ابن درويش" من تلمسان، وتم الانتقال إلى باريس² يحمل عريضة بمطالب المسلمين الجزائريين، اهتمت خاصة بالمسائل العسكرية والسياسية.³

لقد استقبل الوفد 26 جوان 1912 من طرف رئيس الجمهورية "بوانكاري" الذي تسلم مذكرة عن مطالب الأهالي المسلمين الجزائريين⁴، كتعويض عن التجنيد الإجباري، وأن الجزائريين سيقبلون التجنيد ويدافعون عن فرنسا الوطن الأم، ولكنهم في مقابل ذلك يرجون تحسين أوضاعهم⁵ وأن تستجيب لمطالبهم التالية:(التي سميت فيما بعد بيان الشباب الجزائري)⁶

- إنهاء الإجراءات الاضطهادية والقوانين الاستثنائية.

- التمثيل السياسي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا، وتوسع

هذه الهيئة الانتخابية من خلال رفع عدد الممثلين الجزائريين إلى 5/2 في جميع المجالس المنتخبة.⁷

- توزيع متساوي لمصادر الميزانية بين الجزائريين والكولون.

- تنقيح قانون التجنيد الإجباري، بتخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين بدل من 03 سنوات وجعل سن التجنيد 20 سنة عوض 18 سنة.

- إلغاء مكافأة التجنيد التي تمس شرف الأسرة الجزائرية.

وإذا كان الرئيس "بوانكاري" قد وعد الوفد الجزائري بأنه سيقوم بدراسة مشاكلهم المطروحة أمامه بكل جدية وحزم،¹ فإن الإدارة الفرنسية عمليا حاولت عرقلة الوفد منذ

¹ - حاج عمار، مستشار بلدي لمدينة جيجل من المقربين للأمير خالد ومن مؤيديه و كان من ضمن الوفد الذي رافقه إلى باريس لتسليم المذكرة إلى الرئيس ويلسون بباريس، أنظر: زوزو، الفكر السياسي.....، مرجع سابق، ص64.

² - سعد الله، الحركة الوطنية.....، ج2، ص203.

³ - يوسف مناصرية، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919 - 1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 3 شارع زيغود يوسف، ص 11.

⁴ - أجرون، الجزائريون المسلمون، مرجع سابق، ص774.

⁵ - مناصرية، مرجع سابق، ص 11.

⁶ - Collot, et Henry, Op.cit. p 23.

⁷ - L'Emir Khaled, la situation des musulmans d'Algérie, édition du trait d'union, 1924 p15.

البداية بمنعه من السفر، وأوكلت المهمة لجماعة بني وي وي: بأن يصرحوا بعدم شرعيتهم، وفعلا قام "آيت مهدي" وهو عضو المجلس المالي للعاصمة بذلك قائلا: "إن لجنة الدفاع عن مسلمي الجزائر، التي انتقلت إلى باريس سواء 1908 والحالية (1912) لتطالب بالجنسية الفرنسية فإنها لا تمثل الأهالي، ونحن أعضاء المجلس المالي الممثلون الحقيقيون للمجتمع الجزائري المسلم، نرى أن الوقت لم يحن بعد للمطالبة بالمواطنة الفرنسية، وإنما نقبل البقاء على حالتنا، نبقى رعايا مخلصين لفرنسا"، لكنه لم يفلح.²

وبالرغم من هذه المضايقات فقد ظلت هذه الفئة من الشبان الجزائريين، مقاومة لحركة الفرنسية، رفضوا كل محاولات الاندماج بالعنصر الفرنسي والامتزاج به وهكذا عُدَّ تشبثهم القوي بمقومات الشعب الجزائري الأصيلة بحق من الإرهاسات الفكرية التي حاربت الاندماج والتجنس ما بين (1911-1920) وما بعدها.

غير أن الجالية الأوروبية قد تمكنت من تجنيد جميع النواب الفرنسيين المناصرين لها لإحباط هذه مساعي الشبان الجزائريين، وفي اللحظات الحرجة لمناقشة الإصلاحات السياسية بالجزائر في 27 جانفي 1914 أثبت الأوروبيون سيطرتهم التامة على أعضاء البرلمان الفرنسي حيث حضر 8 نواب فقط وقاطع جلسة مناقشة الإصلاحات السياسية بالجزائر الباقي من جملة 587 نائبا في البرلمان الفرنسي آنذاك.³

وبهذا الانتصار أثبت قادة المستوطنين في الجزائر أنهم في مأمن من إمكانية حصول أية مساواة بين الجزائريين وفرنسا مادامت أصواتهم في البرلمان الفرنسي ضرورية لكل حكومة وأجهزة إعلامهم نشطة وفي مقدورها حجب الحقيقة عن الرأي العام الفرنسي.⁴ علما أن الوفد الذي سافر إلى باريس (الحامل لعريضة الشبان) قد استاء من تماطل الحكومة الفرنسية في الرد، الذي كان في 29 سبتمبر 1912، حيث تم إصدار مرسوما يسمح للشبان الجزائريين الذين يقومون بأداء الخدمة العسكرية أن يشاركوا في الانتخابات المحلية والحصول على مناصب عمل بعد الانتهاء من أداء الخدمة العسكرية.⁵

1 - بجاوي، مرجع سابق، ص 362.

2 - نفسه، ص 346.

2 - أجرون، الجزائريون المسلمون....، مرجع سابق، ص 785.

4 - بوحوش، مرجع سابق، ص 212.

5 - A.N.O.M, Algérie, G G A, 12H/5.

كما صدر مرسوم آخر بتاريخ 13 جانفي 1914¹ المعدل لمرسوم 1884/04/07 حول المجالس المحلية ينص على رفع عدد المستشارين العامين (المسلمين) في البلديات إلى 3/1 بدل من 4/1، وأن يرفع عدد المستشارين العامين في البلديات من 6 إلى 10².

2-3- أبرز أقطاب حركة الشبان الجزائريين "الأمير خالد ودوره فيها.

2-3-1- الأمير خالد:

الأمير خالد: كان الأمير خالد من أبرز شخصيات الجزائر المسلمة المعاصرة، وهو خالد بن الهاشمي حفيد الحاج عبد القادر، وأمه كانت سوداء، ولد بدمشق بسوريا في 14 محرم 1264 هـ الموافق لـ: 20 فيفري 1875، بعدما غادرت أسرته الجزائر³ منذ 1854م ولد نشأ 'خالد' في "بيت التقوى" وتردد على معاهد دمشق الدينية، وأمضى في رحاب دورها ومساجدها حيث حفظ القرآن، وتعلم العلوم العربية والدينية وبرع فيها، كان يشبه جده "عبد القادر" إلى حد بعيد، تلقى علومه الأولى بدمشق على يد خيرة أساتذتها وعلمائها⁴ وكان يتردد في أثناء دراسته الابتدائية على المدرسة اللعزارية⁵ الكائنة بـ: "حي سان توما" بسوريا لمدة عشرة سنوات، وخصص جانبا كبيرا وهاما لدراسة الآداب العربية⁶.

في سنة 1892 كان والده "الهاشمي بن عبد القادر" قد قرر العودة إلى الجزائر سنة 1892 بعد أن سمحت له السلطات الفرنسية بذلك، فرحل "خالد" مع والده إلى الجزائر وبها تابع دراسته الإعدادية، ولم يستقر بها طويلا، فأرسله والده للدراسة في ثانوية (لويس لوغرا ند Louis le Grand) لويس الأكبر بباريس، على نفقة الحكومة الفرنسية حيث تحصل على شهادة البكالوريا فرع علوم، ليلتحق بكلية "سان سير"⁷ "Saint Cyr" الحربية في 07-

¹ - ابن العقون، مصدر سابق، ج 1، ص 48.

² - Charles Robert Ageron, Une politique libérale sous la 3^{ème} république 1912-1919, In Revue d'histoire moderne et contemporaine, T VI, Avril- juin 1959, p 127.

³ - Charles Robert Ageron, Enquête sur les origines du nationalisme Algérien, L'Emir Khaled petit fils d'Abdelkader-fut-il le premier nationaliste Algérien ?, revue de l'occident musulman et la méditerranée, n°2, p 10.

⁴ - سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962)، رواد الكفاح السياسي والإصلاحي (1900-1954) ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2005، ص 37.

⁵ - اللعزارية، هي مدارس ناشرة للغة الفرنسية وبالترقية لفرنسا وهي مدرسة كاثوليكية أسسها الرهبان، أنظر: حكيم بن شيخ الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2013، ص 57.

⁶ - نفسه.

⁷ - Ageron, Enquête....., Op. cit, p 57.

11-1893² بنصيحة من جده الأمير عبد القادر عام 1882، كما أوصاه على مواصلة النضال والكفاح ضد الغزاة الفرنسيين، ولم يكن سنه يتجاوز السابعة من عمره³، كما أن الأمير الهاشمي كان يأمل أن يدخل ابنه إلى كلية "سان سير" بعد نجاحه في البكالوريا لأنه كان يرى أن الحياة العسكرية تعد من المراتب العليا وهي مصير مستقبل ابنه خالد غير أن "خالد" لم تكن رغبته مزاوله دراسته في تلك الكلية الفرنسية، وكان رافضا لفرنسا منذ شبابه حيث رد "خالد" على والده الذي أرغمه على الالتحاق بـ "سان سير" بقوله: « إنني عربي وأريد أن أبقى عربيا وأن لا أتخلى أبدا عما أوّمن به واعتقده من الآراء والمبادئ ولذلك فأنا أرفض وسوف أرفض دائما ما يطلبه مني أبي »⁴.

غير أن "خالد" تنازل عن موقفه أمام رغبة والده في الدخول إلى الكلية الحربية الفرنسية، وأظهر تفوقا علميا بالكلية، غير أنه في بداية 1895 غادر "خالد" الكلية بسبب مرض والده، والأزمة المالية التي حلت بالعائلة ليس هذا فقط، ولكن نظرا لكونه كان مزعجا للسلطة واتهامه بالشغب والنوايا السيئة ضد فرنسا، ثم عاد مرة ثانية حيث تم إدماجه في الحياة العسكرية في 15 ماي 1896 وظل بها إلى غاية تخرجه منها في أوت 1897 برتبة ملازم، وقد ظل بها مدة خمسة سنوات، ثم أصبح برتبة ملازم أول.⁵

ونظرا لقدراته التي أبان عنها سنة 1900 طلب "الأمير خالد الترقية إلى" رتبة "آغا" غير أن الرد كان سلبيا، وهذا الرد الذي اعتبره "خالد" إهانة له.⁶

وفي سنة 1908 تمت ترقبته إلى رتبة نقيب وهي أرقى رتبة يحصل عليها الأهالي⁷ وهذه الترقية لا تتفي حرمانه من كثير من الترقبات التي كان يستحقها، ولكسب وده ولحاجة في نفس الحاكم العام "جونار" فقد قام هذا الأخير بتخصيص منحة سنوية له قدرت بـ:

¹ - سان سير: مدرسة حربية عريقة بفرنسا، يطلق مصطلح سان سير عادة على مجموع المدارس الحربية المتخصصة في عدة مجالات منها: التقنية والإدارة وتكوين ضبط الاحتياط، وهي مدرسة حربية أنشأت سنة 1803 على يد نابليون بونابرت ثم حولت سنة 1808 إلى منطقة الملكية، تتم عليمه الالتحاق بالمدرسة عبر إجراء مسابقة، تضم ثلاث شعب دراسية (آداب- علوم- علوم اقتصادية)، أنظر: **Grand Dict. Encycl. Larousse: librairie, Paris, 1983, P. 928.**

² - Ageron, *Enquête ...*, Op.cit, P10.

³ - *Ibid*, P11

⁴ - دبور محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج 2، ط1، المطبعة العربية، الجزائر، 1969، ص31.

⁵ - Ageron, *Enquête....* , Op.cit, P11.

⁶ - *Ibid*, p 13.

⁷ - *Ibid*, P11.

2800 فرنك على حساب ميزانية الجزائر، إضافة ما كان يتقاضاه من الشؤون الخارجية كبقية أحفاد الأمير عبد القادر، علما أن الإدارة الاستعمارية لم تكن ترغب إطلاقا رؤيته يكتسب هبة عسكرية راقية كما أصبح يضيق السلطات الاستعمارية بتصرفاته السياسية المشبوهة¹، وإضافة إلى ذلك فإن الملازم الأول "خالد" كان يرى نفسه دائما مشبوها، فتطلب من باريس منحه استقالة نهائية، وفي الأخير في 15 جوان 1913² تم منح "خالد" إجازة استثنائية لثلاث سنوات وكان قد توج سابقا بوسام جوقة الشرف لمجهوداته العسكرية 1908.

ومنذ صائفة 1913 بدأ "الأمير خالد" إلى ما بعد نهاية الحرب الإمبريالية الأولى نشاطه السياسي المكثف على المسرح السياسي الجزائري³ ضمن الشبان الجزائريين الذين نشطوا منذ بداية القرن العشرين محليا وجهويا في محاولة لبناء المجتمع الجزائري الجديد بالاستفادة من عناصر الحداثة الأوروبية، ولكن باحترام الانتماء الإسلامي للشعب الجزائري فهؤلاء الشبان لم يكونوا متجانسين في أفكارهم وبرامجهم وفي نشاطهم الذي ركز على المطالب الفئوية والجهوية التي لا تؤثر على الشعور العام للجزائريين بوجود اهتمام موحد ووطني⁴، ولكن هؤلاء استطاعوا التفاهم والتحالف مع شخصية جزائرية مرموقة على الساحة السياسية الفرنسية والمتمثلة في شخصية "الأمير خالد بن الهاشمي"، وبمجيء هذا الأخير إلى الساحة السياسية فإنه أعطى للجزائر الجديدة المجتمع الذي كان ينقصها بحكم تاريخ أسرته، فمعه لأول مرة أخذت الدورة التاريخية بعدا وطنيا، فكان هو المحفز للوحدة وخط الوصل بين التطلعات الشعبية وسلوكات المجددين من الشبان الجزائريين استمرارا للمقاومة⁵.

وبخصوص ميدانه النضالي، تنتمي شخصية "الأمير خالد" إلى الميتولوجيا التاريخية للجزائر المعاصرة أكثر من أية شخصية أخرى، فكل التيارات من أكثرها اعتدالا إلى أكثرها تطرفا تتذرع به وتؤكد انتماءها إليه، فهذه الخطوة التي يتمتع بها لم تأت من وضوح رؤيته

¹ - Ageron, *Enquête....*, Op. cit, P13..

² -Ibid.

³ - عباد، مرجع سابق، ص 193.

⁴ - غانم بouden، "مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919-1924)، *مجلة قضايا تاريخية*

العدد 03، جامعة بن خلدون- تيارت، الجزائر، 1437هـ/ 2016م، ص 75.

⁵ -نفسه.

بل من عراقة نسبه ومن رفضه التتكر لماضي الجزائر، فهو لم يكن من الذين يركنون إلى الهزيمة ويقبلون بها فكثيرا ما كان يردد في وجه المستعمرين "أنا عربي وأريد أن أبقى عربيا".¹

ولهذا فقد ظهر "الأمير خالد" على المسرح السياسي الجزائري² كأعظم شخصية في الفترة من (1913-1919)، وقد بدأت مشاكل "الأمير خالد" مع الإدارة سنة 1913 عندما أكد "خالد بن الهاشمي" على أنه واحد من المسلمين بحركة الشبان الجزائريين وقرر الدخول في الحياة السياسية ومساندة برامج "الجزائر الفتاة" للشبان الجزائريين³.

فبدأ نشاطه جليا عند مغادرته الجزائر متجها إلى باريس، التي وصلها مع نهاية 1913 وبدأ جولته بإلقاء المحاضرات عن "الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر".⁴

كما أشار إلى قلة التمثيل النيابي عنهم في مختلف المجالس، حيث يتفوق التمثيل الأوروبي عن النواب المسلمين في المفاوضات المالية، كما طرح خلال محاضراته برامج "الجزائر الفتاة" ودافع عنه بكبرياء لكن بطريقة دبلوماسية،⁵ حيث طالب باسترجاع مصلحة الأهالي كما طالب الأمير "باستخدام اليد العاملة الجزائرية في فرنسا وتأمين الحماية لها ورفع الضغط الذي يمارسه النظام من خلال قانون الأهالي والقبائل جميعها ودون استثناء".⁶

وطالب أيضا، بإجراء تمثيل صحيح ونزيه للمواطنين الجزائريين في كل الهيئات الاستشارية والمجالس التشريعية وكان مما قاله بهذا الشأن: "إن مَنْ يُطَق عليهم اسم ممثلينا قد صُنِعُوا في الحقيقة للعمل ضد استيراد حقوقنا الشرعية وخدمة مصالحهم الشخصية فقط".⁷

1 - حربي، مرجع سابق، ص 179.

2 - عباد، مرجع سابق، ص 193.

3 - بسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النقاش، الطبعة 2، 1984 ، ص102.

4 - Ageron, *Enquête*, Op.cit.p15.

5 - العسلي، الأمير خالد الهاشمي... ، مرجع سابق، ص 104.

6 - Ageron, *Enquête ...*, Op.cit, P15.

7 - العسلي، الأمير خالد الهاشمي.....، مرجع سابق، ص 106.

ومما قاله أيضا: "نحن أبناء عرق له أمجاده، وله عظمتة، وهو ليس بالعرق الأدنى غير أنه يعاني في هذه المرحلة من قصور كبير في التقويم، وهو يرفض أن يزج نفسه على طرق المستقبل التي يفتحونها أمامه، ولكنه لن يستمر في رفضه هذا".¹

ويضيف: "لا يشتكي المسلمون من حرمانهم فرص التعليم، كما يشتكون من النظام الاستثنائي الذي فرض عليهم"، ويتعرض "الأمير خالد" لمواقف جده "الأمير عبد القادر" حيث يقول: "عندما نعتقد بأن تاريخنا قد انتهى، فإنه سيبدأ معكم أنتم الفرنسيون، تماما على نحو ما انتهى تاريخ أجدادكم الغول ليبدأ مع روما".²

وقد أثار "الأمير خالد" قضية التقارب الفرنسي-العربي في الجزائر فقال: "إن الحلف العضوي الذي يمزج قوى الفرنسيين بقوى المواطنين الجزائريين من شأنه تحقيق التقارب في المستقبل بين العرقين أو الجنسيتين، ومن الحكمة بإمكان منح هؤلاء الذين قتلوا بأداء كل واجبهم بما في ذلك دفع الضرائب وضريبة الدم، خاصة أن ينالوا بالمقابل حقوقهم"³، وأنهى محاضراته بقوله: "افتحوا أمامنا أبواب العلم، واعملوا على مساعدتنا قدر ما تستطيعون في أيام السلم، وشاركونا في رفاهتكم وعدالتكم، وعندئذ سنقف إلى جانبكم في ساعات الخطر" كما فعلناه في المغرب عندما كنتم بحاجة إلينا.⁴

واستمر "الأمير خالد" في أسلوبه هذا في طرح قضية بلاده في محاضراته طوال سنة 1914⁵ حيث اختلف عن طرح حركة الشبان الجزائريين التي كانت تطالب بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمتقنين أن يمثلوا الجزائر في البرلمان الفرنسي.

إن طرح "الأمير خالد" لانشغالات الأهالي ودفاعه عن الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين ورفضه الإدماج خارج إطار الشخصية الإسلامية، وتفضيله البقاء ضابطا أهليا زادت من رفع مكانته عاليا، مكرسا نفسه لأهله، فأظهر بهذا موقفه المعادي لفرنسا ووضع نفسه موضع الخصم العنيد للإدارة الفرنسية في الجزائر، فقام الصراع بين الحكومة الفرنسية في الجزائر والتي أخذت في العمل للتخلص منه، وبين وزارة الخارجية الفرنسية التي التزمت طويلا بالدفاع عنه وحمائته، كما كان يفعلها الجنرال "بايلود Bailloud" الذي ترشح

¹ - Ageron, **Enquête**.... , Op.cit, p16.

²-Ibid.

³- L'Emir Khaled, Petit fils d'Abdel Kader, **Réflexions sur le rapprochement Franco-arabe en Algérie**, imprimerie Gojosso, 1913- p7.

⁴-Ibid, p7.

⁵ -Ageron, **Enquête**..... Op.cit, P15

لانتخابات التشريعية 1914 بالجزائر، كمدافع عن القضية الفرنسية-الإسلامية¹ غير أنه انهزم أمام النائب "بروسي Broussais" المدافع عن المستوطنين، حيث تم التعريف بالجنرال "بايلو" على أنه مرشح الأهالي ضد المستوطنين حسب ما جاء في جريدة "صدى الجزائر l'Echo d'Algérie"،².

بينما كانت الوزارة الفرنسية تعتبره رجلا مستقلا يدين بالولاء لباريس.³ كما أصبح "خالد" من دعاة مؤسسي الاتحاد الفرنسي-الجزائري، الموجه لإجراء إصلاحات ليبرالية في الجزائر، غير أنه لم يكن يثق بالإدارة الاستعمارية، فكان يطالبها بضرورة تنفيذ القوانين التي وضعت وتنفيذ السياسة الجديدة التي حددها مجلس النواب الفرنسي في شهر فبراير 1914

باندلاع الحرب العالمية الأولى، أسرع "الأمير خالد" للتطوع في وحدات المتطوعين الجزائريين عند العقيد "دي جوشي"، وأظهر حماسه للإسهام في مشروع الثورة العربية والتي كان من أنصار قيامها، والذي تم إقراره في المؤتمر العربي الأول في باريس في جانفي 1914.⁴

ولقد أعريت باريس عن تقديرها له، غير أن الحاكم العام "لوتو Lutaud"⁵ فحكم عليه على أنه استفزازي، ورفض تعيينه في القوات المحاربة في سوريا ضد الأتراك، لكن اعتراض الحاكم العام ذهب عبثا، وفعلا تم إرساله إلى سوريا، حيث حارب الألمان الداعمين للسلطة العثمانية⁶.

وبعد قضاء "الأمير خالد" ثمانية عشر شهرا في القتال، عاد "الأمير خالد" نهاية عام 1916 خلال الحرب العالمية الأولى إلى الجزائر لفترة نقاهة نظرا لإصابته بمرض السل⁷ مغتتما وجوده بالجزائر بالمشاركة في "مؤتمر جامعة حقوق الإنسان" في نوفمبر 1916⁸

¹ - العسلي، الأمير خالد، مرجع سابق، ص 97.

² - Ageron, *Enquête.....*, Op.cit, P 13.

³ - Ibid, P16.

⁴ - Ibid, P 13.

⁵ - شارل ليوطو، (1855-1921) حاكما عاما (1911-1918) كان متحيزا للكولون وطبق سياستهم، عرف بشدة كرهه للعرب. أنظر زوزو، *الفكر السياسي...*، مرجع سابق، ص 119.

⁶ - Ageron, *Enquête.....*, Op.cit, p17.

⁷ - Ibid.

⁸ - العسلي، جهاد شعب، المرجع السابق، ص 110.

بعد أن تردد وتقرّب من أبرز زعماء حركة الشبان الجزائريين وبالأخص شخصية متشددة وهو "صادق بن دندن"¹ "مدير جريدة الإسلام"².

وكانت مشاركة "الأمير" في هذا المؤتمر مخالفة للإدارة الاستعمارية التي عارضته في المشاركة، خاصة وأن هذا المؤتمر قد طالب بأن تتضمن معاهدة السلام المقبلة "الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها" الأمر الذي أغضب حاكم الجزائر العاصمة بسبب تكريس هذا المؤتمر لقانون تقرير حق المصير³.

كما شارك "الأمير خالد" سنة 1917 في مؤتمر "رابطة حقوق الإنسان" بباريس على الرغم من مرضه، فقد استعرض المسألة الجزائرية وقرر قبول اعتناق قدامى المحاربين الجزائريين للجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بوضعهم الإسلامي⁴، مع منحهم حق الاشتراك في انتخابات مجلس النواب والشيوخ وحقهم في الترشح لشغل المناصب البرلمانية في المجالس بدون التخلي عن أحوال الجزائريين العربية الإسلامية⁵، وعلى التعليم الإجباري للجنسين فاستجابت الحكومة الفرنسية لبعض مطالب الجزائريين بضغط من التحولات الدولية التي فرضتها الحرب، ووعود "ويلسون" رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وإصلاحات "كليمونصو" كإلغاء الضرائب العربية في الشمال وإصدار قانون 04 فيفري 1919.

ولقد كان لهذا المؤتمر وقع قوي على "الأمير خالد"، وأقنعه أن العالم السياسي الفرنسي كان على استعداد لقبول منح التمثيل البرلماني للمسلمين دون تخليهم عن أحوالهم الشخصية.⁶

¹ - صادق دندن، كاتب وصحفي مقدم طائر الصيت ومناضل لنيل الحقوق السياسية، صاحب جريدة الإسلام ومدير جريدة الاقدام، ثم انضم إلى صف بن التهامي ذو الوجهة الاندماجية. أنظر: زوزو، الفكر السياسي..، مرجع سابق ص66.

² - صحيفة الإسلام: (1909-1914)، صحيفة أسبوعية ناطقة بالفرنسية وقد نجحت في جلب اهتمام الشبان الجزائريين لتفتحتها على الصحافة الباريسية وتعاملها مع الفرنسيين.

- العسلي، جهاد شعب...، مرجع سابق، ص 110.³

⁴ - نفسه.

⁵ - أحمد سعيود، العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)، دار الشروق للطباعة، 2008، ص

20.

⁶ - Ageron, *Enquête.....*, Op.cit, p19.

بعد شفائه في 1918 طلب "خالد" تسريحه نهائيا من الجيش الفرنسي، لكن طلبه قوبل بالرفض من قبل القيادة الفرنسية واستأنف عمله العسكري، حيث أرسل ضمن فرق الصبايحية إلى المدية، ومع ذلك استمر "الأمير خالد" في الظهور بالجزائر العاصمة مع رفاقه من الشبان الجزائريين وتفاخره بعلاقاته السياسية مع "ماريوس موتي"¹ وحاشية الرئيس الأمريكي "ويلسون".

ومنذ ذلك الحين اتهم "الأمير خالد" باتصالاته غير المباشرة مع "ويلسون"، وترويجه للمبادئ الويلسونية لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها للمطالبة بالاستقلال الجزائر.² ورغم هذه الاتهامات فإن "الأمير خالد" بقي شابا جزائريا متمسكا بمبادئ "حزب الشبان الجزائريين".

3- تأثيرات الحرب العالمية الأولى

3-1- إصلاحات كليمنصو

وامتثالا لقانون التجنيد الإجباري 1912، زجت فرنسا بعدد هائل من المسلمين الجزائريين إلى جبهات القتال فيما وراء البحر، وخاصة لمحاربة ألمانيا ما يناهز الأربعمئة رجل مباشرة بعد اندلاع الحرب، كما نقل عدد مماثل للعمل في المصانع الفرنسية المعامل الحربية الفرنسية، وفي المعامل المدنية، لتعويض اليد العاملة الفرنسية التي التحقت بجبهات القتال وحتى الجزائريون الذين كانوا يقومون بذلك المجهود الحربي العظيم إجباريا. وبعد خمس سنوات، انتهت هذه الحرب بانتصار الحلفاء، ومن ضمنهم فرنسا، بعد سقوط عدد كبير من الضحايا. كان للجزائريين نصيب وافر منهم، حيث قتل منهم 25000 مجند³ ، كما بلغ عدد الجرحى 82 ألف جزائري، في حرب لم يكن يعي الكثير منهم أهدافها الحقيقية، فهي لم تكن تعنيهم أصلا⁴. كما كانت في تلك الأثناء عناصر النخبة منهم

¹ - ماريوس موتي Marius Moutet: نائب اشتراكي فرنسي عن مدينة ليون ومستشار قانوني لرابطة حقوق الإنسان أرسله كليمنصو إلى الجزائر ومنحه سلطة مطلقة لتحقيق في الأسباب التي أثارت الاضطرابات في الأوراس 1916 ووضع مقترحات إصلاحية ثم إصدارها في قانون 04 فبراير 1919. للمزيد أنظر، زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق ص 233.

² - Ageron, *Enquête*, Op.cit, P19.

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص 116.

⁴ - مصطفى هشماوي، جذور ثورة نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 22.

تطالب برفع المظالم وبالتسوية في الحقوق، وتتندد بمساوئ النظام الاستعماري¹ قد نالت الأمة الجزائرية مقابل كل جهودها ونضالها وعدا ينفذ بعد الحرب².

هذا ما دفع بالاستعمار إلى توطيد علاقته مع الجزائريين ودخلوا مرحلة جديدة، تبلور خلالها أسلوبه القائم على إيجاد أواصر التقارب، تمثلت في إصلاحات 1919 والتي كانت ترضيه طفيفة للمسلمين، وستعوضهم عن التضحيات التي قدموها في جبهات القتال في سبيل فرنسا. وأعطى بعض الأوكسجين للتمثيل الإسلامي فقد زادت هذه الإصلاحات في عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية، ووحدت الضرائب وألغت الضرائب الأهلية والقوانين الجزرية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق المساواة التامة³

إلا أن عملية احتواء النخبة تحت ذريعة الإصلاح كان مصدرا للصراع بين الطرفين ويعتقد أنها مرحلة تبلور إيديولوجية الاستعمار القائمة على سبيل الإكراه والقوة من جهة واستمالة الجزائريين من جهة أخرى من خلال مفاهيم مضللة منها " التمدن " كغطاء، ليس بهدف تبرير مشروعية الاستعمار فحسب بل لضمان استمرارية احتلاله.

وفعلا بنهاية الحرب العالمية الأولى، عرفت الجزائر منعرجا جديدا في المجال السياسي خاصة فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر، وهذا من خلال تقديم بعض الإصلاحات للجزائريين كمكافأة لمجوداتهم الحربية المبذولة إبان الحرب العالمية الأولى وذلك من خلال إدخالهم في الحياة الانتخابية وإعطاء البعض صفة المواطن الفرنسي والذي تطلب ذلك انتظار 54 سنة ليجعل قانون 1919، من المواطنة الفرنسية صفة لكل من يطالب الاعتراف له بها من المحاكم الابتدائية عند توفر بعض شروط أهلية مشعة⁴.

كما دعا نواب اليسار المتطرف ككتلة " جان جوريس " إلى ضرورة إنصاف الجزائريين لما بذلوه من تضحيات في الحرب يستحقون تسويتهم بالمستوطنين أو بعبارة أخرى منحهم حق المواطنة الفرنسية، ولكنهم حتى لو صدقوا في نياتهم فإنهم كانوا أقلية

1 - المدني، مصدر سابق، ص 161

2 - نفسه.

3 - عمورة، مرجع سابق، ص 164.

4 - جوليان، مصدر سابق، ص 46.

داخل البرلمان ولذا وافق المجلس على مشروع كليمنصو الخاص بتخفيف وطأة الاستعمار، والذي صدر في 04 فبراير 1919.¹

وهذا كرد للجميل على مشاركتهم معها في حربها العظمى (1914- 1918) ضد ألمانيا ونتيجة لضغط النخبة التي كانت تطالب بالإصلاح، غير أن المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي كتب بأن هذه الإصلاحات جاءت نتيجة للمبادرة الفرنسية وليست لضغط أي حركة سياسية منظمة من جانب الأهالي² (الجزائريين)³.

فهذه الإصلاحات التي عرفت بقانون 4 فبراير ومرسوم 6 فبراير 1919 كانت مرحلة نهائية لرحلة طويلة ابتدأت سنة 1914، كما كانت نتيجة مباشرة لضغط كبير من الحركة الوطنية وهو الضغط الذي بدأ منذ الثمانينات القرن التاسع عشر⁴، إضافة إلى ضغوطات خارجية على الفرنسيين للإصلاح في الجزائر، منها ضغوط الدعاية الألمانية-العثمانية وثورة العرب في الشرق الأدنى، وثورة أكتوبر البلشفية وانتصار الأقليات المضطهدة في أوروبا ومعاناة انتشار الأفكار التحررية في العالم، من خلال إعلان 22 جانفي 1917 للرئيس الأمريكي "وودرو ويلسون" حول مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير⁵، وبفضل هذه التأثيرات أصبحت السياسة مجال اهتمام الفلاحين الفقراء والبسطاء من سكان المدن والمجندين الجزائريين بفرنسا، أي أصبحت محور حديث العامة من الجزائريين ولم تأتي نتيجة المبادرة الفرنسية المزعومة⁶.

وعموما مثل قانون 1919 حجر الزاوية في العلاقات بين البلدين، فلأول مرة منذ قانون الجنسية "سيناتوس في 14 جويلية 1865" كان هناك مشروع يناقش ويحدد وضع الجزائريين بالنسبة للجنسية الفرنسية وحق الترشح والتصويت⁷، وغير ذلك من القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية.⁸

¹ - صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 25.

² - كما قال توينبي "أن هذه الإصلاحات جاءت بها فرنسا لتظهر اعترافها بالجميل".

³ - أرنولد توينبي، مدخل إلى الشؤون العمالية، 1925، م 1 (العالم الإسلامي، لندن، طبعة جامعة أوكسفورد، 1927) ص 180-181.

⁴ - سعد الله، الحركة الوطنية، ج 2، مرجع سابق، ص 257.

⁵ - نفسه.

⁶ - Benjamin Stora-Zakya Daoud, **Ferhat Abbas une autre Algérie**, CASBAH Edition Alger 1995, p 45.

⁷ - A.N.O.M, G G A, boîte 12H/ 05. Op.cit.

⁸ - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية.....، ج 2، مرجع سابق، ص 272.

فأصدرت فرنسا قانون 4 فبراير ومرسوم 6 فبراير 1919 اللذين تضمننا بعض " الإصلاحات الشكلية" التي لا تخرج عن إطار زيادة الكتلة الانتخابية الجزائرية وفتح باب التجنس للجزائريين بشروط تعجيزية.¹ وهذا تطبيقا لوعود " كليمنصو " خاصة بعد تعيين " جونار" في 30 جانفي 1918 من جديد حاكما عاما على الجزائر، حيث أعلن كليمنصو أن وزيرته قد قرّرت أن تضع موضع التنفيذ، وبدون تأخير جديد " وقد كرّر جونار أيضا نفس الوعود التي كان قد وعد بها بالجزائر منذ 1915 خلال الحرب، ثم توجّتها بقانون 1919.²

3-1-1- أسباب إصلاحات كليمنصو

عند اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) طلب الكثير من الجزائريين بالإصلاح من فرنسا كما طالب بعض الليبراليين العاطفين على الجزائريين بضرورة تقديم الإصلاحات الجدية إضافة إلى عدد من الصحف والجمعيات الفرنسية لتي نادت بالإصلاح واستكرت القوانين الاستثنائية في الجزائر قبل الحرب: "لوطان" ذات التأثير الواسع و" المجلة الأهلية" "لاروفي انديجان" لصاحبها " بول بورداري" و"جمعية حقوق الإنسان"³ فقامت فرنسا بعدة محاولات للإصلاح في الجزائر.

ففي 13 جانفي 1914⁴، تم إصدار قرار والذي ما هو إلاّ تعديلا قليلا للمادة السابعة من قانون 1884 الخاص بتمثيل الجزائريين في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة إذ نص على زيادة عضوية الجزائريين في مجالس البلديات ذات الصلاحيات الكاملة على ألا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء ولا تتعدى اثني عشر عضوا. كما يشترط على المصوت الجزائري أن يكون عمره 25 سنة على الأقل ومقيما باستمرار في بلديته لمدة ثلاث سنوات ومحققا لواحد من الشروط التالية:

- 1- أن يكون ملاكا مقيما في بلديته سنة على الأقل.
- 2- أن يكون موظفا عند الدولة، أو العمالة، أو البلدية، أو متقاعدا.
- 3- أن يكون عضوا في الغرفة الزراعية أو التجارية.

¹ - بلاح، مرجع سابق، ص 356.

² - سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص257.

³ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير.....، مصدر سابق، ص49.

⁴ - راجع ملحق رقم 4، ص472-474.

4- أن يكون حاملا لشهادة ممنوحة له من معهد تربوي فرنسي.

5- أن يكون حاصلا على وسام فرنسي.¹

6- أن يكون حاملا لجائزة زراعية أو تجارية معدة خاصة للجزائريين.

ويتضح من خلال ما ورد، أن هذه الإصلاحات متساهلة مع الجزائريين، في حين أن الواقع غير ذلك، لأنها خصصت القسم الانتخابي لأولئك الذين برهنوا على ولائهم لفرنسا فقط ولكنها مع ذلك لم تعط الحق للجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات وبناء على هذا القرار (13 جانفي 1914) فإن الحكومة الفرنسية قد عدلت المادة (07) من قانون 1884 الخاص بتمثيل الجزائريين في البلديات ذات صلاحيات كاملة² والذي ينص على زيادة عضوية الجزائريين في مجالس هذه البلديات على أن لا يتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء وأمام الزيادة في عضوية الجزائريين فكان عليهم في كل الأحوال أن لا يكونوا أكثر من ثلث المجموع ولا أكثر من إثني عشر عضوا، رغم أن عدد السكان تقريبا يمثل عشرة جزائريين إلى واحد فرنسي، وأن القسم الانتخابي كان قد خصص لأولئك الجزائريين الذين برهنوا على ولائهم لفرنسا كما أنه لم يعط للجزائريين حق المساهمة في انتخاب رؤساء البلديات وأيضا لم يتناول هذا الإصلاح إلا قضية التمثيل النيابي التي لم تكن سوى واحدة من المطالب التي تقدم بها الوطنيون ولاسيما الضرائب والتعليم والتوزيع العادل للميزانية إلخ.³

وقد زاد اهتمام الفرنسيين بالإصلاح في الجزائر، تبعا لتصاعد ضغط الجزائريين حيث في نفس السنة وبتاريخ 15 جويلية كون مجلس الشيوخ الفرنسي لجنة لدراسة الإصلاحات في الجزائر والتي تهدف إلى البحث عن وسائل الإصلاح بها، وكان اهتمام الفرنسيين بالتغيير يزداد أكثر بضغط النخبة وقبل فوات الأوان من هؤلاء كليمنصو وجونار، ليغ، فلاندان وفيري.⁴

¹ – Robert- Raymond, «Les réformes Algériennes», in.AF (Bull) Novembre 1918, n11 p 368.

² – سعد الله، الحركة الوطنية.....، ج2، مرجع سابق، ص260.

³ – نفسه، ص ص 260-262.

⁴ – نفسه، ص 262.

فقد خفف قانون 15 جويلية 1914¹ من وطأة القانون الأهلي، لكنه لم يغير النظام السياسي ومع ذلك فقد أثار ذلك القانون ضجة من الاحتياجات العنيفة في الصحافة الجزائرية. بعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام وجورج كليمنصو، الذي أوضح له أن الوقت قد حان لإفساح المجال للجزائريين كي يتمتعوا بمزيد من الحقوق المدنية وخلال سنة 1918 قد قدمت الحكومة الفرنسية إلى المجلس الوطني مشروعاً بخصوص الإصلاحات في الجزائر ففي أول ماي صاغ النائب ماري سموني هذا المشروع في شكل قانون يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية للجزائريين وكان مشروعه في الواقع مبنياً على اقتراحات كليمنصو وجونار.²

ولولا حزم "ماريوس موتي" المتواصل وتأثير "جول ستيف" في مجلس الشيوخ وبالأخص لولا نفوذ "كليمنصو" في باريس و"جونار" في الجزائر، لما اضطرت الحكومة لإنجاز تعهداتها والتي كانت هذه الإصلاحات بمثابة ترضية للجزائريين من جهة ولتعبير لهم من جهة أخرى عن اعترافها بإسهامات ما يزيد عن ربع مليون من الجزائريين في الحرب العظمى والذي كان من بين أكثر القوانين إثارة للجدل في التاريخ الجزائري وحدثاً هاماً وخطيراً في الوقت نفسه³، ورغم الزيادة المحدودة جداً للأعضاء المسلمين في مختلف المجالس، فقد باتت الإدارة الفرنسية تخشى من أن تقف وهي عاجزة عن تعيين المرشحين للانتخابات واحتواء نشاطهم وأعمالهم.⁴

3-1-2- قانون 4 فبراير 1919 الصادر بالجريدة الرسمية

أصدر البرلمان الفرنسي قانون 4 فبراير 1919 تحت دفع وإلحاح من كليمنصو رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت، حيث أدخل مجلس الشيوخ تعديلاً على المادة 12 (الخاصة بانتخاب رؤساء البلديات) وبحضور 50 عضواً تم التصويت على القانون الذي سوف يعرف باسم قانون 4 فبراير 1919 بـ 166 صوتاً مقابل 53⁵، واعتقدت الحكومة الفرنسية أنها من خلال هذا القانون بوسعها حل القضية الجزائرية بالعمل على المصادقة عليه، ويحدد هذا النص المهم جداً "ميثاق حقيقي" إلى غاية 1947 الوضعية

¹ - A.N.O.M, Algérie, G G A, 12H/ 5.Op.cit.

² - جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير، مصدر سابق، ص 50.

³ - ابن الشيخ، الأمير خالد ودوره مرجع سابق، ص 77.

⁴ - العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري.... مرجع سابق، ص 115، 144.

⁵ - أجبرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا..... مرجع سابق، ص 869.

القانونية للمسلمين الجزائريين¹ ورغم أن جونار أبقى على وعوده السابقة بعد أن صار حاكما عاما للجزائر في 30 جانفي، وصوت على إلغاء الضريبة العربية² التي عان منها الجزائريون كثيرا، وبذلك خفف عنهم حملا ثقيلًا، غير أنه عمد إلى حذف أكثر الإصلاحات جرأة مراعاة منه لمشاعر المستوطنين، وبخاصة الإصلاحات المأخوذة من مشاريع الإمبراطورية الثانية والتي كانت تتيح للمنتخبين المسلمين الاشتراك مع الفرنسيين في الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ³.

ومع ذلك فإن قانون 4 فبراير 1919، هو عبارة عن الميثاق أو الدستور الذي حدد الوضع القانوني للمسلمين الجزائريين، وقد نص في فصله الأول على شروط الحصول على الجنسية الفرنسية⁴، وفي الواقع كان على المواطنين الجزائريين تقديم طلب واستقاء العديد من الشروط للحصول على الجنسية وقد سمحت لبعض الجزائريين بالحصول على حقوق المواطن الفرنسي⁵ وقد نص قانون 4 فبراير 1919 على ما يلي:

1-إلغاء القانون التعسفي الذي كان يمنع الجزائريين حق الرعي في الغابات ويفرض عليهم حراستها مجانًا، وغرامة جماعية إن ما حدث حريق مهما كان السبب.
2- وضع حد لنهب أراضي الجزائريين الشخصية وأراضي القبائل والأعراش الجماعية.

3-إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال والجنوب.

4-السماح للجزائريين بالتجنيس بالجنسية الفرنسية بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية⁶.

5-تسوية الضرائب بين سائر السكان في الجزائر من حيث الضرائب، حيث كان الأهالي الجزائريون يدفعون أكثر من الأوربيين، وكان عليهم أيضا ضرائب خاصة بهم⁷.

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، مصدر سابق، ص44

2- سعد الله، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ص 270.

3- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصر....، مرجع سابق، ص117.

4 - Mahfoud Kaddache, **histoire du nationalisme Algérien 1919 – 1939**, T1, Ed, S.N.E.D Alger, 1981, p33.

5 - حسن فوزي النجار، انتصار الجزائر، الجزائر، 1962، ص34.

6 - حمدي حافظ، محمود الشرفاوي، الجزائر بين أمس والغد، دار القاهرة، مصر، ص38.

7- المدني، مصدر سابق، ص162.

6- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس على الربع، كانت نسبة المسجلين في قوائم الانتخابات قبل هذا القانون 25000 فأصبحت 421000، كما كان في المجالس العمالية ستة نواب فأصبحوا عشرة وفي المجالس البلدية تضاعف العدد وأصبح نوابها المسلمون يشاركون في انتخاب رئيس البلدية بعدما كانوا ممنوعين¹.

7- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية².

8- إعطاء الحقوق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضي بالتخلي عن القانون الإسلامي وشرط معرفة اللغة الفرنسية³.

- على أن الذين يجري عليهم هذا القانون والذين بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعمئة ألف نسمة، يجب أن يحصلوا على المؤهلات التالية⁴:

- إذا كان مثقف ثقافة فرنسية وحاصل على شهادات.

- إذا كان خادماً في الجيش الفرنسي.

- إذا كان مالكا لأرض أو عمارة باسمه ويدفع الضرائب.

- إذا كان موظف لدى السلطات الفرنسية أو قبض أجره تقاعد منها⁵ ولا يسمح لأي

جزائري أن يحصل على حق التصويت في الانتخابات المحلية إلا إذا توفرت فيه الشروط التالية: - ألا يقل سن أي مصوّت على 25 سنة.

- أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة.

- ألا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا⁶ وتعرض إلى عقوبة

تسبب فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون 15 جويلية 1914⁷.

- أن يبقى مقيماً في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين⁸ في البلدية نفسها سواء في فرنسا أم

1- ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص84

2- قنان، قضايا ودراسات....، مرجع سابق، ص181.

3- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، عين مليلة، 2004، ص136.

4- ابن العقون، المصدر السابق، ص85.

5- سعد الله، الحركة الوطنية....، ج2، مرجع سابق، ص273.

6- علي تابلت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالثة، الجزائر، 2009، ص29.

7 -A.N.O.M, G G A , boîte 12H/ 5, Op.cit.

8 -بوعزيز، سياسة التسلط....، مرجع سابق، ص45-46.

في الجزائر، أم ما يمثل الدائرة في المستعمرات الفرنسية أم في بلدان الحماية الفرنسية¹.

- أن يأتي بشهادة حسن السلوك.

- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي.

يمكن لجميع الأهالي أن يحصلوا على صفة المواطن الفرنسي، وذلك بطلب بسيط

وإذا ما استوفوا هذه الشروط².

- مع انتقاء كل الشروط المطلوبة فالمدعي العام وإدارة الاحتلال هما في النهاية

الذان لهما القول الفصل في القبول أو عدم قبول طلب المترشح لنيل حقوق المواطنة

الفرنسية³.

كل هذه الشروط التعجيزية عبارة عن حواجز وضعت بقصد منع الجزائريين من

المشاركة في التصويت على المترشحين الذين يعتبرون من الدرجة الثانية من المواطنين

وهم المسلمين فمثلا طلب شهادة حسن السلوك والسيرة يعني حرمان الأغلبية الساحقة من

الجزائريين الذين تعرضوا للعقاب في إطار قانون الأهالي الذي عان منه كل مسلم عاش

في الفترة الممتدة من 1896 إلى غاية 1944.⁴

ثم أن السلطات المحلية التي هي مكلفة بإعطاء شهادة حسن السيرة والسلوك وهي

التي لا تريد من المسلمين أن يتجنبوا أو يحصلوا على حق التصويت في الانتخابات

المحلية⁵. وبذلك لم يستطع هذا القانون أن يحسن الوضع، فظلت الكراهية إزاء تغيير

الوضع الإسلامي والتحول إلى رعايا فرنسيين.

خاصة وأن الأفراد القلائل الذين يحق لهم التصويت هم تلك المجموعة الصغيرة من

المسلمين الذي خدموا الجيش الفرنسي أو حصلوا على أوسمة مقابل تقديم خدمات جليلة

لفرنسا أو الذين يملكون أرضا وأموالا وعندهم الولاء التام لفرنسا. فهؤلاء لا يمكنهم خلق

مشاكل للأوروبيين في الجزائر والإدارة الاستعمارية متأكدة من ولاءهم لفرنسا، وبالتالي

¹- أنس وآخرون، مئة عام على الحرب العالمية الأولى، مقاربات عربية، الأسباب والسياقات والتداعيات ج2، المركز

العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص 213.

²- قنان، قضايا ودراسات....، مرجع سابق، ص 188.

³- بوحوش، مرجع سابق، ص 216.

⁴-A.N.O.M. Oran E/321. Boite 10, P.5

⁵- بوحوش، مرجع سابق، ص 217.

تسلمهم شهادات حسن السيرة والسلوك وتظهر رضاهما عنهم ماداموا قد أظهروا رضاهم عن إدارة المستوطنين الأوربيين في الجزائر¹.

3-1-3 - مرسوم 6 فبراير 1919:

من أجل توضيح الكيفيات التي يطبق بها قانون 4 فبراير 1919، أصدرت فرنسا مجموعة من المراسيم الإدارية²، والتي نذكر من بينها، مرسوم 6 فبراير 1919 والذي يندرج في إطار الإصلاحات التي بادرت الحكومة الفرنسية بإرسائها في الجزائر بعد دراسته على مستوى مجلس الحكومة بالجزائر بدءًا من 22 مارس 1918 وذلك من أجل ترضية الجزائريين وإظهار اعترافها بالجميل المقدم، وعليه فقد نص هذا المرسوم على بعض الإصلاحات الشكلية التي ترفع من حجم الكتلة الانتخابية الجزائرية في القسم الانتخابي الخاص بالأهالي من 15000 إلى 425000 منتخب³.

كما نص على إنشاء هيئة أخرى لانتخاب المستشارين العامين والمندوبين الماليين تتألف من 103145 منتخب⁴ يشترط لقبول المصوتين شروطًا لا تتوفر في أكثر الجزائريين منها: -الخدمة في الجيش الفرنسي أو البحرية الفرنسية.

-حيازة الملكية (أرضًا أو عمارة).

-حيازة وسام فرنسي.

-التوظيف لدى الدولة الفرنسية أو الإدارات المحلية.

-نيل جائزة من الفرنسيين⁵.

وقد نص هذا المرسوم على منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وفق شروط تعجيزية المتمثلة في التخلي عن الهوية العربية الإسلامية⁶، وحق منح تسجيل الأهالي غير المواطنين في المجالس الاستثمارية، ففي المجالس العامة رفع نسبة التسجيل من 20% إلى 30% ولم يمنح أي تسجيل الأهالي بالبرلمان الفرنسي بباريس. فبالرغم من أن هذا الإصلاح كان هامًا في نظر البعض إلا أنه حدّد علاقة الأهالي بفرنسا تحديدًا دقيقًا

¹ - بوحوش، مرجع سابق، ص 218.

² - Kaddache, *Histoire du nationalisme...*, Op.cit, p770.

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 880.

⁴ - بلاح، مرجع سابق، ص 356.

⁵ - سعد الله، الحركة...، ج2، مرجع سابق، ص 274.

⁶ - نفسه، ص 221.

للجزائريين ومنح حق مشاركة الجزائريين في انتخاب رؤساء البلديات لكنه بقي ضئيلاً في جوهره.

وقد تناقضت هذه الإصلاحات مع أبسط مبادئ المساواة والديمقراطية التي تتغنى بهما فرنسا، نظراً لإبقائها على نظام القسمين الانتخابيين المنفصلين: جزائري (أهلي) وفرنسي. وجعلها ممثلي الجزائريين في المجالس أقلية رغم أن يمثلون أغلبية المنتخبين. كما أنها تجاهلت التمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي¹.

فالأعضاء الجزائريون، رغم أنهم يمثلون الأغلبية، كانوا يمثلون برقع جمله الأعضاء إضافة أن هذا التصويت كان خاصة بالعمالات الثلاث المدنية في الشمال، أما منطقة الجنوب فلم يشملها هذا القانون فكانت تحت الحكم العسكري.

لذلك فقد أثار والي الجزائر المسألة الواردة في مرسوم 6 فبراير 1919 والمتعلقة بارتباط الجنسية الفرنسية وهذا بالتخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وقد أدى هذا إلى انقسام حركة الشبان الجزائريين حول هذا الموضوع، وذلك على أمل أن يكونوا متساويين مع الأوروبيين ويصير عدد المسلمين المتجنسين كثيراً².

وبالتالي حصل تطور عدد آخر، بموجب هذا المرسوم الذي رفع عدد المستشارين العامين المسلمين من 18 إلى 29، وهذا العدد يعادل ثلث عدد الأعضاء الفرنسيين، أو ربع العدد الكلي أي 9 في المجلس العام لوهران مقابل 27 فرنسي و10 في العمالتين الآخرين مقابل 30 مستشاراً فرنسياً³، كما أن الحاكم Lutand وافق في نوفمبر 1919، على أن يصبح عدد المستشارين ثلث العدد الكلي لهذه المجالس أي 43 أو 44 مستشاراً عاماً و24 مندوباً فتمّ بذلك إذن تعطيل قانون Jonnart⁴.

-وعليه فإن قانون 4 فبراير 1919، وضع حد لتأثير فرنسا على الشعب الجزائري وساهم في تأسيس العديد من الحركات الوطنية⁵. أهمها النخبة التي انقسمت إلى إثر هذه الإصلاحات إلى تيارين⁶:

¹ - بلاح، مرجع سابق، ص356.

² - أجبرون، الجزائريون المسلمون....، مرجع سابق، ص882.

³ - نفسه، ص883.

⁴ - بوحوش، مرجع سابق، ص217.

⁵ - A.N.O.M. Algérie، G.G.A. boîte 4G/3.

⁶ - Kaddache، histoire du nationalisme.، Op.cit، p 52.

أ- التيار الأول: وهو التيار الذي جعل من الإدماج والمساواة مع الفرنسيين أساسا لبرنامجهم بغض النظر عن قضية التخلي عن الأحوال الشخصية كمسلمين التي اقترحت في إصلاحات 1919 ومن رواده، الدكتور ابن شامي، والمحامي بوضربة، والأستاذ صوالح (وهم يحملون الجنسية الفرنسية) على أمل أن يكونوا متساوين مع الأوروبيين¹ ويصير عددهم كبيرا في مختلف المجالس.

ب- التيار الثاني: تزعم هذا التيار الأمير خالد الذي كان معارضا لإدماج الجزائريين بالتجنيس والتخلي عن أحوالهم الشخصية كمسلمين وكان يرى ضرورة الحصول على الحقوق السياسية دون ضرورة التجنس، وقد عبر عن موقفه هذا في جريدة الإقدام حيث قال: "... إنَّ الجزائريين لا يستطيعون قبول المواطنة الفرنسية داخل أي إطار غير إطارهم الخاص" وقال أنه "حلم" فقط أن نسأل الفرنسيين تغيير شرطهم لأنه أولاً شرط "لا تريده الجماهير" وثانياً أن فرنسا نفسها " لن تصدر أبداً قراراً بالتجنيس الجماعي"، لأنها تخشى أن ترى الكولون تحت سيطرة خمسة ملايين جزائري ...²

3-1-4- قانون 14 فبراير 1919:

فقد رفع من عدد المنتخبين من 57000 إلى 103.149³ بالنسبة للمجالس البلدية ولم يعد الناخب خاضع لقانون الأهالي ورفع عدد المنتخبين المسلمين، ومع هذا ليس هناك أي تمثيل للجزائريين المسلمين، إلاّ هذه الإصلاحات لم تعجب الفرنسيين الأوروبيين في الجزائر ولم ترضى أيضا الجزائريين المسلمين، فالأعيان والمنتخبين الجزائريين، صارت أهم أولوية على الإطارات التقليدية بفضل الأمير خالد⁴.

فيما يخص قرار 5 مارس 1919 متعلق بتنظيم الانتخاب وتسييره على تنظيم الاقتراع بقائمة تقترحها الهيئة الانتخابية الموسعة، والمتعلق أيضا بتحديد شروط القابلية للترشيح. وما يعترض ذلك بالنسبة لموظفين الأهالي في اختصاص وظائفهم، بحيث نص على الإستفادة من التقاعد لمجموع موظفي سلك القيادة المساعدين على مستوى المناطق

¹ - بوحوش، مرجع سابق، ص 220.

² - سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 2، مرجع سابق، ص 362.

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 447.

⁴ - قداش، جزائر الجزائريين...، مرجع سابق، ص 372.

الموجودة في شمال الجزائر إضافة إلى مختلف القرارات التنظيمية الخاصة بالدفع والنظام والمعاملات.¹

أما المرسوم المؤرخ في 2 جانفي 1919 فبموجبه أصبح توظيف القياد أكثر وضوحًا فقد نصّ على الإستفادة من التقاعد لمجموع موظفي سلك القياد والمساعدين على مستوى المناطق الموجودة في شمال الجزائر. تم توزيع قياد البلديات المختلطة إلى 6 أقسام، ابتداء من 1 جويلية 1919.²

3-2-دراسة لمضمون إصلاحات 1919:

مع الجهود الكبيرة التي بذلها الأمير خالد الجزائري والذي يعتبر من أبرز المدافعين عن التمثيل الخاص بالمسلمين، والذي ناضل نضالا سياسيا بعد انسحابه من الجيش الفرنسي دفع الساسة الفرنسيون إلى إعلان بعض الإصلاحات الخاصة بالمسلمين من خلال قانون 04 فبراير 1919، وهما عبارة عن تكملة لإصلاحات سالفه، وقد تم شرح ودراسة هذا القانون جيدا، تكمن مجمل تقاريره الأساسية تحت طابعين أحمرين بحيث: أخذ للمسلمين الجزائريين حق الفرد في التجنس، والحق الجماعي في إعادة تمثيل النواب في مجالس الجزائر³. ومن بين الجوانب التي تضمنتها الإصلاحات نذكر:

3-2-1- الإصلاحات العسكرية:

وقد تضمن خاصة المسألة العسكرية بأن للمسلمين حرية الالتحاق بكل الرتب العسكرية والمساواة في الأجور، هذا المشروع المنسوب إلى العقيد Hamelen ، رئيس قسم إفريقيا في وزارة الحرب والذي يتضمن مظالم خطيرة: حيث أنه لا يمكن لضباط مسلمين آراء الخدمة العسكرية إلا في رتب مخصصة للأهالي، وأنشأ لذلك عدد محدود من الأسلاك وحتى الانضمام لها يكون محدد، بحيث أن الضباط الأهالي وضباط الصف له رتبة وسلاح وتتم ترقيتهم على أساس الاختيار، مع الاحتفاظ بالقاعدة التقليدية القائلة: في حالة تساوي الرتب تكون الأولوية في القيادة للعنصر الأوروبي⁴.

¹ - زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 84.

² - نفسه، ص 85.

³ - بوحوش، مرجع سابق، ص 215، 216.

⁴ - أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، مرجع سابق، ص 872.

3-2-2-3- إصلاحات إدارية:

- إعادة تمثيل هيئة تجمعات في البلديات كاملة الصلاحيات¹: عدم تخصيص عائدات أملاك البلدية والدواوير إلا لإنجاز أشغال ذات منفعة عمومية تهم سكان الدوار وتخصص الخدمات نقدا أو عينا، لصيانة الطرق القروية أو الريفية، ماعدا الحصص المتقطعة لحساب العمالات، لأشغال تعبئة الطرق التي تهم الدوار كما يحق لهيئة تجمعات الطعن في قرارات عمال العمالات لدى الحاكم العام.²

- **توظيف مساعدين الأهالي**: بعد صدور قانون 1919م لم يعد لرؤساء البلديات المسؤولين على الشرطة استبعاد أولئك الموظفين في البلديات المختلطة³ بقي تعيين القاييد بيد الحاكم العام، وبالتالي حافظوا على وظائفهم، أما لجنة البلدية فيقابل القيادة مع رؤساء هيئة تجمعات المنتخبين، والذين كانوا يتنازعون على السلطة⁴.

3-3-3- الإصلاحات السياسية:

3-3-3-1- شروط منح الجنسية الفرنسية: وهنا عليه أن يرقى إلى حالة مواطن

وهذه الحالة لا يمكن أخذها إلا إذا توفرت الشروط التالية:

- ألا يقل سن أي مصوت على 25 سنة.
- أن يكون أعزب أو متزوج من امرأة واحدة.
- ألا يكون قد ارتكب مخالفة أو قام بعمل معادي لفرنسا.
- أن يبقى مقيما في مكان واحد لمدة سنتين متتاليتين.
- أن يكون قد خدم في الجيش الفرنسي.
- أن يأتي بشهادة حسن السلوك.
- أن يعرف القراءة والكتابة باللغة الفرنسية.
- أن يملك أرضا أو عمارة مسجل بأنه يدفع الضرائب.

¹ بلديات كاملة الصلاحيات: هي بلديات يقطن بها عدد كبير من الأوربيين يسيرها الفرنسيون، انظر: عبد الحميد زوزو: الدور السياسي للمهاجرين إلى فرنسا بين الحربين (1914 - 1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص24.

² - Ageron. Genèse..., Op.cit, p184.

³ - البلديات المختلطة: يحكمها حاكم عام تساعده لجنة بلدية مؤلفة من منتخبين فرنسيين وبعض المساعدين من الأهالي المعنيين. انظر: زوزو، الدور السياسي، مرجع سابق، ص26.

⁴ - Ageron, De l'Algérie Algérienne....., Op.cit, p 246.

- إذا كان الشخص عنده منحة التقاعد.
- إذا كان عنده وسام شرف فرنسي.
- إذا كان إبناً لوالد يحمل الجنسية الفرنسية.
- إذا كان حاملاً للشهادة الأهلية أو دبلوماً أعلى
- اعتبار المترشحين المسلمين الجزائريين من الدرجة الثانية.
- اعتبار المترشحين المسلمين الجزائريين من الدرجة الثانية¹.

3-3-2-3-3 قضية التمثيل النيابي

- بالنسبة للتمثيل في المجالس المحلية فلم يتغير الوضع حيث بقي قانون 13 جانفي 1914 ساري المفعول (سبق التطرق إليه)².
- بالنسبة للتمثيل في المجالس العامة، فقد ارتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20% إلى 33% أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 سنة 1914 إلى 29 عام 1919. أما الأوربيون فقد احتفظوا بعددهم الغير وهو 87.
- وعليه فإن عدد أعضاء المجالس العامة قد ارتفع من 105 (87 للأوربيين و18 للجزائريين) عام 1914 إلى 116 (87 + 29) عام 1919.
- تمثيل المسلمين الجزائريين في البرلمان الفرنسي بباريس قد أهملته الإصلاحات تماماً ولا توجد أية إشارة للموضوع بتاتا³.
- وهذه هي النقطة التي ستوحد جميع الجزائريين ضد الأوربيين في المجال السياسي وعليه فان قانون 1919 هو قانون غير ديمقراطي أكد على أن التمييز العنصري بين الجزائريين والفرنسيين بوجود قسم المنتخبين الجزائريين (أهالي) وقسم فرنسي وهو خاص بالعمالات الثلاث ذات الحكم المدني، أما في الجنوب فهو خاضع للحكم العسكري، وأما في البلديات المختلطة كان الانتخاب بطريقة غير مباشرة على عكس البلديات كاملة الصلاحيات

¹- بوحوش، مرجع سابق، ص 216، 217.

²- آجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 117.

³- بوحوش، مرجع سابق، ص 218.

3-3- نتائج إصلاحات فبراير 1919:

من نتائج الإصلاحات نذكر: أوجدت التسوية في الضرائب الجزائرية والتي كان الأهالي يدفعون أضعاف ما يدفعه الفرنسي أو الأوربي المتفرنس وعليه استطاعت هذه الإصلاحات إحداث تغييرات على الساحة السياسية الجزائرية.¹

وتوحيد القوانين الزجرية وزادت في عدد الناخبين في المجالس التمثيلية المحلية، ورغم كل ذلك لم تحقق المساواة فلكيت معارضة من الأوربيين والمطالبة بإلغائه، بالإضافة إلى إلغاء الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي وأعيدت أحكام الأنديجينا².

- بروز زعماء جدد وأحزابا وجمعيات وبرامج متقدمة وطموحة كما أتاح هذا القانون أيضا إمكانية اكتساب الجنسية الفرنسية وحياسة الجزائريين مزيدًا من الوعي السياسي والاجتماعي وذلك بفضل الدعاية الألمانية والتركية المعادية لفرنسا وتعزز بقضية الحس الوطني، وأفكار وتجارب جديدة، ستؤدي إلى بروز زعماء جدد وأحزاب وجمعيات ببرامج متقدمة وطموحة³.

- بروز المعارضة بين المستوطنين وإدارة الاحتلال من جهة، والحكومة الفرنسية المتمردة في الوفاء بوعودها من جهة أخرى لكن المستوطنين رفضوا كل محاولات الإصلاح.

ومن نتائج الإصلاحات أيضا انقسام " لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين " حركة الشبان الجزائريين⁴ ، أو حركة النخبة إلى تيارين:

القسم الأول: يمثل الشباب المعارضين للتجنس وعلى رأسهم الأمير خالد، المدافع عن الشخصية الجزائرية باعتبارها شيئًا مقدسًا لا يمكن أن يندس وناضل من أجل إصلاحات مهمة في البلاد وهو الأمر الذي أعطى ديناميكية لحركة الشبان الجزائريين خلال فترة (1919-1925). أما **القسم الثاني:** يضم مجموعة أنصار بالتجنس وبرأسهم ابن التهامي وهو من الشخصيات المعتدلة في المنظور الفرنسي، إضافة إلى ظهور عدة

¹ - المدني، مصدر سابق، ص89.

² - عمورة، مرجع سابق، ص165.

³ - بلاح، مرجع سابق، ص357.

⁴ - Collot- Henry, **Le Mouvement National.....**, Op.cit. p30.

اتجاهات سياسية تمثلت في التيارات الثلاث (المحافظون، الليبراليون، الإصلاحيون) والتي جاءت من بعدها الأحزاب السياسية¹.

- سعي القانون إلى إدخال تحسينات على القرار المشيخي من حيث ارتقاء للمسلمين لبعض المناصب في الوظيفة العمومية. ولقد ورد في المادة 5 الترتيبات المحددة للوظائف في مرسوم 26 مارس 1919 التي تمكن للجزائريين غير المتجنسين الوصول إليها باستثناء الوظائف السيادية وعددها 46 وظيفة².

-توسيع دائرة الرسم الانتخابي من 47000 إلى 425000 في المجالس البلدية ومن 5090 إلى 103149 في المجالس العامة، ومع هذا، ليس هناك أي تمثيل للجزائريين المسلمين في باريس³.

وعليه فإن النظام الاستعماري سواء من حيث طبيعته وإيديولوجيته كان معارضا للإدماج لم يفتح باب الإستفادة أمام جميع الجزائريين من بين الحقوق الممنوحة للفرنسيين بدون أي قيد ولم يسمح أيضا بالتطور نحو الاستقلال الذاتي ولذلك فقد كان الهدف من ذلك هو إخضاع الشعب الجزائري وتعجيزه عن التكفل بمصيره ولذلك عجزت الحكومة الفرنسية عن الوفاء بوعودها التي قدمتها للنخبة، وعندما نترجم هذه الوعود إلى قوانين تقوم إدارة الاحتلال بالحد منها، أو عدم تطبيقها⁴.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول إن إصلاحات فبراير 1919 التي قدمت كترضية للأهالي الجزائريين جراء مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى، هي في الحقيقة مجرد إيهام للجزائريين بمشاركتهم في الحياة السياسية ولكنها في الأخير وضعت شروطا تعجيزية للمسلمين الجزائريين عليهم استوفائها حتى تعطيمهم صفة المواطن الفرنسي، ولتمنعهم من المشاركة في الحياة السياسية لكن قراءة تاريخية وسياسية لهذا المرسوم يستنتج منها دائما الطابع الاستعماري الذي يخشى على أوضاعه.

¹- Jacques Jacquet, *La révolution nationale Algérienne et le parti communiste Français*, Tome2, Paris 1974, p45.

² - أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا....، مرجع سابق، ص889.

³ - قداش، جزائر الجزائريين ...، مرجع سابق، ص272.

⁴ - مهساس، مصدر سابق، ص44.

3-4- المواقف المختلفة من إصلاحات فبراير 1919:

لقد تعددت واختلفت المواقف من هذه الإصلاحات من طرف الجزائريين والمعمرين وحتى الصحافة فكيف كان ذلك؟

3-4-1- موقف الجزائريين من إصلاحات فبراير 1919:

إن هذه الإصلاحات الهزيلة المقترحة من قبل الحاكم العام للجزائر السابق " جونار " على الحكومة الفرنسية قد خلقت إحباطا كبيرا لدى جميع المثقفين الجزائريين وخاصة " الشبان الجزائريين إذ قابلوه ببرودة واشمئزاز وكانت ضربة قاسية حطمت آمالهم " حيث كانوا يتطلعون إلى تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي، لقد تعددت واختلفت المواقف من هذه الإصلاحات من طرف الجزائريين والمعمرين وحتى على الأوربيين في الجزائر من حكومة باريس.¹

رفض الجزائريون المشروع، وهو لا يزال مشروعا لتجاهله وجود الجنسية الجزائرية. وفي (مجلة المغرب) (3-4 مارس-أفريل 1918) الصادرة بجنيف احتج الجزائريون على المشروع لأنه لم يكن في مستوى المساهمة الكبيرة التي قدمها الجزائريون لقضية الحلفاء². إذ أن هذه الإصلاحات لم تغير شيئا من وضعية الجزائريين الذين ظلوا مجرد رعايا وظلت مشكلة الجنسية والمساواة كما كانت عليه سابقا وغير كافية³.

وقد قال السيد فرحات عباس عنه بأنه كان إصلاحا متواضعا ومهلهلا⁴ كما اعتبر الجزائريون الإجراءات الجديدة عقبات في طريق التحرر، لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلوها ولا في مستوى الثقة التي وضعوها في فرنسا. وعلى إثر ذلك بدأ الجزائريون ينتقدون السياسة الفرنسية في الجزائر وبدؤوا التكتل في أحزاب، ومنظمات سياسية، تحاول إعلان أهدافهم وتحقيقها⁵، حيث فكر الشعب الجزائري في تغيير كفاحه وعزم على إيقاف أشكال العنف وتجريب أساليب سلمية⁶.

¹ - سعد الله، الحركة الوطنية.....، ج2، مرجع سابق، ص277.

² - نفسه، ص ص270-271.

³ - Farhat Abbas, *La nuit coloniale, Guerre et révolution D'Algérie*, Edition, ANEP, p90.

⁴ - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص280.

⁵ - الدسوقي، مرجع سابق، ص43.

⁶ - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2 ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، 1996، ص80.

لم تكن إصلاحات 1919 كافية في نظر الشبان الجزائريين الذين طالبوا لارتقاء السكان إلى صفة مواطنين في قانون الأحوال الشخصية الإسلامية أو في البرلمان وكذا إلغاء السلطات الرّديعية والاستثنائية القضائية¹ فوجدت حركة الشبان الجزائري نفسها ملزمة بإعلان موقفها من قوانين 1919 الذي يتيح لفئة من الجزائريين من غير الأميين من عمال الزراعة أو المدن ومن غير الذين أدوا الخدمة العسكرية فرصة الحصول على المواطنة الفرنسية الكاملة، شريطة التنازل عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي، وقد أدى ذلك إلى انقسام الحركة إلى تيارين:

أول يأمل الانتفاع بالتجنس وبالتمثيل المحتمل في غرفة النواب، وثاني يرفض التنازل عن الوضع الإسلامي استنادًا إلى رفض الجماهير لمثل هذا الإصلاح غير المضمون لحكم معارضة الأوربيين الشديدة له².

وحتى جماعة النخبة التي لم تطالب بالاستقلال ولكن بالتجنس والاندماج، لم تقبل بهذه الإصلاحات لأنها لم تكن في مستوى التضحيات التي بذلتها ولا في مستوى الأمل الذي وضعته في فرنسا³.

أمّا الإقطاعيون الجزائريون وأصحاب الأملاك الآخرون، فقد أظهروا قلقًا من إمكانية الشعب الذي تحدثه هذه الإصلاحات بين الجزائريين والفرنسيين. ولكي يناضلوا من أجل حقوق سياسية أكثر، أخفى بعض الجزائريين أنفسهم في الحركة الشيوعية الثالثة واختفى آخرون في حركة القومية العربية، وأخيرًا لجأ آخرون إلى مبادئ الغرب الديمقراطيّة⁴.

في حين الاتجاه الإصلاحية الذي تزعمه الأمير خالد رفقة فئة محدودة من النخبة متمسكة في مطالبها الإصلاحية⁵ وقد ساهم الأمير خالد فيه بجدّة، الذي بدأ بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الجزائريين الذين يمثلون الأغلبية وبين الأقلية الأوربية المستعمرة⁶.

¹ - أجبرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا...، مرجع سابق، ص 891.

² - مهساس، مصدر سابق، ص 40.

³ - سعد الله، الحركة الوطنية...، ج 2، مرجع سابق، ص 280.

⁴ - نفسه، ص 278.

⁵ - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014 ص 198.

⁶ - بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين...، مرجع سابق، ص 8.

وقد ارتكز برنامجه على المطالبة بالتجنيس المشروط في إطار حفاظ المسلمين على أحوالهم الشخصية (قضية الدين)¹، كما ركز جل جهوده على الدفاع عن شخصية الجزائر وعروبته وإسلامها في إطار الشعار الخالد "الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني"².

3-4-2- موقف المستوطنين من إصلاحات 1919:

مع كل العيوب التي حملتها إصلاحات فبراير 1919 ومع ذلك ثار الرأي العام الفرنسي وكانت محل نقد من المعمرين لذا تعددت مواقفهم تجاه هذه الإصلاحات، لقد اعتبروا كافة الإصلاحات، وبغض النظر عن طبيعتها وحجمها، مساسا خطيرا بمكتسباتهم وخاصة في تغيير قضية توسيع الحقوق السياسية، لفائدة الأهالي واعتبروا بعضا منها بمثابة الدليل على خيانة ساسة باريس لهم وأن هذا الإصلاح يترتب عنه انقلاب عظيم يحطم السيادة الفرنسية وفي أقل الأحوال تشكراً لتضحياتهم في سبيل الوطن الأم أثناء محنته خلال الحرب العالمية الأولى، بعد مشاركتهم في تلك الحرب بجنودهم ومنتجاتهم المختلفة³ وقامت بذلك المجالس العمالية والمجالس النيابية وقام البرلمانيون بالتشهير به وخاصة والي وهران والعاصمة وحتى عميد كليه الحقوق "موران Mourin" خاضوا المعركة لإيقافه. ولقد اعتمدت هذه الفئة في معارضتها إلى إصدارها لمجموعة من الجرائد دفاعا عن مصالحها واتجاهاتها السياسية وترويجا لأفكارها، مستغلة في ذلك عودة العمل بقانون 29 جويلية 1881 الخاص بالصحافة⁴.

فلقد وقف الأوربيون - والمعمرون بصفة خاصة - ضد قانون 04 فيفري 1919 حيث كانوا يرون فيه ضعف الحكومة أمام القومية العربية كما قدم رؤساء البلديات تقرير عنة الوضع الراهن أنه اضطراب، قلق وانزعاج، وغياب الأمن والعودة لحرب العصابات

¹ - مقالاتي، مرجع سابق، ص 198.

² - بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين.....، مرجع سابق، ص 9.

³ - عزوز ديلمى، وزن المستوطنين في السياسة الاستعمارية: مواقف مستوطني عمالة قسنطينة بين الحربين

العالميتين المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة، ص 194.

⁴ - اعتبر قانون 29 جويلية 1881 بمثابة قانون لحرية الصحافة، ومن بين ما تضمنه: إلغاء العقوبات الاحتياطية أنظر

(Fernand Terrou : L'information, P.U.F.Paris 1974, p38,39).

وهذا بسبب الإصلاحات لأنها أيقظت التعصب الديني الإسلامي، لاعتبار أن هذا الإصلاح يضع حد لسطوة فرنسا على الرعايا المسلمين¹.

وقد حاول الحاكم العام "جونار" التقليل من الإصلاح، ففي تصريح للصحافة، طمأن الأوربيين موضحاً أثر هذا القانون وحدوده. فلن يكون بوسع الأهالي الحصول على التجنيس إلا تحت شروط محددة بوضوح، وأكثر صرامة من تلك المحتواة في مرسوم مجلس الشيوخ (سن الخامسة والعشرين عوض الحادية والعشرين، إقامة متواصلة بالبلدية نفسها حق النقض من الحكومة). تأسس هيئتين متميزتين تقاديا لخطر تفوق المسلمين على الناخبين الأوربيين، وقد صرح الحاكم العام في الأخير أن "هذا القانون لا يحتوي على أي شيء من شأنه إقلاق المعمرين"².

وعموماً فإن الكولون قد وجدوا في الإصلاحات شيئاً عظيماً لا طاقة لهم بقبوله. والحق أنهم قد عارضوا هذا التشريع الجديد قبل ميلاده. كما أنهم أذروا بأن ذلك التشريع قد يقود إلى "حرب أهلية" بين المجموعتين الفرنسية والجزائرية. واعتقدوا أن الإصلاحات الجديدة قد تعني في النهاية انتصار الحركة الوطنية الجزائرية، ومعنى ذلك ضياع امتيازاتهم. ولهذا السبب اعتبروا الإصلاحات الجديدة أمراً خطيراً³.

3-4-3- الصحافة الاستعمارية وموقفها من إصلاحات قانون 04 فيفري 1919

قال المؤرخ شارل أندري جوليان: "يتضح لمن يطالع صحافة الجزائر ومحاضر المداولات البرلمانية، قبل حرب 1914، أن المعمرين يقفون دائماً معارضين لكل تغيير إيجابي من شأنه أن يحسن وضع الأهالي مهما كانت ضآلته، أنهم يرفضون إلغاء الضرائب العربية وتوحيد النظام الجبائي، ويرفضون الإصلاحات الداعية إلى إنهاء العمل بالنظام الأهالي [الأنديجينا Le code de L'indigénat] الذي بدونه يندم - حسب رأيهم - الأمن بالجزائر ويستتكرون تكوين المثقفين الأهلين الذين يرونهم عاجزين عن هضم الثقافة الحقبة ويصبحون متنكرين لمراتبهم الاجتماعية وناقمين وشاكين، ويمانعون في منح

¹ - قداش محفوظ، الأمير خالد وثائق وشهادات دراسة الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص ص 74-75.

² - Mahfoud Kaddache, **Histoire du nationalisme Algérien**, 2ème édition Tome1, ENAL 1993, P52.

³ - سعد الله، الحركة الوطنية....، ج2، مرجع سابق، ص279.

⁴ - راجع قانون الانديجينا، الملحق 4، ص472-474.

المواطنة في النطاق الذي تطالب به النخب السياسية، والذي من شأنه يثير احتجاج جميع الفرنسيين القاطنين بالجزائر. بل لقد كان الأكثر تحرر منهم يعتبرون أنه لا يقبل بأي حال من الأحوال أن يستمد رئيس البلدية سلطته من أصوات رعاياه المسلمين ويذهب به الأمر إلى حد رفض تجنيد الأهالي ليس خشية " ثورة ممكنة " فحسب، بل لما سينجر عنه من ارتفاع الأسعار بسبب تجنيد الجنود الشبان وتحسين رواتبهم¹.

ويؤكد المؤرخ جوليان حول نفس الموضوع، أن الحرب العالمية الأولى لم تغير الوضع في شيء، " فقد مدح الجنود الأهالي الأمجاد مدحا جزيلا، لأنهم قاتلوا قتالا ناجحا في سبيل قضية الحرية، لكن من غير أن يعترف لهم بما أكسبتهم تضحياتهم من حقوق سياسية، وصرح نائب وهران بمجلس الشيوخ مارسال سان جرمان قائلا: " قام الأهالي بواجبهم نحونا، واستحقوا المجازات، ولكن هل من الضروري أن نلجأ من أجل ذلك إلى إجراءات التهور؟ "²

وهكذا بمجرد صدور قانون 4 فيفري 1919 بإلحاح من رئيس الوزراء آنذاك كليمونصو G. Clémenceau، وبعض النواب المعتدلين الذين اعتقدوا أنهم بذلك التعديل الخفيف قد يكافئون الأهالي على مساهمتهم وجهدهم في الحرب إلى جانب القوات الفرنسية غير أن الجزائر الاستعمارية ثارت ثائرتها وشنت حملة واسعة لمعارضته وإسقاطه³.

وفي الوقت الذي عبرت فيه الجرائد الصادرة بالعاصمة عن غضبها الكبير من القانون بقولها بأنه: " من المستحيل أن لا نقدم على معارضة هذا القانون، الذي لا يعمل سوى على زرع الفوضى وإثارة الاضطرابات "⁴. وذهبت أخرى إلى حد التهديد، بعدما اعتبرت القانون بمثابة " ضربة غادرة بالفأس"، ورأت بأن المعمرين، الذين هم على دراية بالخطر الذي يهددهم، سيعرفون كيف يتحدون حول فكرة " الجزائر فرنسية "⁵ كما شرعت الجرائد الاستعمارية بقسنطينة مجتمعة بالتدديد بالقانون وتضمنت كتاباتها الكثير من المصطلحات من قبيل: انتفاضه (Révolte) ووطنية (Nationalisme) وانفصال

¹ - ديلمي، مرجع سابق، ص 08.

² - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير.....، مصدر سابق، ص 129-131.

³ - Ageron، Les Algériens musulmans et...Op.cit، P1210.

⁴ - Le messager d'Algérie، du 12/2/1919.

⁵ - L'Echo D'Alger، du 28 octobre 1919.

(Séparatisme) وبلشفية (Bolchevisme) وغيرها وهي مصطلحات تصيب كلها في معارضة كل ماله علاقة بالإصلاح¹.

كما تطرقت جريدة قسنطينة" (Le Républicain de Constantine) لهذه الإصلاحات فشنّت من جانبها حملة مضادة واسعة، منذرة المستوطنين " بأن هذا القانون سيؤدي إلى التجنس الجماعي للجزائريين، وبالتالي إلى الاستحواذ على كافة مقاعد المجالس البلدية مما ستترتب عنه حرب أهلية"².

وإلى جانب تنديد تلك الصحف بالقانون، الذي توقعت أن ينجر عنه مساس بمصالح المعمرين، وأمام صعوبة مجابته مباشرة، حيث حملت الإدارة الاستعمارية على التراجع عن اليسير من الحقوق التي تم منحها للأهالي كإلغاء المحاكم الزجرية ومن بين تلك الحيل، ربط الإصلاحات بحالة"اللا أمن" L'Insécurité" وفي هذا الإطار راحت الصحف بمختلف اتجاهاتها تضخم الأرقام وتحدث عن خطر الإعتداءات، التي بات معظم ضحاياها من المعمرين من مختلف أنحاء العمالات، معللة ذلك بالدرجة الأولى بكونها ناجمة عن قانون 4 فيفري 1919³.

ومن خلال مقالات متواصلة، شنت جريدة La Dépêche de Constantine، وعلى امتداد سنوات، حملات إعلامية، من خلال تخصيص ركن يومي بعنوان " اللا أمن " وآخر تحت عنوان: اللصوص الأهلية"Le banditisme indigène"، وقد ذهبت هذه الجريدة إلى حد قولها بأن " صحيح لقد عاد كافة هؤلاء المنبوذون، غير المرغوب فيهم، من جبهات الحرب التي جندتهم فيها فرنسا بالنياشين، غير أنهم عادوا أيضا بالفوضى وحالة اللا أمن" وأضافت: " حقيقة أن فصل السلطات من القيم الجمهورية، لكن يجب أن نكرر بأن الشعب العربي ما يزال وسيبقى طفلا. والمعروف أن تصرفات الأطفال في فرنسا تخضع لتشريعات وقوانين خاصة"⁴.

كما ساهمت جرائد أخرى بدورها في الحملة المضادة ضد إصلاحات 4 فيفري 1919 من خلال شحنها المتواصل للرأي العام، فقد أصدرت جريدة "L'essor الانطلاقة" بقلم محررها Yvon Bervillers إيفون بارفيلار مقالا يعكس الموقف الثابت

¹ - Kaddache, *Histoire du nationalisme....*, Op.cit. pp 51,52.

² -Le Républicain de Constantine, du 13/4/1919.

³ - ديلمي، مرجع سابق، ص 11.

⁴ - نفسه.

للمعمرين من الإصلاح ومما جاء فيه: "إنه يتحتم على الشعب العربي انتظار العشرات من السنوات لاستكمال تطوره الاجتماعي ليتسنى بذلك للحكومة بعدئذ فقط القيام بإصلاحات دون خوف"¹، جريدة أخرى أيضا تميزت بمواقفها المعادية لكل عمل من شأنه تحسين وضع الأهالي، عبرت عن موقفها المعارض على طريقتها، حيث ذهبت إلى حد اعتبار "الأهلي المسلم" غير قادر تماما على القيام بواجباته الانتخابية².

وأوردت أنه خلال الانتخابات المختلفة، سواء المندوبيات المالية أو المجالس العامة أو البلدية، لا يترشح فيها سوى "بني وي وي" Les Béni oui-oui فالأهالي أميون ويفتقرون إلى تربية... وهم ينتخبون حسب زعمائهم الدينيين والسياسيين، أو حسب عدد الدوروات³ douros والتي يحصلون عليها⁴.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الجرائد تعمدت تضخيم كل ما يصب في اتجاه الإصلاح كقيامها بتغطية مثيرة وصاخبة لمؤتمر ورؤساء البلديات الجزائرية، الذي انعقد في فيفري 1920 كرد فعل على الإصلاحات المذكورة حيث حرصت على نشر قراراته مع تأييد تام عبر العديد من المواضيع والتقارير والمقالات⁵.

عموما فإن هذه الإصلاحات قد تضمنت خطوات صغيرة، حيث وسعت بالخصوص مجال الحياة السياسية المحلية، ومن حيث الأساس لم تلغ قانون الأهالي، الذي انجرت عنه الكثير من المآسي والمظالم، بالنسبة للجزائريين. ولم يبلغ كذلك قانون الغابات، الذي حرم سكان البوادي من ميدان واسع للاستزراق، ومازال القانون الفرنسي رغم هذه الإصلاحات يشترط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، لكي يتم الحصول على حق المواطنة الفرنسية وبقيت القوانين العسكرية سارية المفعول⁶.

¹ - ديلمي، مرجع سابق، ص 12.

² - آجرون، المسلمون الجزائريون...، مرجع سابق، ص 776.

³ - يطلق على قطعة نقدية من فئة 5 فرنكات: ولا يزال الجزائريون يستعملون هذه الفئة إلى الآن. 1 دورو = 5 سنتيم.

⁴ - ديلمي، مرجع سابق، ص 12.

⁵ - Kaddache, *Histoire du nationalisme*, Op. cit , p, p 54-55.

⁶ - Montagnon, *La France coloniale...*, Op.cit, p 474.

الفصل الثاني

إعادة تبلور الحركة الوطنية في الجزائر وبداية

المشاركة في 1919-1930

المبحث الأول: ظهور الأمير خالد ومشاركته في المواعيد الانتخابية (1919-1925)

- 1-بوادر الاصلاحات الفرنسية في الجزائر
- 2- الصراعات بين الجزائريين والسلطات الفرنسية
- 2-1- الموقف السياسي للأمير خالد
- 2-2- توجه الأمير خالد إلى مؤتمر الصلح
- 2-3- نشاط الأمير خالد بعد مؤتمر الصلح في مختلف المجالس الانتخابية
- 2-4- الصراع أثناء النشاط الانتخابي الخاص بالمجالس البلدية 1919.
- 3- ردود الفعل المختلفة من نتائج الإنتخابات
- 4- الانتخابات الإقليمية والمندوبيات المالية 1920
- 4-1- نتائج الانتخابات
- 5- المشاركة في الولائية انتخابات 1921.
- 6- تأسيس جمعية الأخوة الجزائرية.
- 7- زيارة رئيس الجمهورية "ميليران" وتداعياتها
- 8- النشاط السياسي للأمير خالد من المنفى

تعتبر فترة ما بين الحربين العالميتين فترة تحول هامة في تاريخ وكفاح الجزائر ونضالها ضد الاحتلال الفرنسي، حيث شهدت ظهور روافد جديدة للكفاح ضد الاستعمار بعد أن اقتنعت بأن الإعتماد على المقاومة المسلحة غير المنظمة والوسائل العسكرية البسيطة لم يكن كافيا وحده لتحرير البلاد وإجبار سلطات الاحتلال على الرضوخ لمطالب الشعب، والتي لم تكلل بالنجاح عسكريا لانقارها التنظيم وتوحيد القوى ولانعدام التكافؤ المادي والعسكري بين الطرفين الفرنسي والجزائري ونتيجة لذلك تحول الصراع من المواجهة المسلحة إلى النضال السياسي المعبر عن نفسه، فكان من أهم وسائل الكفاح الجديدة التي اعتمدت عليها الحركة الوطنية في هذه الفترة هي تمثل المرحلة عهدا جديدا للجزائريين فيما يخص السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر من خلال تقديم بعض الإصلاحات للجزائريين من خلال قوانين فيفري 1919، والتي أتاحت بعض الحقوق السياسية لفئة معينة من الجزائريين من خلال توسيع في التمثيل النيابي بمختلف المجالس المنتخبة البلدية والمفوضيات المالية والمجالس العامة إلا أن هذا القانون لم يتقبله بعض الأوربيين المدافعين عن المستعمرة أمثال فيكتور بالروكاند الذي اعتبر اصلاحاته ضارة بمصالح المستعمرة.¹

1-بوادر الاصلاحات الفرنسية في الجزائر

لقد بدأ اهتمام السلطات الفرنسية بالإصلاح في الجزائر بالتزايد سنة بعد الأخرى فكلما تزايد ضغط الوطنيين الجزائريين تحركت فرنسا نحو الإصلاح حيث كان هناك بعض الليبراليين والإنسانيين والعاطفين على الجزائريين من الفرنسيين، الذين كانوا يلوحون من أجل الإصلاح في الجزائر بداية من سنوات 1900-1914، وقد بدأت فرنسا إتباع سياسة تحمل بذور الإصلاح قبل الحرب العالمية الأولى ولذلك أعلنت إحدى الصحف الفرنسية "لكي تحكم الوطنيين بعدالة، يجب أن تتودد إليهم".²

لقد بدأ طلب القيام بإصلاحات منذ ثمانينات القرن التاسع عشر وازدادت أكثر مع مطلع القرن العشرين، وقدمت في شكل عرائض، تتضمن سلسلة من المطالب وعلى رأسها تخفيض الضرائب وإلغاء قانون الأهالي³ الخ وجهودها إلى جورج كليمونصو وريمون

¹-Kaddache, *Histoire du nationalisme...*, Op.cit, p770.

²- سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية.....، ج2، مرجع سابق، ص 253.

³- نفسه، ص 254.

بوانكاري" واللدان سيدرسان المطالب ويحاولان طرح إصلاحات وبإلحاح من الليبراليين الإنسانيين المتعاطفين منهم "البان روزي"¹ و"ليغ"² و"ميلي" و"موتي" " فيري" ولقد صرح شارل جيد³ إذا لم تتحقق المصالحة والتعاون بين المستوطنين والأهالي، فإن المستوطنين الفرنسيين سيلقى بهم عاجلا أم آجلا في البحر". وكذلك أعلن "أبيل فيري"⁴ عن مستقبل حالك فيما إذا لم تكن هناك إصلاحات هيكلية في أقرب الآجال.

وهذا لأن فرنسا عانت في الفترة ما بين 1900 و1914، حملة شنها المهاجرون الجزائريون ومؤيديهم من الشرق الأدنى ضدها ودعمتها الصحافة العربية ودعاة الجامعة الإسلامية إضافة إلى التطورات السياسية في الشرق الأدنى من جهة ومن جهة ثانية بدأت النشاطات الدعائية الألمانية- العثمانية⁵، المعادية لفرنسا التي تسربت إلى الجزائر في شكل جرائد وكتب ومنشورات والصحافة، والتي عملت محاولة إظهار فرنسا على صور جلد الشعب وأن العثمانيين والألمان هم منقذو الشعوب الإسلامية المضطهدة، وقام شيخ الإسلام بإسطنبول بإعلان الجهاد ضد فرنسا⁶، الأمر الذي دفع بهذه الأخيرة التفكير في إصلاحات للمحافظة على مكانتها، فما كان عليها في الوقت الراهن إلا القيام بإصلاحات، خاصة أمام نشاط الصحافة العربية، الزوار، ودعاة الجامعة الإسلامية، بالإضافة إلى التطورات السياسية

1- ألبان روزي، جمهوري يميني ليبرالي ورجل سياسة معتدل، من أنشط النواب بالمجلس الوطني الفرنسي وأكثرهم تصميمًا على طرح القضايا الجزائرية للنقاش والدفاع عنها لصالح الأهالي، ويعد بحق المحامي عن مسلمي الجزائر والسباق إلى طرح مشاريع وقوانين تخفيف من قبضة الأقلية الأوربية على شؤون حياتهم، للمزيد أنظر: زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 227.

2- جورج ليغ، نائب وزير الداخلية ثم وزير للمستعمرات، وهو ضمن المجموعة الملتزمة بإحداث إصلاحات لصالح الأهالي ومع ألبان روزي السابق ذكره، ومسمي، شكلوا لاحقًا مجموعة من النواب (12 نائبًا) تتكفل بدراسة القضايا الأهلية، شارك مع كليمنصو في وضع مسودة بالإصلاحات، متابعا لها ومصرا على تحقيقها، للمزيد أنظر: زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 228.

3- شارل جيد : رجل اقتصادي عرف بالنشاط في العمل، من المتحمسين للإصلاحات، لذلك عمل على الضغط عليها للقيام بها. للمزيد أنظر: زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق ص 231، 232.

4 - أبريل فيري: نائب المجلس القطبي، ورجل دولة على غرار عمه جول فيري، كانت له مبادئ شأن اشتراك المسلمين في إدارة شؤون بلادهم، زوزو، مرجع سابق ص 229.

5- عباس، "الشباب الجزائري، مصدر سابق، ص 24.

6- بلح، مرجع سابق، ص 352.

في الشرق الأدنى بعد ثورة تركيا الفتاة والحرب الليبية، قد أقنعت كل هذه العوامل فرنسا أن الوقت ناضج للإصلاح في الجزائر¹.

لقد جاءت نهاية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) بانعكاساتها الواسعة فأكسبت الجزائريين وعيا وخبرة، وهيأت الظروف لبروز قيادات جديدة... وأكسبت هذه التطورات النضال الوطني دفعا قويا وزحما جديدا، أفضى إلى ظهور "الحركة الوطنية الجزائرية". وإن الاتجاهات السياسية والاجتماعية التي سيطرت على الحياة الجزائرية كانت تشمل الاتجاه المحافظ الذي تميز في ذلك الوقت بسيطرة عناصر البرجوازية وإقطاعية مالكة والاتجاه المعتدل وهو الاتجاه الذي أطلق عليه غالبا "حزب الإصلاح"، وقد سيطرت عليه جماعة من النخبة الوطنية بعد انقسامها بمجيء إصلاحات 1919 والتي فتحت باب التجنيس للجزائريين وظهر الاتجاه الإصلاحى بمعاداته للاندماج وظل يطالب بالمساواة مع الفرنسيين شرط المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين أما الاتجاه السياسي الآخر الذي برز في هذه الفترة فهو الذي ضم الجزء الآخر من النخبة الجزائرية والذي كان في صالح الإدماج، وهو الاتجاه الذي سمي بالاتجاه الليبرالي².

وداخل الإطار العام للاتجاهات السياسية للحركة الوطنية نشير، أنه خلال هذه الفترة وفي مرحلتها الأولى (1919-1925) كان الأمير خالد يتزعم الحزب الإصلاحى على مستوى الجزائر العاصمة، وقد تزعم حزب الليبراليين الدكتور ابن التهامي، أما بالنسبة للمحافظين فإنهم فقدوا القدرة على تنظيمهم في إطار خاص بهم وبالتالي لم تكن لهم زعامة تذكر.

2- الصراعات بين الجزائريين والسلطات الفرنسية

2-1- الموقف السياسي للأمير خالد

لقد عرف مطلع القرن العشرين في الجزائر بزوغ شعاع شخصية وطنية جزائرية محنكة قد جمعت بين الأصالة والمعاصرة، كما زاوجت بين الثقافتين العربية والفرنسية وهذه الشخصية الفذة ممثلة في الأمير خالد بين الهاشمي حفيد الأمير عبد القادر الجزائري، والذي حسب العديد من الدراسات وفي نظر الكثير من المؤرخين يعد من أكبر الشخصيات

1 - سعد الله، الحركة الوطنية....، ج2، مرجع سابق، ص259.

2 - مهيد، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني، مرجع سابق، ص23.

الجزائرية مع بداية القرن الماضي، والتي تركت آثارًا حميدة في المجتمع الجزائري لما اتسم به من خصال عظيمة، وقوة نضاله من أجل تحقيق المساواة، وقوة إيمانه وصراحة قوله، كما أن الأمير خالد من المثقفين الأشراف الذين لهم غيرة شديدة على وطنهم الذي لم يتوقف يوماً عن مطالبه، لذا اعتبر رائد حركة الشبان الجزائريين مؤسس نهج المساواة.¹

ناضل الأمير خالد بطابعين متباينين متمثلين أساساً في الجانب الثقافي والسياسي خاصة وأنه في الجانب الأخير من خلال التجربة الانتخابية وتقديم العرائض وإلقاء الخطب السياسية الجريئة والصحافة من خلال جريدة "الإقدام"² خاصة لما كانت له من قدرة وفن في إلقاء خطبه كما يوضحه لنا كتابه " تأملات حول التقارب الفرنسي العربي في الجزائر" Réflexions sur le rapprochement Franco-arabe en Algérie الذي أصدره في ديسمبر 1913³ من خلال ذلك استطاع الأمير خالد في العديد من المناسبات إرباك الإدارة الاستعمارية من خلال نشاطه السياسي المكثف، ومطالبة الجريدة لتوصيل مطالب الأهالي إلى أصحاب الشأن سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو حتى اقتصادية، حتى وأنه وبفضله تم التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية انطلاقاً من فترة الحرب العالمية الأولى حيث شارك سنة 1917 في " رابطة حقوق الإنسان بباريس" ومن خلال هذا العمل المتواضع سأسعى للتعريف بشخصية الأمير خالد في العديد من المحطات منذ انضمامه لحركة الشبان الجزائريين إلى غاية وفاته، وما مدى تأثير مشواره السياسي على مستقبل الحركة الوطنية الجزائرية.⁴

لقد بدأت معالم شخصية الأمير خالد تتجسد حتى قبل دخوله الجزائر، كما تم الإشارة إلى ذلك سابقاً، فنشأ الأمير خالد في دمشق قلعة العروبة والإسلام، وبها تلقى معلوماته الأولية وتربى تربية صحيحة وسط كنف العائلة في " بيت التقوى ". وقد رباه والده تربية دينية

¹ - بن الشيخ، الأمير خالد، مرجع سابق، ص 16.

² - جريدة الإقدام، تعد "جريدة الإقدام" إحدى أبرز الجرائد الوطنية التي ظهرت مباشرة بعد الحر الامبريالية الأولى، وهي لسان حال جماعة الأمير خالد، ورغم قصر عمرها نسبياً (1919-1923) إلا أنها استطاعت أن تعبر عن مجمل الانشغالات والهموم المتعلقة بالجزائريين، وأن تكون وسيلة مؤثرة للمعارضة والتوعية والمقاومة الثقافية، خاصة أن صاحبها الأمير خالد كان شخصية فاعلة في الحراك السياسي لتلك الفترة. للمزيد، أنظر نفيسة دويده (قضايا الجزائر من خلال جريدة الإقدام 1919-1923، مجلة الحقيقة، Volume 16, n°40, p168

³ -L'Emir Khaled, Réflexions sur le rapprochement...., Op.cit, p 5.

⁴ -Ageron, Enquête....., op.cit, p.18

قوية بعد أن حفظ القرآن الكريم في رحاب دورها ومساجدها وتعلم العلوم العربية والدينية وبرع فيها¹، وانتقل الأمير خالد رفقة والده إلى الجزائر عام 1892 م بعد أن سمحت له السلطات الفرنسية بذلك وبها تابع الأمير خالد دراسته الإعدادية إلا أنه لم يستقر بها طويلا، ومنها أرسله والده إلى باريس لمزاولة دراسته بثانوية لويس الكبير Louis Le Grand سبتمبر 1892 على نفقة الحكومة الفرنسية وتمكن من الحصول على شهادة البكالوريا فرع علوم ليلتحق بالكلية العسكرية سان سير "Saint Cyr" بباريس في 07 نوفمبر 1893².

كما كان الأمير الهاشمي يأمل أن يدخل ابنه إليها، وكان يرى أن الحياة العسكرية تعد من المراتب العليا وهي مصير مستقبل ابنه خالد حسب ماتضمنته مراسلة والده إلى السلطة الفرنسية التي أشار قاسي³ إلى السيد حول كامبون الحاكم العام في الجزائر وقتئذ حول مهمته كوكيل للتسيير والإشراف على أملاك الأمير الهاشمي ابن الأمير عبد القادر⁴. ومع تزايد تعنت الأمير خالد ومواقفه الصعبة تجاه فرنسا من جهة، ونشاطاته المكثفة مع الشباب الجزائري من جهة أخرى، عززت الإدارة الفرنسية المراقبة عليه خصوصا وأنه كان يسافر إلى داخل الوطن، وقد أشار قاسي عدة مرات إلى تنقلات الأمير خالد بالخصوص سفره إلى مدينة قسنطينة. وكل ذلك دفع بالإدارة الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات وقاية ضده تخوفا من فراره إلى الخارج، وعمدت إلى ترحيل عائلته ووضعهم جميعا تحت الإقامة الجبرية بمدينة بوسعادة⁵ بعدما أكدت تقارير الشرطة محاولات الأمير خالد الفرار من الجزائر إلى مصر على متن باخرة إنجليزية، لكنه لم يتمكن لعدم امتلاكه جواز سفر ولا رخصة للتنقل⁶.

¹ - محمد ديبوز، مرجع سابق، ص 24.

² - ابن الشيخ، مرجع سابق، ص 57.

³ - قاس vaissé عامل وعريف في الجيش الفرنسي كلف بمراقبة أسرة الأمير خالد، وتبليغ الإدارة الاستعمارية بتحركاته ونشاطاته، أعد تقريرا من 520 صفحة، تضمن نشاط الأمير خالد ما بين 01 مارس 1893 إلى 05 ماي 1895. أنظر: قداش الحركة الوطنية...، ج1، مصدر سابق، ص 163.

⁴ - محفوظ قداش، "صور من حياة الأمير خالد في شبابه"، مجلة الثقافة، العدد 13 - مارس 1973، ص 11.

⁵ - ابن الشيخ، مرجع سابق، ص 58.

⁶ - نفسه.

عاد الأمير مجدداً للكلية العسكرية 15 ماي 1896¹ وفور إنهاء دراسته بها انخرط في سلك الحياة العسكرية في الجيش الفرنسي في أوت 1897 برتبة ملازم ثاني في الجيش وقد ظل بها خمسة سنوات، وارتقى إلى رتبة ملازم أول، وأدى واجباته العسكرية في إقليم الشاوية بالمغرب الأقصى سنة 1907 حيث أظهر كفاءة عالية، وفيها ارتقى إلى رتبة قبطان (كابتن) سنة 1908 لما بذله من جهود عند تواجده بالمغرب الأقصى، وهو أرقى رتبة لضابط جزائري لا يحمل الجنسية الفرنسية².

وخلال سنوات 1913-1919 برزت شخصية الأمير خالد كحلقة هامة في العمل الوطني في الجزائر، وإذا كانت مشاركته في الحرب العالمية تطوعاً منه، فإن مرد ذلك لم يكن بعيداً عن سياسة التجنيد الإجباري الذي سلط على الشباب الجزائري من جهة، وإلى سياسة فرنسا في تكوينها العسكري للأمير من جهة أخرى، ومع ذلك فإن نشاطات الأمير لم تكن بعيدة عن معاناة الجزائريين، ولا عن اهتمامات النخبة الجزائرية وحركة "الجزائر الفتاة" ولذلك كانت سيرته محل شك من قبل الإدارة الفرنسية.

ينتمي الأمير خالد أكثر من أية شخصية أخرى إلى الميتولوجيا (الأسطورة) التاريخية للجزائر المعاصرة، فكل التيارات من أكثرها اعتدالاً إلى أكثرها تطرفاً تتذرع به وتؤكد انتماؤها إليه فهذه الخطوة التي يتمتع بها لم تأت من وضوح رؤيته، بل من عراقة نسبه ومن رفضه للتنكر لماضي الجزائر، فهو لم يكن من الذين يركنون إلى الهزيمة ويقبلون بها، فكثيراً ما كان يردد في وجه المستعمر: "أنا عربي وأريد أن أبقى عربياً" ولهذا فقد ظهر على المسرح السياسي الجزائري كأعظم شخصية في الفترة الممتدة من 1913 - 1919، وبدأ نجمه يتألق في عالم السياسة متأثراً بحركة عمه الأمير عبد المالك ضد الفرنسيين في المغرب الأقصى ما بين (1915 و 1925)، وقد استوحى الأمير خالد نشاطه السياسي من حركة عمه، وكان يرغب في تمثيل ذلك في أرض الجزائر، بغية الحصول على الحقوق السياسية والمدنية للجزائريين³.

¹ - Ageron, *Enquête....*, Op. Cit p11.

² - العسلي، جهاد شعب، الأمير خالد...، مرجع سابق، ص97.

³ - أبو القاسم سعد الله، "وثائق جديدة عن حركة الأمير عبد المالك الجزائري بالمغرب"، المحلية التاريخية المغربية عدد1، جانفي 1974.

ولقد كانت الفضائل والمزايا التي يتحلى الأمير بها من ثقافة واسعة ومعرفة اللغّة الفرنسية ومن نسب شريف وشجاعة وإقدام تؤهله لتزعم تلك الحركة، وقد أوضح مطالب الشبان الجزائريين ولخصها في المطالبة بإزالة النظام الاستعماري وإلغاء جميع قوانين التمييز العنصري والفرقة. وتمثيل الأهالي تمثيلاً صادقاً في جميع المجالس¹.

هناك بدأت مشكلة الأمير خالد مع الإدارة حين قرر سنة 1913 دخول الحياة السياسية بعد أن منح في 15 جوان 1913 عطلة استثنائية لمدة ثلاث سنوات بعد أن توج بوسام جوقة الشرف لما قدمه من خدمات جليلة خلال سنة 1907-1908²، وبذلك دخل الأمير خالد الحراك السياسي كبقية الشبان الجزائريين الذي انظم إليه الأمير خالد ومساندته لبرنامج "الشبان الجزائريون" فانتقل إلى العمل السياسي لإظهار خصومته الدفينة للاستعماريين فبدأ بالممارسة السياسية منذ عام 1913 حين شرع في التدخل في الانتخابات المخصصة لاختيار المندوبين الماليين (الوفود المالية) حيث دعم أحد أصدقائه "زروق الهلاوي" ضد مرشح الإدارة الفرنسية "بن سيام"³، وكان نصيب صديق الأمير الهزيمة فشرعت الإدارة الفرنسية في اتهام الأمير خالد أنه "يخطط لإثارة الاضطرابات" وأنه يحرض على توجيه الانتخابات بصورة مسيئة ويعكر جو الانتخابات⁴.

وقد أثار هذا الانضمام ضجة كبيرة أوساط رجال الإدارة الفرنسية بالجزائر حيث كانوا يعتبرونه العدو رقم واحد بالنسبة إليهم، لأن الشعارات السياسية التي كان يستعملها الأمير خالد، تعتبر بالنسبة إليهم، بمثابة تحريض للأهالي على الثورة ضد الأوربيين في الجزائر فإن حركة الشبان الجزائريين بما فيها الأمير خالد والشريف بن حبيلس المتكلم باسم الحركة أصبحت هي العدو اللدود للمستوطنين⁵ وبهذا قال رئيس بلدية الجزائر ينبغي منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي لأن قبولهم في أية هيئة انتخابية يعني خلق وتدعيم

¹ - قداش، الأمير خالد، المرجع السابق، ص 50.

² - Ageron, *Enquête*, Op.cit, p13.

³ - A.N.O.M, G G A, 12 H/ 5 .

⁴ - Ageron, *Enquête*...., Op.cit, p 13.

⁵ - سعد الله، الحركة الوطنية...، مرجع سابق، ج 2، ص 178.

حركة وطنية من الشباب ضد الاحتلال الفرنسي¹ وهنا وقعت القطيعة بين الأمير خالد والإدارة الاستعمارية.²

برز نشاط الأمير خالد جليا عند مغادرته الجزائر متجها إلى باريس والتي وصلها مع نهاية 1913، وبدأ جولته بإلقاء المحاضرات عن " الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها المسلمون في الجزائر كما أشار إلى قلة التمثيل النيابي عنهم في مختلف المجالس³ حيث يتفوق التمثيل النيابي الأوربي عن النواب المسلمين في المفوضيات المالية، كما طرح خلال محاضراته برامج " الجزائر الفتاة " ودافع عنه بكبرياء لكن بطريقة دبلوماسية⁴. حيث طالب باسترجاع مصالح الأهالي وأضاف بضرورة استخدام اليد العاملة الجزائرية في فرنسا وتأمين الحماية لها. كما سعى للمطالبة برفع الضغط الذي يمارسه النظام من خلال قانون الأهالي ودون استثناء⁵.

كما طالب أيضا بإجراء تمثيل صحيح ونزيه للمواطنين الجزائريين في كل الهيئات الاستشارية والمجالس التشريعية وكان ما قاله بهذا الشأن " إن ما يطلق عليهم اسم ممثلينا قد صُنِعوا في الحقيقة للعمل ضد استيراد حقوقنا الشرعية وخدمة مصالحهم الشخصية فقط⁶. وقد أشاد بمجد العروبة، وأرض الأجداد قائلا نحن أبناء عرق له أمجاده، وله عظمتة وهو ليس بالعرق الأدنى، غير أنه يعاني من قصور كبير في التقويم وهو يرفض أن يزوج بنفسه طرق المستقبل التي يفتحونها أمامه. ولكنه يستمر في رفضه هذا...⁷، ويضيف يشتهي المسلمون من حرمانهم فرص التعليم، كما يشكون من النظام الاستثنائي الذي فرض عليهم ويتعرض الأمير خالد لمواقف جده عبد القادر حين يقول: " عندما نعتقد بأن تاريخنا قد انتهى، فإنه سيبدأ معكم أنتم الفرنسيون تماما على نحو ما انتهى تاريخ أجدادكم المغول ليبدأ مع روما⁸.

¹ - بوحوش، مرجع سابق، ص207.

² - Ahmed Koulakssis et Gilbert Meynier, *L'Emir Khaled, Premier zaïm ? Identité algérienne et colonialisme français, Histoire et Perspectives Mediterraniennes*, L'Harmattan, 1987, Op.cit p 76.

³ - Ageron, *Enquête...*, Op.cit, p15.

⁴ - العسلي، الأمير خالد، مرجع سابق، ص104.

⁵ - Ageron, *Enquête...*, Op.cit, p16.

⁶ - Nouschi, op.cit, p25.

⁷ - Ageron, *Enquête*, Op.cit p15.

⁸ - Ibid.

وأنها محاضرتة بقوله: "افتحوا أمامنا أبواب العلم، واعملوا على مساعدتنا قدر ما تستطيعون في أيام السلم، وشاركونا في رفاهيتكم وعدالتكم، وعندئذ سنقف إلى جانبكم في ساعات الخطر كما فعلناه في المغرب عندما كنتم بحاجة إلينا¹. واستمر الأمير خالد في أسلوبه هذا في طرح قضية بلاده في محاضراته طوال 1914 حيث اختلف عن طرح حركة الشبان الجزائريين التي كانت تطالب بإعطاء الجنسية للجزائريين والسماح للمتقنين أن يمثلوا الجزائر في البرلمان الفرنسي².

إن طرح الأمير خالد لانشغالات الأهالي ودفاعه عن الأحوال الشخصية الإسلامية للجزائريين ورفضه التجنس خارج إطار الشخصية الإسلامية وتفضيله البقاء ضابطا أهليا زادت من رفع مكانته عاليا، مكرسا نفسه لأهله، فأظهر بهذا موقفه المعادي لفرنسا ووضع نفسه في موضع الخصم العنيد للإدارة الفرنسية في الجزائر فقام بصراع بين الحكومة الفرنسية في الجزائر والتي أخذت في العمل للتخلص منه، وبين وزارة الخارجية الفرنسية التي التزمت طويلا بالدفاع عنه وحمايته³.

ومع هذا النشاط السياسي المكثف، فقد تقدم خالد فور اندلاع الحرب العالمية الأولى للمشاركة فيها تطوعا منه في 02 أوت 1914 في فيلق العقيد " دي جونشاي " (Du Jonchay)، فإن مرد ذلك لم يكن بعيدا عن سياسة التجنيد الإجباري الذي سيطر على الشباب الجزائري⁴ من جهة، وإلى سياسة فرنسا في تكوينها العسكري للأمير من جهة أخرى ومع ذلك فإن نشاطات الأمير لم تكن بعيدة عن معاناة الجزائريين، ولا عن اهتمامات النخبة الجزائرية وحركة الجزائر الفتاة، ولذلك كانت سيرته محل شك من قبل الإدارة الفرنسية ومع ذلك تم إرساله إلى سوريا حيث حارب الألمان الداعمين للسلطة العثمانية⁵.

وبعد قضاء الأمير خالد 18 شهرا في القتال، عاد الأمير نهاية 1915 خلال الحرب العالمية الأولى إلى الجزائر لفترة نقاهة نظرا لإصابته بمرض السل⁶.

¹ - L'Emir Khaled, Petit fils d'Abdel Kader, **Réflexions...**, Op.cit. p 8.

² - ابن الشيخ، مرجع سابق، ص74.

³ - Koulakssis et Meynier, **L'Emir Khaled**, Op.cit, p78.

⁴ - Ageron **Enquête**, Op.cit, p16.

⁵ - العسلي، **جهاد شعب الجزائر**، مرجع سابق ص107.

⁶ - قداش، **الأمير ونشاطه السياسي**، مرجع سابق، ص19.

وأعفي من الخدمة العسكرية في نهاية 1915 وتحصل على التقاعد سنة 1919 ليتفرغ للحياة السياسية، فاعتتم خالد وجوده بالجزائر ليشارك في مؤتمر (جامعة حقوق الإنسان) في نوفمبر 1917¹، وهذا رغم معارضة الإدارة الفرنسية في الجزائر لهذه المشاركة خاصة وأنّ هذا المؤتمر قد طالب بأن تتضمن معاهدة السلام المقبلة " الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها"².

كما شارك الأمير خالد سنة 1916 في رابطة حقوق الإنسان على الرغم من مرضه وقد تأثر الأمير خالد تأثيرا كبيرا بمقررات هذا المؤتمر³. وقد استعرض المؤتمر المسألة الجزائرية وقرر قبول اعتناق قدامى المحاربين الجزائريين للجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بوضعهم الإسلامي مع منح حق الإشراف في انتخاب مجلس النواب والشيوخ وحقهم في الترشح لشغل المناصب البرلمانية في المجلسين بدون التخلي عن أحوال الجزائريين العربية الإسلامية⁴ وكذلك تعميم التعليم وجعله إلزاميا للجنسين الذكور والإناث⁵.

وتكوّنت لديه قناعة بأن العالم السياسي الفرنسي بات مستعدًا لمنح المسلمين حق التمثيل النيابي - البرلماني - بدون أن يتخلى هؤلاء عن أوضاعهم الدينية.

2-2- توجه الأمير خالد إلى مؤتمر الصلح

كانت الجزائر تسعى جاهدة إلى نيل الاستقلال والظفر بالحرية عملا بوعود الحلفاء وفرنسا خاصة أمام انتشار مبادئ الرئيس الأمريكي "وودرو ويلسن"⁶ ومبادئه خاصة ما عُرف

¹- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ...، مرجع سابق، ص 458.

² -Ageron, **Enquête**, Op.cit, p18

³ -Collot, Henry, **le mouvement** Op.cit.p28.

⁴- سعيود، مرجع سابق، ص20.

⁵ - Ageron, **Enquête**..., Op.cit, p 18 .

⁶- وودرو ويلسون، (1856-1924)، كان الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة الأمريكية، ينحدر من أسرة إيرلندية درس بجامعة فرجينيا، تولى المحاماة بأطلنطا، عين عميدا بجامعة برانستن، مثل الحزب الديمقراطي في نوفمبر 1913 صاحب المبادئ الأربعة عشر التي تتادي بحرية تقرير مصير الشعوب المستعمرة، تحصل على جائزة نوبل للسلام في 1920، انتهت رئاسته 1921. أنظر العلوي، مرجع سابق، ص 93.

بالنقاط الأربعة عشر¹، وقد علق الأمير خالد الأمل على مؤتمر فرساي كي يلزم فرنسا بتطبيق مبادئ المساواة في الجزائر من خلال تلك المبادئ.

والتي لقيت صدى كبير خاصة وأنها صدرت من دولة تتعت بدولة الحرية وهي "الولايات المتحدة الأمريكية" أقوى دول الوفاق وبناء على هذا تقدم الأمير خالد برسالة إلى الرئيس الأمريكي ممثل للقوة العالمية الجديدة في 19 ماي 1919 والتي استوحى مطالبه من واقع تصريحات الرئيس الأمريكي ويلسون سنة 1917 حول حقوق الإنسان في تقرير مصيرها بعد أن شكل وفدا لحضور مؤتمر فرساي² المنعقد بضواحي باريس وقد ترأس الأمير خالد الوفد المكون من أربعة آخرين من زملائه لم يكشفوا عن هويتهم خوفا من بطش الاستعمار حيث بادر الأمير خالد بتحويل القضية الجزائرية بمخاطبة الرئيس الأمريكي وطلب منه تطبيق مبدأ تقرير المصير³.

وتوصل الأمير خالد إلى تسليم رسالة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي⁴ في يوم 19 ماي 1919، وتم هذا التسليم في فندق "كريون" عندما تقدم بمعية الوفد المرفق له بالعريضة إلى الملازم جورج ب نوبل ضابط المشاة باللجنة وقد امتنع زملاء خالد الأربعة من توقيع العريضة ومن ذكر أسمائهم خوفا من متابعات السلطات الفرنسية لهم، إلا الأمير فإنه أعلن عن اسمه للضابط نوبل وطلب منه توصيل العريضة إلى الرئيس ويلسون ومنحه وصلا يثبت إطلاع الرئيس عليها قبل مغادرة الوفد باريس⁵.

وفعلا قام الضابط نوبل بإرسال العريضة إلى السيد كلوز كاتب سرّ الرئيس ويلسون رفقة خطاب شرح له ظروف العريضة وحالة الوفد ومطلبه، فما كان من السيد كلوز إلا أن

¹ نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مارس 2015م، ص 155.

² المعاهدة، وقع عليها بتاريخ 28 جوان 1919 من أجل تقرير مصير الدول المنهزمة في الحرب العالمية الأولى انظر: روبرت مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، تر. البشير السباعي، ج2، د، ط، دار الفكر القاهرة، مصر، ص ص، 31، 32.

³ عبد العزيز بوتفليقة: رسالة إلى الرئيس ولسن ونصوص أخرى، تر. محمد العربي، هدية الكتاب من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشباب، ص 6.

⁴ بوحوش، مرجع سابق، ص 220.

⁵ نفسه.

كتب في اليوم التالي رسالتين قصيرتين أحدهما موجهة للضابط نوبل والثانية للأمير خالد بناء على طلبه، يخبره فيها أنه اتصل بالعريضة وأنه سيطلع عليها الرئيس ويلسون¹.
حرر الأمير خالد عريضة أبرزت مظاهر النضج السياسي للأمير خالد تضمنت شرحا مفصلا عن الوضع الذي آلت إليه الجزائر عقب احتلالها من طرف فرنسا سنة 1830² والتي سعى الجزائريون للتحرر منها مدة 17 سنة بطاقة وإصرار لا مثيل لهما لردّ المعتدي وللعيش في الاستقلال³، لكن دون جدوى. عاش خلالها الجزائريون أوضاعا مزرية في جميع مجالات الحياة فقد عانوا من الفقر جراء هيمنة فرنسا على خيارات بلادهم والاعتناء على حسابهم في خرق واضح للمعاهدات المبرمة بين الطرفين منذ 05 جويلية 1830 بين دي بورمون قائد الحملة الفرنسية على الجزائر والداي حسين آخر دايات الجزائر، هذه المعاهدة التي زعمت للجزائريين أنها ستحترم قوانينهم وعاداتهم وتقاليدهم ودينهم وكل ماله علاقة بأحوالهم الشخصية ولكن كانت فرنسا في كل مرة تصدر قوانين تخالفها وتخرق الاتفاقيات.

وأضاف الأمير في رسالته مذكراً ولسون بمبادئه قائلا: "لا يفرض على أي شعب أن يعيش تحت السيادة التي يرفضها". علما بأنكم قد أعلنتم عنه في مايو 1917 في رسالتكم إلى روسيا، فإن هذا يسمح لنا أن نأمل أن تلك الأيام الحسنة قد جاءت في نهاية الأمر⁴.
وواصل في رسالته قائلا: "رغم كل هذا فإننا باسم مواطنينا وجهنا لكم هذا النداء لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة، نطلب إرسال ممثلين نختارهم بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم، وبخصوص العلاقات الفرنسية الجزائرية فقد أعرب الأمير خالد عن خيبته، خاصة وأنه كان يتوقع العيش في سلام والتعاون مع المحتلين مستشهدا بالتصريحات الرسمية والعلنية للجنرالات المسؤولين الفرنسيين بالجزائر⁵.
كما أشار الأمير في رسالته إلى وضعية الفلاحين المزرية بعد مصادرة أراضيهم وأملاكهم حتى أملاك الأوقاف التي كانت توجه مداخليها للإنفاق على الفقراء وطلاب العلم

¹ - ابن الشيخ، مرجع سابق، ص 93.

² - ابن الشيخ، رسالة الأمير خالد..... (المرجع السابق)، ص 35-40.

³ - قداش، جزائر الجزائريين.....، مصدر سابق، ص 265.

⁴ - زوزو، الفكر السياسي.....، مرجع سابق، ص 200.

⁵ - بوتفليقة، رسالة إلى الرئيس ولسن ونصوص أخرى.....، مرجع سابق، ص 18.

وحفظه القرآن إضافة إلى تدخل فرنسا في المراكز الدينية كالمساجد التي طالتها يد المحتل وانتهكت حرمتها وقديسيته، حيث حولت منابر الوعظ والإرشاد إلى إلقاء الخطب وعزف الموسيقى العسكرية، وفي معرض رسالته لم ينس الأمير خالد الإشارة في عريضته إلى مسألة الضرائب التي كانت قد أثقلت كاهل المواطنين، دون أن تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة ومداخلهم التي لم تكف تسد جوعهم، رغم ما كانت تملكه بلادهم من خيرات ومن مساحات شاسعة قابلة للزراعة وقد سيطرت عليها فرنسا كاملة، وأشار إلى التباين من حيث الإمكانيات بين العاصمة والأرياف وأضاف إلى كل ما سبق الحديث عن مدى الظلم الممارس على الجزائريين في ظل الحكم الذي يزعم أنه جمهوري، وتطبيقه للمحاكم القمعية والجنائية وما انجر عنها من أحكام تعسفية يعود تاريخها إلى 29 مارس 30 ديسمبر 1902 وأن ذلك نموذج للسير التراجعي نحو الحريات¹.

وبالرغم ما كانت تزعمه فرنسا من تقدم تدريجي نحو الحريات وأرفق عريضته تلك بمطويتين كتبهما كل من "شارل ميشال" المستشار العام، وعمدة تبسه "السيد فرانسوا مارنور" محامي محكمة الاستئناف في الجزائر لتبيان الظلم المقيت الذي مارسه تلك القوانين كما ذكر الأمير خالد بالتجنيد الإجباري الصادر في سنة 1912 الذي طبق رغم رفض الأهالي والذي بموجبه دفع الجزائريون ضريبة الدم، والذي يكون انتهاك واضح وصريح لأكثر مبادئ العدالة² وواصل الحديث عما أسفرت عليه تلك المشاركة من جرحى ومصابين وقتلى، وكل هذا قابله عدم اكتراث من قبل الحكومة العامة في الجزائر بالوضع، وكل هذه الأمور مجتمعة جعلت الأمير خالد يطالب باسم أبناء الجزائر بإرسال مندوبين تختارهم الجزائر في إطار عصبة الأمم.

وختم رسالته قائلاً: "إن شروطكم الأربعة عشر من أجل سلم عالمي، سيدي الرئيس، قد قبلها الحلفاء والقوات (العظمى) المركزية، ينبغي أن تكون أساساً لإعتاق كل الشعوب الصغيرة المضطهدة دون تمييز لا في الجنس ولا في الدين³، ومنها الشعب الجزائري الذي طالب بأن تشرف عصبة الأمم على تقرير مصير الجزائريين. وقد خاطب

¹ - الأمير، رسالة إلى ويلسون....، مرجع سابق، ص 38.

² - نفسه، ص 39.

³ - إبراهيم مياسي، مقاربات....، مرجع سابق، ص 217.

ويلسون باعتباره حامل لواء الحق والعدالة حتى يلتفت إلى وضعية الجزائر، وهكذا انقضى مؤتمر السلام دون أن يحقق مساعي الشعوب المظلومة وهنا أيقن الأمير خالد بأن لا فائدة من تقديم الالتماسات والعرائض، فقدم استقالته من الجيش الفرنسي وانسحب منه ومن جميع المناصب التي كان يشغلها من أجل التفرغ لنشاطه السياسي فلجأ إلى جمع هيئة سياسية دعاها "وحدة النواب المسلمين"، ثم أسس لها صحيفة شديدة اللهجة دعاها "الإقدام"¹.

2-3- نشاط الأمير خالد بعد مؤتمر الصلح في مختلف المجالس الانتخابية

بداية تجدد الإثارة إلا أن الاختلافات والخلافات التي بين قيادات النخبة قد ظلت شبه صامته، و لم تطغى على ساحة الأحداث آنذاك، لكن هذا الصمت اخترقه الأمير خالد عندما دعا إلى المطالبة بالتغيير والحصول على الحقوق، وقرر الترشح للانتخابات التي جاءت كنتيجة من نتائج سياسة الإصلاحات الموعود بها للجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى، هذا الترشح كشف الشرخ الكبير الذي تعاني منه جماعة النخبة، بعد أن برز زعيमान متنافسان على قوائم الانتخابات مختلفة وأبرزهما: الدكتور بن التهامي، والثاني الأمير خالد والذي كان يطالب بالمساواة في إطار الحفاظ على الأحوال الشخصية الإسلامية². وذلك لما تشكله تجربة الأمير خالد من أهمية بالغة في التطور السياسي في الأوساط الجزائرية في العشرينات من القرن المنصرم، حتى أنه أصبح من المتاح لنا اليوم أن نعتبرها التجربة الفاصلة بين مرحلة العمل السياسي والنخبوي ومرحلة العمل السياسي الجماهيري في الحركة الوطنية الجزائرية³.

تعتبر سنة 1919 البداية الحقيقية لنشاط الأمير خالد في الميدان السياسي حيث تبنى أفكارًا أكثر وضوحًا أكدت ضرورة تغيير الواقع السياسي من خلال خلق روح وطنية متفاعلة.... إذ ركز على فكرة الوطنية انطلاقًا من منظور قومي يرجع بأصوله إلى النهضة العربية الإسلامية. وألف مع رفاقه أمثال عباس بن جانة وأحمد بوضربة والدكتور بلقاسم بن

¹ - أنيسة بركات، الأمير خالد، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص174

² - جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، مصدر سابق، ص 118

³ - خير عبد النور، سعيد مزيان، بوقجاني أحمد، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص245.

التهامي ومصطفى الحاج موسى¹، وأحمد بهلول والشيخ محمد بن رحال هيئة سياسية أطلقوا عليها اسم "رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين"²، للدفاع عن حقوق الأهالي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأصدر جريدة الإقدام باللغتين العربية والفرنسية، لتكون الناطق والمعبر عن أهدافهم التي ترمي كلها إلى تحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين منذ عام 1919، ونشر أفكاره والنضال عنها معتمداً في نضاله على أربعة وسائل:

- الصحافة: أنشأ صحيفة "الإقدام" التي نالت شهرة وسمعة.
- الخطب: خاصة في الحملات الانتخابية وكان يحضرها جيداً، ولا يتخلف عنها للتنديد والتشهير بالخونة والمتجنسين والمتخاذلين وله في ذلك مواقف موفقة³.
- المجالس المنتخبة: قدّم على منصّاتها وعن طريقها عرائضه ومطالبه ونادى فيها بالمساواة وإعادة الاعتبار للأهالي المحقرة.
- الاتصالات بالشخصيات الفرنسية. وقد كاتبها وأبلغها وضعية الجزائريين المزرية في بلادهم.

وقد امتدّت فترة نضاله السياسي ما بين سنة 1919م إلى 1925م يعني تاريخ منفاه النهائي من أرض الآباء والأجداد.

وعرف الأمير خالد الاستعمار بقوله: أن تستعمر بلدًا معناه أن تنقل حشودًا بشرية من الميتروبول إلى المستعمرة، وأن تستورد مواد مصنعة وتصدر أخرى، دونما اكرات بتتميته وازدهار السكان الأصليين، فضلاً عن الرؤية الدونية للجنس والدين وهذا أمر خطر والاستعمار يفضل دائماً إجلاء الأوربيين من البؤس بإعطائهم الجنسية والحقوق والتشريفات⁴ والامتيازات كلها، مع الانقياد الأعمى إلى الصراع بين الصليب والهلال الذي طال قرونًا من

¹- مصطفى الحاج موسى، (1871-1957) رجل سياسي جزائري من مواليد بلدية الجزائر، درس القرآن الكريم و مبادئ اللغة العربية والفقهاء المالكي بزاوية سيدي السعدي بقصبة الجزائر، واستكمل تكوينه العلمي بسيدي أحمد بوقبرين ضمن الطريقة الرحمانية، شارك في الانتخابات البلدية 1919 وتحصل على 940 صوتاً ضمن قائمة الأمير خالد، للمزيد، أنظر ويكيبيديا .

² - عبد الحميد بن باديس، الصراع بين السنة والبدعة ج1، د.ط، دار البعث، دمشق، سوريا، د.ت، ص143.

³ - العلوي، مرجع سابق، ص103.

⁴ - L'ikdam, 23 Mars 1923.n°25. Op.cit.

الزمن¹. ولكل هذا أعد خالد ونواب هذه الهيئة برنامجًا ضبطوا فيه رؤيتهم وتطلعاتهم وأخذوا يطالبون بما يلي:

- تحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين.
- إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية والمحاكم الجزرية والحراسة الإدارية.
- تطبيق العادي العام بأكمله.
- وضع حد لهجرة الأوربيين إلى الجزائر.
- فسح المجال للجزائريين لكي ينتخبوا نوابا لهم في البرلمان الفرنسي بالتساوي مع المستوطنين².
- يجب إعطاء الجزائريين جميع الحقوق والواجبات التي يتمتع بها كل الفرنسيين في الميدان العسكري، وما يخص الدراسة والتوظيف والترقية.
- فسح المجال للجزائريين للتمتع بجميع حقوق التوظيف العام.
- تطبيق قانون التعليم الإلزامي على الجزائريين تطبيقًا كاملاً مع إطلاق حرية التعليم.

- إطلاق حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات³.
 - تطبيق فصل الدين عن الدولة بالنسبة للدين الإسلامي.
 - إعلان العفو العام على الجزائريين المسجونين والمنفيين.
 - تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية لفائدة الجزائريين.
 - إعطاء الحرية الكاملة للعمال الجزائريين في الذهاب إلى فرنسا.
- وأثار انضمام الأمير لهذه الحركة ضجة واسعة في أوساط الفرنسيين واعتبروه العدو الأول لهم، واعتبروا شعاراته بمثابة تحريض السكان الجزائريين على الثورة ضد المستوطنين وقد عبر عن هذا التوجه رئيس بلدية الجزائر الذي أكد على ضرورة منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي لأن قبولهم في أي هيئة اتحادية يعني خلق تدعيم حركة

¹ -L'Ikdam, 23 Mars 1923.n°25. Op.cit.

² - بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ.....، ج2، مرجع سابق، ص41.

³ - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص107.

من الشباب ضد الاحتلال الفرنسي¹، وعمل بكل قواه ليتمكن إيجاد التفرة بين الأمير خالد وحركة " الشبان الجزائريين " من جهة وتشيتت بقية المثقفين من جهة أخرى².

وخلال خوضه معترك السياسة عرف الأمير خالد بجرأته في طرح القضايا السياسية والمطالبة بالحقوق وكان يعلم أن الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري يرفض التجنس والإدماج عكس ما تطالب به النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة غربية، لذلك دعا الأمير إلى الاستفادة من الجنسية الفرنسية شريطة الإبقاء على الأحوال الشخصية الإسلامية وبذلك كان يعرف كل الاتجاهات السياسية قبل الحرب وبعدها³.

فقد خاض القضايا السياسية وتفرغ لها، وكشف عن توجهاته الوطنية النابعة من الذات الإسلامية وعارض توجهات النخبة المفرنسة بزعامة الدكتور ابن التهامي، ومن ثم لاح في الأفق تياران، تيار الأمير خالد الإصلاحى المنتسب إلى جماعة النخبة المحافظة وتيار ابن التهامي المنتسب إلى التوجه الليبرالي المفرنس الذي تشبع بالروح والثقافة الفرنسيين وتغذى من مبادئها الزائفة، وهذا التناقض بين حلفاء أمس (الشبان الجزائريين) نجم عن القنبلة الموقودة التي وضعتها فرنسا لتمزيق وحدة " الجزائر الفتاة" من خلال طرح السؤال المتعلق بقانون الجنسية فاختر الدكتور ابن تهامي والمحامي بوضرية والأستاذ صوالح⁴ وكلهم يحملون الجنسية الفرنسية داعمين لقانون الجنسية الجديد الذي نص على التخلي عن الأحوال الشخصية الجزائرية مقابل مساواتهم مع المستوطنين عن طريق غزو المجلس الجزائري⁵، فيما اختار الشيخ العجوز الحاج موسى العضو المنتخب في المجلس الاستشاري لبلدية الجزائر منذ 1884⁶ والمحافظ والمخلص لعقيدته الإسلامية، والأمير خالد

¹- العسلي، الأمير خالد، مرجع سابق، ص117.

²- بوحوش، مرجع سابق، ص220.

³ - Ageron, *Enquête...*, op.cit, p.20

⁴- محمد صوالح، معلم فأستاذ ثانوي، ميرز ثم دكتور في الآداب ومترجم وصحفي أيضا، متجنس بالجنسية الفرنسية.

أنظر، زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 66.

⁵ - نفسه، ص 149

⁶ - Ageron, *Enquête...*, Op.cit, p.21

والمهندس قائد حمود¹ والحاج عمار مدير صحيفة الجزائر الفتاة (الإقدام)²، الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية والدفاع عنها.

ويؤكد المؤرخون أن الفترة الممتدة بين عامي 1919-1924 هي أهم تجربة في حياة الأمير خالد، الذي ينادي بالمساواة، وقد برز على الساحة الوطنية باكتسابه سمعة كبيرة في أوساط الجماهير المسلمة التي كانت تتابع باهتمام النقاش الدائر حول موضوع جوهرى كالتجنس³ فقد عبّر عن رفضه له وهو ما يتقاسمه مع أغلبية الجزائريين لأنه كان يريد أن يكونوا متساوين مع الفرنسيين ورفض أن يكونوا فرنسيين⁴.

2-4- الصراع أثناء النشاط الانتخابي الخاص بالمجالس البلدية 1919.

ومن المعروف أن الأمير خالد كان قد بدأ حركته السياسية في أواخر سنة 1919 مع الانتخابات بمختلف مجالسها. عند انفصاله عن النخبة، ولذلك فلا غرابة أن نجد هذه الاتجاهات تنعكس على الحملة الانتخابية التي قادها كل طرف، حيث دخل الأمير خالد معترك الانتخابات المحلية في نوفمبر وديسمبر 1919، حيث كانت قضية تمثيل الجزائريين في مختلف المجالس من المحاور الرئيسية التي ناضل من أجلها الأمير خالد باعتبار أن الممثلين أن يعكسوا طموحات الجماهير، وأن يعملوا على تحقيق أهدافهم لذلك فاخترتهم يعتمد على الكفاءة والجدارة ومدى تقديمهم لمصالح الجزائريين. وكانت إدارة الاحتلال قد استعانت بمن يقوم بتمثيل الجزائريين في المجالس المحلية مع رؤساء الأسر الكبيرة والإقطاعيين الذين كانوا مستعدين أن يقولوا نعم أو لا " بني وي وي " مقابل حمايتهم وحماية مصالحهم ومع ظهور الإصلاحيين والليبراليين بدأت عملية التمثيل النيابي للجزائريين على اثر المشاركة في الانتخابات التي أقرتها الإصلاحات الاستعمارية في فيفري 1919⁵ حيث كانت المعارك السياسية للأمير خالد في الساحة الوطنية في مواجهة دعاة التجنيس

¹-قائد حمود، مهندس زراعي ومن عناصر النخبة الذين ظلوا على مبدأ الأمير خالد ومن بين المجموعة التي حررت المذكرة بتقرير مصير الجزائر إلى مؤتمر الصلح بباريس، نائب بلدي ومالي ويعتبر من بين الأثرياء وهو كاتب صحفي أيضا. أنظر زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص63.

²- العسلي، الأمير خالد، مرجع سابق، ص116

³ - مهساس، مرجع سابق، ص44.

⁴- Gilbert Meynier, L'Algérie réveillée, Op.cit. p 718-719.

⁵- بوسعيد، مرجع سابق، ص69

والإدماج من جهة ورجال الطرقية والزوايا المدعمن من الإدارة الاستعمارية من جهة أخرى خاصة وأنه لم يكن هناك وجود صدى واستجابة من قبل الحلفاء وعلى رأسهم ويلسون للائحة مطالب الأمير خالد من خلال رسالته الموجهة للرئيس الأمريكي في مؤتمر الصلح خيبة لدى الشبان الجزائريين وخاصة الأمير خالد، فاستأنف نضاله مع من إلتف حوله من أفراد النخبة الجزائرية، وقد أكد هذا التيار على شعبيته من خلال خوض المعركة الانتخابية الخاصة بالبلديات التي جرت في نوفمبر 1919¹ في ظروف خاصة مع نهاية الحرب العالمية الأولى، فكانت مواجهة بين ثلاثة قوائم من المترشحين المنافسين، قائمتان شملت عناصر من الشبان الجزائريين " بين الرافضين، والداعمين للتجنس².

فالتنافس بين عناصر القائمتين الأوليتين، الأولى بقيادة الشخصية البارزة والمرموق إليها وهو الأمير خالد وكان رئيسها الشيخ الحاج موسى مستشار بلدية الجزائر، وكل أعيان العاصمة الرافضين للتجنيس. والثانية رابطة العمل الفرنسية الإسلامية بقيادة وليد عيسى وابن التهامي وبوضربة وكل أعيان المدينة المعروفين المتجنسين بالجنسية الفرنسية أو مؤيدون لسياسة الإدماج³ مع التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية وقد أشارت جريدة " الإقدام " إلى ذلك فكتبت تقول متهكمة ساخرة: " إنه لم يبق في الجزائر متجنس واحد يمكن أن يشرف أقرانه بتمثيله في المجالس لأن قائمة السيد " ابن التهامي قد لمت تقريبا كل المتجنيسين"⁴.

أمّا القائمة الثالثة فقد اشتملت على مترشحين جزائريين غير معروفين وعلى فرنسيين فقط " الأستاذ"المحامي" لادميرال موريس" والصحافي"باروخان" Barrucand، مدير جريدة" الأخبار" L'Akhbar⁵، اشتهرا بدفاعهما عن حقوق المسلمين وبالتالي تجاوزت هذه الانتخابات نطاق الحياة المحلية وانطبع الصراع فيها بطابع سياسي سواء كان هدفه التجنس بالجنسية الفرنسية أو ضده بالمعنى الأصح سواء كان لفائدة سياسة الإدماج أو ضدها⁶.

¹ - Mahfoud Kaddache, *La vie politique à Alger de 1919-1939*. SNED, Alger 1970, p 41.

² - ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص113.

³ -Kaddache, *La vie politique.....*, Op.cit , p 41.

⁴ - ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص 114.

⁵ - قنان، قضايا ودراسات....، مرجع سابق، ص 182.

⁶ - قداش، الأمير خالد....، مرجع سابق، ص28.

وأثناء الحملة الانتخابية والتي نشأ بها العنف في انطلاقها، كان الأمير خالد يدعو الناخبين الجزائريين إلى التصويت على قائمة المترشحين بنوعيهما المسلمين غير المتجنسين وكان يفضح أعدائه "الكفرة" أصحاب القبعات قائلاً للناخبين: " إذا كنتم تريدون جنة الإسلام فعليكم بانتخابنا نحن المسلمين لأننا مؤمنون ". فقد كان يتقدم إليهم بصفة حامي الدين والمدافع عنه، ويذكرهم في كل مناسبة أن المسلم الصادق يحرم عليه انتخاب فرنسيين أو أشخاص ينتمون إليهم¹.

ولم يكن الأمير يتردد في التذكير بكفاح جده الأمير عبد القادر، إذ كان يقول لهم لا تنسوا أن آبائكم قد هبوا للنضال لأول إشارة من جدي الكريم² ، كما اتهم ابن التهامي ومن معه بالردة وكان جمهور الجزائريين يرهفون السمع لمثل هذه المواضيع التي تخاطب ذاكرتهم الجماعية وتحفي فيهم آمالاً عريضة³ فبادرت الصحافة الأوربية إلى نعت هذا الكلام بالتعصب الديني والدعاية المعادية لفرنسا، ورأت في وطنية حفيد الأمير عبد القادر خطر أدهى وأعظم وهو أن التعصب الإسلامي لا ينتظر إلا شرارة ليصبح حريقاً متأججاً⁴، ولم يغفل المترشحون على قائمة " ابن تامي " وأخوه الدكتور حفيظ عن التنديد بالقومية الإسلامية واستنكار أساليبها وعن الشكوى من وصفهم للعامة كالمارقين من الدين⁵ .

والحق أن هذه الانتخابات البلدية التي جرت في العاصمة في 30 نوفمبر 1919⁶ كانت انطلاقة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية فقد أدت من ناحية، إلى تقسيم النخبة إلى اندماجين ومعاديين للاندماج، وأدت، من ناحية أخرى إلى ظهور زعيم جديد هو الأمير خالد الذي ساعدته سمعته وماضي أسرته على الانتصار في هذه الانتخابات، كما أدت إلى الكشف على حقيقة الرأي العام الجزائري الذي كان ضد الإدماج، وهذا ما توضحه نتائج الانتخابات التي أعطت الجزائريين فرصة ثمينة لاستعمال صندوق الانتخاب كوسيلة للتغيير وأن أولئك الذين شاركوا فيها قد برهنوا على قدرتهم الاختيارية بفوزهم في الانتخابات.

¹ -Kaddache, L'Emir Khaled...., Op cit, p28

² - Ibid, p,29.

³ -مهساس، مصدر سابق، ص44

⁴ - ابن العقون، ج1، مرجع سابق، ص114.

⁵ -Kaddache, Mouvement national Algérien ,Op .cit, p29.

⁶ - Kaddache, L'Emir Khaled...., Op cit, p28.

وقد كتب وورثام (صحافي انجليزي) بخصوص هذه القضية قائلاً أنّ الجزائريين قد برهنوا على أنهم مناورون شجعان في صناديق الانتخابات وأنهم متخصصون في فن الديماغوجية¹ وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز لائحة الحاج موسى والأمير خالد بمعدل الأصوات الذي يراوح بين 940 و653 صوتاً، مقابل 392 و120 صوتاً بالنسبة للائحة أوليد عيسى وابن التهامي، و107 و02 من الأصوات بالنسبة للائحة لادميرال فكانت هذه الانتخابات ساحقة. ويظهر هذا الجدول هذا التفوق²:

قائمة لادميرال	قائمة وليد عيسى (بن تامي)	قائمة حاج موسى (خالد)
لادميرال 107	وليد عيسى مصطفى 392	حاج موسى 940
حاج حمو 67	بن تامي بلقاسم 332	الأمير خالد 925
فيكتور باروكاند 39	بن تامي خضر 268	الدكتور ابن العربي 901
بلعايدي 21	دكتور تمزالي عبد النور 204	قايد حمود 873
تاودارت أ 17	براهم موهوب 208	حاج عمار 867
مرزوقي (ي) 10	صوالح محمد 153	كراد خليفة 824
دكتور بوركايب 9	بوتينة سي عمر 148	سيد علي مبارك الحلوي 784
دكتور بوزيان 7	بوضربة عمر 128	بن رضوان براهيم 753
حاج مصطفى 5	جعفر صادق 121	بومدين بشير 747
رايس مراد 3	دندان صادق 120	بن يحي محمد 720
مزيان 3	قلاليج محمد 120	بن مرابط أحميدة 714
يوسفي حمدان 2	حسين عبد الرحمن 120	بن سمان إلياس 653

¹ - سعد الله، الحركة الوطنية، الجزء 2، مرجع سابق، ص 291.

² - Bulletin officiel, municipal de la ville d'Alger 1920, p51

وجريدة الإقدام، عدد 4، 1919/12-18-11/35، أنظر الملحق رقم 06، ص 478-479.

3- ردود الفعل المختلفة من نتائج الإنتخابات

علما أن من بين 1971 مسجل، فقد انتخب 1073 بنسبة (54.4%) على مختلف القوائم. وأمام هذا الفوز الباهر لقائمة الشخصيات الإسلامية، والتي فيها الحاج موسى والأمير خالد. بدأت مخاوف الأوربيين وزاد من حفيظة الإدارة الاستعمارية وظهر ذلك من خلال الجرائد المحلية بالعاصمة وقلقها من تلك النتيجة ووصفت الأمير بـ "المزعوم" وبطل المسلمين المحافظين¹.

وانطلاقا من هذا تعرض الأمير خالد إلى مقاومة شديدة اشترك فيها أعضاء النخبة القابلة للاندماج من جهة والحكومة الفرنسية في الجزائر من جهة أخرى. حيث قامت السلطات الفرنسية باتهام الأمير خالد باستعمال النفوذ الديني، والدعاية المناوئة لفرنسا. فتحجج مجلس العمالة بعدم ولادته بأرض الجزائر وبالتالي فإنه يعتبر أجنبيا وليس مواطنا بدعوى أنه من مواليد دمشق وبالتالي لم يكن من الرعايا الفرنسيين فلا يحق له ترشيح نفسه إلى الإنتخابات ورغم شهادة المحامي الأستاذ "مالارمي" سلوك الأمير الباهر وبلاءه الحسن في جبهات القتال، وكان قد أشار إلى رسائل الإعجاب التي كتبها له رؤسائه وقادته الأعلون فيما مضى، ولكن مجلس العمالة أصر على اعتبار قائمة الأمير خالد "غير صالحة للإنتخاب ولا حق لها فيه"².

كما أن هزيمة ابن التهامي الذي كان يعتقد في نفسه أنه زعيم حزب "الجزائر الفتاة" منذ 1912 والمتحدث باسم الحزب الليبرالي بسبب القضية الدينية كونهم كانوا في صالح التعاون مع فرنسا، مؤمنين بالثقافة الفرنسية (التجنيس)، جعلته يغتاظ واعتبر حصوله على 332 صوتا³ مقابل 925 صوت لصالح الأمير خالد بمثابة مؤامرة ضده، ويرمى خالد بأبشع الصفات واتهمه بأنه يتآمر ضد السلطات الفرنسية وأنه يستعمل نفوذه الديني⁴ ويستثمر تأثيراته الفوضوية وبشهادة من أحد الإداريين الفرنسيين المتقاعدين، السيد Bugéja في مقال قدمه في "الإقدام" تحت عنوان "الحقيقة حول الإنتخابات" La vérité sur les élections

¹- A.N.O.M, Algérie, G G A, 12 H, n° 5, p10.

²-Kaddache, **Mouvement national Algérien**, Op.cit, p29

³ - Ageron, **Enquête**, Op.cit, p.21

⁴ - بوحوش، مرجع سابق، ص221.

¹musulmanes ، وتبنى مدير مكتب الشرطة هذا الاتهام، بعد أن طلب منه رئيس مكتب والي الجزائر كتابة تقرير ضد الأمير خالد وتم اصطحابه إلى باريس لتقديم حجه إلى المسؤولين الفرنسيين هناك. وكانت النتيجة هي إلغاء الانتخابات البلدية التي فاز فيها الأمير خالد وزملائه في النضال وذلك من طرف مجلس ولاية الجزائر، وكان التبرير لهذا الإلغاء هو "التعصب الإسلامي"² .

وفي مقال للحاج عمار بجريدة الإقدام، دعا إلى ضرورة تكاثف الجهود من كل القوى السياسية بما فيها نخبة "العمائم القديمة" التي يُعترف بجهودها في الماضي ويتأسف لرفضها التعاون مع الشبان المتعلمين الممثلين في قائمة الحاج موسى وبرر فوز قائمة هذا الأخير لأنها ضمت كل فئات المجتمع، مما يبرهن على أن مسألة الأعراق قد زالت (التفاوت الطبقي)، ويواصل: "لقد فازت عناصر متعلمة قادرة، لديها تاريخ الولاء للمسألة الجزائرية (الأهلية) ، كما دعا إلى ضرورة البحث عن مواقع التفاهم والوفاق و نبذ الخلافات من أجل الصالح العام لأن انتخابات هامة تنتظر الجميع، ولا بد من تدارك الأخطاء والعودة إلى الأخوة، وتحويل أعداء الأمس إلى أصدقاء اليوم"³

ونسجل أيضا نشاط الأمير خالد في مختلف المجالس المنتخبة شرع خالد خلال الجلسة الأولى للمجلس البلدي بتاريخ 25 ديسمبر 1920⁴، بخطاب مطول مذكراً دوره الكبير ونضاله لصالح فرنسا في كل من المغرب وفرنسا. وذكر أن الفرنسيين كثيرا ما استدعوه في الأوقات العصيبة الحرجة من الحرب وعند اشتداد الأزمات فاجتهد دائما في إعادة الثقة إلى نفوس الجنود الجزائريين، وذكر أيضا عدداً كثيرا من أفراد أسرته قد قتلوا أو حكم عليهم بالسجن أو النفي لميلهم إلى فرنسا ونصرتهم لها، وأردف أنه خاص السياسة منذ عهد قريب فلا يقصد إلى شيء سوى مصلحة بني جلدته والتعاون الضروري المثير بين الجزائر وبين فرنسا العظيمة⁵ .

¹ - الإقدام، سلسلة 3. رقم 05، الجمعة 8 أكتوبر 1920.

² - Ageron, *Enquête sur les origine.....* , Op.cit, p21.

³ - Hadj Ammar, *La leçon d'un scrutin*, L'ikdam, N°35, série4/12-1919 .

⁴ - ابن العقون، مصدر سابق، ج1، ص 115.

⁵ - Kaddache, *L'Emir Khaled...*, Op.cit, p29.

تابع ابن التهامي حملاته ضد الأمير خالد في صحيفة الحزب "المستقبل الجزائري" ومما كتبه بهذا الشأن: من المعروف أنه استنفر الجمهور علنا، طالبا تدخله الفوضوي ومشيرا التعصب الإسلامي ضد سياسة الدمج، وضد الحصول على الجنسية الفرنسية متهما حامليها بالكفار أصحاب القبعات الفرنسية البيريقة "وأن حركته لا تنتظر إلا مفجراً لتشلها حرباً". المهم في الأمر، هو أن مستشارية الشرطة ألغت نتائج انتخابات البلدية. كما أعلن السيد (Le Febure) والي الجزائر، بأن الأمير خالد كان مشاغبا أعماه مجد وطموح ليس لهما ما يبررهما¹، وعلقت صحيفة الأخبار على ذلك "يجب إلغاء نتائج الانتخابات لأنها ألحقت الهزيمة سياسة الدمج، وهي السياسة غير الشرعية لفرنسا ذاتها².

وقبل أن يستكمل عهده، قدم الأمير خالد وجميع المستشارين المسلمين استقالتهم قبل انتظار إجراءات طلب الاستئناف وكان ذلك في 09 أكتوبر 1920³ بعد أن اصطدم بالعراقيل الدائمة التي تقيمها الأغلبية الساحقة الممثلة لأقلية المستوطنين، فضلا عن حملاتها الإعلامية الكاذبة والحاقدة، وكانت حالات تزوير انتخابي عديدة أشارت إليها L'Echo d'Alger بتاريخ 05 مارس 1920: ألغى مجلس المحافظة الانتخابات البلدية للبلدية وقد وزعوا بطاقات ناخبين كان أصحابها متوفين وقد صوت واحد وثلاثون ناخب لهذه البطاقات. وكتب خالد في ذلك رسالة إلى شيخ بلدية العاصمة ذكره فيها بالدوافع الحقيقية لتخليه عن المسؤولية التي أوكلها له الشعب الجزائري بقوله: "ليس هناك سبب خاص يدفعني إلى التخلي عن النيابة التي منحتني إياها ثقة الشعب الجزائري المسلم، وإني أروت بانسحابي من المجلسين أن أستعيد حريتي⁴، خاصة بعد أن أدرك أن الأهداف التي يناضل من أجلها تتجاوز صلاحيات هذا المجلس وركز نشاطه باتجاه السلطة في باريس، ومع ذلك فقد ظل يؤكد دائما على ربط الحصول على المواطنة الفرنسية بالاحتفاظ بقانون الأحوال الشخصية الإسلامية وبالطابع العربي الإسلامي للشعب الجزائري⁵.

1 - مناصريه، مرجع سابق، ص 54.

2 - العسلي، الأمير خالد، مرجع سابق ص 118..2.

3-الإقدام، رسالة الاستقالة، الجمعة 22 أكتوبر 1920 بعنوان «Autour d'une Démission» السلسلة 3 العدد 7. للمزيد، أنظر الملحق رقم 7، ص 480.

4-الإقدام، رسالة الاستقالة، مصدر سابق، للمزيد راجع الملحق رقم 07، ص 480.

5- ابن الشيخ، الأمير خالد...، مرجع سابق، ص 81.

4- الانتخابات الإقليمية والمندوبيات المالية 1920

لقد كانت انتخابات سنة 1920 الناتجة عن إصلاحات 1919 مدلولات سياسية تجلت في الإقبال الكبير عليها على المستوى البلدي ووالولائي والمالي حتى وصفت بأنها " ثورة انتخابية" لم يسبق لها مثيل، بالنظر إلى اتساع الهيئة الانتخابية الأهلية قياسا بمراحل ما قبل الإصلاحات. فقد كان على الهيئة الانتخابية الأهلية أو الإسلامية أن تنتخب 18 ممثلا ماليا، و 29 مستشارا عاما أو ولائيا بعدما ارتفع عددها من 5090 ناخبا سنة 1914 إلى 103.149 مسجلا في سنة 1920.¹

برغم محاربة الإدارة الاستعمارية للأمير خالد، فإنه لم ينسحب من الميدان حتى بعد عملية الإقصاء التي تعرض لها في انتخابات 1919 بل زادت من عزيمته وإرادته، حيث ترشح للانتخابات الإقليمية التي جرت في فيفري من سنة 1920. حيث أحرز خلالها على نتائج هامة في المجالس العامة وتم انتخابه بأكثرية ساحقة والتي أعلن عنها في أول ماي من نفس السنة في الشكل التالي:²

عدد المسجلين: 4535
عدد المصوتين: 2789
النسبة: 61%

الإسم	عدد الأصوات المتحصل عليها
- الأمير خالد	2295 صوت
- د. تمزالي	245 صوت

4-1- نتائج الانتخابات

وفي الانتخابات الخاصة بالمندوبيات المالية والتي تمت في دورتين، 18 و 25 أبريل 1920 تمكن الأمير خالد أن يلحق هزيمة المترشح مدعوم من طرف الإدارة الاستعمارية³ فبالنسبة للدائرة الأولى (الجزائر) فقد بلغ عدد المسجلين 14643 ناخبا، بلغ عدد المصوتين 10790 مصوتا، كما بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 10751 صوت حيث جاءت نتائج تلك الانتخابات التي جرت في 18 أبريل 1920 الخاصة بالمجلس المالي على النحو التالي:⁴

¹- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص 447.

²- ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص 116.

³ - Kaddache ; **Mouvement national Algérien.....**, Op.cit, p109.

⁴ -A.N.O.M , Algérie, G G A, 12 H, n° 5, p 12- Op.cit.

عدد الأصوات المحصل عليها	الإسم
7786 صوت	1- الأمير خالد بن الهاشمي
2963 صوت	2- زروق مبارك بن محي الدين

وفي الدائرة 2 (أومال)، بلغ عدد المسجلين في انتخابات 1172 ناخب بلغ عدد المصوتين 1561 مصوتا، كما بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 1555 صوتا، ترشح في هذه الانتخابات بن تونس أحمد بن محفوظ، وحاج عمار حمو و أبو الخير¹

المرشح	المكانة الاجتماعية	عدد الأصوات	ملاحظة
بن تونس أحمد بن محفوظ	شيخ زاوية عين بسام	1155	فائز
حاج عمار حمو	مدير جريدة الإقدام مستشار بلدي - مستشار عام	398	-
أبو الخير	-----	2	-

وفي الدائرة 3 (المدية) بلغ عدد المسجلين الأهالي في لانتخابات 7379 ناخب وبلغ عدد المصوتين 4144 صوتا، أما عدد الأصوات المعبر عنها فقد بلغت 4129 صوتا، تقدم في هذه الانتخابات كل من : قايد حمود ومولاي مصطفى وتيدافي بوخاري وميرة محمد وكورة محمد² فجاءت النتائج على النحو التالي³ :

المرشح	المكانة الاجتماعية	عدد الأصوات	ملاحظة
قايد حمود	مهندس فلاحي في الجزائر	2560	فائز
مولاي مصطفى	مترجم قانوني في المدية	984
تيدافي بوخاري	قايد ساق في مارنقو ⁴ وكيل قانوني في بوغار ⁵	405

¹- Archives National Algerien ,IBA/ELA-31, Carton n °1502, dossier :**éléctions délégations financières (français-musulmans)**

²- A.N.O.M, Algérie, G G A, 12 H, n° 5, p13.Op.cit.

³- Ibid, p p 14-15.

⁴ - مارينغو، الاسم الحالي حجوط

⁵ - بوغاري، الاسم الحالي قصر البخاري.

.....	165	ملاك في البلدية	ميرة محمد
.....	05	كورة محمد

وفي الدائرة 4 (مليانة)، بلغ عدد المسجلين في الانتخابات 3537 ناخبا، وبلغ عدد المصوتين 2473 مصوتا، وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 2442 صوتا، ترشح إلى هاته الانتخابات ثلاثة مترشحين، واحد منهم منتهية عهده وهو بن صيام محمد، ينافسه يوسف حميدة، وبوزار محمد¹، والجدول الموالي يعطينا صورة كاملة عن نتائج الانتخابات:

المرشح	المكانة الاجتماعية	عدد الأصوات	ملاحظة
بن صيام محمد	باشاغا شرف - حامل لقب فارس لفيف الشرف مندوب مالي سابق عن حسين داي الجزائر	2082	فائز
يوسفى احميدة	تاجر الجملة في الجزائر	248
بوزار محمد	مليانة	112

وفي الدائرة 5 بأورليون فيل (الشلف)، بلغ عدد المسجلين في الانتخابات 3808 ناخبا وبلغ عدد المصوتين 3090 مصوت، وقد ترشح بوشيبة سي الحاج بن ميلود بن يمينة وهو مندوب مالي منتهية عهده، انتخب بعد أن جمع 2993 صوتا².

فيما يخص المندوبين الماليين القبائليين انهزم في تيزي وزو، آيت سالم أمام السيد عاشور من الإدماجين المدعم من قبل الإدارة والطرقين وحتى السيد عبد السلام مهني وهو محامي ومجنس بميشلي (عين الحمام حاليا) انهزم أمام السيد هوماني بلقاسم (وكيل قانوني) المدعم من قبل الإدارة في Port-Gueydon (أزفون) والماسونيون حيث تحصل هوماني بـ 101 صوتا، وعبد السلام بـ 47 صوتا³.

في منطقة القبائل خاصة، لعب الفساد الانتخابي ذروته، ولم يخف المرشحون أو وسطاءهم استعدادهم لشراء الأصوات، ففي سطيف المرشح عامر طاهال قد أنفق 56000 فرنكا حسب المديرية الفرعية، ومنافسه بن علي شريف فقد كلفه ترشحه 160000 فرنك

¹ - مهديد، مرجع سابق، ص 55.

² - نفسه.

³ - A.N. A ، IBA/ELA-31, Carton n °1502, Op.cit.

حسب الإدارة و300000 حسب محافظ قسنطينة، ومن جهتهم هدد المنتخبون بالامتناع عن التصويت في حالة عدم تلقيهم الهدايا¹

في وهران دخل المنافسة مرشحان هما: بن رحال سي محمد قايد وهو عضو زاوية درقاوة ومقدم الزاوية السليمانية² ومتقف بالفرنسية رفقة ثلاثة عناصر وطنية أخرى مرموقة ومتقفة عرفت بانتمائها إلى فكر "الأمير خالد" وهم ابن عمورة مختار وقادة حنيفي بوجلال بمعسكر والتلمساني طالب عبد السلام والقايد الحاج بن شيخة من أشرف عرب الحجاز قايد دوار وادي برقش³ وكان الفوز لصالح بن رحال حيث جمع 5802 صوتا أمام بن شيخة الذي جمع 4084 صوتا⁴.

وكان مجمل الناخبين من وهران 12371 ناخبا، وبلغ عدد المصوتين 9894 مصوتا⁵ وقد أوعز السيد بن شيخة سبب انهزامه أمام بن رحال، أنّ هذا الأخير كان مدعما من رجال الدين فكان تحجج من قبل هؤلاء المنهزمين أمام قائمة أتباع الأمير خالد الحقيقية أن هذه الانتخابات جرت في ظروف عادية وإن كانت بعض التجاوزات التي أرادت الإدارة افتعالها من أجل إفساد المسار الانتخابي⁶.

لقد تعززت مكانة خالد في الساحة السياسية الجزائرية بفضل اتساع دائرة ثقة الجماهير فيه وفي برنامجه، الذي كان مستوحى من برنامجه الأول لسنة 1919⁷، فقد كانت لها مدلولات سياسية تحلت في الإقبال الكبير عليها على المستوى البلدي والولائي (العمالي) والمالي حتى وصفت أنها ثورة انتخابية⁸. فعندما تم انتخاب الأمير خالد مستشارًا عاما أعلن عن تمنياته أن يتحقق ما يلي:

- 1- بأن يتم إلغاء وعزل كافة القوانين والمجالس الاستثنائية.
- 2- عدم العودة للسلطات الزجرية التي كان يعتمد عليها رجال الإدارة الفرنسية.

¹ - Ageron , *Genèse.....*, Op.cit ,p 183

² -Abdelkader Djaghloul, *Elément histoire culturelle Algérienne*, ENAL, Alger, 1984, p53.

³ -Marthe et Edmond Gouvion, *Kitab aayane el marhariba*. Fontana.Alger.1920, pp28-37

⁴ - إبراهيم مهيد، *انتخاب الأهالي في وهران 1919-1939*، دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ، جامعة وهران، معهد العلوم الاجتماعية، جوان 1979، ص ص 201-202.

⁵ - مهيد، *الحركة الوطنية الجزائرية*، مرجع سابق، ص 41.

⁶ -Kaddache, *Histoire du nationalisme...*, Op.cit. p101.

⁷ - ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص 117.

⁷ - زوزو، *الفكر السياسي.....*، مرجع سابق، ص 24.

3- الموافقة على التمثيل النيابي -البرلماني- للمواطنين المسلمين.¹

وأما في مجال عمله في الإدارة المالية -بصفته عضوا منتخبا فيها- فقد حاول الاحتجاج على الضرائب التي تضمنها مشروع قانون يعيد فرض السلطات الزجرية- الانضباطية وكان ردا لفعل على هذا الاحتجاج كما وصفه الحاكم العام الفرنسي: " كان معظم الأعضاء المنتخبين من الكهول الذين حافظوا على وفائهم في خدمة الإدارة الفرنسية. ولهذا فإنهم رفضوا احتجاج الأمير خالد وأحبطوا له أمنيته "² .

أسفرت نتائج هذه الانتخابات عن نجاح تسعة مستشارين عامين من بين تسعة وعشرين وستة نواب ماليين من بين ثمانية عشر وكلهم ينتمون إلى كتلة الأمير خالد وهكذا كشفت أن الذين فازوا فيها كانوا من المدافعين عن الهوية الإسلامية ضد سياسة الإدارة الاستعمارية وكان انتصارهم بيّن وواضح على من كانوا ضد الهوية الجزائرية ومع الإدارة الفرنسية³ وهذه النتائج دفعت بسلطة الاستعمار إلى دق ناقوس خطر من الوطنية الجارفة لأتباعها ولسياستها، فقد كانت الانتصارات ربيعا جزائريا وهجوما ضد التعسف الاستعماري ونواب المستوطنين الذين بُهتوا وهم يسمعون لصوت الجزائر الجديدة لذلك صعدوا من احتجاجاتهم ضد قانون 1919⁴، حيث دعا النائب البرلماني "غابريال أبو" ⁵ Abbo Gabriel الذي استهدف مقاومة "اصطلاحات جوناو" 1919 التي أتت في صالح الجزائريين نسبيا إلى تنظيم مؤتمر لرؤساء بلديات الجزائر بتاريخ 28 ماي 1920 محاولا سد الطريق أمام الزعيم خالد⁶، والعودة إلى تطبيق القوانين التعسفية الواردة في قانون 15 جويلية 1914⁷ وفي هذا الاجتماع الذي عقد في التاريخ المذكور تأكدت نوايا قادة المستوطنين بأنهم لم يسمحوا للجزائريين أن يحصلوا على أية حقوق سياسية ولقد التمس رؤساء البلديات ما يلي:

¹ - Kaddache, *Histoire du nationalisme...*, Op.cit. p p 107-108.

¹ - العسلي، جهاد شعب، مرجع سابق، ص 130.

² - زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 156.

⁴ - ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 114.

⁵ - غابريال أبو، نائب برلماني ومستشار ولائي ورئيس بلدية أبو (سيدي داوود) منذ 1919 ورئيس فيديرالية رؤساء البلديات بالقطر الجزائري ونائب رؤساء البلديات بفرنسا، شديد المعارضة لإصلاحات 1919. للمزيد، أنظر، زوزو، الفكر السياسي...، ص 131.

⁶ - ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 119.

⁷ -A.N.O.M, Algérie, G G A, 12 H/ 5.Op.cit

- إعادة تأسيس السلطات التأديبية للمسيرين الإداريين للبلديات المختلطة.
- أهلية المحاكم القمعية بالنسبة للمنحرفين الأهالي.
- إعادة العمل باعتقال الأهالي من الخيالة ومراقبتهم في مختلف المراكز المهدة من أجل الحفاظ على الغلة المعلقة.
- الإلزام الصارم على حيازة رخصة السير لكل فرد من الأهالي ينتقل إلى خارج بلديته.
- إلغاء حق الانتخاب للأهالي في انتخابات رؤساء البلديات والنواب وتقليص عدد المستشارين البلديين الأهالي في اللجان البلدية.
- إمكانية تعيين كل الأهالي في منصب "قايد" شريطة استيفاء ضمانات الأهلية والسلوك. أما في البلديات ذات الصلاحيات الكاملة، فلا يمنح هذا التعيين إلا باقتراح من رئيس البلدية.
- زيادة عدد الممثلين الأوربيين في اللجان البلدية.
- انتداب نائب إداري في كل دشرة للقيام بوظائف الوزارة العمومية.
- إعادة العمل بحق التفتيش من قبل الدرك لبيوت الأهالي دون انتظار أمر من السلطات القضائية¹.

إضافة إلى كل ذلك قام رئيس بلدية سيدي داود G. Abbo ج "أبو" بحمل الحضور في المؤتمر على الهتاف على سبيل السخرية من اسم جونار، ثم هاجم الإصلاحات كما كانت كل المداخلات الأخرى تصب في الاتجاه نفسه².

أتى هذا الضغط بثماره، فقد قررت سلطة الإصلاحات وبتاريخ 04 أوت 1920³ العودة إلى الأسلوب القديم المتمثل في معاقبة الجزائريين طبقا لقانون الأهالي " الأنديجينا " وإفراغ قانون 1919 من محتواه، وعدم السماح للجزائريين أن يشاركوا في انتخاب رؤساء البلديات⁴، كما سخرت الإدارة الاستعمارية صحافتها لإثارة الرأي العام في الجزائر وفرنسا

¹ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية.....، ج1، ص ص، 96،97.

² - أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص482.

³ - نفسه، ص 492.

⁴ - Kaddache, L'Emir Khaled, Op.cit, p195.

ضد هذه الإصلاحات الداعية إلى إلغاء نتائج الانتخابات لأن الجزائر أصبحت في خطر ومطالبة اعتقال كل المحرضين من حزب خالد¹.

كما شنت جريدة "برقية قسنطينة" La Dépêche de Constantine مقتها وكرهها الشديد الدفين نحو الأهالي وأظهروا من خلال كتاباتهم حقد المستوطنين تجاه الأهالي ورفضهم القطعي لإصلاحات في الحقوق المسلمين الجزائريين²، وواصلت في شحن عواطف الاستعماريين بالمزيد من الكراهية والبغضاء ضد الذين تصدوا لمجابهة الشر فقرّر برحال وأتباعه الذين رفضوا الخضوع لسياسة الضغط فقاموا بعقد "المؤتمر الوطني" كرد فعل سياسي ضد مؤتمر شيوخ البلديات الأوربيين الذي تزعمه "أبو" الذي انعقد بمدينة الجزائر ما بين 27-28 ماي 1920 والذي استهدف مقاومة إصلاحات جونا 1919³ للدفاع عن حقوق المسلمين وطالبوا بتمثيلهم تمثيلا سياسيا صحيحا⁴ ووصف هذه التصريحات أحد النواب المسلمين وهو- الدكتور ابن العربي- بأنها من نوع ما يزرع الكراهية والحقد والبغضاء في قلوب السكان المسلمين المرتبطين بولائهم إلى الوطن الأم. وحمل التبعية على الإدارة التي تتغافل عن هذه الأعمال التي تؤدي إلى ثورة نفسية لمجموع أغلبية السكان الذين من حقهم "أن يقاوموا كل من يريد محقهم". لكن ذلك لبث دون نتيجة وذهبت كل الجهود سدى ودون جدوى⁵.

5- المشاركة في الانتخابات الولائية لسنة 1921

رغم عدم إكمال الأمير خالد لعهدته بعد استقالته في 9 أكتوبر 1920، إلا أنه خاض معركته ضد الإدارة بالاعتماد على شرعية الصناديق وثقة الجماهير فيه التي ما اكتفت تتادي به زعيما وطنيا حيث ظهر مرة أخرى على رأس قائمة جديدة في انتخابات 09 جانفي 1921⁶.

¹ - Ageron, *Enquête sur les origines...*, Op.cit, p22.

² - Ageron, *Enquête sur les origines...*, Op.cit, p22.

³ - أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص 119،

⁴ - نفسه، ص 178.

⁴ - ابن العقون، ج1، صدر سابق، ص119.

⁶ - A.N.O.M, Algérie, G.G.A. Serie12 H n°5, Op.cit.

-راجع أيضا الاقدام، سلسلة 8، رقم 11، 7 جانفي 1921.

وفي هذه الأثناء عمل أصدقاء الأمير خالد الذين كانوا يتوقعون إجراء انتخابات جديدة وكان يهمهم من أمر هذه الانتخابات إبراز المصالحة التي تمت بين أعضاء حزب "الجزائر الفتاة" بأكثر مما يهمهم الفوز فيها.

ولقد بدأت هذه المصالحة في أثر ذلك النداء المؤثر الذي وجهه الشيخ- ابن رجال وطلب فيه "إقامة الوحدة بين أولئك يمزق بعضهم بعضا، والذين يجب عليهم توحيد جهودهم لما فيه خير المسلمين ومصالحهم" وانتهت المحاولات الأولى بإجراء المصالحة بين الأمير خالد والدكتور موسى بن شغوف، النائب المالي عن خنشلة".¹

كما حدثت مصالحات كثيرة سنة 1920، وأقبل القسم الأكبر من أعضاء حزب الجزائر الفتاة على إجراء مصالحة فيما بينهم، وتقارب الخصوم بعضهم من بعض في يوم واحد مما دفع رئيس شرطة الجزائر الذي عمل طويلا من أجل هذا الانقسام والتمزق للقول: "لقد ظهر بأن الانقسام بين الأمير خالد وأعضاء حزب الجزائر الفتاة، لم يكن انقساما نهائيا أو حاسماً"²، وأن تظاهرة المصالحة ماهي إلا تأكيد على الخطأ السياسي الذي تم ارتكابه بتطبيق قانون المواطنين المسلمين.

وكانت الثمرة الأولى للمصالحة هي وضع قائمة انتخابية موحدة برئاسة الأمير خالد وضمت عناصر فرنسية متعاطفة مع الجزائريين³ مثل فكتور باروكان، وبعض الشخصيات العاصمة كتشكيكن وضمت القائمة أيضا كافرًا ويهوديًا وفرنسيا وكان على رأس القائمة في وهران اليهودي مرد خاي شالوم وللإشارة فإن برنامج الأمير لهذه السنة هو نفسه برنامج سنة 1919 ونلخصه فيما يلي:

- 1- منح الجزائريين المواطنة الفرنسية ضمن قانون الأحوال الشخصية الجزائرية.
- 2- حق التمثيل في البرلمان الفرنسي.
- 3- إلغاء البلديات المختلطة ذات الحكم العسكري.
- 4- إنشاء جامعة عربية.
- 5- التعليم إجباري باللغتين الفرنسية والعربية⁴.

¹-Koulakssis, Meynier, L'Emir KhaledOp.cit, 283,.

²-العسلي، جهاد شعب الجزائر، الأمير خالد، مرجع سابق، ص133.

³ -Ageron, Enquête, Op.cit, p28.

⁴- ابن الشيخ، الأمير خالد، مرجع سابق، ص82

وقد لوحظ أن عدد المسجلين لهذه الانتخابات عددهم 1871، قد تراجع بالمقارنة مع سنة 1920، ويعود ذلك إلى انعدام الثقة في صفوف المسلمين الجزائريين حيال الإدارة الفرنسية التي قامت في كثير من المرات إلى تزوير الانتخابات ورفضها سياسة الإصلاحات كما هو الشأن في سنتي 1919م و1920م.

ولقد دعا الأمير خالد الأهالي إلى ضرورة الإلتفاف حول القائمة الخاصة به، وأنه متأكد أن اختيارهم سيكون صائباً¹، ولقد حققت قائمة الأمير نجاحاً باهراً حيث تمكن من الحصول على ثقة الهيئة الناخبة. وكانت نتائج الانتخابات كما يلي²:

ومقابل ذلك تم وضع قائمة برئاسة الدكتور "بن تامي" وتوجيه الدكتور صوالح ودعم الإدارة الفرنسية التي يمثلها الباشا آغا صحراوي وصياح مصطفى سي حنة ومحي الدين زروق والقائد الإبراهيمي الأخضر وكان لهذه المجموعة صحيفتها (المستقبل الجزائري) والتي كان يديرها الدكتور بن التهامي، ثم أصبحت عشية الانتخابات اسم (مستقبل الجزائر) وانتقلت إدارتها أيضاً إلى الدكتور صوالح يوم 7 جانفي 1921³.

وعلى الرغم من دعم الإدارة الفرنسية المطلق للقائمة المضادة لقائمة الأمير خالد التي تقدم بها على رأس لائحة "فرنسا والإسلام"، التي أقحم فيها مرشحين جدد على غرار الفرنسي فكتور باروكاند، الذي كان مع لادميرال في انتخابات 1919، وأعيان آخرين لمدينة الجزائر على غرار شكيكن البرجوازي الصناعي فقد فازت القائمة بالكامل بعد انسحاب الدكتور ابن التهامي⁴، حيث جاءت النتائج كالتالي:

أسماء الشخصيات المرشحة	عدد الأصوات المحصل عليها
1- الأمير خالد	720
2- قايد حمود	703
3- د. تمزالي	699
4- حاج عمار	674
5- سيدي بومدين	667

¹-الإقدام. رقم 18، الجمعة 7 جانفي 1921، مصدر سابق.

²-الإقدام. رقم 19، الجمعة 14 جانفي 1921.

³- نفسه .

⁴ -Kaddache , *La vie politique à Alger de 1919 à 1939*, Op.cit , p.p 42-43.

655	6- فكتور باروكان
649	7- محمد بن يحي
631	8- شكيكن حمادو
610	9- مرابط أحمد
607	10- ساطور رشيد
578	11- بن سمان إلياس
471	12- كاكاشي محمد
263	13- د. بن العربي
258	14- د. بن تهامي
257	15- مصطفى وليد عيسى
132	16- كراد خليفة
84	17- حاج دريس
27	18- علي شريف طاهر
14	19- حاج حمادو

وكان فوز قائمة الأمير خالد ساحقا، الأمر الذي أربك السلطات الفرنسية والكولون الذين سارعوا إلى الإحتجاج والتزوير وحينها خصّت الإقدام صفحتها الأولى للحديث عن هذه التجاوزات والمخالفات القانونية التي سادت فترة الانتخابات حينما سلمت بطاقات مزورة خارج مكاتب الانتخابات بها أسماء مرشحي القائمة المؤيدة للإدارة¹.

ولقد برهنت هذه النتيجة وللمرة الرابعة، ثقة المسلمين المطلقة بالأمير خالد، ودعمهم لقيادته واعتبارا من هذه الوقائع المسترصدة لم يعد لدى الإدارة الاستعمارية في الجزائر أدنى شك أو ريبة في أن "خميرة الوطنية الإسلامية قد ثبتت في الجزائر" وبات الهم الأساسي الذي تعانیه أجهزة الاستخبارات هو متابعة تحرك المواطنين المسلمين في انتظار "إعادة بعث الحضارة الإسلامية"² في الجزائر - بكل أبعادها وشموليتها .

وقد سعى شباب "حزب الجزائر الفتاة" إلى التصدي لمجابهة مثل هذه المقولات الغير مقبولة في تلك الفترة- فكان مما يقولونه عن خصومهم في الإدارة الفرنسية في الجزائر:

¹-ابن الشيخ، الأمير خالد، مرجع سابق، ص83.

² -Ageron, *Enquête.....*, op.cit, p29.

"إنهم يحاولون إظهار وطنيتنا على أنها مضادة لفرنسا، وكل ذلك لأنهم مستقلون ولم نخضع لهذه الإدارة الفرنسية" وأظهر نائب جزائري صورة الموقف بالمقولة التالية: "يجب ألا يغيب عن الأنظار أبداً بأن الإدارة الفرنسية تضع الانتخابات دائماً في ظروف صعبة للغاية. فإما أن يفوز المرشح للانتخابات بدعم من الحكومة فيكون عبداً لها - مملوكاً - وإما أن يفوز مستقلاً عنها فتصفه أو تتهمه بأنه محرصاً على الثورة"¹.

وإذا كان الأمير خالد في الأيام الأولى من نضاله السياسي يؤمن بفعالية الطريقة الديمقراطية الانتخابية وصلاحتها، فقد عدل عنها فيما بعد لخيبة ظنه فيها، ومن الجائز اعتباره متقدماً عن أفكار معاصريه كلهم، إذ كان الوحيد الذي لاحظ منذ عام 1921 أن انتدابه وانتخابه ليس فيهم جدوى وعبر عن امتعاضه وأسفه الشديد على ذلك².

فقد تقطن الأمير خالد منذ 1921 إلى أن الجزائريين لا يمكنهم بحال من الأحوال إسماع أصواتهم وشكاويهم في بلادهم، وأن نشاطاً سياسياً في باريس هو وحده الكفيل بالإتيان ببعض النتائج في هذا الميدان، فكان يقول: "إن المندوب المسلم المنتخب لا يتجه بأنصاره إلا بعد خيبته وفشله - إلا إلى فرنسا، إلى الوطن الأم وإليها فقط"³ وهذه الأخيرة كعاهدتها لم تكن صادقة في التزامها وتعهداتها فتخلى الأمير خالد عن نيابته من خلال استقالته المباغته من كل المجالس المنتخبة (المجلس البلدي، والمجلس العمالي - العام - والمندوبيات المالية، إذ بعث في 02 ماي 1921 من مدينة عين البيضاء إلى عامل العمالة جاء فيها إلى رئيس المجلس العام للجزائر ورئيس المفوضيات المالية⁴: "عند دخولنا إلى المجلسين، اعتبرنا الفترة، وحسب الشهرة التي سبقتنا هناك، وطنيين ومشاغبين وحتى معادين لفرنسا، لأن الكثير من زملائنا الأهالي أثاروا ولأسباب وجيهة اتهامات غير مبررة⁵. لكن الحقيقة أنه في الجزائر (بلد الامتيازات الكبيرة) يتصور البعض بصعوبة أن الأهالي يستطيعون التمتع بحريات محلية بالدرجة نفسها مع الأوربيين، لكن ليس هناك من داع إلى الفرع لأن هذه الحريات هزيلة ولا معنى لها مقابل الواجبات المفروضة والتضحيات

¹-Ageron, *Enquête.....*, op.cit, p30.

²- Kaddache, *L'Emir Khaled*, Op.cit, p42.

³- جريدة "الإقدام" سلسلة رقم 03 - العدد 21، 28 جانفي 1921.

⁴- قداش، *تاريخ الحركة الوطنية.....*، ج1، مصدر سابق، ص 127.

⁵ - Kaddache, *Histoire du nationalisme.....*, T1, Op.cit, p 106.

المبذولة. وعلى كل حال، أليست كل القوانين الخاصة بالأهالي هي تحت رحمة قرار يمكنه أن يحيدها عن هدفها الحقيقي؟ وبما أننا مغمورون بأغلبية ساحقة، كوننا من جهة أخرى أقلية وعدد كبير منا هم تابعون فإن أصواتنا وأعمالنا تجد نفسها معدومة تماما، ومن جهة أخرى، الإدارة التي تحكم سيطرتها على كل القرارات الصادرة من المجلسين، على إثر تشكيلة المجلس الأعلى، حيث تتكون الأغلبية من موظفين، ومنه فإنني لا أرى - في اعتقادي الخاص - فعالية وجودنا في هذه المجالس¹ وعليه علينا اليوم وأكثر من أي وقت مضى، توجيه أنظارنا نحو الوطن الأم - فرنسا - ونحوها وحدها فقط، على أمل رؤية هذا الوطن وهو يقرر مصيرنا بصورة حقيقية² وهذا نظرا لما وجده الأمير من عراقيل كبيرة من الإدارة الفرنسية أثناء أداء مهامه. وكان في جملة ما تعرض له الأمير خالد خلال تلك الحملة الصحفية التي شنتها ضده الصحف التابعة للدوائر الاستعمارية³.

وتعتبر قضية استقالة الأمير خالد من المجالس المنتخبة بالحدث الفريد والأول من نوعه في قاموس النخبة منذ⁴ 1920، خاصة بعد أن تحركت الدوائر الاستعمارية في الاتجاه المضاد، فطرح قضايا "طرح الجنسية الفرنسية على المسلمين" و"مشكلة الأمن" وتجاوزت ذلك إلى ما يمكن تسميته "تنظيم مؤامرة حقيقية" لاستصدار قانون "إعادة فرض السلطات التأديبية وتشديد الرقابة على المواطنين" وذلك عشية وصول الأمير خالد مع كل من الدكتور موسى وابن رحال إلى باريس يوم 29 جويلية 1920 لطرح وجهة نظرهم ومعارضة الوفد الذي أرسله الحاكم العام للجزائر (محي الدين زروق، والدكتور ابن التهامي وقايد صياح سي هني) بهدف إقامة النظام الخاص بالمسلمين⁵. حيث تمكنوا من تمرير عملية التصويت بالغرفة عن طريق تصويت مباشر، وقال عنه ليون بلوم Léon Blum "إنه غش حقيقي". وقام رئيس مجلس النواب الفرنسي باستقبال الأمير ورفيقه، وخفف من مخاوفهم بشأن الأساليب التي سيتم إتباعها في تطبيق هذا القانون⁶.

¹ - جريدة الأخبار، 24 ماي 1921، الرسالة بتاريخ 02 ماي 1921.

² - Kaddache Mahfoud, L'Emir..., Op.cit, p42.

³ - العسلي، جهاد شعب، الأمير خالد، مرجع سابق، ص138.

⁴ - ابن الشيخ، الأمير خالد.....، مرجع سابق ص84.

⁵ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية ...، مصدر سابق، ص126.

⁶ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص458.

ويظهر أن الأمير خالد أراد باستقالته، إثارة انتباه أعضاء البرلمان بشأن استعادة الحقوق الجزائرية¹.

6- تأسيس جمعية الأخوة الجزائرية.

من مظاهر النشاط السياسي داخل الجزائر في أعقاب الحرب العالمية الأولى أن أنشئت جمعيات إسلامية في مختلف المجالات الرياضية والثقافية والتعليمية، وقد كانت هذه الجمعيات ذات طابع اجتماعي سياسي وكانت أهدافها تتركز على المطالبة بالمساواة والدفاع عن مصالح المسلمين وكان إقبال جمهور المسلمين عليها يجعل الطابع السياسي ظاهراً فيها ولذلك لم تسلم من رقابة الإدارة الفرنسية ومن أمثلة هذه الجمعيات "جمعية الشباب الإسلامي، الإصلاح الاجتماعي" التي كانت أهدافها تتمثل في الاهتمام بمشكلات الطبقة العاملة ومقاومة بعض الآفات الاجتماعية مثل إدمان الخمر، والمطالبة بالمساواة في مجالات التعليم والسياسة والاقتصاد، وقد أنشأ الأمير خالد إحدى هذه الجمعيات التي دعاها "جمعية الأخوة الجزائرية"² بالجزائر في 23 جانفي 1922 La Fraternité Algérienne أو "المؤاخاة الجزائرية"³.

وهذا بعد شوط كبير قطعه من خلال نشاطه السياسي المكثف والضغطات المختلفة الممارسة عليه، وكان ذلك مع نخبة من المثقفين الجزائريين من بينهم "القايد حمود، وزهير بن سماية ويوسفي حميدة وغيرهم ممن خدموا النخبة الوطنية مع بداية القرن العشرين، كما انخرط فيها الشباب والأعيان والفلاحون والمثقفون وغيرهم بمبلغ من الاشتراكات⁴، كان هدفها "استقراء الوسائل التي تمكن الجزائريين من الدفاع عن حقوقهم ومن تحسين حالهم مادياً وسياسياً وثقافياً"⁵ وقد ترأس الجمعية الأمير خالد ونائبه الد. بن التهامي والسيد د. بن العربي والأمين العام المحامي ايماش ونائبه يوسف حميدة إضافة إلى حمدان بن مرابط، زهير بن سماية، سيدي بومدين، حاج حمادو وكاكاشي⁶.

1 - العسلي، جهاد شعب، الأمير خالد.....، مرجع سابق، ص 131.

2- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 460.

3- جريدة الإقدام، العدد 11، أوت 1922.

4- ابن الشيخ، الأمير خالد، مرجع سابق، ص 105.

5 - مناصرية، مرجع سابق، ص 55.

6- جريدة الإقدام، العدد رقم 63، الجمعة 27 جانفي 1922.

كما وجدت الجمعية لخدمة القضايا السياسية ولتعبئة الجزائريين وتكثيف الجهود وتوضيح التضحيات الجسام التي بذلها الشباب الجزائري إلى جانب فرنسا في الحرب العالمية الأولى وكذلك تحسيس الجزائريين بالقضايا السياسية، والمطالبة بإلغاء القوانين الفرنسية الجائرة مع إشراك الأهالي في التمثيل النيابي، وتطبيق المساواة بين الجزائريين والفرنسيين بحسب ما نصت عليه القوانين الفرنسية.

ويمكن تلخيص أهداف الحركة في النقاط التالية:

1- تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتهيئة الظروف المادية والمعنوية للمسلمين الجزائريين.

2- المقاومة ضد سياسة اللا عدل والظلم والتعسف من خلال الدعوة إلى المساواة بين الفرنسيين والجزائريين.

3- المطالبة برفع حالة تطبيق الإجراءات الاستثنائية والعودة إلى العمل بالقوانين العامة المدنية¹.

4- تطبيق ما جاء في قانون 04 فيفري 1919 وبخاصة ما يتعلق بالبند 14 منه الخاص بالوظائف المخصصة للوطنيين المسلمين الغير متجنسين بالجنسية الفرنسية بحيث يجوز توليتهم في المناصب العمومية بالوجه الذي يجوز به ذلك للفرنسيين و بشروط الأهلية المطلوبة من الفرنسيين إلا أنه سيصدر أمر من الدولة بتعيين عدة وظائف دولية لا يجوز للمسلمين أن يتولوها ما لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسية التامة وأن الوطنيين المسلمين الذين سيفيدون تحك على الفرنسيين ما عدا الأمور الخصوصية المتوسل بها لحماية الغاب وحفظه بمقتضى قانون 21 فيفري 1913 وما عدا الأحكام بقانون 15 جويلية 1914² المتعلق بالمنفي في القوائم الانتخابية لا يسوغ الحكم عليهم فيما يخص المخالفات والجرح إلا بارتكابهم من الأفعال ما يرتكبه الفرنسيون أصالة أو تجنسا ولا يحكم عليهم في ذلك إلا المحاكم التي تحت مراقبة خصوصية.

¹ - Collot. Henry, **Le mouvement National...**, Op.cit, p31.

² - **A.N.O.M**, Algérie, G G A 12/H Boite n5. Op.cit.

5- التمثيل البرلماني للجزائريين مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية وبذكر فيكتور سبيلمان¹ أن الأمير تمكن من مخاطبة حوالي ثلاثة آلاف رجل أمام بلدية بسكرة حول قضية التمثيل البرلماني للجزائريين في البرلمان الفرنسي².

6- التأكيد على البعد الوطني للمطالب الجزائرية، وقد جاء في البند الأول من تأسيس الجمعية ما يلي³:

- أ- خلق وسائل وإيجاد ظروف ملائمة للدفاع عن حقوق الجزائريين.
ب- تأكيد أوصل الثقة للحصول على قاعدة شعبية بهدف تحقيق نتائج مشجعة في الانتخابات.

ومن ثم فقد عزز الأمير خالد جهود جمعية الإخوة بطموحات الجزائريين، فبعد مضي شهرين فقط على ميلادها، بادر الأمير صحبه بعقد تجمع هام في باب الوادي بحضور الكثير من الأنصار والفضول، ومن بين الشخصيات التي عززت جمعية الأمير نذكر على سبيل المثال لا الحصر، أحمد عميش، والطيب بن العربي وكانت لهما مواقف مشجعة للأمير، وقد غطت جريدة الإقدام تجمع واعتبرته بمثابة "عودة الأمل للجزائريين، وهو دعوة للإتحاد والتضامن وكتبت تحت عنوان "بارقة الأمل" بقولها: "ثم جاء دور الأمير فوعظ الناس وأطنب في شرح كلمة الإتحاد وألقى على مسامعهم قصيدة حماسية إرشادية أثرت على أفكار الحاضرين وأبكت الكثير منهم⁴. وكان ذلك تحت عنوان "الاجتماع العام العظيم

¹ - فيكتور سبيلمان: (1866-1936) وفد إلى الجزائر من قبل الألزاس وعمره 11 سنة مع أبيه الذي تحصل على قطعة أرض في إطار تعويض سكان الألزاس بعد تدهور غلالهم الزراعية بفرنسا نتيجة المرض. عاش طفولته في مدينة برج بوعريبيج، وفيها مارس مهنة إسكافي وبائع، وذاق مرارة الفقر وما يعيشه الجزائريون نتيجة سياسة المعمرين في الجزائر. بداية من 1914 عمل مراسلا لجريدة صرخة الجزائر (Le Cri d'Algérie) المعارضة لقانون التجنيد الإجباري الذي فرض على الجزائريين، كما أنظم إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وأصبح مسؤولا بفرع سيدي بلعباس، بعد تأسيس جريدة الإقدام انضم إلى فريق صحيفتها وأصبح مناصراً قويا للأمير خالد خاصة بعد نفيه حيث أسس جريدة خط وصل (Trait d'union) بعد توقف الإقدام ودعا إلى تقارب فرنسي جزائري ليس فيه أي نوع من التفرقة أو العنصرية. Gilbert Meynier, L'Algérie révélée

² - عبد الرحمان إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، (1945-1954) منشورات السائحي، الجزائر، ص50.

³ - Victor Spielman, L'Emir Khaled (son action politique et sociale) en Algérie de 1920-1923 un aspect de la question Indigène Algérienne, édition trait d'union Alger 1938, p15.

⁴ - جريدة الإقدام، عدد 72، الموافق ل 21 مارس 1922.

لبيان مقاصد جمعية "المؤاخاة الجزائرية" كما طالبت هذه المجموعة بضرورة تطبيق جملة من الإجراءات الفورية لصالح الشعب الجزائري وهذا ما أوردته صحيفة الإقدام الصادرة في 14 أوت 1922 حيث دعت إلى تمثيل الأهالي من غير ذوي المواطنة الفرنسية في البرلمان وأكد الأمير خالد بعد إلقائه لقصيدته¹ أن أهداف الحركة، ما هي إلا استمرارية لمطالب الأمير خالد من خلال البرنامج الذي قدمه للسلطات الفرنسية أثناء ممارسة الانتخابات سنة 1919. ومهما يكن فإن مطالب وأهداف الأمير إنما هي تجسيد لنشاطه السياسي وانطلاقه فعلية لفكرة الإصلاح السياسي الذي اعتمدها لمناهضة الاستعمار، عن طريق الدعوة إلى المساواة والرّد على المتجنسين الذين تتكروا لوجود الأمة الجزائرية. وفي نفس السنة عزز الأمير مرة أخرى من نشاطاته السياسية، وقام بالعديد من الجولات إلى تلمسان وعقد تجمعا شعبيا في قاعة الحفلات التابعة للبلدية².

وكانت تدخلات الأمير بالعربية الفصحى، وركّز خلالها على ضرورة إبطال الإجراءات التعسفية التي لا تزال مفروضة على الجزائريين، كما استنكر سياسة التجهيل والتهميش والإقصاء المفروضة على الأهالي ودعا الحضور للمطالبة بالحقوق السياسية والاشتراك في السلطة، كما أعطى فكرة عن الظلم والجهل الذي كان برزخ تحت نيره الشعب الجزائري مثل تزوير الانتخابات لقد لقيت أفكاره هذه رواجها في المنطقة كما دعا إليها مجدداً أحد رسل الأمير المدعو "أحمد بهلول" الذي زار المنطقة في خريف 1922³.

ويمكن الجزم بأن "حركة الأخوة الجزائرية" ما هي إلا حلقة من حلقات الصراع والنضال السياسي الذي خاضه الأمير ضد الإدارة الفرنسية والكولون بالجزائر كما كانت خطوة مهمة نحو تأسيس حزب سياسي جزائري ونعني بذلك "نجم شمال إفريقيا"⁴

ولقد رفض النواب المنتخبون المسلمون للبلديات في اجتماعهم المنعقد في 22 جويلية 1921 استقالة الأمير خالد، وتقدموا إليه برجاء العدول عن استقالته⁵، ورشح نفسه بعد ذلك للانتخابات الفرعية الخاصة بانتخابات المستشارين للبلديات في شهر جويلية 1921 وعادت

1- الإقدام، قصيدة الأمير خالد، باب الوادي، عدد 72، 21 مارس 1922.

2- تصدر عبد العزيز بوتفليقة، مذكرات مصالي الحاج (1898-1938) 2006، ص110.

3- جريدة الإقدام، عدد 72، الموافق ل 21 مارس 1922، مصدر سابق.

4- ابن الشيخ، الأمير خالد....، مرجع سابق، ص105.

5- العسلي، جهاد شعب، الأمير خالد....، مرجع سابق، ص 139.

الإدارة الفرنسية في الجزائر لبذل جهودها لإسقاطه غير أنها فشلت في مساعيها ونجح الأمير خالد بأكثرية بألفي صوت، وانتصر على منافسه "محي الدين زروق الذي كان مرشح المخابرات الفرنسية¹. وهذا ما أدى إلى زيادة احتجاجات خصومه واتهموه بالتعصب الديني والانتماء للشيوعية²، كما قام محافظ مدينة الجزائر بتزوير الانتخابات لصالح زروق محي الدين وهو من الأعيان المواليين للإدارة الفرنسية وكان قد أشار لذلك الأمير خالد في جريدة الإقدام³.

ورغم النجاح والذي كان متوقعا تماما، والذي أدى إلى ازدياد نشاط الأمير خالد سنة 1921، بعد أن تم إعادة تنظيم صفوف "حزب الجزائر الفتاة" أعيد تنظيم إدارة صحيفة "الإقدام" فاختمت من إدارتها الحاج عمار وقياد حمود، وفي 02 سبتمبر أعلن الرّجلان تنازلهما عن عملهما لمصلحة الأمير خالد الذي أسند إدارة الصحيفة إلى أحمد بهلول وهو أستاذ مجاز في العلوم الفيزيائية، كما حدث تقارب بين الأمير خالد وابن التهامي بوساطة من ابن رحال⁴.

تم الاتفاق على قائمة عاصمية جديدة التي حافظت على سبعة أسماء من إثني عشر من قائمة 1919، وتركوا المكان لأتباع ابن التهامي، منهم الدكتور تامزالي هذا الأخير الذي كان قد نعته الأمير خالد بالخائن وقد صفح عنه، والطاهر علي الشريف وحمادو⁵، وعندما جرت الانتخابات الفرعية في أكتوبر 1921، أفاد "بن التهامي" من دعم الأمير خالد له، ففاز في المدينة بانتخاب "المستشار العام" كما عمل الأمير خالد على دعم مرشح آخر في هذه الانتخابات في مليانة مما أدى إلى نجاح هذا المرشح⁶.

غير أن للأسف فإن الإدارة الاستعمارية كانت تعمل دائما على عرقلة وصول الأهالي بحيث كانت تعمل على إبعاد الوطنيين بالضغط الفادح، من خلال استبدال مرشح من الوطنيين بأخر جاهل من المرابطين وتنصيبهم بالقوة، ومن أدلة على ذلك، من جملتها إغلاق المقاهي قبل يوم أو يومين من الانتخابات دون سابق إنذار من أجل إخافة وترهيب

¹ -Ageron, *Enquête.....*, Op.cit, p32.

² - خثير، المرجع السابق، ص246، 245.

³ - L'IKDAM , 18 Novembre 1921.

⁴ - Koulakssis. MEYNIER, *L'Emir Khaled,....*, Op.cit, p283.

⁵ - Ibid.

⁶ - العسلي، جهاد شعب، الأمير خالد.....، مرجع سابق، ص139.

الأهالي، وإن تأكدوا أنه انتخب من هو ليس من حزب الإدارة، يقطعون عليه لقمة عيشه ليكون عبرة لغيره مستقبلاً¹.

مثال، فإن رئيس بلدية "شفة" (البلدية) استدعى لمرتين مختلفتين الأربعاء والسبت قبل الانتخاب أعضاء المجلس البلدي من الأهالي وأعيان الدائرة وأمرهم بترشح "مختاري عبد القادر" ومنع مبعوث المرشح غير الإداري من الدخول إلى قاعة الانتخابات، وقد فعل مثل ذلك مع مبعوث المرشح الإداري، مع أن رئيس البلدية وأعضاء مكتب الانتخاب كانوا مع أنصار مختاري عبد القادر وكان حارس الريف (Garde Champêtre) واقفاً عند الباب ويجبر كل منتخب أن يريه ورقة مختاري قبل دخوله قاعة الانتخاب².

ولكن عند فتح الصندوق قد تفاجأ الجميع لوجود 20 صوتاً لصالح "الحكيم" بن تهايمي فاغتاظ رئيس البلدية لغلق ثلاث مقاهي بأمر منه، كما تم إغلاق مقاهي أخرى في كل من عين الدفلى وبومدفع.. فتم دعم المرشحين الجهلاء "المتدجلين" والموالين لها، هذا الدعم غير المنطقي لم يكن حباً في هؤلاء الجهلة إنما لقضاء مصالح العمالة، ومراد هذا إلا أن يبرهن لفرنسا بأن المسلمين ليسوا بأهل للانتخاب حيث لم يختاروا إلا الجاهلين للمجالس الجزائرية³. لاحظ خالد، الذي أعيد انتخابه في المجلس العام للجزائر، من جديد أنه لا حيلة له في إسماع صوته في الجزائر. وكانت ميزة خطابه المتعددة إغاضة زملائه الأوربيين. فكان كلما حاول التصرف بصفته منتخبا يزجر بعنف⁴.

حينها حذر الأمير خالد الفرنسيين من التمادي في سياستهم الاستعمارية بقوله: "أيها الأوربيون إن كل الإجراءات التي تتخذونها ضد هؤلاء أو أولئك لن تجد نفعاً، لأن الحوادث المقبلة ستكتسح كل هذا العبث والفساد، ولأن الأجل قد حلّ... إن الفرنسيين القاطنين بالجزائر باتوا وهم ينتظرون بمرارة اليوم الذي سيرغمون فيه على شد أمتعتهم وحقائبهم للعودة إلى الوطن الأم... فمستقبلهم غامض مجهول والأفق أمامهم ملبد بالغيوم والسحب والعاصفة على وشك الرعد والقصف على رؤوسهم. وهم منذ الآن يتألمون من ذلك ويتحصرون عليه...!"¹

¹ -L'IKDAM , 18 Novembre 1921.

² بعنوان : تحريف قانون 4 فيفري 1919 . -L'IKDAM, huitième année n49, Vendredi 21/10/ 1921.

³-Ibid.

⁴ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.....، ج1، مرجع سابق، ص135.

وقد وجه الأمير خالد نحو أولئك المتجنسين الذي كانوا لا يؤيدون مطالبة الجزائريين بالتمثيل النيابي، وظهر ذلك في تعامله على سبيل المثال مع "موسيو صوالح" سنة 1922 حيث عمل على إظهاره من خلال وصفه: "بالخيانة لبني جلدته، والكفر والارتداد عن دينه وقال عنه: إنه يعتقد أن تجنسه وكفره، وقطع الصلة بينه وبين ملته، وأكل لحم الخنزير ولبس القبعة أو البرنيطة، كل ذلك يخوّل له صفة الفرنسي الأبوي النبيل. فمثله كمثل الوطواط، لا هو عصفور ولا هو فأر، إنّما يتجسم في خلقه الرياء والنفاق، ولن يجد إلاّ اللعنة والخزي أينما ولى وجهه².

وتماذى "صوالح" في وقاحته أنه بات يجادل في مبدأ تمثيل المسلمين في مجلس النواب الفرنسي ذاته فكان يتساءل كمن لا يعرف ولا يدري شيئاً بقوله: "هل هذا التمثيل ممكن؟ وهل هو ناضج قد أتى أوانه؟"

كما استمر القمع الاستعماري خلال انتخاب أعضاء المجلس البلدي للأهالي بالبلدية حيث جرت انتخابات تجديد أعضاء المجلس البلدي "الأهليين بالبلدية" يوم الأحد 2 أبريل 1922، فدائماً التجاوزات التي لقيها الأهالي من قبل كاتب البلدية العام ومدير الشرطة (الكومسير) وإدارة الغابات، حيث سعوا إلى تقديم قائمة أخرى ضد الأعضاء المستقلين واستعمال كل الوسائل الفعالة لنجاحها، ولكن ذهب سعيهم سدى وفاز عناصر الوطنيين فوزاً باهراً³ والنتائج كانت كالتالي:

عدد المنتخبين 1400، فنال السيد ثابتي مزيان 1211 صوتاً والسيد الجوهر طيب مرزاق 1195 صوتاً والسيد عاشور محمد 1194 صوتاً والسيد بوشاقي 1194 صوتاً والسيد الصديق حاج على 1190 صوتاً والسيد بوكميات أحمد الميصراوي 1189 صوتاً والسيد عبد اللطيف عبد القادر 1186 صوتاً وسيدي موسى محمد 1180 صوتاً والسيد الصادق سعيد بن محمد 1168 صوتاً والسيد كورا باشا محمد 1158 صوتاً والسيد فرجى بن عيسى 1109 صوتاً، وانسحب أربعة من القائمة المضادة في آخر ساعة والأول من الباقيين نال 219 صوتاً والثاني 134 صوتاً⁴.

1- العسلي، الأمير خالد، مرجع سابق، ص180.

2- جريدة الإقدام، عدد 23، ديسمبر 1921.

3- الإقدام/ الجمعة 7 أبريل 1922 ← الإقدام العدد 73.

4- نفسه..

وهذا ما أدى بإدارة الغابات إلى إلقاء إدعاءات بأسباب واهية خاصة لسكان دوار قلاعي وإثقالهم بالغرامات المفقرة خاصة وأن معيشتهم الوحيدة في خدمة الفحم. كما هناك فضيحة أخرى للإدارة المحلية في قسم مليانة لحميدة بن الباشاغا الأخضر الذي خاب أمام مرشح الأهالي السيد غرسي أحمد، حيث يدرك الجميع ما بذلته الإدارة المحلية من الضغط لنجاح مترشحها، حيث عملت كل ما في وسعها من أجل إبطال انتخاب السيد غرسي حيث دفعت الإدارة ما يزيد عن 64000 فرنك حسب إدعاء بعض أصحاب وأقارب حميدة وغلق عدة مقاهي، وخوفا من الفضيحة قد صادقت الإدارة بفرنسا على نجاح السيد غرسي أحمد، حتى لا تحط من قدرتها ولا تزيد من فقدان الأهالي في الانتخابات المقبلة في المجلس العمومي والمجلس المالي وغيرهما¹.

لم تكن الإدارة الاستعمارية بهذا التزوير في البلدية، بل زورت محاضر انتخابات المجالس العامة، وذلك في أكتوبر سنة 1922، من خلال إقصاء قائمة الأمير خالد أمام مرشحي الإدارة الاستعمارية، بعد أن عملت هذه الإدارة على تكوين أربع دوائر انتخابية جديدة في سبتمبر 1922 وذلك بطريقة تسمح بتعديل نتائج الانتخابات اللاحقة للمستشارين العاميين بحيث يكون نصف عددهم من المسلمين، وقد تم اقتطاع هذه الدوائر الانتخابية بما يضمن عزلها عن نفوذ دوائر "الجزائر الفتاة"، ومن هذا وبإجراء الانتخابات في العاصمة" نجحت الإدارة الفرنسية في إسقاط ثلاثة من مرشحي حزب "الجزائر الفتاة" وذلك على الرغم من فوز الأمير خالد فيها. فكانت نتائج هذه الانتخابات تمثل انتصاراً لرئيس الشرطة الذي تمكن من إسقاط كل أصدقاء الأمير خالد وإخوانه².

كما خاضت الإدارة الاستعمارية حملة جديدة، بدءاً من جانفي 1923 من خلال تخصيص زوايا، يتم فيها نشر مقولات زعماء المسلمين من أتباع فرنسا، التي تتركز ضد: "المحرض خالد عدو فرنسا وعدو مواطنيه المسلمين" وما كانت تلك الحملة إلا تمهيداً للانتخابات القادمة من أجل تجديد انتخابات المندوبين أو النواب الماليين³.

وقد تحدث موريس فيوليت مطولا في كتابه: "هل تعيش الجزائر؟ L'Algérie Vivra t-elle ? عن تصرفات الإدارة خلال الانتخابات، كانت هذه الأخيرة ترشح أشخاصا

¹ - الإقدام/ الجمعة 7 أفريل 1922 ← الإقدام العدد 73، مرجع سابق.

² - Ageron, **Enquête....**, Op.cit, p36.

³ - Ibid.

ذوي سوابق عدلية وتضمن نجاحهم في الانتخابات للمجالس العامة والبلدية، كما كان الولاية يحاولون التأثير على المجالس البلدية في المدن الصغيرة لصالح المرشح الذي يختارونه¹. وبعد أن كان الأمير خالد خلال الانتخابات يحمل شعار "فرنسا الإسلام" صار بعد تزوير انتخابات 1922 الخاصة بعملية تجديد نصف عدد المندوبين الماليين²، يحذر من تحوّل الإسلام من قوة عاملة لصالح فرنسا إلى قوة نافية لهذه الأخيرة ومحطمة لها.

7- زيارة رئيس الجمهورية "ميليران" وتداعياتها:

ظل الأمير خالد يعارض سياسة الدمج الكامل للجزائر بفرنسا ويطالب بالحفاظ على أحوال المسلمين الشخصية، وخاض صراعا حادًا ضد مناوئيه: "الإدارة، المستوطنون، زعماء الأهالي الليبراليون، عبر صحيفة الإقدام، كما اعتمد على سياسة الوفود وإجراء اللقاءات مع مختلف المسؤولين، فعند قدوم لجنة مجلس الشيوخ الفرنسية إلى الجزائر لدراسة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في البلاد في 31 ماي 1921³ قام الأمير بمقابلة رئيس جمهورية فرنسا ألكسندر ميليران⁴ الذي انتخب بدلا عن "بول ديشانيل" حيث كان يأمل الجزائريون أن يتحرك بكيفية أسعد من سابقه للدفاع عنهم وصد مطالب المعمرين الفرنسيين، وكان لقاء الأمير بالرئيس ألكسندر في مسجد سيدي عبد الرحمان بالجزائر وعرض عليه طلبه الخاص بتمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي، فأجابته بضرورة التآني والانتظار وقطف ثمار إصلاحات 1919، ونتيجة لهذا قام الأمير بإبداء عدم موافقته على أي تعديل في الدوائر الانتخابية إلاّ بشرط تمثيل المسلمين بالبرلمان الفرنسي، وسانده بقية أعضاء المجلس المالي وطلبوا برفع عدد ممثليهم في المجالس العامة وقدموا استقالتهم من المجلس المالي⁵.

¹ - عطا الله فشار، النخبة الجزائرية، جذورها، تطورها، اتجاهاتها (1914-1954) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، 2008-2009، ص 164.

² - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 467.

³ - بوحوش، مرجع سابق، ص 223.

⁴ - ألكسندر ميليران، رجل دولة فرنسي، من مواليد باريس (1859-1943) اشتراكي، أصبح محاميا سنة 1889 بباريس ثم أخذ يشتغل إلى صف كليمنصو بالفضاء، نائب راديكالي منذ 1885 ثم أصبح نائب اشتراكي مستقل ما بين (1889-

1893) وزيرا للحربية (1914-1915) ثم رئيسا للجمهورية (1920-1923) انسحب من الميدان السياسي بسبب

معارضة (كارتل اليساريين) ومقاومتهم له. أنظر Grand Dict. Encycl. Larousse, op.cit, tome 7, p1145

⁵ - بوحوش، مرجع سابق، ص ص 220، 225.

ووسط مطالبة الجزائريين بحقوق سياسية أكثر جدد ألكسندر ميليران رئيس الجمهورية زيارته إلى الجزائر في 20 أبريل 1922 وتحول في الولايات الثلاث للإطلاع بنفسه على الأوضاع عن كثب، واستمع إلى الكثير من مطالب الجزائريين من أجل إصلاح سنة 1919¹.

تمكن الأمير من حصول موافقة الحاكم العام للجزائر من أجل مقابلة رئيس الجمهورية الفرنسية بالرغم من معارضة رئيس الشرطة في الجزائر² فخطب الأمير خالد بعنوان "مطالبنا الفورية" في حضور رئيس الجمهورية ميليران، حيث استمع كل من الجزائريين والكولون لخطبة الأمير خالد "بهدهوء وانتباه عظيمين"³. بمسجد سيدي عبد الرحمان باسم جميع السكان الجزائريين مطالباً بالحرية المدنية وبتقليد الجزائريين جميع المناصب في المجتمع بدون شرط وقيد، وذكر الأمير خالد الرئيس الفرنسي بأن الجزائريين إيماناً منهم "بالتقاليد الشريفة" للأمير عبد القادر "وحاربوا دفاعاً عن الحق والحرية" بجانب فرنسا زمن الأخطار. وأكد خالد بأن الجزائريين لكي يصل صوتهم إلى فرنسا أن لا يُدَّ وأن يحصلوا على تمثيل نيابي في المجلس الوطني الفرنسي⁴ لكي يعبروا عن أنفسهم إلى "أم الوطن" وبلغة مفعمة بالترغيب والترهيب أشار خالد إلى أن أيدي وقلوب الجزائريين متجهة نحو فرنسا وأنه يأمل ألا تدفع إلى اتجاه آخر⁵.

ثم أخبره عن رغبة الجزائريين في التمتع بالحقوق الفرنسية وبالمساواة في جميع المجالات مع الحفاظ على الشخصية الجزائرية⁶ وإلغاء قوانين "الأنديجانا" والمحاكم الخاصة والرقابة ونشر التعليم وإصلاح الزراعة وفك العزلة عن المناطق النائية عن طريق شق الطرقات والسكك الحديدية والتزام السلطات الإدارية بقانون 4 فبراير 1919⁷.

¹ - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية.....، ج2، مرجع سابق، ص300.

² - العسلي، جهاد شعب الجزائر، الأمير خالد.....، مرجع سابق، ص142.

³ - سعد الله، الحركة الوطنية.....، ج2، مرجع سابق ص363.

⁴ - بوحوش، مرجع سابق، ص ص225،220.

⁵ - سعد الله، الحركة الوطنية.....، ج2، مرجع سابق، ص363.

⁶ - نفسه.

⁷ - Collot et Henry, **Op.cit**, pp 31,32.

غير أن ردّ ميليران كان سلبيا وغير مرضي، حيث قال: "أن أي إصلاحات أكثر من هذه سوف تؤدي إلى نتائج عكسية.

وأضاف: "بأنه سيأتي اليوم الذي تزداد فيه حقوق المسلمين والتي هي الآن كثيرة"¹. ولقد وصف نائب فرنسي كان يرافق رئيس الجمهورية، بأن الأمير خالد قدم مطالبه بفخر وتعال ولكن باحترام، وقد علق الأمير خالد رغم الإجابة السلبية. على ذلك بقوله: "إنّ رئيس الجمهورية الفرنسية لا يستطيع قول ما هو أكثر من ذلك، وإلاّ فإنه سيخرج عن سلطاته المحدودة والضعيفة والتي حددها له الدستور الفرنسي"².

وقد عبّر مرافقو الرئيس على لقاء خالد برئيس الجمهورية بأن اللقاء كان متّسما بالعظمة وحفيد الأمير كان يتحدث من موقع الدّ للندّ، مع رئيس الجمهورية الفرنسية، في حين اعتبر المستوطنون المتطرفون خطاب الأمير أمام رئيس الجمهورية لا يمثل أكثر من صوت "نشاز-منعزل" إلاّ أن خطاب قايد حمود من البليدة وبن رحال من وهران دحض مقولة أولئك الحاقدين الذين اعتبروا أن موقف الأمير لا يحتمل³.

وفي أقل من سنة من زيارة ميليران للجزائر مدن فرنسا من عمر قانون الأهالي حمس سنوات أخرى، حتى يكون بمثابة سند قانوني رادع لتقوم السلطات الفرنسية بإصدار قانون نفي خالد.

ولتحقيق ذلك تمكنت الدوائر الاستعمارية في الجزائر من رصد أكثر من مائتي صحيفة لتضخيم ما أطلقت عليه "أسطورة الحدث الشهير ليوم 20 أفريل 1922، ولم يكن الفرنسيون في الجزائر مستعدين على كل حال للتساهل تجاه القضية التي طرحها الأمير خالد، واستمرت الاتهامات وإثارة الشكوك حول شخص الأمير خالد وفي 05 جويلية 1922 اتهم الأمير من قبل النائب "أبو Abbo" في مجلس النواب بأنه محرّض الثورة وقاتل للجزائر وأضاف نائب آخر بخصوص قضية علاقة الأمير خالد بعمه الخائن لفرنسا عبد المالك واستمر الفرنسيون في توجيه كل أحقادهم ضد الأمير خالد وحزبه "الجزائر الفتاة"⁴.

¹ - مازن، جمعية العلماء، مرجع سابق، ص24.

² - العسلي، مرجع سابق، ص24.

³ - Ageron, *Enquête ...*, Op.cit, p34.

⁴ - Ibid, p36.

عندما أصبحت السلطات الفرنسية قلقة من نشاطات خالد الوطنية وحركته، غير المريحين، حاربه أولاً عن طريق صناديق الانتخابات، ثم قمعت حركته¹ وبتعيين الحاكم العام ستيق في فترة رئاسة ميليران، فبدأ العمل الدؤوب بين والي الجزائر "لوفيبور Le Febure الذي تحدث عن النزعة الإسلامية المحافظة² مع الحاكم العام "ستيق STEEG" للتخلص من الأمير خالد، فكانت الضربة القاسية التي وجهها والي الجزائر إلى الأمير خالد هي الغش في الانتخابات، وتحريض المتجنسين بالجنسية الفرنسية ضد الأمير خالد. ونتج عن ذلك تشويه سمعته وهزمه عن طريق الغش والتحايل في انتخابات 1922 المتعلقة بتجديد نصف أعضاء المجالس العامة حيث لم يفز فيها أي أحد من أنصاره³، فقد لسا خطورة مطالب الأمير خالد، ولذا فلم ينظر الوالي العام "ستيغ" رجوع قانون الأنديجينا⁴ والاحتجاز السري وطبقه على الأمير خالد بصورة رجعية، وقررا إبعاده عن الجزائر بناء على طلب من الإدارة الفرنسية في الجزائر وبتوصية من فيدرالية رؤساء البلديات والنواب التي اتهمته بالقيام بنشاطات معادية لفرنسا⁵.

وقد تذرعت بمسألة الانتخابات، حيث أرجعت فوزه فيها إلى التزوير والغش وقامت بتأليب المتجنسين ضده لتشويه سمعته وهزمه في انتخابات التجديد الجزئي للمجالس المالية

¹ - سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، مرجع سابق، ص360.

² - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص452.

³ - بوحوش، مرجع سابق، ص224.

⁴ - قانون الأنديجينا والاحتجاز السري هما نظامان خاصان بالجزائريين، بدأ العمل بهما عقب القضاء على ثورة المقراني والحداد بمقتضى قوانين 29 أوت و11 سبتمبر 1874 ثم جمعت هذه المخالفات في قانون 28 جوان 1881 واستمر العمل بهما حتى عام 1944، ويعطى هذا النظام الحق للمتصرف في الحكم على الأهالي بالسجن خمسة أيام وبغرامة مالية قدرها 15 فرنكا على المخالفات التالية (1- التكلم بما لا يليق في فرنسا وحكومتها، 2- رفض أو عدم تنفيذ أمر الحراسة، 3- عدم تنفيذ الأوامر التي تصدر لتعيين الملكية أو لحفظها، 4- التأخر في دفع الضرائب، 5- إيواء أشخاص من غير الدائرة إذا لم يكن لهم رخصة السفر 6- الخروج من المدن التي يسكنها إلى منطقة أخرى بدون إذن، 7- فتح محل ديني أو مدرسة للتعليم دون إذن، وهناك مخالفات كثيرة تصل إلى سبع وعشرين مخالفة، وقد تم إلغاء سلطات المتصرفين في تنفيذها عام (1928) وبقيت في يد قاضي الصلح ثم زالت كلياً وبقيت سلطات الحاكم الجزرية. انظر المدني"، مصدر سابق، ص 325-328- أنظر الملحق رقم 4، حول قانون الأنديجينا، ص472-474.

⁵ - نفسه، ص385.

16/15 أبريل 1923 التي انسحب منها رغبة منه في التهنئة¹ والتنازل لخصمه المعهود عبد النور تامزالي الذي تدعمه الإدارة الفرنسية بالجزائر². حيث خلت الساحة السياسية أمام الليبراليين الذين فازوا في الانتخابات الخاصة بالتجديد الجزئي للمجالس المالية في 16/15 أبريل 1923 ففي (الدائرة 1 الجزائر)، بلغ عدد المسجلين 14544 ناخبا، و10222 مصوتا بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 9765 صوتا، ترشح لهذه الانتخابات أربعة مرشحين هم زروق ابن محي الدين وهو برجوازي الذي جمع 5924 صوتا وكان الفائز في الانتخابات أمام منافسه الأمير خالد بن الهاشمي الذي جمع 1900 صوتا³، ومزياني الحاج الذي جمع 04 أصواتا فقط. وبلكوش الذي جمع صوتا واحدا فقط وهذا عندما قامت سلطات الاحتلال بتزوير الانتخابات، وشنت ضد الأمير حملة مناوئة شككت في مطامحه ومست شخصه⁴ ولقد تم ضبط أسماء الفائزين عبر الدوائر الانتخابية في العمالات الثلاثة⁵

القسم الغربي : عمالة الجزائر : الدائرة 1 (الجزائر) : زروق محي الدين، الدائرة 2 (عين بسام) : بن تونس أحمد محفوظ، الدائرة 3 (المدية) : مولاي مصطفى عبد الرحمن مترجم قانوني مؤقت ب 2101 صوت، أمام كل من الدكتور ابن التهامي الذي جمع 1216 صوت، والمهندس الفلاحي قايد حمود الذي حصد بدوره 811 صوت وعبد اللطيف الذي جمع 33 صوتا فقطن (الدائرة 5⁶ خميس - بلدية تنس المختلطة)) : بوطيبة الحاج بن يمينة، الدائرة 5 (حسين داي): بن سيام محمد ب 1548 صوت أمام منافسيه هما : غرسي احمد الذي جمع 1296 صوت⁷، و بن دانو الذي جمع 8 أصوات فقط.

عمالة وهران: الدائرة 1 (معسكر): بن شنان محمد ولد قدور، الدائرة 2 (ندرومة) الحاج محمد بن رحال، الدائرة 3 (مستغانم): بن كريتتي مصطفى ولد سليمان، الدائرة 4 (تلمسان): بن عبد الله محمد بن الحاج أحمد، الدائرة 5 (تيارت): غلام الله محمد⁸.

¹ - العسلي، جهاد شعب الجزائر، الأمير خالد....، مرجع سابق، ص 155.

² - بوحوش، مرجع سابق، ص 225.

³ - Koulakssis, Meynier, L'EMIR KHALED, Op.cit, p 189.

⁴ - سعد الله، الحركة الوطنية ج 2، مرجع سابق، ص 364.

⁵ - بوهند، النخب الجزائرية...، مرجع سابق، ص 65.

⁶ - نلاحظ أن مليانة تحلت من الدائرة رقم 4 الى رقم 5 -أنظر: بوهند، النخب الجزائرية والانتخابات، مرجع سابق

ص 62.

⁷ - Koulakssis, Meynier, L'EMIR KHALED..., Op.cit, p 189.

⁸ - A.N.O.M. Oran 59, Procès Verbal, le 13/12/1925

عمالة قسنطينة: الدائرة 1 قسنطينة) بن باديس، الدائرة 2 (بسكرة): بن قانة الدائرة 3 (قسنطينة): لونيبي علاوة، الدائرة 4 (سطيف)، قلي أحمد، الدائرة 5 (عنابة) بن يعقوب.

القسم القبائلي

عمالة الجزائر - الدائرة 1 (عزازقة): رومان (هوماني) بلقاسم، الدائرة 2 (ماكلة - دوار بن فراوسن): شرفة أرزقي وهو محارب قديم بـ1440 صوت، الدائرة 3 (تيزي وزو): سي صالح أحمد، الدائرة 4 (ميرابو): إسماعيل سعيد بن سليمان .

عمالة قسنطينة: الدائرة 1 (أقبو): بن علي شريف احمد بن عبد الرحمن، الدائرة 2 (وادي أميزور): أورابح عبد الرحمن.¹

تم تنظيم انتخابات ثانية التي نظمت في عام 1924 وقد وجد الليبراليون أنفسهم مباركين لسنة 1924 بعد نفي الأمير خالد، ومن أهم زعماء هذه الحركة نجد "بلحاج" و"الزناتي" و"فرحات عباس" و"بن طول" الذي سيكون له دورا بارزا في الثلاثينات² كما كانت قد تحالفت أصوات النواب البرلمانيين ضده وادعت وسائل الإعلام الأوربية بأنه انفصالي مهرج ومحرض على حرب أهلية وعميل للحزب الشيوعي³، وأنه اتفق مع البلاشفة ضد الفرنسيين⁴.

لقد جمع الأمير خالد بالفعل بين الفكر والممارسة، وبين الشخصية العسكرية والمدنية وبين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية علاوة على نشاطه بين الجزائر وفرنسا، فهذه الخصائص كلها قلما توافرت في شخص آخر، وكاد أن يكرس نفسه بصورة شرعية للدفاع عن مصالح " الشعب الجزائري"، لولا أن الدارة الفرنسية رأت أن نشاطه بدأ يزاحم وجودها في الجزائر فعمدت إلى نفيه، وجاء قرار النفي قبل إجراء انتخابات 18 أبريل 1923، حيث كان الأمير خالد قد غادر العاصمة إلى عين البيضاء على أن يعود في الرابع من أبريل لتحديد قائمة المترشحين، ولكن المفاجأة أن الصحافة نقلت رسالة الأمير خالد إلى الحاكم العام تتضمن اعتزاله من كل المناصب والعهدات والانسحاب نهائيا من السياسة⁵.

1 - بوهند، مرجع سابق، ص 67.

2- ناجي، مرجع سابق، ص 31.

3- ناهد الدسوقي، مرجع سابق، ص 126.

4 - Ageron, *Enquête.....*, Op.cit, p38.

5 - Ibid.

8- النشاط السياسي للأمير خالد من المنفى

فبالرغم من اعتدال برامج الأمير خالد الإصلاحية وبساطتها فقد أثار ذلك ضجة صاخبة في أوساط المستوطنين. وبعد مضايقات الحكومة الاستعمارية حول الأمير خالد وأنصاره وعملت على أبعاد عنه كل الذين يعتمد عليهم، وعاداه أغلب من كان قد ولاه، فقد تأثر الأمير خالد كثيرا لهذا الانقلاب من بعض أصحابه عليه، والذين أصبحوا مع زملائهم الفرنسيين ضد خالد وجموع الأمة التي تدين له بالزعامة¹.

وفعلا اضطر الأمير خالد تحت طائلة التهديد إلى الانسحاب من الميدان السياسي لأنه رأى أن بقاءه في الجزائر قد أصبح عديم الجدوى، وربما استطاع أن يخدم أمته بابتعاده عن الوطن أكثر مما يخدمها، بمواصلة النضال تجاه قوى متحالفة ضده فبوساطة من عمر بوضربة وهو من أصدقاء خالد سياسيا منذ الساعة الأولى² بين الأمير خالد وبين الحكومة على أن يترك القطر الجزائري مختارًا. فقبل المفاوضات مع الحاكم العام على قاعدة.

قبل الأمير بمبدأ الارتحال أملا أن يجد مكانا أنسب يمكنه من أن يخدم قضية وطنه في ظروف أفضل. علما أن انسحاب الأمير من الساحة السياسية لم تكن رغبة منه، بل أرغمته الظروف على ذلك الفعل، وأن ذلك الإجراء حضرته الدوائر السياسية في باريس من وزارة ريمون بوانكاري وأشرف على تنفيذه "تيودور ستيغ" الحاكم العام في الجزائر³.

بعد أن أظهر له الحاكم العام عريضة وقع عليها أعيان يطالبون باعتقاله وتم عمليا وضعه رهان الاعتقال، ورافقه رجال الشرطة إلى غاية مسكنه، وأخذ هو وعائلته طريق المنفى. واختار الأمير إقامته بمصر وبالإسكندرية⁴ منذ شهر جوان 1923، لقد خصّه المصريون بشرف كبير في الصحافة⁵.

كما سبق الإشارة إليه أنّ الأمير خالد لم يتوقف نشاطه بعد أن نفي من الجزائر 1923 بل ظل نشاطه السياسي متواصل في إطار حركة الجامعة الإسلامية كما شارك بفعالية في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مصر سنة 1924، وكان يطمح في ترأسه

¹ - Kaddache, L'EMIR KHALED....., Op.cit, p196.

² - بوحوش، مرجع سابق، ص 225.

³ - Ageron, Les algériens musulmans..., Op.cit, p288.

⁴ - Koulakssis, Meynier, L'EMIR KHALED..., Op.cit, p192.

⁵ - قداش، تاريخ الحركة، ج1، مصدر سابق، ص 137.

وعاد من جديد إلى باريس أوائل 1924، وذلك بعد الانتخابات الفرنسية التي أسقطت وزارة بوانكاري¹ تمكنت فيها جماعة اليسار (الكارتل اليساري) من الانتصار وتولي إدوارد هيريو والذي كان متعاطفا مع حركة الشبان الجزائريين والذي اشتهر بمقولته "لنشجع أولئك الفتيان المغمورين في الجزائر، والذين أخذ الوطن الفرنسي في استقبالهم واحتضانهم كأبنائه الآخرين، منذ أن سقط إخوانهم قتلى إلى جانب أبنائنا في ميادين القتال" السلطة، نقاؤل الكثير من الزعماء السياسيين والإصلاحيين بتغيير الأوضاع أمام مطالبهم ومنهم الأمير خالد الذي سمحت له هذه الحكومة بالعودة إلى فرنسا والذي سافر إليها² مرارا ومن ثم نقل نشاطه السياسي إلى هناك ، حيث شارك في مؤتمر باريس حول الدفاع عن حقوق الإنسان كما بدأ يتصل بالعمال الجزائريين ويعقد المؤتمرات الصحفية حيث تمكن من عقد أول اجتماع له بمنزل الصحافي الجزائري أحمد بهلول بحضور عدة شخصيات شيوعية فرنسية³ ومن بين المؤتمرات التي نشطها الأمير في باريس : الأول في قاعة المهندسين المدنيين في 12 جويلية 1924 بحي "بلونش" بحضور حوالي إثني عشر ألفا مهاجر من الجزائريين والتونسيين والمغاربة⁴ وبعض المؤيدين لحركة استقلال شمال إفريقيا وتحدث في بدايتهما باللغة العربية موجها الشكر إلى الأعضاء وإلى الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ساعده على تدبير اللقاء ثم أكمل حديثه بالفرنسية⁵. والمحاضرة الثانية، فقد تم عقدها بقاعة أوغسطين في 19 جويلية 1924 والتي ترأسها فيكتور سبيلمان وقد أكد فيها الأمير على ضرورة تأسيس حزب سياسي جزائري باسم "نجم شمال إفريقيا"⁶.

قام الأمير بعقد عدة مؤتمرات واتصالات مع المهاجرين الجزائريين الذين كانوا يستمعون إلى محاضراته كالحاج عبد القادر والحاج مصالي وعبد العزيز المنور والسيد علي الحمامي المراكشي وأحمد بهلول وبانون أكلي وقد اضطلعت هذه اللجنة بمهام الإشراف

1 -الدسوقي، مرجع سابق، ص85.

2- بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري.....، مرجع سابق، ص80.

3 - عبد الرحمن الجبالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1980، ص476.

4 -Stora (Benjamin) **Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens (notice belghoul Ahmed)** ;Paris. Édition l'harmattan, p161

5 - الدسوقي، مرجع سابق....، ص85

6 - العسلي، الأمير خالد...، مرجع سابق، ص 109.

على عمال شمال إفريقيا، وتنظيمهم في شكل هيئة إغاثة للمغاربة¹، إضافة إلى عمال إفريقيا الشمالية واليساريين الفرنسيين والمنفيين والسياسيين من المستعمرات حيث تحدث الأمير وندد بالأعمال غير الإنسانية للاستعمار الفرنسي في الجزائر واصفا حالة البؤس التي يعاني منها الجزائريون، من انعدام طرق المواصلات، وتدني المستوى التعليمي لانعدام المدارس والأطباء البيطريين والأخصائيين الزراعيين، وإنكار لحقوق الوطنيين وضرائب باهظة تفرض عليهم فالجهل أصبح يعم السكان والدين يحارب والثقافة باتت شبه عامة ومحاولة فرض الثقافة الفرنسية، هي القائمة² وفي نهاية المؤتمر أعلن خالد قائمة المطالب الجزائرية وكانت تشمل على ضرورة إيجاد حرية الصحافة والمطالبة بإلغاء الأهالي وضرورة إيجاد تمثيل نيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي³

1 - الفاسي، الحركة الاستقلالية في المغرب العربي، طبعة جديدة، مؤسسة علال الفاسي، طبعة منقحة، 2003، ص 13.

2 - الدسوقي، مرجع سابق، ص 86.

3 - نفسه.

المبحث الثاني: الانتخابات في الجزائر (1924-1930) وظهور نجم شمال إفريقيا

- 1-النشاط السياسي في الجزائر قبيل ميلاد نجم شمال إفريقيا
 - 1-1 - رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الفرنسي هيريو
 - 1-2- الإدارة الفرنسية واستمرار التزوير الانتخابي 1925
 - 1-2-1- انتخابات المجالس البلدية ماي 1925
 - 1-2-2- نتائج الانتخابات
 - 2- نفي الأمير خالد وانكفاء التيار الإصلاحية
 - 1-2- ظهور التيار الاستقلالي
 - 2-1-2- نشأة نجم شمال إفريقيا وتطور الصراع السياسي في الجزائر
 - 2-1-2- تأسيس النجم
 - 2-2- تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين
 - 2-2-1- تشكيل فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين
- 3- انتخابات المجالس البلدية الجزئية والعمامة ما بين 1927-1929
 - 1-3- انتخابات الجزئية الخاصة بالمجلس البلدي 1927
 - 2-3- انتخابات مجالس العمالة 1929

1- النشاط السياسي في الجزائر قبيل ميلاد نجم شمال إفريقيا

1- 1 - رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الفرنسي هيريو

بعد نفي الأمير خالد إلى مصر في جويلية 1923، تم تنظيم انتخابات ثانية التي نظمت في عام 1924 وقد وجد الليبراليون أنفسهم مباركين لسنة 1924 بعد نفي الأمير خالد، ومن أهم زعماء هذه الحركة نجد "بلحاج" و"زناتي رابح" ¹ و"فرحات عباس" و"بن حلول" الذي سيكون له دورا بارزا في الثلاثينات ² كما كانت قد تحالفت أصوات النواب البرلمانيين ضده وادعت وسائل الإعلام الأوربية بأنه انفصالي، مهرج ومحرض على حرب أهلية وعميل للحزب الشيوعي ³، وأنه اتفق مع البلاشفة ضد الفرنسيين ⁴.

بعد أن أخفق الأمير خالد في تحقيق مطالبه السابقة التي قدمها للرئيس الأمريكي ويلسون سنة 1919، ورغم نفيه فإنه لم يترك العمل لصالح الجزائر، فسارع الأمير خالد بمجرد وصول إدوارد هيريو ⁵ المعروف بمساندته للشبان الجزائريين من خلال "الرابطة الفرنسية من أجل تمثيل الأهالي" ⁶ إلى رئاسة الوزارة سنة 1924 تحت شعار "اتحاد اليسار" ليستفيد من فرصة أمل للإصلاحيين في التغيير، فعمل الأمير خالد على بعث ببرقية من منفاه في 14 جوان 1924 إلى الرئيس اليساري: "إن توليكم الحكم يجعلنا نستبشر في أن نرى.. عهدا جديدا لأهالي الجزائر وهو دخولهم في طريق التحرر، وإلغاء القوانين الاستثنائية

¹ - زناتي رابح، ولد سنة 1877 في عائلة فقيرة بتويريرات بالقبائل، وكغيره من أبناء المنطقة الفقراء امتهن الرعي إلى غاية سن الثانية عشر، لما التحق بالمدرسة الفرنسية بالرغم من رفض والده الذي كان ضد التعليم الفرنسي، ورغم تأخره تفوق رابح في دراسته واستطاع التأقلم مع الأفكار والقيم التي تلقاها بالمدرسة وخاصة مدرسة المعلمين ببوزريعة، بعد تخرجه تجنس بالجنسية الفرنسية سنة 1907، وأصبح معلما بمدارس القطاع القسنطيني، ثم مديرا إلى غاية تقاعده سنة 1934.

اهتم بالعمل الثقافي والسياسي، وكان من أشد الداعين للتجنس، أنظر، Cheurfi, *dictionnaire*. Op.cit p1179

² - ناجي، مرجع سابق، ص31.

³ - الدسوقي، مرجع سابق، ص126.

⁴ - Ageron, *Enquête.....*, Op.cit, p38.

⁵ - إدوارد هيريو، ولد عام 1872 درس القانون واشتغل بالتدريس بين جامعتي نانسي وليون، ثم انصرف إلى السياسة وانتخب عمدة مدينة ليون 1905، وعضو مجلس الشيوخ 1912، فوزيرا 1916، ثم تولى رئاسة الحزب الاشتراكي الراديكالي، تولى رئاسة الوزارة للمرة الأولى (ماي 1924 - أبريل 1925) فرئيسا لمجلس النواب، فوزيرا للتعليم في وزارة بوانكاري (1926-1928) للمزيد أنظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1985، ص 116.

⁶ - Ageron, *Enquête....*, Op cit, p41.

والتمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي، والعفو السياسي العام وحرية التعليم، والمساواة في المسؤوليات العسكرية، لأن الواجبات تعني الحقوق إننا نأمل ذلك من روحكم الليبرالية¹ وقد نقلت جريدة (L'humanité)² بتاريخ 03 جويلية 1924 مضمون الرسالة التي

بعث بها الأمير خالد للرئيس هيريو والتي تعد بمثابة البرنامج السياسي تتمثل فيما يلي:

- إعطاء حق الانتخاب للمسلمين الجزائريين لتكون لهم في مجلس الأمة ومجلس الشيوخ نيابة تساوي في عددها نيابة الفرنسيين الجزائريين.
- إلغاء سائر القوانين الزجرية والاستثنائية والمحاكم المختصة والرجوع للقوانين التابعة للحق العام .

- المساواة في الحقوق التامة مع الأوربيين في المسائل العسكرية.
- الاعتراف بالحق للمسلمين الجزائريين في الوصول إلى كل درجات التوظيف العمومي غير متقيد إلا بشرط الكفاية.
- تنفيذ قانون التعليم الإجباري على سائر المسلمين، مع إعطاء الحية للتعليم الحر.

- حرية الصحافة والتعبير والتجمعات.
- الحرية التامة لسائر المسلمين في السفر لفرنسا.
- تنفيذ القوانين الاجتماعية على العمال الجزائريين.
- إعلان العفو العام.
- فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الشريعة الإسلامية³.

علما بأننا لسنا في تناقض مع البرنامج الليبرالي لوزارتكم ولحزبكم فإننا أملنا ثابت بأن

رغبتنا الشرعية المذكورة أعلاه قد تؤخذ في اعتباركم السامي.

بتوقيع الأمير خالد، من المنفى.⁴

1 - سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2، مرجع سابق، ص 365.

2 - الملحق رقم (7) رسالة الأمير خالد للرئيس هيريو جريدة l'humanité 03 جويلية 1924 ص 480، المصدر Gallica.

3 - بلاح، مرجع سابق، ص364.

4 - Ageron ،Enquête....، Op.cit, p42 .

وبعد أن سمح الرئيس الفرنسي للأمير بالدخول إلى فرنسا استمر الأمير خالد في إلقاء الخطب، وتوجيه الرسائل، وهنا نذكر بالأخص توجيهه برقية إلى شعب مراكش وقائد نضاله الأمير عبد الكريم الخطابي¹ وإلى شعبي مصر وتونس جاء فيها: "لقد اجتمع عمال الشمال الإفريقي المتواجد في ضواحي باريس في مؤتمرهم في هذا اليوم التاريخي، في 07 ديسمبر 1924 ويرسلون التحية إلى شعب مراكش وإلى البطل عبد الكريم بمناسبة انتصارهم على الاحتلال الإسباني ويعلنون تأييدهم لهم في جميع خطواتهم التي تهدف إلى حرية بلادهم ويؤيدون حقوق الشعوب في الاستقلال والعمل على سقوط الاستعمار العالمي والاستعمار الفرنسي.²

ويلاحظ على هذه الرسالة أن خالد منح لنفسه لقب (المدافع عن القضية الجزائرية)³ رغم وجوده في فرنسا ورغم نفيه وفي هذا دليل على أنه لم يتخلى عن الشعب الجزائري حتى أثناء نفيه وأنه كان ينتهز الفرص المتاحة لعرض مطالب الجزائريين ونلاحظ أيضا أن هذه المطالب كانت معتدلة ولا تخرج عن إطار المطالبة بالمساواة مع الحفاظ على الكيان الوطني والشخصية الجزائرية وهذا أساس البرنامج الإصلاحي الذي نادى به، ونلاحظ أيضا أن الحركة الوطنية الجزائرية في هذه الفترة المبكرة كانت ولا تزال تعلق الآمال على الفرنسيين وترغب في أن يجيء اليوم الذي يغير فيه الفرنسيون سياستهم الاستعمارية ولكن فرنسا لم تكن مستعدة لتبني قضية المساواة بين الجزائريين والفرنسيين.⁴

¹ - محمد بن عبد الكريم الريفي الخطابي، (1882-1963) الملقب بأسد الريف، رجل سياسي وقائد عسكري مغربي، من منطقة الريف، كان قائدا للمقاومة الريفية ضد الاستعمارين الفرنسي والإسباني للمغرب، مؤسس لجنة تحرير المغرب العربي قاتل الإسبان، ظفر في معركة "أنوال" من جبال الريف في 1921، أنشأ "جمهورية الريف" تحالفت عليه إسبانيا وفرنسا اضطر للاستسلام ونفي إلى "جزيرة رينيون" بحر الهند مكث بها عشرين سنة، وأثناء نقله إلى فرنسا، نزل مع شباب مغاربة من الباخرة واستقر بالقاهرة، توفي بسكتة قلبية سنة 1963. للمزيد أنظر خير الدين الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج6، ط13، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1998، ص217.

² - الفاسي، مصدر سابق، ص 13.

³ - Ageron, *Enquête....*, Op.cit , p 42

⁴ - ابن الشيخ، الأمير خالد...، مرجع سابق، ص 111.

1-2- الإدارة الفرنسية واستمرار التزوير الانتخابي 1925

مع انتصار اليسار الفرنسي في انتخابات 1924 ووصول هييرو رئيسا للجمهورية وتعيين موريس فيوليت حاكما عاما على الجزائر سنة 1925، فشعرت النخبة الجزائرية بتجدد آمالها في غد أفضل، وظهرت عناصر جزائرية جديدة ذات ثقافة فرنسية عالية كان أبرزها الدكتور بن جلول والصيدلي فرحات عباس¹.

1-2-1- انتخابات المجالس البلدية ماي 1925

لقد شارك الأمير خالد في انتخابات المجلس البلدي بالجزائر (العاصمة) سنة 1919 رفقة الحاج موسى، وفازا فيها، وبعد إلغاء النتائج شارك في انتخابات 9 يناير 1921 مع فيكتور باروكاند وشكيكن حمادو، وفاز فيها، وشارك في انتخابات التجديد الجزئي للمجالس المالية أفريل 1923 وانهزم فيها.²

ورغم نفي الأمير خالد من الجزائر منذ 1923 فقد ترشح في انتخابات الدورة الأولى في 03 ماي والدورة الثانية 10 ماي 1925 وهي الفترة التي عين فيها موريس فيوليت حاكما عاما جديدا للجزائر، وقد اكتست تلك الانتخابات البلدية الأهلية حلة سياسية مؤكدة فقد ظهر اسم الأمير خالد المنفي والموجود بباريس في لائحة الكتلة العمالية والفلاحية (قائمة الشيوعيين) ومعه مترشحون آخرون من الشبان الجزائريين الأوفياء له ولمبادئه مثل المحامي ومدير جريدة الإقدام حدو عبد القادر ويوسفي احميدة المقتصد العام لحزب الأخوة الجزائرية³ إضافة إلى محمد بلكل، ولقد دخلت اللائحة المذكورة ببرنامج العمل الاجتماعي لفائدة المسلمين كإدارة حي القصبة، وإلتيان بالمياه النقية للمساكن وإنشاء مراكز صحية وإغلاق دور البغاء، ومقاومة شرب الخمر، وتوسيع مقبرة سيدي أحمد بالإضافة إلى مطالب سياسية لحل المسألة الجزائرية، كان أهمها تحرير الطبقة الكادحة في الجزائر من هيمنة الكولون⁴.

وافتح يوسف احميدة مرشح اللائحة المذكورة، الحملة الانتخابية بمدخلة أمام الناخبين دعاهم فيها إلى المساهمة في عودة الأمير خالد إلى بلده بواسطة أصواتهم الانتخابية وفضح أمامهم أصدقاء خالد الذين أصبحوا من أعدائه كالمهندس "قايد حمود"

¹ - مناصرية، مرجع سابق، ص 13.

² - جريدة الاقدام، 9 جانفي 1921.

³ - Kaddache, L'Emir Khaled...., Op.cit, p46 .

⁴ - Ibid .

و"الدكتور بن العربي" و"الحاج عمار"، وصاروا منافسيه في الانتخابات، وختم بعبارات "يحيا الأمير خالد" و"تحيا الحرية والعدالة" و"يحيا الإسلام" و"يحيا الشيوعيون".¹ على غرار قائمة الأمير خالد ومحمد بن الأكل، فقد ظهرت قائمتان ضد قائمته وهما قائمة على رأسها البرجوازي الصناعي الثري "شكيكن" المدعم من طرف سلطات الاحتلال مع ولد عيسى مصطفى والدكتور عبد النور تامزالي إضافة إلى أعضاء جدد من الشبان الجزائريين من بينهم أسماء سبق لها وساندت الأمير خالد أمثال "قايد حمود" وسيدي بومدين" و"بن العربي" و"بن سمان إلياس" من الشبان الذين أيدوا الأمير خالد سنة 1919 وأخرى على رأسها بن التهامي الذي كان الشعب يتهمه بالخيانة فابتعد عنه على أن مترشي القائمة الأولى كانوا لا يزالون يؤكدون ولائهم وتمسكهم بالشخصية الجزائرية الإسلامية أي بالمواطنة الفرنسية في إطار الشريعة الإسلامية، وبالتالي كانوا ضد التجنيس ولكنهم كانوا حذرين ومعتدلين جدا في مطالبهم تلك، فمالت الإدارة الفرنسية إلى تفضيل هذه القائمة التي كانت أوسع وأرحب تمثيلا للمسلمين على القائمة التي أعدها الدكتور بن التهامي الذي لم يقدر يجمع حوله إلا شخصيات غير معروفة أو قليلة السمعة والشهرة². ولكن الإدارة الفرنسية فضلت مساندة القائمة الأقل شبةة في نظر الشعب أي قائمة "شكيكن" لتسد الطريق على وطنية خالد³.

1-2-2- نتائج الانتخابات

لقد نظمت الانتخابات الخاصة بالمجلس البلدي لسنة 1925 على نفس مسار الانتخابات البلدية لسنة 1919،⁴ في الجزائر في عهد رئيس البلدية" الفونس رافي" حيث بلغ عدد المسجلين من الأهالي 1641 وبلغ عدد المنتخبين 1183 أي بنسبة 72%. وبلغ عدد الأصوات الملغاة 11 صوتا، وكانت النتائج الخاصة 1925 والنتائج نوردها كالتالي⁵:

¹ - Kaddache, L'Emir Khaled..., Op.cit, p 46.

² - Attakadoum du 1^{er} mai 1925

جريدة التقدم، عدد 1 ماي 1925

³ - Kaddache, L'Emir Khaled..., Op.cit, p46.

⁴ - راجع جدول المقارنة بين نتائج انتخابات 1919 و1925، ولحق رقم (08)، ص481.

⁵ - L'Echo d'Alger, N°11-mai1925 (Gallica)

قائمة شكيكن	عدد الأصوات	قائمة خالد	عدد الأصوات	قائمة بن التهامي	عدد الأصوات
شكيكن حمود	622	الأمير خالد	551	باشونار محمود	109
تامزالي ع النور	512	بن الأكل محمد	468	ابن التهامي بلقاسم	265
سيدي بومدين	513	حدو عبد القادر	464	باروكاند فيكتور	125
اوليد عيسى مصطفى	584	رايس مراد	444	حاج بوير طاهر	69
ابن العربي	520	يوسف احميدة	359	بن يحي محمد	174
حسان حفيز	591	فرشوكلي حاج	338	ساطور رشيد	105
قايد حمود	541	مرادي محمد	371	عيساوي عثمان	90
حاج عمار حمو	579	برو غاردون	357	بو طالب ع القادر	146
بن سمان الياس	518	جوادي لخضر	417	غضبان عمار	85
كراد خليفة	488	بن علي مزيان	361	قرطوبي يوسف	88
بن رضوان ابراهم	588	دي بوتوي جول	366	جادون سماويل	68
علي شريف الطاهر	483	صفوي أحمد	349	-----	-----

وكانت الانتخابات الخاصة بالمجالس البلدية لسنة 1925 فشلا ذريعا بالنسبة للحركة الخالدية، وكانت اللائحة المشتركة بين خالد والشيوخيين، مآلها الهزيمة¹، حيث حدث تزوير متعمد من طرف الإدارة الاستعمارية، كما اعتبر مجلس عمالة الجزائر الأمير مرشح غير قانوني وعن عدم شرعية ترشحه بحجة أنه لا يقيم بالجزائر، رغم أنه تحصل على 551 صوتا، وتم تعويضه بعلي شريف طاهر من لائحة شكيكن، الذي تحصل على 483 صوتا فقط، ولقد أعلن عن فوز لائحة شكيكن بمرشحها الإثنتا عشر بالكامل².

وفي جيجل، لم تستطع لجنة الدعاية الانتخابية تأدية مهمتها: حيث كانت قد تأسست بهدف تقديم ترشيحات وإعداد برنامج يطالب بعودة السيد خالد بن الهاشمي، وإلغاء نظام الأهالي والمحاكم القمعية، وتوسيع الحقوق السياسية الممنوحة للأهالي³.

¹ - قداش، تاريخ الحركة.....، ج 1، مصدر سابق، ص 149.

² - Kaddache , *La vie politique.....*, Op. cit, p81

³ - قداش، تاريخ الحركة.....، ج 1، مصدر سابق، ص 149.

أما في قسنطينة فقد نجحت قائمة الدكتور موسى، لكن ذلك الرجل السياسي الذي كان قد ناصر خالد في 1920، أعلن في 1925 دعمه لسياسة فرنسية تعتمد على النظام والعمل. وفي وهران جرت الانتخابات الخاصة لتعيين اثني عشر عضوا لمجلسها البلدي، في دورتين الأولى في 3 ماي 1925 بلغ فيها عدد الناخبين 1153 ناخبا، وعدد المصوتين بلغ 983 صوتا وبلغ عدد الأصوات المعبر عنها 963 صوتا وعدد أصوات الأغلبية المطلقة 482 صوتا، فازت فيها لائحة بن ناصف أحمد الصغير بالأغلبية عشرة مقاعد في المجلس البلدي من ضمن اثني عشر مرشح¹.

وجرت الدورة الثانية في 10 ماي من نفس السنة، في القسم الأوحده، بالهيئة الانتخابية الخاصة بالأهالي المسلمين، لانتخاب مرشحين اثنين متبقيين، وقد أسفرت النتائج عن فوز مرشحين من لائحة تامي بن داود وهما حسن بن عودة باشطارزي² بـ 570 صوتا والحراق بوراس³ 269 صوتا وانهزام بن الرحال رغم براعته السياسية وتفوقه الثقافي، كما منيت قائمة عبد السلام بوطالب (قريب خالد) بهزيمة في معسكر لأن خلال الحملة إن بعض المترشحين المنتميين إلى المعسكر المضاد للإدارة قد ربحتهم هذه الإدارة فتحولوا من معسكرهم. وإن هؤلاء الناس الذين هم أعضاء عائلات تلمسانية كبيرة، قد وجدوا أنفسهم منتخبين بفضل الإدارة⁴، وكذلك كان نفس مصير قائمة عاشور حمادو معاون الأمير في تيارت⁵.

وقد عبر فيوليت عن سروره، بأن الانتخابات الجزائرية قد سارت بدون متاعب بسبب ذلك الاعتقال، ولأن الأمير خالد وأصدقائه الشيوعيين كانوا غائبين.⁶ فباسم محاربة الشيوعية استعمل الفرنسيون كل الوسائل لقمع الحركة الوطنية المتصاعدة، ولهذا السبب جددوا قانون

¹ - ANOM, ORAN, E, 170, PROCES-VERBAL, ORAN, le 03 mai 1925.

² - بن عودة باشطارزي، من مواليد 1894 من الشخصيات المرموقة في مدينة وهران، ينتمي لإحدى العائلات العريقة بعد مرحلة الدراسة الثانوية بوهران، أصبح نائبا بالمجلس البلدي بوهران سنة 1919، وفي 1929 أصبح نائبا لشيخ البلدية ثم نائبا عاما سنة 1930، رئيس فيديرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين بوهران، تعود أصول عائلته إلى باي وهران إبراهيم للمزيد أنظر، *Le Livre d'or de l'Oranais*, Gouvernement général, imprimerie administrative, s.d., Bibliothèque municipale d'Oran N° YB 218, p 131.

³- ANOM, Département d'Oran, Boite E, 170, PROCES-VERBAL, ORAN, le 03 mai 1925.

⁴- مصالي، مذكرات مصالي الحاج...، مصدر سابق، ص 105.

⁵- قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مصدر سابق، ص 149.

⁶- سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 303.

الأهالي وقاموا بانتخابات مشكوك فيها، وخرقوا إصلاحات 1919¹ وكان مآل اللائحة المشتركة بين خالد والشيوخيين الهزيمة².

وامتازت انتخابات 10 ماي 1925، بعدة مخالفات قانونية، والتلاعبات حيث حدث تزوير متعمد من طرف الإدارة الاستعمارية والتي تدخلت بصورة مباشرة في سير العملية الانتخابية، وقد أشار المؤرخ محفوظ قداش إلى الشكاوي والاعتراضات الكثيرة للتبليغ عن التزوير الذي شاب العملية الانتخابية، ولأول مرة احتج المترشحون والناجحون رسميا على ذلك، فتلقى مجلس العمالة تسع تظلمات أحدهما من أوربي والأخرى من السادة "جندي" و"رايس مراد" و"حدو عبد القادر" و"بن التهامي" و"بن يحي محمد" و"أيوبي محمد" و"بوطالب عبد القادر"، و"بن علي مزيان" و"بروغاستون"، وهذه الاحتجاجات تعطي فكرة عن الكيفية التي زورت بها الانتخابات، فكلها تشير إلى تدخل السلطات الإدارية في العمليات الانتخابية: فمحافظ الشرطة للدائرة الثانية، كان حاضرا في مكتب الانتخاب دون الابتعاد عنه ولو لحظة وهو يقوم بتوقيف الناخبين داخل مكتب الانتخابات من الذين يحملون بطاقة الانتخاب الخاصة بالأمر خالد، بالإضافة إلى حجز 1000 بطاقة منها في سبيل تقوية قائمة شكيكن، وكان أعوان الشرطة محققين بمكاتب الانتخابات جميعا، كما تعمدوا إلى سؤال الناخبين قبل دخولهم عن أسماء المترشحين الذين سيقع عليهم اختيارهم و بناء عليه كانوا يسمحون أو يرفضون دخولهم إلى مكاتب الاقتراع حسب أجوبتهم³

وفي سبيل تقوية نفوذ قائمة شكيكن، عمدت الإدارة إلى إعادة فتح مقهيين ومطعم صغير بمحضر المترشحين الذين تؤيدهم بعد أن أغلقتها لإقناع الناخبين بمدى نفوذ مترشحيتها وكان رؤساء مكتب الانتخاب شارع 4 سبتمبر قبل أن يكونوا جميعا من أنصار قائمة "شكيكن" وتآلف مكتب انتخاب من طرف شكيكن نفسه، وقد أخرج رئيس مكتب الانتخاب المترشحين والناخبين معا من قاعة التصويت بشارع "مونبانيسي"

¹ - سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 303.

² - قداش، الحركة الوطنية....، ج1، مصدر سابق، ص 149.

³ - Kaddache ,La vie politique à Alger...., Op.cit, p 79 .

« Rue Montpensier »¹ . لوحظت عدة مخالقات قانونية أخرى أثناء جريان الانتخاب: فقد سلمت بطاقات انتخاب مزورة في ظروف قانونية للناخبين خارج مكتب الانتخاب ووزعت على الناخبين بطاقات مزيفة بها أسماء مترشحي القائمة التي تؤيدها الإدارة². وكان التزوير الأكبر عندما أعلنت السلطات الفرنسية عن فوز علي شريف الطاهر الذي تحصل على 483 صوتا بدلا من الأمير خالد الذي حصل على 551 صوتا³. وقد اعترف مجلس الأعيان كذلك بأن انتخاب "علي شريف" كان خطأ، ولكن "الهاشمي" المسمى "خالد" ليس له هو الآخر حق الترشح لأنه غير مقيم بمدينة الجزائر ثم لأنه لم يكن مسجلا تسجيليا شرعيا ضمن القوائم الانتخابية⁴. ويسجل حرص الحكومة على ضرورة حفظ النظام والأمن بالجزائر وبأن سبب عدم نجاح "الهاشمي الأمير خالد"، هو أنه غير مقبول شرعا للانتخاب وهذا ما جعل مجلس العمالة يقرر شرعية انتخاب السيد "علي الشريف طاهر" بدلا من "الأمير خالد"⁵.

وتكررت عمليات التلاعب والتزوير بالانتخابات وأصبحت كما سماها المؤرخ شارل أندري جوليان، مؤسسة حكومية شرعية من أجل الدفاع عن السيادة الفرنسية، ولم يكن القائمون عليها ينفون هذا الأمر بل كانوا يتفاخرون به⁶.

وهنا تراجع الرئيس الاشتراكي الفرنسي هيريو عن دعم الأمير خالد، وصرح بأنه معارض للتحالف الواقع بين الشيوعية والوطنية، كما عاد اليمين الفرنسي من جديد لتبني اتهامات فرنسي الجزائر للأمير خالد "المجنّد في خدمة البولشفيك" بالإضافة إلى افتراءات كثيرة، منها إقدام الأمير على تنظيم العمال المسلمين في فرنسا، والتقارب الذي حدث بينه وبين أعضاء نجم شمال إفريقيا في باريس⁷.

وباشتداد القتال بين الفرنسيين وبين بطل الريف الزعيم عبد الكريم في مراكش، بدأت السلطات الفرنسية في محاولة التخلص من الأمير خالد وبدأت تكيل له الاتهامات بأنه له يد

¹ - Kaddache ,La vie politique à Alger..., Op.cit, p 79 .

² - Kaddache, L'Emir.... , op cit, p47.

³ -L'Echo d'Alger, 11 mai 1925

⁴ -Kaddache, L'Emir.... , op cit, p48.

⁵ - Ibid.

⁶ -Julien, Charles André, L'Afrique du nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française, Edt,R. Julliard, Paris,1972, p284.

⁷ -الدسوقي، مرجع سابق، ص92.

في ثورة عبد الكريم في المغرب، فكان خالد قد عاد إلى الإسكندرية أثناء هذه الثورة فوجهت إليه السلطات الفرنسية في عام 1925 اتهاما آخر بأنه يعمل ضد فرنسا وألقى البوليس الإنجليزي القبض عليه في الإسكندرية التي عاد إليها مع بداية فصل الخريف لسنة 1924 ولم يتمكن من تحقيق رغبته في التوجه إلى دمشق، نظرا لمنع السلطات الفرنسية له من اقتحام مناطق نفوذها¹ بإيعاز من فرنسا. واعتبر خالد هذا العمل تحديا إهانة له وحاول بدوره تحدي الفرنسيين فوجهوا إليه اتهاما جديداً، بحمل جواز سفر مزور ومحاولة الهروب من منفاه ومن رقابة القنصل الفرنسي إلى أوروبا. وكان خالد قد حصل على جواز سفر من السلطات المصرية، وأذن له القنصل الإيطالي².

وقد اعترف خالد أثناء محاكمته أمام المحكمة القنصلية بذلك ولكنه قال أنه كان نتيجة لحالته وحالة أسرته السيئة، وقال أن مرتب التقاعد الذي كان يتلقاه من فرنسا منذ نفيه سنة 1923³ قد توقف وأن عائلته كانت في حالة ضنكه، وبعد المحاكمة والمداولة أصدرت المحكمة القنصلية حكما على الأمير خالد في 29 أوت 1925، بالسجن لمدة خمسة أشهر وهو ما لم يتقبله الأمير خالد الذي طعن في الحكم، واستأنف القضية أمام محكمة أساكل المشرق في ايكس أون بروفانس Aix en Provence التي أعادت دراسة القضية في 26 سبتمبر 1925 استنادا إلى الحثيات الدالة على أن الجواز كان مصريا وتأشيرة كانت إيطالية⁴، ولما أطلق سراحه قضى بقية حياته في سوريا حيث واصل نضاله من هناك إلى أن أعلن يوم 10 جانفي 1936 عن وفاته، وقد حزن عليه الجزائريون وأعلن الحداد العام وأبنته الصحافة، وأشادت مختلف التوجيهات السياسية بأبويته الوطنية⁵.

وهكذا يتأكد لنا أن الأمير خالد كان شخصية وطنية بارزة، وإليه يرجع الفضل في توحيد حركة النخبة والدفاع عن الخصوصية الدينية والوطنية الأهالي المسلمين، وحقق تياره

1- العسلي ، جهاد شعب الأمير خالد...، المرجع السابق، ص166.

2- سعد الله ، الحركة الوطنية... ، ج2، المرجع السابق، ص304.

3- نفسه.

4 - أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص464.

5- المدني "رثاء الأمير خالد" جريدة الشهاب، عدد فيفري 1936، وأنظر أيضا:

- Kaddache, *La vie Politique*, Op.cit, p.p 121-12.

الإصلاحي نجاحًا معتبرًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كانت تجربته النضالية بحق مرحلة حاسمة من تاريخ الحركة الوطنية ورصيدا ثريا استفادت منه الأحزاب السياسية.

2- نفي الأمير خالد وانكفاء التيار الإصلاحي

إن لتزوير الانتخابات البلدية والمجالس العامة والمفوضيات المالية وطرد الأمير خالد قد قضت على أي تعاون بين الأهالي المسلمين والأوروبيين في الجزائر، إلا أن مبادئ الأمير خالد لم تنتهي بنفيه وإبعاده، فقد حمل مبادئه وطنيون مثلوا استمرارية النضال، وأدى الأمر بالجزائريين لتكوين أحزاب للدفاع عن أنفسهم وعن بلادهم، وقد برز هذا النضال بعد الصراع الانتخابي في إطار ثلاث تيارات أساسية كبرى بارزة:

2-1- ظهور التيار الاستقلالي

2-1-1- نشأة نجم شمال إفريقيا وتطور الصراع السياسي في الجزائر

ارتبط ظهور النشاط السياسي في الجزائر بعدة عوامل كان لها أثر في إعطاء الجزائريين نظرة سياسية جديدة وهذا من خلال المطالب التي عبرت عنها مختلف القوى السياسية المعبرة عن مطامح الشعب الجزائري، كما كان لحركة الأمير خالد دور في إرساء دعائم التوجه الاستقلالي داخل الوطن، من خلال مطالبه الثورية، التي اعتبرت مرحلة انتقالية نحو العمل من أجل تحقيق الاستقلال، كما كان له نشاط واسع في المهجر في أواسط العمال المهاجرين من شمال إفريقيا أين حاول زرع أفكاره الاستقلالية بينهم، فكيف ظهر وتطور هذا التوجه الاستقلالي في الجزائر والمهجر؟

لقد أدى ميلاد حزب نجم شمال إفريقيا الذي سيكون رأس الحربة في منازعة الاستعمار بخصوص القضية الوطنية، في قلب التيار الشيوعي، ظهورا لصراع آخر، حول الجماهير والأتباع والخزان النضالي والانتخابي، نتيجة الجذور المشتركة ونتيجة الالتقاء في الوعاء الداعم، وهو غالبية السكان الفقراء، وأيضا الالتقاء في الوسائل وبعض الأطروحات وقد أدى هذا إلى تنافس سياسي وحزبي بين الطرفين من جهة والإدارة الاستعمارية من جهة أخرى.

مثلّ النجم في البداية الاتجاه الاستقلالي وقد كانت قاعدته من العمال والجنود السابقين الذين كانوا يعيشون في فرنسا وتأثروا بفكرة الجامعة الإسلامية ونجاح الثورة البلشفية ونضال الحزب الوطني المصري وحركة مصطفى كمال في تركيا وقد بادر هؤلاء المناضلون

في تأسيس صحيفة نجم شمال إفريقيا¹. وقد اختلفت الآراء والمصادر في تحديد سنة ظهور النجم على الساحة السياسية ويعود ذلك إلى السرية التي طبعت على أعضائه منذ اجتماعاتهم الأولى لمناقشة فكرة إنشاء حزب والخوف من المتابعات البوليسية، ولكن الأكد أن هذه الاجتماعات بدأت منذ 1924 برعاية الأمير خالد² الذي تم الاحتفاء به أثناء زيارته لفرنسا من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي لاحتواء من خلاله الأعداد الهائلة من العمال الجزائريين المتدفقين على فرنسا، حيث أن عددا كبيرا من الوثائق، تذكر أن الأمير خالد كان رئيسا شرفيا لنجم شمال إفريقيا ولكثير الاجتماعات العمومية التي كان يعقدها النجم³. نتيجة المواقف التي أزعجت السلطات الاستعمارية كثيرا، فقد قررت إبعاد الأمير خالد عن الساحة السياسية الجزائرية نهائيا حيث نفته إلى فرنسا سنة 1923 انقسم أنصاره إلى قسمين :

- "القسم الأول: أطلق عليه أسم" فدرالية نواب مسلمي الجزائر (F.E.M.A) الدكتور بن جلول وفرحات عباس كانت مطالبهم إصلاحية تدعو إلى الإدماج.
-القسم الثاني: وقد اختار أعضاؤه طريق العمل الثوري⁴ وهؤلاء هم الذين أسهموا في إنجاح توطيد حزب شمال إفريقيا كما سنرى.

ارتسمت معالم العمل الوطني في فرنسا بهجرة الأمير خالد إليها سنة 1923⁵ وكانت التجمعات التي اتصل من خلالها الأمير بعمال شمال إفريقيا فئة المهاجرين الجزائريين خلال سنتي 1923-1924 اللبنة الأولى لهذا العمل الوطني إذ وجدت نفسها في إطار العمل السياسي النشط بالمهجر، فقد أشرف الأمير هناك على تأسيس لجنة من أبناء شمال إفريقيا ممن كانوا يستمعون إلى محاضراته، كالحاج عبد القادر، الحاج مصالي، عبد العزيز المنور، السيد علي المحامي المراكشي⁶، احمد بهلول¹ وبانون أكلي².

¹- بلاح، مرجع سابق، ص 365.

²- إلياس نايت قاسي، مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الأبيار، الجزائر، 2013، ص 36

³ - زهير احدادن، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANEP، الجزائر، 2003، ص93.

⁴ - الخطيب، مرجع سابق، ص81.

⁵ - محفوظ قداش "الأمير خالد" مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 4 (يناير 1968)، ص22.

⁶ - الفاسي، مصدر سابق، ص11.

وقد انطلقت هذه اللجنة بمهام الإشراف على عمال شمال إفريقيا وتنظيمهم في شكل "هيئة إغاثة المغاربة"³ اتسمت بسمه دينية قوامها التعاطف والتعاون بين أعضائها ويبدو أن عمال شمال إفريقيا بقوا في فرنسا متأثرين روحيا بالزوايا بدليل انتظامهم هناك في شكل جمعيات دينية ينسبونهم إلى مختلف الزوايا، كالرحمانية والعمارية والعلوية والتيجانية⁴.

وبهذا يمكن القول، بأن الأمير خالد هو الذي يكون قد وضع قاعدة مشتركة للعمل على مستوى شمال إفريقيا. وتتمثل التجربة الأولى لهذا العمل المشترك في أول مؤتمر عقد بتاريخ 07 ديسمبر 1924. وقد ضم ممثلين عن خمسة وسبعين ألف عامل وكان هدفه بحث المصالح الاقتصادية، والنقابية للعمال على الأسس التالية:

• العمل لإلغاء قانون الأهالي وغيره من القوانين الاستثنائية.

• العمل لنيل حق الاجتماع، وحرية الصحافة والكلمة.

-تنظيم لقاءات دورية في أوساط الأهالي وإدراج مشاكلهم فيجدول أعمال المؤتمرات العامة.⁵

في ختام الاجتماع، عبّر المؤتمر عن تضامنهم مع الحركات التحررية في المغرب الأقصى ومصر وتونس ببرقيات تأييد ويكتسي هذا المؤتمر والتجمعات السابقة أهمية لنتائجها التالية:

• أنها كانت فرصة للتعارف والمعايشة بين العمال، واصلوا بعدها عدة اجتماعات تشاورية تولدت عنها فيما بعد أول جمعية سياسية

• الاحتماء بظل الأحزاب التي كانت تعطف على قضية المغاربة والانخراط في النقابات عملا بوصايا الأمير⁶.

1 - أحمد بهلول: المدير السياسي لجريدة الشعب الجزائري LE PEUPLE ALGERIEN التي كانت تصدر في

باريس أما اسمه بالنطق الفرنسي فهو "بالول" أنظر: زوزو، الدور السياسي...، مرجع سابق، ص 53.

2 - بانون أكلي، من رواد الحركة الوطنية في فرنسا، قد حظر للأمير خالد مرتين الأولى في قاعة المهندسين المدنيين نهج بلانش Blanche الدائرة التاسعة والثانية نهج أوغسطين بلانكي Aug Blanqui . Bd . الدائرة 13. زوزو، نفسه.

3 - الفاسي، مصدر سابق ص 12

4 - زوزو، الدور السياسي للهجرة....، مرجع سابق، ص 54.

5 - نفسه.

6 - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج2، مرجع سابق، ص 359.

• الالتزام بأرضية العمل التي أرساها خالد وهي: العمل على مستوى شمال إفريقيا. ولعل أهم نتيجة للمؤتمر، ظهور أول جمعية سياسية بعنوان: النجم الشمال الإفريقي¹

2-1-2- تأسيس النجم

أدى الأمير خالد دور المحرك في أوساط العمال، فنشر فكرة تأسيس الجمعية "نجم شمال إفريقيا" في منطقة (Les Bouches Du Rhône) لكنه اضطر لمغادرتها بطلب من واليها² وقد تعرض خالد لمتابعات محكمة أيكس أون بروفانس " Aix en Provence " ³ لكن شيوع النجم كان في الأوساط العالمية بباريس سنتي 1923-1924 بإجماع من اتصلنا بهم من المعاصرين كمالك بالنبلي، بركاني محمد وخيضر عمرو هذا الأخير يؤكد حيازته-أثناء وجوده في فرنسا- لوثائق تتضمن برنامج "النجم" من وضع خالد⁴، فهم يؤكدون بان النجم من تأسيس خالد ويربطون ظهوره بنشاطاته، وأن من يرد تباين في تحديد تاريخ التأسيس سواء سنة 1923 أو سنة 1925⁵ هو إشارة إلى أصول نشأته، وتأكيد ارتباطه بخالد ولعل ما استوحته الجمعية من نشاطاته سنة بعثها في 15 ماي 1926 بشهادة السيد بانون أكلي هو دليل ثالث يؤكد هذا الاتجاه ويتضح ذلك في:

- تنصيب الأمير خالد رئيسا شرفيا لهذه الجمعية ويظهر ذلك في بطاقة الاشتراك في "النجم" حيث ورد فيها هكذا: "رئيسها الشرفي الأمير خالد"⁶
- تسمي جريدتي "إقدام باريس" و"إقدام الشمال الإفريقي" بإقدام الأمير خالد⁷
- تقليدها لشعار الأمير في سنة البعث الأولى⁸

وهكذا يمكن القول، أن جمعية نجم الشمال الإفريقي من بذر الأمير خالد، وقد ترك عناية بعثها وتنميتها لغيره، وذكر ذلك السيد بوقرط، أن الأمير خالد لم يساهم بطريقة مباشرة في تأسيس النجم، لكنه شجع من اتصل بهم من الوطنيين الجزائريين على تأسيسه والذي

1 - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ...، ج2، مرجع سابق، ص416.

2 - زوزو، الدور السياسي...، مرجع سابق ص 55.

3 - مراد علي: L' Emir Khaled (1875-1930) Sep 1970 p33

4 - عمار اوزقان "الجهاد الأفضل" دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1962، ص146.

5 - زوزو، الدور السياسي...، مرجع سابق ص57.

6 - سعد الله، الحركة الوطنية...، ج2 مرجع سابق ص 426.

7 - زوزو، الدور السياسي، مرجع سابق ص57.

8 - سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق ص 426.

كان في الاجتماع الثاني في 2 جوان 1926 بقاعة النقابة، واكتفى بمراقبة الجمعية من بعيد فاستمرت ولم تتوقف باعتزاله المسرح السياسي¹.

بعثت فكرة الأمير خالد بإعلان فئة المهاجرين عن تأسيس جمعية غير مصرح بها في مارس 1926 بعنوان "نجم الشمال الإفريقي"، وانهقد أول اجتماع لها في 15 ماي 1926 بـ 49 نهج بريطانيا Bretagne في مقر " الكونفيديرالية العامة للعمال" ثم انعقد الاجتماع الثاني لها في 20 جوان 1926 بـ 16 شارع المستشفى Bd de l'hôpital الدائرة 13ème Arrondissement واقترنت الاجتماعات على حضور العناصر البارزة، إلى أن انعقد الاجتماع العام في 2 جوان 1926. وقد ضم جميع العاملين من الأعضاء بقاعة لاجرانج أوبيل La grange aux belles².

ووزعت خلاله المسؤوليات على رواد الحركة السياسية في فرنسا بعد الأمير وفيه انتخبت اللجنة المركزية مكونة من 10 أعضاء وهم:

- الحاج علي عبد القادر³، مصالي الحاج بن احمد⁴، الذي سيكون بمثابة الأب الثاني للحركة الوطنية الجزائرية بعد الأمير خالد.

1 - الفاسي، مصدر سابق ص 11.

2 - زوزو، الدور السياسي، مرجع سابق ص 57.

3 - الحاج علي عبد القادر: وهو من مدينة غليزان، متوسط الثقافة باللغتين العربية والفرنسية وقد حضر في العديد من لقاءات وتجمعات الأمير خالد بفرنسا وهو من الخطباء المؤثرين، وكان عضوا في إدارة الحزب الشيوعي الفرنسي. ورئيسا لاحدى خلاياه وقد رشحه هذا الحزب لانتخابات 11 ماي 1924 عن منطقة باريس. وقد تقلد رئاسة الحزب في البداية نظرا لكبر سنه وتجربته لكنه تنازل عن هذه الرئاسة في بداية 1929 لينقطع نكحه إلى غاية 1945، فأصبح يعمل إلى جانب منصورى، واحمد بهلول لبعث جريدة "الشعب الجزائري" لكن أماله خابت إزاء تقلبات الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية مما اضطره إلى تغيير موقفه واتجاهه³ وتوفي ما بين 1950-1952 بضواحي باريس. للمزيد أنظر - زوزو الدور السياسي....، مرجع سابق، ص 58.

4- مصالي الحاج بن احمد، ولد بتلمسان في 16 ماي 1898، نال الشهادة الابتدائية ودرس العربية بإحدى زوايا الدرقاوية، حيث سنة 1918 وبعد الحرب كان يتردد على جامعة "بورديو" بصفته مستمع حر ثم رجع إلى الجزائر، لكن مضايقات السلطة له أرجعته إلى فرنسا في 1923، حيث اشتغل بالمهن الحرة من عامل بضاعة النسيج وكوّن نفسه ثقافيا بحضور المحاضرات التي كانت تقام بمعهد اللغات الشرقية في جامعة السوربون، وبالانخراط إلى الأندية الثقافية. وفي باريس بدأ يعتنق أفكار الأمير خالد، بعد أن استمع محاضرة لهذا الأخير أقامها بقاعة المهندسين المدنيين برئاسة أحمد بهلول وانساق وراء الأفكار الديمقراطية التي كانت تروج لها الأحزاب اليسارية المتطرفة، كما جذبته الأوساط الثورية. للمزيد، أنظر، Collot, Op.cit., p22

ومن مؤسسي نجد كل من الجيلالي محمد السعيد¹ وشبيلة جيلالي² وبنون أكلي بن عمرو بن أمزيان³ ومعروف محمد أوغلي وأيضا بواطويل، وايفور محند، وسعدون وأيت تودرت، وقدر فار، غاندي صالح، ومقرا روش، وعبد الرحمان السبتى ورزوقي⁴. ويتضح من خلال هذا العرض البسيط للأعضاء المؤسسين للنجم أنهم ذات التشبع بالفكرة الشيوعية، خاصة لدى الحاج علي عبد القادر وشبيلة جيلالي ومعروف محمد في حين اتضحت الميول الوطنية لكل من مصالي الحاج وبنون أكلي والجيلاني محمد السعيدا فتخلى الحاج عبد القادر عن رئاسة النجم، وتبعه البقية من ذوي الاتجاهات الشيوعية بالانسحاب واحدا بعد الآخر ومهما يكن فقد حمل هذا الحزب لواء الدفاع عن بلدان المغرب ولم تكذ تمضي سنة على تأسيسه الرسمي، حتى أشهر مطلب الاستقلال لدول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر⁵.

وهو مطلب جد متقدم مقارنة بمطالب باقي التنظيمات السياسية الجزائرية ورغم أن هذا الحزب لم يسجل نشاطا بارزا بالجزائر، خلال مرحلة العشرينات، واستخدام في حركته النضالية، المنشورات، والصحافة، والمؤتمرات. وبالرغم من هذا، فإن نشاطه سرعان ما بدأ يقلق السلطات الفرنسية، خاصة وأنه تجاوز حدود البلاد عندما شارك في "المؤتمر المضاد للامبريالية ضد القهر الكولونيالي، ومن أجل حرية الشعوب المضطهدة" المنعقدة ببروكسل من 10 إلى 15 فيفري 1927 وأشهر هناك المطلب الاستقلالي⁶. وقد بدأت السلطات الفرنسية بالتضييق على أعضائه، ثم منع مجلاته من الصدور لتقوم في 20 نوفمبر 1929 بإصدار قرار بحله⁷.

قرار الحل لم يمنع قيادة النجم من العمل على مواصلة نشاط حركتهم بطرق سرية أحيانا وتحت أسماء بديلة أحيانا أخرى خلال مرحلة الثلاثينات وما تلاها. ومن أبرز زعمائه

1 - زوزو، الدور السياسي....، مرجع سابق ص58، ص59.

2 - نفسه، ص58، ص60.

3 - نفسه.

4 - قنانش، الحركة الاستقلالية....، مرجع سابق، ص، ص36،35.

5 - نفسه، ص41.

6 - بن يامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال

الجزائر، (د.ت) ص59-60

7 - Kaddache, *Histoire du nationalisme.*, Op.cit. p231.

مصالي الحاج، الذي كان أمينا عاما قبل أن يصبح رئيسا له، الذي سيغدو قطب الحركة الاستقلالية في ثلاثينات القرن العشرين وعمار عيماش الأمين العام للحزب، ورازقي كحال وراجف بلقاسم، عمل هؤلاء في إطار مبادئ نجم شمال إفريقيا على رفع راية الكفاح الوطني بإيديولوجية الأمير خالد المرتكزة على استقلال الجزائر، واستعادة الهوية الثقافية في إطار الحضارة العربية الإسلام وبتسمية جديدة "نجم شمال إفريقيا المجيد".¹

2-2- تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين

2-2-1- تشكيل فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين

بعد فشل الأمير خالد في حركته ونفيه نهائيا الى سوريا تبنى مجموعة من المنتخبين الجزائريين جزءا من سياسته، حيث أن بداية نشاط هؤلاء قد ارتبط أصلا بفكرة الإدماج وهذا ما تبينه الأفكار التي طرحها فرحات عباس زعيم النخبة من خلال مقالاته التي نشرها فيما بين سنتي 1926 و1930² التي جمعها فيما بعد في كتاب أطلق عليه الشاب الجزائري "LE JEUNE ALGERIEN" قد كان فرحات عباس أنصاره " يطالبون بالمساواة بين

المسلمين الفرنسيين في جميع الميادين، كما كان يطالب بالجنسية الفرنسية للجزائريين³ وهذه المطالب في مجملها متواضعة إلى أبعد الحدود إذا ما قيست بالمطالب الاستقلالية التي نادى بها الأمير خالد من قبل، كذلك فقد اعتمد فرحات عباس على فكرة الإصلاحات المرئية للوصول بالمجتمع الجزائري إلى المساواة الكاملة بين أفراد من مسلمين وأوروبيين⁴

ومن خلال فكرة الكتاب العامة نلاحظ أن هناك غيابا كليا لفكرة الوطنية، وكذا الأمة الجزائرية. بل أنه يؤمن بفكرة الجزائر الفرنسية التي تحافظ على مقوماتها الإسلامية، فلا مانع بالنسبة له أن يكون المسلم الجزائري من الناحية القومية فرنسيا يؤمن بالتضامن القومي. وهو يعنى بذلك تضامن الفرنسيين والجزائريين⁵. وهذه الأفكار بعيدة كل البعد عن الواقع من منطلق الظروف التي كان يعيشها الشعب الجزائري في ذلك الوقت، حيث كانت

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 1,556

² - صاري، قداش، مرجع سابق، ص 21

³ - Collot, Robert, *Op.cit.* p. 39.

⁴ - A.H.W.C, FERHAT, ABBAS, ET LE MOUVEMENT REVENDICATIF ALGERIEN, U.D.A, 2. RANGEMENT

⁵ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير.....، مصدر سابق، ص 132

تكبله مجموعة من القوانين الاستثنائية التي غالبا ما سنت بفعل تحريض المستوطنين الأوروبيين الذين كانت لهم الكلمة الأولى¹.

من الناحية القانونية "تعتبر هذه الكونفدرالية عبارة عن نادي، بمعنى آخر جمعية تضم المنتخبين فقط، الذين هم من نتاج جهاز التعليم الفرنسي والفكر اللائكي، فكان جلهم معلمين وصيادلة وأطباء ومحامين وغيرهم، أو كما يسمونهم حملة الشهادات"²

إن اتحادية الجزائر للمنتخبين الأهالي، التي تأسست في 11 سبتمبر 1927 بالنادي الإسلامي بالجزائر برئاسة الدكتور "ابن التهامي" وهو الرئيس الفعلي للاتحاد والتي ضمت قسما من الشباب الجزائري أمثال الدكتور "محمد الصالح بن جلول"³ و"فرحات عباس" و"بلحاج" و"الزناتي" الذين كانوا يناضلون لنيل الجنسية الفرنسية ولو بالتنازل عن الأحوال الشخصية وهذا ما كان يفرقهم عن الأمير خالد⁴ ومناضلي نجم شمال إفريقيا. لكن هذا التنظيم انقسم إلى ثلاثة فيدراليات واحدة في وهران برئاسة بن عودة باشتارزي المستشار البلدي، والثانية بالجزائر برئاسة زروق محي الدين، وثالثة في قسنطينة برئاسة شريف سيسبان، رئيس القسم العربي في المجلس المالي، و تعود أسباب هذا الانقسام، إلى استتكار بعض الشبان الجزائريين (النخبة المثقفة بالفرنسية) السياسة التي أضحي ينتهجها الدكتور

¹ - Bulletin de COMITE DE L'ALGERIE FRANCAISE. 1927, p 246.

² - الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919 - 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1989، ص 19.

³ - محمد الصالح بن جلول: ولد في منطقة الأوراس عام 1894 في وسط أسرة برجوازية تعلم بهذه المنطقة وواصل تعليمه الثانوي بقسنطينة حيث أنه كان دائم الحصول على المنح الدراسية، نال شهادة الدكتوراه في الطب من جامعة الجزائر سنة 1924 وهناك من يرجع حصوله على شهادته من باريس، مارس حياته المهنية كطبيب بقرية أريس بقلب باتنة وبها انتخب مستشارا بلديا، باسم حركة الأمير خالد و من هنا بدأت حياته السياسية في المجالس البلدية و الصحافة وله مساهمات في جريدة الإقدام والتقدم ولقد أبدى بن جلول اهتماما بدور الأمير خالد، ولكنه انجذب الى جماعة النخبة بعد انتهاء حركته، فكان مهتما بالسياسة أكثر من الطب. التحق بفيدرالية المنتخبين بقسنطينة مع حلول 1933 بعد أن أزاح سيسبان من أعلى رأس الفيدرالية بمساعدة الزناتي و جريدته "صوت الأهالي" وتقلد منصب مستشار عام لمدينة قسنطينة ولكن نجمه بدأ يختفي ابتداء من المؤتمر الإسلامي. وفي جويلية 1938 أنشأ التجمع الإسلامي الجزائري ظل بن جلول طيلة حياته السياسية اندماجيا. أنظر عاشور شرفي:

la révolution algérienne (1954-1962) « Dictionnaire biographique » Casbah, Alger, 2004, p65.

⁴ - لزهو بديدة ومزيان سعدي وعلال بيتور ونجوى طوبال، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين (1939-1945)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع بومرداس نوفمبر 2016، ص 23.

بلقاسم بن التهامي خصوصا اتصالاته المشبوهة مع بيار بورد « Pierre Bordes » والي العاصمة ، و تأييده له لترشحه للحكومة العامة بالرغم من أن هذا الأخير كان مدعما من "ديروكس" المستعمر الكبير الذي أظهر عداؤه للمسلمين ، خلفا لموريس فيوليت صديق المستشارين المسلمين¹

3- انتخابات المجالس البلدية الجزئية والعامة ما بين 1927-1929

شهدت سنوات 1927-1928-1929 على التوالي إجراء انتخابات عديدة والتي أجريت في ظروف متميزة منها ارتفاع عدد السكان الأهالي في المدن الكبرى كمدينة الجزائر، التي ارتفع عدد سكانها من 55271 إلى 76804 نسمة، ما بين سنوات 1926 و1931 أي بمعدل 38.77 %²، ناهيك على التحضيرات الحثيثة للاحتفالات الفرنسية في الجزائر بمناسبة مرور الذكرى المئوية على الاحتلال ،وتطور حركة مشاريع تجارية رابحة وعمليات مصرفية كبرى أدت إلى نمو بعض الشركات الرأسمالية و تطورها في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة ووهران عكس المرحلة السابقة(1919-1925) ولكن دون استفادة العمال من ذلك تداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 على الجزائر بدءا من 1930، نتج عن ذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية³، أما على المستوى السياسي، فوجد توحيد المستشارين الجزائريين تحت مظلة فيديرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين منذ 1927 كما سبق الإشارة لذلك سالفًا.

3-1- انتخابات الجزئية الخاصة بالمجلس البلدي 1927

بوفاة مستشار البلدي، تم إجراء انتخاب 10 أبريل 1927 بمدينة الجزائر العاصمة لتعيين مستشارا جديدا مكان المتوفى، حيث احتدم الصراع بين الشيوعيين الذين باسروا في مواجهة لائحة ابن التهامي البرجوازية فان بن لكحل المناضل صفوف الطبقة العمالية (البروليتارية) صارح ضد الدكتور بن التهامي، وتقدم في لائحة الحزب الشيوعي ك: "مدافع عن العاصميين، وضد الامبريالية، ومناديا باستقلال الجزائر وإطلاق سراح المسجونين السياسيين وضحايا قانون الأنديجينا، وقد قدم هذا الشيوعي طرحا سياسيا تضمن : إلغاء المفوضيات المالية، وانتخاب جمعية وطنية بالاقتراع العام، واستقلال الجزائر كإصلاحات

¹ - ابن العقون، الكفاح القومي ، ج1، المرجع السابق، ص ص 147، 149.

² -Kaddache, *La vie politique*, Op.cit, p.127

³ -*ibid*, p.131,132.

فورية ومطالب أخرى آجلة طالب بها الشيوعيون كإلغاء قانون الأهالي، حرية الصحافة التجمعات، حتى المسألة الاجتماعية وردت في مطالبهم، كالحق النقابي للجميع، وحرية الهجرة قانون الثماني ساعات وتطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية بالجزائر¹ وعلى غرار ما سبق تدخلت السلطات الاستعمارية في هذه الانتخابات الجزئية، الخاصة بالمجلس البلدي لمدينة الجزائر، وسخرت عناصرها لدعم المرشح ابن التهامي، من مجموع 1800 منتخب تحصل مرشح السلطة الاستعمارية على 830 صوت مقابل 160 صوت فقط لصالح ابن الأكل، وبالتالي فكان الفوز لصالح مرشح الإدارة². وقد كتبت جريدة الإقدام لسان حال الجمعية نجم الشمال الأفريقي وعلى صفحتها بالعربية في 28 ماي 1927 ما يلي:

" في الانتخابات البلدية بالجزائر من 48000 جزائري 1800 لهم حق الانتخاب، وقد امتنع منهم 800 عن التصويت احتجاجا و160 تحدوا الحكومة وصوتوا على الاستقلال إننا في الطريق الصحيح، فلنتابع طريقنا " ³ .

وفي وهران مثلت انتخابات 5 ماي 1927، لائحتان انتخابيتان، وهما: لائحة بن عودة باشطارزي مستشار سابق، ولائحة مردوخي شالوم، وهو صحفي ومن أصول يهودي ومرشح بصفة أهلي بمعدل إثني عشر مرشح لكل منهما، ما يلاحظ عن تركيبة اللائحتين أنهما ضمنتا النخب التقليدية (البرجوازية والمحافظية)، رجع فيها الفوز لصالح قائمة باشطارزي بالكامل⁴.

-3-2- انتخابات مجالس العمالة 1929

شكل بن التهامي لائحة ضمننت مستشارين سابقين (سيدي بومدين، وحاج عمار وبعض أعيان الجزائر من ضمنهم حفيظ ساطور، والتجار على غرار طيار، وأصدقاء الأمير السابقين كحاج عمار، وأعدائه كالطاهر علي الشريف، سميت بلائحة "الاتحاد من أجل الدفاع عن مصالح السكان المسلمين للجزائر". و كان البرنامج يركز على بعدين سياسي واجتماعي. من جانب آخر، كانت اللائحة مساندة من قبل الحكومة العامة، فلا بد أن نأخذ

¹ - La lutte sociale, Avril 1927.

² -Kaddache, La vie politique, Op.cit, p-155.

³ - قنانش، الحركة الاستقلالية، مصدر سابق، ص 40.

⁴ - مهديد، انتخابات الأهالي في وهران، مرجع سابق ص، ص، 71-72.

بعين الاعتبار مساندة ابن التهامي لوالي العمالة بيار بورد لترشحه لمنصب حاكم عام خلفاً لموريس فيوليت¹.

أما اللائحة الثانية كان على رأسها شكيك التي ضمت بوجوازيين وتجار كتامزالي وبن قلاتي، وصديق الأمير السابق وهو قايد حمود مهندس فلاحي، والشيوعي السابق فرشوخ والمحامي حدو. أما برنامج لائحة شكيك فلم تختلف عن لائحة ابن التهامي وإن كان هذا الأخير من المقربين للحكومة فإن الثاني كان مناهضاً لها وخصوصاً ضد الحاكم العام الفرنسي² بورد³.

إن الشيوعيين لم يتمكنوا من تقديم لائحة من الأهالي فتقدموا بلائحة ضمت عشرة مرشحين تسعة منهم أوربيين، وواحد من أصول أهلية، الشيوعي اسعد أحسن المهجر في الجنوب الجزائري الذي وجد في اللائحة. كان برنامج الشيوعيين سياسي بالدرجة الأولى مناهض للبرجوازية الجزائرية مع التركيز على ضرورة إشراك الأهالي في البرلمان، وتوسيع الجمعيات الجزائرية، وجمعية جزائرية شعبية منتخبة بالاقتراع العام. أما الاشتراكيون (SFIO) فقد تقدموا بمرشح واحد وهو المحامي رايس مراد⁴.

عمل الشيوعيون على فضح ابن تهامي، من جهة والتهجم خاصة على شكيك المنافس الخطير الذي اتهمته بالمُدعم للامبريالية من جهة أخرى. أما القائمة التي تزعمها شكيك، فقد تخلى عنها أحد أصدقاء الأمير خالد في لائحته وهو المهندس الفلاحي قايد حمود، وأن المرشح البرجوازي بن قلاتي قام بإعطاء الأموال للناخبين، لشراء أصواتهم هذا الاتهام ورد في جريدة التقدم في العدد 9 المصادف لـ 1 جويلية 1929⁵.

¹ -Kaddache ,La vie politique..., Op.cit, p156.

² - Ibid.

³ - بيار لويس بورد، والي عام بالجزائر من 20-11-1927 إلى 30-10-1930 كان عامل عمالة قسنطينة، ثم كاتباً عاماً للولاية العامة أيام «Abel» ثم والياً لولاية الجزائر ثم والياً عاماً على الجزائر بطلب من الكولون. استهل ولايته بإبطال العمل بقانون الأندجينا، حاول إقامة نوع من المساواة بين الفئتين، رخص للجزائريين بالتسلح ووعدهم بمنحهم أراضي الاستيطان بعد تدخل كل من سيسبان وبن باديس، النائبين عن الأهالي، أنظر، زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق ص ص 120-121.

⁴ -Kaddache ,La vie politique, Op.cit, p.155-157.

⁵ - جريدة التقدم في العدد 9 المصادف لـ 1 جويلية 1929.

وأجريت انتخابات الدورة الأولى في 5 ماي 1929 فاز فيها مرشحين اثنين من لائحة بن التهامي وهما: سيدي بومدين مستشار سابق، وحاج عمار مستشار سابق، وخلال الدورة الثانية التي جرت في 12 ماي 1929 فازت لائحة شكيكن بثمانية مقاعد من جملة المقاعد العشرة، وهو ما يعني هزيمة قائمة بن التهامي، الأمر الذي جعل مجلس العمالة يتدخل ليمنح ابن التهامي الذي تحصل على 167 صوتا، الفوز على بن سمان الذي كان قد حصد 747 صوتا¹.

وفي جلسة 1929 وبحضور الحاكم العام بيار بورد وردت تشكيلة الأعضاء المنتخبين في مختلف المجالس النيابية على النحو التالي:

الأعضاء المنتخبين من قبل المجلس المالي: - ابن باديس، بن شنان، بن يونس (عين بسام)، إسماعيل سعيد.

العضو المنتخب في المجالس العامة: - إبراهيمي لخضر (مندوب المجلس العام لعمالة الجزائر بير غبالو).

الأعضاء المعينين من قبل الحاكم العام: فرحات، صحراوي، سماتي².

ويبدو واضحا أن الحركة الوطنية التي كانت متعددة التوجهات والأفكار استطاعت بنشاطها وتنوعها أن ترسي حركة مطلبية خلال عقد العشرينات من القرن الماضي. وهكذا لم تحل الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر إلا والتيارات السياسية الوطنية على أتم استعداد لمواجهة السياسة الفرنسية ونشر الوعي الوطني والدفاع عن مطالب الشعب الجزائري كل على حسب طريقته وأفكاره³.

¹ -Kaddache, *La vie politique...*, Op.cit, p.p155-157.

² - بوهند، مرجع سابق، ص84.

³ - مقالاتي، مرجع سابق، ص 151

الفصل الثالث

الصراع السياسي بين الحركة الوطنية والسلطة

الاستعمارية من خلال الإنتخابات

(1939-1930)

المبحث الأول

مرحلة ما قبل بلوم فيولت (1930-1936)

- 1- الظروف الإقتصادية
- 1-1- الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية
- 2- الظروف الاجتماعية:
- 3- الأوضاع السياسية - مئة سنة من الاحتلال
- 3-1- ظهور فكرة إحياء الذكرى المئوية
- 3-1-1- برنامج الاحتفالات
- 3-1-2- مظاهر الاحتفالات
- 3-2- موقف الإصلاحيين من الاحتفال بالمئوية
- 3-3- موقف نجم شمال إفريقيا
- 3-4- موقف فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين
- 3-5- موقف الحزب الشيوعي
- 4- مشاركة الحركة الوطنية في الانتخابات من 1932 الى 1939
- 4-1- انتخابات 1932-1935
- 4-1-1- الانتخابات التشريعية والمالية لسنة 1932
- 4-1-2- انتخابات تجديد المجالس العمالية (الولائية) عقب أحداث قسنطينة 1934
- 4-1-3- الانتخابات البلدية 1935

بدا الوضع العام في الجزائر متوترا منذ بداية الثلاثينات فكانت الظروف الإقتصادية والاجتماعية في الفترة التي تزامنت مع إحياء الاستعمار للذكرى المئوية للاحتلال جد متردية، فقد عان المجتمع الجزائري من أهوال الأزمة الإقتصادية العالمية، التي جعلت الفرد الجزائري يخسر الكثير من أجل ربح القليل لكي يتمكن في الأخير من ضمان قوت أسرته مما أدى إلى تدهور الحالة الاجتماعية للعديد من العائلات، ناهيك عن الفقر والحرمان الذي كان يعيشه المجتمع من قبل، وتفاقت هذه الأوضاع المزرية نتيجة الهزات العنيفة من جراء النمو الديموغرافي والتفكير وتنقل السكان ونزوحهم من الأرياف إلى المدن، وازدياد عدد البطالين¹.

ومنه بدأ تأثير الأزمة الإقتصادية المالية يسيطر على المواقف الإقتصادية والاجتماعية في المدن الجزائرية الكبرى، والأرياف، مما كان له بعض النتائج السلبية في حياة الطبقات الاجتماعية الضعيفة من أوروبيين ومسلمين عموما، وبالأخص على ذلك النوع من العمال الأجراء والفلاحين البسطاء وغيرهم من ذوي الدخل المحدود.

1- الظروف الإقتصادية:

اهتزت الجزائر كغيرها من المقاطعات الأخرى لوقع الأزمة الإقتصادية العالمية لسنة 1929 والتي كانت لها عدة انعكاسات تجلت بصورة واضحة في تأزم وضع الإقتصاد الجزائري الذي كان مرتبطا بالإقتصاد الفرنسي الأمر الذي جعل الأمر يزداد سوءا بالنسبة للجزائريين. وأمام العجز الذي أصاب ميزانية الجزائر جعل الحاكم العام يقترض مباشرة ثلاثة ملايين وثلاثمائة مليون فرنك خلال سنة 1932 لسد ذلك العجز ومواجهة تلك الأزمة الإقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر.²

1-1- الجزائر في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية:

منذ 1931 أصبحت الجزائر تعاني من هذه الأزمة التي بلغت حد من الخطورة والشمول حيث تأثرت جميع القطاعات بصورة متتابة فأصيبت بالوهن والإنهاك. وقد كانت الواردات من المنتجات المنجمية هي أول من تعرض للأزمة التي تسببت في تراجع بلغت نسبته ما بين 30 و40% من المنتجات المنجمية الرئيسية³، وانخفاض استخراج الفوسفات

¹ - مهساس، مصدر سابق، ص ص 96-97.

² - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، 1992، مرجع سابق، ص 40.

³ - أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ...، مرجع سابق، ص 655.

من 864.000 طن الى 572.000 طن ما بين (1926-1935) وانخفاض استخراج معدن الحديد من 2.010.000 طن إلى نصف الكمية الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبة استرداد الموارد المعدنية وإيقاف عمليات الاستخراج في الكثير من الأحيان، ليتضرر بذلك القطاع الصناعي من هذه الأزمة وسبب انهيار أسعارها في السوق العالمية بطالة شديدة في القطاع بلغ نصف عدد العمال، إذ عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في الصناعة التقليدية كالنسيج والطرز وغيرها من الحرف القديمة التي كان يمتهنها الجزائريون.¹

فأخذت العديد من الصناعات خاصة التي كانت تعمل لأجل التصدير كمعاصر الزيتون ومصانع التبغ أو الدباغة ومغاسل الصوف ومصانع الليف النباتي في العمل ببطء ومنها من أغلق أبوابه لتتلقى صناعة المشتقات ضربة قوية بسبب الأزمة الاقتصادية² وكما حصل للقطاع الصناعي تبعه القطاع الفلاحي خاصة ما يتعلق بإنتاج الحبوب والأعشاب المنتجة للخمر والماشية والأبقار والأغنام والخيول... إلخ.

فقد تأثر القطاع الزراعي أكثر من الصناعة في الجزائر سواء العصري أو التقليدي للأزمة بشدة وشمل انخفاض كبير في سعر الحبوب وتقليص الكميات المصدرة خاصة وأننا نعلم بأن معيشة الجزائريين تعتمد على استهلاك منتج الحبوب بالدرجة الأولى. فبينما كان منتج الحبوب (قمح+ شعير) يساوي قيمة مجموع بيعه سنة 1929 هو 566 مليون فرنك بحيث تمثل حصة القمح لوحدها 345 مليون فرنك أما الباقي فهو شعير³ أصبحت الوضعية تتذر بالخطر ابتداء من 1933 حين أصابت الأزمة الفلاحية الناجمة عن عوامل خارجية أساسا المنطقة المنتجة للحبوب وهي منطقة الهضاب العليا بسبب وجود فائض في الإنتاج العالمي وانخفاض الأسعار ما أدى إلى أزمة شديدة، ترجمتها انهيار السوق الريفية للهضاب العليا بعد أن كان الإنتاج الجزائري مستقرا نسبيا⁴.

ويجب الإشارة أنه كما تضرر الفلاحون المسلمون من هذه الأزمة وتراجعت أسعار منتجاتهم الفلاحية، تضرر المعمرون أيضا الذين كانت أسعار بيع قمحهم منذ 1933-

¹ - أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ...، مرجع سابق، ص 655.

² - قداش، تاريخ الحركة... ج1، مصدر سابق، ص 360.

³ - محمد جندلي، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ج2، ط2، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2008، ص 164.

⁴ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج1، مصدر سابق، ص 361..

1934 وأحيانا حتى منذ 1930 دون سعر التكلفة¹. مما دفع بالطرفين اللجوء إلى الاقتراض ورهن أراضيهم أملين في تغير الظروف كما لجأ البعض منهم إلى تغيير منتجاتهم بزراعة البقول وغرس الحمضيات والكروم².

وفي هذا المجال استطاعت زراعة الكروم المحافظة على الاقتصاد الجزائري إلى غاية 1933 حين أشارت عريضة كتبتها المندوبيات المالية إلى أن هذه الزراعة أصبحت هي الأخرى تعاني من أزمة فائض في الإنتاج كغيرها من المزروعات الأخرى وبنقص في الاستهلاك³، ففي هذه السنة بلغت الصادرات من الخمر نسبة 66 % من قيمة الصادرات الإجمالية مقابل 43% في 1930 لتتفقم الأزمة سنة 1934-1935 نتيجة لحدوث كساد عام وركود لمساحة الأراضي وتراجع زراعة الكرمة⁴.

وعليه فقد أصبحت الأوضاع الإقتصادية في البلاد جد مزرية خاصة بعد تنامي الأزمة واكتساحها لجميع النشاطات الإقتصادية حتى الزراعية منها.

ومما زاد الأزمة استفحالا وقوع خلاف بين منتجي الخمر في الجزائر وفرنسا وذلك بعد أن تحصل الطرف الأخير على تحديد استيراد الخمر الجزائرية التي كانت لها تأثير شديد على الخمر الفرنسية سواء من الناحية الجودة أو الأسعار التي عرفت سقوطا حرا في خريف 1932 واستمر هذا الاضطراب والتذبذب في الأسعار إلى غاية 1934، علما أن منتجي الخمر بفرنسا قد طلبوا من الحكومة الفرنسية منع دخول خمر الجزائر إلى فرنسا شأنها شأن الحبوب خاصة القمح «البر» الجزائري الذي امتاز بالمكانة الأولى في السوق الفرنسية وبقيت مكدسة بالجزائر بحيث أصبح قنطار القمح الجيد لا يتجاوز سبعين فرنكا والشعير لا يساوي أكثر من ثلاثين فرنكا⁵.

أما مربوا المواشي فيذكر شارل روبير أجرون أنهم كانوا أكثر من تضرر من هذه الأزمة حيث أن آفة الموت الكبرى التي قضت على قطعان الأبقار في 1931 و1932 لم تتجدد إلا في عام 1934 مع استمرار فرض الضرائب على المربي الجزائري، وقد كتب

1- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة ...، مرجع سابق، ص 672.

2 - نفسه، ص 658.

3- قداش، تاريخ الحركة الوطنية ج1، مصدر سابق، ص 392.

4- أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 658.

5- ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص ص 382، 383.

صادق دندن في صحيفة الإقدام «في الوقت الذي تكبد الناس ملايين الخسائر من قطعان الأنعام، هناك من أدخل السجن لعدم دفع الضريبة وفي بلدية القالة المختلطة صودر قطع الغنم الذي يملكه المتخلفون عن دفع الضريبة السنوية»¹.

ومن آثار الأزمة الاقتصادية أن ظهر غلاء المعيشة واضحا خلال الثلاثينات خصوصا إذا راعينا أن الدخل الشهري عند العمال اليدويين المسلمين لم يتعد 11.70 فرنكا في حين أن ثمن الكيلوغرام من الخبز وصل إلى 2.15 فرنك. ومن آثارها أيضا بروز ظاهرة التسول في المدن والقرى الجزائرية التي كانت تتفشى في الأوساط الجزائرية المسلمة، وبرز الأحياء القصديرية مما أدى إلى تفشي الأمراض الخطيرة لقاطنيها.

2- الظروف الاجتماعية:

توفرت الجزائر خلال هذه الفترة على كامل المؤشرات التي كانت تنبؤ بوقوع كارثة اجتماعية أصبحت تنمنها كافة المدن الجزائرية. وسارعت الأزمة الاقتصادية والسياسية التي أصبحت تعيشها الجزائر خلال عقد الثلاثينات، في وتيرة القلق الاجتماعي لدى سكان البلاد حيث أخذت صورة البؤس والحرمان تتفشى أكثر فأكثر داخل المجتمع الجزائري الذي عان ويلات الشقاء منذ أن وطأت أقدام الاستعمار الفرنسي أرضه، فقد أصبحت المجاعة تهدد سكان الأرياف إلى درجة أنهم لم يجدوا شيئا يؤكل حتى جذور "التلغوده"² يطحنوها لتصبح كالفريضة ويخطوها بالشعيران وجد³ والحشيش وبينما كانت المجاعة تهدد الفلاحين في الأرياف أخذت البطالة تتخذ من نفسها رقيقة لسكان المدن فلم يعد للحرفيين زبائن يتعاملون معهم، فصانعوا البابوجات والإسكافيون والطرارزين كلهم لم يجدوا ما يفعلونه وأخذوا يتسكعون في الشوارع مبددين مشهدا حزينا للبطالة وعواقبها الوخيمة.⁴

وما زاد الطينة بلة مواصلة السلطات الاستعمارية فرض الضرائب على السكان بالرغم من كل ما يعانونه من مصاعب في معيشتهم، هذه الضرائب التي أثقلت كاهل الفرد وجردته من أبسط الأشياء التي يمتلكها جاعلة ذهنه منصب فيما يخص قوت يومه فقط ومع اتساع

1- أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 662.

2- التلغوده: أو القربوه بقلة نباتية يأكلها الفقراء في سنوات المجاعة عوضا عن الحبوب لأن طحينها يشبهها ولكنها رديئة وضعيفة الغذاء. أنظر: بن العقون، مصدر سابق، ص 385.

3- أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 662.

4- قداش، تاريخ الحركة...، ج1، مصدر سابق، ص 392.

دائرة البؤس أمام الأهالي وتفاقمه من جهة وتهاون الإدارة الاستعمارية والأوساط الموالية لها التي استنكرت الوضعية الكارثية للفلاحين من جهة أخرى، اتخذت إجراءات لمحاربة البطالة بفتح ورشات عمل في المدن الكبيرة، سميت في بعض الحالات بورشات البر والإحسان والمصادقة على قروض مالية لإعانة الأهالي، إلا أن كثير من هذه القروض لم يستفد منها المسلمون وإنما كانت بمثابة إعانة للمعمرين¹، لتتنامي بذلك الحالة الاجتماعية المزرية التي أصبحت تهدد كيان المجتمع الجزائري. فقد ازدادت هجرات المجتمع الريفي الجزائري بحدوث نزاع كثيف لسكان الأرياف تجاه المدن فارتفع عدد السكان المسلمين في المدن من عام 1931 إلى 1936 بنسبة 19.1% مقابل 9.6% فيما يخص سكان الأرياف وبدأت تظهر تجمعات سكانية في ضواحي المدن الكبرى والتي اشتهرت ابتداء من عام 1934 باسم البيوت القصديرية ليفوق سكان المسلمون في المدن للمرة الأولى من حيث العدد على السكان الأوروبيين والشروع في الاستحواذ على المدن².

وما زاد من ارتباط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي هو العجز الذي أصاب الميزانية جعل الحاكم العام يقترض من فرنسا مباشرة ما قيمته 303 مليون فرنك خلال سنة 1932 لتغطية العجز ومواجهة الأزمة الاقتصادية، وعليه فإن كل تلك الظروف السياسية والاقتصادية سواء الخارجية أو الداخلية التي عاشتها الجزائر خلال فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت بمثابة المحرك الأساسي في إثارة الغليان الاجتماعي آنذاك وبدأت الجزائر كالبرميل المليء بالبارود ينتظر الشرارة كانت هذه الشرارة في صائفة 1934 بقسنطينة والمتمثلة في حادثة اليهودي "خليفة إليا هو"³.

كان لوقوع الأزمة الاقتصادية التي شلت الاقتصاد العالمي خلال الثلاثينيات التأثير البالغ على النشاط الاقتصادي بالجزائر نتيجة تعطل كافة قطاعاته التي أصيبت بالإرهاك التام، الأمر الذي جعل الجزائر تعاني بدل الأزمة أزمتين: الأولى سياسية والأخرى اقتصادية ليتولد في الأخير غليان اجتماعي ميزه سخط جماهيري، لتعيش قسنطينة هي الأخرى كارثة هذا الوضع، لتزيده إستغلالات الطائفة اليهودية بفرض ممارساتها الربوية على الأهالي

¹ - قداش، تاريخ الحركة...، ج1، مصدر سابق، ص 393.

² - أجبرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 679.

³ - إيليا هو خليفة "eliao Kalifa": جندي إسرائيلي عمره 46 سنة، يعمل خياط لدى إحدى فرق الزواوة (جيش المشاة)

بقسنطينة. أنظر.: Ageron, Genès de l'Algérie algérienne....., S.D, P 229.

المسلمين والمعمرين الفرنسيين الذين سئموا من تصرفات الطائفة اليهودية الاستغلالية، وفي ظل هذا المناخ وقعت حوادث قسنطينة 1934¹، في بداية العقد الثالث من القرن العشرين سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، كلها متراسه خلفت جوا من التوتر في المجتمع القسنطيني الذي كانت تشحنه في كل مرة تطاول الطائفة اليهودية على نظيرتها المسلمة بموجب ضمان الأولى لنفسها أبهة في هذا المجتمع واعتلت سلمه وأرادت أن تكون هي الأمر والناهي، منقلدة الوظيف الاستعماري، هذا ما جعل اليهود يتمادون في استنزاح المسلمين، لتفجر بذلك حوادث أوت 1934 بين الطائفتين المسلمة واليهودية التي انطلقت أثناء صلاة الجمعة الموافقة لـ 03 أوت 1934².

3- الأوضاع السياسية - مئة سنة من الاحتلال:

تمثل فترة الثلاثينيات منعطفا حاسما في الحياة السياسية للجزائر، فلم يبق النشاط السياسي مرتبط ببعض الأفراد فحسب، وإنما تغلغل في صفوف الجماهير بتبنيهم لأفكار سياسية وإصلاحية أخذت تنتشر على أرض الواقع الأمر الذي خلق توترا كبيرا لدى السلطات الاستعمارية، لتلجأ كعادتها لسياسة خنق الحريات لتخلق في الأخير أزمة سياسية كان لها تأثير واضح في الأوساط الشعبية داخل الجزائر وخارجها.

انطلاقا من فكرة تنظيم الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر التي هي ليست وليدة الصدفة، وإنما فكرة تعود إلى سنة 1922 حينما تم نشر مجموعة من المقالات تحمل بين سطورها فكرة التفوق الفرنسي والإشادة بالانجازات الاستعمارية بالجزائر على حساب التخلف والهمجية الأهلية ولقد لعبت الصحافة الاستعمارية الدور الكبير في الترويج للفكرة، قصد تحضير الرأي العام والضغط على السلطات الفرنسية لقبول مسألة تنظيم احتفالات رسمية بطابع جماهيري تجسد أهداف وأبعاد استعمارية، التي تحققت من خلال إنزال الجيوش الفرنسية على الأراضي الجزائرية سنة 1830³.

ولا يمكن فصل التطورات السياسية، التي حدثت بالجزائر في مرحلة الثلاثينات، عن الأحداث التي تزامنت مع مطلع هذه الحقبة، وبالأخص تلك الاحتفالات الضخمة التي أقامتها فرنسا بالجزائر سنة 1930، بمرور مئة سنة على احتلالها لهذا القطر، ذلك أن

1 - قداش، تاريخ الحركة...، ج1، مصدر سابق، ص385.

2 - سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، مرجع سابق، ص48.

3 - قداش، جزائر الجزائريين...، مرجع سابق، ص13.

الحركة الوطنية الجزائرية، التي عرفت ولادة جديدة عقب الحرب العالمية الأولى، سواء من حيث تشكيلتها، أو أسلوب النضال الذي اعتمده، والمطالب التي رفعتها، كانت شديدة الإلحاح في نهاية العشرينات على فكرة التغيير، ووجوب إصلاح أوضاع الشعب الجزائري نحو الأفضل، بالدعوة إلى مساواته في الحقوق مع الشعب الفرنسي الأمر الذي أظهر تصاعد الحركة الوطنية الجزائرية.¹

وكانت الوضعية المزرية للشعب الجزائري، وتنامي حدة المظالم المسلطة عليه، الدافع الرئيسي لتشبث الحركة الوطنية بمختلف أطيافها بمطالبها وأنها مارست ضغوطات سياسية متعددة، جعلت مطلب التغيير يخرج من إطاره الجزائري، ويصبح مطلباً متبني حتى من بعض رجال السلطة الفرنسية نفسها على قلتهم، ومن بينهم موريس فيوليت الحاكم العام في الجزائر (1925-1927) الذي أراد أن يقوم بإصلاحات لصالح الجزائريين رغبة منه في منحهم بعض الحقوق، من أجل تحسين أوضاعهم، والتخفيف من معاناتهم، خشية من تأزم الأوضاع أكثر وبلوغها حد الانفجار²، كما أكد مسؤولية التحضير للاحتفالات بأكملها. كان للحزب الاستعماري، "بين 1927-1928، شعور بأن الساعة الاستعمارية قد دقت" وكان يجب على الديمقراطية الفرنسية، التي تقرر في آخر المطاف، ألا تدع الساعة الاستعمارية تمر³.

3-1- ظهور فكرة إحياء الذكرى المئوية

فلم تبدأ الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال في طابعها الاستفزازي سنة 1930، بل سبقت هذا التاريخ فالإدارة الفرنسية عمدت خلال العشرينات إلى جملة من الإجراءات الاستفزازية ضد الجزائريين مثل تغيير الحاكم العام فيوليت بالحاكم بورد الموالي للكولون سنة 1927⁴ والمعروف عن دوره في قمع مقاومة الأوراس 1916، كما أقامت في نفس السنة تمثالاً للجنرال لامورسيير لتمجيد دور قادة الاحتلال الأوائل.

لقد أظهرت لجنة المندوبيات اهتماماً بالاحتفال بالأعياد المئوية للاحتلال الجزائري من خلال إطلاق حملات واسعة النطاق من أجل إثارة اهتمام الفرنسيين بمستعمراتهم خلال

1 - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 323.

2 - المدني، مصدر سابق، ص70

3- قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مصدر سابق، ص337.

4- ابن العقون، مصدر سابق، ص337.

افتتاح جلسة في 8 أبريل 1927م، بتنظيم أسابيع استعمارية من قبل الرابطة البحرية الاستعمارية (محاضرات ووثائق وأشرطة سينمائية)¹. فأسس بيار بورد مجلس أعلى في 25 مارس 1928² الذي صادقت غرفتا البرلمان عليه فتم إنشاء تسع وعشرون لجنة دعائية أودع الحاكم العام الأسبق فيوليت بغرفة النواب، يوم 28 نوفمبر 1928، مشروع قانون يتعلق "بإحياء الذكرى المئوية لتحرير الدول البربرية"، وكان النائب فيوليت يقول: "ينبغي ألا نتحدث أبدا عن الاحتلال، بل يجب تنظيم الذكرى المئوية بكيفية تجعل الأوربيين والأهالي قادرين على الاشتراك في التفكير في أمل كبير واحد". واقترح بذلك إنشاء "مدارس الذكرى المئوية" و"مستشفيات" و"أطباء الذكرى المئوية"، وإلغاء قانون الأهالي والمساواة في الخدمة العسكرية بين الفرنسيين والمسلمين. وفي مجال الحقوق السياسية اقترحت المادة 11 من مشروعه منح المندوبين الماليين الأهالي حق المشاركة في انتخاب رئيسهم الذي كان محظورا عليهم آنذاك، ونصت المادة 12 على تنظيم تمثيل البرلمانيين المسلمين في حدود نائب عربي عن كل عمالة ونائب عن منطقة القبائل.³ وقدم "جان رونوار" مساهمة بانجازه سنة 1929 "البلاد"⁴، وهو شريط دعاية تمجيدا للاستعمار الريفي، كانت الذكرى المئوية للاستيلاء على مدينة الجزائر المناسبة المنشودة للاحتفال بالنجاح الجزائري، ومنه نجاح الاستعمار الفرنسي⁵.

3-1-1- برنامج الاحتفالات

كانت سنوات مطلع الثلاثينات من القرن الماضي تقييم العمل الاستعماري، وتمجيد المناهج الفرنسية في الاستعمار فشرعت السلطات الفرنسية بالتحضير المسبق للاحتفالات إذ كلف الحاكم العام بيار بورد الإشراف على التحضيرات التي رصدت لها ميزانية ضخمة قدرت ب: 130 مليون فرنك⁶، في العمالات الثلاث ودامت ستة أشهر كاملة بداية من شهر جانفي الى 5 جويلية 1930.

¹ - ابن العقون، مصدر سابق، ج2، ص342.

² - أجرون، تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص641.

³ - نفسه، ص 629.

⁴ - قداش، تاريخ الحركة، ج1، مصدر سابق، ص 337

⁵ - نفسه، ص 311.

⁶ - Ageron, , L'Histoire de l'Algérie...Op.cit, p, p 403-411

كانت الذكرى المئوية قبل كل شيء احتفال بالاستعمار الفرنسي للجزائر وإخضاع الأهالي ورمز لانتصار المعمر¹، وبداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر بدخولهم القرن الثاني من احتلالها، وهم في غمرة من النشوة والزهو معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد، وقد شمل برنامج هذه الاحتفالات نشاطات مكثفة تمثلت في عرض للرايات بالصحراء الجزائرية من (فيفري إلى أفريل)، وأعادوا تشكيل جيش إفريقيا في زيه القديم، وكانت مناسبة لكل الجمعيات والتجمعات الأوروبية لتلتقي طول السنة، وفرصة لتقديم خلاصة حول الانجازات الفرنسية الايجابية المثمرة بالجزائر، فيذكر أحد الكتاب: "إن الفوائد المادية التي أنجزها الفرنسيون في الجزائر عديدة ومختلفة فهناك الطرق الممهدة، والسكك الحديدية ومشروعات الري، وإصلاح الأراضي، وقد بذلت فيها فرنسا جهودا مضنية، كما أن الخام تجلب الفائدة للدولتين". كما أقامت فرنسا مشروعات سياحية ضخمة: كإنشاء الطرق الحديثة وإقامة فنادق من الدرجة الأولى والمتوسطة² دون التطرق إلى الوضعية التي يعيشها الأهالي، ومتجاهلين مطالبهم. كما تم عرض الصور التي تجسد سير عملية الحملة العسكرية الفرنسية من ميناء طولون إلى سيدي فرج، ورفعت صوراً الجنرالات والجنود الذين قادوا مختلف الحملات في القرن 19م والقيام باستعراضات عسكرية ضخمة في المدن لإظهار قوة فرنسا الاستعمارية وترهيب الجزائريين.

3-1-2- مظاهر الاحتفالات

كذلك من مظاهر الاحتفال تقديم محاضرات في مختلف المدن الجزائرية للتذكير بدور العسكريين السابقين في احتلال الجزائر، والتأكيد على رغبة فرنسا الملحة في الاحتفاظ بالجزائر. ومن المظاهر أيضا تدشين منشآت وافتتاح مؤسسات جديدة وتسميتها بأسماء القادة العسكريين واستعراضات لكيفية دخول الجيش الفرنسي الى الجزائر سنة 1830. كما قامت بطبع كتب وحوليات من طرف أكاديمية الجزائر العاصمة لتكون في متناول القراء المهتمين بتاريخ الجزائر الفرنسية، وصدرت الأعمال تحت عنوان "مجموعة الاحتفال المئوي"³، وشاركت الكشافة الفرنسية في عرض التحدي والاستفزاز للشعور الوطني

¹ - قداش، تاريخ الحركة.....، ج1، مصدر سابق، ص 339.

² - دسوقي، مرجع سابق، ص 161.

³ - Collection du centenaire de l'Algérie, 1830-1930, Voir: Dehérain Henri, L'Histoire de l'Algérie par l'estampe (Gabriel Esquer, Iconographie historique de l'Algérie depuis le=

الجزائري فانسحب الكشافون الجزائريون من المنظمات الكشفية الفرنسية الذين تدريبوا وتكونوا في أوساطها وكونوا أفواجا كشفية وجمعيات ونوادي محلية في مختلف المناطق وهي البذور الأولى لنشأة الحركة الكشفية الجزائرية بعد الكشافة الفرنسية بالجزائر.

ومما زاد الاحتفالات رسمية زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية "غاستون - دوميرق" شخصيا « Gaston Doumergue » للعمالات الثلاث بدءا من 4 أبريل 1930¹ تمجيدا للذكرى حيث أقيم حفلا لاستقباله بقصر الصيف وزيارة متحف الفنون الجميلة وحديقة التجارب وقام الرئيس بالمناسبة بتدشين نصبين تذكاريين، الأول في بوفاريك، كاعتراف بدور المعمرين القادمين من وراء البحر في اعمار الجزائر ونقل محاسن الحضارة الأوربية إليها والثاني بسيدي فرج، تخليدا لذكرى نزول القوات الفرنسية، بطريقة تحمل الكثير من الدلالات الموجهة للأهالي، حيث ارتدى الجنود الفرنسيون الذي استعمله أقرانهم الذين قاموا بعملية الغزو وتمت محاكاة عملية نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج، في 14 جوان 1830².

وقد خاطب الرئيس الفرنسي الحضور قائلاً: "إنني أرى واجهة مدينة الجزائر أنه لا وجود للبؤس ولا للخوف، ولا للتعدي والعنف، ولا للكسل، هذه الأشياء التي كانت سائدة قبل مجيئنا لهذا البلد".³ كما قام بزيارة الى عمالة قسنطينة يوم 7 ماي 1930، وقد وصلت قيمة المبالغ المالية التي أنفقت من أجل الدعاية الإعلامية أكثر من 2 مليون فرنك بالإضافة الى استدعاء 30 صحفي باريسي و33 صحفي لأجنبي لتغطية الاحتفالات.⁴ وآخر زيارة لرئيس الجمهورية الفرنسية "غاستون دوميرق" قادته إلى عمالة وهران في 11-5-1935 رفقة الحاكم العام بيار بورد ورئيس مجلس الشيوخ "بول دومير" Paul Doumer⁵.

=XVIe siècle jusqu'à 1871. (1830-1980, collection du centenaire de l'Algérie). In : Journal des savants, Avril 1930. pp 165-176.

1 - ابن العقون، مصدر سابق، ص 346.

2 - نفسه، ص 348.

3 - نفسه، ص 344.

4 - ديلمي، مرجع سابق، ص 198.

5 - Jacques Cantier, **Le Gouverneur général Bordes et l'Algérie du centenaire**, mémoire de maitrise, Université de Toulouse- Le Mirail, 1990, p328.

وقد مر الموكب الرئاسي بعد مغادرته العاصمة بأهم بلديات الوسط والغرب الجزائري حيث توقف في بلديات كل من البليدة، وخميس مليانة، واورليون فيل (الشلف)، وغليزان وباريقو (المحمدية)، وسيق، لتحية الجماهير المصطفة على حواف الأرصفة¹.

وعندما وصل الرئيس الفرنسي إلى محطة قطار وهران وجدها في أبهة عظيمة ووجد في انتظاره عامل العمالة ورئيس البلدية الدكتور "مول" Molle وكل أنواع الفرق العسكرية وعلى رأسها الفرق الأهلية من خيالة وقومية وصبايحية وفرق زاوة والتي أدت له التحية بعد مراسيم رفع العلم الفرنسي، ليستلم الزهور من أيدي فتيات صغيرات تمثلن المستوطنين والأهالي². وقد ختم الرئيس الفرنسي زيارته الخاصة بالمئوية بحضور احتفالات كبيرة بمدينة وهران ومينائها الجميل ثم زيارة قلعة سانتا كروز الشهيرة والمستشفى العسكري بوهران، ثم معرض المئوية الضخم الذي خصصت له بلدية وهران كل إمكانياتها، كيف لا والعمالة الغربية تستحوذ على معظم المستوطنين الفرنسيين بالجزائر³.

وقد أنهى الوفد الرئاسي زيارته للجزائر من وهران باستعراض ضخم للبوارج الحربية الفرنسية بالمرسى الكبير، وفي اليوم الموالي أي الرابع عشر من مايو 1930 عاد الرئيس إلى باريس⁴.

واللافت للانتباه في هذه الاحتفالات، أن كل التصريحات الرسمية الصادرة عن الساسة الفرنسيين آنذاك، تجاهلت التطرق لمعاناة الشعب الجزائري، والمشاكل التي كان يتخبط فيها والمطالب التي يرغب في تجسيدها. وتم التركيز فقط على تحسين صورة، وإبراز الأعمال التي قامت بالمستعمرة، في سبيل نشر حضارتها.

لقد علق الجزائريون بمختلف مشاريعهم وانتماءاتهم السياسية، ومن ضمنهم فرحات عباس آمالا كبيرة بمناسبة هذه الاحتفالات، وتطلعوا بأن تكون سنة 1930 نقطة انطلاق لسياسة جديدة تكون أقل جشعا وتشبعا بالروح الاستعمارية، وأكثر إنسانية وواقعية، فتقوم فرنسا بتدارك أخطاء سياستها في الجزائر، والاتفات إلى أكثر من خمسة ملايين من الأهالي

¹ - عبد الرحمن تونسي، السلطة والمجتمع في الغرب الجزائري (1919-1939) رسالة دكتوراه العلوم، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2017-2018، ص 99.

² - تونسي، مرجع سابق، ص 100.

³ - Jacques Vidal, Célébration du centenaire de l'Algérie Française, (http://Alger_son_histoire/pdf/15_celebration_centenaire_afn65.pdf) p12 .

⁴ - Ibid.

لإعادة ما سلب منهم من الحقوق، وتضميد الجراح التي تركتها مئة سنة من الوحشية والاستبداد الاستعماري المسلط عليهم. فتكون فرصة لإحداث القطيعة مع الماضي الأليم، من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة، وأنه يعاني من مآسي متعددة كالقوانين الجائرة المسلطة عليه-قانون الأنديجينا وقانون الغابات والأزمات الاقتصادية والمجاعات المتتالية¹.

وهكذا جاءت هذه الاحتفالات بشكل استقزالي، مخيب لآمال الجزائريين، حتى أن أحد الكتاب وصفها بقوله: "لقد أقام الفرنسيون في هذه الاحتفالات مأتما كبيرا على شكل حفلة رقص على أشلاء شعب لم يؤمن برسالتهم المدنية، ولم يرضخ لقوتهم الحديدية"².

إن الطريقة التي تمت بها هذه الاحتفالات، عبرت عن إرادة تكريس فكرة الغالب المسيطر وهي فرنسا، على المغلوب الخاضع، وهي الجزائر. فتم بعث جيش الاحتلال من مرقده ليهين الجزائريين، عبر الاستعراض الذي أقيم في شوارعهم.³ وبالتالي اعتبر هذا الحدث استثارة لملايين من المسلمين الأهالي، فتم إحياء ذكريات دفينه، كان بالإمكان تجاوزها ونسيانها⁴.

لقد تركت احتفالات المائة سنة مرارة شديدة، وخيبة أمل كبيرة، لدى مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية الجزائرية، فلم تكن مرضية ولا مقبولة لدى الأوساط الجزائرية، سواء منها الهيئات أو الأشخاص. غير أن بعض التصريحات الرسمية وتقاؤل بعض الأوساط الإسلامية من الشخصيات المقربة لدى الإدارة الاستعمارية، جعلت الناس يتحملون مظاهرها الجارحة عن كره في انتظار ما تأتي به التصاريح من نتائج ايجابية لجانب المسلمين، إلا أن هذه الاحتفالات وما لوح فيها من تصريحات لم تأت بأي شيء من آمالهم، ما عدا قرار اتخذه رئيس الجمهورية في الفاتح ماي 1930 يقضي بحذف المحاكم الزجرية المختصة بالأهالي الجزائريين، وأحذف المجلس التأديبي الذي يعقد خصيصا لمرتكبي المخالفات من المسلمين غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية وإسداء حصة خاصة من أوسمة جوقة الشرف وإعادة إحياء لقبين يرجعان إلى العهد الإقطاعي في منطقة

1 - قنانش، مرجع سابق، ص 51.

2 - نفسه.

3 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 149.

4 - Nouschi, Op.cit ,p93

قسنطينة، وهما لقب الخليفة ولقب شيخ العرب هذه القرارات-كالعادة- بقيت في معظمها ورقة مكتوبة في الوثائق المهمة ولم تنفذ في يوم من الأيام.¹

انطلاقاً من هذا التذمر والخيبة التي تشبه تلك التي مني بها الجزائريون بعد الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أخذ بهم إلى مراجعة تصرفهم وتفكيرهم السياسي، فكل النواب الأعيان وحتى رؤساء العائلات التقليديين القديمة، أحسوا بقساوة الضربة وتوقعوا أن الأحداث ستسبقهم إذا هم لم يأخذوا بالحيلة ويضاعفوا جهودهم إزاء الإدارة، فاندفعوا بلباقة ويقظة يحتجون بحرارة ضد "اللا عدالة" والظلم وذهبوا إلى حد أن استعملوا ضد السلطة سلاحاً جديداً هو "سلاح الاستقالة"² فكان هناك استقالات جماعية للمستشارين الأهالي، وهذا ما تؤكدته رسالة موقعة من قبل مستشارين أهالي لبلدية حسين داي وهم: بن سيام محمود وهو (ملاك) وحامل وسام لفيف الشرف، وحرار زروق (ملاك)، وبرادعي عبد العزيز (ملاك) موجهة إلى رئيس بلدية حسين داي بتاريخ 8 جوان 1931 بعد اطلاع هذا الأخير على التجاوزات التي تعرض لها المستشارين الأهالي من قبل المستشار الأوربي « فينات جان » Vinette Jean « وامتاع النواب بحزم عن المشاركة في أي نشاط بلدية حسين داي لغاية تسلط عقوبة على من أهانهم، أو تقديم اعتذار »³.

أدى إحياء الذكرى المئوية -الذي كان يراد به استعراض قوة الاحتلال وديمومته إلى تسارع الوعي الوطني وهيكله أكثر التيارات تقدماً في الرأي العام الجزائري، والتي لم تخف استنكارها لمثل هذه التظاهرات، ومن الطبيعي والبديهي أن يرفض الجزائريون مثل هذه الاستفزازات الفرنسية ووصف رجال السياسة ما حدث خلال الاحتفالات المئوية بالمهازل وانتشرت المقولة التالية في أوساط الوطنيين "إن الفرنسيين يحتفلون بالقرن الأول لكنهم لن يحتفلوا بالقرن الثاني" وانطلاقاً من هذا الواقع، بدأت ترسم ملامح عهد جديد، من النضال السياسي الجزائري، في مواجهة الاستعمار الفرنسي حين أحس الجميع بقسوة الضربة بما فيهم النواب والأعيان وحتى رؤساء العائلات التقليدية القديمة وتوقعوا أن الأحداث ستسبقهم إذا هم لم يأخذوا بالحيلة و يضاعفوا جهودهم إزاء الإدارة، فاندفعوا بلباقة و يقظة يحتجون

¹ - ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص 352.

² - نفسه، ص353.

³ - A.N.A, IBA /ADC-072, Carton n=0713, dossier: conseils municipaux, département d'Alger (dissolution), lettre des conseillers municipaux indigènes d'Hussein Dey au maire ,Hussein Dey ,le 8 juin 1931 .

بحرارة ضد "اللا عدالة" والظلم، وذهبوا لحد أن استعملوا ضد السلطة سلاحا جديدا هو: "سلاح الاستقالة" من مناصبهم والامتناع عن تقديم ولائهم أو تشكراتهم لبعض الشخصيات الرسمية، وأحيانا الامتناع عن الموافقة عن الميزانية¹.

ولقد عبرت مختلف الاتجاهات السياسية الجزائرية عن موقفها من الاحتفالات كما يلي:

3-2- موقف الإصلاحيين من الاحتفال بالمئوية

كان رد العلماء على احتفالات الفرنسيين باحتلال الجزائر، موقفا ناضجا وحكيما فعشية هذا الحدث، دعت صحافة العلماء "نخبة الأمة" إلى اليقظة وإنقاذ شعبهم، "الذي تسير بقصته الحزينة الركبان في كل مكان". واستفزتهم إلى أن يظهروا للعالم "إنكم قادرون على تكوين كتلة من الوطنيين للدفاع عن وجود الأمة"². ونفس الصحافة أطلقت على الاحتفالات اسم "مهازل" سنة 1930، ورددت العبارة القائلة أن الفرنسيين "لن يحتفلوا بثاني عيدهم". وأمام تنامي الاستفزازات الفرنسية لمشاعر الأهالي المسلمين، عمل العلماء الإصلاحيون على تجميع أنفسهم في هيكل منظم، معترف به قانونيا، من أجل توحيد جهودهم، وإعطاء فعالية أكثر لعملهم. وبالفعل قبل أن ينقضي عام واحد عن الاحتفالات المئوية، تم تكوين تنظيمهم الخاص بهم، تحت اسم جمعية العلماء المسلمين الجزائريين³، التي برزت إلى الوجود رسميا في 5 ماي 1931 كرد فعل مباشر على الاحتفالات المئوية للاحتلال التي اتخذت صورة استفزازية بالنسبة لمشاعر الجزائريين، واتخذت الجمعية من نادي الترقى بالعاصمة مقرا لها، وانتخاب العلامة عبد الحميد بن باديس رئيسا لها في غيابه⁴ والبشير الإبراهيمي⁵ نائبا له.

¹ - زهر بديدة وآخرون، السياسة الاستعمارية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين (1939-1945) منشورات الأمل، 2016، ص ص 21-22.

² - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية....، ج2، مرجع سابق، ص405.

³ - ابن العقون، ج 1، مصدر سابق، ص 416.

⁴ - رايح تركي، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ط2، 1981، ص 67.

⁵ - البشير الإبراهيمي: من مواليد جوان 1889، بمنطقة أولاد براهيم بمنطقة برج بوعرييج، في بيت عريق في العلم والأدب انتقل سنة 1911 إلى المدينة المنورة، حيث تلقى علم التفسير والحديث وعلم الرجال وأنساب العرب، ثم انتقل أثناء الحرب العالمية الأولى إلى دمشق واشتغل بالتعليم الحر، ثم عين أستاذا بالمدرسة السلطانية، رجع إلى الجزائر سنة 1922، حاملا أفكارا ونظريات إصلاحية جديدة، كما اتصل بالشيخ ابن باديس واتفقا سنة 1924 على تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وقد كان الشخصية الثانية في هذه الحركة الإصلاحية بعد ابن باديس شارك في المؤتمر =

3-3 - موقف نجم شمال إفريقيا

قام حزب نجم شمال إفريقيا الذي كان يمثل التيار الاستقلالي، بنشاط سياسي مضاد لتلك الاحتفالات، وأصدر منشورا بالعربية والفرنسية عام 1928 شجب فيه التحضيرات للاحتفال تحت عنوان "النضال ضد الإمبريالية الفرنسية"¹.

كما نشر النجم بيانا في جريدة الإقدام في صيف 1928 يدعو الأهالي المسلمين إلى الاحتفال بطريقتهم الخاصة "أعدوا أنفسكم للاحتفال باحتلال بلادكم على طريقتكم الخاصة بتنظيم حركة واسعة ضد الامبريالية. وواصل النجم في معارضة الاحتفالات المنوئية بكل قوة، رغم أنه كان منحلا من قبل السلطات الفرنسية منذ 1929 من الناحية الرسمية. وقد احتج لدى المنظمة الدولية في مذكرة أرسلت الى الأمين العام لجمعية عصبة الأمم بجنيف باسم اللجنة المركزية لنجم الشمال الإفريقي في سنة 1930م حيث كان مصالي الحاج ضمن الوفد المتوجه إلى عصبة الأمم أين ألقى خطابا ندد فيه بوهم المهمة الحضارية لفرنسا في الجزائر وأسدل الستار عن الوجه الحقيقي لها²، كما ندد بالوضع المأساوي الذي تعيشه الجزائر واحتج على سكوتها كمنظمة عالمية تدعو لحق جميع الشعوب بتقرير مصيرها³. فقد سعى النجم للتعريف بالقضية الجزائرية وإعطاء الصورة الحقيقية للعالم عن الأوضاع التي تعيشها الجزائر في شتى المجالات⁴.

وبغرض نقل النشاط القائم بالخارج، ظهرت جريدة الأمة سنة 1930 م كأول جريدة وطنية تعبر عن طموحات الشعب وتوافق آماله لذلك لاقت ترحابا كبيرا في الأوساط الشعبية إذ كان لها دور كبي في نشر الوعي، فقد كانت الأمة اللسان الناطق لحزب نجم شمال إفريقيا وكانت تقند الدعاية الاستعمارية وكانت الأمة تدعو إلى الوحدة المغربية وكان شعارها

=الإسلامي الجزائري في جوان 1936، وأصبح رئيسا فعليا لها بعد وفاة ابن باديس في 16 أفريل 1940، كان الإبراهيمي أستاذا وصحفيًا وأديبا وداعيا إسلاميا، طيلة حياته، ومجاهدا ضد الاحتلال الفرنسي ومحاربا للطرق الصوفية الفاسدة، إلى أن توفي يوم 22 ماي 1965. انظر: عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص ص 66-71.

¹ - أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة....** " مرجع سابق، ص 650.

² - إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1، مكتبة العبيكات، السعودية 2000، ص 401.

³ - أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954م - 1958**، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2008، ص 27.

⁴ - خيرية عبد الصاحب وادي، **الفكر القومي العربي في المغرب العربي**، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص 130

"واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا"¹، كما كانت مصدرا ماليا مهما للنجم إذ كانت خلايا النجم تشتريها وتشجع التجار والطلبة والمهاجرين المغاربة على اقتنائها ونظرا لدورها الكبير فقد عملت السلطات الفرنسية على الحد من نشاطها فتعرضت للقمع والحجز والمصادرة كما منعت من البيع² تم تقديم عرض مفصل عن الأوضاع الاجتماعية المزرية والوضعية التعليمية والثقافية المتدنيان، والاعتراض على الاحتفالات بالذكرى المئوية لغزو الجزائر³. وكثف لاحقا من نشاطه السري، ففي 1930، أسس جريدة الأمة، التي كانت من أكثر الصحف تأثيرا في الساحة السياسية، خاصة لدى العمال الجزائريين بفرنسا. وخلال أقل من سنة، أعاد تنظيم نفسه تحت اسم نجم شمال إفريقيا المجيد، محتفظا بنفس النهج والمطالب. ولعل تداعيات الأحداث، جعلته أكثر تصميمًا وتمسكا بالحلول الجذرية. ذلك أنه لم يتراجع عن مطلب الاستقلال، كحل أساسي وضروري لأزمة الجزائر. كما عمل على نقل نشاطه في مرحلة الثلاثينات تدريجيا الى الأراضي الجزائرية، ولمحاولة نشر أفكاره ومبادئه بين مختلف الفئات الشعبية⁴.

3-4- موقف فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين

لقد كانت هذه الفئة التي تأسست سنة 1927 أكثر الأطراف الجزائرية تفاؤلا، وعلق آمالا كبيرة على السلطات الفرنسية، على أن تكون سنة 1930، والاحتفالات التي رافقتها مناسبة لتعلن فرنسا سلسلة من الإصلاحات، تكون على مستوى تطلعات النخبة الجزائرية وتتوافق مع المطالب التي رفعوها باستمرار⁵ خاصة بعد أن أبدى بعض الأحرار الفرنسيين نوعا من التفهم والتأييد لذلك، من أمثال موريس فيوليت⁶.

¹ - القرآن الكريم، الآية 102، سورة آل عمران، ص 63.

² - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.... «، مرجع سابق، ص 569.

³ - قداش، تاريخ الحركة....، ج 1، مصدر سابق، ص 356.

⁴ - ابن العقون، ج 1، مصدر سابق، ص 370.

⁵ - Jacques Thobie, Gilbert Meynier, et autres, **Histoire de la France coloniale 1919-199**, Ed Armand Colin, p208.

⁶ - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 127.

ويقول فرحات عباس¹ عن الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر: "إن سنة 1930 هي ملك الأموات مثل سنة 1830 والخمسين سنة التي جاءت بعدها فهي غزو، وحزن لنا نحن لا نتاجر بتضحياتنا، ولا نعكر أرواح موتانا بطيف رقصات، هل من الضروري استحضار الماضي بحفلات باطلة؟ إن القرن الذي مر بالنسبة لنا هو قرن من الدموع والدم، نحن الأهالي الذين بكينا وسال دمننا.. وأخيرا نتمنى من الله ألا يعيد على الرجال ذلك القرن مع أمل أن يحضرنا الى أيام أحسن². وكان فرحات عباس رافضا للاحتفالات الصاخبة لأنها تعتبر تشفيا وإهانة للجزائر بين الذين ماتوا في المقاومة للاحتلال والأحياء منهم.

وعقب الاحتفالات المئوية مباشرة، تم تأسيس فرع قسنطينة بشكل مستقل، على غرار فرع الجزائر وفرع وهران، بهدف توحيد وتنسيق جهود الأهالي لدى مختلف المجالس كالهيات المالية والمجالس العمالية، والمجالس البلدية، للدفاع عن مصالح السكان، والتعاون مع السلطات العامة لتحسيسها باحتياجات السكان المسلمين.

3-5 - موقف الحزب الشيوعي

كان الحزب الشيوعي، بتنظيمه الجيد وبامتلاكه لأكثر الوسائل أكثر نشاطا، وكان الشيوعيون يرون في الاحتفالات بالذكرى المئوية "تظاهرة إمبريالية غير مسبوقة ومناورة من البرجوازية الفرنسية في بلد يسود فيه استغلال الجماهير الشغيلة وبؤس السكان في المدن³.

¹ - فرحات عباس (1899-1985)، ولد بجيجل، متحصل على شهادة البكالوريا بقسنطينة، التحق بالخدمة العسكرية بين سنتي 1921 و1923، تخرج من جامعة الجزائر بشهادة في الصيدلة، دخل المعتزك النقابي والسياسي مبكرا ضمن جمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا مع مطلع العشرينيات التي كان له شرف ترأسها خلال هذه الفترة وبالتوازي بدأ يمارس النشاط السياسي منذ سنة 1927 في إطار فدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين التي كان على رأسها السيد محمد الطاهر بن جلول، لينفصل عن هذا الأخير ويشكل الحزب الشعبي الجزائري سنة 1938، الذي حلّه خريف سنة 1939 ملتحقا بجبهات القتال متطوعا في الفرق الطبية، وبعد عودته سنة 1940 بسبب ما لاقاه من التمييز من الفرنسيين واصل نشاطه السياسي أثناء وبعد الحرب، متزعا قيادة بيان فيفري وحركة أحباب البيان والحرية 1943-1945، كما أسس سنة 1946 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والتحق بالثورة الجزائرية في أفريل 1956، ليقود الحكومتين المؤقتتين الأولى والثانية 1958-1960/1960-1961 ليكون أول رئيس للمجلس التأسيسي سنة 1962-1963 معتزلا الحياة السياسية بعد معارضته للنظام القائم آنذاك، وقد فرضت عليه الإقامة الجبرية بعد توقيعه على وثيقة تعارض ميثاق 1976 ولم ترفع عنه هذه الإقامة إلا سنة 1980 وبعد أن أعيد له الاعتبار توفي في ديسمبر 1984. انظر: بديدة: دراسات في...، المرجع السابق ص ص 249-251.

² - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 90.

³ - قداش، تاريخ الحركة...، ج1، مرجع سابق، ص 331.

وقال الحزب الشيوعي الذي هاجم في الذكرى المئوية "العملية الرأسمالية القبيحة" هو أيضا بأن "تظاهرات أول مايو يجب أن تجرى للدعوة الى الاستقلال الكامل للجزائر وإجلاء الجيش.

كما قام الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق الاتحاد الجهوي بتنظيم مؤتمر سري في مدينة الجزائر "للعمال العرب في الجزائر" ¹ ووجه المؤتمر "بيانا" للعمال الأهالي مناديا بالكفاح ضد القوانين الخاصة لنظام الأهالي، وبالعامل من أجل الانتخاب عن طريق الاقتراع العام لمجلس وطني شعبي. ² وأعطى أيضا الاحتفال المئوي فرصة رائعة للحزب الشيوعي الفرنسي لمهاجمة الامبريالية الفرنسية ومناداة بالتآخي بين البروليتاريا الجزائرية والفرنسية، وقد وضعت الإعلانات المصورة بالعربية والفرنسية على جدران المدن الجزائرية عاملا مقيدا عبئا ثقيلًا بينما يهدده السوط وصليب وسيف ³.

ونفس الرفض والتتديد نجده عند الجزائريين المقيمين في أوروبا ففي برلين انتظم مؤتمر كبير تحت إشراف "لجنة المغرب العربي" وصدر بيانا منددا بالاحتفال الفرنسي تحت عنوان: " قرن من استبداد المسلمين الجزائريين تحت القهر الفرنسي" لم تجلب الذكرى المئوية للمسلمين الأهالي شيئا، اللهم إلا الإهانة والذل وتذكيرهم بالهزيمة. فقد كانت الحكومة الفرنسية منشغلة أكثر بصعوبات المعمرين الذين أصابتهم أزمة الكروم من انشغالها بمصير الأهالي ومطالب المنتخبين، فما بالك بمطالب المتطرفين الشيوعيين والوطنيين لم توافق على أي إصلاح، وحتى مقترحات تمثيل الأهالي لم تدرس ⁴.

1 - قداش، تاريخ الحركة...، ج1، مرجع سابق، ص 332.

2- نفسه، ص 358.

3 - نفسه، ص 362.

4 - نفسه، 336.

4- مشاركة الحركة الوطنية في الانتخابات من 1932 الى 1939

4-1- انتخابات 1932-1935

4-1-1- الانتخابات التشريعية والمالية لسنة 1932

قررت السلطة الفرنسية في ربيع سنة 1932 إجراء انتخابات المجالس المالية التي حاولت فرنسا وإدارتها تدعيم النخبة المحسوبة عليها أو جماعة "بني وي وي أو إسم" كلاب فرنسا¹ أمثال المندوب المالي الموالي للإدارة المدعو علي مبارك بن علال²، وكان هذا التوجه للإدارة يلقي دعما كبيرا لدى طبقة المستوطنين في المدينة وعلى رأسهم رئيس بلدية قسنطينة آنذاك إميل مورينو³. وتقدم بن جلول ببرنامج انتخابي وضع فيه الكثير من الوطنية مقارنة ببرنامج محمد مصطفى بن باديس⁴، حيث تركز مطلب بن جلول فيما يلي:

-تحسين أوضاع مجموع سكان العمالة.

-تحقيق الوحدة الإسلامية الفرنسية.

-تحسين أوضاع الفلاحين من الأهالي بواسطة القروض والعتاد.

-إلغاء القوانين الاستثنائية مثل قانون التجنيد الإجباري.

-المشاركة الواسعة للأهالي في المجالس النيابية⁵

وجاءت نتائج الانتخابات مخيبة الآمال الإدارة الفرنسية، حيث فاز بن جلول على

ممثل الإدارة محمد مصطفى بن باديس بـ 1100 صوتاً⁶،

ووحسب جريدة "L'étincelle" والصادرة بتاريخ 03 نوفمبر 1934 قال : إن هذه

الانتخابات حققت الانتصارات التامة لفريق بن جلول".

1 - سعد الله، الحركة الوطنية...، ط3، ج3، مرجع سابق، ص 63.

2 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج1، مصدر سابق، ص 368.

3- إميل مورينو، جمهوري ديمقراطي، وسط بل قل راديكالي، وزير في حكومة «طارديو، Tardieu» (1929-1930) نائب عن قسنطينة و رئيس بلديتها وموفد مالي ابن لمؤسس هذه القرية الاستيطانية ولد بها. أنظر زوزو، الفكر السياسي مرجع سابق ص 130.

4 - محمد مصطفى بن باديس، نائب مالي وعضو المجلس الأعلى، باشاغا من كبار الحاملين لوسام الشرف، وهو والد الشيخ عبد الحميد بن باديس، للمزيد أنظر: زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 69.

5 - بن حسين، الحياة السياسية، مرجع سابق، ص 94.

6-Ageron, Les Algériens musulmans..., Op.cit, p320.

لقد جرت انتخابات المجلس المالي الأهلي (العربي-القبائلي) لسنة 1932، وحسب محاضر الدورة العادية المنعقدة بتاريخ ماي/جوان 1932 فكانت كالتالي¹ :

القسم العربي: - عمالة الجزائر: دائرة 1 (القليعة) مبارك سيدي علي بن علال
الدائرة 2 (عين بسام): بن يونس أحمد بن محفوظ- الدائرة 3 (12 شارع بوغيلي لا سابي-
الجزائر): فضيل روني- الدائرة 4 (الشلف أورليونزفيل-) سايح عبد القادر سي هني- الدائرة
5 (دوبيري -عين الدفلى) غرسي احمد.

عمالة وهران الدائرة 1 (معسكر): بن شنان محمد²-الدائرة 2 (سان دوني دو سيق):
بن حليلة- الدائرة 3 (مستغانم) لطرش أحمد و(غليزان) (CLINCHANT LA)
(MINA): عباسة - الدائرة 4 (تيارت): غلام الله محمد. الدائرة 5 (تلمسان): بن عبد الله
محمد.

عمالة قسنطينة: الدائرة 1 (قسنطينة): بن جلول-الدائرة 2 (باتنة): سيسبان شريف³.
الدائرة 3 (أم البواقي-Armandy) - غراب معمر-الدائرة 4 (سطيف): بن جاب الله
لخضر (1932-6/5) سماتي عبد القادر (1932-10/9). الدائرة 5 (بون-عنابة): بن يعقوب.
القسم القبائلي - عمالة الجزائر: - الدائرة 1 (شارع ميشلي-الجزائر): تامزالي عبد
النور - الدائرة 2 (فور ناسيونال): عوار عمار- الدائرة 3 (بوغني): سي صالح طيب-
الدائرة 4 (تيزي وزو): سي صالح أحمد -**عمالة قسنطينة** الدائرة 1 (أقبو): بن علي شريف
علاوة - الدائرة 2 (وادي أميزور) أورابح عبد الرحمن⁴.

العضو المنتخب المجالس العامة: ابراهيمي لخضر (مستشار المجلس العام لعمالة
الجزائر)

¹ - Gallica, bnf .fr/ bibliothèque nationale de France, conseil **supérieur**, session 1932.

² - بن شنان محمد، ولد سنة 1873 بمعسكر، باشاغا وكان رئيسا لقسم المفوضية المالية "الأهلي" الجزائري، وعضو بالمجلس الجزائري الأعلى.

³ - سيسبان محمد الشريف، (1896-1990) درس بثانوية قسنطينة وتخرج من كليتي الآداب والحقوق بكلية الجزائر يحمل شهادة في الحقوق وأخرى في الترجمة القضائية، وشهادة في الكفاءة المهنية لتعليم اللغة العربية بالمدارس العليا انتخب عضوا في المجالس المالية القسنطينية من 1924-1945 فرئيس للقسم العربي للوفود المالية الجزائرية سنة 1930 مستشار بلدي لمدينة باتنة فنانئ لشيخ بلديتها من 1941-1943، مستشار وطني في عهد حكومة فيشي، انتخب سنة 1948 مستشارا للجمهورية عن مدينة قسنطينة. للمزيد، أنظر: زوزو، **الفكر السياسي..**، مرجع سابق، ص 682.

⁴ - Gallica, bnf .fr/ bibliothèque nationale de France, **conseils généraux, délégations financières, session extraordinaire, mai -juin 1932:** p 4.

لقد وردت نفس التشكيلة المذكورة خلال دورة المجلس الأعلى للحكومة العامة بالجزائر سنة 1933¹.

4-1-2- انتخابات تجديد المجالس العمالية (الولائية) عقب أحداث قسنطينة 1934

بعد الأحداث التي شهدتها مدينة قسنطينة سنة 1934²، وما ترتب عنها من نتائج على الجزائريين والمستوطنين والسلطة الاستعمارية، والقرارات التي ألحقتها هذه الأخيرة لبسط مزيد من السيطرة والتضييق على الجزائريين، رأت بعض النخب الجزائرية أن الخروج من هذا المأزق ومواجهة التسلط الفرنسي وأعدائه، لن يكون إلا بالمشاركة في الانتخابات والتواجد في مختلف المجالس المنتخبة، ومن خلالها يمكن إيصال مطالب الجزائريين المختلفة والمتعددة التي كانت تعتبر أضمن وسيلة لتحقيق الإصلاحات ووقف التعسف خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي وقعت بالقطاع القسنطيني، إذ انعكست هذه الأحداث بالإيجاب على انتخابات أكتوبر 1934 لتجديد المجالس العمالية (الولائية)³ على اتحادية المنتخبين الجزائريين عامة وابن جلول خاصة، إذ شارك في هذه التظاهرة حوالي 15 ألف مواطن قسنطيني، وتمكنت اتحادية المنتخبين بالفوز بجميع المقاعد في الدور الأول من الانتخابات⁴، وحصلت كذلك بمدينة سطيف على أغلب المقاعد وعلى رأسهم "فرحات عباس" (3301 صوتا من 4190) مقابل 886 صوتا لمنافسه المستشار المنتهية ولايته⁵.

عندما ترشح الدكتور سعدان⁶ في هذه الانتخابات ضد منافسة الحفناوي دبابش وحلفائه "كازناف" Kazneve¹ وشيخ العرب بوعزيز بن قانة، وهما المساندين لفرنسا في

1 - بوهند، مرجع سابق، ص 116.

2- عرفت قسنطينة أزمة جديدة كانت تلوح في الأفق وصارت حدثا، ولدته جملة من التراكمات التي نسجت المعاملات اليهودية مع نظرائهم المسلمين، لتتميز بداية أوت بمواجهة دموية أولى من نوعها بين الطائفتين المسلمة واليهودية بقسنطينة كانت فعلة الجندي اليهودي إيليا هو خليفة، بمثابة الشرارة التي فجرت هذه الحوادث بعد أن استفذ صبر الأهالي واشتد غضبهم وبلوغه حدا من التصرفات اليهودية جاء الجندي اليهودي ليشعل الفتيل بين مسلمي قسنطينة ويهوديها. للمزيد أنظر: عبد العزيز فيلالي، اعتداء اليهود على أهل قسنطينة، أبعاده الصهيونية ورد الفعل الوطني والعربي، ط1 دار الهدى - عين مليلة، الجزائر، 2014، ص ص، 45، 46.

3- أجرون، تاريخ الجزائر....، مرجع سابق، ص 681

4 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مصدر سابق، ص ص 544-545.

5 - أجرون، تاريخ الجزائر....، مرجع سابق، ص 681.

6 - الدكتور سعدان، اسمه الكامل أحمد الشريف سعدان ولد في 4 نوفمبر 1895 بباتنة وبحكم أن والده يشتغل بالتجارة انتقلا من دائرة المسيلة إلى باتنة وبها زاول دراسته الابتدائية، ثم انتقل إلى قسنطينة لإتمام دراسته وتحصل على البكالوريا=

الوحدات الشرقية وفي هذه المنافسة وفد على بسكرة بن جلول مع عدد من النواب لمساندة الدكتور سعدان في حملته الانتخابية، وتميزت هذه الأخيرة بعدة صعوبات وضغوطات عملت فيها السلطات الفرنسية على إفشالها، ولكن هذا لم يتحقق بل تم إتمام الانتخابات رغم استعمال المنافس الحفناوي دبابش القوة والعنف، لكن قائمة سعدان عرفت نجاحا، وحققت قائمه في بسكرة تفوقا باهرا (ب 2145 صوتا من 2276 معبر عنها)²، ونجاح " كهريه الزين من سوق اهراس وابن خلاف من جيجل(1772صوتا من 2272) والدكتور إسماعيل لخضاري من قالمه(1731صوتا من 2138) وابن عبود محاته من عين البيضاء، وعبد الكريم بوصوف من ميلة، صراوي محمد الصالح من الخروب³ .

لقد أظهرت الاتحادية في مقاطعة قسنطينة مقدار حيويتها ولعبت دورا مفيدا في اختيار المرشحين وهم بوصوف عبد الكريم وبومالي وسعدان، بومعزة، لخضاري، بولكروة عباس أكروف في حين فان مقاطعتي الجزائر ووهران لم يتم تسجيل أي مترشح مهم⁴. وفي ذات الانتخابات العامة، وفي منطقة الغرب الجزائري فاز في الدائرة الانتخابية بتلمسان المترشح المحامي المجنس طالب عبد السلام بـ 2573 صوتا ، أمام كل من الحاج الشعاشي محمد الذي تحصل على 1019 صوتا و بوقلي حسن عمر الذي تحصل على 217 صوتا وحميدي محمد بـ 62 صوتا، وقاضي محمد الذي حصل على 9 أصوات ودريس على صوت واحد فقط.⁵ وفي مستغانم جرت نفس الانتخابات في 24 أكتوبر 1934 بفوز داني الحبيب ولد الشارف، في سعيدة فاز المترشح الديمقراطي حميدات قدور، وفي تيارت فاز ممثل النخب التقليدية غلام الله⁶ .

= ودخل كلية الطب بجامعة الجزائر، وسافر إلى مدينة تولوز الفرنسية وأكمل دراسته وتحصل على شهادة خاصة بالتشريح، حيث التقى بالأمير خالد الذي استوحى منه أساسيات الكفاح السياسي ضد المستعمر الفرنسي. للمزيد أنظر: مصمودي فوزي، " أعلام بسكرة " تراجم شخصيات علمية وثقافية ونضالية ثورية، الجمعية الخلدونية، بسكرة، 2001 ص ص 84، 91.

1 - كازناف Kazneve، شيخ مدينة بسكرة، للمزيد، أنظر: محمد خير الدين، مذكرات الشيخ خير الدين، مطبعة دحلب الجزائر، 1985، ص 285.

2 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية....، ج1، مصدر سابق، ص 518.

3 - ابن العقون، ج1، مصدر سابق، ص 381.

4 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية....، ج1، مصدر سابق، ص 561

5 - بوهند، مرجع سابق، ص 96.

6 - نفسه، ص 96..

وقد علقت الصحافة الإسلامية على ذلك "أنه يمكن القول بأنها المرة الأولى التي انتخب فيها الشعب المسلم فعلاً"¹، وبالتالي فإن هذه الانتخابات أخذت منحى آخر من حيث الالتفاف الشعبي بها ومن ناحية الدعاية لها، إذ أنه أشيعت شعارات تؤكد أنه من ينتخب مرشح الإدارة فقد انتخب اليهود، وبذلك كانت هذه التظاهرة الشعبية علامة تحول عميق في القضية الجزائرية.

وامتدت الاضطرابات الدموية إلى مدينة بسكرة، وذلك اشتداد حدة الحملة الانتخابية وشدها انتباه الجماهير بين مؤيدي "ابن جلول" وقائمة "بن خليت"، ضد القائمة الانتخابية المنافسة قائمة "سيسبان" ترتب عن ذلك تدخل الشرطة الفرنسية وإطلاق الرصاص من طرف مفتش الشرطة المدعو "قادري" فأصاب ستة أشخاص بجروح متفاوتة الخطورة ومقتل آخرين منهم لتوجه أصابع الاتهام إلى الحكيم بن جلول وأتباعه على أساس أنهم ألقوا تصريحات عنيفة شجعت على التحريض².

4-1-3- الانتخابات البلدية 1935

عرفت الجزائر خلال منتصف ثلاثينات القرن العشرين، العديد من التطورات والتغيرات على المشهد السياسي، خاصة ذلك المتعلق بالحركة الوطنية، وظهر مع بداية سنة 1935 حالة من التوافق فيما بينها، ولو على الحد الأدنى من المطالب، فقد اتفقت التوكيلات الوطنية على مختلف توجهاتها على المطالبة بضرورة إحداث تغيير في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، كل حسب منهجه وبخاصة لدى نشر الدعاية الانتخابية، التي يتمتع عادة فيها الجزائريون بشيء من حرية الكلام، مما أدى إلى وقوع حوادث عنف، وسقوط قتلى وجرحى برصاص القوات الاستعمارية. لا سيما في مناسبة الانتخابات البلدية عام 1935³.

وعملت الإدارة الاستعمارية على حصر نجاحات الإصلاحيين في انتخابات التجديد الجزئي للمفوضيات المالية (27 جانفي و3 فيفري 1935) حيث قدم الإصلاحيون 05

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق، ص 681.

² - زهار سعيد، الحركة الوطنية الجزائرية في الصحافة الاستعمارية بين (1919-1939) من خلال جريدة "ليكو دالجي" l'Echo d'Alger، مذكرة شهادة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر (غير منشورة)، جامعة الجزائر 2، قسم تاريخ 2010-2011، ص 175.

³ - ابن العقون، مصدر سابق، ج 2، ص 386.

مرشحين لإثني عشر منصبا، هزم الحزب الإصلاحي في ثلاث مقاطعات ولم ينتصر إلا في قسنطينة وعنابه (بون سابقا) ولم ينتخب إلا بنوزن، وهو صناعي، والدكتور بن جلول¹ أي مقعدين من خمسة مقاعد بمجموع 14564 صوتا².

وأثناء حملتها الانتخابية لسنة 1935 م لتجديد مجالس البلدية وقعت حوادث عنيفة في قسنطينة، بجاية، سطيف وخاصة مدينة بسكرة³، كانت في هذه الأخيرة حرب انتخابية بين الفائز مسبقا الدكتور سعدان والحفناوي ودبابش وتدخلت الإدارة وقامت بإلغائها.

وبعد هذه الأحداث ورد في تقرير " دورية الأعمال الأهلية " للحالة النفسية للأهالي " بأن الأهالي تبصروا مقاطعة الانتخابات، ونشر في جريدة "برقية قسنطينة" رسالة للدكتور بشير والذي كان في نيته الاستقالة، حيث صرح "أنه يجب مقاطعة الانتخابات ولا تمثيل للمترشحين في الانتخابات التجديدية، والإضراب مستمر لغاية ربط شكاوى الجماعة للشعب المسلم، وأن يحضر مختلف الاجتماعات التمهيدية الممثلين لفيدرالية النواب المنتخبين الجزائريين ودعم المترشحين⁴ " إن انتخابات البلدية لباتنة سنة 1935 م عرفت الحياة السياسية فيها انتعاشا بعد ظهور توجهات سياسية، بدأت تتدرب على الممارسة السياسية لأنه بحلول سنة 1929 احتدمت المنافسة بين الأعيان المحليين المؤيدين للإدارة، والآخرين لقدم الوافدين الجدد على مدينة باتنة من أنصار بن جلول ، وهو الدكتور بن خليل وقد حاز هذا الأخير على مقعد من 10 مقاعد، كما فازت قائمة بن جلول في كل من، لامبيز وخنشلة، بينما لم يوفق الحكيم سعدان في هزم الحاج بوعزيز بن قانة وسبب نجاح هذا الأخير هو وقوع ضغط على الناخبين من طرف بن قانة ورئيس بلدية بسكرة الذي تم تعيينه رئيسا للمكتب الانتخابي فدفع هذا الأمر بالدكتور سعدان بدعوة إلى أنصاره بمقاطعة الانتخابات⁵. كما ندد سيسبان وحليفه غريب بالتزوير في الانتخابات 1935 م وحرص على الطعن في التزوير⁶.

1 - قداش، تاريخ الحركة، ج1، مصدر سابق، ص562.

2 - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص 681.

3- عباس، ليل الاستعمار...، مصدر سابق ، ص 117.

4 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1 ، مصدر سابق، ص 545.

5 - زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان الاحتلال الفرنسي "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية" (1837-1939)

ج2، تر: مسعود حاج مسعود، مطبعة هومة، الجزائر، 2006، ص ص38، 39.

6 - Mostafa Haddad, L'émergence de l'Algérie moderne, le constantinois (l'est Algérie) entre les deux guerres 1919-1939, Essai d'histoire économique et sociale, T1 2000 p105.

عرفت انتخابات الجماعات في الدواوير أحداثا، حيث اعترض الناخبون على القوائم التي زكتهما الإدارة، فخلال انتخابات التجديد الجزئي للمفوضيات المالية في الجزائر 17 أبريل 1935 أرادت الإدارة الفرنسية الاستعمارية التأثير على الناخبين، فكانت تطلب من الناخبين أسماء بطاقاتهم ولا تسمح لهم باختيار ممثليهم، مما أعطت النتيجة بفوز بن علي الشريف حليف الإدارة بـ 500 صوت وخسارة حاج علي بـ 50 صوتا وهو ما أدى لتذمر المترشحين فاضطر الكثير منهم " إلى الفرار من المعركة الانتخابية "، وخرج العديد من القياد وقد فقدوا مصداقيتهم في تلك الانتخابات.¹

كانت الإدارة الاستعمارية تريد التأثير في الناخبين، وقد نقلت الصحافة اختلالات عديدة وأشارت جريدة " لاديفونس " إلى أن المكتب في صدوق (بجاية)، والذي تشكل قبل الساعة الثامنة كان مكونا من أنصار ابن علي الشريف، وهو مرشح الإدارة، وتحت رئاسة رئيس البلدية، وفي الحادية عشرة، هاجم رجال مسلحون القاعة واستولوا عليها، حيث منع حوالي 600 ناخب من التصويت فأعطت النتيجة 500 صوت لبن علي الشريف و 50 صوتا للدكتور حاج علي.²

ومن أجل التأثير على تصويت الجزائريين لجأت السلطات المحلية في مناطق ميلة والقرارم³، إلى استعمال قروض البذور أكثر من عملية تبادل، فلم تكن الإدارة تمنحها إلا لمن صوت لصالح مرشحها⁴. لقد كانت المنافسة الانتخابية شرسة وساخنة في كل الدوائر الانتخابية للهيئة الأهلية، لكن دون حدوث أي اضطرابات⁵، بقيت عملية إعادة تقسيم المقاطعات تقنية تقليدية وفعالة في تزوير انتخابات المندوبيات المالية للأهالي وقررت الإدارة اقتطاع بجاية من المقاطعة الأولى للقبائل من أجل إعطاء حظ أوفر لابن علي الشريف وكان المرشحون الأكفاء على كل حال قليلين. فلم تكن إلا اتحادية منتخبي قسنطينة التي قدمت بعض الشخصيات ذات التمثيل.⁶

¹ - قداش، تاريخ الحركة...، ج 1، مصدر سابق، ص 545.

² - نفسه.

³ - القرارمذ، القرارم قوقة، مدينة وبلدية تابعة إقليميا إلى دائرة القرارم قوقة بولاية ميلة الجزائرية.

⁴ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج1، مصدر سابق ص ص، 545-546.

⁵ - A.N.A, IBA/ELa-129 Carton n=1035, dossier: direction de l'intérieur et des beaux arts, 1^{er} bureau (Elections aux délégations financières) .

⁶ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج1، مصدر سابق، ص، 546.

ومهما يكن من أمر، وفيما يتعلق بالدائرة الانتخابية الأولى (الجزائر) كما هو وارد في الجدول اللاحق، فإن الحملة الانتخابية حسب - قداش - لم تعرف نفس الحماس الذي عرفته انتخابات المجالس البلدية، فالناخبين الأهالي بالعاصمة لم يكونوا الوحيدين في التصويت لأن الدائرة الانتخابية ضمت عددا من البلديات يوجد فيها ناخبين غير متحمسين للمترشحين الأربعة المعروفين، وهناك التسلط الإداري¹.

وعلى العموم كانت المنافسة الانتخابية بين مبارك بن علال شيخ الزاوية الصوفية وهو مرشح الإدارة، وشكيكن وطيار محمد² وهما من أعيان الجزائر، يضاف إليهم عمارة (الشيوعي) لكن مشاركة هذا الأخير كانت رمزية نظرا للظروف التي كان يمر بها اليسار. لم يكن في استطاعة منافسة بن علال مرشح الإدارة، سوى المرشحين الحرين شكيكن وطيار محمد، اللذان كان لهما نفس البرنامج، حيث قدم شكيكن خلال حملته الانتخابية بعض التصورات على رأسها التمثيل الأهلي في البرلمان الفرنسي وإلحاق العمالات الجزائرية الثلاثة بفرنسا، وفتح المجال أكثر لتمثيل الأهالي في الجمعيات الجزائرية المحلية كما ركز على ضرورة تطبيق القانون الفرنسي على الجزائر باعتبارها مقاطعة فرنسية. بالإضافة إلى هاته المطالب السياسية، طالب شكيكن بالمساواة في الخدمة العسكرية، وحق تقلد المسؤوليات في كل وظائف القطاع العام، التخفيف من قانون الغابة إلغاء التعليم الخاص بالأهالي، فتح مدارس لتعليم اللغة العربية، فصل الدين عن الدولة، من الجدير بالذكر أن برنامج شكيكن استند على مطالب اللجنة الجزائرية التي سافرت إلى باريس في صائفة 1933 التي سافرت برئاسة ابن جلول إلى باريس ليطلع السلطات هناك عن كئيب على الوضع السائد ولكن وزير الداخلية رفض ذلك فعادت اللجنة إلى الجزائر خائبة، بعد رفض الداخلية الفرنسية استقبالها.³

¹ - بوهند، مرجع سابق، ص 111.

² - طيار محمد، من مواليد 28 مارس 1888 بسيدي عيش ببجاية، من أصول قبائلي، درس بالمدرسة العليا للتجارة بالجزائر تاجر وصناعي من الأثرياء، يملك عدة عقارات من عمارات وفندقين وحمام، وله شركات للمزيد عد إلى:

A.N.O.M, Département Alger boîte 1K, Dossier n°, 590

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 510

لقد اقتضت الحملة الانتخابية على تبادل التهم والانتقادات، وتسريب الإشاعات المغرضة وشراء أصوات الناخبين الأمر الذي عُرف به المرشح طيار، وتحيز الإدارة لمرشحها بن علال ومهما يكن من أمر، فإن نتائج الانتخابات في الدورة الأولى لم تسفر على أي مرشح فاز بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، فتم إجراء الدورة الثانية الفاصلة¹

وفي 27 جانفي 1935 قدم عامل عمالة الجزائر تقريرا عرض فيه نتائج انتخابات المجالس المالية في بعض دوائر عمالة الجزائر ومنطقة القبائل وهذا ما توضحه النتائج الواردة في الجدول التالي:²

ملاحظة	عدد الأصوات	المرشح	الدائرة الانتخابية	العمالة المنطقة
فائز	2498	فضيل (مندوب سابق)	الدائرة 3	الجزائر
....	1667	مولاي مصطفى	المسجلون: 7999	
....	1490	بوحجاج	المصوتون: 5574	
			الأصوات المعبر عنها 5655	
فائز	1070	تامزالي عبد النور	الدائرة 9	القبائل
....	579	عوار عمار (مندوب سابق)	المسجلون : 2243	
			المصوتون: 1659	
			الأصوات المعبر عنها: 1649	
التعادل في الأصوات	1571	غربي (مندوب سابق)	الدائرة 5	الجزائر
	1041	شرفي	المسجلون: 4188	
	561	بن صيام	المصوتون: 3278	
			الأصوات المعبر عنها 3186	
التعادل في الأصوات	6765	مبارك بن علال	الدائرة 1	الجزائر
	4662	طيار (تاجر وصناعي)	المسجلون: 20784	
	4100	شكيكن عمارة (شيوعي)	المصوتون: 15051	
			الأصوات العبر عنها: 14623	

¹ A.N.A, IBA/Ela-129 Carton n° 1035, dossier : **direction d'intérieur et des beaux-arts, 1^{er} bureau.**

²- A.N. A, IBA/Ela-129 Carton n° 1035, dossier: **direction d'intérieur et des beaux-arts, 1^{er} bureau (Elections aux délégations financières).**

نتائج عامة (الدائرة 1)

المرشح	عدد الأصوات	ملاحظة
شكيكن	1029	/
طيّار	612	/
مبارك بن علال	180	/

المرشح	عدد الأصوات	ملاحظة
مبارك بن علال	6765	فائز
شقيقن	4662	/
طيّار	4100	/

رغم أن الفائز في هاته الدورة هو بن علال مرشح الإدارة كما يوضحه الجدول الأول إلا أننا نلاحظ في الجدول الثاني تقدم المرشح شكيكن في العاصمة، وهذا لا يعني الفوز بقدر ما يعني أن الناخبون في العاصمة صوتوا لصالح الأفكار الجديدة التي تبناها شكيكن الذي طالب فيها بالمساواة في الخدمة العسكرية، وحق تقليد المسؤوليات في كل وظائف القطاع العام، والتخفيف من قانون الغابة وإلغاء التعليم الخاص بالأهالي، وفتح مدارس لتعليم اللغة العربية، فصل الدين عن الدولة، وهذا ما مكنه من حصد أصوات ناخبي العاصمة لأنهم سئموا من الإدارة ومن بني وي وي¹.

¹ -Kaddache Mahfoud ,la vie politique, Op.cit, p p ,235-236.

المبحث الثاني: مرحلة الحكومة الشعبية ومشروع

بلوم فيوليت والانتخابات في الجزائر

(1939-1936)

- 1- ظروف وصول حكومة الجبهة الشعبية
- 2- مشروع بلوم - فيوليت
 - 1-2- مراحل تطور مطالب المشروع
 - 2-2- المشروع من 1930 إلى 1935
 - 2-3- محتوى مشروع بلوم - فيوليت:
 - 2-4- مشروع بلوم فيوليت وتطور الانتخابات عند الأهالي
 - 2-5- ردود الفعل المختلفة من المشروع
 - 2-5-1- موقف الحركة الوطنية الجزائرية
 - 2-5-1-1- موقف النخبة من المشروع:
 - 2-5-1-2- موقف الحزب الشيوعي الجزائري
 - 2-5-1-3- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
 - 2-5-1-4- موقف حزب الشعب الجزائري من المشروع
 - 2-5-2- موقف المعمرين
 - 2-5-3- المنتخبون الأوروبيون
 - 2-5-4- موقف المؤتمر الإسلامي من المشروع
 - 2-5-4-1- مضمون مطالب المؤتمر
 - 2-5-4-2- موقف الحركة الوطنية من المؤتمر الإسلامي الجزائري

- 2-5-4-3- موقف المستوطنين الأوروبيين
- 2-5-5-5- الاجتماع العام الثاني للمؤتمر الإسلامي الثاني وفشله
- 3-التنافس الانتخابي ما بين 1937-1939:
- 3-1-الانتخابات البلدية جوان 1937
- 3-1-1- المشاركة في الانتخابات والحملة الانتخابية
- 3-1-2- نتائج الانتخابات
- 3-2- انتخابات 17 أكتوبر 1937 الخاصة بتجديد أعضاء المجلس العامة:
- 3-2-1- الدعاية الانتخابية:
- 3-2-2- التنافس الانتخابي بين الأحزاب ونتائج الانتخابات
- 3-2-3-المواقف المعادية لحزب الشعب
- 3-3- انتخابات التجديد النصفى لأعضاء المجالس المالية في 6 فبراير 1938
- 3-4- الانتخابات التكميلية أكتوبر 1938
- 3-4- انتخابات المجالس العامة 1939:
- 3-5- الصراع والملاحظات خلال الانتخابات

عرفت سنة 1936 حدثين هامين، تمثل الأول في وفاة الأمير خالد أحد رواد الوطنية الجزائرية وذلك بمنفاه في سوريا يوم 9 جانفي، وكان لموته صدى في جميع الأوساط الجزائرية فاهتزت مشاعر الناس واستفاق البعض على هذه الصدمة وأقيمت له صلاة الغائب في جميع أنحاء القطر،¹ بحيث حركت وفاته الروح الوطنية لدى الفئات الشعبية، فتعالت الأصوات منادية بضرورة توحيد الشعب الجزائري، أما الحدث الثاني الذي ميز هذه الفترة هو مجيء الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا²، نتيجة تأسيس التجمع الشعبي الذي مهد للجبهة³، وضم أحزاب اليسار الفرنسي وحركات التحرير الإفريقية والأسبوية، وكان نجم شمال إفريقيا من ضمنهم، ثم تأسست لجنة "أمستردام ليل"⁴ ضد الفاشستية وكان مصالي عضوا في مكتبها الرئاسي، نتيجة كل هذا تأسست الجبهة الشعبية وتقدمت للانتخابات التشريعية عام 1936، وفازت بأغلبية المقاعد البرلمانية وعلى إثرها تأسست حكومة الجبهة الشعبية.

1- ظروف وصول حكومة الجبهة الشعبية

كانت فرنسا في فترة ما بين الحربين لا تزال تعيش مخلفات الحرب العالمية الأولى خاصة ما تعلق بمشكل الديون لصالح الدول المانحة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث وجدت فرنسا نفسها مجبرة على دفع ديونها من احتياطي الذهب... وتفاقم الوضع أكثر في سنة 1931، عندما هبط مستوى الدخل الوطني إلى 20% كما أن أسعار الجملة هبطت هي الأخرى إلى حوالي 44%، ووصل العجز في الموازنة وفي الدين العام⁵.

وأمام هذا الفشل الاقتصادي خاصة في حكومة "لافال" التي سقطت في 24 جانفي 1936 والذي قابله انتشار البؤس بما سببته سياسته في جميع أطراف البلاد، فكل ذلك مهد لصعود الجبهة الشعبية التي تجمع أحزاب اليسار في فرنسا⁶ في قيادة الحكومة الفرنسية

1 - قنانش، الحركة الاستقلالية...، مصدر سابق، ص 68.

2 - حميد، مرجع سابق، ص 7

3 - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 28.

4 - قنانش، الحركة الاستقلالية...، مصدر سابق، ص 68

5 - موريس كروزيه، تاريخ الحضارات القديمة، ج 7، منشورات عويدات، بيروت باريس، ص 167

6 - قنانش، الحركة الاستقلالية، المصدر السابق، ص 69.

وكان ذلك في انتخابات 03 ماي 1936¹ ومع إعلان فوز الجبهة الشعبية "اهتزت جماهير الأهالي لوقع مستقبل هائل ملؤه الأمل والارتياح"².

وقد كان لقيامها صدى عميق في الأوساط الجزائرية المثقفة، التي كانت تتابع الأحداث السياسية في فرنسا عن كثب، وعلق على تشكيلتها الجديدة آمالا عريضة في تحسين أوضاع الجماهير المحرومة في الجزائر³، وقد نص برنامجها الاقتصادي على اتخاذ إجراءات ترمي إلى بعث الحركة والنشاط في الحياة الاقتصادية، ورفع القيمة الشرائية للفرنك⁴.

وقوبل مجيء حكومة ليون بلوم⁵ في 4 جويلية 1936 في الوقت الذي كانت تشتعل فيه الحرب الأهلية في إسبانيا، فتعرضت لحملة نقد شديدة لعدم تقديم المساعدة والتدخل لصالح القوى الديمقراطية.

لقد تسببت الأزمة الاقتصادية سنة 1929 في تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العمالية الجزائرية وخاصة منه المجتمع الريفي، يضاف إلى هذا السياسة الفرنسية المجحفة تجاه الأهالي عموما والعمال خصوصا، وكذا الاستبداد المفرط من طرف الكولون وأرباب العمل ضد الطبقة الشغيلة، خاصة في ثلاثينات من القرن 20 م، لكن بعد مجيء الجبهة الشعبية للحكم وخلال سنوات 1936-1939م تكاثفت الجهود والعمل على الالتفاف حول هذه الجبهة لكي تشرع في تطبيق وعودها للجزائريين.⁶

¹ - تركي، مرجع سابق، ص- ص 75-76.

² - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 695.

³ - بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1991، ص 258.

⁴ - كروزيه، مرجع سابق، ص 168.

⁵ - ليون بلوم، سياسي فرنسي، ولد سنة 1872، عضو الحزب الاشتراكي ورئيس حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية (1936-1937) اشتهر بإصلاحاته التي حملت شعار: " الخبز، الأمن، الحرية"، صاحب مشروع إدماجي الذي يجمعه معوالي العام الفرنسي في الجزائر- مورييس فيوليت- المعروف بمشروع -بلوم- فيوليت- 1936، توفي سنة 1950. أنظر الموسوعة العربية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999م، ج3، ط2، ص 210.

⁶ - الدسوقي، مرجع سابق، ص 168.

2- مشروع بلوم - فيوليت

توالت الحكومات على الجزائر المستعمرة، دون إحداث تغيير يذكر لصالح الأهالي الجزائريين، وألوفاء بوعود الإصلاح التي طالما طالب بها هؤلاء في ظل سيطرة المستوطنين الواسعة وانتهاج سياسية قمعية ضد كل ما من شأنه إدخال إصلاحات سياسية واجتماعية. بالموازاة مع تزايد الوعي والنشاط السياسي للحركة الوطنية في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي اشتدت ضغوطات السلطات الاستعمارية، على شخصية الفرد الجزائري وكل مقومات هويته من لغة ثقافة وتاريخ وحضارة ودين سعت فرنسا جاهدة لإبقاء الجزائر تحت سيطرتها وهذا من خلال تقديم مزيد من الإصلاحات والتنازلات كان الهدف منها التضييق على نشاط الحركة الوطنية وهو ما ترجمته مجموعة القوانين كمنشور ميشال في 16 فيفري 1933، وقرار ريني في 30 مارس 1935¹ واللذان أبانا عن وجه فرنسا الاستعماري وحقيقة أهدافها وسياستها من أجل تقييد وخنق الحريات العامة، وقهر الشعب الجزائري وإبقاء الجزائر مستعمرة تابعة لاغير.

أمام هذا الوضع اضطرت فرنسا الى التلويح ببعض المشاريع بناء على تقارير اللجان البرلمانية التي زارت الجزائر واطلعت على أوضاع الأهالي المسلمين منذرة بفقدان الجزائر الفرنسية، وكذا أصوات المتعاطفين من الليبراليين الذين أبدوا عطفًا على القضية الجزائرية أكدوا على ضرورة الإصلاحات لمعالجة هذه المسألة ومن هؤلاء السياسي الفرنسي موريس فيوليت الذي ومع مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، حاول إيداع في غرفة النواب في جلسة مجلس الوزراء ليوم 15 أكتوبر 1936، المشروع الذي يقضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين ومن بينها بالأساس توسيع حقهم الانتخابي².

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج1، مصدر سابق، ص498.

2 - لمياء بوقريوة، مشروع بلوم فيوليت، مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة

باتنة، الجزائر، العدد4، ديسمبر 2012، ص314. راجع أيضا:

- حول نص مشروع بلوم فيوليت 30 ديسمبر 1936، أنظر ملحق رقم 9، ص 482-483.

2-1- مراحل تطور مطالب المشروع

بحلول سنة 1930، احتقل الفرنسيون بمئويتهم باحتلال الجزائر¹ حيث اعتبروا هذه السنة بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر، ودخلوا القرن الثاني من احتلالها وهم في غمرة النشوة والسعادة معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد، ورفع غلاتهم شعارات معادية للعرب والإسلام معلنين أنهم قد افتتحو الجزائر عنوة وأنهم افتكوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية، وكانوا خلال ذلك يضربون بيد من حديد على محاولات التنظيم السياسي بين الجزائريين معتبرين كل محاولة من هذا النوع كفرانا بنعمة فرنسا على الجزائر واصفين من يقوم بها بالخيانة أو التبعية لدولة أجنبية أو بالإجرام وهكذا خنقوا حركة الأمير خالد في مهدها، وأجبروا النواب المستقلين على طأطأة الرأس، وهم من اشتهروا بجماعة "بني وي وي"².

2-2- المشروع من 1930 إلى 1935

إن رغبة الوالي العام "فيوليت" في التخفيف من وطأة العنف والإرهاب المسلط عليهم من قبل الكولون، وهو ما لمسها الجزائريون بتوليته هذا المنصب بحلول سنة 1930، حيث تأمر عليه غلاة الاستعمار، وأثاروا ضجة عليه، كما نشروا حملات دعائية ضده وضد سياسته، بغية حرمان الجزائر من كل الحقوق ولو كانت تافهة، من خلال التأثير على نواب البرلمان الفرنسي³ والذي كان أداة طيعة بين أيديهم، أين رفضوا مشروعه الإصلاحية الذي طرحه للمناقشة على مجلس الشيوخ في جويلية 1931، وهو مشروع قانون تناول مجموعة من القضايا أهمها السماح للنخبة بنيل المواطنة الفرنسية دون التخلي عن الأحوال الشخصية ليدافع عن هذا الطرح ويبين أن معاناة الجزائريين ليست بسبب الأزمة الاقتصادية فحسب، بل كذلك معاناتهم من أزمة نفسية بسبب النظام الاستعماري الغاشم الذي يقتل شيئا فشيئا كل أفاق المجتمع الأهلي⁴، الأمر الذي دفعه إلى إصدار كتابه "هل ستعيش الجزائر" الصادر سنة 1931⁵.

1 - قداش، الحركة الوطنية....، ج1، مصدر سابق، ص 312.

2 - سعد الله، الحركة الوطنية....، ج1، مرجع سابق، ص 231.

3 - بوعزيز، سياسة التسلط....، مرجع سابق، ص 84.

4 - Julien Fromage, L'Algérie vivra-t-elle ? ou projet Blum Violette au temps du front populaire, mémoire de fin d'étude, université Lyon, 3 juin 2003, p 17.

5 - بلاح، مرجع سابق، ص 379

لكن المشروع لم يحظ بتزكية الحكومة الفرنسية الأمر الذي دفع بالمنتخبين الجزائريين إلى تشكيل لجنة أوفدت إلى باريس في جوان 1933 لتلتمس من الحكومة تبني المشروع إلا أن اللجنة لم تحظ حتى باستقبال من طرف الحكومة الفرنسية¹. وبعد سنتين أعاد موريس فيوليت طرح مشروعه وكان ذلك في مارس 1935، واقترح حينها موريس فيوليت منح الجنسية لبعض الجزائريين وإدراج الأفراد المنتمين إلى النخبة المثقفة والإدارية والاقتصادية والعسكرية في فئة المواطنين الفرنسيين من غير أن يشترط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية²، ونستطيع أن نقول إن إطاره العام يصب فيما يلي:

أولاً: منح الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية واحدة خاصة، وذلك حتى لا يتنافسوا مع المستوطنين الفرنسيين.

ثانياً: منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم، وهم جماعة النخبة، وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية، كما كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية مع بقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين.

ثالثاً: الحق في التمثيل النيابي بالنسبة للجزائريين بنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخب.

وقد أُلح فيوليت على الاختيار الثاني، لأنه سيمنح حق الانتخاب لأشخاص جدد ضمن نظام موجود من قبل، وأن خلق هيئة انتخابية واحدة سيساعد على تحقيق دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي³.

إلا أن المشروع رفض مرة أخرى في 22 مارس 1935م بعد خطاب النواب الفرنسيين في الجزائر كيتولي وديرو ومارسيل ريني الذي صرح: "منذ 1919 بذلنا كل ما في وسعنا لا نطلبوا منا الذهاب إلى أبعد من هذا لأنه بكل بساطة مستحيل"⁴.

وهكذا بقي مشروع فيوليت محل رفض تام من طرف الساسة الفرنسيين الناتج بالأساس عن ضغط المعمرين وممثليهم، والذين كانت لديهم حساسية من الإصلاح في الجزائر ويرفضون أي فكرة لمنح أدنى حق للجزائريين.

¹ - برفيلي، مرجع سابق، ص 143.

² - نفسه، ص ص 134-135.

³ - بوصفصاف، مرجع سابق، ص 259.

⁴ - Fromage, **Op.cit**, p18.

فتجدد الأمل بوصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا سنة 1936 وظهور بعض المشاريع الإصلاحية في الجزائر لصالح الأهالي المسلمين، ومن هؤلاء المصلحين السياسي الفرنسي "موريس فيوليت" الذي مع مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا عمل على إعادة بعث "مشروع فيوليت" أو ما يعرف "بمشروع بلوم- فيوليت". نسبة الى رئيس حكومة الجبهة الشعبية "ليون بلوم" وصاحب المشروع موريس فيوليت والذي يقضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين خاصة الحقوق السياسية والنيابية¹.

2-3- محتوى مشروع بلوم- فيوليت:

إن مشروع "موريس فيوليت" كان لبنة أساسية لما جاء بعده وهو مشروع "بلوم - فيوليت" بل هو إعادة إحياء له. وقد تضمن ثمانية فصول. شملت إصلاحات سياسية كتأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين... وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية، كما اقترح المشروع إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين (بمعدل ثلاثة من كل ولاية)، بالإضافة الى إنشاء وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية، أما الجنوب الجزائري (المناطق العسكرية)، فقد اقترح فيوليت إعطاء بعض أجزائه الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان واقعا في الشمال². واقترح أن يتم إدراج الأفراد المنتمين إلى النخب المثقفة الإدارية والاقتصادية العسكرية في فئة المواطنين الفرنسيين من غير أن يشترط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية³. حيث تضمنت المادة الأولى منه منح فئات من الأهالي الجزائريين حق المواطنة الفرنسية، وخص منهم بالذات الفئات التالية:

- المشتغلين بالجيش الفرنسي ويتعلق الأمر:

-الأهالي الذين أنهوا الخدمة العسكرية برتبة ضابط.

- الأهالي الذين غادروا الجيش، وهم في رتبة رقيب أول أو رتبة أعلى منه بشرط أن

يكونوا خدموا في الجيش مدة 15 سنة ونالوا شهادة حسن السلوك.

¹ - ملحق رقم 9، حول مشروع بلوم فيوليت، ص 482-483.

² - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، ج 3، مرجع سابق، ص ص 86-87.

³ - برفيللي، مرجع سابق، ص ص 134-135.

- الأهالي الحائزون على ميدالية عسكرية أو الصليب الحربي - La Croix de ¹Guerre
- أصحاب رتبة جوقة الشرف أو الذين أهلوا لنيل مرتبة من رتبها بشرط أن يكون نيلها لهم أثناء الخدمة العسكرية.
- بينما خص هذا المشروع فئة ثانية من الأهالي، وهم الفئة المتتورة الحائزة على إحدى الشهادات الآتية: ²
- شهادة تعليم، البكالوريا، الشهادة العليا، الشهادة الثانوية، شهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية، أو خاصة بتعليم الصنائع، والحرف والفلاحة والتجارة، الموظفون الذين نالوا وظيفتهم عن طريق الامتحانات والمسابقات.
- بالإضافة إلى الفئة المنتخبة ضمن مختلف الهيئات الفرنسية: المنتخبون في الغرفة التجارية والفلاحية، النواب الماليون، النواب في المجالس العامة، في البلديات ذات الصلاحيات الواسعة وممثلو الصناعات الذين شغلوا مناصبهم طيلة المدة التي أوكل لهم فيها هذا المنصب الباشاغاوات والأغوات والقياد الذين قاموا بوظيفتهم على الأقل مدة 04 سنوات. ³
- كما خص المشروع فئة العمال الذين استحقوا وسام العمل المساعدين في النقابات العمالية الذين شغلوا مناصبهم مدة عشر سنوات.

2-4- مشروع بلوم فيوليت وتطور الانتخابات عند الأهالي

قد تضمن الفصل السادس من المشروع، بموجب إصلاحات بلوم- فيوليت العدد التقريبي للناخبين الجدد سيصل بتطبيق هذا القانون إلى 24046 ناخبا، ويكون لهم الحق في التصويت لترفع هذا العدد بشكل تدريجي في الانتخابات التشريعية المقبلة سنة 1940 إلى (30546) ناخبا⁴، ومهما تكن دقة تلك التقديرات فإنه يبين أن الهيئة الانتخابية الفرنسية، وعدد المسجلين فيها البالغ (202،749) في عام 1936 لم تكن تخشى الاكتساح غير أن نسبة 12 إلى % 14 من الناخبين الإضافيين الذين كان يتوقع أن تنتخب الغالبية

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 716.

² - J.O.R.F.doc. Parl. **Chambre, session extraordinaire**, annexe N : 1596, séance du 30 décembre 1936.

³ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1، مصدر سابق، ص 535-534

⁴ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 717.

منهم مرشحي الجبهة الشعبية، كانت كافية بلا شك لتعديل التمثيل النيابي السياسي للجزائر في غرفة نواب الجزائر 12 نائباً بدل 09 نواب، وهذا كله لا يبرر أي خوف أو هلع¹ من هذا المشروع كما أشير.

بالمقابل كان يمكن أن يحدث الانقلاب فعلا في التمثيل المحلي، إذ أمام 113،833 مواطنا فرنسيا مسجلا في عام 1935 ضمن القوائم الانتخابية، لانتخاب المندوبيات والمستشارين العامين، كان يوجد 25.000 ناخب مسلم قادرين على القيام بدور الحكم في التنافس، بل وحتى فرض مرشحهم في بعض الدوائر الانتخابية، أما على المستوى البلدي فإن الناخبين الجزائريين الجدد كانوا بصدد تعديل تركيبة المجالس فيها وكان يمكنهم حتى الحصول على ما يقارب نصف عدد المقاعد، ولو فرضنا أن 5/1 المسلمين ينتخبون بصفتهم فرنسيين (أي يمثلون الخمس) ويؤلفون كتلة مع ثلث المجلس المنتخب بصفتهم أهالي (خمس أخماس) غير أنه حتى مع هذه الفرضية القصوى، لم يكن لأغلبية المجلس أن تصبح مسلمة على عكس الحساب المغالط الذي كانت تستعرضه اتحادية رؤساء البلديات².

إن عملية انتقاء الهيئة الانتخابية الجزائرية-حسب محفوظ قداش- بموجب هذا القانون ستصل سنة 1940، في حالة اعتماده إلى 30546 ناخبا كأقصى تقدير، أي بمعدل عشرة آلاف عن كل عمالة من العمالات الثلاث: الجزائر، قسنطينة، ووهران، ثم تقسم كل عشرة آلاف على ثلاثة أو أربعة أقسام أو دوائر انتخابية، وبذلك يكون عدد الأهالي الناخبين أقلية لا يمكنهم أن يبعثوا بنائب عنهم إلى المجلس الوطني الفرنسي، ويصبحون بالتالي مضطرين إلى انتخاب أحد المرشحين الفرنسيين الذين يتقون فيه، لدعمهم وطرح انشغالاتهم والدفاع عن مصالحهم³.

بالإضافة إلى هذا الانتقاء الدقيق، وفق شروط محددة للعناصر التي تلحق بالهيئة الانتخابية من العسكريين وموظفين وعمال ونخب سياسية، يجعل عددهم محدودا جدا مقارنة مع مجموع الشعب الجزائري، الذي تجاوز آنذاك سبعة ملايين نسمة من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا العدد من الناخبين الجدد يكاد يكون لا يقارن بالهيئة الناخبة الفرنسية في

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 717.

² - نفسه.

³ - Kaddache, *Histoire du nationalisme*, T2, Op.cit, p 407.

الجزائر، التي لا يتجاوز عددها أكثر من مائتي ألف ناخبا سنة 1936، مما يلغي إمكانية إغراق الناخبين الأوروبيين وسط الهيئة الانتخابية للأهالي.¹

ومما لا شك فيه أن مشروع "بلوم فيوليت" هو تنفيذ لفكرة دمج الجزائر بفرنسا بصورة تدريجية، عن طريق النخبة الجزائرية المتخرجة من المدارس الفرنسية، وتهدئة غليان السنوات الأخيرة، وكسب ثقة نخبة المسلمين لصالح القضية الفرنسية، فعندما تكون هذه الفئة تتمتع بممارسة الحقوق السياسية، ستكون لها مصالح تختلف عن الجماهير مع الأخذ بعث الاعتبار أن الأهالي وحتى الأكثر تحضرا لا يقبل الارتداد عن عقيدته وهو ما أدركه جيدا فيوليت بقوله: "أما الحالة الشخصية، فلا تعد حاجزا في طريق هذا الإصلاح لأن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية هو كما عند المسلمين هو عند اليهود تقريبا، والتي لم تمنعهم منذ ستين سنة أي منذ مرسوم "كريميو" من إعطاء اليهود حق الانتخاب...، ويوجد في الهند الصينية فرنسيون لهم قانون أحوالهم الشخصية الخاص، كما يوجد بها فرنسيون متمسكون بأحوالهم الشخصية ومع هذا فجميعهم يصوتون، سواء الذين تركوا قانون أحوالهم الشخصية أو الذين لم يتركوها، كذلك النضال في مقاطعات السنغال الأربعة، فإن جميع المسلمين لهذه المقاطعات ناخبون منتخبون مع بقائهم محافظين على أحوالهم الشخصية."²

2-5- ردود الفعل المختلفة من المشروع

لقد أدى إيداع مشروع بلوم فيوليت في غرفة النواب في 15 أكتوبر 1936، والذي ظهر هذا المشروع في الجريدة الرسمية في 30 ديسمبر 1936 وحتى قبل مناقشته في البرلمان أدى إلى خلق جبهتين متعارضتين جبهة مؤيدة للمشروع تمثلت في الأحزاب المنظمات والنواب الجزائريين ماعدا النجم الشمالي الإفريقي واليسار الفرنسي، وجبهة معارضة تمثلها الأحزاب والمنظمات والنواب من الأوساط الاستعمارية واليمينية المحافظة كانت نتيجة الصراع بينها إهمال مطالب المؤتمر الإسلامي ومطالب النجم وبذلك القضية الجزائرية.³

فمن الواضح أن هدف الإدارة الاستعمارية الحقيقي من وراء هذا المشروع "بلوم- فيوليت" هي تقسيم المجتمع الجزائري إلى فئتين، فئة تُعطى لها الحقوق الفرنسية، وهي الفئة

¹ - بوصفصاف، المرجع السابق، ص 261، نقلا عن: جريدة النجاح، ع 109، 5 مارس 1938.

² - L'Echo d'Alger, 08 janvier 1937.

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص714.

المتقفة (الأقلية) وتنتخب في القسم مع الفرنسيين وفئة لا تُعطى لها هذه الحقوق وهي غالبية الشعب من عمال وفلاحين وتنتخب في القسم الثاني.

2-5-1- موقف الحركة الوطنية الجزائرية

وجد مشروع بلوم فيوليت، صدى كبيرا في أوساط تيارات الحركة الوطنية الجزائرية وسيطر على الحياة السياسية في البلاد خلال فترة حكم الجبهة الشعبية.

2-5-1-1- موقف النخبة من المشروع:

حضي مشروع "بلوم-فيوليت- بالقبول والدعم من طرف بعض قيادات النخبة في الجزائر معتبرة إياه مشروعا يمكنها كما باقي الجزائريين من التخلص من قوانين الأندجينا التي تعتبرهم أهالي، فقد وقفت كتلة النواب المنتخبين إلى جانبه، وأيدته بحماس شديد وقد عبرت عن موقفها هذا خلال المؤتمر الإسلامي، وترجم هذا الموقف اجتماع كتلة النواب في وهران حيث أصدرت لائحة في مطلع 1937 بعثت بها إلى الوزير الأول "ليون بلوم"، وإلى السيد "فيوليت"، وإلى وزير الداخلية وإلى الحاكم العام، استكرت فيها الأعمال التي لا يمكن السكوت عنها من بعض شيوخ البلديات الفرنسيين بالجزائر، وأعلنوا تأييدهم المطلق للمشروع¹.

وبالرغم من كل مظاهر التأييد، وإعلان الولاء لفرنسا، من طرف هذه الجماعة، لم تنل أبدا شيئا مما كانت تصبو إليه، وقد خابت كل آمالهم، فكان فشل مشروع " بلوم فيوليت «بمثابة صدمة» لعباس فرحات "و" بن جلول"، وجميع العناصر المتقفة بالفرنسية ولمؤيدة لسياسة الاندماج²

2-5-1-2 - موقف الحزب الشيوعي الجزائري:

إن أنصار فرنسا في الجزائر كثر بدليل مظاهر الولاء، ومواقف التأييد لكل إصلاح تقوم به لصالح الجزائريين، ولو كان بسيطا أو حتى لا يرقى أبدال طموحات الأهالي المتوخاة وهو حال الحزب الشيوعي الجزائري وأنصاره وموقفهم المؤيد لمشروع " بلوم فيوليت " فكان التأييد التام،³ باعتباره أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري، وهو كذلك أول خطوة للتقارب الأخوي بين الشعبين الجزائري والفرنسي، فقد لاحظ الشيوعيون أن هذا

¹ -Kaddache, *Histoire du nationalisme.....*, T2, Op.cit, p .409

² - بوحوش، مرجع سابق، ص 235.

³ -Kaddache, *la vie politique à Alger...*, Op.cit, p 299.

المشروع مع انه لا يعطي للجزائريين كل ما يريدون من حقوق وحریات، فإنه خطوة أولى حقيقية تبدأ من 25 ألف مسلما وتؤدي إلى نتائج ملموسة، وأنه أفضل من حقوق كاذبة تمنح إلى مليون مسلم، ولا تحدث في حياتهم السياسية والاجتماعية أي تغيير¹.

2-5-1-3- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

وتزامنا مع طرح المشروع في بداية 1937 ظهر جليا موقف العلماء فقد بعثوا اثر اجتماع عقده بقسنطينة في 28 مارس ببرقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية " بلوم " إلى فيوليت، عبروا فيها لهما عن شكرهم واعترافهم بهما لتقديمهما لمشروع الإصلاح الانتخابي وأعلنوا موافقتهم التامة على المشروع الحكومي لأنه يحمي قانون الأحوال الشخصية، الذي لا يمكن أبدا حسب اعتقادها التخلي عنه، فقد ظلت الجمعية تكرر مثلما فعلت في جريدة البصائر أن " المسلمين لن يبدلوا دينهم مقابل كل أموال الدنيا، وبالأحرى ببعض الحقوق الهينة التي يعدهم إياها مشروع فيوليت"².

ومهما يكن الأمر، فإن مواقف الجمعية من المشروع، تراوحت بين الموافقة والتحفظ خاصة وأنه تخص فئة محدودة وهي قليلة، لكنه بالمقابل تلمي قانون الأحوال الشخصية وهو ما لا يمكن أبدا التنازل عليه.

2-5-1-4- موقف حزب الشعب الجزائري من المشروع

أعلن الزعيم الوطني " مصالي الحاج"، في مارس 1937 عن رفضه للمشروع وقال: "إن المشروع ضد الديمقراطية، ويتجاهل التاريخ، ويعزز الاستعمار بزيادة عبده إلى 20.000 تابع، وزيادة تقاقم مصير ستة ملايين ونصف من الفلاحين والعمال، وصغار التجار، وقدماء العسكريين، ومشروع" فيوليت "ليس بالحل، وليس بداية إصلاحات جدية وإنه الفتنة، والتقسيم بين طبقة مزدوجة الامتياز، وأخرى مزدوجة الحرمان³، هذا وقد دعا حزب الشعب إلى الكفاح من أجل برلمان سيّد، مقره في الجزائر، عوض المندوبيات المالية، وألا يكون هاجسه التمثيل البرلماني في فرنسا"⁴

1 - سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية....، ج 3، مرجع سابق، ص 19

2- الشهاب 18 فيفري 1938

3 - La justice, 4eme Année, N°. 60, 20 janvier 1937, p1.

4 - جريدة الأمة، 21 جانفي 1938 .

2-5-2- موقف المعمرين

لم يلق مشروع "بلوم- فيوليت الإجماع من طرف المستوطنين، ولعل إجماعهم الشبه كلي هو رفضهم له جملة وتفصيلا وعليه راحوا يدبرون العراقيل وافتعال المشاكل للحيلولة دون تحقيقه على أرض الواقع، وفي هذا الصدد شكل رؤساء البلديات الاستعمارية في الجزائر- فيدرالية رؤساء لبلديات الجزائر-والتي كانت تضم قرابة 300 بلدية مختلطة وكاملة الصلاحيات عبر التراب الجزائري أسندت رئاستها إلى غبريال ل عبو "Gabriel Abbo" رئيس بلدية الجزائر العاصمة¹. وعقد رؤساء هذه البلديات مؤتمرا في الجزائر في 14 جانفي 1937 وتدارسوا فيه المشروع الاندماجي-بلوم-فيوليت، وجاءت قرارات الاجتماع رافضة للمشروع وقرروا تشكيل قوة ضغط على الحكومة الفرنسية في باريس من أجل دفعها إلى التخلي عن هذا المشروع وهو الأمر الذي تحقق لهم، حيث رفض البرلمان الفرنسي المشروع بحجة انه لا يتماشى وخصوصيات الجزائريين المسلمين، كما أبطلوا المطالب المرفوعة من طرف المؤتمر الإسلامي إلى حكومة باريس.

2-5-3- المنتخبون الأوروبيون:

يظهر من خلال جملة من الوقائع والحيثيات أن المنتخبين الأوروبيين، ممثلي المستوطنين في المجالس المنتخبة قد اتخذوا موقفا صارما اتجاه هذا المشروع، واعتبروه مؤامرة لخسارة الجزائر فاتحدوا وعبروا عن رفضهم له في تشكيل جمعيات واتحادات، وخلال التجمعات والاجتماعات انتهوا إلى قرارات هامة أعلنوا عنها في صفحات جرائدهم²، وكانت خشيتهم من رؤية المسلمين يجتاحون الهيئة الانتخابية للوطنيين، وباعتقادهم أنه في الوقت الحالي يشكل من لهم في المواطنة من الأهالي أقلية، لكن بعد خمس عشرة سنة أو عشرين سنة سيمثلون ربما الأغلبية، وهو تساؤل طرحه الفرنسيون عامة، حيث عنونت إحدى الصحف بتاريخ 09 مارس 1938: " Les indigènes algériens deviendront ils des électeurs français ?" فشعور الخوف هاجس يمكن أن يتجسد حسبهم بالتصويت على المشروع³، وهو ما انتفض له هؤلاء بأساليب مختلفة، تمثلت في استقالات جماعية

¹- Jaques Bouveresse, *les délégations financières Algérienne 1898-1945*, t2, édition université de Nancy II France, 1979, (thèse non éditée). p888 .

² - **Oran-matin**, 5 mars 1938.

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 739.

احتجاجات، إضرابات، وغيرها من الضغوط الشديدة، التي مورست على البرلمان، وبالتالي الحكومة لرفض المشروع جملة وتفصيلا فمستقبلهم في الجزائر يضيع أمام هذه المؤامرة.¹

أما البرلمانيون أمثال "بيير آرثر رو فريسينغ" «Pierre-Arthur-Roux Freyssing» نائب عمالة وهران بمجلس الشيوخ، (M. Paul Saurin) نائب بمجلس الأمة ورئيس المجلس العام بعمالة وهران و"انجالبير" (Enjalber) " نائب عمالة وهران بمجلس الأمة فقد صرّحوا بعد مقابلة رئيس الوزراء " بلوم فيوليت" برفضهم الجماعي لمشروع" بلوم فيوليت "لما يحدثه من اضطراب كبير في سائر القطر الجزائري²، لأن المواطنين الفرنسيين بالمدن والبادي يرفضون وجود هيئتين انتخابيتين في قائمة واحدة تتمتع كلتاها بحقوق سياسية واحدة³، لكن تخضع إحداها للقوانين المدنية الفرنسية بينما تحتفظ الأخرى بشريعتها الإسلامية فيسمح بتعدد الزوجات، وبالطلاق بسبب ومن دونه وتحرم البنات في الغالب من حق الإرث ليضيف البرلمانيون حجة أخرى لرفض المشروع وهي ما سيحدثه من اضطرابات بين الأوربيين والمسلمين عند كل دورة انتخابية لأن المشروع عبارة عن لعبة أوتوماتيكية يتم فيها إدخال الأهالي في الذاكرة الانتخابية الفرنسية بشكل متتابع، فتكون لهم الأغلبية في مدة قصيرة، ثم أضافوا بأنه سيضرب السيادة الفرنسية ضربة قاضية لذلك كله فهم غير مستعدين لتحمل مسؤولية هذه النتائج الخطيرة⁴.

وظلّ المشروع بين مد وجزر والتصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة إلى أن قبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين في عام 1939، وتم تجاهل وإهمال المشروع من طرف الحكومة الفرنسية، ولم يعد إلى الحياة الاجتماعية والسياسية للجزائر ألا في صيغ مختلفة كما جاءت به أمرية 7 مارس 1944، التي رفضها الوطنيون هي الأخرى باعتبار أنها جاءت متأخرة وقد تجاوزها الزمن⁵.

1 - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 740.

2- بوقريوة، مرجع سابق، ص 336.

3 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية....، مصدر سابق، ص 541.

4 - جريدة النجاح، عدد 1941، 01جانفي.1937.

5 - Abbas, *La nuit coloniale...*, Op.cit, p102.

2-5-4- موقف المؤتمر الإسلامي من المشروع

من الأحداث الهامة التي عاشتها الحركة الوطنية الجزائرية خلال الثلاثينات، انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، الذي شاركت فيه جميع الأحزاب السياسية والهيئات والشخصيات السياسية باستثناء الاتجاه الاستقلالي (مصالي الحاج)، وهو المؤتمر الذي جمع مختلف التيارات السياسية، والعقائدية قصد تحديد "النظام السياسي بالنسبة للمسلمين الجزائريين"¹.

انطلقت الدعوة لعقد المؤتمر الإسلامي من قسنطينة، وبدأ بن باديس في اتصالاته مع الهيئات المعنية، وتمكن من إقناع ابن جلول بالفكرة، ونتيجة لتقارب وجهات النظر أصدر الزعيمان بيانا بتاريخ 16 ماي 1936 إلى المسلمين الجزائريين لكي يشكلوا لجانا من أجل التحضير لمؤتمر إسلامي جزائري ينعقد بالعاصمة خلال شهر جوان².

فشرعوا في تحضير المؤتمر الإسلامي الجزائري، وبناء على ذلك فقد انعقد اجتماع مسبق بنادي الترقى لمختلف تيارات الحركة الوطنية الجزائرية، وقد تدارس الجميع في جو يسوده التفاهم والشعور بالمصلحة العامة لمطالب الأمة الجزائرية وذلك بتاريخ 06 جوان 1936 واتفق الحاضرون على تعيين الدكتور محمد الصالح بن جلول رئيسا للمؤتمر³ ومحمد الأمين العمودي نائبا له، والأستاذ بن الحاج كاتبا عاما، وعبد الرحمن بوكردنة أمين مال المؤتمر.⁴

وفي يوم السابع انعقد المؤتمر في الجزائر العاصمة بقاعة " الماجستيك " الأطلس حاليا⁵ واستجاب للدعوة حوالي خمسة آلاف شخص،⁶ وجرى أشغال المؤتمر في يوم واحد خصصت فيه الفترة الصباحية لكلمات الافتتاح وخطباء المؤتمر، وتناول كلمة الافتتاح بالفرنسية الدكتور تامزالي الذي رحب باسم مدينة الجزائر بالحاضرين ثم تناول بعده الكلمة رئيس المؤتمر ابن جلول الذي وضح في تدخله أهداف المؤتمر ومطالبه ثم تلاه كل من ابن

1 - مهديد، مرجع سابق، 177.

2 - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، مرجع سابق، ص 695.

3 - نفسه، ص 697.

4 - مجلة الشهاب: عدد جويلية 1936.

5 - Kaddache, la vie politique A Alger, Op.cit, p398.

6 - قناش، الحركة الاستقلالية....، مصدر سابق، ص 70.

التهامي وعبد الوهاب ثم فرحات عباس، ثم جاء دور الشيخ ابن باديس الذي ركز بدوره على المطالب الخاصة بالجمعية والمتعلقة باللغة العربية والدين الإسلامي، ثم تلاه الشيخ الطيب العقبي، الذي ندد بالقوانين الاستثنائية "قرار ميشال" ومنشوره الصادرين عام 1933 والذي استهدف غلق المساجد في وجوه العلماء المصلحين، ثم تلاه الشيخ البشير الإبراهيمي الذي تحدث عن أهمية المؤتمر ومكانة اللغة العربية والتعليم الديني في الجزائر.¹

ومن خلال ذلك كله يتضح أن معظم الفئات الإسلامية الجزائرية قد شاركت في هذا المؤتمر وحتى شمال إفريقيا، والذي كان شائعا بين المؤرخين بأنه لم يشارك في هذا التجمع السياسي ويصرح في ذلك محمد قنانش بأنه قد شارك في المؤتمر عن النجم ممثل عن فرع تلمسان وفرع مستغانم، وقام فرع العاصمة بحفظ النظام يوم المؤتمر، كما شارك في عدة لجان، كما بعثت إدارة النجم ببرقية إلى المؤتمر، بارك مطالب المؤتمر المفيدة لتحسين حالة الشعب، ورفض كل اقتراح لمطالب لا تفيد إلا أقلية (التمثيل النيابي).²

2-5-4-1-مضمون مطالب المؤتمر

ومن أجل مشروع بلوم فيوليت انعقد المؤتمر الإسلامي لمناقشة مقترحاته والخروج بمطالب موحدة للشعب الجزائري³، وتلخصت مطالب المؤتمر الإسلامي في المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات في جميع الميادين وأهم القرارات التي خرج بها المؤتمر هي:

- المطالبة بان يكون الإنتخاب في الصندوق المشترك واحد بين الجزائريين والفرنسيين.
- إلغاء قوانين الأهالي بصفة نهائية.
- محافظة الجزائريين من الفئة الأولى الذين يدخلون الانتخابات على حالتهم الشخصية الإسلامية وأن لا يعتبروا متجنسين.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للقطر الجزائري.

¹ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير....، مصدر سابق، ص 153.

² - محمد قنانش، الحركة الاستقلالية...، مصدر سابق، ص 71

³ - الوناس الحواس، نادي التلقي ودوره الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954، دار الشطابي للطباعة والنشر

الجزائر 2013، ص 232.

- تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي¹.
- إصدار عفو عن المعتقلين السياسيين.
- استرجاع الأوقاف الإسلامية وتطبيق فصل الدين عن الدولة.²
- ختم المؤتمر الإسلامي بالموافقة الجماعية على مطالب وقرر المؤتمر³ تأسيس لجنة تنفيذية للقيام بهذه الأعمال حيث تعمل هذه اللجنة على تنظيم المطالب وترتيبها، وبعد الانتهاء من أشغال المؤتمر تم تعيين وفد للسفر إلى فرنسا من أجل تقديم مطالبهم للسلطات الفرنسية حيث انتقل الوفد الذي أبحر إلى فرنسا على متن الباخرة قوفيرنون قيودون، ليقيم المطالب التي حررتها لجنة التنسيق إلى باريس في تاريخ 18 جويلية 1936 متكونا من ثمانية عشر عضوا وهم:
- عمالة الجزائر: الشيخ الطيب العقبي، الحاج عمارة فرشوخ، بشير عبد الوهاب ابن الحاج والحاج، بوكردنة عبد الرحمن.
- عمالة وهران: الشيخ البشير الإبراهيمي، باش تارزي بن عودة، بوشامة عبد الرحمن طالب عبد السلام، قاضي محمد المحامي.
- عمالة قسنطينة: الشيخ عبد الحميد بن باديس، محمد الصالح بن جلول، عباس فرحات، طهرات العربي، ابن قليعة إبراهيم.
- الصحراء: الدكتور سعدان، الأمين العمودي.⁴
- وأثناء وصول الوفد إلى فرنسا بدأ بمقابلة المسؤولين وزيارة الوالي العام السابق موريس فيوليت ثم التقوا بـ" ريجيس" نائبا عنه ثم كاتب الدول "أوبو" و"قدم" بن جلول" المطالب له وشرح أهميتها لم يستقبل الوفد من طرف وزير الداخلية لأنه كان غائبا واستقبله مدير مكتبه وصرح بأنه يعارض مطالب الوفد وأنه من المعارضين في حالة عرض المطالب على البرلمان بسبب تمسكهم في الحفاظ على مبدأ الشريعة الإسلامية وعليه عاد الوفد فارغ اليدين من فرنسا⁵.

1 - الحواس، نادي التلقي ودوره الحركة، مرجع سابق، ص232.

2 - مريوش، مرجع سابق، ص264 .

3 - الوناس، مرجع سابق، 238

4 - جريدة البصائر، العدد 29، 29 أكتوبر 1936، ص 2.

5 - الوناس، مرجع سابق، ص239.

2-5-4-2- موقف الحركة الوطنية من المؤتمر الإسلامي الجزائري

تشير أغلب المصادر إلى أن المؤتمر اقتصر حضوره على ثلاث قوى رئيسية، هي العلماء والنواب، والشيوخ الذين أصبح لهم تأثير في الحياة السياسية، بعد وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا قبيل انعقاد المؤتمر بقليل.

هناك من رأى في غياب مصالي عن تحضير المؤتمر بمثابة شل للقضية الوطنية إلا أن غياب مصالي لا يعني بالقطع غياب أنصاره حزبه عن كل المناقشات الواسعة عن هذا الأخير¹، ومن هذا كله يتضح لنا بأن موقف النجم مؤيد للمطالب الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ورفضه للمطالب السياسية التي تمس السياسة الوطنية، فالنجم مطلبه الأول والأخير هو الاستقلال التام للجزائر.²

2-5-4-3- موقف المستوطنين الأوروبيين

لقد عارض المستوطنون مطالب المؤتمر الإسلامي، وقاموا بعقد مؤتمر مضاد للمؤتمر الإسلامي، برعاية مدير الشؤون الأهلية في الإدارة الفرنسية بالجزائر، وضم إلى جانب هؤلاء شيوخ الطرق الصوفية والزوايا ورجال الدين المستفيدين من الوجود الفرنسي ورؤساء البلديات الفرنسية وأعلنوا خلال المؤتمر، أن المؤتمر الإسلامي لا يمثل الشعب الجزائري لأن قراراته تهدف إلى القضاء على النفوذ الفرنسي في الجزائر. جاء يوم 10 أكتوبر 1936 هو اليوم الذي نشرت فيه جريدة " الوقت " المعادية للتيار الفرنسي مقالا أبرزت فيه مخاوف فرنسا³.

إقدام حكومة الجبهة الشعبية على إصدار مراسيم للإصلاحات السياسية ووضع الجميع أمام الأمر الواقع، وأثار هذا المقال احتجاجات كبيرة في الجزائر وفي فرنسا ضد حكومة الجبهة الشعبية، التي وجدت نفسها مضطرة إلى إصدار بيان أنكرت فيه وجود أية نية لإصدار مراسيم خاصة بالإصلاحات السياسية وأعلنت ستقدم بمشاريع سياسية تتعلق بإعطاء بعض الحقوق السياسية لأبناء الجزائر الأصليين إلى البرلمان الفرنسي لكي يناقشها⁴

1 - مريوش، مرجع سابق، ص 184.

2 - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية ج 3، مرجع سابق، ص 264.

3 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية.....، ج2، مصدر سابق، ص 604.

4 - بوحوش، مرجع سابق، ص 262.

وفي الوقت نفسه تحرك أوروبيي الجزائر في عدة اتجاهات فالبرلمانيون منهم طالبوا بوجود طبقتين من المنتخبين الفرنسيين وغيرهم، في حين أن المشروع ينص على وجود طبقة انتخابية واحدة وهناك مثل "اليزي سباتي" من طالب بتشكيل مجلس أعلى من المسلمين مقره باريس يكون ممنوعا إدارة أي آراء سياسية، ومن الواضح أن تشكيل مجلس منتخب من المسلمين فقط يهدف - عبر التزييف - إلى انتخابات صورية¹، تمكن الإدارة التي يسيطر عليها الاستعماريون المتطرفون من تعيين ما يريدون من المسلمين الذين يأتمرون بأوامرهم وهناك من كان يربط حق إعطاء حق التصويت إلى فئة الجزائريين الذين ينص عليهم المشروع بتخليهم عن الأحوال الشخصية فهو ما كانت ترفضه اغلب التيارات التي تشكل عنها المؤتمر الإسلامي وممالا شك فيه أن الأوروبيون يشترطون هذا الشرط لأنهم يعرفون أن معظم الجزائريين يرفضونه، و في سياق حملة أوروبيي الجزائر تلك أعلن نوابهم في البرلمان عن أنهم يستقلون إذ قدم المشروع للنقاش².

إن المؤتمر الإسلامي يعد نقلة في تجربة الجزائر السياسية لسنة 1936، حيث جمع بين مختلف أطياف السياسة الجزائرية حول طاولة من أجل دراسة أحول الجزائريين، على الرغم من أنه يحقق ما كان يطمح من مطالب إلا انه نجح في توحيد صفوف الحركة الوطنية في كلمة ونيل موافقة الجبهة الشعبية وكذلك تأييد الحركة التي تولدت عن المؤتمر الإسلامي من طرف "أبو القاسم بن التهامي" حين عودته إلى الميدان السياسي والصحفي سنة 1936 لكن دون أن يلعب دورا بارزا³.

2-5-5- الاجتماع العام الثاني للمؤتمر الإسلامي الثاني وفشله

وما من 11/03 / جويلية 1937م⁴ وجمع 154 مشاركا، جرى الاجتماع الثاني للمؤتمر الإسلامي الجزائري⁵، بنادي الترقى وقد منع الحزب من المشاركة في المؤتمر بضغط من الشيوعيين لاعتباره مثيرا للمشاكل ومناضلوه يتدخلون في أغلب المؤتمرات للمطالبة بمواقف واضحة حول المسألة الوطنية ورغم هذا واصل مناضلوه حملتهم التحسيسية

1 - محمد الميلي، المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 467.

2 - نفسه، ص 467.

3 - احدادن، مرجع سابق، ص 116.

4 - سعد الله، الحركة الوطنية....، ط3، ج3، مرجع سابق، ص 164.

5- قداش، قناش، مصدر سابق، ص 12.

في أوساط الشعب ضد مشروع بلوم فيوليت معبرين عن رفضهم له باعتباره خدعة ترمي إلى تفكيك المجتمع الجزائري ولا يخدم سوى عملاء الإدارة من البرجوازيين¹، وقد أعلن المؤتمرين عن حملة كبرى من المطالب والاحتجاجات بقصد تحريك الحكومة والمسؤولين الفرنسيين وحملهم على قبول برنامج فيوليت².

وفي 14 جويلية عقد الحزب اجتماعا بقاعة "ديامون" بالقصبة انتقد فيه المؤتمر كما أوضحوا خطورة مطالبه المقدمة وقيادته من طرف قوة خارجة عن الجزائر وبعد يومين من ذلك شارك الحزب بمظاهرات في شوارع العاصمة بمناسبة عيد الثورة الفرنسية بقيادة زعيم الحزب حاملين الرايات الوطنية تحت شعار "الديمقراطية-الحرية-البرلمان الجزائري" وفي 31 من الشهر حضر وفد من حزب الشعب الجزائري تجمع شعبي بمآرب "روسي" بالحي العربي شرح فيه مصالي موقف الحزب من المؤتمر وكذا الحزب الشيوعي وجمعية العلماء المسلمين³.

وفي الفاتح من شهر أوت اجتمع قادة الحزب بفروع عمالة وهران، سيدي بلعباس مستغانم غليزان، عين تموشنت، وتم دراسة الحالة النظامية في العمالة، وبعد يومين من ذلك تم تنظيم أسبوع فلسطين على الصعيد الوطني، والذي تم فيه اعتقال عدد من المناضلين الذين تمت محاكمتهم⁴.

وفي 27 أوت أوقف مصالي الحاج برفقة عدد من رفاقه ونقلوا إلى سجن "بربروس" أين تلقوا أسوأ معاملة⁵، وتم استجواب مصالي في السجن في شهر أكتوبر من نفس السنة وأثناء محاكمته يوم 02 نوفمبر ألقى كلمة أمام القضاة أوضح فيها أن اتهامه بأنه ضد الفرنسيين باطل وأنه يسعى للتحرير وإنشاء برلمان جزائري وحكم عليهم بالسجن لمدة سنتين ونقلوا إلى سجن الحراش⁶.

¹ - مهساس، مصدر سابق، ص ص 141-142.

² - ابن العقون، ج 2، مصدر سابق، ص 95.

³ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج 1، مصدر سابق، ص 642.

⁴ - قناناش، الحركة الاستقلالية، مصدر سابق، ص 91.

⁵ - سطورا، مرجع سابق، ص 171 .

⁶ - بوحوش، مرجع سابق، ص ص 304.

وفي 28 من شهر أوت صدرت "جريدة الشعب"¹ باللغة العربية مؤرخة ب 28 أوت إلا أنها لم تخرج للجمهور إلا يوم 02 سبتمبر نظرا للاعتقالات التي حدثت في صفوف الحزب² وفي 29 أوت 1937 نظم تجمع شعبي بتلمسان حضره أكثر من ألفي شخص حاملي الرايات الوطنية تلاه اجتماع عظيم بسيدي بلعباس في 30 أوت، وعلى اثر هذين الاجتماعين قرر عامل عمالة وهران منع كل اجتماع وطني، وبهذا منع اجتماع وهران المقرر في 01 سبتمبر واجتماع مستغانم يوم 02 سبتمبر وغيليزان في اليوم الموالي³.

وفي 15 سبتمبر نظم إضراب عام بغلق المحلات بتلمسان احتجاجا على اعتقال بومدين معروف ومصطفى بن رزوق وتم تحويلهم إلى العاصمة، ونتيجة للاعتقالات المتزايدة في صفوف الحزب عاد أرزقي كحال من فرنسا إلى العاصمة لإدارة شؤون الحزب وعاد معه عبد الله الفيلاي للقيام بجولة في قسنطينة، كما حل من تلمسان محمد قنانش للقيام بجريدة الشعب ومساعدة كحال⁴.

وفي 19 سبتمبر وقع ما يعرف بأحداث "لاما رين" والتي جاءت كما يلي " قرر الحزب أن ينظم اجتماعا شعبيا في "سينما ديامون" وقد عطلته الحكومة ليعوضه الحزب بآخر في مقره ديكن وكانت الحكومة قد بعثت احتياطاتها إلى باب السينما قبل أن تتقطن لمكان الاجتماع عن طريق جواسيسها، فتنقلت إلى المكان ومارست الضرب والعنف على من كانوا قرب الباب وأخذت تضرب كل من تلاقيه في طريقها، وأجبر الناس على اللجوء إلى المسجد، إلا أن الشرطة اقتحمته وعاثت فيهم ضربا كما اعتقل عدد منهم بتهمة ضرب رئيس الشرطة. وفي أواخر سبتمبر تقابل وفد من الحزب ممثل بأرزقي كحال ومحمد قنانش مع الشيخ عبد الحميد بن باديس واتفقا على نبذ الخلافات والانتقادات والتقارب أكثر بين الحزبين⁵.

1 - **جريدة الشعب**: جريدة نصف شهرية صدرت عن حزب الشعب الجزائري، كان يديرها مصالي الحاج ويرأس تحريرها مفدي زكريا، كانت تصدر باللغة العربية، أرخت في 28 أوت ولم تخرج للجمهور إلا يوم 02 سبتمبر نظرا للاعتقالات التي حدثت في صفوف مناضلي حزب الشعب. للمزيد انظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية، ج3**، مرجع سابق، ص 142.

2- نفسه.

3 - قداش، **تاريخ الحركة الوطنية...**، ج2، مصدر سابق، ص ص95، 96

4 - محفوظ قداش، محمد قنانش، **حزب الشعب الجزائري 1937-1939 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني**

الجزائري، تر أوداينية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 187

5- نفسه، ص 185.

3- التنافس الانتخابي ما بين 1937-1939:

بعد إعادة بناء الحزب الاستقلالي باسم حزب الشعب الجزائري (PPA)¹ بقرار من أعضاء فرع نجم شمال إفريقيا في الجزائر، كانت أهدافه لا تختلف في جوهرها عن أهداف النجم في 11 مارس 1937، فشارك حزب الشعب الجزائري في بعض الانتخابات خلال هذه الفترة. أما عن الأوربيين كما هو حال الكثير من المسلمين فكانوا متخوفين من هذه الجراءة: جرأة التقدم إلى المجلس الفرنسي ببرنامج وطني جديد، وقد كانت النتائج النفيسة أكثر أهمية من نتائج الانتخابات في حد ذاتها.²

3-1- الانتخابات البلدية جوان 1937

دخل حزب الشعب الجزائري بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه معترك الانتخابات الجديدة المبرمجة لتعويض انتخابات 1935 الملغاة بسبب الشكوى التي تقدم بها شكيكن حول الناخبين المسجلين غير المقيمين في العاصمة، أقدمت الإدارة على شطب 2000 ناخب غير شرعي فنظمت انتخابات جديدة سنة³ 1937 والتي كانت فرصة ليوضح حزب الشعب برنامجه، ويقدم أثره في الأوساط الشعبية من جهة وبهدف قطع الطريق أساسا أمام مرشحي الحزب الشيوعي وقرر الحزب خوض التجربة الانتخابية الأولى له في الانتخابات البلدية التي جرت في شهر جوان 1937⁴ واعتبرها فرصة سانحة ليتدرب على الحملة الانتخابية غير أن الحزب لقي امتحانا عسيرا في البداية، إضافة إلى القمع الذي سلط عليه، واجه معارضة جميع التشكيلات بما فيها فيديرالية النواب والحزب الشيوعي، وفي صراعه مع هذه الأخيرة والإدارة⁵.

لم تكن الحملة شبيهة بسابقاتها بل كانت أكثر تسييسا إذ أن دعاية المرشحين الحاضرين تجاوزت إطار الشؤون البلدية لتمتد إلى شرح المواقف السياسية ومعارضة الخصوم في اجتماعاتهم وتنظيم اجتماعات باسم المرشحين في القرى والمدن. رغم أن الحملة

¹ - P P A: Parti populaire Algérien.

² - قداش، تاريخ الحركة الوطنية ..، ج2، مصدر سابق، ص 763.

³ - Kaddache ,la vie politique A Alger, Op.cit, p 305 .

⁴ - قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر، مصدر سابق، ص ص، 89-90.

⁵ - مهساس، مصدر سابق، ص 137.

كانت مضطربة نوعا ما، فقد أظهر مناظرو حزب الشعب الجزائري بسالة وإصرار وتقاني وكذا على دعم الجماهير الشعبية.¹

3-1-1- المشاركة في الانتخابات والحملة الانتخابية

ترشحت في هذه الانتخابات أربع لوائح، الأولى هي لائحة "الجمهورية للمساواة السياسية والاجتماعية"، المتكونة من مستشارين مثل: تامزالي وطيار وكراد خليفة، وسيدي بومدين وعضوين من الحزب الاشتراكي (SFIO) من بينهما بن حاج وهو أمين المؤتمر الإسلامي كانت تلك لائحة المثقفين الملتفين حول طيار وهو رجل أعمال والتي ركزت في حملتها على مطالب المؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت، واللائحة الثانية "للاتحاد الشعبي" تشكلت من مرشحين شيوعيين جزائريين (P.C.A)، وقد مثلهم كل من بن علي بوقرط وعمار، كما ضمت عمال وموظفين بسطاء والتزمت برنامج الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي في حملتها الانتخابية.²

اللائحة الثالثة، هي لائحة الوثام(الاتفاق) والوحدة، المشكلة من الملاكين والتجار الأغنياء وضمت بعض المترشحين من المستوطنين كالأستاذ "لاميرال" (M. Ladmiral) وقائد اللائحة هو البرجوازي الجزائري بوضربة وهو بورجوازي بدلا من شكيب، هذه اللائحة كانت محل دعم ومراهنة من قبل إدارة الاحتلال، ولإشارة أن هذه القوائم، إضافة إلى بعض المنتمين للمؤتمر الإسلامي فقد ركزت على مسألة الدفاع عن مصالح الأهالي المجسدة في مشروع فيوليت³، الاستثناء سجله حزب الشعب الجزائري، الذي تقدم بقائمة خاصة به، قد ركزت هذه اللائحة بصفة أساسية على الدعاية لصالح حزب الوطنيين⁴، وقد قدم الحزب في شهر أفريل 1937 مرشحه (عبد القادر بن حرقة) لخوض الإنتخابات البلدية الإضافية في مدينة قالمة. وما يسجل هنا أن الحزب لم يتمكن من الدعاية لمرشحه نظرا لوجود معظم مرشحيه في سجن بربروس(سركاجي)، وقد تركزت حملة الحزب الانتخابية حول "حق تقرير المصير" ومطالب أخرى منها إلغاء قانون الأهالي وقانون الغابة، واحترام الحريات

¹ - فناناش، الحركة الاستقلالية ...، مصدر سابق، ص ص، 89-90.

² - Kaddache , la vie politique a Alger....., Op.cit, p 305 .

³ - مهساس، مصدر سابق، ص ص، 141-142.

⁴ - Kaddache, la vie politique a Alger..... , Op.cit, p305 .

الديمقراطية، وتحويل المجالس المالية إلى مجلس جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز عرقي أو ديني.¹

3-1-2- نتائج الانتخابات

حيث تم الإشارة إلى التجاوزات والإجراءات التعسفية التي عرقلت الانتخابات التكميلية في قالمة وتحصل مرشح حزب الشعب على 29 صوتا مقابل 444 صوتا لصالح المرشح المنتخب من أصل 561 مسجلا.²

وبالرغم من الصعوبات والمضايقات، منها ضعف الإمكانيات المادية، وترشح المعتقلين في سجن بربروس³ باسم الحزب الشعب وشارك مصالي الحاج في الانتخابات العامة للتعريف بمبادئ الحزب، كما قدمت قائمة باسم حزب الشعب الجزائري للانتخابات البلدية في 27 جوان 1937 كل من مصالي الحاج الذي ترشح في الجزائر العاصمة، ولحول حسين⁴ في المدية ومفدي زكريا⁵ في قسنطينة، ومعروف بومدين في وهران ومسطول محمد بالبلدية ومسعودي عمار بتيزي وزو وخليفة بن عمار بسكيكدة، وكان معظم المترشحين

¹ - Kaddache, *la vie politique a Alger...*, Op.cit, p305.

² - قداش، *الحركة الوطنية الجزائرية*....، ج2، مصدر سابق، ص802.

³ - السجن المسمى بربروس (سركاجي) موجود فوق القصبة بالجزائر العاصمة.

⁴ - حسين لحول، من مواليد سكيكدة، استقر مع عائلته للاستقرار بالعاصمة، انضم إلى نجم شمال إفريقيا، وأصبح منسقا فيه. حضر مؤتمر 2 أوت 1936 وتأثر بتمسك مصالي الحاج باستقلال الجزائر، وخلال إحياء عيد الشغل العالمي 1937 وسيره إلى جانب مصالي الحاج ومفدي زكرياء خلال هذه المسيرة اعتقل مع مرافقيه وزج بهم جميعا في سجن الحراش وحكم عليهم بسنتين للواحد بموجب قرار رينيه، وسجن مرة أخرى بعشرين سنة سجنا بسبب كتاباته في جريدة "البرلمان الجزائري"، صاحب القرار الذي قدم للمؤتمر الأول للحزب في 15-17-2-1947، للمزيد أنظر: زوزو، *الفكر السياسي* مرجع سابق، ص ص 586،587.

⁵ - مفدي زكريا بن سليمان الشيخ صالح، ولد في 12 جوان 1908 بمدينة غرداية، هو مناضل وسياسي وشاعر الثورة ومؤلف النشيد الوطني الجزائري (قسما)، وأصبح لقبه الأدبي مفدي زكريا، انضم إلى صفوف العمل السياسي والوطني منذ الثلاثينات، نجده مناضلا نشيطا في صفوف جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، ثم قياديا في حزب الشعب الجزائري، ثم في الحركة من اجل الانتصار والحريات الديمقراطية، أنضم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني واكب شعره كل مراحل الثورة، أعتقل بعد اندلاع الثورة، و لم يطلق سراحه إلا عام 1959، ليلتحق بقيادة لثورة بالمغرب الأقصى نشط إعلاميا وأدبيا من لصالح الثورة عاد إلى الجزائر بعد استرجاع السيادة الوطنية ومع مطلع السبعينات ظهرت بوادر الخلاف بينه وبين الرئيس بومدين، واختار عام 1975 المغرب كملجأ له، وتوفي في 17 أوت 1977 بتونس: انظر بوعلام بلقاسمي وآخرون: *موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة*، منشورات المركز الوطني للبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص ص 142-153.

آنذاك معتقلين¹ وقد تحصلت هذه اللائحة على 303 من الأصوات، فيما حصدت في الدورة الثانية للانتخابات التي جرت في 04 جويلية من نفس السنة على 337 صوتا، ما أثار خوف السلطات الفرنسية من امتداد نفوذ الحزب رغم أنه لم يفز بالانتخابات أمام الحزب الشيوعي الذي حصد نجاحا كبيرا في الدور الأول، حيث تحصل على 700 صوت، وقد تقدم إلى هذه الانتخابات بزعامة بن حاج، فيها عدد المسلمين 3163 مسجلا و2188 منتخبا والأوراق الملغاة 92 ورقة، عدد الأصوات المعبر عنها فعلا هو 2095 أي بنسبة 60%² وانتهت نتائج الدورة الأولى لهذه الانتخابات البلدية كما ورد في الجداول التالية:³

قائمة الجمهورية للمساواة السياسية والاجتماعية

نتائج قائمة حزب الشعب الجزائري⁴

الأصوات	الأسماء
581	تمزالي حاج ع/ النور
691	طيار حاج محمد الطاهر
684	حدو عبد القادر
74	بوكرندة عبد الرحمن
567	حفيظ محمد (محمود)
74	معبد محمد
779	بن حاج ولحاج
618	سيدي بومدين بشير
592	وليد عيسى مصطفى
577	إبول عمار
542	علي راشدي حوسين
518	مهالدي بلقاسم

الأصوات	الأسماء
303	مسطول محمد
239	زكرياء مفدي
224	لحول حسين
225	كزلي محمد
209	مزغنة أحمد
219	مسعودي عمار
205	عبدي محمد
212	ماحي محمد
213	برزوان محمود
209	حاج مصطفى دشوق
208	زاوي علي
206	وعمار محمد

¹ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، مصدر سابق، ص 763.

² - L'Echo d'Alger, n°9823, le 28-06-1937.

³ - Ibid.

⁴ - Ibid.

قائمة الوحدة الشعبية (الشيوعي)¹

قائمة الوئام والوحدة

الأصوات	الأسماء
414	بوضربة عمر
552	لادميرال موريس
483	فوضيل روني
361	تشكيكن حمودو
465	عباس محمد
467	حمود دحمان
315	حفيظ علي
364	غضبان عمار
202	مزيبان لخضر
302	سي حمدي محمد
337	حماد علي
327	حمادو سالم

الأصوات	الأسماء
956	عمارة حاج أحمد فرتشوخ
865	بوقورط بن علي
724	بوخروطة مسعود
668	بوعكاز صفاقصي علي
687	بلعابد صغير
697	كرطوبي راشد
859	حمودة أحمد
863	أوزقان عمار
692	لعيبي يوسف
688	نجام محي الدين
713	سفينجة جمال
675	سيفي محمود

وقائمة المترشح الحر السيد م.أ. زروق بلحول ب 98 صوتا. ²

¹ - L'Echo d'Alger , n°9823, le 28-06-1937.

² -- L'Echo d'Alger , n° 9830, le 05/07/1937

وبوصول نتائج الدورة الأولى إلى تعادل الأصوات، كان لابد من المرور إلى الدور الثاني حيث شهد هذا الأخير الذي جرى في 4 جويلية معركة انتخابية حامية، بين المترشحين والتي كان فيها عدد المسلمين 3163 مسجلا، وبلغ عدد المنتخبين 2340 منتخبا، وقد بلغ عدد الأوراق الملغاة 67 ورقة، وعدد الأصوات المعبر عنها فعلا قد بلغت 2273 صوتا وهذا ما تظهره نتائج الجداول على النحو التالي¹:

نتائج قائمة حزب الشعب الجزائري² - قائمة الجمهورية للمساواة السياسية الاجتماعية³

الأصوات	الأسماء
867	تمزالي حاج ع/ النور
919	طيبار حاج محمد الطاهر
918	حدود عبد القادر
873	سيدي بومدين بشير
917	بوكردنة عبد الرحمن
873	وليد عيسى مصطفى
866	إلىول عمار
859	أويحي أرزقي
863	حفيظ محمد (محمود)
819	همرون عبد القادر
810	عمروش عمارة
804	مهالدي بلقاسم

الأصوات	الأسماء
337	مسطول محمد
328	زكرياء مفدي
318	لحول حسين
310	كزلي محمد
312	مزغنة أحمد
313	مسعودي عمار
308	عبدي محمد
312	ماحي محمد
307	برزوان محمود
307	مكري حسين
320	بنلمين علي
309	وعمار محمد

¹ L'Echo d'Alger , n° 9830, le 05/07/1937

² - Ibid.

³ -Ibem

قائمة الوحدة الشعبية (الشيوعي)¹

الأسماء	الأصوات	لعبيسي يوسف	990
عمارة حاج أحمد فرتشوخ	1089	نجام محي الدين	979
بوقورط بن علي	1035	سفينجة جمال	1010
حمودة أحمد	1068	سيفي محمود	981
بوخروطة مسعود	1011	/	/
بوعكاز صفاقصي علي	968	/	/
كـرطوبي راشد	999	/	/
لـعمودي أمين	1045	/	/
أوزقـان عمار	1036	/	/

ومن هنا نرى أن الدور الثاني تم تتحية قائمة الوئام والوحدة وقد نال أكبر المقاعد فيها هي قائمة الوحدة الشعبية، لم يكن المقصود من هذه الانتخابات لدى حزب الشعب هو الحصول على مقعد في بلدية الجزائر العاصمة² والدعاية للفكرة الوطنية والوعي الشبه المفقود، والأصوات التي حصل عليها الحزب رغم قلتها كانت بالنسبة للمستعمرين ناقوس خطر إلى حد صرح وفي تصريح أدلى به فيوليت لجريدة "ليكو دألجي" أعلن هذا الأخير صراحة التخوفات الفرنسية من توسع نفوذ حزب الشعب الجزائري³.

3-2- انتخابات 17 أكتوبر 1937 الخاصة بتجديد أعضاء المجلس العامة:

كانت العملية الانتخابية لتجديد قسم من أعضاء المجلس العام في 17 و25 أكتوبر 1937 بالنسبة للجزائريين فرصة حقيقية بالنسبة للعمالات الثلاث لمعرفة قوة الأحزاب السياسية المختلفة والمنظمات الوطنية (فيديرالية النواب المسلمين والمؤتمر الإسلامي) ونفوذها داخل الأوساط الجزائرية الناجبة⁴.

كانت للأحزاب السياسية الجزائرية عامة وحزب الشعب الجزائري الذي أصبحت له قاعدة شعبية متينة في الجزائر، من خلال مشاركات أخرى في الانتخابات التي اعتبرها هذا

¹ L'Echo d'Alger , n°9823, le 28-06-1937.

² - بوتليقة، مذكرات مصالي الحاج 1938-1998، تر محمد المعراجي، هدية وزارة المجاهدين، Editions,Anep، 2006، ص 228.

³ - سطورا، مرجع سابق، ص 168.

⁴ - مهديد، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع...، مرجع سابق، ص 253.

الحزب وسيلة أخرى لمقاومة القمع وهجمات خصومه وخاصة الإدارة الاستعمارية التي قامت بسجن الزعيم مصالي الحاج، منها المجالس العامة.

ورغم ذلك تم ترشيح مصالي الحاج وباقي المساجين في الانتخابات بالمجالس العمالية التي جرت في 17 أكتوبر 1937¹، وجاء ترشيح القيادات المسجونة في سجن بربروس ممثلين عن حزب الشعب رمزياً لتكون وسيلة جديدة لإثارة اندفاع وتضامن الجماهير مع زعيمها مصالي الحاج المحبوس² كما تم ترشح في البلدية: محمد مسطول، وفي المدينة: لحول حسين في تيزي وزو: موساوي رابح وفي قسنطينة: مفدي زكريا، وفي سكيكدة: خليفة بن عمار وفي وهران بومدين معروف وفي بلعباس مصطفى بن رزوق³. بالرغم من أن الخصوم كانوا أقوياء: فزروق محي الدين تؤيده الإدارة بكل قوتها والسيد بن حاج يؤيده الحزب الاشتراكي الذي كان في الحكم والمؤتمر الذي هو كاتبه، والأمين العمودي ممثل جمعية العلماء والمؤتمر أيضاً.

3-2-1- الدعاية الانتخابية:

بدأت الحملات الانتخابية منذ سبتمبر حيث شرعت الأحزاب السياسية المتصارعة في خوض معركة الحملات والتي كان لها طابع التنافس الحزبي فاعتمدت الحملة الانتخابية لحزب الشعب على الوثائق والمقالات الموجودة في جريدة "الأمة" "الشعب" ويوضح الحزب تكتيك الانتخابات، وموقف الحزب أمام النواب وجمعية العلماء والحزب الشيوعي ويرشح المساجين للاستفتاء حول الفكرة الوطنية⁴.

ركزت الحملة الانتخابية التي باشرها مسؤولوا الحزب في 7 سبتمبر 1937، على شعار: " انتخبوا مصالي، ضد القمع ومن أجل الوحدة، هناك أرضية لوحدتنا هذه وهي ميدان مطالبنا، وكل واحد يمكنه أن يحتفظ بإيديولوجيته الخاصة، مع توحيد جهودنا في إطار عمل مشترك لإنقاذ شعبنا من الضائقة التي يكابدها. وكان الخيار السياسي الذي اقترحه حزب

¹- قنانش، الحركة الاستقلالية، مرجع سابق، ص ص 97-98.

² - نفسه، ص 95.

³ - نفسه، ص 97.

⁴- قداش، قنانش، حزب الشعب، مصدر سابق، ص 159.

الشعب الجزائري للناخبين يهدف إلى التتديد بسياسة الإدماج التي "أفلست على هذه الأرض الخالدة والمسلمة".¹

كما ارتكزت حملة الحزب حول "تقرير المصير" ومطلب إلغاء الأهالي وقانون الغابة واحترام الحريات الديمقراطية، وتحويل المجالس المالية إلى مجلس جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز عرقي أو ديني²، وقدم الشيوعيون مرشحهم عمار أوزقان الذين تمسكوا في مطالبهم الأهلية ببرنامج الجبهة الشعبية: كإلغاء قانون الأهالي و"مرسوم ريني- (Régnier)³ والدفاع عن مشروع فيوليت وقدم الاشتراكيون (SFIO) مرشحهم الأهلي بن حاج، كما تقدم شكيكن وهو مستشار سابق وممثلا عن أعيان الجزائر، هذان الأخيران ركزا في حملتهما على برنامج المؤتمر الإسلامي وعلى التمثيل الجزائري في البرلمان الفرنسي⁴.

3-2-2- التنافس الانتخابي بين الأحزاب ونتائج الانتخابات

ولقد جاءت نتائج انتخابات الدورة الأولى في 17 أكتوبر 1937 حيث بلغ عدد المسجلين: 12931- (المصوتون: 8259 الأوراق الملغاة وغيرها 58، الأصوات المعبر عنها: 7780 منتخب بنسبة %60⁵ .

فرغم الهجمات التي تعرض لها حزب الشعب وخصوصا مرشحه مصالي الحاج الذي اعتبر أهليته للترشح هي غير قانونية بسبب الأحكام التي كانت تصدر بحقه في نوفمبر عام 1934 ومايو من عام 1935، ومع ذلك استطاع مصالي الحاج أن يحصل على 2485 صوتا في الدورة الأولى⁶، وتحصل شكيكن على 771 صوتا، وأوزقان عمار على 580

1 - مهساس، مصدر سابق، ص 151.

2 - بوهند، مرجع سابق، ص 103

3 - "مرسوم ريني المرسوم أصدره مارسيل ريني وزير الداخلية الفرنسي صدر 03 مارس 1935، يتضمن مادتين نصت المادة الأولى منه على تتبع فرنسا بكل وسيلة وبكل أسلوب لمحاولات الاستفزاز التي تصدر من الوطنيين الجزائريين أو من الخارجين الذين يلجئون إلى الجزائر وبصفة خاصة إذا قام هؤلاء بمظاهرات ضد السيادة الفرنسية وأعاقوا بشكل مباشر تطبيق المراسيم والقوانين والتنظيمات والأوامر الخاصة بالسلطة العامة وكل ما تثبت إدانته سيعاقب بالسجن لفترة تتراوح بين 03 أشهر وعامين وغرامة من 500 إلى 5000 فرنك. أما المادة الثانية، فقد نصت على أنه إذا كان الشخص الذي تثبت إدانته من الموظفين سيكون العقاب مضاعفا وسيحرم من ممارسة وظيفته العامة لفترة تتراوح بين خمسة وعشرة سنوات أنظر: -Kaddache, la vie politique , Op.cit, p228

4 - بوهند، مرجع سابق، ص 103.

5 - Kaddache, La vie politique....., Op.cit, p 342.

6 - بوتفليقة، مذكرات مصالي الحاج، مرجع سابق، ص 240.

صوتا وحفيظ 934 صوتا، بينما حصل زروق محي الدين مرشح الإدارة على 188 صوتا وبن حاجو هو اشتراكي على 965 صوت¹. هذه الإحصائيات الرسمية، تختلف عن الإحصائيات والنتائج المقدمة من قبل حزب الشعب، من حيث عدد الأوراق البيضاء أو الملغاة (منقول حرفيا): 2309².

أما في الدورة الثانية التي وقعت بعد أسبوع من الدورة الأولى، وقد جرت بتاريخ 25 أكتوبر 1937 سجل فيها انسحاب شكيكن، كما انسحب أوزقان لصالح بن حاج المرشح الاشتراكي وبقي خلال هذه الدورة أربعة مرشحين هم بن حاج ومصالي وزورق والأمين العمودي، وبالرغم من فوز مصالي بالأغلبية وحصده لـ 3450 صوتا، إلا أن الإدارة اعتبرته غير صالح للنيابة، لأنه تعرض للسجن من قبل وقدمت عميلها في موضعه³: " كان تحديا! كي نسمح لزروق بالفوز بالمرتبة الأولى ألغيت 2300 صوت لمصالي"⁴ ولم ينل حسب تقارير الإدارة الاستعمارية ولم تعلن إلا عن 1754 صوتا لصالح مصالي⁵.

والنتائج كانت كالتالي:

- زروق محي الدين: 2432 صوتا.
- بن حاج: 800.
- الأمين العمودي 961.
- مصالي: 1754⁶.

وفي المدينة المقاطعة الخامسة، وصل العدد بها 4917 مسجلا، المنتخبين 4386 والبطاقات الملغاة 61 صوتا، ووصل عدد المعبر عنها فعلا 4325 صوتا بفوز مولاي مصطفى بـ 2514 صوتا، وبن شنب 1811 صوتا. وبدأ نظام تزوير الانتخابات من جديد الذي سيصبح من ميزات الانتخابات في الجزائر وإذا كان تدخل الإدارة صارخا لدرجة أن مجلس الولاية اعترف أن أوراق التصويت التي تحمل اسم مصالي الحاج بأنه تم إلغاؤها إجحافا دون سبب شرعي، وتم الإعلان عن انتخاب زروق محي الدين، كما تم رفض

¹ -Kaddache, **La vie politique a Alger.....** , Op.cit, p 342 .

² -L'Echo d'Alger , n°9942 ,26 année, le 25/10/1937

³ - Kaddache, **La vie politique a Alger.....** ,Op.cit, p 342 .

⁴ - مهساس، مصدر سابق، ص 152.

⁵ -L'Echo d'Alger , n°9942 ,Op.cit.

⁶ - قداش، قنانش، حزب الشعب الجزائري، مرجع سابق، ص 165.

احتجاجات وطعون مصالي الحاج بالادعاء أنها غير مؤسسة تطبيقا للمادتين 10 و13 من مرسوم 6 فبراير 1919، الذي بمقتضاه كان مصالي غير قابل للتصويت¹.

جاءت نتائج انتخابات الدورة الأولى في القسم العام بوهران على النحو التالي: بلعربي بن قادة (الأحزاب اليمينية) ب 3285 صوتا، وبلاحة بن قادة (فيدرالية المنتخبين) ب 967 صوتا وقدور بلقايم (الحزب الشيوعي) ب 755 صوتا، ومكي بزغود (فيدرالية المنتخبين) ب 629 صوتا، ومعروف (حزب الشعب الجزائري) ب 286 صوتا، وعبد الرحمن (الاتحاد الاشتراكي) ب 218 صوتا، وكربوسي (مرشح حر) ب 133 صوتا وقسوس (الحزب الاشتراكي) ب 112 صوتا.²

وبالنسبة للقسم الانتخابي الخاص بمدينة وهران حيث مقر مجلس العمالة، فقد بلغ عدد المسجلين 1329 وبلغ عدد الناخبين 1311 ناخبا، وعدد المصوتين الحقيقيين 747 مصوتا حيث جمع مكي 249 صوتا، وقدور 247 صوتا، ومعروف 153 صوتا، بينما تحصل بلعربي على صوت واحد، وقسوس 19 صوتا، وبلاحة 29 صوتا وكربوسي على صوت واحد.³

وقد تطرقت الصحافة لموضوع التزوير في العمليات الانتخابية لا سيما في الأقسام الانتخابية خارج وهران، حيث أعلنت النتائج فيها عن تقدم بلعربي (عن الأحزاب اليمينية الفاشستية)، نظرا للمساندة التي لقيها من قبل المعمرين في المكاتب الانتخابية الريفية⁴. ونظرا لإخفاق كل مرشح في الحصول على الأصوات اللازمة لفوزه (أي نصف عدد الناخبين)، فقد تم إعادة التصويت في دائرة وهران في دورة ثانية، وكانت النتائج تصب في صالح المرشح بلعربي الذي حصد 3285 صوتا⁵ يليه بلاحة ب 2967 صوتا، ويعود الفضل في الفوز بلعربي الى المكاتب الريفية التي صوتت بقوة لصالحه، أين يوجد قاعدة انتخابية يمثلها المعمرين من اليمين الفاشستي.⁶

1 - مهساس، مصدر سابق، ص 152.

2 - بوهند، مرجع سابق، ص 102.

3 - نفسه.

4 - نفسه.

5- L'Echo d'Alger , n°9942 ,26 année, le 25/10/1937, Op,cit .

6 - مهديد، المرجع السابق، ص ص 116-118.

وبالنسبة لعمالة قسنطينة فكانت النتائج كالتالي¹:

- قسنطينة: تحصل بن جلول على 4426 صوتا من مجموع 4949 ناخبا.
 - عين البيضاء: بن عبود حاج موحطة بـ 1906 صوتا والدكتور بومالي بـ 805 صوتا من مجموع بـ 3002 صوتا.
 - باتنة: الدكتور سعدان بـ 1788 صوتا.
 - عنابة: بليلي محمد بـ 2314 صوتا من مجموع 4339 ناخبا.
 - قالمة: لخضاري بـ 2046 صوتا من مجموع 2077 ناخبا.
 - بجاية: أورابح علي بـ 2353 صوتا من مجموع 4075.
 - جيجل: بن خلاف سي حسان بـ 1424 صوتا من مجموع 2188.
 - سكيكدة: حربي حواس بـ 3602 صوتا من مجموع 4964.
 - سطيف: فرحات عباس بـ 4238 صوتا من مجموع 4238.
 - البرج: د. بن سالم 942 صوتا وزهار عيسى 799 صوتا وأكروف علي بـ 472 صوتا.
 - سوق اهراس: قهرية زين بـ 1149 صوتا من مجموع 1149 ناخبا.
- كما أثار تطور حزب الشعب الجزائري قلقا لدى السلطة الاستعمارية نتيجة لحملات التوعية التي قام بها، والتي أثرت ضد الإدارة كتنديده بالنظام الاستعماري، ومشروع بلوم فيوليت الذي يرمي إلى تعزيز الهيمنة على الشعب واستغلاله، فأدت كل هذه الأسباب متنافرة إلى توقيف مصالي الحاج في 27 أوت 1937 بتهمته التحريض ضد سيادة الدولة بسنتين سجنا²، رفقة مجموعة من أصدقائه (خضير، كحول، زكرياء، وغيرهم) مع تجريدهم من حقوقهم المدنية والوطنية والسياسية، وتعرضهم لمعاملة مذلة وخسيصة³. إضافة إلى إلغاء أصوات مصالي الحاج التي فاز بها في الانتخابات وتم تزوير الانتخابات وبذلك يصبح هذا العمل من ميزات الانتخابات في الجزائر⁴.

¹- L'Echo d'Alger, n°9935 ,,26 années, le 18/10/1937.

² - مهساس، مصدر سابق، ص 146

³ - نفسه.

⁴ - بن سعيد، مرجع سابق، ص 74.

انطلقت في 02 نوفمبر 1937 محاكمة أعضاء حزب الشعب، التي ألقى فيها مصالي الحاج برنامج الحزب وموقفه من القضايا العالمية وما يجب على فرنسا أن تقوم به في الظروف الحالية، وبعد ثلاث أيام من المحاكمة صدر الحكم بسنتين سجنًا لكل منهم، عدا غرفة إبراهيم الذي حكم عليه بسنة واحدة مع حرمانهم من الحقوق السياسية والمدنية⁽¹⁾ وأثناء المحاكمة ألقى مصالي خطابا بين فيه أوضح فيه مطالب الحزب بقوله: " إن مطلبنا السياسي الرئيسي هو بلا شك إنشاء برلمان جزائري لكن لا يجب أن ننسى أن هذا الأخير يوجد مع الأسف من خلال المندوبات المالية بطريقة مضادة للديمقراطية" إذ طالب بتحويلها إلى جمعية جزائرية منتخبة بالاقتراع العام، وكذا العمل على ترقية المجتمع الجزائري وإنشاء برلمان وطني جزائري كما طالب بالاستقلال التام للجزائر².

أعلن في 20 نوفمبر 1937 عن إضراب عام تضامني في الأقطار المغاربية الثلاث³ أما في ديسمبر فقد دخل الحزب في مرحلة سرية نظرا للضغوط الاستعمارية التي أجبرت على تبني إستراتيجية جديدة في عمل الحزب، وأعلن عن صحيفة "صرخة الشعب" إلا أن المتابعة القضائية الفرنسية لم تتوقف، ففي 25 فيفري 1938 اعتقل أرزقي كحال وفيلاي مبارك ولخضر حيواني، ومحمد قنانش في 14 نهج بوتان بالعاصمة⁴.

انعقد في 18 مارس اجتماع فدرالي لعمالة وهران في تلمسان كما انعقد في باريس في نفس اليوم اجتماع عام تناول فيه عدة نقاط وفي الاجتماع المقرر في أوت 1938، قرر الحزب نبذ العزلة والتشدد ودعا إلى نبذ الخلافات والتحالف مع الأحزاب الأخرى⁵.

3-2-3-المواقف المعادية لحزب الشعب

واجه حزب الشعب الجزائري خلال تجربته الانتخابية كل من الإدارة الاستعمارية والحزب الشيوعي، إذ سعى هذا الأخير لتحطيم المنظمة السياسية التي تعبر عن التطلعات الوطنية للشعب الجزائري وكان يرى فيه حركة في تطور مستمر تقوم بتجنيد الجماهير وأصر على تقديم مناضليه على أنهم شباب يفتقرون للتجارب، يقومون بإيقاظ الغرائز السيئة

¹ - ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 190.

² - سطورا، مرجع سابق، ص 179.

³ - قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر ...، مصدر سابق، ص 97.

⁴ - نفسه، ص 98.

⁵ - زوزو، المرجعيات، مرجع سابق، ص 75.

للشعب¹. وباعتبار الشيوعيين من أبرز القوى الرئيسية للجبهة الشعبية فقد استخدموا هذه السلطة ضد حزب الشعب الذي اكتسح الساحة السياسية الجزائرية وحرّمهم من قاعدتهم الرئيسية وسط العمال والفلاحين من الأهالي للتدبير ب"الوطنية المزيفة لحزب الشعب الجزائري".

3-3- انتخابات التجديد النصفى لأعضاء المجالس المالية في 6 فبراير 1938

جرت هذه الانتخابات في ظروف صعبة كانت تمر بها الجزائر المستعمرة من الناحية المالية فمنذ صدور قانون 19 ديسمبر 1900 (ميثاق الجزائر المالي)، والذي يخص المجالس المالية التي أقرها مرسوم 23 أوت 1898 السابق، بقيت هاته المجالس تعمل وفق نظام مؤقت غير مستقر، فنفقات البلاد المقدرة سنة 1938 بـ 2173785338 فرنك، لم تعد تتوافق مع عائداتها التي قدرت بـ 2173848028 فرنك، مقارنة بالفترة التي سبقت سنة 1914، التي لم تكن فيها ميزانية الجزائر (نفقات وعائدات) تتجاوز بضعة مئات من الملايين، وهذا راجع الى شساعة مساحة البلاد التي لم تكن لتضم سوى 800000 أوروبي و6250000 أهلي وقد تطلب صرف نفقات ضخمة لانجاز المشاريع المتعددة (التعليم- الصحة- الطرقات- الموانئ- السكك الحديدية- الفلاحة...²).

من جهة أخرى، اعتبرت الجزائر المصدر والمستورد الأول لفرنسا، فهي لوحدها تستورد من فرنسا أكثر مما تستورده ألمانيا وانجلترا مجتمعتان، يضاف إلى ذلك المديونية التي بلغت سنة 1938 حوالي 506 مليون، ثلث الميزانية مخصصة لتسديد هاته الديون وأمام عجز المجالس المالية في حل المشاكل، أضحت مطالب الطبقة السياسية الفرنسية في البلاد على غرار جان ميليا³، تصب في إلغاء تلك المجالس وتعويضها- كما يسمح بذلك قانون 9 جانفي 1930- باتحاد وطني يجمع المجالس العامة للعمال الثلاثة، والعودة إلى نظام ما قبل 1900 أي دمج ميزانية الجزائر بميزانية فرنسا⁴.

1 - بوسعيد، مرجع سابق، ص 73.

2 - بوهند، مرجع سابق، ص 114.

3 - نفسه.

4- Jean Méliá «La question des délégations financières d'Algérie» Le capital, n ° 4668, jeudi 3 fevrier 1938 ,une page.

ومهما يكن من أمر، فقد جرت انتخابات التجديد النصفي لأعضاء المجالس المالية بالهيئة الانتخابية الخاصة بالأهالي الجزائريين، في 6 فبراير 1938 عبر الدوائر الانتخابية الثلاثة والمنطقة العسكرية. وبالرغم من العراقيل التي واجهها حزب الشعب، فقد سجل تفوقا في تطوره، وقد أدى إلغاء انتخاب زروق محي الدين (في المجلس العام) من طرف مجلس الدولة، إلى انتخابات جديدة وكان على القوى الحاضرة أن تزن ثقلها أمام الناخبين، خلال حملة كانت تمثل امتحانا سياسيا حقيقيا.¹

في هذه الانتخابات دعمت فيديرالية المنتخبين ترشح الصيدلي بوقرينة، وتم تركيزية لعموري من طرف شبيبة المؤتمر، كما دعمه أغلبية العلماء، أما الحزب الشيوعي فقد دعم الحاج عمارة فيما بقي زروق محي الدين حاملا لرأية الإدارة. كان حزب الشعب الجزائري يريد تحقيق التطلعات الوطنية للاستقلال ودعوة الناخبين من الشعب للتصويت على مرشح يخرج من صفوفه وقد تعرض مرة أخرى لهجمات جميع الأحزاب، ورد بحزم فأدان لعموري واصفا إياه على أنه "لعبة في أيدي الشيوعيين، بعد أن خدم أمثال تيار شكين والمنتخبين وانساق في لعبة الإدارة."²

وجاءت نتيجة هذه الانتخابات لصالح حزب الشعب، بانتخاب محمد دوار الأمر الذي أكد على موجة العمق التي حولت الرأي، وجعلت حزب الشعب الجزائري أكبر حزب وحاز دوار محمد على عدد من الأصوات أكبر من مصالي (بفارق حوالي 1000 صوت) خلال الانتخابات السابقة، واعترف الجميع بهذا الانتصار الكبير، وحتى أشرس خصوم الحزب. وإذا كان عدد الأصوات التي حاز عليها زروق كبيرة، فإن ذلك تم بفضل "مناوري" الإدارة. غير أن التهديدات والإقصاء من مكاتب التصويت، والضغط من كل نوع التي مورست حتى يتم انتخاب زروق، المرشح الرسمي لم يكن لها الأثر الحاسم.³

¹ - مهساس، مصدر سابق، ص 165.

² - سعد الله، الحركة الوطنية, ج3، مرجع سابق، ص

³ - مهساس، مصدر سابق، ص 166

3-4- الانتخابات التكميلية أكتوبر 1938

وفي الانتخابات التكميلية بالجزائر العاصمة في أكتوبر 1938، ترشح عن حزب الشعب محمد عباس وأحمد بومنجل¹ فازت قائمة حزب الشعب التي وضعها أحمد بومنجل محامي مصالي الحاج على القائمة التي رشحها الحزب الشيوعي الجزائري فوزا ساحقا بسبب تزايد عدد مؤيدي ومناصري حزب الشعب الجزائري خلال سنة 1938، وكانت النتيجة بأكثر من النصف من (306 إلى 709) في ناحية الجزائر وحدها².

هذه النتائج تعطينا فكرة عن درجة شعبية حزب الشعب، الذي حصل عليها بفضل عمل متواصل من التعبئة الجماهيرية في اللقاءات والاجتماعات، والحملات المنظمة لمساعدة السجناء السياسيين وتوزيع البيانات ومظاهرات الشوارع، وبفضل عمل إعلامي عنيف من خلال صحافة الحزب التي سنتيح للحزب أن يفرض وجوده على المسرح السياسي الجزائري، وأن يجمع حوله قلوب الجماهير الشعبية بمقدار ما يجمع ضده غضب الإدارة الاستعمارية وقمعها³، وخلال هذه الدورة تم تغيير عدد المندوبين الجزائريين، فبدلا من 8 مندوب، ارتفع عددهم إلى 12 مندوبا حيث وردت التشكيلة على النحو التالي:

-الأعضاء المنتخبون من المجلس المالي: -شنتوف عدة، وفضيل روني، ومبارك (منتخب عن القسم الغربي-القليعة)، وسيسبان (منتخب عن القسم العربي-باتنة) وخيار (منتخب من القسم القبائلي تيزي وزو)، وتامزالي وعلاوة(منتخب عن القسم القبائلي بجاية).

¹ -أحمد بومنجل، خريج دار المعلمين بوزريعة درس لأربع سنوات ثم انتقل الى باريس في 1926 للدراسة بكلية الحقوق تولى رئاسة لجنة الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية بفرنسا سنة 1934، التحق بسلك القضاء في كل من باريس والجزائر وكان من بين المدافعين عن مصالي الحاج أثناء محاكماته في الجزائر وفرنسا. انتخب بعد عودته الى الجزائر سنة 1937 مستشارا بلديا في العاصمة كان من بين المحررين لبيان فيفري 1943 وتولى منصب مستشار الجمهورية الفرنسية سنة 1948 ومستشارا في الاتحاد الفرنسي في ماي 1954، انضم إلى الثورة وتولى مهمات عالية، خاصة عضو في مفاوضات ايفيان ووزيرا للأشغال العمومية والبناء في أول حكومة للجزائر المستقلة. أنظر: زوزو، الفكر السياسي.. مرجع سابق، ص 480.

² - زوزو، الفكر السياسي....، مرجع سابق، ص 525.

³-سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، هدية وزارة المجاهدين، 2002، ص48.

- الأعضاء المنتخبون من المجالس العامة:

- (زروق محي الدين (مستشار المجلس العام بالجزائر)

- بن عودة زيان (مستشار العام - غليزان-وهران)

- خلاف (مستشار المجلس العام -جيجل - قسنطينة)¹

وقد دخل حزب الشعب الجزائري الانتخابات حتى يثبت بأنه ليس (أبله، ولا غافلا ولا ساذجا) عن اللعبة المخادعة لجميع أمثال بوقرط وعن خيانة الحزب الشيوعي والذي أنكر برنامجه الاستعماري²، وتوالت إنهزامات الحزب الشيوعي في مختلف الانتخابات المحلية (البلدية العامة،المالية) أمام تصاعد مكانة حزب الشعب الجزائري إلى غاية اقتراب اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وبالرغم من أن كثيرا من أعضاء حزب الشعب كانوا معتقلين، فان بعض أعضائه قد حققوا نجاحا في انتخابات أكتوبر 1938، لكن هذه السنة كانت في الواقع فترة هدوء بالنسبة لنشاط حزب الشعب، ذلك أن الإدارة الفرنسية قد لاحقت أعضائه حتى حققت نوعا من "الهدوء والاستقرار" كما طالب بهما المستوطنون.³

3-4- انتخابات المجالس العامة 1939:

شهدت سنة 1939 عدة أحداث ووقائع وطنية وعالمية فقد ألغى انتخاب زروق محي الدين التي أجريت في أكتوبر 1937 بسبب كثرة التظلمات، وفي 24 جانفي 1939 كانت المحاكمة الثانية لشباب الحزب الذين صدر الحكم عليهم في 30 جانفي مع منعهم من الحقوق السياسية والمدنية أما أرزقي كحال فكان في المستشفى إذ توفي في 18 أفريل . وبعد إلغاء تلك الانتخابات من طرف مجلس الدولة، تقرر أن تجرى انتخابات في مطلع سنة 1939 وبالتحديد في 23 أفريل 1939 نظمت انتخابات المجلس العام الأخيرة قبل اندلاع الحرب ترشح فيها كل من الصيدلي بوكردنة مرشح فيدرالية المنتخبين، والأمين العمودي مرشح عن المؤتمر الإسلامي والحاج عمارة وهو شيوعي، وزروق محي الدين وهو مرشح الإدارة والذي يمثل جماعة "بني وي وي"، المنتمون لمدرسة المترشحين الحكوميين المعتمدين على نفوذ الإدارة ونصرتها على المصالح الأمنية التابعة لها، وعلى ما يبذله من

¹ - بوهند، مرجع سابق، ص 118.

² - مهساس، مصدر سابق، ص 166.

³ - سعد الله، الحركة الوطنية، ج 3، مرجع سابق، ص 146.

مال لشراء ضمائر الناخبين¹ وقدم فيها حزب الشعب الجزائري مناظلا بسيطا وعاملا غير معروف وهو مرشح واحد وهو دوار محمد².

3-5- الصراع والملاحظات خلال الانتخابات

تميز الدور الأول بالاضطرابات التي أثارها بعض القياد ومحافظي الشرطة حيث استعملت الإدارة الاستعمارية كل الوسائل لتزوير الانتخابات، من منع دخول المكاتب والاعتقالات واضطهاد من طرف البلديات والإدارة وكان الشعار: " قطع الطريق أمام مرشح حزب الشعب الجزائري بأي ثمن كان". وقبل يومين من الاقتراع، تنقل أعوان الإدارة إلى الدواوير ومارسوا ضغوطا وتهديدات على الناخبين في تلك المناطق لحملهم على التصويت لصالح زروق محي الدين، المقرب من مصلحة شؤون الأهالي. ومن أجل استمالة الناخبين وصل الأمر إلى حد توزيع الحبوب في القرى التي نال فيها دوار الأغلبية، في حين الأماكن التي نال فيه زروق الأغلبية تم مضاعفة عمليات توزيع الحبوب، وانتشر فريق من الأعوان الانتخابيين مزودين بمبالغ كبيرة متأتية من الأموال السرية لإدارة شؤون الأهالي من أجل شراء الضمائر³.

تم طرد جميع ممثلي حزب الشعب الجزائري من مكاتب التصويت يوم الاقتراع، في استعراض للقوى غير مسبوق، رغم التوكيلات القانونية التي كانت بحوزتهم. اقتيد البعض منهم للسجن وتم استبقاؤهم إلى غاية انتهاء الاقتراع، كل هذا بغية تمكين أعوان المستشار المنتهية عهده من القيام بعملية شراء الذمم أو الزجر والتهديد لمن لا يصوت لمرشحهم وكان ذلك يجرى دون أدنى مضايقة من الإدارة التي يمكن القول أنها كانت ترعى وتحمي هؤلاء المستشارين وتحت الرعاية التامة للسلطات، وأكثر من ذلك أنه في أغلب المراكز تسيير مكاتب التصويت من طرف مستوطنين تم تعيينهم مسبقا، عبر كامل المقاطعة وخارج الجزائر العاصمة، ثم مطاردة ممثلي دوار محمد إلى درجة أن رُج بمائة منهم في السجن ساعتين قبل بداية الاقتراع. وواصلت في السجن، والضرب، والطرده من مكاتب

1 - زوزو، الفكر السياسي للحركة، مرجع سابق، ص525،

2- قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، مصدر سابق، ص765..

3 - قداش، قناش، حزب الشعب الجزائري....، مرجع سابق، ص 166.

التصويت، ورشوة الناخبين، ضغوطات وتهديدات، تم استخدام كل شيء من أجل إنجاز الترشيح الرسمي¹.

وأدى فوز مرشح حزب الشعب إلى نقمة السلطة الفرنسية ومن يواليها، وعليه تم التعدي على الناخبين الذين صوتوا لصالح مرشح حزب الشعب الجزائري وذلك في عدد من قرى ودواوير المقاطعة الأولى، وقاد القياد والحرس الريفي تجاوزات كبيرة ضد المصوتين المشتبه في تصويتهم على مرشح حزب الشعب، فسحبوا تراخيص الصيد، ومن جهة أخرى تم إلغاء توزيع الحبوب في الأماكن التي حصل فيها دوار على عدد كبير من الأصوات.² ولم تكف السلطات الاستعمارية بذلك، بل زادت من إجراءاتها التعسفية ضد حزب الشعب وأعضائه ولكن تلك الإجراءات القمعية أدت الى تعاطف الجماهير مع حزب الشعب حيث بدأ أعضاؤه بالتزايد في كل مدن الجزائر لاسيما في مدينة الجزائر وضواحيها بصورة خاصة وفي مدن البليدة وتلمسان ووهران وقسنطينة وغيرها، وأمام التزايد في عدد مناضلي الحزب والمواقف الشعبية منه، فاز (محمد دوار) مرشح حزب الشعب الجزائري في أفريل 1939 في انتخابات مجلس مدينة الجزائر العام، بالرغم من الضغط الذي تعرض له الناخبون من قبل الحكومة الاستعمارية³، وهذا ما توضحه نتائج الدور الأول على النحو التالي⁴:

انتخابات الجزائر + 21 بلدية	انتخابات الجزائر
الناخبون: 13179 المصوتون : 9072	الناخبون : 3684 المصوتون : 2500
- 3277 صوتا - 2733 صوتا - 1599 صوتا - 458 صوتا - 644 صوتا - 30 صوتا	- دوار : 1137 صوتا - زروق: 209 صوت - بوكردنة: 297 صوتا - حاج عمارة فرشوخ: 305 صوتا - العمودي: 425 صوتا - فرنان: 17 صوتا

1 - قداش، قنانش ، حزب الشعب الجزائري...، مرجع سابق، ص 167.

2 - نفسه، ص 169.

3 - العسلي، الصراع السياسي...، مرجع سابق، ص 40

4 - بوهند، مرجع سابق، ص 104.

أما الدورة الثانية التي جرت أطوارها في 30 أفريل 1939، عرفت ضغوطات من كافة الأصناف وحملة من القمع. ولأن المعركة لم يعد يتواجه فيها سوى حزب الشعب الجزائري وزروق محي الدين، شرعت الإدارة في تعبئة كامل القوى لخدمته من نفس السنة حصد فيها دوار محمد على 4488 صوتا وقد كان هذا الفوز خير دليل على ميل الشعب لممثلي الوطنية فبرنامجهم كان يقوم على "فكرة الوطنية الجزائرية" باسم إخوانه المسجونين. وجاءت النتائج التفصيلية كالتالي¹:

انتخابات الجزائر + 21 بلدية	انتخابات الجزائر
الناخبون: 13179 المصوتون: 9821	الناخبون: 3684 المصوتون: 2500
دوار: 4488 صوتا زروق: 4182 صوتا العمودي: 833 صوتا فرنان: 41 صوتا	دوار: 1432 صوتا زروق: 357 صوتا العمودي: 672 صوتا فرنان: 24 صوتا

وبالرغم من أن النتائج كانت في صالح مرشح حزب الشعب، إلا أن الإدارة، لم تكن لتقبل بجلوس الفائز محمد دوار في مجلس العاصمة، الأمر الذي جعل مجلس العمالة يقدم طعنا في انتخاب دوار في مجلس وتم قبول الطعن، بإلغاء فوز دوار محمد، وإعلان فوز منافسه المباشر الإمعة زروق محي الدين مرشح بني وي وي مكانه.²

لقد دلت نتائج هذه الانتخابات على مستوى النضج السياسي للجزائريين على مستوى المقاطعة الأولى بمدينة الجزائر، وهو ما تجلى تجاوزهم لكل التحديات وسياسة الترغيب والترهيب وإعطاء أصواتهم لممثل حزب الشعب الذي يعتبرونه مرشح النضال من أجل الحق في الحياة والحرية للشعب المسلم الجزائري³. وقد اعترفت بذلك معظم الجرائد التي أكدت أن الجماهير قد منحت أصواتها لحزب الشعب الجزائري السيد بين السكان المسلمين لمدينة

¹ - بوهند، مرجع سابق، ص 105.

² - Kaddache, *La vie politique à Alger.....*, Op.cit, p362-364.

³ - قداش، قناش، حزب الشعب الجزائري...، مصدر سابق، ص 168.

الجزائر، وكانت واعية بذلك، حيث قال الشعب كلمته عن طريق الورقة التي وضعها في الصندوق، وأعطى صفة مدوية على الخدود السمينة والمتدللية للإمبريالية وجميع خدامها¹. صدر في 18 ماي أول عدد من جريدة البرلمان الجزائري² الأسبوعية باللغة الفرنسية³ وقد عبرت جريدة البرلمان الجزائري عن هذه التجاوزات في ماي 1939، "الاعتقالات والضرب التهديدات"، لقد استعمل كل شيء لإنجاح الترشيحات الرسمية، ولكن التعبئة الإدارية والضغط من شتى الأنواع، عوض أن تكون في صالح عدو الشعب المدعو زروق أثارت ردة ذات قوة هائلة لصالح حزب الشعب الجزائري⁴.

اختار الحزب يوم 05 جويلية 1939 ليكون يوما وطنيا يحتفل بها في جميع أنحاء القطر ويدفع المناضلون قيمة عملهم للحزب، وفي 14 من نفس الشهر الذي هو يوم الاحتفال بالثورة الفرنسية، وتعتبره الدولة الفرنسية يوم الاحتفال بمضامين تلك الثورة (حرية، أخوة مساواة)، يوم الحرية أقام الحزب مظاهرة عظيمة بالعاصمة نُودي فيها بالديمقراطية والبرلمان الجزائري، وقد تم اعتقال بعض القادة من حزب الشعب بتهمة "إعادة تكوين رابطة منحلة"⁵. وبعد خروج مصالي ورفاقه من السجن في 27 أوت 1939 بعد عامين قضاها فيه عاد لاستئناف نشاطه بقوة، الأمر الذي أثار قلق سلطات الاستعمار وزاد من مخاوفها فأصدرت قرارا في 29 سبتمبر من سنة 1939 بحله، كما أصدرت أوامر بحظر جرائده الأمة والبرلمان الجزائري والشعب، وكانت قد اتخذت إجراءات في جويلية ضد جريدة الأمة وهاجمت مقرها بباريس واحتجزت نسخها⁶.

اثر توقيع الاتفاق الألماني السوفياتي 23 أوت 1939 مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية في 1 سبتمبر 1939 اتخذت السلطات الفرنسية إجراءات صارمة اتجاه الطبقة السياسية الجزائرية، فحلت في سبتمبر 1939، كل من الحزب الشيوعي وحزب الشعب

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مصدر سابق، ص804

2- جريدة البرلمان الجزائري: جريدة أسبوعية أصدرها مناضلو حزب الشعب الجزائري في 18 ماي 1938 باللغة الفرنسية كانت تكتب من داخل سجن الحراش صدر منها 5 أعداد، كانت الجريدة تعبر عن فكرة أساسية من أفكار حزب الشعب الجزائري. للمزيد انظر: بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص 88.

3- نفسه، ص 26

4 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مصدر سابق، ص804

5 - نفسه، ص 716.

6- سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 147.

الجزائري وزجت بمناضليهم في المعتقلات والسجون حيث وافت المنية الكثير منهم كقدور بلقاسم أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري ودوار محمد، المناضل البار في حزب الشعب الجزائري وأوقفت صحفهم، منها "الكفاح الاجتماعي" و"الأمة" و"البرلمان الجزائري" وكذلك صحافة العلماء (الشهاب، والبصائر في أوت وسبتمبر 1939)، ولم تبقى في الساحة الإعلامية سوى الصحافة الموالية للإدارة الفرنسية كصوت الأهالي والرشاد والبلاغ الجزائري والوفاق¹.

فكيف ستكون مسار الصراع بين الحركة الوطنية الجزائرية والسلطات الاستعمارية من خلال العملية الانتخابية التي تلت الحرب العالمية الثانية؟

¹ - زوزو، الفكر السياسي ..، مرجع سابق، ص 557.

الفصل الرابع

الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية
والسلطة الاستعمارية من خلال الانتخابات
من اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 إلى غاية
1946

المبحث الأول

العلاقة بين الحركة الوطنية والسلطة الفرنسية (1939-1943)

- 1-1- الجزائر في عهد حكومة فيشي:
- 1-1-1- الواقع السياسي في عهد حكومة فيشي
- 1-1-2- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في عهد حكومة فيشي
- 2- الحركة الوطنية خلال عهد حكومة فيشي
- 3- نشاط الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب الإمبريالية الثانية وحكومة فرنسا الحرة
- 3-1- مواقف الحركة الوطنية من الحرب
- 3-2- نزول الحلفاء وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية
- 3-3- توحيد الحركة الوطنية
- 3-4- بيان فيفري 1943
- 3-4-1- مضمون البيان:
- 3-4-2- ملحق البيان 26 ماي 1943
- 4- مشاريع ديغول الإصلاحية في الجزائر والحركة الوطنية
- 4-1- صدور الأمرية
- 5- مواقف أطياف الحركة الوطنية من إصلاحات ديغول
- 5-1- تأسيس حركة أحباب البيان والحرية

1- الحركة الوطنية والسلطات الفرنسية من 1939 إلى 1943

بقدر ما كانت الحرب الإمبريالية الثانية نقمة على دول العالم خاصة منها الشعوب المستعمرة كانت نعمة أيضا عليها منها الشعب الجزائري الذي طالما عان الأمرين من ويلات الاستعمار، وقد زاد من ويلاته عليه بجره في حروبه التي لا علاقة للشعب الجزائري فيها إلا أن أمره كان مرتبطا بيد فرنسا الاستعمارية، إلا أن تقلبات الحرب فاجأت القريب والبعيد وكشفت فرنسا عن حقيقتها، وتأكد الشعب أن ساعة الجد قد حانت وأن الاستعمار لا يفهم إلا لغة واحدة، وأن مطالب الأمم أصبحت بالية، ولا ترضي الشعوب.

عرفت الحياة السياسية بفرنسا، فيما بين 1939-1945، تطورات وتحولات جد سريعة انطلاقا من دخولها الحرب العالمية الثانية كطرف فاعل فيها وكانت الفترة الممتدة ما بين اندلاع الحرب الإمبريالية الثانية 1939 مروراً بهزيمتها أمام الألمان واستسلامها سنة 1940 وصولاً إلى نهاية هذه الحرب 1945 في تشكيل مفاهيم جديدة عبرت عن نفسها من خلال محطات بارزة أعطت للعمل الوطني بعده الثوري وللمجتمع الجزائري صورته الحقيقية.

في الجانب السياسي، فإن المخاض الطويل الذي عاشته الجزائر، طيلة مرحلة الثلاثينات لم يسفر عن أي تغيير فعلي، بالنسبة لوضعية الأهالي. فكل المشاريع التي طرحت، بهدف تحسين الأوضاع في المستعمرة باءت بالفشل، وكان آخرها مشروع بلوم فيوليت. وفي المقابل توسعت دائرة النشاط والتأييد الشعبي للتيار الوطني الاستقلالي، أمام انحصار التيار الإدماجي بسبب فشل كل المشاريع التي راهن عليها.¹

1-1- الجزائر في عهد حكومة فيشي:

1-1-1-الواقع السياسي في عهد حكومة فيشي

لقد أحدثت مجريات الحرب الإمبريالية الثانية ظروف استثنائية عبر جموع قارات المعمورة بالإضافة إلى ما أحدثته الحرب من ظروف خاصة وإجراءات أمنية أدت إلى توقف الأحزاب عن نشاطها العادي، شهدت سنة 1940 وفاة عبد الحميد بن باديس 16 أفريل² وسقوط حكومة "بول رينو" في جوان 1940 وتم بعدها الإعلان عن قيام حكومة

¹ - Nouschi, L'Algérie amère..., Op.cit, p124 .

² - رخيلة، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص34.

تابعة للنفوذ الألماني وتشكل نظام فيشي برئاسة المارشال «هنري فليب بيتان»¹ في فرنسا التي تشكلت بعد يومين من سقوط باريس بيد الألمان، أي السادس عشر من جوان عام 1940 وتم انتخاب تلك الحكومة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 10 جويلية 1940، حيث تم منح صلاحيات واسعة لبيتان كرئيس لها، فقام بتغيير شعار الجمهورية الفرنسية من "حرية-أخوة-مساواة" إلى شعار "العمل-الأسرة-الوطن"²، وبذلك يكون بيتان قد داس على مبادئ وشعارات الثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789م.

تلك الهزيمة السريعة التي منيت بها فرنسا تعجب لها الأهالي عامة وعناصر الحركة الوطنية الجزائرية خاصة إذ أدركوا كم هي ضعيفة فرنسا وبالمقابل، أعجبوا بألمانيا النازية واعتقدوا أنها محررة الشعوب المستعمرة خاصة وأن إذاعة برلين، كانت تنشر للعالم أجمع مبادئ عن حرية الشعوب³، فزاد ذلك من آمال الشعوب في التحرر، وعليه الشعب الجزائري يكون قد تحرر نفسياً حسب ما ذكره مصطفى سعداوي الذي قال أنه تخلص من عقدة الرهبة التي كانت تشل إرادته الجماعية وتغيرت نظرته إلى فرنسا التي أصبحت دولة عادية تنتصر وتهزم⁴. وكما كان متوقعا تغير الأوضاع في فرنسا انعكس على الجزائر، حيث تم تنصيب لجان الهدنة الألمانو- إيطالية، وقام بيتان بإرسال الأدميرال «أبريال» «Abrial»، ليحل مكان "لوبو" «Le peaux» كحاكم عام على الجزائر⁵ وقد صاحب ذلك اضطراب للأوضاع في الجزائر حتى بين الفرنسيين أنفسهم.

والملاحظ أن سياسة فرنسا في الجزائر خلال عهد حكومة فيشي، لم يطرأ عليها تغير كبير فالقوانين الاستثنائية ظلت سارية المفعول وبقي القمع مسلطا على الحركة الوطنية وكإجراء منها لكسب ثقة الجزائريين قامت حكومة بيتان بإلغاء مرسوم كريميو الصادر في

1 - هنري فليب بيتان، (1856-1951) من قادة الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1917 عين قائدا عاما للجيش الفرنسي ثم منح رتبة مارشال عام 1918، اشترك في حرب الريف عام 1925 عين عضوا في مجلس الدفاع الوطني في عام 1931 ووزير الحربية ورئيسا بالنيابة في وزارة بول رينو، بعد سقوط فرنسا تشكيل حكومته اتخذ من فيشي بدلا من باريس مقرا لحكومته. وعند دخول الحلفاء فرنسا 1944 هرب إلى ألمانيا ثم عاد وقدم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى، وحكم عليه بالإعدام ثم بالمؤبد، أنظر: القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، 245.

2 - جبران مسعود، الحرب العالمية الثانية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، لبنان، 1944، ص 105

3 - سعد الله، الحركة الوطنية...، ج3، مرجع سابق، ص 173.

4 - مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر، مطبعة متيجة، الجزائر، 2009، ص21.

5 - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، 176.

24 أكتوبر 1870 والذي يمنح حق التجنس لليهود¹، حيث صدر في حقهم أكثر من مرسوم ومنها المرسوم المؤرخ في 07 أكتوبر 1940، تقضي بتجريد اليهود من منازلهم ومتاجرهم ومناصبهم في الدولة وكذا نزع جنسيتهم الفرنسية، فأصبحوا بذلك رعايا مثل بقية الجزائريين² ذلك الإجراء وإن رحب به بعض المستوطنين الفرنسيين وبعض النواب أمثال "مورينو"، إلا أنه لن يؤدي إلى ترقية أوضاع الجزائريين³ أن ذلك تمييزا كان من جانب الألمان تقريبا ضمن سياسة اضطهاد النازية لليهود عبر مختلف أنحاء العالم خلال تلك الفترة.

وقد حاول الحاكم العام الجديد استمالة بعض زعماء الحركة الوطنية إلى صف فيشي من ذلك نذكر مصالي الحاج، لكن هذا الأخير رفض الولاء له، والثابت أن المارشال بيتان التمس من مصالي التعاون مع الحكومة الجديدة، تجسد ذلك من خلال اقتراحات نقلها له قائد عسكري بسجن الحراش في 17 جوان 1940، ثم مفدي زكرياء في نوفمبر 1940، وفي ديسمبر من نفس السنة اتصل به - محاميه - علي بومنجل، وكان النقيب "شوان" من مصالح الاتصال بشمال إفريقيا هو المكلف بقيادة تلك اللقاءات، وقد دافع مصالي عن قناعاته وأجاب بومنجل قائلا: "أخبر شوان بأن تصريحه سأعلنه أمام المحكمة العسكرية"⁴.

وقد أدت عملية تمرد فرقة الرماة في ناحية الحراش بالجزائر يوم 26 جانفي 1941 والتي أسفرت عن مقتل أكثر من عشرة جنود فرنسيين إلى ادعاء حكومة فيشي بأن سبب ذلك العصيان راجع لوجود عناصر من حزب الشعب الجزائري المنحل ضمن تلك الفرقة⁵ فعملوا على تحريض بقية الجنود على التمرد، فقامت سلطات بيتان بالجزائر على تقديم الكثير من أعضاء حزب الشعب الجزائري إلى المحاكمة، وقد أدى ذلك إلى حدوث انقسام داخل الحزب حيث رأى بعض الأعضاء أمثال محمد بوراس قائد الكشافة الإسلامية آنذاك وصالح بوزراع أنه يجب التعاون مع الألمان لتحرير الجزائر، لكن الزعيم مصالي الحاج رفض ذلك من منطلق أنه لم يكن يثق في الألمان، وأمر بضرورة فصل المنشقين عن الحزب⁶.

¹- Jean Méliá, Pour la présentation parlementaire des indigènes musulmans d'Algérie, Paris XVIème, p 4.

² - Stora, **Histoire contemporaine**, Op.cit, p 91.

³ -Abbas, **La nuit coloniale.....**, Op.cit, p132.

⁴- Stora, **Messali Hadj.....**, Op.cit, p186.

⁵ - صاري، قداش، مرجع سابق، ص ص 70-71.

⁶ - سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج3، مرجع سابق، ص 181.

حاولت سلطات الاحتلال الاتصال بمصالي في مارس 1941 من جديد بغية التقاهم على أساس التعاون على مبدأ المساواة بين الفرنسيين والمسلمين بشرط أن لا يتخلى عن المطالبة بالاعتراض العام والبرلمان الجزائري¹، لكنه رفض هذا العرض فتم تقديمه إلى المحكمة العسكرية في 17 مارس 1941²، وبعد مداوات شكلية أصدرت تلك المحكمة حكماً عليه بالسجن لمدة 16 سنة³، وذلك بدعوى قيام مصالي الحاج بمظاهرات ضد السيادة الفرنسية وإخلاله بأمن الدولة، كما قررت المحكمة منعه من الإقامة في الجزائر مدة 20 سنة، ونفيه إلى سجن لامبيز. ⁴ كما أبقّت من جهة أخرى، وبعد وفاة رئيس جمعية العلماء المسلمين الشيخ عبد الحميد بن باديس 16 أبريل 1940 على نائبه الشيخ الإبراهيمي في الإقامة الجبرية بأفلو في أبريل 1940 بحجة أنه يشكل هو وأمثاله خطراً على الأمن العام للبلاد.⁵

وفيما يخص الحزب الشيوعي الجزائري نجد أن حكومة فيشي لم تكن على علاقة مع الاتحاد السوفياتي، ولذلك اضطهدت أيضاً الشيوعيين في الجزائر واتهمتهم بالعمل المضاد لها فقامت بحل الحزب الشيوعي رسمياً، بيد أن أعضاؤه لجئوا إلى العمل السري، أمام ذلك قامت تلك الحكومة وخلال حكامها الثلاث بالجزائر القيام باعتقالات في أوساط الشيوعيين خلال تلك الفترة.⁶

والملاحظ أنه قد انتشرت في الجزائر خلال فترة حكومة بيتان ما يسمى بالدعاية الألمانية حيث خصصت إذاعة راديو برلين وراديو باريس الدولي حصصاً باللغة العربية لصالح الأهالي الجزائريين⁷، تتحدث فيها عن أمجاد ألمانيا وبطولات هتلر وتذكيرهم بمزايا حكومة فيشي التي تعمل على تحسين أحوال الأهالي الجزائريين وتحرضهم في ذات الوقت على دول الحلفاء، هذا كما نسجل قيام الألمان يومئذ بإطلاق سراح بعض الجنود الجزائريين وإرسالهم لأجل الدعاية لهم بعد أن دربوهم على ذلك، ليس ذلك فحسب فإن تلك الدعاية انتشرت لصالح دول المحور من الفرنسيين أنفسهم لا سيما المستوطنين منهم، فقد ظهرت

¹ - سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 181.

² - ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 226.

³ - Abbas, **La nuit coloniale**, Op.cit, p131.

⁴ - Stora, **Messali Hadj**, Op.cit, p186,

⁵ - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، مرجع سابق، ص 180.

⁶ - نفسه، ص 186.

⁷ - Chikh, **Op.cit** ,p 62.

يومها عدة صحف أشادت بالنظام الجديد الذي يمثله هتلر، واستكرت أعمال الديمقراطية الرأسمالية البريطانية والأمريكية منها نذكر: «La dépêche Algérienne» و« La dernière nouvelle» و« La voix des colons» وكانت تلك الجرائد تنشر أخبارا عن الألمان وبيتان وتحمل شعارات خاصة بالدولة الفرنسية، وتنتقد اليساريين والانجليز¹.

ويذكر فرحات عباس في هذا الصدد أن 80% من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر كانوا مؤيدين لحكومة فيشي والألمان خلال تلك الفترة، وأصبحوا بذلك دعاة المتحمسين للنظام الجديد. ذلك أن مصلحتهم تقتضي الاحتفاظ بالجزائر تحت سيطرتهم، وكذا استغلال جميع ثرواتها وخيراتها، وجعل أنفسهم في الدرجة الأولى بينما السكان الأصليون يحتلون درجات دنيا وأصبحت الأقلية الأوربية لها الحق في التصرف بحرية وفقا لرغبتهم بحيث أن أغلب رؤساء البلديات الصغيرة من المعمرين الأثرياء زعموا أنهم يعرفون كيف يتعين معاملة العرب يتصرفون كاستبداديين وأحيانا كقلة²، خاصة بعد أن فقدوا الثقة في الإدارة الفرنسية حيث أقدم رئيس بلدية زرالدة بعمالة الجزائر في أوت 1942 بسجن أربعين جزائريا في قبو البلدية مساحته لا تسعة أمتار مربعة ولما نبه لعدم اتساعه لهم كان جوابه "فليهلكوا"، في الصباح أخرج 25 ميتا من بينهم³ فكان تأثير ذلك كبير على الرأي العام الجزائري عامة والحركة الوطنية خاصة، فقد أرسل الدكتور بن جلول تقريرا إلى المارشال بتاريخ 17 أوت 1942، ندد من خلاله بالظلم والرشوة والمجاعة وخصوصا بالعنصرية التي يعاني منها الجزائريون⁴ فأرسل الدكتور بن جلول استقالته من منصب المندوب المالي، واستقال فرحات عباس بدوره، لكن الثورة الوطنية مستمرة وبلا وعي⁵ ولقد حدث كل ذلك في فترة نظام فيشي.

وخلال حكم ذات النظام طرح الألمان فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة قسنطينة مع تونس تمنح لاييطاليا، وهران تقدم لاسبانيا، أما منطقة الجزائر العاصمة فتحفظ بها فرنسا هذا

1 - سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص178.

2 - هنري علاق، مذكرات جزائرية، تر، جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصة، الجزائر، 2007، ص 75.

3 - بلانش جون لوي، سطيف 1945 بواحد المجزة، تر عزيزي عبد السلام والصادق عماري وبشير بولفراف، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 71

4 - نفسه، ص72.

5 - نفسه.

كما أبقت حكومة فيشي على 45000 جندي في الجزائر، وذلك حفاظاً على الأمن والنظام حسب ادعائها وكان لها برنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي لكن الواقع كان عكس ذلك فالبرنامج كان يقتضي البحث عن موارد طبيعية بالصحراء كالقمح، وكذا محاولات لزراعة القطن ومد خط حديد عبر الصحراء يربط سهل النيجر بالبحر الأحمر¹.

أما على المستوى السياسي فقد عملت حكومة فيشي بالجزائر على إلغاء نظام الانتخابات الذي كان جاري العمل به، كما وضعت كل المشاكل السياسية الداخلية المتعلقة بها على الرف بما في ذلك مشكل التمثيل النيابي²، ومن جهة أخرى بادرت حكومة فيشي إلى اتخاذ بعض الإجراءات ذات الأثر المحدود، تجاه الجزائر وسكانها، كمنح حق النشاط النقابي للأهالي، وتمديد التشريعات الاجتماعية ليستفيدوا من امتيازاتها³، ومن جهة أخرى ألغيت المندوبيات المالية وعوضته بمجلس مالي معين، وجعلت عدد المسلمين فيه مساوياً لعدد الأوربيين.

1-1-2- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في عهد حكومة فيشي

والحالة الاقتصادية أثناء حكومة فيشي ازدادت تردياً، فالحياة الاجتماعية خلال الأربعينات عرفت سياسة القهر والتسلط والعنصرية الأمر الذي أدى إلى نتائج وخيمة على مجموع الشعب الجزائري الذي اعتاد على العيش على هامش المجتمع الأوربي الدخيل محروماً وبائساً، يعاني وييلات الفقر⁴، والجهل والمرض والبطالة فقد عمد الاستعمار إلى تجريد الجزء الأكبر من الجزائريين من أراضيهم، والدفع بهم إلى الأراضي الجرداء، وتحويلهم إلى خماسين وعمال، أو عاطلين، إضافة إلى ظاهرة الهجرة سواء إلى المدن أو نحو الخارج وبالأخص لفرنسا بنحو 400 ألف عامل⁵.

ففي المجال الفلاحي انخفض مخزون الحبوب⁶، ذلك لأن الإنتاج الجزائري لهذه المادة أصبح مسخراً لخدمة دول المحور بما فيها ألمانيا وإيطاليا إضافة إلى فرنسا، إذ تم

1 - سعد الله، الحركة الوطنية....، ج3، مرجع سابق، ص 179.

2 - نفسه، ص 183.

3 - Stora, *Histoire de l'Algérie coloniale*, Op.cit, p87.

4 - الأشرف، مصدر سابق، ص361.

5 - نفسه.

6 - Nouschi, *Op.cit*, p 134.

تحويل أكثر من 1.821.548 قنطار من القمح إلى فرنسا عام 1941¹، ثم إن عملية تقنين الاستهلاك وتشديد التوزيع قد أدت إلى ارتفاع في الأسعار وندرة السلع بالأسواق وانتشار ظاهرة السوق السوداء²، كما عمدت الإدارة الاستعمارية أيام عهد حكومة فيشي إلى زيادة فرض الضرائب على الأهالي الجزائريين وذلك على العديد من المنتجات الغذائية الأساسية خاصة منها الحبوب التين والتمر³، وبذلك يكون الشعب الجزائري قد ألزم على دفع تكاليف الحرب بطريقة أو بأخرى⁴

كما وقعت أزمة قماش بالجزائر لارتباطها بفرنسا بسبب العجز عن شراء الأقمشة بالجزائر بسبب غلاء أسعار الأقمشة في السوق السوداء⁵، كما وقفت هذه الحكومة (الماريشال بيتان) ضد قيام أي سياسة تصنيعية في الجزائر، ذلك لأنها في نظر الفرنسيين سوق استهلاكية ومورد للثروات والمواد الأولية ليس إلا!

تحولت الجزائر فترة عهد حكومة فيشي إلى مكان تنتشر فيه الأمراض والأوبئة فانتشر مرض السل في القرى والمداشر، وبصورة أكثر وسط العمال في المدن إذ بلغ عدد المصابين في عهد هذه الحكومة إلى 25000 شخص⁶، ونتيجة لنقص الغذاء وتناول الأهالي لنباتات غير صالحة للتغذية أصيب الكثير منهم بأمراض الجهاز التنفسي والجهاز الهضمي وأمراض الملاريا والأمراض الصدرية⁷.

كما عرفت بالجزائر في نفس الفترة، ظهور مرض معدي قاتل يسمى «Typhus» أو الحمى الصفراء⁸، الذي أصاب الآلاف من السكان واستمرت الأمراض في الانتشار⁹ حتى بعد عملية إنزال الحلفاء في نوفمبر 1942¹⁰.

¹ - Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Op.cit, p 552.

² - Ibid.

³ - مناصرية، مرجع سابق، ص 141.

⁴ - *La voix Indigène*, n ° 514, jeudi 11 juillet 1940.

⁵ - بن حسين، مرجع سابق، ص 254.

⁶ - بوعزيز، السياسة الاستعمارية، مرجع سابق، ص 94.

⁷ - صاري، قداش، المقاومة السياسية، مرجع سابق، ص 209.

⁸ - المدني، مصدر سابق، ص 134.

⁹ - بلاح، مرجع سابق، ص 174.

¹⁰ - Raymond Cartier, *La deuxième guerre mondiale*, Tome1, éd la rousse, Paris, 1956, p 30.

وبسبب الوضع الصحي المتدهور وأمام الخدمات المتدنية، ارتفع عدد الوفيات في الجزائر خلال سنوات حكومة فيشي، وفي ذلك يذكر «Agéron»، بأن عدد الوفيات قد ارتفع من 111.850 عام 1939 إلى 153.512 سنة 1941، ليصل خلال عام 1942 إلى 233.388 أي بزيادة تقدر بـ108%¹، زيادة إلى ارتفاع وفاة الأطفال خاصة حديثي الولادة لانعدام الوسائل الصحية، وقلة عدد الأطباء والممرضين، الذين إن توفرنا تجدهم في المدن الكبرى، أما في الأرياف فكانت لا تتوفر على أدنى شروط الصحة بدءاً من غياب الطبيب والدواء معاً.²

ازدادت الأوضاع سوءاً بالنسبة للجزائريين في عهد حكومة فيشي الموالية للألمان حيث تأثر تعليم أبنائهم، خاصة في ظل غياب دعم الإدارة الاستعمارية للجزائريين في هذا المجال فتراجع عدد المتدربين من 117.585 عام 1940 إلى 108.805 تلميذ سنة 1943 في حين بلغ عدد المتدربين الفرنسيين ضعف عدد المتدربين الجزائريين بأربعة أضعاف ميزانية الجزائريين، وفي ذلك تمييز طبقتهم إدارة حكومة فيشي ضد الأهالي الجزائريين، خاصة وأنهم يمثلون الأغلبية العددية.³ فيما يخص التعليم الثانوي نجده بأنه كان حكراً على الأوروبيين وعدد الجزائريين قليل. أما التعليم العالي فكانت توجد جامعة فقط في الجزائر، وكان عدد الطلبة الجزائريين قليل مقارنة بالفرنسيين حيث بلغ عددهم ما بين 1941-1943 حوالي 148 طالب في حين بلغ عدد الطلبة الفرنسيين في نفس الفترة 3700 طالباً.⁴

2- الحركة الوطنية خلال عهد حكومة فيشي

إن السياسة الفرنسية ساعدت الأحزاب الوطنية الجزائرية على سرعة التطور، وعلى التكتل والوقوف صفاً واحداً أمامها، وهي لا تدري أنها تعجل بذلك بإنضاج الشخصية الجزائرية، فكان لهذا التهميش الذي بادرت به حكومة فيشي تجاه الأهالي عامة، ومختلف شرائح الحركة الوطنية الأثر البارز في الدفع بهؤلاء إلى التغيير في أسلوب تعاملهم مع الإدارة الفرنسية فوجه فرحات عباس رسالة إلى الحاكم العام "أبريال" في 16 ديسمبر 1940

¹ - Agéron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Op.cit , p 553.

² - المدني، مصدر سابق، ص 135.

³ - بوعزيز، السياسة الاستعمارية...، مرجع سابق، ص 175.

⁴ - نفسه، ص 176.

وينتقد فيها تركيبة اللجنة المالية للنواب المسلمين، ولما استدعاه هذا الأخير وهدده، قرر أن يتصل مباشرة بالماريшал "بيتان"، إذ بعث له في 10 ابريل 1941 تقريراً مطولاً، في شكل برنامج تضمن مجموعة من المطالب السياسية والاجتماعية، حيث انتقد فيه "الإقطاعية الفلاحية" و"الوضع المتدهورة لستة ملايين جزائري مسلم" لم يستفيدوا من الحضارة الحديثة وتهميش النخبة¹ وسيصبح هذا التقرير نواة تفكير لإعداد برنامج سياسي تمثل في البيان الجزائري والذي ستتبناه "حركة أحباب البيان والحرية".

ومن هنا نستخلص أن الجزائر في عهد حكومة فيشي خلال الحرب العالمية الثانية قد زادت أوضاعها سوءاً على جميع الأصعدة، وبؤس وفقر من الناحية الاقتصادية، وفراغ في الحياة السياسية، واضطهاد وتهميش وقمع من جانب الإدارة الفرنسية. وإن هذا التهميش للعناصر النشيطة وبالأخص النواب، التي كانت تدافع عن مصالح المسلمين الجزائريين وخيبت آمالهم خاصة فرحات عباس، سوف يكون لهذا الإقصاء والتهميش ورفض المطالب أثره البالغ في تغيير نظرته تجاه فرنسا، وفي بلورة الاتجاه الاستقلالي لديه بعد نزول الحلفاء بالجزائر.

جمعية العلماء في عهد حكومة فيشي كان نشاطها مزيج بين السرية والعلنية، لكن هذه الحكومة وكسابقاتها في عهد الجمهورية الثالثة لم تحقق لهم مطالبهم باستثناء إطلاق سراح بعض المعتقلين، بل أنها خيبت آمال حتى أولئك الذين ساندوا فرنسا في الحرب. وبالنسبة لحزب الشعب الجزائري فتم ملاحقته من خلال محاكمة زعيمه مصالي الحاج كما تم الإشارة إلى ذلك من قبل، فإن حالات القمع، والاضطهاد الإداري والقضائي التي تعرض لها قاداته ومناضلوه، لم تمنعه من مواصلة نشاطه السياسي في إطار السرية فمنذ خريف 1942 أصبح الشاب الأمين دباغين- طالب في الطب- رئيساً للجنة المركزية ودخلت معه عناصر شابة أخرى إلى الحزب وسيكون لهذه التركيبة البشرية الجديدة الشابة، التي تزكى بها الحزب تأثير كبير على الأسلوب النضالي بداخله خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها².

¹ - Ferhat Abbas, *De la colonie vers la province, Le jeune Algérien 1930 suivi de rapport du Maréchal Pétain, Avril 1941*, éd Garnier Frères, Paris, 1981, p173-208.

² - Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine*, Op.cit p 585.

3 - نشاط الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب الإمبريالية الثانية وحكومة فرنسا الحرة
 إن فرنسا في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية لم تستطع أن تجد حلا لمشاكلها والأحوال الإقتصادية، كانت تنذر بالجزائر أبعد ما تكون عن الولاء الحقيقي، كما كانت فرنسا في هذه المرحلة، في أحوج ما تكون لدعم ومساندة الجزائريين، قد طالبت منهم الوقوف معها في حربها ضد النازية، وترجم ذلك من خلال النداء الذي وجهه لهم الوالي العام. ومما جاء فيه: "... يا سكان الجزائر! منذ الأمس دخلت فرنسا وبريطانيا العظمى في حالة الحرب مع ألمانيا.. إن الجمهورية الفرنسية وبريطانيا العظمى: تصممان على الدفاع عن استقلالهما وعن فكرتهما السامية، في نصرة الحق والحرية، ويدعوان جميع أولادهما لحفظ سلامة بلادهم، لقد وقعت التعبئة العامة في الجزائر، على ما ينبغي من الترتيب والتدريب... إنني أرى من واجبي أن أشكركم جميعا يا مواطني الأعزاء أوروبيين ومسلمين على استجابتكم لنداء هذا الوطن بهذه الغيرة وهذا الثبات...¹.

وبذلك تمكنت فرنسا مع اندلاع الحرب الإمبريالية الثانية من إقحام الجزائر في هذه المواجهة، فتم تجنيد عدد كبير من المسلمين كرها أو طوعا بنحو مليون ونصف مليون من شبابهم، ما بين جنود في الميدان وعمال لتموين الجنود من وراء الميدان، على أمل أن تحقق فرنسا وعودها المتمثلة في تقرير مصير الشعوب الذي وضعته الحركة الوطنية الجزائرية كشرط للمشاركة في الحرب إلى جانب فرنسا، وبالتالي تأثرت الجزائر، نتيجة لتعرضها للصدمات المعاكسة إثر التقلبات الناتجة عن الحرب الإمبريالية الثانية، فباحتيال فرنسا من طرف الألمان وجدت فرنسا نفسها في مأزق لا بد من الخروج منه، كان هذا الوضع يصب في مصلحة الجزائريين حيث نجد انه مهد الطريق، إلى نشوء أفكار جديدة لدى زعماء الحركة الوطنية الجزائرية الذين سيحاربون بكل الوسائل، كل من يقف في طريق تطور الجزائر.²

لكن فرنسا اصطدمت بمواقف مختلفة متباينة حسب توجهات وبرامج الأحزاب السياسية حيث وقف الجزائريون إزاء المشاركة في هذه الحرب بين مؤيد لفرنسا ومعارض لها، واتسم الشعور الشعبي بالحيطة والحذر، وبحكم الوعود الزائفة التي لم تتجسد على أرض

¹ - ابن العقون، ج 2، مصدر سابق، 134.

² - أحمد مورو، الجزائر تعود إلى محمد صلى الله عليه وسلم، المختار الإسلامي للنشر، القاهرة، 1992، ص 83.

الواقع والأكد أنه لم يندفع في تأييد فرنسا والوقوف إلى جانبها ضد الألمان إلا بعض العناصر التي تثق في فرنسا ثقة عمياء أو كانت قناعتها -إلى ذلك الوقت- تتركز على النشاط السياسي في الإطار الرسمي.

3-1- مواقف الحركة الوطنية من الحرب

إن موقف المنتخبين يظهر جليا من الحرب، إذ أعلنوا مساندتهم وتأييدهم لفرنسا في حربها توهمًا بأن تأييدهم سيدفعها إلى مراجعة سياستها اتجاه الجزائريين، والنظر في مطالبهم¹ فتطوع معظمهم في الجيش الفرنسي، أمثال "بن جلول، وفرحات عباس" الذي تقلد رتبة رقيب غير أنه وجد تفرقة بينه وبين زملائه الصيادلة حتى في لقمة الخبز. وأكثر من تطوعهم في صفوف الجيش الفرنسي، واندفع النواب والنخبة بحكم وظائفهم إلى تأييد فرنسا الديمقراطية اللتين درسوهما في المدارس الفرنسية ولكنهم لم يعرفوها في الواقع التطبيقي ومع ذلك وجهوا نداء إلى الشعب الجزائري بضرورة دعم فرنسا ومساندتها رغم خيبات الأمل المتتالية التي أصيبوا بها من جراء تعامل السلطات الفرنسية مع مطالبهم، وكانوا من المبادرين الأوائل للمشاركة في الحرب الإمبريالية، سواء كمجندين، أو متطوعين في الجيش الفرنسي.²

أما فيما يخص حزب الشعب الجزائري المعروف بتوجهه الاستقلالي والذي اعتبر مدرسة لغرس الأفكار الثورية الوطنية، قد تعرض مناضليه لمضايقات الإدارة الاستعمارية كالسجن والاعتقالات، وحزبهم قد صدر قرار بحله في 26 سبتمبر 1939، بدعوى التعامل مع النازية ومنعت جريدتها الأمة والبرلمان من الصدور³، وهاجم مصالي الحاج فرنسا وعد أنه سيستمر في عدائه لفرنسا مما أدى بإعادة سجنه وواصل الحزب نشاطه سريريا لهذا عرفت الساحة السياسية في الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية نشاطا سياسيا مكثفا وهاما للتعريف بالقضية الوطنية.

وأخر الحرب الإمبريالية الثانية دفع بالشيوخيين إلى إظهار حقيقة أمرهم في المسألة الوطنية، فأدى بالحكومة الفرنسية إلى إصدار قرار بحل منظمة الشيوخيين وزجت بمناضليه

¹ - العلوي، مرجع سابق، ص ص 212-213.

² - إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية، دور القاعدة الشرقية، المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، 1992 ص ص 42-43.

³ - بوحوش، مرجع سابق، ص 105.

في المعتقلات، وأيضاً جمعية العلماء فإنها رفضت الإعلان عن تأييد فرنسا في الحرب، في حين أعلن رجال الدين الرسميين ولائهم لفرنسا في هذه الحرب.

3-2- نزول الحلفاء وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية

قبل التحدث عن عملية الإنزال الحلفاء في شمال إفريقيا، يجب الإشارة إلى الدعاية الألمانية ضد الكيان الفرنسي في شمال إفريقيا التي كنا قد تطرقنا إليها، فلقد كانت دعاية مضادة من طرف الحلفاء تعمل على تشويه صورة ألمانيا وهذا من خلال المنابر الإذاعية الممثلة في إذاعة "بوسطن" و"واشنطن" بالولايات المتحدة الأمريكية، و"إذاعة موسكو" بالاتحاد السوفياتي، "البي بي سي" بلندن هذه الأخيرة التي كانت مركزاً لدعاية حكومة فرنسا الحرة بلندن برئاسة "ديغول"¹، التي كانت تبث دعايتها عن طريق هذه الإذاعة حيث تركزت على نشر فكرة الاستقلال والحرية ووجوب تقرير المصير واستنكار حكومة فيشي، فإن تلك الدعاية التي مارستها حكومة ديغول من خلال إذاعة لندن قد عملت على زرع بعض مبادئ الديمقراطية، وإيقاظ الروح القومية لدى بعض الشعوب الإفريقية والآسيوية المستعمرة².

إلا إن الموقف الأمريكي من الجزائر وشمال إفريقيا منذ ربيع 1942، أي قبل الإنزال بشهور كان يقوم على احترام السيادة الفرنسية بشمال إفريقيا، ويظهر ذلك من خلال تصريح الرئيس الأمريكي روزفلت، الذي أذاع بأن هدف بلاده من الإنزال بالجزائر، هو منع دول المحور من احتلالها وكذا الحفاظ على الوجود الفرنسي هناك، وبالتالي عدم الاعتراف

¹ - شارل ديغول، سليل أسرة بورجوازية فرنسية مسيحية محافظة، ولد يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل (Lille) الفرنسية وبعد إتمامه التعليم الأولي وحصوله على البكالوريا، التحق بالجيش الفرنسي وتكون بعدة مدارس حربية تخرج منها برتبة ملازم أول سنة 1912، إلى أن أصبح جنرالاً عام 1940، وبعد احتلال بلاده من قبل الألمان شكل مقاومة سياسية وعسكرية لاسترجاع سيادة فرنسا، وهو ما حصل في طائفة 1944، وبقي على هرم السلطة 20 جانفي 1946، وهو تاريخ استقالته من مهامه، ليعود سنة 1958 بعد انقلاب 13 ماي 1958، ليتولى السلطة بداية من جوان 1958، ويؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة بداية من جانفي، 1959 وبقي على رأسها حتى سنة 1969، حيث قدم استقالته بعد فشله في استفتاء أفريل 1969، معتزلاً الحياة السياسية متفرغاً إلى رحلاته وكتاباته الخاصة، إلى أن توفي في 09 نوفمبر 1970: انظر: بديده، الحركة الديغولية في الجزائر- 1940- 1945 من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2010، ص 20.

² - زوزو، دراسات في تاريخ الجزائر للحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة طبع في 2004، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر. ص 223.

بالحركات الوطنية الناشطة آنذاك بالمنطقة، التي كانت مناهضة للاستعمار، أي اعتبار الحركة الوطنية العربية قضية ثانوية خاصة بفرنسا لوحدها.¹

3-3- توحيد الحركة الوطنية

إن الحركة الوطنية الجزائرية كانت ترى أن باب الأمل قد فتح بنزول الحلفاء في شمال إفريقيا خاصة مع الشعارات التي حملها ميثاق الأطلسي والمتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها هذا ما جعل قادة الحركة (فرحات عباس) يصلون مطالب الشعب الجزائري إلى الحلفاء وبالأخص السيد مورفي بعد إنزال قواتهم أرض الجزائر في 8 نوفمبر 1942 والذين طالبوا بمقابلة ممثلي عن الطبقة المثقفة الجزائرية، وانتهت المقابلة بضرورة التعاون والتحالف للدفاع إلى جانب الحلفاء ضد المحور مع إعطائهم وعودا بمكافأتهم إذا انتصروا ثم توالي نشاط مناضلي حزب الشعب المنحل مع جماعة من النواب العماليين وعلى وجه الخصوص مع فرحات عباس والذي توج بإصدار بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943.²

ومن خلال المتغيرات التي حدثت بفعل الحرب العالمية الثانية بدأ الفعل الوطني يأخذ أبعادا أخرى شكلت عنصرا مهما في مسار الحركة الوطنية، سواء من الناحية السياسية أو الفكرية أو التوجهات الوجدانية التي أصبحت أمرا ضروريا للتعامل مع الواقع بكل أبعاده. لم تكن علاقة فرنسا مع الجزائريين تسيير في نفس هذا التوجه، نتيجة لسياسة فرنسا القمعية وتكليلها بالوطنيين بدعوى حماية الجبهة الجزائرية في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها العالم توجه الوطنيون لمعسكر الحلفاء بغرض تحقيق مطالبهم الخاص بتقرير المصير وقد تم الاتصال بين الطرفين بمجرد دخول الحلفاء أرض الجزائر سنة 1942.³ كانت فرنسا قد طالبت الجزائريين بالوقوف معها في حربها ضد النازية، وأجاب الوطنيون الجزائريون على أنه إذا كانت الحرب بغرض تحرير الشعوب كما جاء ذلك على لسان الرئيس الأمريكي ويلسون فإن المسلمين الجزائريين لا يدخرون جهدا في سبيل المساهمة فيها بكل طاقتهم بشرط أن ينطبق ذلك على الجزائر .

¹ - زوزو، دراسات في تاريخ الجزائر للحركة، مرجع سابق، ص ص 223-224.

² - حول بيان فيفري 1943، راجع ملحق رقم 11، ص ص 485-486.

³ - Collot, Henry-Jean, LE MOUVEMENT NATIONAL, Op.cit, P. 187

كذلك، وقد ظهر فرحات عباس كرجل قوي خلال فترة الحرب بين سنتي 1939-1945¹ وربما يعود ذلك لأن مصالي الحاج كان رهن الاعتقال لينفى بعد ذلك إلى برازافيل في الكونغو وقد لوحظ بأن هناك تغيرا كبيرا في موقف فرحات عباس الذي كان من دعاة الإدماج حيث تطورت أفكاره بسبب يأسه من جدوى السياسة الفرنسية التي كانت مصممة على انتهاج أسلوب التفرقة والاضطهاد في حق الوطنيين².

ولكي نفهم المتغيرات التي حدثت خلال الحرب العالمية الثانية لابد أن نتعرض للأوضاع السياسية في الجزائر خلال هذه الفترة، فضلا عن العوامل الداخلية ومنها مشاركة الجزائريين في الحرب إلى جانب فرنسا والهزيمة السريعة التي لاقتها هذه الأخيرة أمام ألمانيا وما تلا ذلك من أوضاع غامضة في الجزائر³، هناك عوامل خارجية منها كما ذكرنا تصريح الأطلنطي 14 أوت 1941 وكذلك نزول القوات الأمريكية (الحلفاء) في 8 نوفمبر 1942 الذي فتح المجال لكامل حركات التحرر في المغرب العربي لتطالب بحقوقها السياسية في مقابل نصرتها للحلفاء، واغتتم الجزائريون هذه الفرصة بإجماع بين فرحات عباس مع عناصر حزب الشعب الجزائري وممثلي العلماء المسلمين وعدد من المنتخبين، قدم فرحات عباس باسم: (ممثلي الجزائريين المسلمين) مذكرة إلى الحلفاء يوم 20 ديسمبر 1942، طالب فيها بإرساء دستور سياسي اقتصادي واجتماعي جديد للجزائر، وذلك مقابل مشاركة الجزائريين إلى جانب فرنسا في الحرب⁴.

وفي ظل الفراغ السياسي ظهرت أسماء جديدة في وسط تيار الحركة الوطنية، كان أصحابها في مرحلة الدراسة أمثال أحمد يزيد وسعد دحلب وبن يوسف بن خدة وعبان رمضان كما ظهر فرحات عباس كرجل سياسة يتأقلم مع الظروف كيفما تكون، خصوصا وأن العناصر السياسية النشيطة كانت بعيدة عن الميدان سواء في السجون أو المعتقلات⁵

¹ -Mahsas, **Op.cit**, p 179.

² - Collot, Henry-Jean, **LE MOUVEMENT NATIONAL**, Op.cit, p 153.

³ -A.H.W.C. **Mémoire remise le 31 mars 1943 a Mr Le Gouverneur Général**, par Mr Ferhat, Abbas, Ben-Djelloul, Dr Tamzali et les autres. L'Algérie devant le conflit colonial, Manifeste du peuple Algérien.

⁴ - عباس، ليل الاستعمار....، مصدر سابق، ص 169.

⁵ - سعد الله، الحركة الوطنية....، ج3، مرجع سابق، ص 184.

تم وضع وثيقة أولية وجهت إلى "القوة المحتلة مهما كانت" أمضاها حزب الشعب والعلماء وجماعة فرحات عباس وكذا محمد الصالح بن جلول.

وهكذا أدى تضافر هذه العوامل صغیرها وكبیرها كما يقول فرحات عباس وتلك الوثيقة هي التي تكون قد تحولت إلى ظهور البيان في العاشر من فبراير¹ 1943، الذي أمضته بدورها ثلاثون شخصية متعاملة مع النظام الاستعماري².

3-4- بيان فيفري 1943

بعد نزول الحلفاء بالبلاد دون الاتصال بقيادة الشعب الجزائري، وأخذ رأيهم وكأنها أرض شاغرة أو مزرعة خاصة للمستعمرین الأوروبیین³ هذه العوامل شجعت الجزائريين للتحرك وعدم تفويت الفرصة، لضمان تحقيق حد أدنى من المطالب، وفي هذه الحالة اجتمع عدد من المعنيين في الحركة الوطنية والمسؤولين في النيابات المالية في مكتب المحامي الجزائري أحمد بومنجل بمدينة الجزائر ليتداولوا الأمر ويتدبروا فيه وفي عواقبه⁴، ومن ضمن من حضر هذا الاجتماع الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية وأحمد غرسي نائب المالي وقاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين والدكتور الأمين الدباغين وعسلة عن حزب الشعب الجزائري بالإضافة إلى: الشيوخ العربي التبسي⁵ والشيخ خير الدين⁶ والشيخ أحمد توفيق المدني¹ من جمعية العلماء، والدكتور بن جلول

¹ - زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 222.

² - شرف الدين أحمد رضوان، مشروع الدولة، الأمة والعروبة عند النخب الجزائرية، رسالة دكتوراه، 2005، جامعة الجزائر، ص 44-45.

³ - يحي بوعزيز، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 64.

⁴ - عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 215.

⁵ - العربي بن بلقاسم مبارك بن فرحات التبسي، أحد رجال الفكر الإصلاحي، من أبرز أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولد في بلدية السطح قرب تبسة، وتعلم بالزيتونة بتونس، ثم الأزهر بمصر وعاد سنة 1927 فاشتغل بالتعليم العربي الإسلامي في تبسة. شارك في الحركة الإصلاحية بقلمه، وفي 1935 اختير كاتباً عاماً لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ثم نائباً لرئيسها الشيخ البشير الإبراهيمي 1940. ولما رحل الإبراهيمي إلى المشرق سنة 1956، تحمل مسؤولية رئاسة الجمعية وإدارة شؤونها في غيابه، سجن عدة مرات لمواقفه الوطنية، وفي 17 أبريل 1957 خطفه الفرنسيون واغتالوه، أنظر، نويهض، معجم أعلام الجزائر، مصدر سابق، ص 61.

⁶ - الشيخ خير الدين، ولد عام 1902 ببسكرة، نشأ واهتم والده بتربيته وتربية إخوته الأربعة تربية دينية إسلامية، فغرس في نفوسهم حب الفضيلة، حفظ القرآن العظيم وارتحل في طلب العلم إلى قسنطينة، كان للشيخ دور بارز إلى جانب علماء الجمعية، فهو من المؤسسين الأوائل للجمعية، عين كعضو مستشار في الاجتماع الثاني للجمعية عام 1932 عاماً لها =

النائب المالي، والصيدلي فرحات عباس عن التيار الإدماجي، كما حضر أيضا محمد الهادي حمام رئيس جمعية الطلبة والدكتور سعدان المستشار العام،² وتناقشوا حول واقع الجزائر بصفتها مسرحا للحرب الإمبريالية الثانية ومعالجة المشاكل المترتبة على ذلك وانفقوا في هذا الاجتماع على وضع خطوط عامة وأولية قرروا نشرها في ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري³.

قد كان هذا النداء عبارة عن مذكرة طويلة موجهة إلى الحاكم العام في الجزائر من قبل بعض الزعماء وعلى رأسهم فرحات عباس، وكان عنوان البيان: "الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري"⁴ وقد ذكر في البيان في البداية بالترقة التي تنتهجها فرنسا والنظرة المزرية للمواطنين خاصة ما يتعلق بعدم احترام العادات والتقاليد، كما دعا إلى ضرورة الاعتراف بالشخصية الوطنية باعتبارها منفصلة عن الشخصية الفرنسية⁵، قد مثل هذا تطورا ملحوظين في نظرة هذه الفئة التي كانت تدعو سابقا إلى الإدماج، فجاء البيان شاملا لمطالب موحدة على شكل مذهب سياسي واضح المعالم، حيث استطاع أن يجمع بين أفكار الاتجاه الاستقلالي بقيادة مصالي الحاج، والاتجاه الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين بقيادة البشير الإبراهيمي واستدرج الاتجاه الإدماجي بزعامة فرحات عباس إلى الراديكالية والقطيعة مع الإدماج، في تغيير واضح للعيان.

=عضو في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي عام 1936، كان عضوا مؤسسا في جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها التي تأسست في 5 أوت 1951 م، للمزيد، أنظر: زوزو، الفكر السياسي....، مرجع سابق، ص 352

¹- أحمد توفيق المدني، هو أحمد توفيق بن محمد بن أحمد بن محمد المدني القبي الغرناطي الجزائري. عالم، مؤرخ وزير جزائري 1899-1983، أسس مع جماعة من السادة المثقفين الجزائريين نادي أسموه نادي الترقى، فكان ملتقى النخبة المثقفة، كان لأحمد توفيق المدني دور هام في تشكيل الجمعية وتنظيمها، فتقلد منصب أمينها العام، ورئيس تحرير جريدة البصائر لسان حالها إلى غاية سنة 1956 كما كان قد انضم إلى فريق تحرير جريدة الشهاب لصاحبها عبد الحميد بن باديس. عين وزيرا للأوقاف ولشؤون الدينية بعد الاستقلال. للمزيد، أنظر: زوزو، الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص 352

² - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 131.

³ - حميد، مرجع سابق، ص 94

⁴ - نفسه.

⁵- Mahsas, Op.cit, p p 62.63.

3-4-1- مضمون البيان:

ومما جاء في هذا البيان:

- التنديد بالاستيطان وإلغائه.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب صغيرها وكبيرها¹.
- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:
- الحرية والمساواة المطلقتين لكل السكان بدون تمييز عرقي أو ديني.
- إلغاء الملكية الإقطاعية وتعويضها بإصلاح زر
- اعي واسع وبحق البروليتاريا
- الفلاحية الواسعة في العيش الكريم.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية بالتساوي مع اللغة الفرنسية².
- حرية الصحافة وقانون الجمعيات.
- التعليم الإجباري والمجاني لكل الأطفال من الجنسين.
- حرية العبادة لكل السكان وتنفيذ مبدأ فصل الدين عن الدولة لكل الأديان.
- -المشاركة الفعلية للمسلمين الجزائريين حالا في حكم بلادهم كما هو معمول به في المستعمرات البريطانية وسوريا وتونس.
- -إطلاق سراح كل المبعدين والمحتجزين السياسيين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية.³

وفي يوم 31 مارس 1943 قام وفد جزائري يتكون من فرحات عباس، وبن جلول وتامزالي وأورابح وبن علي الشريف، الأخضرى بتسليم نص هذا البيان إلى الوالي العام مارسيل بروتون حيث وعد هذا الأخير الوفد بدراسة البيان واعتباره الركيزة الأساسية لدستور الجزائر المقبل⁴.

¹ - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص37.

² - Collot, Henry-Jean, *Op.cit*, p. 164

³ - المدني، مصدر سابق، ص516

⁴ - بوعزيز، سياسة التسليط....، مرجع سابق، ص141

3-4-2- ملحق البيان 26 ماي 1943

وفي 26 ماي 1943 ظهر ملحق البيان الذي هو عبارة عن مشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية مستعجلة خاصة، ويتألف هذا الملحق من: أولاً: يحتوي هذا الملحق على إصلاحات آجلة، لن تطبق إلا بعد نهاية الحرب عند نهاية الحرب تصبح الجزائر دولة جزائرية لها: «العالمية الثانية ومما جاء فيها دستورها الخاص بها يوضع من طرف مجلس تأسيسي جزائري منتخب من طرف الجزائريين»¹.

ثانياً: يحتوي هذا الملحق على إصلاحات عاجلة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية تتألف من وزراء مسلمين وفرنسيين وتقليد الوالي العام منصب رئيس الوزراء على أن يكون بمثابة سفير لفرنسا بالجزائر أو مندوب لها سامي
- تمثيل المسلمين والفرنسيين في الجمعيات المنتخبة وفي كل المجالس (المجلس الأعلى للحكومة، النيابة المالية، المجالس الإقليمية والبلدية الغرف التجارية والفلاحية وجميع المصالح الإدارية، واللجان والنقابات) وبالتالي المطالبة بمشاركة جميع النواب المسلمين وحتى القدامى، من النواب الماليين إلى ممثلي النقابات².
- الإدارة المحلية والذاتية الدواوير والقرى طبقاً للقانون 1884 المتعلق بالبلديات فتصبح الجماعة مجلساً بلدياً وشيخاً هو رئيس الدوار³.
- منح المسلمين جميع الوظائف وفي ضمنها وظائف السلطة بحيث يطبق عليهم ما يطبق على الفرنسيين من شروط كالترقية والرواتب والتقاعد.
- إلغاء جميع القوانين والإجراءات التعسفية الاستثنائية وتطبيق القانون العام في نطاق التشريع الجزائري⁴.

مبادرة فرحات عباس التي جاءت نتيجة لفشل سياسة حكومات الجمهورية الثالثة التي لم تستطع تحقيق إصلاحات تلبية مطالب الجزائريين المسلمين فجاء هذا البيان ليطالب

¹- Abbas, *La nuit coloniale*, Op.cit ,p 177.

² - بوعزيز، سياسة التسليط....، مرجع سابق، ص142.

³ - نفسه، ص ص 142-143.

⁴ - حميد، المرجع السابق، ص 95.

بحكم ذاتي للجزائر وكان لهذا البيان صدى كبير خاصة على حكومة فرنسا الحرة بلندن برئاسة شارل ديغول الذي عبر عن رفضه لهذه الإصلاحات.

ومع ذلك فقد عبر البيان: - أولا عن روح الإجماع التي اتسم بها هذا العمل، من حيث هو توفيق بين مختلف الإيديولوجيات الوطنية (باستثناء الإيديولوجية الأممية الشيوعية التي فضلت الوفاء للدعوة الاندماجية) في مواجهة العدو المشترك وهو الكولونيالية -ثانيا: كما شكل قاعدة موحدة لمطالب الفئات الشعبية بحيث التقت الأفكار الراديكالية لحزب الشعب والنظرة الإصلاحية المعتدلة للعلماء، والمنتخبين الذين كونتهم فرنسا ليكونوا أتباعها وطائعين فإذا بهم ينقلبوا عليها¹.

- ثالثا أنعش البيان كخطوة نوعية في مسار الحياة السياسية بجزائر الأربعينات الروح الوطنية الكامنة، إضافة أنه قضى على الفراغ السياسي الذي دام منذ بدء الحرب، وقد جدد الثقة والأمل في النفوس ومثل القطيعة مع سياسة الاندماج وجعل عباس كما وصفه- جوليان- بالرجل الصاعد بعد الحرب.²

على ما يبدو أن الملحق جاء أكثر وضوحا واستقلالية وتصريحا بمطالب الدولة الجزائرية ذات السيادة كما صبغته الصفة الثورية ربما نتيجة لقاء "فرحات عباس بمصالي الحاج" بعد خروج هذا الأخير من السجن في 26 أبريل 1943م، حيث التقيا بمنزل عباس وتحدثا خاطفا لكن ذلك لم يغير شيئا في الموقف الفرنسي الذي بدأ نحو التراجع بتعيين الجنرال كاترو³ خلفا لبروتون والذي رفض استعمال تعهدات سابقة، فلم يكتف كاترو برفض البيان وملحقه جملة وتفصيلا، إنما انتقد الروح الإسلامية التي طبعتها، واعتبر مطلب الدولة الجزائرية ذات السيادة يهدف إلى تحطيم "الوحدة الفرنسية" وعليه فإن أي إصلاح يمكن اقتراحه لا يجب أن يندرج خارج الإطار الفرنسي والسيادة الفرنسية. وفي ظل هذه الظروف تمسك عناصر الحركة الوطنية الجزائرية بمطالبهم عمدت الإدارة الفرنسية كمحاولة منها

¹ - Abbas, *La nuit coloniale*, op cit, p 143.

² - حميد، المرجع السابق، ص 95 .

³ - الجنرال كاترو، 1877-1969، جنرال فرنسي، خريج كلية سان سير، عمل في الهند وإفريقيا كحاكم بعد سقوط فرنسا عام 1940، أنظم إلى لجنة فرنسا الحرة حيث استدله ديغول منصب مفوض السلمي في سوريا و لبنان سنة 1941، وبعدها عين حاكما على الجزائر عام 1944، حيث أسندت له مهام الوزير لإفريقيا الشمالية، ينظر إلى: آلان لأركان، «متخصص في العالم العربي لدى الجنرال ديغول الجنرال كاترو»، كتاب جماعي، الجنرال ديغول والعالم العربي، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2008، ص 11.

لاحتواء الشعب الجزائري وأبعاده عن قضيته الوطنية بسن وإصدار 6 مراسيم بتاريخ 6 أوت 1943، كان مضمونها كما يلي¹:

- دخول بعض المسلمين الجزائريين في الوظائف العامة والتجنس.
- إنشاء منصب للمسلمين كتائب لرئيس البلديات الكاملة الصلاحيات.
- توسيع التعليم الأهلي الابتدائي العام والخاص.
- تخفيض أسعار بعض السلع.

والملاحظ لهذه الإصلاحات، يتضح له أنها جاءت بعيدة كل البعد عن مطالب البيان وملحقة، فهي عبارة عن إصلاحات سطحية شكائية، لا تتماشى مع طموح الشعب الجزائري الذي يطمح ألي تقرير مصير بنفسه، هذه الإصلاحات الهزيلة رفضها زعماء الحركة الوطنية حتى النواب قاطعو هذه الإصلاحات أمثال ابن جلول، وجاءت هذه المقاطعة بعد التصريح الذي جاء به الحاكم العام للجزائر كاترو² "(أن مصلحة فرنسا فوق أي اعتبار)²

كما وصف كاترو فرحات عباس بالمتنرد حتى أنه رفض استقباله³، بل قام بتوقيف فرحات عباس مخطط البيان وسايح عبد القادر مدير الخلية العربية في اللجان المالية في يوم 29 سبتمبر، مما خلق تدمرا وغضباً شعبياً خاصة في الأوساط المدعمة للبيان، واتهمت الإدارة الاستعمارية بلا عدالة رغم الآمال المعلقة على كاترو بفعل وعوده أدى الضغط الاستعماري على النواب والأوساط الشعبية المؤيدة للبيان إلى غضب وتلاحم شعبي بعد أن كانت العناصر المناضلة والمساندة لحزب الشعب الجزائري وحدها محل المتابعة، وصعب على السلطة الاستعمارية المراقبة نظرا لانخراط الكثير من مناضلي الحزب في جمعيات ونوادي عديدة وتداخل الميول والانتماء السياسي داخل العائلة الواحدة⁴.

¹ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة...، المرجع السابق، ص 915

² - محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية اقتصادية، اجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإسلامية، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2015، ص 171.

³ - Stora, *Histoire de l'Algérie coloniale*, op cit, p144.

⁴ - بلوفة، المرجع السابق، ص 90.

4- مشاريع ديغول الإصلاحية في الجزائر والحركة الوطنية

بدعوة من قيادة المقاومة وتشكيل حكومة مؤقتة مقرها الجزائر، تولي ديغول "De Gaulle" السلطة في فرنسا بعد أن كان قائدا للمقاومة ضد النازية بمقره في لندن قدم إلى الجزائر في 30 ماي 1943، واتخذ من الأخيرة قاعدة له لتحرير فرنسا من القوات الألمانية فعمد فور وصوله إلى الاتصال بأنصاره وحلفاءه، حيث كانت أول خطوة له هي حل جهاز حكومة فيشي في آخر عام 1943 وكل موالين لها، واستبداله بعناصر جديدة مؤيدة لحكومة فرنسا الحرة، بذلك يكون قد بدأ حكم ديغول في الجزائر، ثم تفرغ لزعماء الحركة الوطنية فعمل على عرقلة نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، وهذا برفض لجنة فرنسا الحرة للتحرير الوطني بقيادة ديغول بيان فيفري 1943 وتتحية الحاكم العام بروتون وتعيين "الجنرال كاترو Catroux" حاكما عاما على الجزائر ورفض فكرة استقلال الجزائر قطعيا، بل أنه فرض الإبعاد والإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء¹.

لقد كان للجنرال كاترو الحاكم العام الجديد للجزائر، مواقف معارضة لمطالب الحركة الوطنية الجزائرية، ففي 10 جوان 1943 تلقى ديغول نسخة من ملحق بيان 10 فيفري وبهذا بدأ حكم ديغول وكاترو بالجزائر، باسم "الجنة الفرنسية للتحرير الوطني"، ولاحظ ديغول أن البيان يتعارض مع سياسته الإدماجية، و بذلك لم يعترف كل من جنرال ديغول وكاترو بما جاء في كل من البيان وملحقه رفضا استلامه في 11 جوان 1943، على الرغم من أن الحاكم العام السابق "بروتون" قد وعد بدراستها²، كما هدد كاترو بحل المندوبيات المالية³، وقام فعلا الحاكم العام في 22 سبتمبر بحل المندوبيات المالية، واعتقال في نفس اليوم فرحات عباس وعبد القادر السايح، وقام بنفيهما إلى الجنوب الجزائري⁴ وبالضبط إلى "تبليلة" ليسقط حينئذ قناع السياسة الخبيثة للاحتلال الفرنسي⁵.

1 - زوزو، محطات في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 224

2 - حميد، المرجع السابق، ص 96.

3 - Pierre Ordioni, **Tout commence à Alger 1940-1944**, Ed. Stock, Paris, 1972, p 622.

4 - Kaddache, **Histoire ...** op cit, p p 650-651.

5 - عبلس، ليل الاستعمار، مصدر السابق، ص ص 139-140.

وفي 12 سبتمبر 1943 زار ديغول الجزائر وألقى خطابا باسم اللجنة الفرنسية للتحرير في ساحة لابرش في قسنطينة¹ أمام جموع من المستوطنين وبعض الجزائريين وأعلن فيه عن مجموعة من الإصلاحات التي يراها معيقة لصالح المسلمين الجزائريين² وأشار لفكرة تطور الجزائر ضمن المنظومة الفرنسية³، وهذا ما يتضح في خطابه من قسنطينة في 12 ديسمبر 1943⁴، واعداء الجزائريين بإصلاحات مهمة، حيث اعتقد أنه بإمكانه إسكاتهم ببعض الإصلاحات الشكلية وقد عرف فيها بعد بأمره 7 مارس 1944⁵.
 لقد كثف ديغول في خطابه عن جملة من الإصلاحات، من ذلك ما أشار إليه حرفيا بالقول: "وعليه فقد قررت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني أن تمنح عشرات الآلاف من المسلمين الجزائريين حقوقا كاملة، كما قررت رفع عدد المسلمين في مختلف الجمعيات، وأن الحكومة الفرنسية مصممة على إصلاح أوضاع الجماهير الجزائرية، إضافة إلى زيادة عدد المسلمين في المجالس العامة⁶.
 إن المتمعن في خطاب ديغول، يخلص إلى نتيجة، وهي أن ديغول بذكره للامتيازات التي سيمنحها للشعب الجزائري، فهو في الحقيقة يقدم تمهيدا لمشروع يريد تجسيده على أرض الواقع في الأشهر القليلة المقبلة، وبهذا فهو يعمل على جس النبض الجماهير الجزائرية ومعرفة ما هي ردود أفعالهم، بإطلاق سراح عباس فرحات، وعبد القادر السايح بتاريخ 30 ديسمبر 1943 من معتقلهما بالجنوب الغربي لصحراء الجزائر⁷، وهنا حاولت من جهتها المصالح الأمنية، الترويج لقبول الجزائريين بالإصلاحات التي أعلن عنها ديغول وبالأخص حق المواطنة بأنه استقبل بارتياح من قبل الجزائريين من خلال خروجهم وبأعداد معتبرة للتظاهر مؤكدين على اعترافهم بديغول وارتباطهم به وبلجنته⁸.

1 - بديده، الحركة الديغولية في الجزائر، مرجع سابق، ص 214.

2 - نفسه، ص 235.

3 - جمال خوشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830 - 1962) دار القصة لنشر، الجزائر، ص 431.

4- الملحق رقم 10، ص 484 Document concernant le discours par M. Le Général de Gaulle

5 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر السابق، ص 141.

6 - شارل ديغول، مذكرات الحرب، الوحدة، 1942-1944، ترجمة عبد اللطيف شرارة، ط2، منشورات البحر المتوسط

ومنشورات عويدات، بيروت-باريس-1982، ص 535.

7- بديده، الحركة الديغولية في الجزائر، مرجع سابق، ص 241.

8 - A.N.O.M, Fonds Constantine, série 93/ 1369.

وفي مؤتمر الكونغو برزافيل الذي جرت ما بين 30 جانفي و8 فيفري 1944، حضره الجنرال ديغول وألقي هناك خطابا يقدم ويعرف فيه بالسياسة الفرنسية تجاه الشعوب المستعمرة وأن الشعوب تحكم نفسها بنفسها في إطار اتحاد فيدرالي مع فرنسا، لكنه في هذا الخطاب لم يتعرض لذكر الجزائر لأنه يعتبرها جزءا من التراب الفرنسي¹.

4-1- صدور الأمرية

لقد جسدت الحكومة الفرنسية المؤقتة، ما قاله ديغول في خطابه الذي ألقاه بقسنطينة بتاريخ 12 ديسمبر 1943، الذي كنا قد تطرقنا إليه سابقا، التي جاءت في الأمر متمثلة في الأمر الصادر في 7 مارس 1944، وهو عبارة عن مجموعة من القرارات والإصلاحات أصدرتها اللجنة التي شكلها ديغول في 14 ديسمبر 1943، لصالح الجزائريين²، وهو نوع من أسلوب المناورة وعليه فذلك يعتبر تكتيكا منه ليس إلا! غايته ربح الوقت، حيث تضمنت ما يلي:

المادة رقم: 01 يتمتع الجزائريون بجميع حقوقهم، وسيكون عليهم نفس الواجبات التي هي على الفرنسيين، وكل الوظائف الرسمية، سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون مفتوحة لهم³

المادة رقم: 02 يطبق القانون بدون تمييز بين الجزائريين والفرنسيين، وتلغى جميع التدابير والقوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين⁴.

المادة رقم: 03 تعتبر الفئات الآتية مواطنين فرنسيين بصفة شخصية، ويسجلون على القوائم الانتخابية نفسها مع المواطنين من غير المسلمين، ويشاركون في الاقتراعات نفسها الجزائريين الذكور البالغون من العمر 21 سنة الذين ينتمون إلى الفئات التالية⁵:

الضباط القدامى-الحاصلين على الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي الشهادة العليا، الشهادة الابتدائية، شهادة الدراسات الابتدائية العليا، شهادة نهاية الدراسة الثانوية، شهادة المدارس التقليدية، شهادة التخرج من مدرسة كبرى أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني الصناعي أو الزراعي أو التجاري، شهادة في اللغو العربية أو البربرية

1 - ديغول، مذكرات الحرب، مرجع سابق، ص 536.

2 - خرشي، مرجع سابق، ص 432.

3 - حميد، مرجع سابق، ص 99

4 - سعد الله، الحركة الوطنية ...، ج3، مرجع سابق، ص 219.

5 - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص 920.

موظفي أو أعوان الدولة أو المقاطعات، أو البلديات، أو المصالح العمومية، أو المتنازل عنها، العاملين أو المتقاعدين والحاصلين علي عمل دائم خاضع لنص تنظيمي، سيحددها القانون.

- الأعضاء الحاليون والسابقون للغرف التجارية والفلاحية.
- الباشا أغوات والأغوات والقياد الذين مارسوا وظائفهم مدة 03 سنوات علي الأقل والذين لم يكونوا من قبل محل إجراءات طرد والعزل¹.
- -الحاصلين علي وسام العمل والأعضاء الحاليين والقدامى للمجالس النقابية، لل نقابات العالمية المشكلة بانتظام، بعد 03 سنوات من ممارسة وظيفتهم.
- -مستشاري المنظمات العالمية الحاليين والسابقين².
- الوكالات القانونيين³.
- الأعضاء الحاليين والسابقين لمجالس إدارة الهيئات (SIP) الحرفية والفلاحية

المادة رقم: 04 يمكن لباقي الجزائريين الحصول على المواطنة الفرنسية، وسوف يحدد المجلس الوطني التأسيسي بشروط هذه الاستعادة و كفييتها، فابتداء من 07مارس 1944 سيستفيد أولئك الذكور الذين يبلغون 21 سنة من تدابير مرسوم 09 فبراير 1919 ويسجلون في قوائم الهيئات الناحية المؤهلة للانتخابات الخاصة في المجالس المحلية والمجالس العامة والمفوضات المالية المنصوص عليها في المرسوم المذكور. ويقدر هذا التمثيل بالنسبة للمجالس العامة والمفوضات المالية بنسبة 50 % من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس⁴.

أما بالنسبة للمجالس المحلية، فسنقدر ذلك بنسبة 50 % إلا في حال ما إذا كانت النسبة بين السكان الجزائريين ومجموع السكان لا يصل إلى هذا العدد، فيكون التمثيل إذا مناسب لعدد السكان المسلمين. المادة رقم: 05 لكل الفرنسيين الحق في الترشح للمجالس الجزائرية مما كانت الهيئة الناخبة التي ينتمون إليها⁵.

1 - سعد الله، الحركة الوطنية, ج3، مرجع سابق، ص273.

2 - A.N.O.M, série Fonds ministériels, boîte 81/F ,n° 1214 .

3 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية....، مصدر سابق، ص866.

4 - المدني، مصدر سابق، ص523.

5 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج2، مصدر سابق، ص867 .

المادة رقم : 06 ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان واد مزاب، وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بها الاسم سارية المفعول.

المادة رقم : 07 سوف تحدد تدابير تطبيق هذه الأمرية بمرسوم المادة رقم 08 تأخذ هذه الأمرية، تلتى سوف تنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، ويتم إدراجها في الجريدة الرسمية للجزائر، صفة القانون، الجزائر، 7 مارس 1944¹ وإذا عدنا لتقييم الإصلاحات، فإن الفرنسيين بحد ذاتهم غير متفقين حولها، ففي الوقت الذي يمجدها سطورا بن يامين معتبرا أن أمرية السابع مارس 1944، انجازا عظيما قدمه ديغول للشعب الجزائري، خاصة عندما فتح مجال الوظائف المدنية والعسكرية أمام المسلمين ووسع من تمثيلهم في مختلف الجمعيات المحلية، فإن غولديغر وهي شاهدة ومعاشية لهذه المرحلة، تعتقد أن الحاكم العام والذي يمثل الإدارة الديغولية في الجزائر، وحتى يستأصل مطالب الحركة الوطنية، قدم إصلاحات شكلية يحاول من خلالها ضمان ترضية الأهالي وأن تحضا بقبول فرنسيي الجزائر².

وبين هذا الرأي وذلك، يرى هنري علاق وهو كاتب وشاهد عيان، أن ديغول كان يعتقد أنه يتعين القيام بشيء ما لتقادي ظهور المشاكل، على أن يكون ذلك بطريقة بطيئة وهدفه الأول من ذلك وفي الظروف الجديدة التي ستقرض فيما بعد الحرب هو الحفاظ على الإمبراطورية وديمومة السياسة الفرنسية على العمالات الثلاث للجزائر³.

فالمتعمن لمضمون المواد يجد أن هناك إهمال لجوانب الأخرى، كالجانب الاقتصادي والاجتماعي، والثقافي للجزائريين، وهذا يؤكد أن ديغول ركز على الجانب السياسي بهدف تضيف الخناق على نشاط الحركة الوطنية الجزائرية، وبذلك يكون قد وجه ضربة قوية للمطالب الإصلاحية للحركة الوطنية، المتمثلة في بيان 10 فيفري 1943 وملحقه.

1 - شيبوب، مرجع سابق، ص 187.

2 - بديده، الحركة الديغولية، مرجع سابق، ص 239.

3 - نفسه.

5- مواقف أطياف الحركة الوطنية من إصلاحات ديغول

هكذا جاء مشروع 7 مارس 1944 مخيباً لآمال وطموحات الشعب الجزائري، كما أنه لم يأخذ بعين الاعتبار مقترحات ممثلي وأقطاب الحركة الوطنية¹، وهنا يذكر فرحات عباس تعليقات عن هذه الأمرية وما جاء فيها أنه يبقى الإصلاح (أمرية 7 مارس 1944) ذا طابع شكلي لهذه الوعود، وعليه فقد جاء موجهاً لطبقة مرتبطة مصلحياً بفرنسا، في حين أبقى المشروع على سياسة فرنسا تجاه الأهالي آنذاك على استغلال واستعباد شعب لشعب آخر² وبذلك بقيت إدارة الاحتلال تحكم سيطرتها على الجزائر، حينها شعر المستوطنون بالخطر يتهددهم في حالة تمكن الجزائريين من مشاركتهم في الهيئة الانتخابية، لذلك تحركوا وبسرعة مستغلين نفوذهم في الأجهزة الأمنية لإفشال أمرية 7 مارس 1944³

5-1- تأسيس حركة أحباب البيان والحرية

تواصلت مواقف الرفض والمعارضة إزاء أمرية 7 مارس 1944 على لسان أغلب شخصيات الحركة الوطنية، وهيئاتها كجمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب، حيث اتفقوا على أن كل إصلاح داخل الإطار الفرنسي قد تجاوزه الزمن، حتى الدكتور بن جلول أبدى خيبة أمله في الزعيم الفرنسي ديغول وسياسته، والذي لم يسانده إلا الحزب الشيوعي وبتأثير جد محدود ومن جهة أخرى رفضه غلاة الكولون لأنهم ضد أي محاولة ولو شكلية تمويهية تشكل تهديداً صورياً لمصالحهم وامتيازاتهم في الجزائر⁴.

ونتيجة لذلك رفض الوطنيون مرسوم 7 مارس فاتصل فرحات عباس بمصالي الحاج وبأعضاء من جمعية العلماء، واتفقوا على تكوين منظمة باسم "أصدقاء البيان والحرية" وذلك يوم 14 مارس 1944 بمدينة سطيف⁵.

وقد كان الهدف من هذا التنظيم هو مقاومة الاستعمار والمشاركة في مولد عالم جديد هدفه الأساسي كما ذكر شارل أندري جوليان "تقريب فكرة الأمة الجزائرية والترغيب في إنشاء

¹ - Collot, Henry-Jean, **Op.cit**, p185.

² - Kaddache, **Histoire...**, Op.cit, p p 654-655.

³ - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 141.

⁴ - Cartier, **La deuxième guerre mondiale**, Op.cit, p 30.

⁵ - Stora -Daoud, **FERHAT ABBAS...**, Op.cit, p132.

جمهورية الجزائر يجمعها نظام فدرالي مع جمهورية فرنسية مناهضة للاستعمار والامبريالية¹

وإذا كان الثابت من القانون لهذه الحركة المودع لدى عمالة قسنطينة من طرف محرره السيد فرحات عباس، أن تسمية الحركة هو "أحباب البيان والحرية" وهناك من يذكر بأن الاسم الأول كما يسمى "أحباب البيان والحرية" وهناك من يذكر بأن الاسم الأول كما يسمى "أحباب البيان الجزائري" إلا أن حزب الشعب وعلى رأسه مصالي الحاج اشترط للمشاركة في التجمع الوطني زيادة كلمة (والحرية)، هذا عن التسمية، أما عن سبب النشأة فكانت كرد فعل لمرسوم ديغول الصادر في 7 مارس 1944 الذي أثار غضب الشعب الجزائري وكل الفئات الإسلامية².

جاء في صحيفة المساواة: إن أحباب البيان والحرية ليسوا حزبا سياسيا، إنما هو تجمع يضم أشخاص من مختلف الاتجاهات وينتمون لأحزاب سياسية مختلفة هدفهم من هذا التجمع:

- نشر أفكار جديدة التي هي روح حركة أحباب البيان.
- المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان السابق وتحقيق ما جاء فيه.
- استنكار الاستبداد والتتديد بالعنصرية وجبروتها ووضع وسائل نشاط الحركة.
- إقناع الجماهير بمشروعية الحركة الجديدة، وخلق تيار مؤازر للبيان³.
- إسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد والقوانين الاستثنائية.
- -ترويج فكرة إنشاء دولة وجمهورية مستقلة مرتبطة فيدراليا مع جمهورية فرنسية مناوئة للاستعمار.
- خلق روح التضامن بين الجزائريين من مختلف الفئات المسلمة والمسيحية واليهودية وبث شعور المساواة بينها في السراء والضراء.⁴

1 - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 328

2 - مهساس، مصدر سابق، ص 199.

3 - العلوي، مرجع سابق، ص 231

4 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 140.

والحقيقة أن هذه الفترة قد شهدت ازدهارا كبيرا للوحدة الوطنية، بل أن الأمر تجاوز ما تم تحقيقه سنة 1936 عندما انعقد المؤتمر الإسلامي على اعتبار أن فكرة الوطنية في هذه الفترة أصبحت أكثر نضوجا مراعاة لحجم المطالب المراد تحقيقها.

ويمكن القول، بأن هذا التجمع تمّ بعد سنة من التحالف الذي جمع مصالي الحاج وفرحات عباس في إطار "بيان الشعب الجزائري" حيث قاموا بتأسيس الحركة في 14 مارس 1944، إذ قرر مصالي الحاج مساندة الحركة فأمر مناضلي حزبه للانضمام إليها، كونهم وجدوا فيها غطاء قانونيا لنشاطهم السياسي السري خاصة وأن حزبهم تم حلّه ، غير أن فرحات في نهاية 1944 تضايق من أعضاء حزب الشعب الجزائري بحجة أنهم لفتوا انتباه السلطات الفرنسية¹.

وباختصار، فإن المهمة الواضحة والأكيدة لهذه الحركة، هي الدفاع عن البيان والأمر بالنسبة إليهم متعلق بتدوين القضية الجزائرية وإطلاع الرأي العام، وحكومات الحلفاء وعلى رأسها الحكومة الأمريكية والبريطانية بقضية الحركة الوطنية الجزائرية، إضافة إلى الأهداف التي حددها فرحات في كتابه ليل الاستعمار².

وبتأسيس هذه الحركة، تركز موقف الزعماء الجزائريين بما أظهره من حرص وإخلاص وبما أبدوه من استعداد للتنازل عن الخلافات والنزاعات الشخصية، مراعين مصلحة البلد قبل كل شيء، وكانت قاعدتها تركز على الشعب والجماهير المؤيدة لجمعية العلماء المسلمين وحزب الشعب الجزائري المنظمين إلى الحركة³.

وكان مناضلو حركة أحباب البيان والحرية⁴ في نشاطاتهم واجتماعاتهم، يشددون على المطالب الوطنية لنشر التكوين السياسي، وكانوا يفضحون ممارسات الإدارة الكولونيالية التي اعتبرتهم متمردين وهو ما دفع فرحات عباس إلى المزيد من التشدد فصرح من خنشلة قائلاً: "لا شيء ينتابنا عن مطالبنا ولكي نحققها نحن مستعدون لدخول السجن، بل وحتى المثول أمام مقصلة الإعدام إذا تطلب الأمر ذلك³ مهنا نرى أن فرحات عباس الذي كان

¹ - Stora -Daoud, FERHAT ABBAS, Op.cit, p 140.

² - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص ص 141-142.

³ - رخيعة، مرجع سابق، ص 53.

⁴ - A.N.O.M, Fonds ministériels, 81F/ boîte n° 768(comité central des « Amis du Manifeste et de la Liberté »

بالأمس يطلب بالإدماج ويقول أنه لا يوجد وطن أموت من أجله، ليس هو فرحات عباس الآن الذي يضحى من أجل وطنه الجزائر ومن أجل القضية الجزائرية¹ ونظرا لوجود قوات الحلفاء في الجزائر زيادة على الضعف الذي كانت تعانيه السلطة الفرنسية، لوحظ بأن هناك دعاية كبيرة صاحبت تشكيل منظمة أحباب البيان والحرية، وذلك بهدف خلق جو من الحماس لدى الجماهير لتأييد مطالب الحزب² وعملت الحركة الجديدة على نشر فكرة الأمة الجزائرية وتعويد الناس عليها بالخطاب وعملت الحركة الجديدة على نشر فكرة الأمة الجزائرية وتعويد الناس عليها بالخطاب الجماهيري والكلمة الصحفية بواسطة "L'ACTION" الصادرة في الخفاء والمساواة "L'EGALITE"، واللذان شهدتا إقبالا من طرف الجماهير فاق كل التوقعات، وزاد النشاط منذ شهر جانفي 1945، حيث انعقد مؤتمر حزب أحباب البيان والحرية وطالب بإلغاء البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب وجعل اللغة العربية لغة رسمية، كما طالب المؤتمر بإطلاق سراح مصالي الحاج وضرورة تكوين برلمان وحكومة جزائرية³.

وفور الإعلان عن تأسيس "أحباب البيان والحرية" بدا جليا التوافق الذي حدث بين الاتجاهات السياسية في الجزائر في فترة الحرب الامبريالية الثانية، رغم التباين الإيديولوجي الموجود لدى مختلف الاتجاهات السياسية، فالاتجاه الاستقلالي تقبل فكرة الجمهورية الفيدرالية خاصة وأن مصالي الحاج كان بحاجة ماسة إلى غطاء سياسي يمارس من خلاله نشاطاته واتصالاته بالقاعدة الشعبية، ومن هنا نجد أن انضمامه كان ظرفي ليس إلا! وتخلى الادماجيون عن أفكارهم الرامية إلى ربط الجزائر بفرنسا، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وافقت الانضمام إلى هذا التجمع، بعد أن تأكدت من احترام جميع مبادئ وأسس الجمعية⁴.

وفي الوقت الذي اتخذت فيه الحركة الوطنية منعطفا جديدا يهدف إلى مقاومة الاستعمار والمشاركة في إيجاد عالم جديد مبتغاه الأساسي يتمثل في "تقريب فكرة الأمة

1 - سعد الله، الحركة الوطنية....، ج2، مرجع سابق، ص 242.

2 - نفسه.

3- قريبي سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، رسالة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص 90.

4- Stora -Daoud, FERHAT ABBAS, Op.cit, p135.

الجزائرية، والترغيب في إنشاء جمهورية فرنسية مناوئة للاستعمار والامبريالية¹، وهكذا بدأت الإدارة الاستعمارية والمستوطنون يشعرون بالخطر، ولذلك بدأت تحركاتهم، التي كانت تهدف لضرب "أحباب البيان والحرية" ومختلف تصريحاتهم، فأخذوا في محاصرة مظاهر الوحدة. منذ الوهلة الأولى لنشأتها بدأت حركة أحباب البيان والحرية، تشكل خطراً على الإدارة الاستعمارية، وبدا محتملاً أن تمنحها الانتخابات البلدية والإقليمية عدداً هاما من الأصوات تجعل منها مفاوضاً مخيفاً.²

الأمر الذي دفع لاحقاً بفرحات عباس ومصالي الحاج ومحمد البشير الإبراهيمي إلى عقد لقاء باسم حركة أحباب البيان في نهاية شهر أفريل للقيام بمظاهرات عامة يوم احتفال الحلفاء بالنصر على أن تكون سلمية وألا ترفع فيها شعارات الحماسة المناهضة لفرنسا علناً³، فقد خالفت عناصر حزب الشعب أمر فرحات عباس وتوصياته السلمية والتحلي بالهدوء، وطلب من أنصار حزب الشعب الجزائري رفع الشعارات المناهضة للاستعمار الفرنسي⁴، هذا ما استكرته الإدارة الاستعمارية التي قامت بإعادة مصالي الحاج إلى السجن في 18 أبريل 1945 لتضعه مجدداً بمعقل بوغار⁵، بعد أن كانت قد خففت عنه فترة السجن مما تسبب في مظاهرات وطنية منادية بإطلاق سراحه وبحرية الجزائر واستقلالها، وأمام هذا الضغط الجماهيري تم بنفي مصالي الحاج إلى برازايل في الكونغو في 23 أفريل من نفس السنة⁶.

وهذا ما أثار موجة من السخط العام لدى الوطنيين، باعتبار ذلك التصرف تحدياً لهم، وإثارة لمشاعرهم ومطالبهم الخاصة بتقرير المصير خاصة وأن العالم كله كان يتهيأ للاحتفال بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، فاخترت الحركة الوطنية مناسبة العيد العالمي للعمال للقيام بمظاهرات سلمية، لإظهار رغبة الجزائريين في الحرية والاستقلال، فاستغل

¹ - جوليان، إفريقيا الشمالية..، مصدر سابق، ص 328.

² - يوسف، مصدر سابق، ص 60.

³ - خير الدين، ج 2، مصدر سابق، ص 19.

⁴ - بوقجاني، مرجع سابق، ص 103.

⁵ - A.N.O.M, boîte 9H/51, Note d'information de 13 Oct. 1945, concernant les manifestations qui précèdent les événements du Mai 1945.

⁶ - نصر الدين سعيدوني، منطلقات وآفاق مقاربة للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار المغرب الإسلامي، الجزائر، 2000، ص ص 130-131

حزب الشعب المحظور الفرصة، ونظم مظاهرات سلمية، أرادها أن تكون وطنية شاملة ليؤثر من خلالها في الجماهير الشعبية، ويبرز مدى الدعم الشعبي له.

وقد أكد الكثير أن مظاهرات الفاتح ماي تمت حسب الأوامر التي أصدرها حزب الشعب الجزائري، وحسب الطريقة التي رسمها¹، أراد الجزائريون أن يعطوا لهذه الاحتفالات معنى آخر يتناسب مع تطلعاتهم إلى تحقيق الاستقلال والتحرر، بعد أن شاركوا في الحرب إلى جانب الحلفاء، لقد كانت احتفالات الشعب الجزائري موجهة بجملة من المعطيات يوجزها محمد يوسف² فيما يلي:

- أرادوا أن يبينوا للعالم استمرار وجود الأمة الجزائرية المصممة على استرجاع حريتها والدفاع عن شخصيتها الوطنية.
- - اقتناع غالبية الأحزاب السياسية الوطنية بأن الحرية لن تأتي أبداً تحت قناع الإدماج والمساواة.
- تهيئة المناضلين للكفاح المسلح بعد أن تتوفر له جميع الشروط الموضوعية.
- لقد كانت الاحتفالات بمثابة ثورة عارمة نادى بإطلاق حرية مصالي الحاج من منفاه وكذا المعتقلين السياسيين والمناداة بسقوط الاستعمار والدعوة إلى الجزائر المستقلة.

وتلتها الاحتفالات الرسمية بشكل علني عندما أعلن الحلفاء نهاية الحرب العالمية الثانية يوم السابع ماي 1945 بانتصارهم على المحور، فابتهج لذلك المستوطنون، وراحوا يتغنون بانتصار الحلفاء على ألمانيا النازية في تظاهرات خاصة بهم³ وعلى غرار باقي شعوب العالم خرجت الجماهير الشعبية الجزائرية من مختلف الطبقات الاجتماعية في مظاهرات بقيادة مناضلي حزب الشعب الجزائري للتعبير عن فرحتهم بانتهاء الحرب العالمية الثانية و بانتصار الحرية والديمقراطية، ولتذكير فرنسا بوعودها التي قدمتها لتحسين وضعية الجزائريين، ولتطالب باستقلال الجزائر، وبحقها في الحرية كبقية الشعوب المضطهدة التي آمنت بمبادئ ميثاق الأطلسي الذي نصّ على حق الشعوب في تقرير مصيرها، هذه

¹ - مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 238.

² - Mohamed Yousfi, L'Algérie en marche, tome 1, E.N.A.L; Alger, 1985, p 51.

³ - عثمان الطاهر عليه، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996، ص 14.

الاحتفالات التي شهدتها الجزائر ردت عليهم فرنسا بعنف و همجية إذ أقدم بكل عنف على عمليات الإبادة الجماعية ضد مدنيين عزل بدون سلاح في العديد من المدن الجزائرية لا سيما المدن الشرقية قائمة خراطة ، سطيف¹ .

عمل المعمرون المستوطنون، الذين أرادوا الانفصال بالجزائر من أجل القضاء على حركة أحباب البيان والحرية ووحدة الحركة الوطنية الجزائرية بارتكاب مجازر مايو 1945 التي قضت على كل آمالهم غير أن هذا العمل جاء بنتائج عكسية كشف الوجه الحقيقي للإدارة الاستعمارية واعتبرت هذه المجازر منعطفًا حاسمًا في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية وباشروا نشاطهم بوجوه جديدة ابتداء من 1946.

والمهم أن مجازر ماي 1945 لم تأتي عفواً ولم تكن حادثة تسبب فيها بعض الأشخاص أو المنظمات بل هي تسلسل تاريخي فرضته الأحداث المتتالية وحتمية الظروف القاسية المعاشة، لقد كان بين الجزائريين وبين الاستعمار مسابقة ضد الساعة، فإمّا أن يأخذ الاستعماريون دفعة الحكم بيد من الحديد ويعيدون الحالة في الجزائر إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وأمّا أن ينفذ الجزائريون إلى كسر شوكة الاستعمار وفرض وجودهم كأمة تسعى لتحرير نفسها من العبودية.

¹ - بشير خلدون، أصول الحركة الوطنية وتطورها 1830-1945، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات الوطنية الجزائر، العدد الأول، ص 1996، ص 64.

المبحث الثاني

تطور الصراع السياسي 1945-1946

- 1-الوضع العام في الجزائر ما بين سنتي 1945 و1946
- 1-1- مجازر ماي 1945 وأثرها في إعادة بناء الحركة الوطنية
- 1-1-1- نتائج المجازر
- 1-3-1- موقف الحركة الوطنية من المجازر
- 1-3-1-1- الحزب الشيوعي الجزائري
- 1-3-1-2- حزب الشعب الجزائري
- 1-3-1-3- حركة أحباب البيان والحرية
- 1-3-1-4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- 1-4-1- تأثير المجازر في إعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1945
- 2- النشاط الانتخابي بعد الحرب العالمية الثانية
- 1-2- الانتخابات البلدية: (29جويلية-5 أوت 1945)
- 2-2- انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى (انتخابات 21 أكتوبر 1945)
- 2-3- أول مجلس وطني تأسيسي
- 2-4- موقف الأحزاب الجزائرية من انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى
- 3- الانبعاث السياسي منذ 1946
- 1-3-1- انتخابات 1946
- 1-3-1-1- استفتاء 5 ماي 1946
- 1-3-1-2- انتخابات 2 جوان 1946
- 1-3-1-2-1- الحملة الانتخابية
- 1-3-1-3- الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946 والفشل الوجودي

1-الوضع العام في الجزائر ما بين سنتي 1945 و1946

إن التغيير الذي حدث على الصعيد الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها، جعل الإدارة الفرنسية تغير من سياستها بصورة شكلية، في محاولة للإمساك بزمام الأمور في الجزائر وفي باقي مستعمراتها، خاصة أمام تزايد النشاط التحرري في العالم العربي من جهة وتزايد نشاط الحركة الوطنية الجزائرية من جهة ثانية¹، وبدأت المعطيات توحى بأن الأمور بدأت تغلت من قبضة فرنسا، وأن الجزائريين ماضون قدما في مطالبهم الاستقلالية.

وقد عرفت الجزائر المستعمرة تطورا سريعا بعد أحداث 1945 المأسوية في شتى الميادين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وواكب هذه العملية ضغوطات، مارسها الإدارة الاستعمارية بواسطة سياستها المتحيزة للمستوطنين ضد الشعب الجزائري من خلال القمع السياسي، والحرمان الاقتصادي والاجتماعي المعادي لفئاته فعاودت الحركة الوطنية نشاطها وترتب عن هذه الحركية الكبيرة للحركة الوطنية الجزائرية، رد فعل عنيف من طرف السلطات الفرنسية، فقد أنكرت عليها في البداية مطالبتها بحق تقرير المصير وحتى بالإصلاح العاجل لأوضاع الجزائريين السياسية، ثم التضيق بشتى الوسائل على نشاط حركة أحباب البيان والحرية².

وبعد تحليلنا للأوضاع السياسية في الجزائر ولو بصورة موجزة، اتضح لنا نوع وشكل الاستعمار الذي فرض على الجزائر، وبرزت معالم السياسة الفرنسية بجلاء التي واجهت المطالب السياسية السلمية للجزائريين بتقتيلهم وتشريدهم وسجنهم في أحداث وما بعده من سنة 1945، وهو ما يدل على أن هذه السياسة المنتهجة، لم يطرأ عليها كثير من التغيير طوال فترة الاحتلال³.

¹ - عند احتلال فرنسا للجزائر في 1830، فرضت سيطرتها على العديد من البلدان والشعوب العربية، بداية من نهاية القرن التاسع عشر إلى الربع الأول من القرن العشرين، وأثناء الحرب الثانية، وانطلاقا من حق تقرير مصير الشعوب الذي اقره الحلفاء في 1941 في وثيقة الأطلنطي، تحرك المجتمع الجزائري والمجتمعات العربية، للمطالبة بتطبيق هذا الحق عليهم فما كان من حكومة الجنرال ديغول إلا أن تتفاوض مع بعض الأطراف بغية تخفيف حدة الاستعمار عليها، مقصية الجزائريين وبشكل حازم من النظر في قضيتهم. انظر: الجنرال ديغول: **مذكرات الأمل والتجديد، 1958-1962**، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت 1971، ص133-134.

² - عن كيفية التضيق ومحاصرة الحركة الوطنية انظر: الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 36.

³ - عباس، **ليل الاستعمار**، مصدر سابق، ص 181.

1-1- مجازر ماي 1945 وأثرها في إعادة بناء الحركة الوطنية

عندما خرجت شعوب الحلفاء تحتل بانتصارها على النازية في السابع ماي 1945 الذي وافق نهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، خرج الجزائريون للتظاهر ابتهاجا بنهاية الحرب وأملا في أن يطبق عليهم "حق تقرير المصير". إن استغلال الحركة الوطنية للظهور أثناء مرحلة الحرب الامبريالية الثانية وتمسكها بفكرة حق تقرير المصير، هو الذي أعطاها زخما في هذه الأثناء مما دفعها إلى العمل من أجل نشر الوعي في أوساط الجزائريين، حتى يتسنى لهم تحقيق مطالبهم والترويج وبقوة لفكرة الأمة الجزائرية¹.

كان الوضع عشية احتفالات الحلفاء بانتصارهم على النازية يتميز بالتذمر الشديد من الجزائريين، والشعور بالإحباط، مقابل تربع من قبل الفرنسيين لاستغلال أية فرصة للقضاء على الوطنيين وتعطيل نشاطهم كما ذكر أبو القاسم سعد الله²، أن السلطات الفرنسية وقفت بالمرصاد لمطالب الجزائريين، مستعملة في ذلك كافة الوسائل المتاحة لها مانعة إياهم حتى من التعبير بالفرحة غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن هؤلاء أصرروا على الخروج والتظاهر في يوم 08 ماي 1945 الذي صادف السوق الأسبوعية³.

والشائع أن مظاهرات ماي 1945 اقتصر في البداية على مدن، سطيف وقالمة وخراطة، لكنها في الحقيقة امتدت لتشمل عددا آخر من المدن الجزائرية، إلا أن شدة المواجهات كانت أعنف في هذه المدن الثلاث، وقد نُقل عن فرحات عباس وصفه لهذه الحالة النفسية من الاندفاع والتحدي التي سادت الأوساط الجزائرية عشية 8 ماي 1945 بالقول: "لقد كانت الجماهير تلتهب وطنية، مصممة العزم إلى التطلع إلى حياة أفضل"⁴.

¹ - حميد، مرجع سابق، ص 113.
² - سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق ص 246 .
³ - مهساس، مصدر سابق، ص 238.
⁴ ناصر الدين سعيدوني، "أحداث 8 ماي 1945، ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح"، مجلة الذاكرة عدد 1995، ص 20.
⁵ - نفسه، ص ص 20 - 21.

على إثرها أول جزائري وهو الشاب "بوزيد سعال"، الذي كان يحمل راية بيضاء وخضراء فقامت السلطات الفرنسية بجمع قواتها وحشدت كل ما تملك من أسلحة واستجندت بالقوات البحرية والبرية والجوية بعد أن قتل رئيس بلدية سطيف الجديد وهو الاشتراكي "دوليكاً" (De Luca)¹.

الأمر الذي دفع بالجنرال "ديفال" (Duval)، إلى القيام بالعمليات التمشيطية معتمداً في ذلك على اللفييف الأجنبي، والميليشيات والمساجين من الإيطاليين والمالطيين وكذا السنغاليين والطابور المغربي²، ومن الواضح أن هذه المظاهرات قد امتدت إلى مناطق أخرى منها مدينة الجزائر وبسكرة وبلاد القبائل وباتنة وخنشلة، ولكنها كانت أقل حدة³.

كان هدف فرنسا من خلال هذه المجازر أن تحقق هدفين:

أولاً- استعادة هيبتها المفقودة من خلال الحرب العالمية الثانية إذ تعرضت للمهانة على يد ألمانيا كدولة تابعة للحلفاء مما أدى إلى انهيار سمعتها أمام شعوب المستعمرات منها الجزائر⁴.

ثانياً- واكبت تطلعات الشعب الجزائري الاستقلالية فحاولت القضاء على حركته الوطنية.⁵

1-1-2- نتائج المجازر

بعد مجازر 8 ماي 1945 صار الشعب الجزائري يائساً من كل عمل سياسي في مواجهة الوجود الاستعماري القائم على البطش والتكيل وسياسته المعتمد عليها في الرد على المطالب الجزائرية. كل هذا زاد من حدة تدمير الشعب الجزائري وسخطه على الإدارة الاستعمارية وممارساتها التعسفية والإرهابية⁶، حيث خلفت مجازر ماي 1945 حصيلة ثقيلة في عدد الضحايا، قدرتها المصادر الفرنسية بـ 102 قتيل من المستوطنين و1500 جزائري⁷

¹- Charles Henri Favrod, *La révolution Algérienne*, Ed. Dahleb, Alger, 2008, p 120

² - *Ibid*

³- سعد الله، الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 256.

⁴- بديدة وآخرون، السياسة الفرنسية في الجزائر، مرجع سابق، ص 211.

⁵ - نفسه، ص 211.

⁶ - نفسه، ص 219.

⁷ - يورد بعض المؤرخين نتائج المجزرة على الشكل التالي: استشهاد أزيد من 45 ألف جزائري. واعتقال عشرات الآلاف عبر كل التراب الوطني الجزائري قدروا بـ 8560 جزائري منهم 3696 من قسنطينة، و505 من وهران و359 من الجزائر العاصمة كما تم تدمير 40 "مشتى" وهي عبارة عن تجمعات سكانية تأوي ما بين 50 إلى 1000 ساكن، وإصدار المحاكم=

أما اللجنة الحكومية للجنرال " بول توبرت (Paul Tubert)، فقد أحصت خمسة عشر ألف شهيد، أما إحصائيات الحركة الوطنية فقدرتهم بأزيد من 45000 شهيد. كما شنت السلطات الفرنسية حملات الردع ضد الجزائريين، مما أدى إلى إعدام العشرات منهم من دون محاكمة والقبض على زعماء "حركة أحباب البيان والحرية"، خاصة فرحات عباس والشيخ البشير الإبراهيمي. والإعلان عن حل هذه الحركة في 14 ماي 1945، إضافة إلى اعتقال العشرات من أتباعها¹.

بعد الحوادث التي وقعت في 8 مايو 1945، واصلت الإدارة الاستعمارية سياستها المغلقة التي تعتمد على ثنائية العمل، فمن ناحية عملت فيما يبدو ظاهريا على معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إطلاق سراح من لم تر فيهم خطرا على الأمن العام، ومن ناحية أخرى أرسلت إلى السجون و المنافي رؤوس الحركة الوطنية من مختلف الاتجاهات. وظن الفرنسيون بأن هذه الإجراءات من الممكن أن تقضي على آخر نفس من الحركة الوطنية) الانفصالية (على حد تعبيرهم، لكن النتائج جاءت عكس توقعاتهم.

فقد نهت الأعمال القمعية مناضلي الحركة الوطنية إلى ضرورة مراجعة الحسابات الخاطئة وتحول الكثير من دعاة الإصلاح و المساواة و الإدماج الذين كانوا ينظرون إلى فرنسا أنها الأم إلى موقف المعارضة لبقاء فرنسا في الجزائر. كما أن المعتقلات التي كانت فرنسا ترى فيها مجالا لإسكات الأصوات الوطنية المعارضة تحولت إلى مراكز للعمل الثوري من خلال لقاءات المناضلين وإصرارهم على تبني فكرة الاستقلال بعد شعورهم بالإحباط نتيجة عدم وفاء فرنسا بوعودها².

والنقطة الأهم التي غيرت المفاهيم السابقة للنضال كون حزب الشعب الجزائري الذي تعرض أعضاؤه أكثر من غيره للقمع، قد اقتنع أكثر بأفكاره الثورية، وثبتت مقولة مصالي الحاج لفرحات عباس عندما قال له أثناء مفاوضات الوطنيين لتكوين " حزب أحباب البيان

=العسكرية الفرنسية لجملة من الأحكام القاسية على الجزائريين أهمها: 99 حكما بالإعدام، و64 حكما بالإشغال الشاقة المؤبدة و329 حكما بالإشغال الشاقة لمدد متفاوتة. انظر: على تابلت: من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 8 ماي 1945 كمقدمة لتمهيد لثورة أول نوفمبر 1954 " في الثورة الجزائرية أحداث وتأملات إنتاج جمعية أول نوفمبر مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1994، ص 19-20.

¹ - أحمد أبو حزر، العلاقات الجزائرية الفلسطينية، دار هومة للنشر، الجزائر، 2004، ص 138.

² - بن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 25.

والحرية" إنني إذا كنت قد وافقت على عملك وأعطيتك الثقة، فإنني أعطيك ضمانني التام فهناك عمل آخر يجب عمله¹.

1-3-1- موقف الحركة الوطنية من المجازر

1-3-1-1- الحزب الشيوعي الجزائري

لم يختلف موقف الشيوعيين عن غالبية المواقف الفرنسية، حيث أنهم تجاهلوا السبب الحقيقي لهذه المجازر، وهي رغبة الفرنسيين في الانتقام من الحركة الوطنية ومن ورائها الشعب الجزائري، خاصة بعد تمسكهما بحقهما في تقرير المصير، وقد ندد أمين عام الحزب الشيوعي الجزائري عمار اوزقان، وبقية أعضاء الحزب بما اعتبروه "انتلافا إجراميا" والمقصود بذلك "حركة أحباب البيان والحرية"، ولم يتردد اوزقان في الإشارة إلى مسؤولية قيادي حزب الشعب في التحريض للتظاهر، ذاكرًا بالاسم أمام رئيس ديوان الحاكم العام شخص "مفدي زكريا"²، مطالبًا في ذات السياق بمعاقبة القيادات الوطنية عقابًا شديدًا دون شفقة، لأنهم برأيه عملاء للنازية والفاشية، بدليل قيادتهم "لأحداث الشغب"، التي عاشتها الجزائر في ماي 1945.

كما حمل الشيوعيون مسؤولية ما حصل في الجزائر، لفرحات عباس باعتباره زعيما لحركة أحباب البيان والحرية، وحملوا المسؤولية أيضا لعناصر حزب الشعب وقياداته واصفين إياهم بـ "المشاغبين والغوغاء"، ولكننا لا نستغرب لهذا الأمر، إذا علمنا أن الشيوعيين كان لهم دور أساسي في عملية التقتيل التي لحقت بالجزائريين³.

علما أن الحزب الشيوعي الجزائري، هو من دعاة إلحاق الجزائر بفرنسا وتحقيق المساواة التامة بين الفرنسيين والجزائريين، وقد أصدر في 3 أوت 1945 بيانا مطولا حاول فيه أن يجعل من المشاكل الاقتصادية والأفكار الفاشية سببا لما شهدته الجزائر متهما الإدارة الفرنسية من جهة وزعماء الحركة الوطنية الجزائرية من أخرى. كما حاول أن يجعل من الأحداث فرصة لإعطاء تفسيرات تتناسب مع الأيديولوجية الشيوعية، محاولا الترويج

1 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص ص 182، 183.

2 - مهساس، مصدر سابق، ص 243.

3 - عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، ص 219.

لأفكاره مستغلا حالة الفراغ التي مرت بها الساحة السياسية، بعد حل الأحزاب والتنظيمات الجزائري.

وحتى يلعب الحزب الشيوعي على وتر العواطف الشعبية، تظاهر بتحميل السلطة الفرنسية والمستوطنين مسؤولية المجازر، وهو ما دونته التقارير الفرنسية، التي سجلت مثلا في منطقة عين مليلة: "أن دعاية الحزب الشيوعي في هذه الأيام، هي أكثر نشاطا، وتسعى لتحميل مسؤولية الأحداث، للمستوطنين والسلطة، وحملت هذه الدعاية التعبيرات الفاشية والطابور الخامس (اللفيف الأجنبي)، وقد ركز الحزب، حملته الدعائية في المناطق التي يملك بها قاعدة شعبية عريضة¹

ويبدو أن الحزب الشيوعي قد فقد كثيرا من هيئته، على إثر موافقه من المجازر خاصة بعد مشاركة وتأييد وزراء شيوعيين في مذابح ماي 1945 أما اتهامه للمستوطنين واعتبارهم طرفا مسؤولا عن المجازر، فما هو في الحقيقة إلا بغرض استقطاب أصوات الناخبين الجزائريين². وقد صرح أوزقان لصحيفة الحرية الناطقة باسم الحزب قائلاً: "إن العناصر المجرمة، هم زعماء حزب الشعب الجزائري، وعلى رأسهم مصالي والعناصر المندسة في المنظمات التي تدعي الوطنية..."³

ومن استقراء بيانات الحزبين الشيوعيين الجزائري والفرنسي نستنتج بأن وجهتي نظرهما كانت ضد القضية الوطنية في هذه المرحلة، خاصة قبولهما لإصلاحات 7 مارس 1944 واعتبارها أول خطوة على الطريق في الوقت الذي عارضتها كل الاتجاهات الوطنية. ويقول أحمد مهساس أحد المناضلين الراديكاليين في حزب الشعب أن الشيوعيين لم يكونوا في موقف المعارض لأي ثورة فقط، وإنما كذلك لأي محاولة للنضال من أجل الحرية الوطنية هذا ما جعلهم يطالبون بإعدام مسيري الحركة التحررية في وقت كان فيه الشعب الجزائري يقوم بأكبر محاولة لخوض المعركة من أجل الاستقلال⁴.

وعلى غرار الشيوعيين الذين رأوا في الأسباب الاقتصادية عاملا على نشوب الأحداث فإن السلطات الفرنسية قامت بإجراءات سريعة للقضاء على الأزمة كما ادعت ذلك

¹ - Archive historique de la wilaya de Constantine, boîte N 8. Bis/2.

² - سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية...، مرجع سابق، ص 252.

³ - Stora, Messali hadj, Op.cit, p114.

⁴ - Manifeste du parti communiste Algérien, **union pour le progrès et la liberté**, comité central du P.C.A, dans La Liberté du 30 Aout 1945/

ولذلك قررت أن ترسل شحنات من المواد الغذائية كإجراء سريع وتمثلت في 17 سفينة محملة بالبضائع¹ وهذا تطبيقاً لرأي المسؤولين الذين صرح أحدهم قائلاً:.... إن أسباب الحوادث تعود إلى النقص في وسائل التغذية... وأن الحكومة عازمة على إرسال الغذاء إلى الجزائر² وفي تشكيك واضح لهذا الادعاء يقول آرون أن الوطنيين لم يستعملوا في شعاراتهم ولافتاتهم في المظاهرات عبارات تشير إلى المجاعة والحالة الاقتصادية، بل كانت كلها سياسية³.

1-3-2- حزب الشعب الجزائري

رغم حل الحزب رسمياً خلال خريف 1939، ورغم اعتقال قيادته إلا أن ذلك لم يمنع بقية مناضليه من مواصلة مسيرة العمل باسم الحزب، ولكن بشكل سري وخلال طيلة فترة الحرب الإمبريالية الثانية، معتمدين على قوة وإرادة الشباب، مستعملين شتى الوسائل المتاحة لهم ومن ذلك الكتابات على الجدران والمناشير، رداً على ادعاءات الشيوعيين وتشجيعاً لمناضليه⁴. وللإشارة أن أدبيات حزب الشعب الجزائري ومصادره، تؤكد على أن الحزب قد بدأ التحضير لثورة مسلحة تكون انطلاقاتها ليلة 23-24 ماي 1945⁵، وأنه هو من عبأ الجماهير الشعبية وحرصها للخروج في مظاهرات سلمية كبرى في مختلف أنحاء الجزائر بداية من الفاتح ماي⁶، والهدف من ذلك هو الضغط على الفرنسيين للاعتراف للجزائريين بحقوقهم في تقرير مصيرهم .

لكن السلطات الفرنسية وبمؤازرة المستوطنين، واجهت هذه المظاهرات السلمية باستعمال قوة السلاح، وهو ما أدى - كما سلف الذكر - إلى تلك المجازر الشنيعة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، تداعت قيادة حزب الشعب في شكل اللجنة المديرية، إلى عقد جلسات مفتوحة، بغية تدارس الوضع وكيفية رد الفعل، وحصل الإجماع على اقتراح الإجراءات اللازم اتخاذها لحماية الجماهير الشعبية.

¹ - La Dépêche Algérienne, 02 Juin 1945.

² - بن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 355.

³ - Aron, Op.cit, p 262.

⁴ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مصدر سابق، ص 1034.

⁵ - قداش، جزائر الجزائريين....، مرجع سابق، ص 345.

⁶ - الزبيري، مرجع سابق، ص 78.

واستخلصت قيادة الحزب درسا من مجازر ماي 1945¹، ومن الثورة التي كانت تعد لها وعدلت عنها في آخر لحظة، وهو ضرورة العمل السري والمعمق والجاد للكفاح المسلح لأن العمل السياسي، لم ولن يؤتي الثمار المرجوة منه، ولن يمكن من إجلاء فرنسا إلا باستعمال السلاح، ولذا وجب مواصلة التحضير وبسرية للتخلص من الاحتلال².

1-3-3- حركة أحباب البيان والحرية

بعد أن اتهم فرحات عباس الإدارة الفرنسية، بأنها دبّرت المظاهرات وما نجم عنها من مجازر، أصدر المكتب المركزي لأحباب البيان والحرية، نشرة موجهة إلى جميع الفرنسيين في 4 ماي 1945 على الساعة التاسعة صباحا³، يندد فيها بالقمع الذي تعرض له المشاركون في مظاهرات ماي 1945، ومحتجا على حملات الاعتقال التي طالت الوطنيين الجزائريين ومطالبًا بإطلاق سراح الحاج مصالي وسائر المعتقلين السياسيين⁴.

ورغم حل الحركة رسميا في 14 ماي 1945، إلا أن مكتبها المركزي أصدر بعد ثلاثة أيام من ذلك، بيانا، حي فيه الشهداء الذي سقطوا في ميدان الشرف ببنادق الفرنسيين من العناصر معدومة الضمير والتي تحمل في نفسها أصول عنصرية، أدت إلى نشرهم للربح والفرع في صفوف السكان المسلمين ويؤكد البيان، أن هدف المناضلين الوطنيين هو الاستمرار في الوحدة الوطنية وبين جميع الطوائف والعناصر الجزائرية، والتي توجبها الظروف الحالية أكثر من أي وقت مضى⁵.

واعتبر فرحات عباس، أن هذه المجازر، إنما هي جريمة شنعاء ارتكبتها الإدارة الفرنسية⁶، وأن هذه المغامرة كانت فضيحة، وضد طموحات شعبنا الشرعية، ضد الديمقراطية الفتية في الجزائر، كما تأسف لهذه التجربة بقوله: "إن صفحة سوداء في تاريخ نضال شعبنا البطولي، قد كتبت وكان فيها كثير من الآلام، وكثير من الدم، وكثير من الأحزان ولكن ما من تسوية معقولة قد اقترحت، ثم إن القلعة الاستعمارية الممثل لحكومة الجزائر العامة، قد

1 - الزبيري، مرجع سابق، ص 78..

2 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2 مصدر سابق، ص 1036.

3 - أحمد بوقجاني، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية 1945-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص 103.

4 - الزبيري، مرجع سابق، ص 71-72.

5 - Collot et Henry, *Op.cit*, p 208

6- Ibid.

بقيت سليمة لم يمسه أحد" ¹وأضاف عباس في مؤلفه ليل الاستعمار فقال عنها : "لقد كانت الجماهير تلهب وطنية فتتقد حماسا مصممة العزم على التطلع إلى حياة أفضل" ².

1-3-4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ما من شك أن المجازر المرتكبة من طرف الفرنسيين، قد أثرت في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأتباعها، ورغم ذلك عادوا لممارسة نشاطهم برئاسة البشير الإبراهيمي بداية من مطلع 1946، وشرعت في إصدار السلسلة الثانية من صحيفة البصائر ³. وأصبحت الجمعية خلال هذه الفترة، مشتملة على تيارين، التيار الأول يمثله مجموعة من الشباب المتعلمين، كانوا يميلون إلى التعاون مع حزب الشعب الجزائري بينما كان ممثلو التيار الثاني، وهم من المناضلين الكهول والمتقدمين في السن، يسعون إلى التعاون مع الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وهذا التيار الثاني كان هو المهيمن على قرارات الجمعية، والجدير بالذكر أن الجمعية لم تشترك في أي نشاط سياسي منذ المجازر، باستثناء مشاركتها في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ⁴، كما عمل المرحوم الشيخ الفضيل الورتلاني من جهته سنة 1945 على إزعاج الاستعمار من القاهرة، حيث شرع في تعبئة الأصدقاء في مصر لنصرة الكفاح في الجزائر، وجعل الجامعة العربية توجه مذكرة استنكار واحتجاج لفرنسا على مجازر ماي 1945 ⁵. كما اهتمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بالجانبيين، الثقافي والديني فبهما استطاعت أن تفرض نفسها على الساحة السياسية الشعبية ⁶.

ورغم أن الأحزاب السياسية التي ظهرت فيما بعد كانت متباينة المواقف فيما يخص المنهج الواجب إتباعه إلا أن الروح الوطنية والوعي السياسي المحيط بقضية الجزائر قد تطور بشكل كبير خاصة على المستوى التنظيمي، وأعطى روحا جديدة للمناضلين هيأهم لخوض من جديد صراع انتخابي في مختلف المجالس.

1 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 159.

2 - بديدة، وآخرون، السياسة الاستعمارية، مرجع سابق، ص 211.

3 - العلوي، مرجع سابق، ص 216.

4 - مصطفى بوطورة: "أفكار وقضايا"، جريدة الشعب، عدد 07 ماي 2011.

5 - عبد الرحمان شيبان، "جمعية العلماء وثورة التحرير المباركة"، مجلة بونة للبحوث والدراسات، عدد 2 نوفمبر 2004.

6 - العلوي، مرجع سابق، ص 216.

1-4- تأثير المجازر في إعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1945

لا شك أن مبتغى فرنسا من مجازر ماي 1945، هو القضاء على الروح الوطنية لدى الجماهير الشعبية وعلى التشكيلات الحزبية¹، لكن لم يتحقق لها ما أرادت، إذ انطلقت الحركة الوطنية بعد تلك المجازر على أسس جديدة وذلك لمواصلة نشاطها ونضالها الوطني² لأنها تأكدت بأن " الحرية تؤخذ ولا تعطي " هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدركت الحركة الوطنية ضرورة مراجعة إستراتيجية المقاومة السياسية³.

ورغم أن فرنسا مارست واحترمت الفعل الانتخابي الديمقراطي في البلد الأم فقد حرمت منه الجزائر المحتلة ومع ذلك فإن الجزائريين وخاصة بعد الحرب الامبريالية الثانية، غير أن مختلف اتجاهات الحركة الوطنية عاودت من جديد تتأهب للمشاركة في الصراع الانتخابي وقد أظهر زعماء الحركة الوطنية مرة أخرى بعض الاهتمام بالعملية الانتخابية، والهدف من ذلك هو تحقيق بعض الإصلاحات الضرورية التي تتعلق بشؤونهم، وذلك بعد أن عبرت فرنسا عن رغبتها في إصلاح الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين، من خلال ما أطلقت عليه مشاريعها الإصلاحية ومنها القانون الأساسي في 20 سبتمبر 1947⁴.

ولقد تعددت المجالس الانتخابية، باعتبار الجزائر مستعمرة فرنسية، فأبقي على النواب في مختلف المجالس الفرنسية والجزائرية، ومنها البرلمان الفرنسي، والمجلس الجزائري، والمجالس البلدية؛ ويُختار هؤلاء النواب عن طريق الانتخابات العامة.

ثرى ما هو الدور الذي تقوم به هذه المجالس وما فائدتها على الجزائريين والمستوطنين؟

1 - محمد صلاح، الواضح في التاريخ المعاصر، منشورات القصبه، الجزائر، 1994، ص 135

2 - مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر، من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 70.

3 - نفسه، ص 253

4- J.O.R.F, 03 octobre 1947.

2 - النشاط الانتخابي بعد الحرب العالمية الثانية

تدخل الجزائر صائفة 1945 أكبر مرحلة انتخابية رغم نقص يفوق 100.000 من أبناء الجزائر الذين تأخروا في العودة للجزائر لندرة السفن، لكن المستعمرة يلزمها أعضاء لمجالس بلدية ومجالس عامة منتخبة، والانتخاب أيضا على نواب يمثلونها في المجلس التأسيسي، يشارك الجزائريون كلهم في الاستشارات الثلاث، يخول مرسوم 23 نوفمبر 1944 لكل فرنسيي الجزائر الحق في الانتخاب إذا ما بلغوا سن 21 سنة الى تاريخ أول جانفي 1945، مسلمين كانوا أو غير¹. تنقسم هيئة الناخبين الإجمالية إلى هيئتين أولى (premier collège) خاصة بالأوروبيين وبلغ عدد المسجلين فيها 285.000 أوربي إلى تاريخ نهاية جويلية 1945 مع 32.248 مسلما الذين رخص لهم قانون 7 مارس 1944 بالانتخاب معهم، والهيئة الثانية (deuxième collège) تخص المسلمين الذين وصل عددهم إلى 1.200.000 مسجل إلى نفس التاريخ. أما هؤلاء المسلمون لم يتحصلوا على حق الانتخاب².

2-1 - الانتخابات البلدية: (29 جويلية-5 أوت 1945)

بعد أن تركزت السلطات الفرنسية لعودها حين قامت بجمع قواتها و حشدت كل ما تملك من أسلحة واستتجدت بالقوات البحرية والبرية والجوية لترتكب في حق الشعب الجزائري أشنع الجرائم من قتل وحرق وقنبلة، فأحدث قطيعة بين فرنسا ومختلف أطراف الحركة الوطنية وزادت الدعاية الاستعمارية من إبعاد كثير من الجزائريين عن "كوميديا الانتخابات" التي يجري فرضها على الأهالي في وقت كانت حركة أحباب البيان والحرية قد حلت بعد أن اتخذت الإدارة الاستعمارية من المجازر 8 ماي 1945 ذريعة لفعل ذلك وكان حزب الشعب تحت طائلة المنع³، وتلبية لنداء الوطنيين فقد رفض نصف من كانوا قد قبلوا في الهيئة الانتخابية الأولى التسجيل (كانوا 32.248 من أصل 65000). وفي النهاية أفرغت تعليمات لمقاطعة انتخابات المجموعة الثانية من تمثيلها.

وأثناء الانتخابات البلدية التي جرت في شهري جويلية أوت 1945، وتبعا لتوصيات الحركة الوطنية ممثلة في حركة أحباب البيان والحرية، وحزب الشعب الجزائري بمقاطعة

¹ - بلانش، مصدر سابق، ص 434.

² - نفسه، ص 435.

³ - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مرجع سابق، ص 956.

انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية الأولى المقرر إجراؤها في شهر أكتوبر 1945، وقد أدت نداءات الزعيمين مصالي الحاج وفرحات عباس إلى مقاطعة كثير من الجزائريين لهذه الانتخابات ورفض التوجه نحو الصناديق، كانت نسبتهم تقترب من 50% تقريبا في قسنطينة، و37.5% في بونة(عناية)، و35% في مدينة الجزائر. وتقدم الاشتراكيون والشيوعيون بقوائم مشتركة ولذلك تحصلت على أكثر من نصف أصوات الناخبين ونجحت في الفوز ببلديات عديدة منها بلديتي الجزائر وهران¹ وقد ذهبت بعض بلدات الاستعمار إلى انتخاب رؤساء بلديات مسلمين². وكان الامتناع عن التصويت في الهيئة الثانية (المسلمة) في المتوسط أكثر من منه من المجموعة الأولى. ففي مدينة الجزائر سجلت نسبة امتناع قدرت بـ 83% من بين المسجلين، بل 89% إذا أخذنا بالاعتبار أوراق الانتخاب الملغاة التي هي مرتفعة بشكل غير منطقي بالنظر إلى النسبة مقابل 27% في انتخابات 1937. فمن مجموع 8.903 ناخب مسلم في مدينة الجزائر لم يصوت سوى 1.479 ناخب منها 606 بطاقة ملغاة. وفي وهران وغليزان ومستغانم فقد صوت ثلث الناخبين المسلمين فقط وفي سطيف بلغ الامتناع عن التصويت 51% من المسجلين وما يقارب الـ 50% بقسنطينة وفي بعض بلديات بلاد القبائل السفلى لم يكن هناك لا مترشحون ولا ناخبون.³

فبما يتعلق بالانتخابات الإقليمية لـ 23-30 سبتمبر، فإن نسبة المقاطعة فيها سجلت تناقصا وصلت إلى 42% بين أوساط الناخبين الأوربيين و44% بين أوساط الناخبين الجزائريين. ويتحصل كل من الحزب الشيوعي الجزائري والحزب الاشتراكي على 7-24 مقعد على التوالي من أصل 121 فيما يخص الهيئة الأوربية. وأما من جهة الجزائريين فيتحصلان على 4-6 من أصل 68 مقعدا، وأبدا الحزب الشيوعي الجزائري ارتياحه من هذه النتائج ما دام قد ارتفع عدد مقاعده بثلاثة أضعاف لينتخب (جوري أبولكر) في مدينة الجزائر و(جمال شريف) ببجاية و(شوادرية) بسوق اهراس⁴ وعن طريق الاستفتاء العام ينتخب على الدكتور (الأخضري) بمدينة قالمة الذي تقدم كمرشح أمام الهيئة الثانية، بعدما

1 - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة.....، مرجع سابق، ص956.

2 - نفسه.

3 - بلانش، مصدر سابق، ص437.

4 - نفسه، ص438.

ندد بعمليات القمع أثناء حملته الانتخابية ويتحصل أحباب البيان والحرية على 9 مقاعد ليمثلوا بدون تسمية معينة بعضا من مسؤوليهم السابقين¹.

2-2- انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى (انتخابات 21 أكتوبر 1945)

فبعد مجازر مايو 1945، و في الوقت الذي كان فيه معظم قادة الحركة الوطنية في السجون والمعتقلات (فرحات عباس، مصالي الحاج) أصدرت السلطات الفرنسية يوم 17 أوت 1945 قانونا يمنح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين²، لكن هذا القانون لم يقدم حلا شاملا للقضية الجزائرية، شأنه في ذلك شأن قرار 07 مارس 1944³.

وأكبر صدمة أصابت وجدان الشعب الجزائري هي تصدع الحركة الوطنية الجزائرية بعد أن ظهرت قوية ومتينة مجسدة في حركة أحباب البيان والحرية، وبالأخص عندما أقدمت الإدارة الاستعمارية على إرسال إلى السجون والمنافي رؤوس الحركة الوطنية من مختلف الاتجاهات فدفعت الأعمال القمعية تلك بمناضليها إلى ضرورة مراجعة الحسابات الخاطئة خاصة وأن المعتقلات تحولت إلى مراكز للعمل الثوري من خلال لقاءات المناضلين وإصرارهم على تبني فكرة الاستقلال بعد شعورهم بالإحباط نتيجة عدم وفاء فرنسا بوعودها⁴ وإذا كانت سنة 1945، هي مرحلة تحول جوهريّة من المقاومة السياسية، إلى مرحلة الثورة التحريرية، ذلك أن الاستخدام المفرط للعنف والقوة ضد الجزائريين العزل، وما ترتب عنها من آثار مادية ومعنوية، على الشعب الجزائري عموما، وعلى الحركة الوطنية خصوصا، قد زادت الهوة عمقا بين الفرنسيين والجزائريين، وتفجرت الأحقاد الكامنة في أعماق الطرفين⁵.

ورغم أن التشكيلات الوطنية التي عاودت الظهور بعد سنة 1945 قد بدا عليها بعض التباين في المواقف، خاصة فيما يتعلق بالمنهج الواجب إتباعه، إلا أن الروح الوطنية والوعي السياسي المدرك لأهمية القضية الجزائرية، قد تطور بشكل كبير، وأعطى نفسا جديدا للمناضلين مما هيأهم لاحقا لخوض الكفاح المسلح، وهذا ما اعترف به بعض الفرنسيين مثل

1 - بلانش، مصدر سابق، ص438.

2 - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير...، مصدر سابق، ص340.

3 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص193.

4 - بن العقون، ج3، مصدر سابق، ص378.

5 - هذه الوقائع والحقائق، سجلتها أغلب مصادر تلك الفترة.

الجنرال(توبرت)، الذي قال سنة 1957: "إن القمع الدموي والاضطرابات، كان غلطة كبيرة فالنزاع الحالي، قد ولد جزئيا من هذا القمع الأعمى"¹.

وبالعودة إلى حيثيات ما بعد ماي 1945، نجد أن جمعية التأسيسية: هي التي أوكل إليها سلطة وضع الدستور الأول للجمهورية الرابعة المشكلة في 21 ماي 1945 وقد صادقت على قانون العفو الشامل على المساجين السياسيين، في 16 مارس 1946، ومن ثمة أطلق سراح بعض المعتقلين، ومنهم فرحات عباس ومحمد البشير الإبراهيمي، في حين أبقى على الكثير من مناضلي حزب الشعب في السجون².

هكذا، بدأت الأحزاب السياسية الجزائرية في الظهور، مستفيدة من دروس الحرب العالمية الثانية³، غير أن فرحات عباس ومصالي الحاج ومن خلال الأفكار غير المتناسقة لحزبيهما لم يتمكنوا من استيعاب الدرس القاسي، ولم يستوعبا بالكامل معنى ما وقع في ماي 1945 خاصة بالنسبة لفرنسا، التي أرادت من خلالها إيجاد وسيلة لضرب الحركة الوطنية في الصميم، وإفشال مشروع "حركة أحباب البيان والحرية"⁴.

لقد سمحت القوانين الفرنسية التي سُنّت مع مطلع سنة 1946، للحركة الوطنية بأن تعاود الظهور، بعضها بمسمياته القديمة، والبعض الآخر بمسميات ومنطلقات جديدة من أجل السماح لها بممارسة نشاطها الشرعي، ورغم التجربة الوجودية الناجحة خلال فترة الحرب الثانية، إلا أن ذلك لم يمنع لاحقا، من ظهور الاختلافات فيما بينها، حول مفهوم النضال السياسي وكيفية الدفاع عن القضية الجزائرية⁵.

غير أن هذه الاختلافات والتباينات، أفرزت بعض المؤشرات الإيجابية انعكست في مجملها على الدفع بعملية التحضير المادي والمعنوي للثورة المسلحة التي ستتدلج سنة 1954، وهذه التشكيلات الوطنية التي برزت بعد سنة 1945، هي: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وحزب الشعب الجزائري (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائري.

1 - مجلة سيرتا، العدد 5، ماي 1981، ص 30.

2 - Yousef Zertouti. « Le dossier du sang », **Revue Historia**, N: octobre 1971, Sétif, p p 82-86.

3 - بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 117.

4 - مهساس، مصدر سابق، ص 231

5 - سنتعرض لهذه النقاط في الصفحات الموالية.

أما على الساحة السياسية، فإنه في الوقت الذي كان فيه معظم قادة الحركة الوطنية في السجون والمعتقلات (فرحات عباس، مصالي الحاج) أصدرت السلطات الفرنسية يوم 17 أوت 1945¹ مرسوما تحت رقم (45.1837 - الجريدة الرسمية 19 أوت 1945 ص 5155) المعدل لقانون الانتخابات 30 نوفمبر 1875 إذ يمنح هذا المرسوم الجديد للجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي على قدم المساواة مع الفرنسيين، حيث حدد في مادته السادسة : بالنسبة للمسلمين الجزائريين المشكلين للقسم الثاني انتخاب ثلاثة عشر ممثلا على غرار القسم الأول، بمعنى منح الأقلية الأوربية عدد مقاعد يساوي عدد مقاعد الأغلبية الجزائرية في غرفتين مختلفتين للتمثيل في البرلمان الفرنسي و مكمل بملحق الأمرية بـ 15 سبتمبر 1945 والصادر في (الجريدة الرسمية في 16 سبتمبر 1945 في ص 5811) والخاص لكن هذا القانون لم يقدم حلا شاملا للقضية الجزائرية، شأنه في ذلك شأن قرار 07 مارس 1944² حيث يكون قد حقق الجنرال ديغول مطابا من مطالب الأمير خالد التي نادى بها خلال برنامجه السياسي سنة 1920.

وكان عدد الممثلين بالنسبة للهيئتين كما ورد في مرسوم 17 أوت 1945 على النحو التالي³

المقاطعات الانتخابية	عدد الممثلين في الهيئة الأولى	عدد الممثلين في الهيئة الثانية
مقاطعة الجزائر وإقليم غرداية	05	04
مقاطعة قسنطينة وإقليم توقرت	03	06
مقاطعة وهران وعين الصفراء	05	03
المجموع	13	13

وقد كانت الدعاية الانتخابية مباشرة من السلطات الاستعمارية أو من ينوب عنها أحيانا أتباعها في إظهار محاسن الحضارة الفرنسية والتقدم الذي صار عليه الشعب الجزائري

¹ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير...، مصدر سابق، ص 340.

² - عباس، ليل الاستعمار...، مصدر سابق، ص 339.

³ - Jacques Michel Bouvet, **Les élections en Algérie de 1945 à 1954**, Mémoire de fin d'études de l'institut d'études politiques d'Aix En Provence, Etabli sous la direction de Monsieur le professeur, Le Tourneau, p8.

وهي تقوم بهذه الحملات خاصة في المناسبات كما كان الحال في هذه الانتخابات العامة في 21 أكتوبر 1945 حيث أشعرت كل عمال الإدارة والمحاربين والقياد عبر نداءات إلى كل البلديات المختلطة والمقاطعات الثلاث لإحياء احتفال 14 جويلية 1945 وكانت مناسبة لتمرير رسائل انتخابية إلى الجماهير للاستعداد لهذه الانتخابات¹.

فأوصت الحركة الوطنية ممثلة في (حركة أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري) والليدان كانا محظوران من ممارسة النشاط السياسي منذ بداية الحرب العالمية الثانية بمقاطعة انتخابات لأول مجلس تأسيسي الفرنسي المقرر إجراؤها في 21 أكتوبر 1945² في تلك الظروف الصعبة وفي نفس الوقت كانت تلك الانتخابات ذات أهمية تاريخية في السياسة الأهلية. فقد سمحت بتنفيذ أمرية 7 مارس 1944 تنفيذًا محدودًا في الواقع لأن سوء نية رؤساء البلديات وأرباب الأعمال³، في حين كان أول حزب ترشح لهذه الانتخابات هو الحزب الشيوعي الجزائري الذي اعتبر هذه الانتخابات فرصة في ظل امتناع باقي الأحزاب المشاركة لا مجال لتضييعها ليشغلوا مناصب خصومهم الغائبين.

2-3- أول مجلس وطني تأسيسي

وقد ترشح لهذه الانتخابات في مقاطعة الجزائر العاصمة في الهيئة الانتخابية الثانية (المسلمون) في قائمتين مختلفتين، فالأولى عن الحزب الشيوعي كل من عمار أوزقان ومحمودي أحمد بوعمرة، ومعروف محمد، ودالي باي رشيد، ومثل اتحاد الاشتراكيين، كل من الدكتور ومستشار بلدي بالبلدية السيد بشير "عبد الوهاب" و "بوطيبة عبد الرحمن" فلاح ومستشار عام وعضو في الغرفة الفلاحية وعاشور محند مهندس ونائب أول ببلدية تيزي وزو، وفارس عبد الرحمن، موثق ومستشار عام ونائب ببلدية البرواقية. وضمت قائمة اتحاد المسلمين كل من الدكتور عبد النور تامزالي، وبهلول أحمد ومحمدي رابح وابن صيام محمود⁴.

واللعبه السياسية تقتضي ملء الفراغ في الأوقات التي اشتد خلالها القمع الاستعماري ضد الحركة الوطنية⁵. وكانت الحكومة الفرنسية قد هيأت كل الإمكانيات بغرض إنجاح هذه

¹ - طاعة، مرجع سابق، ص 108.

² - حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، منشورات البربخ، تر، سعيد جعفر، 2002، ص 70.

³ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 340.

⁴ - IBA - ELA - 118 / 2337 6 D2 , Elections 1945 , p p 5-7.

⁵ - بن سعيد، مرجع سابق، ص 76.

العملية الانتخابية ومن هذه الوسائل جملة القرارات والمراسيم التي سبقت هذه العملية الانتخابية وضبطها والعودة إلى النصوص التشريعية الصادرة منذ 1922 فيما يخص البطاقات الانتخابية و لجان المراقبة و شروط تشكيل القوائم¹.

وقد وجه كل من فرحات عباس ومصالي الحاج نداء لمقاطعة انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى، وقد أدت نداءات الزعيمين مصالي وعباس إلى مقاطعة كثير من الجزائريين لهذه الانتخابات، فبلغت نسبة المشتركين في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 50% وفي مقاطعة وهران 60% أما نسبة المشاركين الإجمالية فبلغت 45.48%² وأكثرهم من أنصار الدكتور ابن جلول³، حيث حصلوا على سبعة مقاعد من 13 مقعدا مخصصة للجزائريين، كما رفض المنتخبون الفرنسيون مشروع ابن جلول الاندماجي ولم تناقشه الجمعية التأسيسية⁴. لقد بلغ عدد المسجلين 1.350.000 مسجل والأصوات المعبر عنها 705.000 منتخب و قد تم الإدلاء بـ 153803 "بنعم" لإنشاء الجمعية التأسيسية و بـ 180.164 «بلا» و مع ذلك تم المصادقة على تشكيل الجمعية التأسيسية و كانت النتائج كالتالي: حصد الشيوعيون أكثر من 137357⁵ صوت بنسبة 19.30% من الأصوات المعبر عنها، والاشتراكيون ما يقارب 200.000 صوت بنسبة 28.04%، والمنتخبين 300.000 صوت بنسبة 43.99%⁶.

وقد ظفر الدكتور بن جلول و جماعة المنتخبين بـ 7 مقاعد، والحزب الاشتراكي والمنتمون إليه بأربعة مقاعد، و استفاد الحزب الشيوعي من مقعدين اثنين في انتخابات أول مجلس تأسيسي (أكتوبر 1945)⁷ الأول لـ (عمار أوزقان) بمدينة الجزائر بـ 82.285 صوتا أي 35% من الأصوات المعبر عنها، والثاني لـ (شوادرية) بمقاطعة قسنطينة بـ 41.901 صوت و فاز الاشتراكيون بمقعدين بمقاطعة الجزائر (عاشور محند) و (بوطيبة)⁸.

¹ - طاعة، مرجع سابق، ص 107.

² - جوان غليسي، ثورة الجزائر ترجمة عبد الرحمان صدقي، الدار المصرية للنشر والترجمة، القاهرة، 1951، ص 81.

³ - نفسه.

⁴ - Ageron, *Histoire de l'Algérie contemporaine...*, Op.cit, p93.

⁵ - مهساس، مصدر سابق، ص 263.

⁶ - Bouvet, *Les élections en Algérie*, Op.cit, p9.

⁷ - بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر 2010، ص 168.

⁸ - بلانش، مصدر سابق، ص 441.

2-4- موقف الأحزاب الجزائرية من انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى

قرار تمثيل الجزائريين في البرلمان وإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى أثارت مواقف مختلفة و متعارضة من قبل الأحزاب و التشكيلات السياسية الجزائرية، فأيد وشارك في هذه الانتخابات الحزب الشيوعي منذ البداية وأثارته السياسة القمعية من استنكار على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأصدر المجلس التأسيسي قانون العفو العام، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين خلال الأشهر الأولى من سنة 1946 وعلى إثر ذلك تغير الموقف الموحد للمعارضة وظهر تأييد فرحات عباس فشكل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مباشرة بعد إطلاق سراحه للمشاركة في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية. لكن حزب الشعب بقي ثابتا في موقفه الذي لا يثق بالوعود الفرنسية ولا يتقرب أي تغيير للسياسة الفرنسية وكان لا يتبنى موقفا عدائيا اتجاهها متمسكا بالخط الثوري القادر على تعبئة الشعب،¹ استعدادا لنشوب نزاع لا مناص منه بسبب السياسة الاستعمارية التي تسلكها الحكومة الفرنسية.

3 - الانبعاث السياسي منذ 1946

تعتبر الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اندلاع الثورة التحريرية من أغنى المراحل من حيث الإنتاج الفكري السياسي، و قد تجسد هذا الحراك في الاستفتاءات والانتخابات منها الانتخابات التشريعية الفرنسية لتعيين المجلس التأسيسي الثاني في 02 جوان 1946 وهذا انطلاقا من تاريخ صدور قانون العفو العام في مارس 1946، حيث تقدمت الأحزاب بمجموعة من المطالب السياسية والمبادئ الدستورية والصيغ المؤسساتية والنصوص تندرج في إطار تحقيق الوحدة الوطنية

3-1- انتخابات 1946

3-1-1- استفتاء 5 ماي 1946:

كان نتيجة حتمية لانتخاب الجمعية التأسيسية الأولى فكان الاستفتاء بطرح السؤال التالي: هل توافق على الجمعية التأسيسية الأولى؟ وقد شرع بتنظيم الانتخابات مراجعة القوائم الانتخابية في الجزائر، وفي مقاطعة الجنوب وهذا بموجب مرسوم 19 أبريل 1946. وتسجيل المنتخبين في مختلف الهيئات

¹ - مهساس، مصدر سابق، ص259.

الانتخابية، بقي يسير دائما بموجب المادة 20 من قانون 13 أفريل 1946. وإذا كانت النتيجة ايجابية، فسيتم انتخاب النواب، ويحدد هذا القانون عدد المقاعد المسندة للجزائر المحددة ب35 منهم 14 للهيئة الانتخابية الأولى و21 مقعدا للهيئة الانتخابية الثانية. وبموجب مرسوم 20 أفريل 1946، تم استدعاء الهيئة الانتخابية في الوطن الأم (الميتروبول) والجزائر لإجراء الاستفتاء في 5 ماي 1946. والحملة الانتخابية، تم تنظيمها بنفس طريقة انتخابات 21 أكتوبر 1945. وكانت نتائج الاستفتاء كالتالي¹ :

المسجلين	المنتخبين	نعم	لا	
217.885	156.101	70.266	81002	الجزائر
190.659	134.544	70.459	61.180	وهران
111.798	79.462	33.807	43578	قسنطينة
الامتناع	%29	174.532	185.760	المجموع

النتيجة: لم يكن التصويت بنعم بالغالبية إلا في وهران بـ 9270 صوت. والنتائج كانت في فرنسا بـ 9.280.386 بنعم و 10.450.883 بـ "لا"، وبالتالي كانت النتائج في الجزائر تقريبا نفسها كما في فرنسا وبالتالي رفض الدستور المقترح. وبالتالي كان لابد من اقتراح جمعية تأسيسية التي ستقترح مشروع دستوري جديد².

3-1-2- انتخابات 2 جوان 1946

ولعل من أبرز أحداث هذه الفترة كون السلطات الفرنسية قررت إجراء الانتخابات العامة الفرنسية في شهر جوان 1946 وبمناسبة هذه الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي الثاني 2 جوان 1946 سعى الشيوعيون إلى تحقيق الاتحاد مع أحباب البيان حيث أرسلوا إليهم بمقترحات مشروع مشترك، يضم خصوصا إدانة الإدماج والاعتراف بالأصالة الجزائرية، وانتخاب مجلس جزائري عن طريق الاقتراع العام مع تكافؤ الممثلين في الهيئتين. إلا أن نداءهم لم يلق صدى ولم يثق الوطنيون في تغير موقفهم، خاصة وأنهم لم ينسوا انتقاداتهم بعد ماي 1945.

¹ - Bouvet, *Les élections en Algérie,*, Op.cit, p11.

² -Ibid.

3-1-2-1- الحملة الانتخابية

أسرع فرحات عباس لتكوين الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بغرض المشاركة في تلك الانتخابات، كان حزب الشعب يحاول صرف فرحات عباس عن إشراك الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في انتخاب المجلس الفرنسي الثاني (2 جوان 1946) كما حاول إقناعه بضرورة اتخاذ موقف مشترك خلال الحملة الانتخابية، حيث سعى حزب الشعب لم شمل الشعب الجزائري لإفشال مناورات الإدارة الساعية إلى إضعاف الحركة الوطنية¹، وشن حملة للمقاطعة الانتخابية حيث وزعت القيادة السرية لحزب الشعب الجزائري منشير عنيفة وكانت المنشير المكتوبة بالفرنسية تذكر بأن "الانتخاب خيانة"، وتلك المكتوبة بالعربية استعملت الصيغة الدينية "من انتخب كفر". كما نشر حزب الشعب الجزائري منشورا: "النصر حليف المقاطعة"²

في حين الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: والذي أسسه "فرحات عباس" في أفريل 1946 بعد ما تمكن هذا الأخير من أن يجمع من حوله كوكبة من الإطارات المؤمنة بأفكاره والمستعدة للنضال في سبيلها³ بعد أن اتفق معهم على تسمية الحزب وحصوله على الترخيص القانوني من الهيئات المختصة.

فعاد عباس إلى معترك السياسة دخل الحملة الدعائية الانتخابية التي تجند لها شخصيات الحزب و مناضليه، وفي مقدمتهم زعيم الحزب فرحات عباس، فوزع يوم 1 ماي 1946 نداء للشعب الجزائري جاء على شكل منشور حمل عنوان «نداء للشباب الجزائري المسلم أمام الجريمة الاستعمارية لا اندماج ولا أسياذ جدد» وفيما بعد كتب في «ليل الاستعمار» قائلا: «كانت غايتنا إبراز شعب فتي حتى يتكون تكويننا سياسيا ديمقراطيا و اجتماعيا، و أضاف إن هدفنا هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية مع احترام مبدأ القوميات، إذ يملي علينا واجبنا بناء مستقبل بلادنا على أسس صحيحة و تاريخية حتى ندمجه في الديمقراطية العالمية الحرة»⁴.

1 - مهساس، مصدر سابق، ص ص 262-263.

2 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 2، مصدر سابق، ص 1099.

3 - الزبيري، مرجع سابق، ص 107.

4- محمد الشريف ولد حسين، من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال (1830-1962) دار القصة للنشر والتوزيع الجزائر، 2010، ص 42.

كما أصدر فرحات عباس خلال حملته الانتخابية وأصدقائه تصريحات قوية وعنيفة ويكون عباس قد صرّح في سعيدة بتاريخ 24 ماي 1946: " عندما تكونون قبالة محافظ شرطة أو محافظ، وحتى أمام وزير، فانظروا إليه وجها لوجه وقلوا له: " أريد هذا إنك الأقوى، أقتلني إن أردت، لكنني متشبع بالإيمان " ¹

ومع ذلك سعى إلى تحقيق مصير الجزائر عن طريق إصلاحات تدريجية دون قطع الصلة بفرنسا، وقد دخل حزب الاتحاد معترك السياسة باتخاذ قرار مشاركة الحزب في انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية التي جرت في 2 جوان 1946، وهذا برغم من غياب مصالي الحاج وأتباعه ومعارضة حزب "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" لهذه الانتخابات وحرر بيانا يتهم فيه كل من يشارك في تلك الانتخابات ترشحا أو انتخبا بالخيانة والكفر، ورغم ذلك قرر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ² تقديم مرشحين إلى انتخابات المجلس التأسيسي فزادت بذلك هوة الاختلاف بينه وبين حزب الشعب الجزائري ³، فكانت المشاركة في هذه الانتخابات بنسبة أقل عن سابقتها في الهيئة الانتخابية الأولى بأقل من 48% من المسجلين ⁴، نظرا لإقدام عدد كبير من الشعب على مقاطعتها بناء على دعوة حزب الشعب الجزائري إلى ذلك، نظرا لأنها ستكون مزورة على غرار الانتخابات الماضية ⁵.

-الحزب الشيوعي بأزيد من 50000 صوت لم يتحصل إلا على نسبة 8.2% من الأصوات المعبر عنها وحصوله على مقعدين.

-الحزب الاشتراكي، أزيد من 53346 صوت ويحصد نسبة 13.4% من الأصوات 3

مقاعد. ⁶

- والاتحاد الديمقراطي 460.000 صوتا من مجموع 633.349 مقترح يحصد ما يمثل نسبة 71.07% ⁷ من الأصوات المعبر عنها وبالتالي حصد 11 مقعدا من مجموع 13 ⁸ من المجمع الثاني المختص بالمسلمين

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية....، ج 2، مصدر سابق، ص 1099.

2 - حميد، مرجع سابق، ص 108.

3 - مهساس، مصدر سابق، ص 163.

4 - Bouvet, *Les élections en Algérie*, Op.cit, p14.

5 Mahsas, *Op.cit*, p 223.

6 -Ibid, p, 223.

7- جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 342.

8- بوحوش، مرجع سابق، ص 311.

وكانوا موزعين كالتالي:

- **في عمالة قسنطينة:** نالت لائحة الحزب الديمقراطي للبيان كل المقاعد، وعددها 6 والمنتخبون هم: فرحات عباس صيدلي بسطيف، الأستاذ مصطفى الهادي محامي بسطيف ابن الخليل طبيب بياتنة، والأستاذ قدور ساطور محامي بالجزائر العاصمة والحواس باي العقون ملاك في عنابة والأستاذ: الشريف حاج سعيد محامي بقسنطينة¹.

في عمالة وهران: أحرزت لائحة الحزب 3 مقاعد وهم: عبد القادر محداد أستاذ بثانوية وهران والدكتور أحمد فرانسيس طبيب بجليزان، وقادة بوطغان أستاذ بتيارت².

- **وفي عمالة الجزائر،** نال ذات الحزب مقعدين من أصل أربعة، وانتخب الدكتور سعدان طبيب من بسكرة، والشريف بن قداش عامل في معمل تجاري بميشلي.

أما محمد بن سالم من الأغواط، وأحمد بومنجل محامي بالعاصمة، فقد ذهباً ضحية تزوير قام به عامل الجزائر "السيد بيريلي" «Perlier»، لذلك لم ينتخب³. وحسب رأي- عباس- كان بالإمكان الحصول على نسبة أعلى، لولا التزوير الذي مارسه الإدارة الاستعمارية⁴ تحت إشراف والي الجزائر -إذ ذاك- وهو م. "بيريلي"⁵ حيث ذهب المقعدان لصالح الاشتراكيين دون وجهة حق.

وتم كشف العديد من المخالفات المرتكبة في العديد من المراكز الانتخابية نذكر على سبيل المثال، في عين الحمام (ميشلي سابقاً) في دوار بني منقلات، قام المتصرف الإداري "ديمون" بإخراج الممثلين من القاعة بحجة تفتيشهم " وفي دوار أوغدال قام المتصرف الإداري شخصياً بطرد المندوبين. وفي ميسرانة، أفرغ الباش آغا آيت على المكاتب، وقام القايد سايح بوعلي في الشلف، بضرب الناخبين الذين رفضوا الامتثال للأوامر⁶

حقق الحزب انتصاراً باهراً في هذه الانتخابات وبذلك دخل فرحات عباس باحة البرلمان الفرنسي بنخبة ممتازة من خيرة قادة حزبه، بعد هذا الانجاز الكبير الذي حققه

1 - ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص433.

2- نفسه، ص434.

3 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص ص 156-157.

4 - نفسه، ص 117.

5- ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص434.

6 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج 2، مصدر سابق، ص 1099.

فرحات عباس ورفاقه وتفوقه على أنصار أطروحة الإدماج وأدانه، ومنحت الانتخابات بالمجلس الوطني التأسيسي الثاني بعد هذا النصر، فرصة للمطالبة بدولة جزائرية يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية، وقال فرحات عباس: "إن الانتخاب الحر المباشر في نطاق هيئة للناخبين مختلطة موحدة، يكون غاية هذه المساواة، لكن الامتيازات الحالية المترتبة عن النظام الاستعماري يجبرنا على تقبل ترتيبات مؤقتة وستزول هذه الامتيازات من تلقاء نفسها بمرور الزمن وإدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية سننجزها . وستدخل الوحدة الجزائرية عندئذ حيز الواقع وفي المشاعر، ولن يعود مانعا لتقوم مؤسسات ديمقراطية تماما بوظيفتها بصورة حرة¹

وطرح فرحات عباس مع باقي نواب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 09 أوت 1946 على مكتب المجلس الوطني الفرنسي مشروع دستور جزائري تمحور حول تأسيس جمهورية الجزائرية² مستقلة ذاتيا، لها مؤسسات سياسية (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطات القضائية) وبرنامج يتضمن عدة محاور ارتأى أنها ضرورية لتشييد الجزائر على أسس واقعية وتاريخية تكون كفيلة بأن تعبد لها طريق الديمقراطية العالمية ومن أهم تلك المحاور³ ندرج ما يلي:

المادة الأولى: تعترف فرنسا بالاستقلال الذاتي التام، وتعترف بالجمهورية الجزائرية وحكومتها وألوانها الوطنية.

المادة الثانية: تكون الجمهورية الجزائرية عضوا في الإتحاد الفرنسي كدولة مشتركة مع الإشراف المشترك على الخارجية والدفاع الوطني.

المادة الثالثة: تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة الكاملة على التراب الوطني وتشرف على جميع الشؤون الداخلية عبر برلمان ونواب يتم انتخابهم بالاقتراع العام.

المادة الرابعة: يتمتع كل فرنسي في الجزائر بنفس الحقوق التي يتمتع بها الجزائريون.

المادة الخامسة: يتمتع الجزائريون في فرنسا بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون.

المادة السادسة: يمكن تعميم المادتين السابقتين على كامل أعضاء الاتحاد الفرنسي

بعد المصادقة.

¹ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 144.

² - ابن العقون، ج 2، مصدر سابق، ص 200.

³ - بن سعيد، مرجع سابق، ص ص 77-78.

المادة السابعة: يكون التعليم باللغتين الرسميتين الفرنسية والعربية إجباريين للجنسين¹. بالنسبة للاشركيين فإنهم حددوا الجزائر في كونها وحدة إقليمية من الاتحاد الفرنسي تتمتع بشخصية معنوية ودستور خاص، ومجلس جزائري ينتخب أعضاؤه بالاقتراع العام ولا يحق للمرأة أن تصوت في هذه الحالة، ويكون مجال الوحدة ضيقا بين الجزائر وفرنسا² إلا أن هذا المشروع الذي أبقى في عمومته على مطالب بيان فيفري 1943 باء بالفشل لأن مقترحاتهم لم تؤخذ بعين الاعتبار بالرغم من الخطاب المؤثر الذي ألقاه الدكتور سعدان لأن المستوطنين اعتبروا المشروع جريئا ووقحا، ولم يجهد البرلمان نفسه لمناقشة القانون الأساسي للجزائر، لأنه يمثل ويوحى باستقلال الجزائر³، وعليه بات من الواضح أن المعارضة أصبحت علنية للجزائريين، فكثيرا ما كان المندوبون المعمرون يمنعون المنتخبين الوطنيين من التدخل، حتى أن الانسداد أخذ طوقا عنيفة من بعض المنتخبين الأوربيين والمعمرين على حد سواء، هؤلاء تحركوا لتهديد الحكومة الفرنسية بالتورد في حالة إقرارها لقوانين لا تكون في صالح الجزائر الفرنسية⁴ وهددوا اللجوء الى حرب أهلية في حالة ما إذا تمت المصادقة على نظام أساسي للجزائر. ومما لا شك فيه أن تهديدات الكولون قد أثمرت لأن الحكومة الفرنسية جندت كل طاقاتها لاستبعاد مشروع قانون الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجعل المجلس الوطني الفرنسي يهتم فقط بالمشروع المقدم من قبلها وهو عبارة عن وثيقة مستمدة في أساسها من مشروع كانت حكومة «Bidault» قد أعدته في شهر سبتمبر 1946، بواسطة الأستاذ «Viard»⁵

3-2- الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946 والفشل الوحدوي

بموجب استفتاء 13 أكتوبر 1946 تقرر إجراء الانتخابات التشريعية، في إطار الجمعية التأسيسية الثانية، صادق الشعب الفرنسي على دستور الجمهورية الرابعة تم الإعلان عن ميلاد دستورها الصادر 27 أكتوبر 1946 الذي يحمل رقم 46-2385 والمعدل بقانون

1 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص ص 200-201.

2 - Tayeb Chentouf , L'Assemblée Algérienne ,20 septembre 1947-12 Avril 1956, Op.cit ,p25.

3- Aron, Op.cit, p253.

4 - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 117.

5 - نفسه.

سبتمبر 1947 والذي عدل في غرفة النواب التي أصبحت "الجمعية الوطنية" و" مجلس الشيوخ" أصبح "مجلس الجمهورية" الذي كان قد حدد له قانون 27 أكتوبر 1946 نظام انتخابي معقد بضمان عدالة محدودة جدا بين مختلف الفئات الانتخابية¹ فهو يسوي بين 10 ملايين جزائري مسلم و850 ألف أوربي².

" جاء في المادة الأولى: المجلس الجزائري مدعو بالمرسوم الصادر عن الحاكم العام لتقديم ممثلي ومرشحي مجلس الاتحاد الفرنسي على مستوى مقاطعات الجزائر. المادة الثانية: يمثل الجزائر في مجلس الاتحاد الفرنسي 12 نائبا من المجلس الجزائري 06 نواب بالنسبة للهيئة الأولى و06 نواب بالنسبة للهيئة الثانية. المادة الثالثة: مرشحوا مجلس الاتحاد الفرنسي لا بد ألا تتعدى أعمارهم سن 23 سنة من يوم تقديم الترشيحات. المادة الرابعة يعلن على المترشح الذي تتضمن القائمة اسمه على الأقل 03 أيام قبل بدء الترشيحات مع تقديم ملف الترشيح والإمضاء"³.

وضم هذا القانون "13 مادة تتعلق كلها بكيفيات الترشح وشروط الانتخاب"⁴، وفي مدونة أخرى نجد قانون 27 أكتوبر 1946 المتعلق بانتخابات المجلس الفرنسي يضع شروطا حول كيفيات الترشح بالاقتراع المباشر، بحيث " يحدد 12 عضوا من المجالس العامة و12 عضوا من المجلس الجزائري في الدور الأول ليكون في الدور الثاني 12 ممثلا وهم نواب الجزائر في مجلس الاتحاد الفرنسي"، أما مدة التمثيل في مجلس الاتحاد الفرنسي: فتحددها المادة 12 من قانون 27 أكتوبر 1946 بست سنوات بالتناوب حيث يتجدد التمثيل بعد كل ثلاث سنوات⁵.

لقد كانت هذه الانتخابات مسجلة بموجب قانون 5 أكتوبر 1946، تحت رقم 46715146- المادة رقم 5: حدد أنه في كل مقاطعة انتخابية يجب أن تكون كل قائمة توافق عدد الأسماء مساوي لعدد المقاعد المخصصة في الهيئة.

¹ - Bouvet, *Les élections en Algérie*, Op.cit, p21.

² - Raymond Aron, *La Quatrième République*, éd, Presse universitaire de France, Paris, 1975. Pp 07-30.

³ - طاعة، مرجع سابق، ص191.

⁴ - نفسه.

⁵ - نفسه، ص 192.

و كان عدد المقاعد محددة كالتالي¹:

الهيئة الثانية	الهيئة الأولى	
5	6	مقاطعة الجزائر
3	5	مقاطعة وهران
7	4	مقاطعة قسنطينة

ومنه فإن 15 نائبا كانوا معنيين بالانتخابات في كل هيئة و منه يكون مجموعهم 30 نائبا في الجمعية الجزائرية في هينتين.

بعدها كان حزب الشعب الجزائري يدعو إبان انتخابات 2 جوان 1946 مقاطعة الانتخابات التي كان يرى فيها إيذانا بقبول سياسة التنازل والاندماج وبالتالي رضى بالكفر² تراجع تراجعاً عجبياً³، واتخذ الحزب من حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إطاراً لخوض غمار الانتخابات وكان من الممكن أن تشكل هذه الانتخابات البرلمانية الفرنسية التي كان مقرراً له يوم 19 أكتوبر 1946 اختباراً حقيقياً لشعبية التنظيميين الرئيسيين : (حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية) لولا أن فرحات عباس انسحب في آخر لحظة وعلل ذلك بأن حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري قد اتخذ قراراً سرياً يترك حزب الشعب الجزائري يقوم هو الآخر بتجربته البرلمانية وقال بخصوص هذه المشاركة ما يلي: " أن تجمع أصدقاء البيان والحريّة سيمتّع عن تقديم مرشحين للانتخابات التشريعية الأولى في 10 نوفمبر 1946 لتمكين مصالي الحاج من مواجهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانها، بأن مصالي الحاج حصل على ضمانات وزارة الداخلية والحكومة العامة في الجزائر بأن القوائم الانتخابية التي يقدمها حزب الشعب ستعتمد، وبناء على ذلك ترشح للانتخابات وطلب مني الانسحاب من المنافسة تحاشياً لانشقاق القوى الوطنية، كما أكد بإمكانية الحصول على استقلال الجزائر⁴ ولكن هذا الرأي غير صحيح إذا ما علمنا بأن فرحات عباس قد طلب من مؤيديه أن يعطوا أصواتهم الانتخابية للحزب الشيوعي الجزائري الذي لا تختلف مطالبه كثيراً عن مطالب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

¹ - Bouvet, *Les élections en Algérie*, Op.cit, p21-22.

² - ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 423.

³ - نفسه، 439.

⁴ - مهساس، مصدر سابق، ص269.

الحقيقة كما يقول "روجي لوتورنو" أن عباس لم يكن بوسعها أن يبذل نجاحا ظاهريا كان وقد حققه خلال انتخابات الجمعية التأسيسية في 2 جوان 1946، ولذلك قرر بأن لا يقدم أي مرشح لهذه الانتخابات - رغم محاولته بأن يكون جبهة من العلماء والشيوعيين إضافة إلى حزبه - لمواجهة حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، كما جاء في تقرير محافظ قسنطينة أن فرحات عباس قد خشي إن هو قدّم قوائم البيان ضد مصالي أن يظهر: "كأنه مرشح الإدارة"¹.

لقد فتحت الإدارة الاستعمارية المجال لمصالي الحاج، سمحت له بخوض الانتخابات الخاصة بالجمعية التشريعية الثانية بعد أن حلت الأولى لرفضها مشروع الدستور الأول² والتي كان مقرر إجرائها في نوفمبر 1946 حيث اعتمدت الليونة لأجل تهدئة الأوضاع أوجدت اللجنة المركزية لحزب الشعب التي اشترط عليه تغيير اسمه³ بدعوى أن هذا الأخير قد حُلَّ منذ 1939⁴، ومن ثم ظهرت للوجود "حركة انتصار الحريات الديمقراطية"⁵ الوجه الرسمي لها في 2 نوفمبر 1946 وأجمعت اللجنة المركزية للحزب المتكونة من: (مصالي الحاج، حسين لحول الأمين دباغين محمد بلوزداد، أحمد بودة، أحمد مزغنة، محمد خيضر السعيد عمران، شوقي مصطفى محمد شرشالي، محمد طالب، حسين عسلة) على مواصلة النضال من أجل الاعتراف بحزب الشعب وعودته للحياة السياسية بطريقة علنية وشرعية هذا ما أكدّه الدكتور شوقي مصطفى وعبد الرزاق شنتوف⁶، وأكدوا ضرورة تغيير أسلوب النضال الوطني واستعمال سياسة العنف الثوري لأجل استرجاع السيادة الوطنية، في حين عبر البعض عن ضرورة انتهاج الحل السياسي في إطار النشاط الحزبي للتحضير للعمل المسلح وذلك من خلال مناقشة المشاركة في الانتخابات من عدمها فاتضح وجود رأيين متعارضين رأي مؤيد لمصالي ومناصره ورأي معارض للانتخاب "لحسين لحول"، فالرأي الأول يقول أن المشاركة في الانتخابات وسيلة من وسائل المقاومة السياسية ويرى في المجالس النيابية أداة

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مصدر سابق، ص 1080.

2 - بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 122.

3 - مهساس، مصدر سابق، ص 269.

4 - بن خدة، مصدر سابق، ص 171.

5 - مهساس، مصدر سابق، ص 269.

6 - بن خدة، مصدر سابق، ص 58.

لإشهار مطالب الشعب ونشر الفكرة ولكسب العطف والتأييد لدى الرأي العام في الأوساط الفرنسية وخاصة أوساط اليسار واليمين المعتدل¹، أما الرأي المعارض فيرى أنه إذا كانت المشاركة في الانتخابات ستمكن من إيصال صوتهم في الداخل والخارج إلى مدى أوسع، فلا شك أن خسارتهم في الرجال ستكون جسيمة وعلى حساب الإعداد للمعركة الفاصلة، إضافة إلى أن المشاركة في المجالس النيابية قد تجعل من الرجال المنتخبين يستمرون المقاومة السياسية في نطاق القوانين التي هي استعمارية وضعت ضدهم ولفائدة غيرهم².

لقد اتخذ الحزب سياسة مقاطعة الانتخابات وبعد نقاش طويل، ومداولات دامت ثلاثة أيام بلياليها لم يتمكن مصالي الحاج إلا بصعوبة كبيرة اقتناع جميع الأعضاء خاصة الجناح المضاد له بتبني فكرته بالمشاركة في الانتخابات، ما عدا حسين الأحول³ والأمين دباغين وعمر أوصديق والطيب بولحروف بالرأي المؤيد ويبدو أنهم انصرفوا وهم غير مقتنعين بالموقف النهائي الذي الاجتماع لتختم الدورة بالاتفاق على المشاركة في أولى الانتخابات التشريعية الفرنسية⁴ على أنه من جهة أخرى و في الوقت نفسه تم الاتفاق على أن يكون للحركة الوطنية جناحان جناح علني رسمي M.T.L.D وتنظيماته الحزبية الجماهيرية على أن يكون له جناح سري وأنه سيأخذ حصة الأسد من نشاط الحزب⁵ ستكون له تشكيلاته وتنظيماته التي تقتضيها ظروف العمل السري للتحضير للثورة المسلحة⁶.

ومع هذا ففي أثناء الحملة الانتخابية التي أعقبت المؤتمر، دافع حسين حول عن فكرة المشاركة بالرغم من تعارضها مع قناعاته الشخصية، فأعطى بذلك مثلاً رائعا في الانضباط الحزبي واحترام مبدأ الإدارة الجماعية القاضي بأن تحترم الأقلية قرار الأغلبية⁷.

1 - بن سعيد سمية، مرجع سابق، ص 79.

2 - نفسه.

3 - ابن العقون، الكفاح القومي.....، ج3، مصدر سابق، ص 14.

4 - بن خدة، مصدر سابق، ص 171.

5 - عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني

للمجاهد، الجزائر، ع3، 1995، ص83.

6 - بن سعيد، مرجع سابق، ص79.

7 - نفسه.

وقد حملت قائمة هذا الحزب خلال الحملة الانتخابية اسما " قائمة تحرير الشعب الجزائري " .

- جاءت مبادئ الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية شاملة للمحاور التالية:
- الجزائر أمة.
 - تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها على الجزائر.
 - انتخاب مجلس وطني ذو سيادة من قبل جميع الجزائريين بالاقتراع العام المباشر.
 - تأسيس جمهورية ديمقراطية اجتماعية¹.

لقد عرفت البلدية المختلطة بجرجرة مجريات انتخابات 10-11-1946 حملة انتخابية نشطها عناصر "حركة انتصار الحريات الديمقراطية " بطريقة سلسة وكتومة لكنها فعالة كما تم تنظيم اجتماعات أظهرت تماسك أعضاء الحزب بالمنطقة بالزعيم مصالي الحاج.

ورغم أنّ الحملة الانتخابية كانت قصيرة، فقد عادت بفوائد جمة على الحزب إذ سمحت له بأن يكون منسجما مع الجماهير العريضة و لقيت الأفكار الاستقلالية قبولا حسنا في قلوب الأغلبية الساحقة من السكان بالرغم من العراقيل التي وضعتها الإدارة الاستعمارية في وجهها² كما كان متوقعا، فشرعت الإدارة الفرنسية في الغش والتدليس، رفضت الإدارة الاستعمارية بالجزائر ترشح "مصالي الحاج" و"فيلاي مبارك" و"ممشاوي محمد" وذلك بدعوى أن هناك أحكاما صدرت ضدهم لأسباب سياسية، وبعدها رفضت قبول لائحتين للحزب وهما لائحة عمالة قسنطينة ولائحة القسم الثاني بقسنطينة وذلك بواسطة عاملي العمالتين المعنيتين تنفيذا لنصوص قانونية³ وذلك بعد فوات الأجال القانونية، حتى لا يتمكن الحزب من طرح مرشحين جدد⁴ ، وتم توزيع مرشحي حركة انتصار الحريات الديمقراطية على النحو التالي :

1 - العمري، مرجع سابق، ص76.

2 - بن خدة، مصدر سابق، ص172

3 - ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص 422.

4- بن سعيد، مرجع سابق، ص79.

- المقاطعة الانتخابية لمدينة الجزائر: أحمد مزغنة، محمد خيضر، محمد طالب
عمار خليل وعبد الرحمن حفيظ¹.

- المقاطعة الانتخابية لوهران: حسين لحول وقد رفضت عضويته نتيجة الأحكام
القضائية الصادرة ضده سابقا)، هواري سويح، تاجر ومحمد ممشاوي.

- مقاطعة قسنطينة: محمد لمين دباغين، مسعود بوقادوم، وجمال دردور.

- مقاطعة باتنة: أحمد بودة وعبد الله بن حبيلس².

وبما أن قد جرت هذه الانتخابات تحت إشراف الشرطة المتخصصة في القمع وعرقلة
الانتخابات وتزويرها³ في نوفمبر 1946، لم يتمكن حزب الحركة من أجل انتصار الحريات
الديمقراطية من الحصول سوى على 5 مقاعد⁴ من ستة عشر مرشحا⁵ ففي مقاطعة قسنطينة
(انتخب كل من الأمين دباغين، دردور جمال، بوقادوم مسعود) ومقعدان في مدينة الجزائر
(حيث انتخب أحمد مزغنة ومحمد خيضر) وهذا ما تسبب في تلوّث سمعة الديمقراطية
فبعدها اكتفت الإدارة الاستعمارية بمنع ترشيح أعضاء الحزب بمقدار الثلث احتياطا لتجربتها
بترك الانتخابات تجري حرة، ولما علمت النتيجة بفوز كل مرشحي الحركة الوطنية التي
تطالب بالحرية والاستقلال، والتي أعربت عن رغبة الشعب الصريحة لجأت فيما يأتي من
الانتخابات للتزوير⁶ كما حدث في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية حيث تعرض حزب
الاتحاد الديمقراطي لمضايقات السلطات الاستعمارية لصالح المرشحين الاشتراكيين الذين
حصلوا على مقعدين بوسائل خسيصة، فإنه في هذه المرة أيضا تعرض مرشحو حزب الشعب
إلى مشاكل وعراقيل جمة افتعلتها الإدارة، وهذا للتأثير على نتائج الانتخابات، فأخرجت
العشرة الباقون⁷ وهم 8 مرشحين فيدراليين يتأسسهم بن شنوف عن الإدارة و هم المستقلون
الذين يؤيدون التعاون مع الفرنسيين و تؤيدهم الإدارة الفرنسية وهم بن شنوف، قاضي عبد
القادر، بن علي الشريف ، بن تونس عبد الرحمان إسماعيل عمر

¹- ANOM ,Algérie – Département D'Alger 1k/ 636

²- بن خدة، مصدر سابق، ص172.

³- يوسف، مرجع سابق، ص 74.

⁴- ANOM ,Algérie – Département D'Alger 1k/ 636, Op.cit.

⁵- يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-19624، دار
هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 32.

⁶- ابن العقون، ج2، مصدر سابق، ص441.

⁷- نفسه.

بن الطيب محمد، مكي بزغود، والعربي غلام الله¹ وفاز مرشحان عن الشيوعيين² الجزائريين وهما: جماد شريف ومختاري محمد من مجموع خمسة مرشحين³. وهذه الحصص التي تم إدراجها في الجدول التالي وذلك حسب المقاطعات الشكل التالي⁴

الأحزاب المقاطعات	حركة انتصار للحرية	الديمقراطي للبيان الجزائري	الحزب الشيوعي الجزائري	المستقلون
الجزائر العاصمة	02	00	00	03
وهران	00	00	01	02
قسنطينة	03	00	01	03
النسب المئوية	%44.7	00	%6.3	%4
				8.2

والجدول يوضح تفاصيل الانتخابات⁵:

المقاطعة	عدد الناخبين	المصوتون	MTLD	الشيوعيون	الإداريون
قسنطينة الدائرة الأولى	158951	76774	21852	4345	49981 النائبان بن شنوف وقاضي ع القادر
الدائرة الثانية	218617	45137	39939 (نواب: دباغين، بوقادوم دررور)	6582	/
الدائرة الثالثة	177522	60990	/	23130 انتخب جماد شريف	108812 بن علي الشريف
الجزائر	552499	224716	99792 انتخب مزغنة و خيضر	14161	108812 ثلاثة نواب بن تونس ع الرحمن واسماعيل عمر و بن الطيب محمد
وهران	2955593	87933	/	34607 مختاري محمد	51384 مكي بزغود و العربي غلام الله

¹ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 2، مصدر سابق، ص ص1016-1035.

² - مهساس، مصدر سابق، ص 271.

³ - الملحق رقم 13 نتائج انتخابات نوفمبر 1946، ص 488. ANOM, Algérie – Département D'Alger 1k/ 636.

⁴ - ANOM, Algérie – Département D'Alger 81f 633 Eléctions a l'assemblée nationale 1948-1954.

⁵ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية.....، ج 2، ص مصدر سابق، ص 1103.

وعن هذه النتائج فقد علق قداش محفوظ بأنه كان بإمكان فوز حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بعدد أكبر من المقاعد، لو لم تقم الإدارة بسحب عدد هام من قوائمه بحجج واهية.

ومن أجل إحباط مخططات فرنسا لإنجاح المرشحين الذين ترضى عنهم فقد قام مناضلو الحزب بجهد كبير يفوق طاقة البشر كما عبر عن ذلك الحزب في رسالة بعث بها إلى ممثله في فرنسا¹، كانت فيما مضى تكتفي في فترة الانتخابات بالضغط على الشعب لإجباره على التصويت لصالح مرشح معين من الإدارة، أما في هذه المرة فإنها جرت تعبئة عامة تبدأ من حارس الحقول إلى الحاكم العام نفسه، فضلا عن الضغط الإداري وشراء الضمائر والرشوة وقد جندت الإدارة الفرنسية نوعا من الميليشيا يضم القياد والباشاغات وحراس الغابات وموظفي الدواوير والمجالس البلدية المختلطة، وذلك بغرض إرهاب مناضلي الحزب والسكان المؤيدين له . وكان لأفراد هذه الميليشيا مطلق الحرية في التصرف، وكان في إمكانهم أن يضربوا بهراواتهم كل من يريد أن يصوت حسب رغبته أو يسمح لنفسه بأن يعلن عن احتجاجه ضد المظالم أو سوء استغلال السلطة التي يقترفها رؤساء مكاتب الانتخابات².

كما عرف يوم الاقتراع حراسة مشددة من قبل عناصر حركة انتصار الحريات الديمقراطية على صناديق الاقتراع حيث كان العديد منهم مسلحا³.

ونتائج الانتخابات المختلفة لا تحتاج إلى تأويل إذا ما قدرنا حجم المعاناة التي كان يعانيها أعضاء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و الضغوط التي مورست عليهم والمؤامرات التي حيكت ضدهم، حتى من قبل تيارات الحركة الوطنية الأخرى وقد زاد الصراع بين المصاليين وفرحات عباس، وأنصاره خلال الانتخابات ويرجع هذا الصراع في أصوله الحقيقية إلى توجهات كل منهما. فعدم التوافق بين الاتحاد الديمقراطي وحركة الانتصار، لم يكن نابعا من منطلقات شخصية و لكنه يعود إلى عوامل موضوعية تتعلق بمبادئ كل منهما فحزب الشعب الجزائري لا يؤمن أبدا بالوعود الفرنسية، ولا بتغيير سياسة الفرنسيين خاصة

¹ - اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، 13 نوفمبر 1946 الحملة الانتخابية من 19-10-1946 إلى 10-11-1946.

² - قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية، 1940-1954، دكتوراه علوم، تحت إشراف مناصرة يوسف، 2010-2011، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص ص 137-138.

³ - ANOM, Algérie – Département D'Alger 1k/ 636, le déroulement des élections

مساهمة هذه الانتخابات المزورة في اتساع الهوة بين الحزب والإدارة الاستعمارية، عمل منذ البداية على إيجاد صيغة كفيلة بالنضال تضمن المواجهة مع الاستعمار، واتخذ في سبيل ذلك الخط الثوري كمبدأ لتجميع الشعب بما يكفل القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله. وحسب شهادة أحمد مهساس الذي كان يرى أن حزب الشعب (الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية) على نقيض بقية الأحزاب، يعتبر الانتخابات مجرد وسيلة من وسائل تبليغ صوته إلى أوسع قاعدة ممكنة (في الداخل والخارج)، لا كغاية في حد ذاتها فهو كان يرمي من وراء مشاركته في الانتخابات إلى اكتساب الشعبية وتعزيز القوة الثورية وهذا هو إطار التحرك السياسي الذي حدده لنوابه.

3-3- انتخابات مجلس الجمهورية 24 نوفمبر 8 ديسمبر 1946

فكرت الحكومة في إزاحة الوطنيين من مجلس الجمهورية، وذلك بإلغاء (عن طريق قرار عشوائي من وزير الداخلية) تعيين الناخبين الكبار بواسطة الاقتراع، فالمستشارون البلديون وحدهم في البلديات النشطة ورؤساء الجماعات في البلديات المختلطة، بمعنى منتخبي 1945 في فترة كان الوطنيين فيها مسجونين، كان لهم الحق في المشاركة في الانتخابات¹. وفي الشهرين المواليين تم تنظيم انتخابات مجلس الجمهورية في 24 نوفمبر و 8 ديسمبر 1946، وكانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قد تنازلت عن المشاركة في تلك الانتخابات هذا ما جعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يحافظ على تفوقه رغم النتائج المتشائمة للدرجة الأولى نتيجة انضمام كبار الناخبين النواب والمستشارين العاميين الذين² كانت الإدارة تجد صعوبة في الضغط عليهم.

حقق خلاله الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الفوز بأربعة مقاعد من أصل 07 وهم سعدان، محداد، مصطفىاوي، بن خليل، وعدد المقاعد الثلاث المتبقية فكانت لمرشحي الإدارة من ضمنهم بن جلول³.

كاد حزب «UDMA» «بفضل مستشاريه الأربعة، يعرف بمشروعه لقانون الجزائر وكان له هو أيضا منبر بباريس⁴.

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 2، مصدر سابق، ص 1084.

2 - نفسه، ص 1104.

3 - حميد، مرجع سابق، ص 124.

4 - نفسه، ص 1084.

الجدول التالي يوضح المرشحين في المقاطعات الثلاث¹:

المقاطعة	UDMA	المستقلون (موالون للإدارة)	الحزب الشيوعي الجزائري	آخرون
الجزائر	132	119	30	2
وهران	115	128	12	-
قسنطينة	136	116	23	-

يمكن القول، أن الحركة الوطنية الجزائرية، كانت تكن كل الحقد والكراهية للاستعمار الفرنسي، وكانت تراه العدو الذي اغتصب أرضها، وهتك عرضها ودمر قراها وشرذ أطفالها ونسائها وشيوخها، فكانت نظرتهم واحدة، تهدف إلى استرجاع السيادة الوطنية وإن اختلف الطرق وتعددت الأساليب وزاد إصرارهم على تحقيق ذلك أمام ما اعتمده الحكام العامون من انتهاك لحرية التصويت في الجزائر.

¹ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ص 1104، ج 2، مصدر سابق، ص 1104.

الفصل الخامس

تطور الصراع السياسي بين الحركة الوطنية والسلطة
الاستعمارية من خلال انتخابات المرحلة الممتدة ما
بين 1947-1951

المبحث الأول

تطور الحركة الوطنية ما بين 1947-1949

- 1- الواقع العام السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية
- 2- القانون الخاص 20 سبتمبر 1947
 - 2-1- ظروف صدور
 - 2-2- مضمون القانون الخاص
 - 2-3- المواقف المختلفة من القانون الخاص
 - 2-3-1- موقف الحركة الوطنية من قانون 20 سبتمبر 1947
 - 2-3-2- موقف الفرنسيين
 - 3- المجالس المنتخبة في الجزائر
 - 3-1- المجلس الوطني الفرنسي
 - 3-2- المجلس الجزائري (الجمعية الجزائرية)
 - 3-3- المجالس البلدية
 - 3-3-1- التنظيمات الجديدة لسير الانتخابات
 - 4- التجربة الانتخابية في ظل القانون الخاص الجزائري
 - 4-1- الانتخابات البلدية لأكتوبر 1947
 - 4-1-1- الحملة الانتخابية
 - 4-1-2- مجريات الانتخابات ونتائجها
 - 4-2- انتخابات جمعية الاتحاد الفرنسي

1- الواقع العام السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

في جو ملؤه الحذر وعدم الطمأنينة بعد مجازر ماي 1945 ومقاطعة مختلف الاتجاهات السياسية التي عرفت نقطة تحول في خارطة طريق نشاطها وعلى رأسها حركة أحباب البيان والحرية وحزب الشعب الجزائري المنحل لانتخابات أكتوبر 1945 لاحت بوادر عهد العمل السياسي أعدت له فرنسا العدة، ورسمت خطوطه العريضة لعلها تفلح في استيعاب ما يمكن استيعابه من قوى وطنية حية، وجعلها تدور في فلكها وذلك بواسطة الإجراءات التي اتخذتها لتهدئة الأوضاع في الجزائر، كإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتوسيع الدائرة الانتخابية للأهالي، ثم إعداد مشروع ما يعرف بقانون الجزائر السياسي¹.

أخذت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تشريع سلسلة من القوانين والقرارات في الجزائر لإخضاع الجزائر لها، كالقرارات المشيخية الصادرة عن مجلس الشيوخ الفرنسي وقرارات الحاكم العام ووزير الحربية، والاتفاقيات الدولية دائما لإبقاء الجزائر فرنسية إلى غاية صدور دستور الجزائر 27 أكتوبر 1946، ذلك أن ذلك الدستور الجديد الذي يحمل رقم 46-2385 المؤرخ في 27 أكتوبر 1946، والذي كان إعلانا عن بداية الجمهورية الفرنسية الرابعة وقد أعطى هذا الدستور صبغة شرعية للعلاقات بين المستعمر والمستعمر حيث تحدد تصنيف الجزائر في كونها مقاطعات ما وراء البحر².

وبنهاية الحرب الامبريالية الثانية 1939-1945 ظهرت تطورات حاسمة في كل التراب الوطني الجزائري، وظهرت تحولات جديدة داخل الدواوير، ولذلك كتب والي عمالة وهران " السيد روسيلو"، رسالة رسمية موجهة إلى كامل الحكام الإداريين جاء فيها: " منذ وقت نعيش دعاية نشيطة وسط الأهالي هدفها دفع الجماهير الشعبية للمشاركة في التظاهرات ذات الطابع السياسي، والدعوة إلى الانخراط في الأحزاب السياسية، إن هذه الحالة تنذر بالخطر، وعليه أطلب منكم الحرص شخصا على تنفيذ حراسة مشددة والعمل على عزل جماهير الأهالي من كل نشاط سياسي، مهما كانت طبيعته، وأكد على إشراك

¹-عمار هلال، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد الجزائري، ع 3، ص 81.

²-Lambert jacques, **Manuel de législation Algérienne**, Librairie des facultés d'Alger, 1952, p 61-62

كل قادة الأهالي بكل أصنافهم (قياد حراس الغابات، النواب) عليهم جميعا مساعدتكم في تبليغ أي معلومة لها علاقة بالدعاية السياسية في مناطقكم المحروسة.¹

لقد خاض الجزائريون تجربة طويلة في الحياة السياسية ومن ضمنها الانتخابات البلدية والعمالية والمالية ولعدم قبول الجزائريين بما حققوه من هذه المجالس وجهوا أنظارهم صوب البرلمان الفرنسي والذي كانت آمالهم فيه كبيرة لكن هذه التجربة كانت فاشلة بسبب خوف المعمرين من سيطرة الجزائريين على مقاعد البرلمان، ولم يتمكنوا من تولي شؤون بلادهم في البرلمان الفرنسي²

إذا كان هدف فرنسا من إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى وحتى الثانية وهو مناقشة وضع فرنسا الجديد وعلاقتها بمستعمراتها، فلقد واصلت الحركة الوطنية الجزائرية مطلبها في الحصول على التمثيل النيابي بالمجالس الفرنسية وهو الأمر الذي كان قد ركز عليه "الأمير خالد" كمطلب أساسي، حيث صار لأول مرة للمسلمين ممثلون برلمانيون في باريس³، ومن أبرز القرارات المنبثقة عن تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى لصالح الجزائريين هي إصدار قرار العفو الشامل في 9 مارس 1946.

كما برز التيار الاشتراكي، في شخص البرلماني "فارس عبد الرحمن"⁴ بعد استقالة الدكتور بشير الذي دافع عن فكرة توحيد الهيئة الانتخابية، وقد برر فارس عبد الرحمن دفاعه عن طلبه لصالح الهيئة الانتخابية بما يلي:

¹ - كريم ولد النبية، الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة، انتخابات 1947 في بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا" مجلة البصائر، العدد 9، مارس 2004، ص 8.

² - سعد الله، الحركة الوطنية....، ج2، المرجع السابق، ص 498.

³ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مصدر سابق، ص 1067.

⁴ - فارس عبد الرحمن، من مواليد 30-01-1911 بمدينة أقبو بجاية تيم منذ سن السادسة من عمره تجنس بالجنسية الفرنسية التحق بعد التعليم الابتدائي بطور التعليم الإكمالي في مدينة بجاية، بعدما أنهى دراسته في الحقوق سنة 1931 بالجزائر العاصمة تم تعيينه في وظيفة موثق التي تقلدها في كل من مدن البرواقية والقلعة، وذلك بعد أن مارس وظيفة محضر قضائي في مدينة سطيف وكاتب ضبطية في مدينة سبدو. كان عضوا في المجلس العام لمدينة الجزائر قبل أن يصبح نائبا في المجلس الجزائري سنة 1946 له ميول اشتراكي. للمزيد، أنظر كتاب عبد الرحمن فارس الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965 تر، مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، 2007، ص 3.

- قانون الانتخابات فرق بين المنتخبين ومحدد أصنافا للمواطنين، وقد أثر هذا النظام على المسلمين لأنه أشعرهم بالمهانة والمذلة خاصة وهم السكان الأصليون في الوقت الذي يأتي إلى الجزائر أشخاص من دول أخرى من البحر الأبيض المتوسط ليكتسبوا مباشرة حقوقهم.
- رأى تحقيق الهيئة الانتخابية الواحدة يخلف تماثلا في المصالح وهذا يجعل الجزائريين كيفما كانت أصولهم يصنعون نظاما محددًا للجزائر الجديدة¹.
- رفض فكرة أحد النواب في أن تُلحق الهيئة الانتخابية الواحدة ضررا بالسيادة الفرنسية لأن هذه الأخيرة تعني مشاركة جميع الشعوب داخل الاتحاد الفرنسي في ممارستها بما أن ممثليهم سيصوتون في الجمعية تشكيل دستور². وقد عارض فارس عبد الرحمن عمار أوزقان ممثل الاتجاه الشيوعي على مستوى الهيئة الانتخابية الثانية الذي رفض نظام الهيئة الواحدة على أساس أن ذلك يقضي على الشخصية الجزائرية³.

¹- حمري، مرجع سابق، ص33.

²- نفسه، ص 34.

³- نفسه.

2- القانون الخاص الجزائري 20 سبتمبر 1947

استمرت الحكومة الفرنسية تعالج الموقف معالجة الجاهل، أو معالجة الأعمى، فبعد أن قدمت الأمة جماعة من خير أبنائها لتمثيلها بالمجلس الفرنسي، وبعد المناقشات الطويلة الصعبة التي أظهرت سوء نية الحكومة وسوء نية الأغلبية الفرنسية حيال قضية الجزائر وبعد محاولات سعت فيها الإدارة الاستعمارية أكثر من مرة إلى رأب الصدع الذي أحدثته تلك المجازر الرهيبة في 8 ماي 1945 ومحاولة لاستدراج الجزائريين في الحياة السياسية من جديد، بطرحها لمشاريع جديدة سعيا منها الاحتفاظ بالجزائر وتسخيرها لخدمة أغراضها انتهى الأمر بأن "منحت" فرنسا بلاد الجزائر قانونا أساسيا، مشوها، أبتز كان أبعد ما يمكن عن الحق وعن مبدأ الحرية، وكان أبعد ما يمكن رغبة الأمة، فخابت الآمال مرة أخرى، وما رأى شعب الجزائر من فرنسا ومن استعمارها إلا خيبة الأمل، خلال قرن وربع قرن.¹

2-1- ظروف صدوره

ترجع محاولة وضع قانون للجزائر في الأساس إلى الخلاف الذي ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة حول السياسة التي يجب إتباعها حيال الجزائر بعد أن نص دستور أكتوبر 1946 للجمهورية الرابعة على أن العمالات الجزائرية الثلاث فرنسية وترك للبرلمان الفرنسي أمر وضع التنظيم الإداري الخاص بها خاصة وأن هذا الدستور الجديد أبقى على مبدأ القسامين في الانتخابات: الدرجة الأولى والثانية،² وقد أدى النقاش إلى ظهور اتجاهين متناقضين في البرلمان الفرنسي: الاتجاه الأول: تمثله أحزاب اليسار من الاشتراكي والشيوعيين وقسم من الراديكاليين وهؤلاء يدعون إلى سياسة الإدماج الكامل وتحقيق المساواة التامة بين الجزائريين والفرنسيين دون النظر إلى الجنس أو الدين أو اللغة، ولهذا نادوا بضرورة تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي بنسبة الخمس، أي مائة وعشرين نائبا.³

الاتجاه الثاني: وتمثله أحزاب اليمين ويعارض الاتجاه الأول، لأنها ترى فيه خطرا كبيرا على مستقبل فرنسا السياسي ومصالحها القومية، خاصة إذا تحالف الشيوعيون ونواب الجزائر وألفوا بينهم جبهة قوية داخل البرلمان، وهو أمر رأت بأنه مؤكد لا محالة، ومن ثم عارضت

¹ - المدني، مصدر سابق، ص 180.

² - بوعزيز، سياسة التسلط.....، مرجع سابق، ص 119.

³ - نفسه، ص 75.

أحزاب اليمين سياسة الإدماج بشدة ومالت إلى رأي من كان يرى إصدار قانون خاص ينظم شؤون الجزائر الإدارية والمالية والمدنية، ويعطي لها شخصية قانونية خاصة تبرر عدم تطبيق النظام السياسي المتبع في المديرية الفرنسية الأخرى، على أن تراعي ما أمكن جهود الجزائريين في الحرب، فتعطي لهم بعض الحقوق السياسية المناسبة لتلك الفترة¹.

وإلى جانب المقترحات الفرنسية كانت هناك المشاريع التي تقدمت بها الأحزاب الوطنية إلى السلطات الفرنسية، حيث عبر كل منها عن اتجاهات ومبادئ الحزب التي طرحها. ففي الوقت الذي كانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قد رفضت مناقشة وضع الجزائر من خلال مشاريع استعمارية، فإن الحزب الشيوعي وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وضعا مشروعين مضادين للمشروع الحكومي الذي دارت حوله مناقشات كبيرة في البرلمان الفرنسي².

خلال شهر ماي وجوان 1947 وقعت أحداث سياسية مهمة أثرت على الحكومة لأن المستهدف منها هو رئيس الحكومة "بول رمادي"³ وهذا ما زاد من الضغوطات على الحكومة للإسراع في وضع مشروعها خاصة، من جهة الشيوعيين والاشتراكيين عندما لاحظوا أنه حتى ذلك الوقت لم تحصل اللجنة الداخلية على مشروع الحكومة وبعد التأخير فإن وزير الداخلية استطاع الحصول على موافقة مجلس الوزراء على مشروع الدستور، في وجود معارضة شديدة من منتخبي الجزائر في الهيئة الأولى والذين مارسوا ضغطا حقيقيا على الحكومة.

وقبل أن يكون المشروع في حوزة وزير الداخلية حينها، فإن الحكومة العامة الجزائرية قامت بالاتفاق مع الموظفين السامين بالجزائر العاصمة-بالتحضير لدستور وكان هذا في وجود سلسلة من الاستشارات، ولهذا السبب قام وزير الداخلية بزيارة إلى الجزائر في 15 أفريل 1947 التقى خلالها بعدة أسماء، مثل رئيس بلدية الجزائر توبر وفرحات عباس، وفي باريس

¹ - بوعزيز، سياسة التسلط....، مرجع سابق، ص 119.

² - Collot et Henry-, **Le mouvement national**, Op.cit, p 235.

³ - بول رمادي: من مواليد 17 مارس 1888، على الضفة الغربية لفرنسا (لاروشال)، والده كان طبيبا، أما هو محامي حاصل على دكتوراه في الحقوق ومناضل سياسي منذ سنة 1940، ونائب برلماني ما بين 1928 و1940 كما كان عضوا في حكومة ليوم بلوم -السابق ذكره-، شارك في الحرب العالمية الثانية وفي المقاومة إلى جانب الجنرال ديغول ضد المارشال بيتان سنة 1940 شغل منصب وزير الدفاع في حكومة هنري كوي، ووزيرا للشؤون الاقتصادية والمالية في حكومة غي مولي، توفي عام 1961.

طلب استشارة ومساعدة المختصين مثل الأستاذ ماسينيو بعد التحاقه بالوزارة انكب على مسألة الدستور¹ ،

تلقى الوزير بواسطة اللجنة الداخلية طلب المجلس الوطني الفرنسي في تقديم مدونة وأدلى بعدها بخطاب وجهه إلى الصحافة حول التواجد الحقيقي لفرنسا بالجزائر، وفي 21 ماي 1947 أعلن أمام مجلس الوزراء عن وضع مشروع الدستور دون الإطلاع عليه وتم طبع المشروع في 29 ماي 1947².

من جهته، صرح النائب "جاك شوفاليه" في تهجمه على مشروع الدستور المقترح من طرف حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي جعل تعلم اللغة العربية إجباريا والدفع بالمسلمين أكثر للإسلام، وتمتين علاقتهم مع الجامعة العربية وكل الذين يريدون استقلال الجزائر، ويعني إدخال البربر تحت سلطة الإسلام عن طريق اللغة³.

شرعت الجمعية الوطنية الفرنسية منذ بداية شهر أوت 1947، في مناقشة مشروع القانون الخاص بالجزائر والمعروف بالقانون الأساسي الجزائري، بعد الانتهاء من وضع النسخة يوم 13 جويلية 1947، مبعدة كل المشاريع الأخرى المطروحة أمامها. وطرح المشروع للمناقشة في يوم 10 أوت، وكان حاضرا حينها في الجلسة أسماء مهمة، رئيس المجلس العام للجزائر "باريتو" والحاكم العام إيف شاتينيوي⁴، فرحات عباس، قاضي عبد القادر، شنتوف، بن تونس، مزغنة، باقي مجموعة حركة الانتصار، ورئيس الجلسة دييرو هيريوت وآخرون⁵، وكانت التدخلات كثيرة ومن العديد من ممثلي الأحزاب الفرنسية وممثلي الأحزاب الوطنية الجزائرية⁶، وحاول النواب الأوروبيون خلال المناقشة الحصول على التأجيل

¹ - حمري، مرجع سابق، ص 62.

² - Chentouf, *Op.cit*, p 30-33.

³ - الزبيري، مرجع سابق، ص 117.

⁴ - إيف شاتينيوي، تولى حكم الجزائر (8 سبتمبر 1944-11 فيفري 1948) اشتراكي، وصاحب فكر متحرر، شرع في إقامة صناعات خفيفة. أصدر مراسيم في الإصلاح الزراعي واهتم بالفلاحة وبالإنتاجية. في عهده اشتد نشاط الحركة الوطنية فاتهمه الكولون دهاقين الاستعمار بالتقصير في العمل على حكومة روبر شومان ضغوطا لاستبداله بينما كالتة صحافتهم المحلية أنواع الشتائم "كأخرج منها يا شاتينيوي بن محمد، أنت لست حاكما عاما وإنما المدمر العام". أنظر زوزو، *الفكر السياسي*، المرجع السابق، ص 124.

⁵ - *A.N.O.M*, 81F/ n°10, dossier (Plan de travail et note de service).

⁶ - بوقجاني، مرجع سابق، ص 105.

في مناقشة المشروع، وهذا نظرا لتزايد ضغط الكولون على حكومة الجمهورية الفرنسية الرابعة قبل صدور الدستور، وتبعاً لما أدلى به "ديغول" في تصريح له في 18 أوت 1947 خلال مناقشات البرلمان بقوله أنه يدعم اقتراح استصدار قانون تمارس من خلاله فرنسا حقوق سيادتها وواجباتها ممارسة كاملة¹. حيث سعى ديغول إلى إرضاء المعمرين وكسب تعاطفهم لما لديهم من نفوذ في الجزائر.

ورغم جهود رجالات الحركة الوطنية الجزائرية الذين لم يقفوا موقف المتفرج و تحركوا بدورهم في محاولة لكسب الأصوات والمساندين في الأوساط الفرنسية المعتدلة، وعلى رأسهم فرحات عباس الذي حذر من عواقب تبني أي مشروع لا يعترف بالجمهورية الجزائرية المستقلة ذاتياً² ولتسليط نوع من الضغط على الحكومة الفرنسية من جهة وكسب تأييد بعض الأطراف الفرنسية المعتدلة من جهة أخرى، لم يوقفوا أمام غالبية النواب الفرنسيين الموالين للمعمرين وللإدارة الفرنسية لأن الجزائر بالنسبة لهم فرنسية و يجب أن تبقى كذلك ولا يسمح لأي طرف بأن يهدد الوضع القائم أو يسعى لتغييره، بعد الأخذ والرد تواصلت عملية فحص وعرض النصوص أمام النواب لمناقشتها خلال أيام 19-20-21 أوت وتداول على المنبر كل المعارضين المتصلين للمشروع، منهم النواب من مجموعة « MTLD »³ تمت المصادقة على هذا المشروع الحكومي⁴ ولقي الموافقة بـ 312 صوتاً ضد 276 كان معارضاً، وانطلق النقاش حول النصوص في يوم 22 أوت 1947⁵، فقد استقال مستشارو الاتحاد الديمقراطي لبيان الجزائر الأربعة للجمهورية تعبيراً عن احتجاجهم واستنكارهم لمضمون المشروع⁶. وفي رسالة وُجّهت في 31 أوت 1947 إلى رئيس المجلس قدموا ثلاث انتقادات رئيسية: أن قانون الجزائر غير شرعي، لأن التصويت عليه تم بغياب المنتخبين المسلمين ودون الاتفاق مع الدستور، لأنه تم سحب الحقوق المكتسبة من المسلمين

1 - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 350.

2 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 216.

3 - Chentouf, *Op.cit*, p 35-37.

4 - حربي، مرجع سابق، ص 42.

5 - Chentouf, *Op.cit*, p37 .

6 - زوزو، الفكر السياسي....، مرجع سابق، ص 732.

الحاصلين على شهادات الدراسات، وذلك بسبب قانونهم لأحوال الشخصية كما لم يمنح للجمعية الجزائرية أية سلطة تشريعية¹.

وبالفعل كما ذكر قداش بعد من التعديلات الارتجالية، تم قبول والمصادقة على القانون العضوي للجزائر في المجلس الوطني الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 بـ 325 صوتا مقابل 86 صوتا² وامتنع 163 من الشيوعيين والنواب المسلمين. وفي الأخير تمّ التصويت على المشروع دون موافقة النواب المسلمين.³

-2-2- مضمون القانون الخاص:

في عهد رئيس الجمهورية الفرنسي فانسون اوريول ورئيس الحكومة بول رماديي والحاكم العام إيف شاتينيو تم صدور القانون الخاص تحت اسم قانون رقم 471853 في 20-09-1947 والذي نص على إلغاء المجالس المالية وتعويضها بما أصبح يسمى "المجلس الجزائري"⁴ وقع في ست وثلاثين صفحة نصفه الأول كان عبارة عن تحليل لحالة الجزائر وللمشروع نفسه أما النصف الثاني فقد تضمن مواد القانون نفسه وقد شمل القانون العضوي للجزائر وما يسمى بقانون 20 سبتمبر 1947 على ثمانية أبواب وستين مادة⁵ يمكن تلخيصه كما يلي⁶:

الباب الأول: الخاص بالنظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية، وهو بدوره يشمل 07 بنود أهمها: الجزائر تتشكل من عدة عمالات تتمتع بالشخصية المدنية، وتنظيما خاصا إضافة إلى تمتعها بالاستقلال المالي⁷ وتنظيم خاص محدد بواسطة النصوص الموجودة في هذا القانون.

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، ص، ص 1096-1097..

2 - نفسه، ص 1094.

3 - Chentouf, *Op.cit*, p p 35-37.

4 - بن خدة، مصدر سابق، ص 174.

5 - Louis Méliot, *le statut organique de l'Algérie*, (Analyse de la loi du 20 septembre 1947 d'après les travaux parlementaires) Ed, Recueil Sirey, Paris 1948, pp 05-41.

6 - **J.O.R.F**, Le 21-09-1947 , Lois n° 47-1853 du 3-10-1947, p p 3-11/9/1947.

7- كمال حمزي، القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر 2010/2009 ، ص ص 295-297.

- المساواة الفعلية ومعلن عنها بين كل المواطنين الفرنسيين.
- النساء من أصل مسلم يتمتعن بحق التصويت، تتولى الجمعية الجزائرية، حسب ترتيبات المواد 14 و15 و16 من هذا القانون، إصدار قرار يحدد طرق ممارسة حق التصويت.
- تم إنشاء جمعية جزائرية تقوم بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر وهذا بمساعدة الحاكم العام.

الباب الثاني: نظام تشريعي للجزائر يحتوي على 09 بنود منها:

- إلغاء نظام المراسيم.
- القوانين والمراسيم التي تهم تطبيق وضمّان الحريات الدستورية تطبق بشكل كامل في الجزائر.

الباب الثالث: نظام مالي للجزائر ويتضمن 13 نصا، منها:

- ميزانية الجزائر تتضمن كمداخل: الضرائب على كل صنف، الرسوم، الإتاوات، أرصدة الإعانات، وكل المداخل من كل باب.

الباب الرابع: تشكيل الجمعية الجزائرية ويحتوي على 17 نصا¹ منها:

- المادة 30: - تتكون الجمعية الجزائرية من 120 عضوا في هيئتين،² 60 يمثلون مواطني الهيئة الانتخابية الأولى، و60 يمثلون مواطني الهيئة الثانية. ينتخب الجميع لمدة 6 سنوات بالتصويت العام والاقتراع الفردي على دورتين، ويتم تجديد انتخابات نصف الأعضاء كل 3 سنوات، تحدد الدوائر الانتخابية بواسطة القانون.

- ينتخب أعضاء الجمعية الجزائرية من طرف هيئتين تتكون الهيئة الأولى من المواطنين الذين يتمتعون بالحالة المدنية الفرنسية دون تمييز في الأصل. ويسجل أيضا في هذه الهيئة وبطلب منهم خلال السنة التي تلي رشدهم الانتخابي أو التي يدخلون فيها ضمن أحد الأصناف الخصوصية التالية: المواطنون الذين يتمتعون بالقانون المحلي والمشار إليهم فيما يلي: الضباط وقدماء الضباط الحاصلون على إحدى الشهادات التالية: دبلوم التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الأهلية العليا، الوسطى، دبلوم نهاية الدراسات

¹ - حمري، مرجع سابق، ص45.

² - Philippe Bourdel , *Le livre noir de la guerre d'Algérie, Français et Algériens 1945-1962*, Ed, Plon, Paris, 2003, p 43.

الثانوية، دبلوم المدارس، دبلوم التخرج من مدرسة وطنية عليا أو مدرسة التعليم المهني الصناعي، الفلاحي أو التجاري، أهلية اللغة العربية والبربرية. موظفو الدولة وأعاونها في العمالات والبلديات والمصالح العمومية العاملون منهم والمتقاعدون الحائزون على دائم خاضع للقانون وفقا للشروط التي ستحدد بمرسوم¹، الأعضاء الحاليون والقدامى للغرف التجارية الفلاحية، الباشغوات والأغوات والقواد الذين مارسوا لمدة ثلاث سنوات على الأقل ولم يتعرضوا للطرد. الشخصيات التي مارست أو تمارس مهنة مندوب مالي مستشار عام نائب بلدي أو رئيس جماعة، أعضاء النقابة الوطنية لوسام الشرف رفاق حرب التحرر الحائزون على وسام المقاومة الحائزون على الوسام العسكري، الحائزون على وسام العمل والأعضاء الحاليون والقدامى في نقابات العمال المؤسسة قانونيا، وذلك بعد ممارسة مهمتهم لمدة 3 سنوات، مستشارون أو قداماء المستشارين الوكلاء الشرعيين الأعضاء المنتخبون الحاليون أو القدامى في مجالس الإدارة ومجالس فروع الجمعيات الأهلية للاحتياط، للصناعات التقليدية والزراعية، الحائزون على بطاقة محارب 1914-1918 الحائزون على بطاقة محارب 1939-1945، الحائزون على وسام الحرية كل المنتخبين المسجلين حاليا في الهيئة الأولى يواصلون تصويتهم ضمن هذه الهيئة².

- جلسات الجمعية تكون علنية.

- قرارات الجمعية يتم التصويت عليها بالأغلبية.

- مبادرة ذات الصبغة المالية هي من اختصاص الجمعية والحاكم العام، والقرارات المتخذة تستند على تقرير اللجنة المالية.

الباب الخامس: السلطات الإدارية للحاكم العام بالجزائر، ويحوي ثلاث نصوص منها: - كل المصالح المدنية للجزائر باستثناء القضاء والتربية الوطنية يخضع لسلطة الحاكم العام³.

الباب السادس: إجراءات مختلفة وانتقالية، ويتضمن 03 بنود منها:

- إلغاء النظام الخاص بمناطق الجنوب واعتبارها محافظات.

الباب السابع: الجماعات المحلية، ويشمل 03 نصوص منها:

¹ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية.....، مصدر سابق، ص 1095.

² - نفسه.

³ - زوزو، الفكر السياسي....، مرجع سابق، ص ص 730-731.

- الجماعات المحلية الجزائرية هي: البلديات والمحافظات وكننتيجة فإنه يتم إلغاء البلديات المختلطة.

الباب الثامن: إجراءات ملحقة ويتضمن 05 بنود منها:

- ضمان فصل الدين الإسلامي عن الدولة تماما كباقي الأديان - اعتبار الأعياد الدينية الكبرى في الجزائر رسمية (عيد الفطر، عيد الأضحى، المولد النبوي الشريف، وعاشوراء¹

- تعتبر اللغة العربية لغة رسمية ضمن لغات الاتحاد الفرنسي.

- ينتخب الجمعية الجزائرية في أجل أقصاه 15 جانفي وتجتمع خلال 15 يوما بعد الانتخابات². ويمكن تنفيذ هذا القانون على أنه قانون دولة.

وهذا يعني أنه أصبح للجزائر قانونا خاصا بها مستقلا عن فرنسا، كما أعتبر هذا القانون سكان الجزائر مواطنين فرنسيين كاملي الحقوق السياسية والاقتصادية، دون تميز في الأصل أو الجنس أو اللغة والدين، غير أن هؤلاء المواطنين المتساوين نظريا، قد صنفوا عمليا حسب نفس القانون، إلى قسمين ينتخبون نفس العدد من النواب يمثل القسم الأول ستون نائبا وينتخبهم حوالي نصف مليون ناخب من الأوربيين، مقابل القسم الثاني الذي يمثل أيضا ستون نائبا ينتخبهم حوالي مليون وخمسمائة ألف ناخب. وفي الحين الذي كان فيه المستوطنون يتمتعون بتمثيل واسع، كان الجزائريون، يعانون نقصا كبيرا في تمثيلهم³.

وفيما يخص وضع الدين الإسلامي، فقد تحدثت المادة 56 من الفصل الأول على أن هذا الدين، في ظلّ الدولة الفرنسية، له نفس صفات الديانات الأخرى وأشارت إلى أن عيد الفطر وعيد الأضحى، والمولد النبوي الشريف وعاشوراء هي أعياد مشروعة في الجزائر⁴

غير أن قانون 20 سبتمبر 1947، أبقى على منصب الحاكم الفرنسي العام بالجزائر ومنحه صلاحيات واسعة في التسيير، فقد خول له المبادرة في المجال الضريبي والنفقات بعد العودة إلى الحكومة الفرنسية، كما احتوى القانون على مجموعة، من الإجراءات التي تسيير الانتخابات المختلفة في الجزائر، وكذلك في الجوانب القضائية والإدارية والجمركية. ومن خلال هذا القانون يبدو جليا التدخل بين اختصاص المجلس الجزائري وبين صلاحيات

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مصدر سابق، ص1095.

2 - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص47.

3 - حمزي، مرجع سابق، ص373-374.

4 - نفسه، ص375.

الحاكم العام والحكومة الفرنسية والهدف من ذلك، هو محاولة السلطات الفرنسية، كبح جامح المجلس الجزائري وحرمانه من أن يصبح له طابع البرلمان السيد¹.

وقد شكلت أفكار، الإلحاق والإدماج واللامركزية، الخطوط العريضة لقانون 20 سبتمبر 1947 والتي كانت ترمي، إلى المحافظة على السيادة الفرنسية في الجزائر كاملة مع التظاهر بمراعاة الخصوصية الجزائرية، فهدف الإلحاق هو التأكيد على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا وأنها مجموعة عملات فرنسية، وأن الإدماج يعني محاولة الارتقاء بالجزائريين إلى درجة المواطنة الفرنسية، واللامركزية تعني في الظاهر منح الجزائر لشخصية المدينة والاستقلال المالي والتنظيم الخاص والمجلس الجزائري².

والمتمعن في قانون 1947، خاصة فيما تعلق بالاعتراف باللغة العربية يجد أن هذا القانون قد شرع لعرقلة تعليمها وانتشارها لا لتطورها، ويظهر أن الإدارة الفرنسية قد نجحت إلى حد ما، في تطبيق سياستها التعليمية، إذ نجحت في خلق أجيال من المتغربين المثقفين ثقافة فرنسية³ كما أن المادة الأولى منه قد ألغت وجود الشعب الجزائري.

2-3- المواقف المختلفة من القانون الخاص

نجمت عن هذه الخطوة السياسية ردود أفعال كثيرة من طرف النواب، سواء على مستوى الهيئة الأولى أو الهيئة الانتخابية الثانية ومختلف أطياف الحركة الوطنية الجزائرية لأنه في حقيقة الأمر لا جديد في هذا القانون غير الشكل الذي يوحي بأن هناك مؤسسات جديدة قد تظهر وهي ليست في صالح الجزائريين بل للمستوطنين بغية الحفاظ على مصالحهم ولإسكات الوطنيين الذين ما زالوا حتى سنة 1947 يطالبون بحياة دستورية ديمقراطية تتعم بالمساواة والحرية وأحيانا أخرى الانفصال كما أن هؤلاء أرادوا إيهام الرأي العام العالمي والمحلي بأن هناك إصلاحات جارية في الجزائر⁴.

1 - حمزي، مرجع سابق، ص 375.

2 - نفسه.

3 - ضيف الله، مرجع سابق، ص 52

4 - طاعة، مرجع سابق، ص 68.

2-3-1- موقف الحركة الوطنية من قانون 20 سبتمبر 1947

رغم أن بعض التشكيلات الوطنية الجزائرية، كانت تطالب من قبل بمثل هذا القانون الذي يمنح للجزائريين المزيد من الحقوق السياسية والمدنية والمزيد من الحريات والعدالة ورغم تظاهر السلطات الفرنسية بإصدار مثل هذه القوانين وأنها تسعى إلى القيام بإصلاحات واسعة لمصلحة الجزائريين إلا أن قانون 20 سبتمبر 1947، لم يحقق آمال الأحزاب والمنظمات السياسية الجزائرية بل أعتبر ميثاقا سياسيا لمقاطعة الجزائر كما كانت تسعى إليه الأحزاب والمنظمات الاستعمارية ينظم ولا يحدد النظام الإداري والمالي للجزائر حيث تكون فيه سلطة التشريع والتنفيذ، نظريا لدى المجلس الجزائري والحكومة العامة وفعليا لدى الجمعية الوطنية الفرنسية وحكومة فرنسا، وأمام هذا الواقع شن الجزائريون حملة واسعة النطاق ضد هذا القانون¹.

لذلك فقد أجمعت الأحزاب والمنظمات السياسية الجزائرية والشخصيات الوطنية على معارضة هذا القانون العضوي الخاص بالجزائر واعتبرته غير كاف وغير نافع ومتأخر جدا وأنه لم يسمح على تغيير الوضع في الجزائر بل عمل على تكريس الوضع السائد، وكانت ردود الفعل ومواقف الأحزاب الوطنية متباينة تجاه هذا الدستور، فقد اعتبرت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، التي كانت تتادي بالاستقلال التام والكمال للجزائر²، أن المجلس الجزائري لاحق له في التشريع ولا في سن القوانين ونظمت حملة سياسية تحت شعار "رفض القانون الجزائري"³.

علما أن المجلس الجزائري يضم بحسب قانون 20 سبتمبر 1947، تسعين نائبا ينتخب الجزائريون نصفهم والنصف الآخر ينتخبه المستوطنون، وأن هذا المجلس هو نفسه الذي كان موجود قبل الحرب العالمية الثانية، باسم "المندوبيات المالية الجزائرية" حصل عليه تعديل طفيف في عدد الأعضاء، بعدما اقر في أمرية 7 مارس 1944 والذي رفض من طرف الجزائريين الذين اعتبره عدونا صارخا على وحدتهم وكيانهم وعلى دينهم الحنيف⁴.

1 - عمار، "الحركة الوطنية... مرجع سابق، ص 86.

2 - يحي بو عزيز، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1986، ص 17.

3 - الزبيري، مرجع سابق، ص 32.

4 - حمزي، مرجع سابق، ص 377.

أما عند العودة إلى قانون 1947/09/20، فإننا نجد التشكيلات الجزائرية تدافعت من أجل تبيان مواقفها، ومن ذلك، قرر بعضها بعدم حضور جلسات المجلس الوطني الفرنسي حيث رفضت حركة الانتصار حق البرلمان الفرنسي في مناقشة مستقبل الجزائر، ويمكن استنتاج ذلك من لوائح الحركة التي أصدرتها في اليوم السابع من شهر سبتمبر 1947 بعنوان الدستور الجزائري تبعا للإيديولوجية السياسية التي اختارتها حركة الانتصار منذ النشأة المعارضة صراحة للسياسة الإمبريالية، إن الحركة تتكر باسم الشعب الجزائري على البرلمان الفرنسي أن يقرر مصيره، وتطالب بإعطاء الشعب الجزائري مبدأ اختيار دستوره بكل حرية، كما طلبت من الشعب الجزائري العمل ضد الدستور الذي فرض عليه ونددت بالعبارات الخادعة لهذه السياسة، إن الحركة بموجب هذا الدستور بات عليها العمل على تمكين مقاومة الشعب الجزائري هو كفاح في سبيل هذه الأمة الجزائرية¹، لأن حزب الشعب (MTLD) كانت لديه أطروحة جمعية تأسيسية جزائرية سيده يتم انتخابها من طرف هيئة واحدة عن طريق الاقتراع المباشر. وتكون هذه الجمعية انبثاقا عن إرادة الشعب، وتمارس سيادتها في إطار دستور يحدد أسس الدولة الجزائرية في المجال في المجال السياسي والاقتصادي، والاجتماعي².

وعبر أحباب البيان من جهتهم، عن رفضهم لهذا القانون مطالبين بإنهاء الاستعمار وتمكين الجزائريين من استقلال داخلي وفدرالي، لا إصلاحات شكلية من مثل هذا القانون المخيبة لآمال الشعب الجزائري³، وأنه من جهة أخرى، يُهمل منح الجنسية الفرنسية لكافة الجزائريين ويؤسس لمجتمع لائكي، لا أثر فيه للعروبة والإسلام، ويسعى لفرنسة الجزائر وأختيها تونس والمغرب⁴.

وبناء على هذه الملاحظات وغيرها، قام حزب فرحات عباس، بمجموعة من الإجراءات العملية أهمها، استقالة نواب الحزب من المجالس الجهوية⁵، وقرار فرحات

1 - جريدة المغرب العربي، "تصريحات لمين دباغين"، عدد 8، بتاريخ 12 سبتمبر 1947، ص ص 1-2.

2 - حمري، مرجع سابق، ص 39.

3 - جريدة المغرب العربي، الأستاذ فرحات عباس بباريس: "عدد 01، السنة الأولى، 13/05/1947، ص 02.

4 - Egalite, 4^{ème} année, N,83,05/09/1947

5 - رخيطة، مرجع سابق، ص 92-93.

عباس وزملائه النواب في الجمعية الفرنسية، عدم حضور الجلسة المبرمجة للتصويت على القانون الخاص بالجزائر¹.

أما جمعية العلماء المسلمين، فقد كان موقفها هي الأخرى، واضحا من هذا القانون ورفضته لأنه لا يلب مطالبها الأساسية المتمثلة في ترسيم اللغة العربية، والتي جعلها من الدرجة الثانية، كما لم يلب مطالبها فيما يخص مسألة فصل الدين عن الدولة والتي تركها للجمعية الجزائرية لتتخذ القرار فيها وعبرت عن تحفظاتها وتخوفاتها مما يحمله ومن الآثار التي قد تترتب عليه ولذا دعت كل الحريصين على مصلحة الجزائريين وخاصة نواب الأمة إلى رفع الهمم والعمل على جميع الأصعدة، من أجل تحقيق مطالب ومصالح الشعب الجزائري، وقد وجهت من أجل ذلك، مذكرة لجميع المعنيين بالقضية الجزائرية² لأن العلماء اعتبروا أن القانون الخاص الذي وضعته الحكومة الفرنسية ووافق عليه البرلمان هو دستور ناقص من جميع جوانبه، ولم يحقق رغبة واحدة من رغبات الشعب الجزائري³.

في حين رحب الحزب الشيوعي الجزائري ببعض مواد القانون الخاص مثل: الانتخابات والجمعية الجزائرية في بادئ الأمر وعارض فيما بعد الكثير من النقاط حيث ذكر أن المجلس الجزائري مصطنع وخال من كل سلطة حقيقية ولا يمكنه أن يمثل الشعب الجزائري. ولهذا يقترح الحزب الشيوعي عن حله وإحلال مجلس محله، يتصرف في شؤون بلادنا الداخلية ويأتي عن انتخابات حرة على أساس الانتخاب النسبي، ليقدم كل مجمع انتخابي نوابا حسب نسبه العددية⁴.

-2-3-2- موقف الفرنسيين.

تباينت المواقف الفرنسية من قانون 20 سبتمبر 1947، بين مؤيد ومعارض. فقد رحبت طائفة واسعة من المستوطنين، بهذا القانون رغم تحفظاتها من بعض المواد التي تراها تصب في صالح الجزائريين، آملة في أن يفتح لها هذا القانون، باب السيطرة الكامل على الجزائر، وقد أظهرت

1 - بوحوش، مرجع سابق، ص 242.

2 - ابن العقون، ج 3، مصدر سابق، ص 68، وانظر أيضا: Collot, Henry: Op. cit; pp 272- 273

3 - حمري، مرجع سابق، ص 46.

4 - نفسه، ص 47.

انتخابات مطلع شهر أفريل 1948 صحة موقفهم، فمن بين الستين نائبا مسلما، وجد 17 فقط من الوطنيين¹.

أما المعارضون فقد مثل المتطرفون اليمينيون هذا الاتجاه، وقد كان شعارهم في انتخابات أكتوبر 1947 "رفض قانون الجزائر"²، أملين في إبقاء الوضع على ما هو عليه، ولقد حقق هؤلاء نصرا في هذه الانتخابات، لم يعهدوه من قبل³. وهذه كانت مقدمة لتحالفهم مع الحاكم العام الجديد "مارسيل ايدموند نايجلان"، ظهرت أولى نتائجها في انتخابات المجلس الوطني الجزائري، والتي جرت في شهر أفريل من سنة 1948 والتي كان شعارها الظاهر والمبطن الغش والتزوير لصالح المستوطنين⁴ خاصة وأنه قد تم إبرام اتفاق بين "نايجلان" والمعمرين حيث وعد الحاكم العام الجديد نواب القسم الأول أي المعمرين بما يلي:

- إن أبواب المجلس الجزائري توصلت في وجه الوطنيين ومحرمات تحريما قاطعا عليهم

- إن تطبيق المواد التقدمية المنصوص عليها في القانون الجديد ستهطل.

- لن يحظى الأحرار والساسة اليساريون، وحتى الاشتراكيون منهم بأي تأييد.⁵

إلا أنه الجمعية الجزائرية توزيعها غير عادل لأن القانون الأساسي شكلها من 60 مندوبا من الهيئة الأولى و60 مندوبا من الهيئة الثانية، وهذا يعني أن صوتا أوربيا واحدا يساوي ثلاثة أصوات من الناخبين المحليين، فالقائمة الانتخابية خالية من الناخبات المسلمات، على اعتبار أن مشاركتهن تأتي بقرار من المجلس الجزائري، ويبلغ إجمالي الناخبين الجزائريين من الجنسين ثلاثة ملايين ناخب مسلم لا يمثلهم إلا ستين مندوبا، كما أن القانون حدد سن العشرين كحد أدنى للانتخابات وهذا ما أدى إلى حرمان نصف المسلمين من هذا الحق⁶.

1 - عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1956، ص 282.

2 - الزبيري، مرجع سابق، ص 32.

3 - نفسه.

4 - هلال، "الحركة..."، مرجع سابق، ص 368.

5 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص ص 193-194.

6 - Colette et Francis Jeanson, L'Algérie hors la loi, Préface de Abdelaziz Bouteflika, Editions ANEP, Bibliothèque du Maghreb, 2006, 87-88.

وبالرغم من الطابع الرجعي للقانون وقيوده فإنه سرعان ما أفرغ من بعض محتوياته الإيجابية على قتلها. وبالفعل راحت الإدارة الاستعمارية تستعد للتزوير ولتحويل القانون إلى أداة قمع¹.

ومجمل القول أن قانون الجزائر لسنة 1947، ورغم الضجة التي صاحبت صدوره لم يأت بأي جديد فيما يخص الحقوق الجزائرية، بل على العكس من ذلك ظهر في الجزائر اتجاه أكثر ضغطا على الشعب من خلال تثبيت قبضة المستوطنين، والتدخل غير المشروع في الانتخابات و تزويرها وهذا ما كان له أثر هام في تطور التفكير الوطني واتجاهه نحو الواقع، و ذلك بالبحث عن بديل آخر للتعامل مع الاستعمار الذي لم يرض أبدا بالمطالب الإصلاحية، بل أنه نصب في سنة 1948 حاكما عاما جديدا وهو "مارسيل ايدموند نايجلان" "NAEGELEN"² الذي كان بحق صورة لتفكير المستوطنين وقضى على أي بادرة أمل لإصلاح أحوال الجزائريين.

3-التقسيمات الانتخابية والهيئات المنتخبة في جزائر ما بعد الحرب الامبريالية الثانية

تعددت المجالس الانتخابية، باعتبار الجزائر مستعمرة فرنسية، فأبقي على النواب في مختلف المجالس الفرنسية والجزائرية، ومنها البرلمان الفرنسي، والمجلس الجزائري (الجمعية الجزائرية)، والمجالس البلدية، ويُختار هؤلاء النواب عن طريق الانتخابات العامة.

¹ - مهساس، مصدر سابق، ص 311.

² - مارسيل ايدموند نايجلان، من مواليد 17 جانفي 1892 أنزاسي الأصل زاول نايجلان دراسته الابتدائية والثانوية بمسقط رأسه "بلفور"، وبعد إتمامه المرحلة الثانوية وتحصله على شهادة الأهلية في الآداب، التحق بالمدرسة العليا لتكوين المدرسين بمدينة سان كلو، وفي عام 1919 اشتغل نايجلان في بداية حياته أستاذا في المدرسة العليا للمعلمين بستراسبورغ، انتخب بنفس البلدية، عام 1926 مستشارا بلديا ونائب رئيس بلديتها، ترشح نايجلان للانتخابات التشريعية التي لم يفز فيها سنة 1928، وعاود الكرة في عام 1932، إلا أنه فشل فيها هي الأخرى، وفي أكتوبر 1939 انتخب نائبا عاما لبلدية ستراسبورغ، نظرا لصلابته وقوة شخصيته وحسن أدائه لوظيفته التي برهن عليها منذ الحرب العالمية الأولى وخلال الحرب العالمية الثانية، إضافة لانتخابه عضوا في الجمعية الوطنية في 21 أكتوبر 1945 وزيرا للتربية الوطنية والقومية وفي 02 جوان 1946، أعيد انتخابه مرة ثانية في الجمعية الوطنية وانتخب لعضوية لجنة التعليم الوطنية، وتولى رئاسة المحكمة العليا، تم تعيينه في منصب الحاكم العام للجزائر في 11 فيفري 1948 ووصل إليها في 25 فيفري من نفس السنة، التي بقي على رأس الحكم فيها إلى ربيع سنة 1951، حيث قدم استقالته في 16 مارس 1951 والتي قُبِلت رسميا في 15 أبريل 1951، ليغادر الجزائر خمسة أيام بعد ذلك وتوفي في 18 أبريل 1978 بباريس. للمزيد، أنظر Yves Courriere :

: la guerre d'Algérie, T5 , éd Société d'édition générale et de diffusion, 2001, p 2178

تُرى ما هو الدور الذي تقوم به هذه المجالس وما فائدتها على الجزائريين والمستوطنين؟

3-1- المجلس الوطني الفرنسي

بموجب قانون 30 نوفمبر 1875، والمعدل بأمره 17 أوت 1945 (المرقمة ب: 45-1837)¹، منح لفئة من الجزائريين حق التمثيل في هذا المجلس، خاصة بعدما طلبت السلطات المركزية الفرنسية من مستعمراتها تعيين أو إرسال نوابها للمجلس الوطني الفرنسي ومن مهام هذا المجلس، إصدار القوانين ودراستها، وله كل السلطات التشريعية بالنسبة للمستعمرات، أي السلطة على الصحف والحريات العامة، على أن تعود حرية التطبيق، إلى المجالس المحلية².

3-2- المجلس الجزائري (الجمعية الجزائرية)

قبل إنشاء المجلس الجزائري، كانت الجزائر تُسير من قبل مجلس الحكومة بموجب مرسوم 11 أوت 1875، ولما جاء قانون 20 سبتمبر 1947 ألغي ذلك، ونص على تكوين مجلس جزائري يكون الممثل الوحيد في الجزائر³. ومهام المجلس تتمحور حول التنظيم والمالية وبعض الأمور الخاصة حول الخدمات والأشغال العامة، ومنح ضمان تأسيس أو هدم مؤسسات عامة جزائرية وكذلك له حق توزيع الشروط والمصادر بين ميزانية الدولة وميزانية الجزائر، كما له الحق في إدارة وتنظيم المالية المحلية ووضع الميزانية والضرائب⁴

3-3- المجالس البلدية :

3-3-1- التنظيمات الجديدة لسير مختلف المجالس الانتخابية

لقد قسمت الجزائر الشمالية إلى ثلاث محافظات، هي العاصمة ووهران وقسنطينة، لها تنظيم إداري يشبه نظام المحافظات الفرنسية، وينتخب المجلس البلدي عن طريق الاقتراع العام في قسمين متساويين لمدة ستة سنوات، ويستدعى المجلس الانتخابي من طرف

¹ -J.O.R.F., 19 aouts 1945, p 5155.

² - آمنة مجدوب، الانتخابات في الجزائر ما بين سنتي 1951-1954، رسالة لنيل شهادة ماجستير، معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1980، ص 17.

³ - نفسه، ص 18.

⁴ - نفسه، ص 19.

المحافظ لتعيين المراكز التي يجرى فيها الفرز، وتعين أوقات فتح وغلق هاته المراكز الانتخابية، على أن ينشر هذا القرار في كل البلديات، أسبوعين قبل إجراء الاقتراع¹.
كان عدد أعضاء المجالس ثلاث أخماس من ممثلي القسم الثاني، أما الخمسين الباقين فيعودان إلى القسم الأول، والجدول التالي يبين كيفية تقسيم المجالس البلدية²:

عدد السكان	القسم الأول	القسم الثاني	المجموع
500 ساكن وأقل	11	07	08
501 ساكن إلى 1500	13	09	22
1501 ساكن إلى 2500	17	11	28
2501 ساكن إلى 3500	21	14	35
3501 ساكن إلى 10000	23	15	38
10001 ساكن إلى 30000	27	18	45
30001 ساكن إلى 40000	31	21	52
40001 ساكن إلى 50000	33	22	55
50001 ساكن إلى 60000	35	23	58
60001 إلى ما أكثر	37	25	62

وفيما يخص صلاحيات هذه المجالس وسلطاتها، فهي متعددة منها، اتخاذ القرارات ومناقشة المشاريع، كما أن لها الحق في إصدار القرارات³.

وقد عرفت العملية الانتخابية في الجزائر تطورا ملحوظا، خلال الفترة الممتدة ما بين 1947-1951، فإذا سبق وأن منح القانون الفرنسي للأهالي حق الانتخاب، فإن الإدارة الفرنسية في الجزائر قد لجأت إلى تزوير الانتخابات وتعيين عملائها في المجالس الانتخابية⁴، حيث أصبح الغش والتزوير الانتخابي ظاهرة مستفحلة، وقد عرفت تفاقما فاضحا وبالأخص خلال فترة الحاكم العام مارسيل ايدموند نايجلان (1948-1951) وصلت إلى حد المساس بصلب العملية الانتخابية، مثل التلاعب بالقوائم، واللجوء إلى الدعاية الانتخابية المغرضة والخطاب المليء بالتهديد والوعيد وتعليق صدور صحيفة المغرب

¹ - Marlo, L'organisation administrative, Op.cit, p 103.

² - Ibid.

³ - بن مجدوب، مرجع سابق، ص 21.

⁴ - بوحوش، مرجع سابق، ص 370.

العربي الناطقة باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية¹، ووصل الأمر إلى عملية فرز الأصوات، فكيف كان يتم ذلك؟ وما كان رد فعل الحركة الوطنية إزاء هذه السياسة؟ وهو ما سيتضح من خلال التعرف على المعركة الانتخابية منذ سنة 1947 وإلى غاية سنة 1951، فرغم اختلاف طبيعة هذه الانتخابات، إلا أن جميعها سار على نفس المنوال وقد حدد قانون 4 مارس 1948 المقاطعات الانتخابية لعضوية الجمعية الجزائرية على النحو التالي²:

الهيئة الأولى خاصة بالمستوطنين

واشتملت على 23 دائرة انتخابية بمقاطعة الجزائر، و30 دائرة انتخابية لمقاطعة وهران و16 دائرة انتخابية لمقاطعة قسنطينة، ودائرة انتخابية واحدة لإقليم الصحراء. الهيئة الثانية خاصة بالجزائريين واشتملت بدورها على 17 دائرة انتخابية لمقاطعة الجزائر و14 دائرة انتخابية لمقاطعة وهران، و24 دائرة انتخابية لمقاطعة قسنطينة و5 دوائر انتخابية لإقليم الصحراء.³

4- التجربة الانتخابية في ظل القانون الخاص الجزائري:

لقد كان من الأهداف الأساسية، لإصدار القانون الأساسي للجزائر، من قبل السلطات الفرنسية الاستجابة لتطلعات السكان الأصليين في الإصلاح والتغيير، إدراكا منها بأن إبقاء الأوضاع على حالها، لن يرضيهم، كما أرادت إقناعهم بأن السلطة المركزية في باريس لن تتخلى عنهم وستحافظ على امتيازاتهم مهما كان هناك من تغيير. وجاءت الانتخابات البلدية لتقيم السلطة من خلالها، مدى فعالية إصدار القانون الخاص في تليين المواقف لدى سكان المستعمرة، سواء الأوربيين منهم أو المسلمين على حد سواء.

4-1- الانتخابات البلدية لأكتوبر 1947

مباشرة بعد المصادقة على القانون التنظيمي شرعت الإدارة الفرنسية في تطبيقه على الطريقة الاستعمارية: انتخابات بلدية التي برمجت ليومي 19-26 أكتوبر 1947 في إطار المجموعتين ووفقا لما تتطلبه الحرية والمساواة كما يفهمها غلاة الكولون. فهي أول انتخابات تشهد مشاركة مفتوحة لأبرز تشكيلتين سياسيتين جزائريتين أي الحركة من أجل انتصار

¹ - حول الدعاية الانتخابية، الملحق رقم 11، ص 490

² - Journal officiel, 05-03-1948, p 2283

³ - A.N.O.M, 81F/ n ° 1119.

الحرية الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والذين لم يسبق لهما وأن تنافسا بشكل مباشر في انتخابات سابقة¹، قد قررا خوض تلك المعارك الانتخابية كل حسب إيديولوجيته².

بقبول الحركة من أجل انتصار الحرية الديمقراطية الدعوة إلى المشاركة في حياة سياسية عامة وقانونية، مع الإبقاء على سرية نشاط حزب الشعب الجزائري، وبهذا أضحت كل من المنظمة الخاصة والحركة من أجل انتصار الحرية الديمقراطية وجهي حزب الشعب الجزائري.

وكان لزاما، وعلى جناح السرعة، تنظيم المنظمة الخاصة وتحضير الحركة من أجل انتصار الحرية الديمقراطية للمواعيد الانتخابية الآتية، خاصة وأن الحركة ستخوض انتخابات شهر أكتوبر 1947 ضد قوائم مشكلة من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري. ويبدو أن حركة انتصار الحرية الديمقراطية ستكون أكبر المنتصرين في هذا الموعد الانتخابي خاصة وأن الاستعمار ظن أن الحزب قد وقع في الفخ وأنه سوف يخذ ببريق الإنتخابات والدعايات وما يتبعها من مجالس وبرلمان وما فيها من مقاعد وثيرة ومكانة أثيرة، عمدت تلك الحفنة الصغرى من نواب الحركة فأقامت البرلمان وأقعدته، وتبع ذلك دعاية وسمعة وطمأت للانتخابات البلدية سنة 1947³.

وبإقرار الحركة من أجل انتصار الحرية الديمقراطية المشاركة في الانتخابات البلدية كانت تعبر عن إرادتها في تحويل الانتخابات إلى "تظاهرة سياسية إيديولوجية" يتم من خلالها تأكيد العداء للقانون الخاص المصادق عليه حديثا، ودعت الناخبين إلى التصويت على برنامج سياسي: "مع النظام الاستعماري أم ضده، مع الأمة الجزائرية أم ضدها، مع قانون الجزائر أم ضده، مع انتخاب جمعية تأسيسية جزائرية سيدها أم ضدها"⁴.

سعت الحركة من أجل انتصار الحرية الديمقراطية من أجل تشكيل "قوائم اتحاد أو قوائم متجانسة في كل مكان". ودعوة جميع الأحزاب الديمقراطية لإتمام هذه القوائم. وقد رفض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري القبول بتحالف ثنائي، "يعادل تشكيلة من الكتل عكس

¹ - Miquel Pierre, *La guerre d'Algérie*, éd Fayard, Paris, 1993, p 87.

² - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 121.

³ - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص121.

⁴ - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مصدر سابق، ص 1126.

عقيدة الحزب" وهكذا بقي الاتحاد الديمقراطي متوجسا إزاء الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، رافضا التحالف الثنائي ورافضا إعطاء الانتخابات البلدية صبغة الاستثناء الشعبي ذي الطابع السياسي في مواجهة قوائم الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية شكل كل من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري في عدة مدن قوائم تحت شعار" من أجل الاتحاد الوطني والديمقراطي لجميع الجزائريين والدفاع عن المصالح المشتركة"¹.

وأمام هذا الرفض للتحالف تقدّمت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية منفردة إلى الانتخابات البلدية في أكتوبر 1947².

4-1-1- الحملة الانتخابية:

كانت الحملة الانتخابية مثيرة، حيث وجه حزب الشعب الجزائري دعايته نحو القضية الوطنية من خلال جريدة المغرب العربي في 15 أكتوبر 1947، ورفض كل قانون ممنوح والاستقلال والسيادة الجزائرية، وصيغة "جمعية تأسيسية جزائرية سيادة"³. وامتازت تصريحاتهم أثناء هذه الحملة بجرأة شديدة ومنها تصريح أحمد بودة في سكيكدة "الاستقلال يؤخذ بالدم". كما صرّح الدكتور الأمين دباغين من تبسة "العرب الذين أنقذوا فرنسا، وضحوا في سبيلها بدمائهم مستعدون لحمل السلاح مرة ثانية من أجل الحصول على حريتهم". ولقد لقيت هذه الأطروحات تجاوبا كبيرا من طرف عامة الشعب⁴ خاصة وأنهم ركزوا على العداء للقانون التنظيمي لأنف الذكر إلى جانب تعميم فكرة اللجوء إلى جميع الوسائل من أجل استرجاع السيادة الجزائرية التي اغتصبتها الامبريالية الفرنسية والتي لم يتوقف الشعب الجزائري عن المقاومة بكل أنواعها في سبيل استعادتها⁵.

أما فرحات عباس ورفاقه في حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فبعد فشلهم في تمرير مشروع دستورهم الخاص بالجمهورية الجزائرية ولإعادة تشكيل شعبيتهم في الانتخابات

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مصدر سابق، ص 1126.

2 - أجرون، تاريخ الجزائر المعاصرة....، مصدر سابق، ص 934.

3 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية.....، ج2، مصدر سابق، ص 1144.

4 - عيسى بن قبي، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1956، أطروحة دكتوراه علوم في

التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص 248.

5 - الزبير، ج1، مرجع سابق، ص 121.

البلدية التي تقرر إجراؤها يومي 19 و 26 أكتوبر 1947، فقد ركزوا في حملتهم على الترقية الاجتماعية للشعب الجزائري بالكفاح ضد الجهل والأمية والمرض والأكواخ القذرة...¹، ومن ثمة محاولة إقناع المنتخبين، بأن اختيارهم لممثلهم، يعني الدعم المطلق للإصلاحات الاجتماعية ومن أجل تنمية أفضل في مختلف مجالات الحياة. وقد جاءت حملتهم هذه متأخرة نوعا ما، واعتارها سوء التنظيم وانعدام الحماس المعتاد في مثل هذه المناسبات إضافة إلى المجابهات التي حدثت في بعضها مع أنصار المصاليين، مثل تجمعي قسنطينة وقالمة².

إن هذا التباين في الموقف من الانتخابات البلدية هو الذي حال دون تحقيق: " الوحدة الوطنية والديمقراطية للدفاع عن مصالح الجزائريين، التي نادى بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مدعوما بالحزب الشيوعي الذي كان يرى أن التركيز ينبغي أن يكون فقط على المطالب ذات الصبغة البلدية³.

4-1-2- مجريات الانتخابات ونتائجها

عندما أُجريت الانتخابات البلدية لأكتوبر 1947 في معظم المدن الجزائرية، بحيث لا يسع الإدارة أن تزور بسهولة، في كل من الجزائر والبلدية وعنابة ووهران وسكيكدة⁴ حتى في بسكرة بجاية، مليانة، شرشال، الشلف، تلمسان، الخ...، فضلا عن القرى والمداشر، وفي كل مكان لم تتدخل فيه الإدارة بتحريف الانتخابات إلا و تمكن مرشحوا حركة انتصار الحريات الديمقراطية من الفوز⁵ كَلَّت جهود أعضاء حركة الانتصار بالنجاح الباهر لقوائم المرشحين في الانتخابات البلدية وحتى في انتخابات "الجماعة" "تاجماعت" في نوفمبر 1947، أحرزت فوزا ساحقا لأن معظم البلديات حصلت فيها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على كل المقاعد في صف "الكولاج" الثاني⁶ (الهيئة الانتخابية الثانية) إذ تصدرت في 111 بلدية⁷ أي بأربعة أخماس البلديات المتنازع عليها باستثناء خنشلة وبلعباس حيث لم يتمكن

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية.....، ج2، مصدر سابق، ص1126.

2 - بن قبي، المرجع السابق، ص248.

3 - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص121.

4 - آيت أحمد، مصدر سابق، ص135.

5 - مهساس، مصدر سابق، ص276.

6 - نفسه.

7 - Stora et a Daoud ,Farhat Abbas, Op.cit, p 185.

المسؤولين من وضع قوائمهم¹ وتحقق هذا النجاح رغم أنف المرشحين الذين تدعمهم الإدارة الاستعمارية ومرشحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المدعومين من طرف جمعية العلماء، والقوائم المقترحة من طرف الحزب الشيوعي الجزائري².

كانت الجماهير الشعبية المحبطة تتطلع إلى الحرية بسبب رفض منح قانون ديمقراطي حقيقي للبلاد تسعى إلى التعبير عن حقها غير أن هذا لا ينفي وجود عدد معتبر من المراكز بنسبة 50% من المسجلين، هذه الامتتاع الجماهيري الذي سببه ولا سيما بمدينة الجزائر استعمال أساليب أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لا تمت بصلة إلى الديمقراطية³، وتحصر الناخبين على عدم وجود وحدة بين جميع القوى المناهضة للاستعمار⁴. وأحدث هذا النجاح الكاسح تحولا حاسما في التطور السياسي الهيكلي للحزب، كما كان منعطفا في السياسة الاستعمارية التي ازدادت تشددا⁵ حتى أن هذه النتائج الباهرة جعلت الحزب الشيوعي يعترف على أعمدة صحافته بأن جماهير الشعب الجزائري قد اختارت قوائم الحركة في كثير من البلديات⁶.

والجدول التالي يمثل نتائج انتخابات المجالس البلدية للهيئة الانتخابية الثانية⁷.

البلديات أكثر من 4000 ساكن (الهيئة الانتخابية الثانية)		
النسب المئوية	عدد المقاعد	الاتجاه السياسي
13.6	238	الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
36.6	632	الحركة من أجل انتصار الحريات
1	21	الاتحاد الفرنسي الإسلامي

1 - زوزو، محطات في تاريخ، مرجع سابق، ص 305.

2 - مهساس، مصدر سابق، ص 276.

3 - قداش، تاريخ الحركة.....، ج2، مصدر سابق، ص 1145.

4 - نفسه، ص 1126.

5 - آيت أحمد، مصدر سابق، ص 135.

6 - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 160.

7 - A.N.O.M, 81F 691, **Résultats des élections municipales, des conseillers élus en 1947**

انظر الملحق رقم 13 ص 496 81F , boîte n°691 نتائج الانتخابات البلدية 1947/10/26-19

25.8	443	الأحرار(المستقلين)
3.6	67	الحزب الشيوعي الجزائري
1.2	22	الفرع الفرنسي للعمال الدوليين
0.1	9	التجمع الشعبي الفرنسي
18.1	318	الغير محددين

الانتخابات البلدية لـ 19 أكتوبر 1947

الهيئة الانتخابية الثانية	الأصوات	%	المقاعد	%
الحركة من أجل انتصار الحريات	62037	31	632	36.6
الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري	49597	24.5	238	13.6
الحزب الشيوعي الجزائري	5734	2.7	67	3.6
الأحرار	83030	39.5	813	46.2
			1750	

وفي الدورة الثانية 26 أكتوبر 1947 قد جاءت نتائج الهيئة الانتخابية كالتالي: تحصلت حركة الانتصار على 33%، بينما حصل حزب الاتحاد الديمقراطي على 18% وحصل الشيوعي الجزائري على 4% والأحرار (أتباع الإدارة) 145% وبالتالي فكانت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية المنتصر الأكبر في هذه الانتخابات التي استحوذت على مجمل المقاعد في المدن الكبرى² وكانت هذه النتائج بمثابة جواب صريح لرفض الأمة الجزائرية لذلك القانون الأبتري، فقد أعلنت عليها جريدة البصائر في العدد الرابع عشر فجاءت كالتالي: "نال حزب الشعب الجزائري 60% من مجموع الانتخابات، وأصبح 60% من البلديات في القطر الجزائري بين أيدي رجال هذا الحزب الذي انتصر هذا الانتصار الجسيم...."³. أما باقي الأحزاب فقد عبرت عنها جريدة البصائر في قولها: "فقد كانت تشمل

¹ – Stora et Daoud ,Farhat Abbas, Op.cit.181.

² –René Gallissot, **Algérie colonisée, Algérie Algérienne (1870–1962)** éd barzakh, Alger,2007 p 165.

³ – أبو محمد، "منبر السياسة العالمية"، البصائر، السنة 1، العدد، 14، 1947/11/17، ص 7.

في أول الأمر قائمة حزب البيان الجزائري الذي كان يجر وراءه عبئاً ثقيلاً من سياسة الوحدة الفرنسية.....¹.

إن اجتياح الطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية لكل المجالس البلدية في المدن كان يتطلب تحديد سياسة واضحة من أجل تجنب (شتى أنواع التسويات) وفي نفس الوقت من أجل حمل منتخبي الحزب على المساهمة في نشاطات البلديات. ومن جهة أخرى فإن المساهمة بهذا القدر من الأهمية في "التسيير البلدي" مع منتخبي الطائفة الانتخابية الأولى، يطرح مسألة نوع العلاقة بين الطائفتين الانتخابيتين. وعلى العموم لم تكن لمنتخبي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية دراية بالأجهزة الإدارية فكانوا يتعرضون لارتكاب الأخطاء أولمناورات منتخبي الطائفة الانتخابية الثانية المحنكين.²

لقد قدمت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لانتخابات الجماعة في نوفمبر 1947 مرشحين من أعضاء "الجماعة" الذين يمثلون الدواوير ولأول مرة شهد الناخبون الريفيون تقدمهم لاختيار ممثلين من الحركة الوطنية الجزائرية. اتخذت الإدارة تدابير متنوعة رفض ترشحات الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، الإعلان عن تنظيم الانتخابات قبل ثلاثة أيام فقط من موعد إجرائها عوض 15 يوماً كما ينص عليه القانون صناديق الاقتراع مملوءة، بأوراق المرشحين الإداريين، وفتح مكاتب التصويت قبل الساعة القانونية من أجل إلحاق الهزيمة بمرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ولم تمنع كل هذه الإجراءات نجاح عدد كبير من بينهم وطغيان الزعماء المحليين.³

1 - أبو محمد، "منبر السياسة العالمية"، البصائر، السنة 1، العدد، 14، 1947/11/17، ص 7.

2 - مهساس، مصدر سابق، ص 276.

3 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية ...، ج 2، مصدر سابق، ص 1127.

4-2- انتخابات جمعية الاتحاد الفرنسي

لقد كانت نتائج الانتخابات الأولى لجمعية الاتحاد الفرنسي التي جرت في نوفمبر 1947 أي شهر بعد انتخابات البلدية فقد فاز فيها فرحات عباس (سطيف) والدكتور سعدان (بسكرة) محداد (وهران)، بن خليل¹ (باتنة)². كان هؤلاء ممثلو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ويلاحظ عن هؤلاء موقفهم من قانون 1947/09/20، بحيث استقالوا من مناصبهم كمستشارين للجمهورية³.

تأكد فرحات عباس من خلال تجربته الواسعة في الانتخابات، بأن مظاهر الديمقراطية الفرنسية تجاه الجزائريين المسلمين، ماهي إلا مظاهر خداعة مبنية على الدسائس والمكر والخديعة، فإدارة الاحتلال تدعو إلى إجراء الانتخابات مدعية أنها ستكون حرة ونزيه، لكن الحقيقة ما هي إلا زر الرماد للعيون، ومعظم النواب الجزائريين المسلمين الذين عينتهم الإدارة تحولوا بطبيعتهم الخبيثة إلى مدافعين عن الاحتلال، وتبرير جرائمها الأمر الذي جعل فرحات عباس يسعى إلى الرد على المبادرة التي طرحتها الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الخاصة بتوحيد الطاقات الوطنية من خلال فتح الحوار قصد إيجاد السبيل الأمثل لإخراج البلاد من دائرة السيطرة الاستعمارية⁴

فعلا فإن المحادثات بين مندوبي التشكيلتين قد جرت في جو يسوده كثير من الوثام والتفاهم وتوجت بتصريح مشترك مذيل ببرنامج عمل من ثلاث نقاط أساسية هي:

أ - وحدة العمل من أجل التوحيد الإيديولوجي والتنظيمي للحركة في كفاحها ضد الامبريالية.

ب - إلغاء كل نظام استعماري.

¹- عبد السلام بن خليل، دكتور في الطب من جامعة الجزائر سنة 1927، نائب بلدي بمدينة باتنة في سنة 1934، تاريخ انضمامه إلى فيدرالية المنتخبين القسنطينيين، وفي سنة 1936 انتخب بالمجلس المالي عن الأوراس، سجن خلال الأحداث التي وقعت بنواحي سطيف في مايو 1945، وانتخب نائبا بالمجلس التأسيسي الثاني في جوان 1946 وهو بالسجن، مترشح لمجلس الجمهورية (السينا) في 8 ديسمبر 1946 في قائمة (UDMA) وشارك في الدفاع عن الدستور الذي اقترحه حزبه بمنح الجزائر الحكم الذاتي في إطار الفيدرالية الفرنسية استقال من "السينا" في أكتوبر 1947 ليرشح للمجلس الجزائري وينتخب به حتى 1956 السنة التي اجبر على الإقامة بفرنسا ولم يعد إلى الجزائر إلا بعد الاستقلال. أنظر، زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 590.

² - Stora et Daoud, Farhat Abbas, Op.cit, p182.

³ - حمزي، مرجع سابق، ص 376.

⁴ - الزبيري، ج 1، مرجع سابق، ص 122.

ج - تأسيس دولة جزائرية بكامل صفات السيادة¹.

وعلى الرغم من أن الرأي العام الوطني في الجزائر، كان ينتظر من التشكيلتين موقفاً موحداً لمواجهة الجبهة الاستعمارية التي بدت متمسكة للاحتفاظ بالجزائر فرنسية ولإبقاء شعبها المسلم في حالة التهميش التي تمنعه من ممارسة حقه في الحرية والسيادة² في الواقع لم يكن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مستعداً للتحالف مع الوطنيين المتطرفين، وأرادت لجنته المركزية البقاء بحذر بعيداً عن الحزب، وبانقطاع المفاوضات بين الحزبين³، فإن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحركة من أجل انتصار للحريات الديمقراطية قد قررا مواصلة السير منفردين، ودخول المعركة الانتخابية مشتتي الصفوف وبرامج متباينة إلى أبعد الحدود⁴.

أثارت نتائج الانتخابات البلدية غضب وتخوف المستوطنين وجعلتهم يستخلصون الدرس الذي مفاده، أن معظم الجزائريين يؤيدون "حزب الشعب" في نشاطه الهادف إلى استرجاع الاستقلال الوطني⁵، خاصة بعد التعديلات التي أقرها القانون الخاص فيما تعلق بتوزيع المقاعد النيابية خاصة عند اكتشافهم للكّم الهائل من المقاعد، التي حصدها أتباع مصالي الحاج مما يعني تنامي التوجه الاستقلالي لدى الأهالي بشكل خطير، وهو ما شكل الرعب في قلوب ممثلي المستوطنين⁶ الممثلين في هذه الأثناء في اتحاد رؤساء البلديات بقيادة "أبو" ABBO والذي كان رئيس بلدية قرية تحمل اسم عائلته "قرية أبو" المسماة حالياً سيدي داود⁷.

فوجه المستوطنون سهامهم ضد المجلس الجزائري وضد الحاكم العام "إيف شاتينو" متهمين هذا الأخير بالتواطؤ مع الجزائريين والضعف والجبن أمامهم وخشوا أن يتكرر انتصار

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية...، ج2، مصدر سابق، ص1128.

2 - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص124.

3 - قداش، ج2، مصدر سابق، ص1131.

4 - الزبيري، المرجع السابق، ص124.

5 - نفسه، ص161.

6 - عبد القادر وقواق، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية، المرافعة الكبرى، منشورات دحلب، الجزائر، 1993، ص35.

7 - بلدية سيدي داود، تابعة إدارياً لدائرة دلس، ولاية بومرداس.

الحركة الوطنية في انتخابات الجمعية الجزائرية، والتي كانت على الأبواب آنذاك، فضغطوا على السلطة السياسية لتأجيل تلك الانتخابات إلى وقت آخر كي يراجعون فيه حساباتهم جيدا وعملوا على إسقاط شاتينو. وتغييره بحاكم آخر يسهر على مصالحهم الخاصة، ولم يكن إلا السيد "نايجلان" ¹

5-1- نشأة الجمعية الجزائرية

تعد الجمعية الجزائرية مظهر التجديد الذي أتى به النظام الاستعماري الفرنسي ليحل محل البعثات المالية التي ظهرت سنة 1900، حيث مثلت المفوضيات المالية المرحلة الأولى من تاريخ الجمعية الجزائرية، و ظلت "المفوضيات المالية" موجودة على الساحة السياسية، حيث تم خلال الحرب العالمية الثانية إلغاء المفوضيات المالية بعد صدور قانون 09 ديسمبر 1940، إلى أن أعيد تشكيلها بـ "لجنة مالية" من 14 مارس 1943 إلى 15 سبتمبر 1945²، وبموجب أمرية 15 سبتمبر 1945 تم خلق "المجلس المالي" المكون من 37 عضوا تابع للجان المالية داخل المجالس العامة للعمليات الثلاث (الجزائر، وهران، قسنطينة) و كان تمثيل المسلمين في هذا المجلس 5/2 كما في المجالس العامة على النحو التالي:

- 10 من عمالة الجزائر ومنهم 04 مسلمين.

- 12 من عمالة وهران ومنهم 05 مسلمين.

- 15 من عمالة قسنطينة ومنهم 06 مسلمين ³.

وقد وضع المجلس المالي حتى يقرر البرلمان الفرنسي خلق تنظيم نهائي للجزائر ⁴ ومع ذلك فقد كان وجود هذا المجلس مناسبا ولقي كل الترحيب، باستثناء مشكلتي اللامساواة في التمثيل بين العمليات الثلاث، ومحدودية صلاحياته، لكنه لم يدم طويلا لأنه استبدل هو الآخر بالجمعية الجزائرية أو المجلس الجزائري في 1948، ولكن قد ورد في المادة 60 من دستور الجزائر أن يستمر المجلس المالي إلى غاية اجتماع الجمعية الجزائرية تحت مصطلح " مرحلة انتقالية" وقد أكد قانون الجمعية على انتهاء السياسة الاندماجية لتضمن سيطرة

¹-Stora et Daoud: **Farhat Abbas**, Op.cit,p 182.

² -Jacques Lambert, **Manuel de législation Algérienne**, Librairie des facultés, Alger, 1952 pp 287-297.

³ - Collot, **Op.cit**, p219.

⁴-Ibid, pp 211-212.

الأقلية الأوربية على الشعب الجزائري، حيث صدم ذلك القانون طموح التيارات الجزائرية الأكثر اعتدالا وكشف عن ذهنية أولئك الذين روجوا له، وفضح أفكارهم المتحجرة، ورفضهم القاطع لأي شكل من أشكال التطور الجاد في الجزائر¹، واحتقاره للطموحات الوطنية للشعب الجزائري، لذا سعت الإدارة خلال مرحلة التحضير لانتخابات الجمعية الجزائرية إلى مراقبة الأحزاب الوطنية، خاصة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لأن هذه الأحزاب أصبحت تضايق الإدارة الاستعمارية بمطالبها الاستقلالية وطرحها لقضايا الجزائريين العادلة. وأيضا بسبب الفوز الذي حققته في الانتخابات السابقة.

5-2- مفهوم الجمعية الجزائرية

الجمعية الجزائرية والتي تأسست بموجب القانون الخاص 20 سبتمبر 1947 وحيث تم انتخابها في أبريل 1948 وحلتها السلطات الاستعمارية في 12 أبريل 1956²، وتتألف الجمعية من 120 عضوا يعينون مناصفة مع أوربيين ومسلمين وبالتالي هو أيضا سلاح جديد بين أيدي القوى الاستعمارية التي استحوذت على 60 مقعدا من بين 120 مقعدا في المجلس. ومهما قيل عن قيمة نسبة التمثيل واعتبارها لدى البعض خطوة نحو الأمام (60 مندوبا للطائفة الانتخابية من الدرجة الأولى و60 مندوبا للطائفة الانتخابية من الدرجة الثانية) ومدة التمثيل 6 سنوات وهذا ما حددته المادة 30 من قانون 20 سبتمبر 1947³ إلا أنها فكرة تنم عن روح عنصرية لا مرء فيها⁴ وتم انتخاب المقربين من الإدارة الاستعمارية بفضل تدخل الحاكم العام "نايجلان" في العملية الانتخابية وانتخب أول رئيس لها من الأوربيين السيد "لكيار رايموند" «Laquière Raymond».

ليست الجمعية الجزائرية جمعية سياسية أو جهاز نيابي لكنها جمعية إدارية، ونظرا لما لها من اختصاص تنظيمي فإن الجمعية الجزائرية تتمتع بسلطات هامة في كل القضايا غير المحصورة بالبرلمان الفرنسي وتسمح المادة 14 من نظام الجمعية بشيئين: توسيع القانون

1 - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص13-14.

2 - طاعة، مرجع سابق، ص 69.

3 - نفسه، ص 71.

4 - مهساس، مصدر سابق، ص ص، 310-311.

الفرنسي ليطبق في الجزائر مع أو دون تعديل، وإصدار الأنظمة الخاصة بالجزائر ضمن إطار القوانين المطبقة.

إن الجمعية الجزائرية تتمتع إذن بصلاحيات تنظيمية كانت قبلا من اختصاص الحكومة الفرنسية، وبالإضافة إلى هذا، فإن النظام يعطي الجمعية اختصاصا في بعض المجالات الخاصة من أجل تأمين إلغاء البلديات المختلطة، واستقلال ممارسة طقوس ديانة الإسلامية وتنظيم التعليم باللغة العربية، وشروط ممارسة المرأة الجزائرية لحقوق التصويت¹، إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة بسلطة الوصاية التي يمارسها الحاكم العام والسلطات في فرنسا.

ولكي تصبح القرارات التي تتخذها الجمعية الجزائرية قابلة للتنفيذ ينبغي أن يوافق عليها بمرسوم صادر عن الحكومة الفرنسية (المادة 15 من النظام)².

وعلى كل حال فإنه نظرا لسيطرة المستعمرين وحلفائهم من المسلمين في الجمعية، فقد تحولت لتصبح مجرد أداة من أدوات الاستعمار. وقد نتج عن ذلك أن النظام، وخاصة فيما يتعلق بمواده التي هي في صالح الجزائريين، لن يطبق حتى على المستوى الإداري.

5-3- الاستعدادات المختلفة من أجل تشكيل الجمعية الجزائرية

كانت الإدارة تهدف من وراء الانتخابات إلى إيجاد حل للمسألة الجزائرية، خاصة الحركة السياسية الوطنية التي ظهرت بعد 1946 والتي أريدت إبراز الشخصية الجزائرية منفصلة تماما عن الإدارة، كما كانت تحاول أيضا الكشف عن المنادين بالانفصال التام والسيادة الكاملة عن فرنسا وبالتالي يمكنها حينها محاصرتهم³.

ولتشكيل هذه المجالس عبر مجموعة من الانتخابات التي حددت لها تواريخ معينة وفي فترات متعاقبة، قامت الإدارة الفرنسية بإصدار سلسلة من المراسيم التمييزية العنصرية حتى يتسنى لها تزوير الانتخابات كيفما شاءت⁴.

1 - أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص127.

2 - نفسه، ص128.

3 - طاعة، مرجع سابق، ص ص 74-75.

4 - نفسه، ص 71.

5-3-1- تحديد المقاعد الانتخابية

وشرع في التحضير للانتخابات من خلال تحديد قوائم المنتخبين وعدد المقاعد¹ وهي كالتالي:

عمالة الجزائر: - عدد المنتخبين المسجلين: 415883.

- عدد المقاعد الممنوحة: 17.

- الحصة الانتخابية: 24500².

الدوائر الانتخابية	المقاعد المخصصة	التوزيع النظري للمقاعد	الناخبون المسجلون	الدوائر Arrondissements
الرقم من 01 إلى 02	02	2-	47.328	الجزائر Alger
الرقم 03	01	1+	28.791	البلدية
الرقم 05 أو جزء من 04 و 07	02	2-	40.461	أورليان فيل
الرقم 06 وأجزاء من 04 و 07	02	2-	44.281	مليانة
الرقم 08 و 09	02	2+	51.547	المدية
رقم 10-11-12	03	3-	70.921	أومال (سور الغزلان)
رقم 13-14-15-16-17	05	5+	132.604	تيزي وزو

عمالة وهران

- عدد المنتخبين المسجلين: 265217.

- عدد المقاعد الممنوحة: 14

- الحصة الانتخابية: 18944³.

الدوائر الانتخابية	المقاعد المخصصة	التوزيع النظري للمقاعد	الناخبون المسجلون	الدوائر Arrondissements
رقم 1، 13، و جزء من 1- إلى 2	02	2+	42.057	معسكر
رقم 3 و 14	02	02	37.205	تيارت
رقم 4-5-6 و جزء من 02	3 و ½	3+	66.819	مستغانم
رقم 07 و 08	2	1+	39.800	وهران
رقم 9 و جزء من 12	1 و ½	1	24.704	سيدي بلعباس
رقم 10 و جزء من 12	2 و ½	2+	54.632	تلمسان

¹ - ANOM, 81F/1192, doss (Découpage électorales de l'Assemblée Algérienne)

² - Ibid.

³ - Ibid.

عمالة قسنطينة:

- عدد المنتخبين: 538657.

- عدد المقاعد الممنوحة: 23.

- الحصة الانتخابية: 123400.

الدوائر الانتخابية	المقاعد المخصصة	التوزيع النظري للمقاعد	الناخبون المسجلون	الدوائر
الرقم 12-13-14-15	04	3+	83.755	باتنة
رقم 07	01	1+	27.869	بون
رقم 18-19-20-21	04	4+	99.604	بوجي
رقم 1-2-3-6-10 و 11 وجزء من 9	06 و 2/1	7+	169.906	قسنطينة
رقم 8 وجزء من 9	01 و 2/1	1+	32.133	قالمة
رقم 4-5	02	1+	34.395	فليب فيل
رقم 16-17-22 و 23	04	3+	90.995	سطيف

5-3-2-تحديد الدوائر الانتخابية:

والجدول التالي يوضح الدوائر الانتخابية على مستوى الهيئتين الأولى والثانية في العمالات الثلاث وكذلك منطقتي الجنوب².

سيتم ذكر الدوائر الانتخابية على مستوى الهيئة الثانية من أجل تعيين أعضاء المجلس الجزائري في قانون رقم 48-371 الصادر يوم 04 مارس 1948³:

1- عمالة الجزائر⁴

الدوائر الانتخابية	العواصم	المناطق التي تشكل الدوائر الانتخابية
01	الجزائر - القليعة	البلديات كاملة الصلاحيات: الجزائر، باباحسن، بوزريعة، كاستيقيون (بوسماعيل)، شراكة خرايسية دالي إبراهيم، دواودة، دويرة، درارية، العاشور الأبيار فوكة، قويوت، قليعة معالم، وادي العلايق أولاد فايت، سانت أوجين (بولوغين) سانت فرديناند (السويدانية) سحاولة، سطاوالي، زرالدة.

¹ - .N.O.M. 81F/1192 , Dossier (Découpages électorales de l'Assemblée Algérienne - Travaux préparatoires).

² -Ibid

³ -A.N.O.M. 81F/1192 , Dossier (Découpages électorales de l'Assemblée Algérienne - Département et territoires du sud 1^{er} et 2^{ème} collège- circonscriptions

⁴ - Ibid.

02	ميزونكاري (الحراش)	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: عين طاية، الأربعاء، بير مراد رايس، بير الخادم باب ماتيفو، فوردلو (برج الكيفان) حسين داي، القبة، ميزونكاري، ميزوبلانش (الدار البيضاء)، روفيقو (بوقرة)، سيدي موسى العظمة، الفندق، ماريشال فوش (الأربعاش) مينارفييل (الثنية)، الرغاية، ريفات (مفتاح) الروبية، سان بيار، سان بول (أولاد موسى).</u>
03	البلدية	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: الحطاطبة، حمر العين، البرارد، بوركيكة، شرشال، العفرون العفرون، قوراية، مارينغو (حجوط)، مراد، نوفي (سيدي غيلاس) تافشون (خمستي) بوهارون تيبازة، بني مراد، بير توتة، البلدية، بوينان، بوفاريك، شبلي، موزايا الصومعة ديبلاكس (الداموس).</u> <u>البلدية المختلطة: شرشال.</u>
04	المدية	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: البرواقية، داميات (عين الذهب)، لودي (دراع السمار) المدية، بن شكاو، برازا (الزبيرية)، شوبلان (العميرية) لوفردو (وزرة) نيلسون بورغ (سي المحجوب).</u> <u>البلديات المختلطة: البرواقية .</u>
05	بوغاري قصرالخاري	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: بوغاري ، بوغار ، لوتورنو (دراغ)، عين بوسيف</u> <u>البلدية المختلطة: بوغاري (قصر البخاري) ، عين بوسيف</u>
06	مليانة	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: أفر فيل (خميس مليانة)، عين السلطان، بوريلي لاشابيل ، بومدفع، خربة، لافاروند ، ليتري ، مليانة، فزول بنينان، كارنو.</u> <u>البلديات المختلطة : برازا-جندل.</u> <u>البلدية المختلطة: ثنية الحد (دوار تيغزت بالتحديد)</u>
07	فيالار تيسمسيلت	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: بيردو (المهدية)، بورباكي (خمستي)، ثنية الحد، فيالار</u> <u>البلديات المختلطة: سرسو، شلالة</u> <u>البلديات المختلطة: ثنية الحد (أسفل دوار تيغزت)</u>
08	أوليان فيل الشلف	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: العطاف، وادي الفضة، أوريا فيل، شارون (بوقادير) الروينة دوبري (عين الدفلى)</u> <u>البلدية المختلطة: الشلف ماعدا دواوير صحبة، أولاد زياد، مجاجة، أولاد فارس بني راشد، قرية فارني.</u>
09	تنس	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: كافينياك (أبو الحسن)، مونتنيوت (سيدي عكاشة)</u> <u>البلدية المختلطة: الشلف</u> <u>البلدية المختلطة: التنس</u>
10	بوسعادة	<u>البلدية المختلطة: بوسعادة - سيدي عيسى.</u>
11	عين بسام	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: عين بسام، أومال (سور الغزلان)</u> <u>البلدية المختلطة: عين بسام ما عدا دواوير العريش، ميهوب، و مغراوة.</u> <u>البلدية المختلطة: أومال (الجزء: دواوير زنين جواب، زيدان، معمورة، طايشة جنان، سردون المراح، المقنين، عين تاسن، تاغديد) .</u> <u>البلدية المختلطة: باليسترو (الأخضرية) (الجزء: دواوير بوكرام، قرومة، ذراع باروطة، معين، الايسري، حرشاون بني ماند.</u>
12	بير غبالو	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: بير غبالو</u>

		<p><u>البلدية المختلطة</u>: عين بسام (الجزء : دواوير ميهوب ،مغراوة .</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: أومال(الجزء: دواوير أولاد ثان، بوقوادن، أولاد بوعريف أولاد فرحة، سواقي).</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: تابلاط.</p>
13	ميشلي	<p><u>البلدية المختلطة</u>: جرجرة، مايو.</p>
14	ذراع الميزان	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات</u>: ذراع الميزان، باليسترو، بوغني، بويرة، تيزي غنيف ايسر فيل، برج منايل.</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: عين بسام (الجزء: دواوير عريش).</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: ذراع الميزان</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: باليسترو (الجزء: دواوير بودريالة، أومال(سور الغزلان) خنشلة الجبل،بني خلفون).</p>
15	بورغايدون	<p><u>البلدية المختلطة</u>: مزغنة، بورغايدون (أزفون) ، وأعلى سبوا</p>
16	تيزي وزو	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات</u>: كوربي(زموري)، فيليكس فور(سي مصطفى) أوسون فيلرس، كامب دي ماريشال(تادمايت)، دلس، ميرابو(ذراع بن خدة) ربييفال(بغلية)، تيزي وزو.</p>
17	فور ناسيونال	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات</u>: فور ناسيونال(الأربعاء ناثيراثن) ، مقلّة.</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: فور ناسيونال</p>

2- عمالة وهران¹

الدوائر الانتخابية	العواصم	المناطق التي تشكل الدائرة الانتخابية
01	معسكر	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات</u>: عين فکان، دوبلینو(حسين)، ماوسة، معسكر، أورتارية تييرسفييل(غريس).</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: معسكر.</p>
02	باليكو	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات</u>: دومبال، باليكو، يوزس لودوك مونقولفيي.</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: زمورة (الجزء: دواوير بن عوادة، العناترة يازرو واد خلوق أولاد لزررق تاسالة، شعبة الديس، قيرس الحابش، أولاد بركة، بني إسعاد شواله، بني لومة، مركز هنري هوك، رحوية.</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: كاشرو.</p>
03	تيارت	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات</u>: بالات، بريفوست بارادول(، تيارت تروملي(دحموني)، فرندة.</p> <p><u>البلدية المختلطة</u>: تيارت ، فرندة.</p>
04	عمي موسى	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات</u>: عين کرمان، سانت إيمي (جديوية).</p>

¹ -A.N.O.M. 81F/1192 , Dossier(Découpages électoraux de l'Assemblée Algérienne – Département et territoires du sud 1^{er} et 2^{ème} collège- circonscriptions) , Op.cit.

<p><u>البلدية المختلطة: أرنو، عمي موسى.</u></p>		
05	مستغانم	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: أبو قير، عين سيدي الشريف، عين تادلس، بال كوت(عين بودينار)، بال في(سور)، بلاد توارية، فرناكة جورج كليمونصو(ستيدية)، مازاغر، مستغانم، نوازي لي بان بليسي(صيادة) ريفول تونين(بني ونيف)، بوسكت، بون دو شلف.</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: كاساني(سيدي علي).</u></p>
06	غليزان	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: بوقيرات، يلل، غليزان، زمورة.</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: مينا.</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: زمورة (ما عدا الداوير بني عودة، عناترة يازور واد خلوق، أولاد لزرقي، تسالة، شعبة الديس قبرس الحباش، أولاد بركة بني إسعاد، شواله، بني لومة، مركز هنري هوك، رحوية.</u></p>
07	سان دونيس دو سيق	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: أرزيو، سيدي عامر، حاسي بن عقبة بوهني، فلوروس كليبر ليقرون، مانجين،مقطع دوز، بور اوبول (مرسى الحجاج)رنان، سانت بارب دو تليلات(وادي تليلات)، سانت كلو(قديل) سانت دونيس دو سيق (سيق)، سانت لو (بطيوة) سانت لويس(بوفاطيس) ،سانت مور(تامزورا)، طافراوي، واد إيمبرت، (عين البرد) ، باريفو (المحمدية).</u></p>
08	وهران	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: عين تموشنت، عين كيال،مالهرب، فييارد (كرمان)،لافيرير(شعبة اللحم)،ريو صّلاّدو(الملاح) ثروأمارابو (سيدي بن عدة)، تورقو، حمام بوحجر،الراجل، عين العربة، لورمال العامرية بوتليليس،عين الترك،أركول (ببر الجير) حاسي بونيف مرسى الكبير السانيا،سيدي شحمي،فالمي(الكرمة) بوسفر، العنصر مسرغين.</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: عين تموشنت.</u></p>
09	سيدي بلعباس	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: بوندس، شانزي(سيدي علي بن يوب) بونبي(عين ثريد) بوخنافيس لمطار، دلييني(زرولة)، مارسبي لاکوم (سفيذف)، بارمونتبي (سيدي علي بوسيدي) باليسي(سيدي خالد) طابله، برودون (سيدي إبراهيم) تاسيل، تنيرة، ديتري(سيدي لحسن) لي ترامبل (سيدي حماد وش) ، سيدي بلعباس،تسالة.</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: مقرة ، سانت لوسيان(زهانة) .</u></p>
10	تلمسان	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: بني صاف، تلمسان، تورين (سواحلية) بون دويسر(بن سكران) أوجين ايتيان(هناية).</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: الرمشي.</u></p>
11	مغنية	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: مغنية، نمورس (الغزوات).</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: مغنية، ندرومة.</u></p>
12	تلاغ	<p><u>البلديات كاملة الصلاحيات: بارثيلو(يوب)، تلاغ، تيرمات، ديسكارت (بن باديس)، لامورسيير (أولاد ميمون).</u></p> <p><u>البلدية المختلطة: سبدو، تلاغ.</u></p>

13	سعيدة	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: عين الحجر، فرانثيبيتي(سيدي عمر) سعيدة.</u> <u>البلدية المختلطة: سعيدة.</u>
14	تريزل (سوقر)	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: تريزل.</u> <u>البلدية المختلطة: جبل النادور، آفلو.</u>

3- عمالة قسنطينة: 1

الدوائر الانتخابية	العواصم	المناطق التي تشكل الدائرة الانتخابية
01	قسنطينة	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: بيزوت، كوندي، سمندو، قسنطينة حمة، بليزونس.</u>
02	ميلة	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: ميلة، سيدي مركوان، زران.</u> <u>البلدية المختلطة: فح مزالة.</u>
03	الخروب	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: عين عبيد، قطار العيش، خروب أولاد رحمون، واد الزناتي ريني.</u> <u>البلدية المختلطة: عين مليلة.</u>
04	جيماب (عزابة)	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: كول دي أوليفي(عين بوزيان) العروش، قاستونفيل، جيماب روبرت فيل(أمجز الدشيش)، سانت شارل(رمضان جمال)، قاستو.</u> <u>البلدية المختلطة: جيماب(عزابة)</u>
05	فيليب فيل (سكيكة)	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: كولو(القل)، فيليب فيل، ساتورا .)</u> <u>البلدية المختلطة: كولو.</u>
06	الميلية	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: قرارم.</u> <u>البلدية المختلطة: الميلية</u>
07	بون (عناية)	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: المقر، برال، بون، بوجو، دوزروفيل أربيليون، موندوفي، موريس نشمية، بوتيافر راندون دوفيفي.</u> <u>البلدية المختلطة: إيدوغ.</u>
08	قالمة	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: كلوزال، فاليني، قلعة، بوسبع هيليو بوليس، كيلرمان، ميليسيمو بيتيت، قالمة.</u> <u>البلدية المختلطة: واد الشرف، الصفية.</u>
09	سوق اهراس	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: كال، سوق اهراس.</u> <u>البلدية المختلطة: كال، سوق اهراس.</u>
10	عين البيضاء	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: عين البيضاء</u>

1- A.N.O.M. 81F/1192 , Dossier(Découpages électorales de l'Assemblée Algérienne – Département et territoires du sud 1^{er} et 2^{ème} collège- circonscriptions) , Op.cit.

البلدية المختلطة: مسكيانة، أم البواقي، سدراتة		
البلديات كاملة الصلاحيات: تبسة. البلدية المختلطة: مرسوت، تبسة.	تبسة	11
البلديات كاملة الصلاحيات: عين الكرمة، عين السمارة، عين التين، شاتودان، واد العثمانية واد سقين، روفاش. البلدية المختلطة: شاتودان.	شاتودان دو رومال	12
البلديات كاملة الصلاحيات: خنشلة. البلدية المختلطة: خنشلة.	خنشلة	13
البلديات كاملة الصلاحيات: باتنة، لامبيز. البلدية المختلطة: الأوراس.	باتنة	14
البلدية المختلطة: عين القصر، بلزمة.	بلزمة(كورنيل)	15
البلديات كاملة الصلاحيات: بسكرة. البلدية المختلطة: عين التوتة، باركة.	بسكرة	16
البلديات كاملة الصلاحيات: أمبير، كولبيرت، سانت آرنو. البلدية المختلطة: العلمة، ريغة.	سانت آرنو	17
البلديات كاملة الصلاحيات عين عباسة، عين رواع، كوليني الأوريسيا، سطيف. البلدية المختلطة: تاكيتونت.	سطيف	18
البلديات كاملة الصلاحيات: الشقفة، جيجلي، دوكيسن، ستراسبورغ البلدية المختلطة: جيجلي، طاهير.	جيجلي	19
البلديات كاملة الصلاحيات: واد أميزور البلدية المختلطة: قرقور، الصومام (جزء: دواوير أزرو مبشر ذراع الأربعاء إيجاجن). البلدية المختلطة: واد المرسي (الجزء دوار بوغنطس).	واد أميزور	20
البلديات كاملة الصلاحيات: القصور، بوجي. البلدية المختلطة: الصومام (ما عدا الدواوير أزرو مبشر، ذراع الأربعاء، إيجاجن). البلدية المختلطة: واد المرسي (الجزء: دوار بوغنطس).	بوجي (بجاية)	21
البلديات كاملة الصلاحيات: أقبو، صدوق، تازمالت. البلدية المختلطة: أقبو.	أقبو	22

23	برج بوعريريج	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: عين تاقروت، برج بوعريريج البلدية المختلطة: البيان.</u>
24	مسيلة	<u>البلديات كاملة الصلاحيات: دو توك فيل. البلدية المختلطة: المعاديد، المسيلة.</u>

4- مناطق الجنوب¹

الدائر الانتخابية	العواصم	المناطق التي تشكل الدوائر الانتخابية
01	عين الصفراء	<u>البلدية المختلطة: جيري فيل، عين الصفراء، كولومب، بشار مشربة.</u> <u>البلديات الأهلية: الساورة، توات، قورارة.</u>
02	الجلفة	<u>البلدية المختلطة: الجلفة، الأغواط، وضمنها القليعة و متليلي.</u>
03	غرداية	<u>البلديات الأهلية: غرداية باستثناء القليعة و متليلي.</u>
04	بسكرة	<u>البلدية المختلطة: بسكرة، أولاد جلال.</u>
05	ورقلة	<u>البلدية المختلطة: توقرت، الوادي</u> <u>البلديات الأهلية: ورقلة، تيدكلت، هقار.</u>

وفيما يخص التسجيل في القوائم الانتخابية، فالحظوظ كانت محدودة جدا فحسب مرسوم 06 فبراير 1919، المادة العاشرة من شروطها، أن يكون عمر المترشح 25 سنة، وأن يكون ساكنا في البلدية منذ سنتين على الأقل، وأن تتوفر فيه جملة من الشروط، منها قيامه سابقا بخدمات في الجيش البري أو البحري، وأن يكون صاحب ملكية زراعية في الريف، أو مالك عقار، أو تاجر مستقر، أو أن يكون موظفا عموميا في العمالة أو البلدية أو صاحب معاش، أو أن يكون عضوا في غرفة تجارية أو فلاحية وحاصل على شهادة مسلمة من مدرسة حكومية، أو شهادة التعليم الابتدائي أو أن يكون قد حصل على وسام أو ميدالية من طرف فرنسا (شرفية أو تقديرية)².

¹ - A.N.O.M. 81F/1192, Dossier(Découpages électoraux de l'Assemblée Algérienne – Département et territoires du sud 1^{er} et 2^{ème} collège- circonscriptions) Op.cit

²- Paul, De Viard: **Délibération des indigènes d'Algérie**, V1, éd, Snipet view , Paris, 1937, p 42.

وفيما يخص صلاحيات هذه المجالس وسلطاتها، فهي متعددة منها، اتخاذ القرارات ومناقشة المشاريع، كما أن لها الحق في إصدار القرارات¹.

¹ - بن مجدوب، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثاني

الجزائر ما بين 1948-1951

- 1 - وصول نايجلان إلى الجزائر وتوليه الحكومة العامة:
- 2- انتخابات المجلس الجزائري وآليات التزوير
 - 1-2- أسباب تأجيل تاريخ إجراء انتخابات الجمعية
 - 2- 2- التحضير لانتخابات الجمعية الجزائرية أبريل 1948
 - 1-2-2- الحملات الانتخابية
 - 2-2-2- سير العملية الانتخابية
 - 2-2-3- نتائج الانتخابات
 - 2-3- رد الفعل الحركة الوطنية على تزوير الانتخابات
 - 3- نتائج الانتخابات وتداعياتها على تفجير الأزمة البربرية
 - 1-3- مهاجمة البريد المركزي لمدينة وهران في 04-05 أبريل 1949
 - 2- 3- تفجير تمثال الأمير عبد القادر
 - 3-3- دور الإدارة الفرنسية في إثارة الأزمة البربرية
 - 4- انتخابات المجالس العمالية (الإقليمية) مارس 1949
 - 5- انتخابات 1951 ومواصلة التزوير الانتخابي
 - 1-5- الحملة الانتخابية
 - 2-5- نتائج الانتخابات
 - 6- الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951
 - 7- التجربة الوحدوية بين الأحزاب السياسية الجزائرية

1 - وصول نايجلان إلى الجزائر وتوليه الحكومة العامة:

إن تطور الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية وبالضبط بعد مجازر ماي 1945 وظهور معطيات جديدة، دولية وإقليمية ومحلية، وبالأخص دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الذي لم يحظ برضا الجزائريين، ولا برضا فرنسيي الجزائر فالجزائريون كان أملمهم استرجاع سيادتهم الوطنية والتخلص من سيطرة فرنسا، بينما طالب المستوطنون، بالحكم الذاتي في إطار الوجود الفرنسي، وأمام الفوز الساحق للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الانتخابات البلدية التي جرت سنة 1947 والتي كانت تعبيراً حقيقياً عن تفاعل الجماهير الشعبية مع سياسة هذه الحركة، وانتصاراً للروح الوطنية الصادقة¹.

غير أن هذا الوضع كله لم يرق الإدارة الاستعمارية، التي كانت ترى أن أمن الفرنسيين في الجزائر مهدد، وأن ذلك سيلحق الضرر بسمعة فرنسا، وقد يؤدي إلى إلغاء وجودها نهائياً في شمال إفريقيا².

إن تغلغل الكولون في الأوساط الحاكمة في فرنسا، مكّنهم من الدفاع المستميت عن فكرة "الجزائر فرنسية"، وقد مثلهم في هذه الأثناء وتحديداً في حكومة السيد "روبرت شومان" نائب قسنطينة السيد روني مايير الذي أدت ضغوطاته إلى إبعاد الحاكم العام للجزائر السيد إيف شاتينو، في 11 فيفري 1948 الذي كان شديد الذكاء واستطاع بفضل مرونته الكبيرة، أن يقنع بعض الجزائريين على اختلاف ميولهم ومستوياتهم، بتعاطفه معهم في الوقت الذي توجد فيه أدلة ملموسة على محاربته الحركة الوطنية بكل الوسائل³.

وتكفي الإشارة إلى تعليماته الصارمة لمنع منتخبي حركة الانتصار، من عقد مؤتمرهم المبرمج يوم 25 جانفي 1948، أي قبل تنحيه بأسبوعين⁴، ومع ذلك كان المستوطنون ينظرون إليه بكونه اشتراكي، ذو روح ليبرالية، ويحملونه مسؤولية عدم مواجهة الوطنيين الجزائريين ناعته بالضعف وقلة الصرامة، وهو ما دفع بالسيد جاك شوفالي ومن على منبر جريدة "برقية الجزائر" «l'écho d'Alger»، عدد يوم 21 نوفمبر 1947، إلى مخاطبته

¹- محمد السعيد الزاهري، "إرادة الشعب من إرادة الله وإرادة الله لا تقاوم"، جريدة المغرب العربي، عدد 28، 18/11/1947.

²- Naegelen, Op.cit, p 34

³- Ageron, Histoire de l'Algérie, Op.cit, p 610.

⁴ - الزبيري. مرجع سابق، ص 126.

بعبارة، "ارحل من هنا!" وأطلق عليه "بونكي كريفو" - النائب اللاحق في الجمعية الجزائرية ورئيس بلدية فيليب فيل "سكيدة"، اسم: شاتينيو بن محمد القابر العام للجزائر¹.

هذه الانتقادات، جاءت بعدما عرض "إيف شاتينيو"، برنامجه الإصلاحية في الجزائر والذي عُرف باسمه، فوقف المستوطنون ضده وشد مشروع، وأطلقوا عليه اسم "محمد" وتم تعطيل مشروع، ولم يُقبل شكلا ولا مضمونا².

وهذا يؤكد أن المستوطنين، الذين جاؤوا إلى الجزائر من أماكن متعددة من أوروبا كانوا يفكرون في تدعيم مصالحهم فقط، فموضوعهم الرئيسي والذي شغل بالهم هو كيفية الانفراد بالسلطة في الجزائر، وعدم السماح لحكومة باريس التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، التي أصبحت منطقة امتيازات فقط³.

ولأن غلاة المستوطنين كان عليهم اختيار رجل يتمتع بقدرات في التسيير ويكون في خدمتهم، وتكون كلمته مسموعة في باريس، وتمنح له كل الصلاحيات للتطوير اللازم والسريع في الجزائر له القدرة على مواجهة المخاطر، وعلى تهدئة شعورهم الغاضب الذي كان على وشك الانفجار، والتظاهر بإحلال السلم والمصالحة والعدالة بين السكان باختلاف أصولهم⁴ (3) 5.

ولهذه الأسباب المتداخلة أُبعد شاتينيو من الجزائر، وتم استبداله ب"مارسيل ايدموند نايجلان الذي قدم من "الألزاس" ليحكم الجزائر وفق أهواء المستوطنين.

وكان من الضروري ألا يصنف الحاكم العام الجديد ضمن المحافظين، ولا ضمن التقدميين، ولا أن يُنعت بكونه من أصول يهودية، فلا يجب أن يكون يهوديا لأنه غير مرغوب فيه في شمال إفريقيا، لا من المستوطنين أو الجزائريين. فكان نايجلان هو صاحب هذه المواصفات التي ينبغي أن يكون عليها الحاكم العام الجديد للجزائر.

¹ - Ageron, *Histoire de l'Algérie*, Op.cit, p 610.

² - Fares Abderrahmane, *la cruelle vérité, l'Algérie de 1945 à l'indépendance*, Ed. Plan, paris, 1982, p p 31-32.

³ - بوحوش، مرجع سابق، ص 225.

⁴ - Naegelen, *Op. cit*, p24.

⁵ - Ibid, p25.

2- انتخابات المجلس الجزائري وآليات التزوير

بموجب القانون رقم 47-1853 لتاريخ 20 سبتمبر 1947 المتضمن لقانون الجزائر جاء النص 30 أن المجلس الجزائري المتكون من 120 عضوا إلى غاية النص 58 أنه يتم انتخاب هذا المجلس في أجل أقصاه 15 جانفي، وهو التاريخ المحدد لإجراء دورين في الانتخابات وهذا يعني الأحد 04 جانفي والأحد 11 جانفي هما المعنيان بالانتخاب.¹

2-1- أسباب تأجيل تاريخ إجراء انتخابات الجمعية

إن المجلس المالي الجزائري والذي لازال موجودا طلب من الحكومة تأجيل الانتخابات التي ستجرى قبل 15 جانفي، فالدورة لهذا المجلس انعقدت إلى غاية نهاية ديسمبر، مما قد يبعد الكثير من الأعضاء عن الحملة الانتخابية²، من جهة أخرى، حتى وإن تم التصويت على مشروع القانون نهاية السنة، فالنظرية الأكثر تفاؤلا أن الدوائر الانتخابية ستتعرف على مرشحها متأخرة، وحتى تجري الحملة الانتخابية بشكل واسع فهذه حجة مهمة مثلما سبق ذكره.

توجد أسباب حقيقية دعت إلى فكرة التأجيل للانتخابات والتي تكمن في النتائج البلدية والتساؤل الذي أصبح يشغل بال المستوطنين المتمثل أساس في البحث عن وسائل ناجعة تمكنهم من منع الجزائريين من تحقيق نجاح مماثل في الانتخابات القادمة والتي من المفروض أن يتم إجراؤها قبل 15 جانفي 1948، فكان الجواب أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك، هي اللجوء إلى تزوير هذه الانتخابات، و لتحقيق ذلك لابد من وجود حاكم عام يُماشى رغباتهم ويتواطأ معهم ويسعى بجد لحرمان الجزائريين من الممارسة الديمقراطية، في الانتخابات التشريعية أو البلدية التي نص عليها قانون 20 سبتمبر 1947، ولهذه الغاية بالذات قرر المستوطنون التعبير عن سخطهم على تصرفات الحاكم العام "شاتينو"³ المتهم

1 - حمري، مرجع سابق، ص 75.

2 - نفسه.

3 - إيف شاتينو، من مواليد مدينة فيان يوم 22 سبتمبر 1861، كان أستاذ للتاريخ والجغرافيا، كما اشتغل طويلا بالسلك الدبلوماسي، وهو يساري الميول تولى الأمانة العامة في حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936، عرف الإسلام والمسلمين في البوسنة وأفغانستان وسوريا ولبنان ومصر، تولى الحكومة العامة في الجزائر منذ 9 ديسمبر 1944 إلى فيفري 1948، كان قد خلف الجنرال كاترو، اتهمه المستوطنون أنه مقرب من الجزائريين ومتعاطفا معهم حتى أطلقوا عليه اسم "محمد" أو "الحاج شاتينو"، في حين عرف الجزائريون في عهده أسوأ مراحل الاحتلال، خاصة ما تعلق بما وقع في ربيع و صائفة 1945، وبعد إنهاء مهامه في الجزائر عين سفيرا لبلده في الاتحاد السوفياتي ليعود إلى باريس عام 1952، حيث انخرط=

من طرف المستوطنين بمهادنة المسلمين الجزائريين، وعين مكانه الاشتراكي "مارسيل ايدموند نايجلان"¹ الذي ارتبط اسمه بقضية الانتخابات "المفبركة" وتم الاتفاق بين هذا الأخير وبين الحكومة الفرنسية على عدة نقاط منها:

- أولاً: محاربة الوطنيين الجزائريين، وعدم تمكينهم من استعمال شعاراتهم السياسية في حملة الانتخابات التشريعية.
- ثانياً: تعطيل تطبيق المواد المنصوص عليها في قانون 20 سبتمبر 1947، والتي لها علاقة بضمان ممارسة الجزائريين لبعض الحقوق التي منحها لهم هذا القانون.
- ثالثاً: عدم تأييد الإدارة الفرنسية للمرشحين الأحرار واليساريين وحتى الاشتراكيين من المسلمين الجزائريين².

ومن خلال هذا الاتفاق بين نايجلان والحكومة الفرنسية، نلاحظ أن المهمة الرئيسية التي جاء من أجلها الحاكم العام الجديد، هي محاصرة الوطنيين والعمل من أجل الحيلولة دون فوزهم في الانتخابات، وهذا يعني صراحة خرق قانون 20 سبتمبر 1947 وعرقلة تطبيقه فبدأ نايجلان حملته الانتخابية في جو مشحون للغاية، ومارس نماذج متعددة من الاعتداءات على حرية الانتخاب، منها الإجراءات التعسفية لمنع تشكيلات الحركة الوطنية، وحتى الشيوعيين من الفوز بمقاعد المجموعة الانتخابية الثانية في المجلس الجزائري³.

والحقيقة أنه ما إن تمت المصادقة من طرف البرلمان الفرنسي على دستور الجزائر 20 سبتمبر 1947، حتى تركز جهد المستوطنين المدعمن من قبل زعيمهم الجديد "روني مايير" «René Mayer»⁴ النائب عن مدينة قسنطينة، ووزير المالية آنذاك، في البحث

=مجددا في الحزب الاشتراكي الفرنسي إلى غاية وفاته يوم 04 مارس 1969. انظر: بلانش، مصدر سابق، ص 387-389-471.

1 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 219-220.

2 - نفسه، ص 220.

3 - قداش، الحركة الوطنية.....، ج2، مرجع سابق، ص 1136.

4 - روني مايير، من أهم الشخصيات الفرنسية في الجزائر خلال القرن العشرين، ولد ببباريس في 04 ماي 1895 انتخب نائبا عن عمالة قسنطينة في المجلس التأسيسي الفرنسي سنة 1943، ثم نائبا برلمانيا عن نفس العمالة ولعهديتين من 1946 إلى 1951/1951 إلى 1955. كما شغل منصب رئيس الجمعية الفرنسية ما بين 1951-1952 ورئيسا للمجلس خلال النصف الأول من سنة 1953، كما تولى عدة مهام وزارية، منها وزارة المالية والشؤون الاقتصادية ما بين سنتي =

على كيفية تعطيل تطبيق الإصلاحات التي جاء بها، وكانت أولى خطواتهم إقالة الحاكم العام شاتينو- مثلما سبقت الإشارة-، وحل محله نايجلان الذي نفذ بدقة السياسة الاستيطانية. وقد كتب شارل أندري جوليان يصف هذا الأخير بأنه: "أصيل مقاطعة الألزاس، بصلاية وطنيته التي عبر عنها طيلة مدة الحرب، وأظهر خصالا ملحوظة في التصرف، بمختلف مناصب المسؤولية التي تولاها.

شرح الحاكم العام الجديد في مهمته الأخيرة، لا فقط بحماس في الشغل وثبات في العمل لا يحجمان أمام عقبة، بل بإرادة متحمسة لإقرار السيادة الفرنسية من جديد بتمامها وكمالها. ووضع صوب عينييه الوطنيين الذين ظهروا له مظهر انفصاليين وبالأخص أنصار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، ينبغي أن يحول دون تقدمهم مهما كانت التكاليف.¹

وفي هذا الصدد ذكر فرحات عباس، بأن أعضاء المجلس العام لعمالة قسنطينة قد أعلموه بأن اتفاقا حدث بين المستوطنين نايجلان، مفاده أن تغلق الأبواب في وجه الوطنيين وأن تبقى المواد التي وردت في قانون الجزائر معطلة، كما يبقى الأحرار والسياسيون اليساريون مبعدون وفي حالة إقصاء.²

فلم يكتف المستوطنون إذن، باستصدار قانون غير متكامل، بل عملوا على دفنه في المهدي وعرقلة تطبيقه عن طريق الحاكم العام نايجلان، الذي أدى هذه المهمة على أحسن وجه، باسطة يديه بالمساعدة لكبار الملاك من المستوطنين، حتى يتمكنوا من فرض سيطرتهم على الوضع في الجزائر، وفرض على أي مرشح جزائري، أن يعلن ويثبت ولاءه لفرنسا، حتى يضمن مقعدا انتخابيا.³

=1947-1948، ووزيرا للدفاع من جويلية إلى سبتمبر 1948، ثم وزيرا للعدل خلال السنوات 1949-1951، ثم وزيرا للشؤون الاقتصادية ما بين 1951-1952. لكن دوره خفت بعد اندلاع الثورة الجزائرية، وتوفي بمنزله بباريس في 13 ديسمبر 1972. انظر: لزهو بديده: دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، منشورات دار السبيل، الجزائر 2009، ص 263-264.

1 - جوليان، مصدر سابق، ص 354.

2 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 219، 220.

3 - الجزائريون من جهتهم، كانوا ضد تطبيق هذا القانون، لأنه يحمل خطرا كبيرا على الشخصية الجزائرية، وهم ليسوا بحاجة لما تعتبره فرنسا سخاء معهم، وهذا هو أقصى ما يمكن أن تعطيه لهم، لأنها إذا أعطتهم حقوق أكبر، تخاف من =

لقد عمل نايجلان فور توليه الولاية العامة في الجزائر ابتداء من 11-02-1948 كل ما في وسعه من أجل إقرار السيادة الفرنسية، من خلال شروعه في وضع أسس مدرسة تزييف الانتخابات التي ستعرف باسمه من خلال ممارسة الاضطهاد، حيث مكّن هذا التأخير في إجراء الانتخابات إلى أكثر من ثلاثة أشهر مع مجيء الحاكم العام نايجلان من ضبط نظام انتخابات يقوم أساساً على التزوير¹ وتضييق الخناق على مناضلي الحركة الوطنية، بل إنه اعترف بإعطاء أوامر للإدارة الفرنسية، بالعمل على مضايقة المرشحين المستقلين، حتى الذين يؤيدون الاتحاد الإسلامي الفرنسي، وهؤلاء في حقيقتهم مقربين من السلطة الفرنسية التي اعتمدت عليهم في مساندة السياسة الاستعمارية².

والحقيقة أن نايجلان قد اتخذ من أسلوب التزوير في الانتخابات، سياسة عامة الهدف منها، تشديد القبضة على الوطنيين، وقد عبر عن ذلك بقوله: "...لم يكن الخيار متاحاً في مقاطعاتنا الجزائرية الثلاث، بين الانتخابات الحرة والانتخابات الصورية، بل كان بين انتخابات يكتسحها المصاليون وانتخابات تكتسحها الولاية العامة، وقد فضلنا الاختيار الثاني.."³، ويفهم من هذا الكلام أن الصراع كان على أشده بين السلطة الفرنسية وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وجاءت الانتخابات الخاصة بالجمعية الجزائرية لتظهر صورة نايجلان الحقيقية -

2-2- التحضير لانتخابات الجمعية الجزائرية أفريل 1948.

شارك في هذه الانتخابات ممثلو الهيئة الانتخابية الأولى وهم الأوربيون وكذلك ممثلو الهيئة الانتخابية الثانية وهم المسلمون الجزائريون، أما التشكيلات السياسية للهيئة الثانية التي دخلت الانتخابات فهي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والحزب الشيوعي الجزائري، وحتى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

=تسلهم إلى مراكز السلطة، وكانت هذه السياسة تمثل خضوعاً تاماً لرغبة للمثلي الأحزاب السياسية الفرنسية المتطرفة، الذين حملوا شاتينو مسؤولية ما أسموه بالتقديم في تحقيق مطالب الاهالي الجزائريين، انظر: يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1962، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص 308، 309.
¹ - مهساس، مصدر سابق، ص311.

² - Kaddache, *Histoire du nationalisme....*, t2, Op.cit, p 796.

³- Naegelen, *Op.cit*, p66.

بطريقة غير مباشرة " لما دعمت الحملة الانتخابية للأحزاب الوطنية، خاصة حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري"¹ .

2-2-1- الحملات الانتخابية

حاولت الحركة الوطنية أن تحقق مجموعة من الأهداف من خلال مشاركتها في الحملة الانتخابية:

- أرادت الفوز في الانتخابات لتمرير برامجها ومشاريعها.
- أرادت كسب أصوات ناخبين من الفئات العاملة لتوسيع قاعدتها أكثر.
- وفي وجود هيئة ناخبة ملتفة حول الأحزاب، قد يمكنها من الضغط على الإدارة الاستعمارية وتحقيق مطالبها السياسية.
- تحقق الأحزاب تقاربا مع الطبقة العاملة خاصة في حالة الفوز.²

أما الموالاة فكان غرضهم من الحملة الانتخابية تثبيت ترسيم المشروع الاستعماري الممثل الآن في القانون الخاص 1947 ثم النجاح في الانتخابات.

فالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية قد استخدمت وسائل تجاوزت بها المجموعات الأخرى، وجندت كل طاقاتها وخاضت غمار المعركة الانتخابية بكل عزم معتمدة على دعم الجماهير لها³، وأعطت للدعاية أسلوبا عنيفا، معاديا لفرنسا ومستغزا أحيانا حيث صرح زعيم التيار في أكثر من مناسبة أن على الشعب الجزائري خاصة في وهران وقسنطينة أن ينتخب لصالح الاستقلال⁴، واعتبروا دائما فرنسا أمة غريبة لا يمكن حدوث تفاهم معها، وكان قد صرح مصالي الحاج قبل انتخابات أفريل 1948 واعداء برمي المعمرين في البحر في حالة الفوز فأجابه مارسيل ايدموند نايجلان بدوره بأنه سيروض الوطنيين لهذا شن حملة اعتقالات مست 660 مناضلا⁵.

وقد خيم على الحملة الانتخابية جو من الرعب، وعمّت الساحة السياسية الكثير من العنف والاضطهاد غير المبرر، الذي لجأت إليه الإدارة الاستعمارية والذي كان من نصيب

¹ - طاعة، مرجع سابق، ص 113.

² - نفسه، ص 115.

³ - مهساس، مصدر سابق، ص 314.

⁴ - نفسه، ص 117.

⁵ - حميد، مرجع سابق، ص 131.

مرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والبعض كذلك من مرشحي الاتحاد الديمقراطي، قصد ترهيب الوطنيين وحملهم على التخلي عن أحزابهم¹، فجرت الحملة الانتخابية في جو مشحون للغاية، تخلّلتها مدهامات الشرطة واحتجاز مناضلي وأنصار الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية²، وتم منع الاجتماعات الوطنية وكذا المؤتمر الفيدرالي الذي كان سيعقد في 25 جانفي 1948³ واضطهاد ثم تعليق "جريدة المغرب العربي" المقربة من حركة الانتصار، وتزايد الاختطافات والتفتيش واعتقال المناضلين⁴ وعشية الانتخابات أُلقت السلطات الفرنسية القبض على 32 مرشحا من بين 59 مرشحا كانوا يحملون شارات هذا الحزب، وأصدرت ضدهم أحكاما بالسجن وغرامات مالية (بقطع النظر عن مئات الموقوفين)⁵.

وأعيد العمل بقانون وارني⁶، وعليه تم ضبط صنفين من الجناح ضد مرشحي حزب الشعب هما المساس بالسيادة الفرنسية بالنسبة لمرشحي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، والإخلال بالنظام العام بالنسبة للدعائين⁷.

كما عرفت الحملة الانتخابية في الغرب الجزائري نشاطا مكثفا من قبل رواد الحركة الوطنية الجزائرية عامة ومن عناصر الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خاصة من جهة وعنف الإدارة الاستعمارية وأتباعها من جهة أخرى حيث عرقل هؤلاء الحملة الانتخابية لكيلا تجري في جو ديمقراطي.

وعلى سبيل المثال ورد في أحد التقارير أنه تم إلقاء القبض على بعض المرشحين في تلمسان خلال تجمع الاتحاد الديمقراطي، مع الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بجمال تلمسان، كما ذكرت التلغرامات وجود اضطرابات بسبب الاعتقالات التي نفذتها الشرطة في حق بعض مناضلي الحركة من أجل الانتصار مثل مولاي مرباح

1 - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 162.

2 - مهساس، مصدر سابق، ص 313.

3 - زوزو، الفكر السياسي....، ج1، مرجع سابق، ص 736.

4 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية....، ج2، مصدر سابق، ص 1137.

5 - مهساس، مصدر سابق، ص 313.

6 - للمزيد حول قانون وارني الصادر في 26 جويلية 1873، أنظر: عباد: مرجع سابق، ص ص 113-118.

7 - قداش، تاريخ الحركة.....، ج2، مصدر سابق، ص 1137.

وطافراوي عبد القادر¹ (من مواليد 1921 بمعسكر، غادر المدرسة الابتدائية بعد وفاة والده، اشتغل كبائع خضر بالجملة بدأ نشاطه السياسي سنة 1939 بانخراطه في حزب الشعب الجزائري، وقد لازم المناضل حاج عتو ترشح للمجلس الجزائري بمعسكر)، ومولاي مرباح، ومصطفى اسطمبولي، ودحمان دحماني² إضافة إلى وعبد الله عيسى من سيدي بلعباس، وبن زرقة بن نعوم من بلدة تيغنيف، ووقع نفس الشيء في تلمسان، وغليزان، ومستغانم.³

وقد عمدت الإدارة الاستعمارية قبل الاقتراع، بعدم توزيع بطاقات الناخبين في المراكز حيث تنشط الخلايا الوطنية أو تشك في ميولات سكانها الوطنية، وحجز دفاتر البرنامج الانتخابي ومنعهم من إقامة الاجتماعات العمومية وكذا حجز دفاتر البرنامج الانتخابي⁴ وقامت كذلك أثناء هذه الحملة الانتخابية بوضع سطور حمراء تحت أسامي مرشحي الإدارة في بطاقات الترشح الخاصة بالدوائر الانتخابية، فكانوا كالتالي: شكال علي⁵، شنتوف عدة⁶ قداري جيلالي، الشيخ غلام الله محمد بوخلوة بن حليلة، شرقي عبد القادر، بن قادة بن العربي، بن سالم عبد القادر بن عفان الحبيب، بودرية محمد، محي الدين عدة⁷، وعملت الإدارة على منع مصالي الحاج من إلقاء الخطب في كل من المسيلة، الأغواط، الجلفة قسنطينة، معسكر" لذا صرَّح قائلاً مُنعُتُ من أخذ كلمتي بكل حرية، ولكن الاستقلال سيتحقق قريباً"⁸

1 - حمري، مرجع سابق، ص 85.

2 - لحسن جاك، انتخابات المجلس الجزائري في معسكر، 04-11-أفريل 1948، مجلة الموافق للبحوث والدراسات في المجتمع في المجتمع والتاريخ، العدد 03، ديسمبر 2008، قسم التاريخ، المركز الجامعي بمعسكر، ص 113-114.

3 - حميد، مرجع سابق، ص 131.

4 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مصدر سابق، ص 1137.

5 - شكال علي، ولد سنة 1896 بوهران محامي حصل على وسام الفارس لجوقة الشرف، كانت مشاركته في الحياة السياسية من خلال الانتخابات خاصة على مستوى الجمعية الجزائرية منذ تأسيسها وكان في الدائرة الانتخابية الأولى.

6 - شنتوف عدة، من مواليد سنة 1898 بمعسكر وهو مسؤول زاوية، كان منتخبا على مستوى الجمعية الجزائرية 1948 صاحب أملاك وفلاح وكما كان مستشارا عاما على الدائرة الانتخابية باليكو 1945، وشغل مقعد عضو في المجلس المالي.

7 - حمري، مرجع سابق، ص 105.

8 - طاعة، مرجع سابق، ص 116.

ومع كل المراقبة المشددة على أعضاء حزب الحركة، قام مصالي الحاج بزيارة لتيارت وعندها وقع الاختيار على إبراهيم السعيد ليرشح للانتخابات الجمعية كما منع مصالي الحاج أثناء زيارته لمعسكر يوم 19 مارس 1948، من تنظيم تجمع شعبي لإلقاء خطاب يتناول موضوع الانتخاب، الأمر الذي جعله يصرح قائلاً: "لقد أخذتُ مني حرية الكلمة في معسكر ومع ذلك فإن الاستقلال الذي هو موضوع نشاطي الدائم سيتحقق قريباً"¹ ودخل في اتصالات مع الأعضاء المحليين لحركته، وأعطاهم التعليمات الخاصة بالحملة الانتخابية، برفقة النائب النائب "بوقادوم" الذي تهجم على مصالح الأمن، وممثلي السلطة وهو يحمل في صدره وشاحاً ملوناً بألوان خضراء، وحمراء، وبيضاء وأيضاً في سعيدة وفي البيض².

واصلت السلطات الاستعمارية عشية الانتخابات باعتقالات في صفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، مثل حسين لحول الأمين العام للحزب ومساعد بلدية الجزائر أيضاً الكثير من المستشارين والمرشحين، والكل تمت ملاحقتهم بتهمة المساس بالسيادة الفرنسية وأنهم أعطوا للدعاية أسلوباً عنيفاً معادياً لفرنسا ومستقراً أحياناً³.

فيما يخص الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فإن حملته كانت أقل قسوة بالمقارنة مع الحركة، كان الاستقلال هو الهدف المنشود إليه، لكن الحصول عليه يتم بمراحل أي بالتدرج حيث قال فرحات عباس: "إذا أردنا الحصول على شيء يجب أن نتوجه إليه بلين"⁴. بالنسبة للحزب الشيوعي الجزائري فاللجنة المركزية أعطت تعليمات إلى مناضلي الحزب: "في حالة التعبئة فعلى كل خلية أن تعين عنصر اتصال بها" وبرزت عبارة "أن المجلس الجزائري سيسمح للجزائر بأن تحكم بشكل ديمقراطي" لأنها كانت مسيطرة في كل اجتماع⁵.

في حين تمتع المرشحون الأحرار (مرشحي الإدارة) بدعم العائلات الكبيرة ذات النفوذ والتأثير على الجزائريين مثل: عائلة بن طكوك وغلان الله وبالتالي كانت ضمن اللعبة السياسية إن صح التعبير لترجح الكفة لصالح من تدعمهم في الانتخابات، بعض المرشحين

¹ - A.N.O.M, E//266 doss (compagne électorale –ensemble du département)2^{ème} collège/

² - الملحق رقم 12. جريدة المغرب العربي حول " نشاط حركة انتصار الحريات الديمقراطية "، ص 487.

³ - طاعة، مرجع سابق، ص ص 78-80.

⁴ - حمري، مرجع سابق، ص 81.

⁵ - نفسه، ص 82.

الأحرار كان لهم نفوذ ديني أو سياسي، حيث كانوا منتخبيين سابقين، مما جعل حظوظ منافسيهم في الانتخابات قليلة مثل: شنتوف، عدة، وخوسة عدة، طاهرات، غلام الله. وكانت تحركات هؤلاء وغيرهم يسارعون لدعم ترشيحاتهم، ومحاولة الاتصال بشخصيات أخرى للمساعدة والدعم، مثل تنقل قداري الجيلالي إلى وهران في 23 فيفري 1948، علما أن هذه التحركات بدأت منذ شهر جانفي كما كانت هناك تقارير أخرى حول الحملة الانتخابية فمثلا الدائرة الانتخابية الرابعة آفلو فاعتبر الوضع الانتخابي فيها أسهل لتواجد التوجه الإداري الغالب بها فالمرشح عدة محي الدين هو المناسب للمصالح الإدارية، كما دعمت الإدارة المرشح علال سعدون عضو الحزب الاشتراكي والذي سيكون رابطا بين عناصر الاتحاد الديمقراطي من الهيئة الثانية، وما يقابلهم من المعتدلين من الهيئة الأولى¹.

وقد أظهرت التقارير التخوف من مرشحي الاتحاد كان في خمسة دوائر انتخابية وهي باليكو، وتيارت، وعمي موسى، ووهران، وسيدي بلعباس².

2-2-2- سير العملية الانتخابية

تجري انتخابات المجلس الجزائري في دورتين 4 و 11 أبريل 1948. ولأن الحاكم العام مارسيل ايدموند نايجلان لم يكن في مقدوره منعها أو إلغائها فقام "بصنعها"، وكان يقصد من ذلك التزويرات الواسعة التي وقعت يوم الانتخاب، وكيف انعكس ذلك على مسار الحزب، فبعد أن مهد الطريق باعتقالات مسبقة كثيرة، طالت مناضلين من حزب الشعب/الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ومرشحيه، قام بعملية تزوير انتخابي واسعة ومنقطعة النظير³.

لقد كانت الخروقات والمخالفات المتعمدة أثناء مرحلتي التصويت والفرز والتصفيات قد شملت كل المراكز في مختلف الأماكن والبلديات على مستوى القطر الجزائري بكامله وبأشكال وألوان، حيث تم تنصيب يوم الاقتراع مكاتب بشكل عشوائي، يرأسها المستوطنون في الغالب كما تم فتح مراكز انتخابية في بيوت بعض الأعيان حيث يغلقها أصحابها في وجه المنتخبيين⁴، وقد تم نقل المكاتب من أماكنها الرسمية دون إخبار المواطنين¹، وعمدوا

¹ - ANOM, E//266 doss (compagne électorale –ensemble du département)2^{ème} collège/Op.cit.

² - حمري، مرجع سابق، ص 85.

³ - آيت أحمد، مصدر سابق، ص 165.

⁴ - الزبيري، ج 1، مرجع سابق، ص 126.

إلى عدم توزيع البطاقات الانتخابية على الناخبين، أو إرغام الناس على التصويت بصفة علانية لفائدة المترشح الإداري وأحيانا وربحا للوقت، كانت الإدارة الاستعمارية تملأ الصناديق الانتخابية مسبقا وكما تشاء، أو تقدم محاضر النتائج عشية الانتخاب، وأثناء الفرز يؤتى بصناديق جديدة مملوءة بأصوات أغليتها الساحقة لفائدة مرشحي الإدارة الفرنسية وبالإضافة إلى كل هذه الممارسات التعسفية كانت الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة ورجال الإدارة يلاحقون المنتخبين ويستعملون شتى الوسائل لإرغامهم على عدم إعطاء أصواتهم لمرشحي الحركة الوطنية².

ففي دار الشيوخ، قرب الجلفة، قام محافظ الشرطة بالإشراف على صناديق الاقتراع أما في مدينة الثنية، عين بسام، أيسر فإن بطاقات الانتخابات لم توزع بتاتا، وفي مدينتي قالمة وسطيف لم يتم الإعلان عن النتائج الانتخابية³.

كما شهد يوم الانتخابات مناوشات بين أفراد القوات المسلحة الفرنسية وجحافل المواطنين الجزائريين في أماكن عديدة من أنحاء الوطن، أسفرت عن استشهاد الكثير وإصابة أعداد كبيرة بجروح متفاوتة (06 قتلى في الدشمية و 04 في شامبلان)، ومثلما حدث في قرية أولاد فرحة التي تبعد عن مدينة أومال بـ15 كلم "سورا لغزلان حاليا"⁴ وكان ذلك في مدرسة دشاية أين كان يوجد مكتب التصويت لصالح 03 دواوير، حيث طلب الدركيين المساعدين للباشاغا أحمد الإبراهيمي من مرشحي الحزب الشيوعي وأنصار حزب الشعب بمغادرة مكتب التصويت، واجتاح ما بين 1000 و1500 عضو من الحزب المذكور مكاتب التصويت وخلال الحادث اختفت صناديق الاقتراع، وانتقل فيلق من الحرس المنتقل من أومال لضمان النظام وقامت باعتقال مباشر لممثلي حركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية خاصة الغرباء عن الدواوير في المنطقة⁵، إلا أن شاحنة الفيلق تم إيقافها خلال سيرها من قبل حوالي 2000 متظاهر الذين رشقوا العربة ومن فيها بالحجارة، وأطلق الرصاص من طرف الحرس الجمهوري، خلفا سبعة قتلى والعديد من الجرحى⁶.

1 - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 163.

2 - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 163.

3 - Aron Robert, *Les origines de la guerre d'Algérie*, éd fayard, (s.d) Paris, p178-279.

4- الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 164

5 - A.N.O.M, 81F 675, doss (Elections de l'Assemblée Algérienne 4 et 11 Avril 1948-Note de la S/Direction)

6 -Ibid.

وبالقرب من تابلط، هاجم فوج من حزب الشعب الجزائري بعض المعمرين وجرحوا أوربيا ودركيا وفي بشمبلان(العامرية)، أغلق رئيس المكتب على الساعة 11 صباحا وطرد المندوبين الوطنيين، وحدثت هناك مناوشات، قام مندوب حزب الشعب الجزائري في الناس خطيبا ولما أوقفه محافظ الشرطة، هاجمته الحشود فلجأ إلى مقهى وبدأ يطلق النار حتى يفلت منهم، فتدخل الدرك وشرطة الاستعلامات العامة يدعمها المعمرون فأسفر هذا القمع عن أربعة قتلى وأربعين جريحا دون أن نحسب المائتي ناخب المعتقلين.¹

وتم إيقاف حوالي 40 شابا مسلما حاولوا الالتحاق بالجزائر العاصمة، وسجلت سرقات متعددة للصناديق في دواوير مختلفة للبلدية المختلطة أومال²، كما حلقت في نفس اليوم طائرات حربية على علو منخفض فوق بعض القرى من أجل ترويع سكانها، وإحياء ذكريات مجازر الثامن ماي 1945 لديهم. وأمام مكاتب الاقتراع، تم وضع المدرعات العسكرية، وصوبت المدافع في اتجاه جموع المنتخبين، بعد أن وزعت عليهم أوراق الانتخابات الخاصة بالمرشحين الموالين للإدارة، والذين يعرفون بالمستقلين.³

فقد لجأت الإدارة الفرنسية في المرحلة الأولى إلى ترشيح الأشخاص الموالين لها من المسلمين الجزائريين، وقدمتهم للانتخاب على أساس مرشحين أحرار، وبالمقابل عمدت إلى التضييق على مرشحي الحركة الوطنية، ولم يسلم من ذلك حتى مرشحي حزب البيان الجزائري المقدمين عند الإدارة مقارنة بمرشحي حركة الانتصار⁴.

أما في المرحلة الثانية، فقامت السلطات الفرنسية بعملية مصادرة واسعة النطاق للجرائد والمنشورات الدعائية للحملة الانتخابية، وقامت كذلك بمنع الاجتماعات والتجمعات التي قد تعقدها حركة الانتصار في إطار حملتها الانتخابية، كما أصدرت المحاكم الفرنسية على بعض مناضليها أحكاما وصلت إجمالا إلى 80 شهرا، ودفع غرامات مالية لا تقل في مجملها عن سبعمائة ألف فرنك⁵، كما أعطيت الأوامر بغلق المقاهي الموريسكية(العربية) والأوربية وكل المطاعم يوم 4 أبريل 1948.

1 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مصدر سابق، ص 1138.

2 - A.N.O.M, 81F 675, doss, Op.cit.

3 - قداش، تاريخ الحركة الوطنية ...، ج2، مصدر سابق، ص 1068.

4 - بوحوش، مرجع سابق، ص 317.

5 - نفسه.

ومن التصرفات غير القانونية التي قام بها أعوان الإدارة الفرنسية، نذكر على سبيل المثال، ما حصل في بلدية الشيوخ بالقرب من الجلفة، حيث قام محافظ شرطة بالإشراف على الصناديق، أما في مدن ثنية ويسر وعين بسام، فإن بطاقات الانتخاب لم توزع بتاتا أما في مدينتي قالمة وسطيف، فلم يتم الإعلان عن النتائج الانتخابية¹.

2-2-3- نتائج الانتخابات

لقد نجحت الإدارة في الاحتيايل على الهيئة الثانية، وقد نتج عن عمليات الغش والتزوير التي انتهجها نايجلان في الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري، فوز مرشحي الإدارة الفرنسية رغم سيطرة مناضلي الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، على كافة البلديات²

أما في مرحلة الثالثة، فقد قررت الإدارة الفرنسية الإعلان عن نتائج الانتخابات التي جاءت مطابقة تماما لخطة التزييف التي رسمها المستوطنون، بالاتفاق مع الحاكم العام "نايجلان".

وكانت النتائج متباينة بعد الدورتين الانتخابيتين الأولى في 4 أبريل والثانية في 11 أبريل 1948 الخاصة بالسنتين مقعدا، الممنوحة للمسلمين الجزائريين في المجلس الجزائري والتي تبين كالتالي³:

41- مقعدا من نصيب المرشحين المستقلين من الجزائريين، المدعومين من طرف الإدارة الفرنسية حيث حصدوا غالبية المقاعد خاصة في عمالة قسنطينة التي هي معقل للأحزاب الوطنية الاستقلالية بأكثر من 60%.

- 09 مقاعد، نصيب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية

- 08 مقاعد، نصيب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

- مقعدان اثنان هما نصيب المستقلين من الاشتراكين.

أما بالنسبة لنتائج انتخابات هيئة المستوطنين، فإنها لم تعرف أي تزييف، وكانت نتائجها كالتالي:

¹ - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 223.

² - Julien, *Histoire...*, Op.cit, p 281.

³ -A.N.O.M, Fonds ministériels, 81F/ 675, dossier (Élection de l'assemblée Algérienne), Résultats 1^{er} et 2^{ème} tour.

- اليمينيون من المستوطنين، الذي شكلوا تكتلا فيما بينهم ب 224500 صوتا أحرزوا على 55 مقعد.

الاشتراكيون من المستوطنين ب 133000 صوتا، أحرزوا على 4 مقاعد.

الشيوعيون ب 55400 صوتا أحرزوا على مقعدا واحدا

وهذا يعني أن الفرنسية المتطرفة انتصرت انتصارا ساحقا.

وهنا ندرج النتائج مفصلة على مستوى الهيئة الانتخابية الثانية في كل العمالات

- نتائج عمالة الجزائر¹:

الدائرة الانتخابية	عاصمة الدائرة الانتخابية	الممثل المنتخب	التوجه السياسي و منصب المنتخب
01	الجزائر - قليعة	شرشالي محمد	ح ا ح د
02	ميزونكاري(الحراش)	بودة محمد	ح ا ح د
03	البليدة	سعودي أحمد	مستقل
04	المدية	بوشنافة محمد	عضو الجمعية التأسيسية مستقل
05	بوغاري	فارس ع الرحمن	عضو الجمعية التأسيسية مستقل
06	مليانة	فروخي مصطفى	ح ا ح د
07	فيالار	فرحات بلقاسم	مستقل و هو مستشار عام
08	أورليان فيل	سايق عبد القادر	مستشار في مجلس الجمهورية ومستشار عام - مستقل
09	تنس	سايق حاج إبراهيم	مستقل
10	بوسعادة	قاسيمي حاج إبراهيم	مستقل
11	عين بسام	بن تونس مناد	نائب مستشار عام - مستقل
12	بير غبالو	إبراهيمي لخضر	مستشار عام - مستقل

¹- A.N.O.M ,81F/ n° 675 , Elections des délégués l'assemblée Algérienne du 11 Avril 1948 résultats, statistiques , rapports1948.

مستقل - عام	غراب واحيان	ميشلي	13
مستقل	سي صالح سي احمد بن محمد صالح	ذراع الميزان	14
مستقل	آيت علي محمد بن بلعيد	بورغايدون	15
مستقل	خيار سي محند سعيد بن محمد	تيزي وزو	16
مستقل	حسن أحمد بن الحسن	فور ناسيونال	17

- نتائج انتخابات 1948 في عمالة وهران¹:

الدائرة الانتخابية	الدور خلال الانتخاب	اسم المترشح الفائز	التوجه السياسي
معسكر	الدور الأول	علي شكال	مستقل
باليكو	الدور الثاني	شنتوف عدة	مستقل
تيارت	الدور الأول	بوتارن قادة	الاتحاد الديمقراطي
عمي موسى	الدور الأول	أحمد فرانسيس	الاتحاد الديمقراطي
مستغانم	الدور الثاني	خوسة عدة	مستقل
غليزان	الدور الأول	طاهرات غلام الله	مستقل
سان دوني دو سيق	الدور الثاني	بن حليلة أحمد	مستقل
وهران	الدور الأول	شرقي عبد القادر	مستقل
سيدي بلعباس	الدور الثاني	بن قادة بلعربي	مستقل
تلمسان	الدور الثاني	مساري علي	مستقل

¹ . Oran républicain, supplément au n° 4 et 5 Avril

ملحق رقم 14، ص 489.

مستقل	بن سالم عبد القادر	الدور الأول	مغنية
مستقل	بن عفان الحبيب	الدور الأول	تلاغ
مستقل	بودرية محمد	الدور الأول	سعيدة
مستقل	محي الدين عدة	الدور الأول	تريزل

- نتائج انتخابات 1948 في قسنطينة:1

الدائرة الانتخابية	عاصمة الدائرة الانتخابية	الممثل المنتخب	التوجه السياسي و منصب المنتخب
01	قسنطينة	مصطفى شوقي	ح ا ح د
02	ميلة	جيلالي مبارك	ح ا ح د
03	الخرוב	بلهادي محمد لمين	ح ا ح د
04	جيماب	حربي حواس	مستشار عام مستقل
05	فليب فيل	بولكروة موسى	ح ا ح د
06	الميلية	دماغ العتروس العربي	ح ا ح د
07	بون	جمعاوي إبراهيم الملقب (بومراح)	مستقل
08	قالمة	لخضاري إسماعيل	مستشار عام مستقل نائب في الاتحاد الفرنسي
09	سوق اهراس	بن قدير عمارة بن احمد	مستقل
10	عين البيضاء	بن عبود حاج موهاته	مستشار عام مستقل
11	تبسة	ديوني محمد لخضر	مستشار عام مستقل
12	شاتودان دو ريمال	آيت شعلال عمار	مستقل
13	خنشلة	برا كراك عبد القادر	مستقل
14	باتنة	بن خليل عبد السلام	مستشار عام (ا د ب ج)
15	بلزمة كورنيل	قاضي علي	ا ت ب ج
16	بسكرة	تبانني محمد	ديمقراطي مستقل
17	سانت آرنو	بن قارة عبد القادر	مستشار عام (ا د ب ج)
18	سطيف	فرحات عباس	مستشار عام، نائب سابق في الجمعية التأسيسية

¹ -A.N.O.M ,81F/ n° 675, Elections des délégués l'assemblée Algérienne du 11 Avril 1948 résultats, statistiques, rapports1948.Op.cit.

19	جيجلي	منية داودي	مستقل
20	واد أميزور	بن عبيد يوسف	اد ب ج
21	بوجي	بعلي محند أو لحاج بن ارزقي	مستقل
22	أقبو	مصباح صالح	مستقل
23	برج بو عرييج	عكروف طاهر	مستقل
24	مسيلة	بن سالم عيسى	رئيس المجلس العام مستقل

- نتائج انتخابات 1948 في مناطق الجنوب¹

الدائرة الانتخابية	عاصمة الدائرة الانتخابية	الممثل المنتخب	التوجه السياسي و منصب المنتخب
01	عين الصفراء	بكري بوطالب	ح ا ح د
02	الجلفة	لحش عمار بن سي محند	ديمقراطي مستقل
03	غرداية	الشيخ البيوض إبراهيم بن عمر	إصلاحي ديمقراطي
04	بسكرة	بن قانة محمد بلحاج	فيدرالي مستقل
05	ورقلة	سي أحمد التيجاني	مستقل

لقد كان واضحا منذ الإعلان عن النتائج، أن الإدارة الاستعمارية لم تكن مستعدة لتمكين الوطنيين الجزائريين من تأدية دورهم في التعبير عن إرادة منتخبهم²، خاصة وأن الدور الأول كان صدمة نفسية للإدارة الاستعمارية رغم فوز 26 منتخبا مستقلا ضمن 41 منتخبا فوزا مهما. وذكرت أن عمالة الجزائر التي شهدت حملة انتخابية مصالية -نسبة لمصالي الحاج- من أجل 13 مقعدا فإن هؤلاء حصلوا على 03 مقاعد فقط.

وفي عمالة قسنطينة التي عرفت حملة قوية من طرف الحركة فقد حصدت هذه الأخيرة 05 مقابل 13 مقعدا، وفي عمالة وهران لم تتل الحركة ولا مقعد. وفي الجنوب فإنه فاز 04 أحرار وواحد من الحركة، ومن بين الأحرار تواجد اسم الشيخ بيوض الذي انتخب على دائرة مزاب، واعتبرته الإدارة خصما حقيقيا لفرنسا³.

¹-A.N.O.M ,81F / n° 675, Elections des délégués l'assemblée Algérienne du 11 Avril 1948 résultats, statistiques, rapports1948.Op.cit.

² - الزبيري، مرجع سابق، ص 127.

³ - حمري، مرجع سابق، ص 97.

لكن الدور الثاني سمح للمتريدين الاستقلايين من البروز. ومن خلال هذه النتائج فالخاسر الأكبر في هذه الانتخابات هو الحزب الشيوعي الجزائري الذي لم ينل ولا مقعد في الجمعية الجزائرية، وقد كشفت الانتخابات عن وجود أسماء جديدة وأخرى قديمة في النضال بالنسبة للحركة الوطنية، أما الموالاتة فالأسماء مألوفة للإدارة الاستعمارية لذا دعمتها في الانتخابات من حيث التمويل والدعم، والدعاية وتضييق الخناق على الوطنيين لإفساح المجال للاستقلايين، والقيام بالتزوير وتكثيف المراقبة¹.

واعتبر الوطنيون طريقة نايجلان، في الغش والتزييف والاحتيايل والمخادعة الانتخابية إهانة وإذلالا كبيرين لهم، فأبلغوا احتجاجهم إلى هيئة الأمم المتحدة، والجامعة العربية واللجنة المكلفة بتحرير المغرب العربي، وطالبوا بتقديم تفاصيل وتفسيرات حول ما حدث خلال تلك الانتخابات².

داعيين هذه الهيئات إلى التدخل لدى السلطات الفرنسية من أجل إلغائها، لأن هذه الممارسات قد تفاقمت كثيرا، ولا يمكن السكوت عليها أو تجاهلها حتى أن بعض الأوساط الفرنسية اشمأزت من تلك التصرفات، بما في ذلك أولئك الذين لم يكونوا يؤمنون بفكرة التضامن مع "السياسة الانفصالية"، ومنهم بعض الاشتراكيين الذين احتجوا على ما اعتبروه نتائج مفبركة لانتخابات أبريل 1948، وطالبوا بإلغائها، واستنكروا على السلطات الفرنسية الإبقاء على النتائج بقولهم: "اللهم إلا إذا كانت فرنسا راضية بوصمة العار وتغطية هذه الفضيحة الديمقراطية المشينة"³.

وإذا كانت سياسة التزوير في الانتخابات وتزييفها من طرف الحاكم العام نايجلان وأتباعه، قد مكنت الإدارة الفرنسية من الاستيلاء الكلي على المجلس الجزائري وتوجيهه لصالحها، فإنها قد أفنعت أولئك الذين كانوا ينادون بسياسة الاندماج من الجزائريين أن تلك السياسة التي ناضلوا من أجلها ليست سوى هذيان⁴.

ورغم محاولة السلطات الفرنسية العمل على جبهتين، الأولى إيهام الرأي العام الجزائري بأنها تقوم بإصلاحات في الجزائر من جهة، ومن جهة ثانية عمدت إلى مواجهة

1 - طاعة، مرجع سابق، ص 124.

2 - ضيف الله، مرجع سابق، ص 110

3 - قداش، جزائر الجزائريين...، مصدر سابق، ص ص 373-375.

4 - المدني، مصدر سابق، ص ص 183-186

الحركة الوطنية الجزائرية، والتضييق عليها ومنعها من الوصول إلى المجالس الانتخابية وهذه هي المفارقة الكبيرة التي تعاملت بها الإدارة الاستعمارية، إضافة لتمييزها في نتائج الانتخابات بين المستوطنين والجزائريين، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدل على الظلم وخنق الحريات، فالمستوطنون يمارسون حق الانتخاب في الجزائر بكل حرية رغم أن عددهم لا يزيد لا يزيد عن المليون ساكن، بينما نجد ما يقارب من تسعة مليون جزائري ممنوعون من الكثير من الحريات، وعلقوا بعض آمالهم على الانتخابات، التي اعتبروها ساحة معركة حقيقية، وصراع حقيقي بينهم وبين الإدارة الاستعمارية¹.

إن القانون الخاص إن لم يطبق فيه مادة من مواده فهو " مجال الانتخابات التي شهدت مهازل لم يعرف لها مثيل، وكمثال على ذلك فإن مرشح الحركة من أجل الانتصار في مدينة البليدة، حصل في انتخابات 1948 على 10647 صوتا في الدورة الأولى، ولم ينل في الدورة الثانية إلا 2534 صوتا، أما مرشح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بنفس المدينة، فلم يتحصل إلا على ستة عشر صوتا، من أصل 2791 صوتا نالها في الدورة الأولى، في نفس الوقت الذي ارتفع فيه نصيب المرشح المستقل بنفس المدينة، إلى 16559 صوتا في الدورة الثانية، من أصل 8655 صوتا نالها في الدور الأول².

وفي كل الحالات، فقد أعطيت الصلاحيات لرجال الإدارة، لمنع الجزائريين من الاقتراع بحرية، أو حتى منعهم من القيام بواجبهم الانتخابي أصلا، كلما رأوا ذلك ضروريا للتحكم في نتائج الاقتراع³.

ورغم ما شاب الانتخابات من تزوير إسالة الدماء، واعتقالات، وحملات تفتيشية وإصدار أحكام قاسية ضد العناصر الوطنية، إلا أن نايجلان أنكر ذلك، وذكر بالحرف الواحد في أول دورة للمجلس الجزائري، المنعقد في ماي 1948⁴، "... إنني أهني نفسي بأن الشعوب الجزائرية قد قامت بتأدية واجبها الانتخابي في حالة هدوء تام، وإنني لأشكركم على ذلك

1 - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 175، 176

2- جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير....، مصدر سابق، ص 358.

3- Thomas Oppman, **Le problème Algérien**, éd français Rasperce, Paris, 1961.

4 - Naegelen, mission...Op.cit,page 260.

ولنمضي قدما نحو الحرية والإخاء وللمزيد من الديمقراطية في ظل القانون الجمهوري وتحت لواء الدستور مع احترامنا لكل العقائد ولجميع الرجال مهما كان أصلهم...¹.

لكن ماورد في مذكرات الحاكم العام نايجلان الذي ذكر أن الأوربيين كانوا على استعداد كبير لارتكاب كل الأخطاء والتصرفات الجنونية في هذه الانتخابات، وانصب اهتمامه على الهيئة الثانية، لأنه اقتنع أن النجاح يكمن في هزيمة الحركة من أجل الانتصار عن طريق دعم المرشحين الأحرار في المناطق التي قد يفوزون فيها، وفي حالة العكس يمكن للإدارة التقرب من مرشحي حزب الاتحاد الديمقراطي منافسي الحركة. وكل تلك السياسات التي طبقت وفق ترتيبات صدرت عن الوزارة وطبقتها الإدارة على كل المستويات الحكومية حتى قبل مجيء الحاكم نايجلان²، وقد ذكر الحاكم نايجلان أن معارضي السلطات الاستعمارية هم من تطرقوا للتزوير مثل الشيوعيين والوطنيين، وقد نفى التهمة عنه وأن الذين زوروا هم من قاموا باتهامه، وكان يقصد هنا الموظفين في الإدارة، وما ورد في الصحافة كان مجرد أساطير وإشاعات حسب رأيه³.

وعليه فيمكن القول إن التزوير الذي نفذته مؤسسة من مؤسسات الدولة، لم يكن مبادرة شخصية من طرف الحاكم العام، بل بالعكس تم اختيار العام لتنفيذ السياسة التي أعدتها الحكومة الفرنسية بالدرجة الأولى، وهذا لا يعني طبعا نكران مسؤولية القائمين على التنفيذ⁴.

2-3- رد الفعل الحركة الوطنية على تزوير الانتخابات

لقد كان رد فعل الجزائريين على السياسة الفرنسية حاسما سواء على مستوى الأحزاب السياسية أو على المستوى الشعبي، حيث تم الإحجام عن المشاركة كتعبير عن عدم الثقة في السلطات المشرفة على العمليات الانتخابية، ومما يؤكد هذا ما كتبه أحد مراسلي صحيفة "لوموند" «le monde» الفرنسية في تحقيق أجراه في إحدى المناطق الانتخابية بالجزائر، حيث يذكر أن عشرين شخصا من الأهالي صرحوا له بأن المسؤولين الفرنسيين يقترعون بدلا عنهم، لذا فإنهم ليسوا بحاجة للتنقل أو مغادرة أماكنهم⁵.

¹ - Colette et Jeanson: Op.cit, p 63 et -Kaddache d, Histoire,Op.cit, p 797

² -Naegelen, Op.cit, p p 33-34 et p p 63-68.

³ -Ibid, p 66.

⁴ -مهساس، مصدر سابق، ص 312.

⁵ -جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 358.

وقد لعبت الصحف الوطنية، دورا كبيرا في فضح أعمال المستعمرين من ذلك المقال الذي جاء في صحيفة المنار في عددها السادس، والذي جاء فيه " لك الحق في التصويت ولي الحق في التصرف في صوتك"، وجاء في معرض تعليقها على ذلك: "إن هذا الأسلوب في تطبيق التعاليم الديمقراطية ابتكره الفرنسيون... وليس بغريب أن يصدر مثل هذا عن اشتهر بالمحافظة عن التقاليد المنافية لروح التطور والتقدم، ولكن الغريب أن يدعي أصحاب هذا السلوك، حب الديمقراطية والانتساب إلى "العالم الحر"، والسعي في تحرير البشرية المعذبة، ولو أنهم لم يملئوا الدنيا بهذا الإدعاء ولم يكن البعض من ضحايا الاغترار به لكان الاهتمام والاعتناء من هذا السلوك أقل وطأة في نفوسنا"¹.

ويقول أبو محمد (أحمد توفيق المدني) في مقال مطوّل على صفحات البصائر "الغاية تبرر الوسيلة،" أما الغاية فهي إبعاد أحرار الأمة من مقاعد النيابة... أمّا الوسيلة الشنيعة الوسيلة القذرة، الوسيلة الرهيبة فهي تزيف الانتخاب، وتدليس أوراق الاقتراع إبعاد الناخبين عن مكاتب الانتخاب بواسطة القوة المسلحة، حتى لا يكاد يدخلها أحد، فإذا دقت الساعة السادسة فتحت الإدارة صناديق الأوراق، فإذا هي محشوة حشا بأوراق تحمل أسماء مرشح من الإدارة².

كما جاء في أحد التقارير المرسلة إلى وزير الداخلية، مؤرخ في 14 أبريل 1949 ما مفاده، أنه لم يكن الناخبون في الجزائر، هم من ينتخب النواب، بل الإدارة هي التي عينتهم وهذا الأمر ليس فيه شك فحسب، بل أنه أمر اعترف به الجميع³.

الأمر اللافت في هذه الفترة، هو ظهور بعض التنظيمات التي شملت أحزاب المغرب العربي، والتي كانت تمارس نشاطها من القاهرة باعتبارها مركز تجمع القوى السياسية الناشطة في المغرب العربي، خاصة تلك التي تدعو إلى الاستقلال التام للأقطار المغاربية (المغرب الأقصى والجزائر وتونس)، والمقصود هو، لجنة تحرير المغرب العربي، التي كان يرأسها محمد بن عبد الكريم الخطابي⁴، والذي أصدر بيانا سنة 1948 من القاهرة ومما جاء

1 - المنار، "ملاحظات حول المعركة الانتخابية"، عدد 6، يوم 30 جويلية 1951.

2 - أبو محمد، "الانتخابات الجزائرية بين الإرهاب والتدليس"، البصائر، السنة 2، العدد 13، 1948/04/32، ص5.

3 - Colette et Jeanson, **Op.cit**, p 63.

4 - محمد بن عبد الكريم الخطابي، هو قائد ثورة الريف بالمغرب، المقاومة للاستعمار الفرنسي في 1912، و قد لجأ إلى مصر عام 1947، فآوى من السلطات الفرنسية، التي كانت من جزيرة الاتحاد بالمحيط الهندي، وقد عمل عبد الكريم =

فيه: "منذ أن منّ الله علينا بالتحريير، ومكّن لنا من اللجوء بقرب الملك فاروق العظيم، وتحتته نواصل مجهوداتنا من أجل توحيد أفكار الزعماء، بقصد توحيد أحزاب المغرب والجزائر وتونس، والتي صرحت بسياسة الاستقلال، ومواصلة الكفاح في جبهة واحدة من أجل تحريير أوطاننا من النير الاستعماري"¹ ويورد محمد بن عبد الكريم الخطابي في بيانه هذا منطلقات لجنة تحريير المغرب العربي المتمثلة في:

- أولاً: أن المغرب العربي الذي وُجد بفضل الإسلام، وعاش في الإسلام سيواصل أعماله في المستقبل ضمن أصول الإسلام.
- ثانياً: يمثل المغرب العربي جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، وارتباطه بالجامعة العربية شيء طبيعي ولازم.
- ثالثاً: لا يمكن متابعة أي هدف آخر سابق للاستقلال².

ومما يفهم من العنصر الأخير، هو تأجيل المطالب الإصلاحية ضمن التوجهات المغربية، فالهدف الأنبي هو القضاء على الاستعمار نهائياً، أما الأطراف المغاربية التي وقّعت على بيان إنشاء لجنة تحريير المغرب العربي هي: حزب الشعب الجزائري، وحزب الوحدة والحزب الديمقراطي، وحزب الاستقلال، من الغرب الأقصى، والحزب الحر الدستوري التونسي، وأبقي على الباب مفتوحاً أمام الأحزاب المغاربية الأخرى، الراغبة في الانضمام إليهم، شريطة التخلي عن المطالب الإصلاحية حالياً³.

وإلى جانب لجنة تحريير المغرب العربي، تكونت "جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية" ومركزها القاهرة أيضاً، وقد أصدرت في 24 أبريل 1948 بياناً موجهاً إلى شعوب شمال إفريقيا، دعت فيه إلى ضرورة تكاتف جهود قادة أحزاب الأقطار المغاربية من أجل طرد الاستعمار وإنقاذ الشمال الإفريقي، الزاخر بالثروات البشرية والمادية ناهيك موقعه

=الخطابي رفقة زعماء الحركة الوطنية المغربية بالقاهرة على توجيه العمل المشترك ضد الاستعمار الفرنسي وبقي بمصر لغاية وفاته. انظر: الكيالي، ج3،....، مرجع سابق، ص 833.

¹ - Archive Historique de la wilaya de Constantine., Articles et documents, Documentation Française, 1948 .

² - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص 94

³ - نفسه.

الاستراتيجي، لذا يجب أن يكون هدف الكفاح هو مصلحة أقطار المغرب العربي بعيدا عن المطامح الشخصية، وأساسه هو الاتحاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى¹.

وجاء في بيان جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية: "أن مظاهر الاختلاف، تمكن العدو من المنطقة، وقد ظهر ذلك بوضوح في فوز المستوطنين بالانتخابات التي جرت في الجزائر، وقد كان الخطر أكبر عند عرض دخول الجزائر في الوحدة الفرنسية وسلخها عن جامعتها الأصلية، جامعة العرب والمسلمين، وتجاوبا مع مساعي الأحزاب المغاربية كانت هناك محاولات محلية تجري في الجزائر، من أجل التوصل إلى قاسم مشترك يجمع بين التيارات السياسية الجزائرية وكللت المساعي بإنشاء جبهة الدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها²

كما نسجل في نفس السياق، رد فعل الطلبة الجزائريين في تونس، الذين استنفرهم ما حصل من تزوير، فدعوا كافة قادة الأحزاب، في تونس والجزائر، إضافة إلى الجمعيات الثقافية والرياضية، إلى الاجتماع في مقرهم، بهدف دراسة الوضع وتقديم احتجاج إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، عن عمليات التزوير الذي شاب الانتخابات وعن الظلم الممارس في حق مناضلي حزب الشعب الجزائري³.

ويتضح مما سبق، أن ما أثر سلبا على العمل الوطني في هذه الفترة، هو التناحر بين الأحزاب السياسية، نظرا لاختلاف اتجاهاتها، مما فسح المجال أمام الفرنسيين من تسيير الأمور حسب أهوائهم وإرادتهم، على أن مشاركة الأحزاب في الانتخابات لم تكن تهدف للفوز بالمقاعد أو تغيير الواقع بقدر ما كانت تهدف إلى التعريف بالمتاعب الجزائرية⁴.

وترى صحيفة المنار أن هدف الأحزاب الجزائرية من المشاركة في الانتخابات هو إبلاغ مطامحهم وإرسال صوت الجزائر إلى الخارج، ولكن في نفس الوقت كما تقول الصحيفة لم يكن ذلك كافيا إذا لم يقترن بعمل جدي تشارك فيه جميع الأحزاب للتعبير عن وعيها القومي والسياسي بضرورة استرجاع حقها المسلوب⁵.

¹ - نقلا عن، صحيفة البصائر، عدد 35، في 10 ماي 1948

² - بيان إنشاء جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية، القاهرة، 1948/04/24، نقلا عن : صحيفة البصائر، عدد 35، في 10 ماي 1948.

³ - عمار النجار، جريدة النصر، عدد، 20، 1993/11/24،

⁴ - حربي، مرجع سابق، ص 46.

⁵ - المنار، " متى ينتخب البرلمان الجزائري"، عدد 5، في 15 جويلية 1951.

ومن مواقف الفرنسيين المنددة بنتائج الانتخابات، نذكر موقف النائب في الجمعية الوطنية الفرنسية، جاك فونليب إسبيرابير (Jacques Fonlupt- Esperaber)، الذي أدان بشدة التجاوزات مؤكدا ما وقع من تدليس في مجريات الانتخابات والنتائج المزورة التي أسفرت عنها ووجه رسالة لوزير الداخلية الاشتراكي السيد جيل موخ¹، بتاريخ 24 أبريل 1949 يحذره فيها من عواقب تمادي أسلوب الغش والتزوير²، و التحايل الذي استعمله الحاكم العام نايجلان وأتباعه، مطالبا إياه بإعادة النظر في النتائج، ولكن الإدارة الفرنسية أثبتت تواطؤها مع نايجلان ومع المستوطنين في تزييف الانتخابات عندما هنأته على نجاحه في التوصل إلى تأسيس مجلس جزائري سيكون أداة طيعة في يد الجميع ويسمح لهم بالتصرف في هيئات التسيير والتشريع بحرية تامة³.

وبدورها علقت الصحافة الفرنسية، على انتخابات أبريل 1948، والحيثيات التي جرت فيها، حيث جريدة الجمهورية، عدد 16 أبريل 1948، تحت عنوان "الكلمة الأخيرة لا تكون للشعب" بقلم "ماكس فيرنييه"، ما يلي: عين المجلس الجزائري ولا يمكن اعتبار أن الشعب قد انتخب، لأن الحكومة قد ضغطت واعتمدت أساليب مختلفة من الغش، وذلك تحت الإدارة العليا للوالي العام "نايجلان"... إن المجلس عبارة عن رسم هزلي، لأن الفضيحة فيه قد تجاوزت الحدود المألوفة خاصة في القسم الثاني، حيث أن 80% من الناخبين رفضوا القدوم إلى مكاتب الانتخابات التي كانت تعج بأنواع الحرس الرسمي... وأن تصنع الإدارة الفرنسية بأيديها ومن تلك التشكيلات المختلفة، تلك الأغلبية الساحقة من الممثلين الموالين لها والمعروفون بأبناء نعم نعم "بني وي وي"، الذين سيخضعون حتما لإرادة الحاكم العام...⁴.

¹ - جيل موخ، سياسي فرنسي، من مواليد سنة 1893 بباريس، تأثر كثيرا بوالده الذي كان ضابطا و نائبا في البرلمان، لذلك التحق هو بالمدرسة المتعددة التقنيات بباريس وتخرج سنة 1912، وشارك في الحرب الإمبريالية الأولى (1914/1918)، بعدها انتخب كنائب في البرلمان الفرنسي لسنوات (1946-1958)، ثم تقلد منصب وزير الأشغال العمومية خلال الفترة 1945-1947، بعدها وزيرا للداخلية (1947-1950)، ثم وزيرا للدفاع (1950-1951) كما عمل ممثلا لفرنسا في الأمم المتحدة إلى غاية سنة 1961، وقد اعتزل السياسة واستقال من الحزب الاشتراكي في 31 ديسمبر 1974، وتوفي في 31 جويلية 1985. انظر: **Dictionnaire des parlementaires (1889-1940)**, T7, Ed. La documentation Française, paris, 1988, p434

² - مهساس، مصدر سابق، ص 315.

³ - Favrod: **Op.cit**, p 110

⁴ - أحمد رضا حوجو، انتخابات 04 أبريل في الصحافة الفرنسية، **البصائر**، عدد 34، 1947، ص 268.

وقد كتب جورج التمان، في جريدة "فرانتيروور"، مقالا تحت عنوان: "المخادعة" وقف فيه عند المهازل الانتخابية في الجزائر، متسائلا عن هذا المصير المحزن للجزائر من جراء ذلك؟ وهل تعتبر هذه الأخيرة مقاطعة من الجمهورية الفرنسية؟ أم أنها مقاطعة خاصة غير صالحة لشيء، إلا أن تكون مسرحا تفرض عليه رسوم الديمقراطية الهزلية المشوهة؟!...¹ كما كتب مقالا آخر تحت عنوان: "كاريكاتير محزن"، نشره في جريدة "هذا المساء" جاء فيه ما يلي: "...وكذلك انتهت الدورة الثانية للانتخابات كما جرت الدورة الأولى، في جو مفعم بألوان المظالم وأنواع الغش والخداع، التي جعلت من هذا المجلس الجزائري رسما هزليا محزنا للشورى الشعبية، ومن الآن فإن الحركة الوطنية ستتجه من دون شك، إلى المطالبة بلجنة بحث لإلغاء هذه الانتخابات التي صنعها نايجلان مسبقا بيديه².

وتمثل الترتيب المسبق لنتائج الانتخابات كما أرادها نايجلان ومن ورائه المستوطنين في شروع الإدارة الفرنسية، منح المقاعد في المجلس الجزائري وتوزيعها كما توزع الأوسمة وتمكن الوالي العام من احتلال المجلس الجزائري فعين فيه من أراد من الباشاغاوات الجهلة والخونة والخاملين³.

وفي خضم دراستنا وجدنا بعض الدلائل على فعل التزوير ضمن اقتراحين قدمهما الشيوعيون على مستوى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الجمهورية، أظهرتا فيهما أساليب التزوير التي اعتمدها الإدارة لتغيير نتائج الانتخابات، حيث قدمت المجموعة جدولا يتضمن أرقاما ويوضح عدم شرعية الاقتراع⁴.

¹ - أحمد رضا حوجو، انتخابات 04 أبريل في الصحافة الفرنسية، البصائر، عدد 34، 1947، ص 268.

² - Kaddache, *Histoire...*, Op.cit, p 794.

³ - عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 176.

⁴ - A.N.O.M, 81F/ 675, Positions des résolutions et rapports concernant les élections à l'assemblée Algérienne Avril 1948.

الدائرة الانتخابية	مجموع الأصوات المعادية للإستعمار	الأصوات لصالح المرشح المستقل
3- البلدية الدور الأول : الدور الثاني:	15046 25556	صحراوي 8655 سعودي 15559
4- باليكو الدور الأول: الدور الثاني:	5532 660	شنتوف عدة 5228 شنتوف 10374
7- بون - الدور الأول: -الدور الثاني:	10258 96	بومراح 2971 بومراح 14660
8- قالمة الدور الأول: الدور الثاني:	8722 768	صدوق 7996 لخضاري 17668

3- نتائج الانتخابات وتداعياتها على تفجير الأزمة البربرية

نتيجة القمع المسلط على قياديي ومناضلي حركة انتصار وتزوير الانتخابات أصبح وهم العمل الشرعي ظاهرا للعيان، والبدل لم يكن بين الرضوخ أو الانسحاب، بل بين أن تتنازل أو تكف عن الوجود، فلم يبق أمام مصالي الحاج والقيادة سوى العودة إلى الخط المحدد في مؤتمر 15 فيفري 1947 أي نحو أفق العمل المسلح الذي كان مبرر بإنشاء المنظمة الخاصة¹. فما قامت به السلطات الفرنسية من تزوير، في الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري، وإخفاء حقيقته المرة، دفع المنظمة الخاصة، إلى تعبئة الطبقات الشعبية عن طريق النخبة الثورية من مناضلي الحركة، وردا على السياسة الاستفزازية التي اعتمدها الإدارة قامت المنظمة الخاصة بعدة عمليات، والتي تكلف بانجازها عدد من عناصر المنظمة الخاصة وأهم تلك العمليات:

¹ - آيت أحمد، مصدر سابق، ص 165.

3-1- مهاجمة البريد المركزي لمدينة وهران في 04-05 أبريل 1949

شرعت مجموعة من عناصر المنظمة المسلحة، وهم سويداني بوجمعة وبلحاج بوشعيب ومحمد خيضر وعمر حداد (الملقب بالعيون الزرقاء)، في التحضير لعملية من هذا النوع وكانت فكرة العملية من اقتراح السيدين، أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد¹، ولقد قام السيد نميش بختي جلول الذي كان عاملا بالبريد المركزي لمدينة وهران، بتوفير جميع المعلومات اللازمة للتخطيط، وتم الاتصال بالسيد حسين لحوّل الذي اقترح الفكرة على إدارة الحزب التي أعطت موافقتها على تنفيذ العملية²، وتمكنت المجموعة الفدائية من الاستيلاء على المبلغ المقدّر بـ 3170000 فرنك، وكلف السيد محمد خيضر بنقل الأموال نظرا لحصانته البرلمانية³، وبعد اكتشاف السرقة، سارعت الشرطة الفرنسية للبحث والتقصي عن الفاعلين، وعليه تم اعتقال بعض المواطنين المشتبه بهم، ولكنها لم تتوصل لنتيجة تذكر⁴.

3-2- تفجير تمثال الأمير عبد القادر

قامت الإدارة الكولونيلية ببناء تمثال للأمير عبد القادر قائد المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين، في قرية "كاشرو" بضواحي معسكر، تم تدشين هذا المعلم بتاريخ 15 أكتوبر 1949 تحت إشراف الحاكم العام نايجلان والأمير سهيل أحد أحفاد الأمير عبد القادر وبحضور موظف الإدارة الفرنسية في المغرب "ريمون دورت" من أسرة المارشال بيجو⁵. وقد كتبت على قاعدة التمثال مقولة نسبت للأمير عبد القادر مفادها: "لو يصغي إلي المسلمون والمسيحيون، فإني سأضع حدا للخلافات القائمة، بينهم ويصبحون إخوة في الداخل والخارج"⁶ ويقول نايجلان: "أردت من خلال هذا الإنجاز، رد الاعتبار للشخص الذي طالما هزم القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر"⁷.

¹ - بشير كاشة القرقي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر

2007، ص 133

² -Kaddache, *Histoire de l'Algérie*, Op.cit, p 780.

³ - Yousfi, *Op.cit*, p 99.

⁴ - Courrière, *Op.cit*, p p 83-85.

⁵ - Naegelen, *Op.cit*, p 165

⁶ - مصطفى سعداوي، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد للثورة، منشورات وزارة الثقافة، الجزائر، 2003، ص 215

⁷ - Naegelen, *Op.cit*, p 165

3-3- دور الإدارة الفرنسية في إثارة الأزمة البربرية

فقد عرفت المنظمة الخاصة مشكل آخر سنة 1949، وكان عليها تجاوزه فقد ظهرت أزمة داخلية حادة وخطيرة هددت وحدة الحزب والأمة الجزائرية، وهي الأزمة البربرية وهي من أهم الأزمات التي مهدت لأزمة الحزب الكبرى، والتي تركت شرخا كبيرا في الحركة وشكلت إحدى المنعطفات الحاسمة في مسيرتها خاصة فيما تعلق بقضية الجهوية في حد ذاتها، وهذه الفتنة أثارها الاستعمار الفرنسي منذ وجوده فوق هذه الأرض في إطار سياسة فرق تسد، حيث أيقنت السلطات الاستعمارية أن العمل على تفريق الجزائريين هو أفضل وسيلة لإبقاء الشعب الجزائري في حاله ضعف¹، مدعية أن القبائل (الزواوة) ينتمون إلى الجنس الروماني، لأنهم يحملون صفات خلقية بيولوجية تدل على ذلك²، وأن العرب جاؤوا كغزاة ومحتلين، شأنهم في ذلك شأن الرومان والوندال والبيزنطيين والأتراك، ثم أخيرا الفرنسيين³.

ولقد ظهرت وبحدة "الأزمة البربرية" ما بين 1946 و1947. بعدما عملت فرنسا على وضع في جل السجلات الرسمية، وفي الإحصائيات السكانية كلمة بربري أو عربي، ثم أضافوا إليها "فرنسي مسلم" وانطلت هذه المكيدة على بعض المتأثرين بالفكر الكنسي النصراني، ومنهم محمد علي يحيى عبد المجيد⁴، الملقب بـ"رشيد"⁵.

ومن بين الذين عالجوا هذا الموضوع، و منحوه رؤية أوضح و أقرب للحقيقة هو السيد بن يوسف بن خدة، حيث يرجع المسألة إلى حجمها الطبيعي مؤكداً أن السياسة الاستعمارية هي التي مهدت لتلك الأزمة قصد توظيفها من أجل تقسيم أبناء الشعب الواحد وتعميم بعض المصطلحات المساعدة على تكريس فكرة الأمة الجزائرية في طور التكوين وهو الشعار الذي كان قد رفعه في الثلاثينات من القرن العشرين السيد "موريس تورييز"

¹ - Ben Khedda, *Op.cit*, p 169.

² - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص 110.

³ - Ben Khedda, *Op.cit*, p 169.

⁴ - محمد علي يحيى عبد المجيد: من أسرة متجنسة، وكان تكوينه فرنسيا بحتا، وعلى الرغم من أنه لم يكن مناضلا في حزب الشعب، فقد توسط له السيد واعلي بناي عضو اللجنة المركزية، وأحد مسؤولي المنظمة الخاصة بمنطقة القبائل، لدى السيد أحمد بودة، مسؤول التنظيم في الحزب، من أجل إرساله إلى فرنسا، والمشاركة شارك في مؤتمر فدرالية الحزب المنعقد في نوفمبر 1948. انظر، الزبيري، مرجع سابق، ص 57.

⁵ - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص 112.

الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي و تبناه سائر الشيوعيين الجزائريين، و لتوضيح فكرته يضيف السيد ابن خدة بن يوسف قائلاً: "يعود ظهور النزعة البربرية في صفوف الحزب إلى سنتي 1946-1947"¹.

وهنا يقول السيد بن يوسف بن خدة²، "كانت الصدمة حيث تكتل التيار البربري داخل فيدرالية فرنسا، وأخذ يطالب باعتراف الحزب بالثقافة البربرية وغيرها من المطالب التي رأت القيادة أنها ستؤدي لا محالة، إلى الحركة انفصالية"³.

عزل السيد آيت أحمد حسين عن قيادة المنظمة الخاصة، و عوض بالسيد أحمد بن بلة رغم أن السيد آيت أحمد وحسب ما جاء في مذكراته لم تكن له يد في المؤامرة الاستعمارية لأنه كان يؤمن بوحدة الأمة الجزائرية، حيث قال: "في إطار تأدية مهامي في المنظمة الخاصة اتصلت بشخصية محند أمقران خليفاتي، الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة في المجتمع القبائلي ليضع حدا لتصرفات علي يحيى، وكان يؤمن أن الحزب لم يكن له الوقت لطرح مثل هذه الإشكاليات، وألا تعطي لهذا الولد (حسب تعبيره) الفرصة لتدمير الوحدة الوطنية"⁴.

وبالرجوع إلى كل هذه المعطيات والتوقف عندها مليا، نستطيع التأكيد على أن يسمى بالأزمة البربرية إنما هي مؤامرة خططت لها الإدارة الاستعمارية لزرع الانشقاق في أوساط الشعب الجزائري قصد منعه من تحقيق الوحدة الوطنية وراء قيادة متتورة قادرة على صنع المعجزة ، وقد استفاد من مراحل تنفيذ المؤامرة كل من الشيوعيين واللائكيين الذين يهمهم

¹ - الزبيري، ج1، مرجع سابق، ص 46.

² - ابن يوسف بن خدة: ولد بالبراقية في 20 فيفري 1923، هو صيدلي التحق بحزب الشعب في غضون الحرب العالمية الثانية، عين في اللجنة المركزية لحزب الشعب، و في 1951 أصبح أمينا عاما خلفا لحسين لحول، التحق بجهة التحرير في 1955، وفي مؤتمر الصومام عين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومتين المؤقتتين الأولى والثانية، ثم أصبح رئيسا لهذه الأخيرة في أوت 1961، عايش مختلف أطوار الصراع خلال أزمة الحركة في 1953 والصراع على السلطة عشية الاستقلال، حاول أن يحافظ على تماسك الحكومة لغاية استلام السلطة من قبل الهيئة التنفيذية المؤقتة، انسحب بعد الاستقلال من الواجهة السياسية، وعاد لممارسة تخصصه الأول (الصيدلة)، توفي في 4 فبراير 2003 ودفن بمقبرة سيدي يحيى بالعاصمة. انظر: محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 98.

³ - BenKhedda , Op.cit, p 169.

⁴ - Hocine, Aït Ahmed: *Mémoire d'un combattant, l'esprit d'indépendance 1942-1952*, Ed. Barzekh, Alger, 2002, p170.

ضرب الإيديولوجية الوطنية في أعماقها، أما الشيوعيون فإنهم وجدوا فيها ضالتهن التي ركبوها لإبراز أن الأمة الجزائرية لم توجد بعد، وما العرب والقبائل إلا بعض العناصر المكونة لها وهي ملزمة بالعمل على التعايش مع بقية العناصر التي من جملتها اليهود والفرنسيون والايطاليون والمالطيون والإسبان و الأتراك، وأمّا اللائكيون فإنهم استغلوا الوضع الجديد للمطالبة بتحديد الإسلام عن كل نشاط سياسي خاصة و أن معظمهم من ضحايا حركة التنصير في الجزائر¹.

4- انتخابات المجالس العمالية (الإقليمية) مارس 1949

نظرا لأهمية هذه المعركة الانتخابية، التي ستجري يومي 20 و 27 مارس 1949 أصدرت حركة انتصار الحريات الديمقراطية بيانا يوم 20 مارس 1949، حددت من خلاله موقفها من الانتخابات الجارية، ومما جاء فيه: " أنه لما كانت الانتخابات ضد إرادة الشعب في هذه البلاد، فإن حركة الانتصار لا ترشح أحدا في انتخابات المجالس العمالية الثلاثة وأنه منذ أن أظهر الشعب الجزائري إرادته القوية في الانتخابات البلدية العامة التي وقعت في أكتوبر 1947، والتي أحرزت فيها الحركة الوطنية يومئذ انتصارات كبيرة ومنذ ذلك الحين قرر الاستعمار وأتباعه، استعمال سياسة القوة والعنف من أجل كسب المعارك الانتخابية وقد بلغت درجة العنف ذروتها في انتخابات أبريل 1948، الخاصة بالمجلس الجزائري، حيث قوبل المنتخبون الجزائريون بالبنادق في عدة مناطق من البلاد².

وعن مجريات هذه الانتخابات يذكر مهساس أن انتخابات 1949 كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس بسبب تلاعب الإدارة الاستعمارية المستفزة مجددا بنتائج الانتخابات حيث فاز مجددا مرشحوا الإدارة الاستعمارية بفضل أسلوب التزوير الذي صار فعالا³ وتراجعت نتائج الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحدوث الكثير من التجاوزات وهذا ما توضحه هذه القراءة حول نتائج بعض الانتخابات⁴، التي دفعت بالحركة الوطنية للشروع في تأسيس اللجنة الجزائرية لتحضير المشاركة في المؤتمر العالمي للسلم بتاريخ 19 أبريل 1949.

1 - الزبيري، مرجع سابق، ص 46.

2 - حمزي، مرجع سابق، ص 379.

3 - مهساس، مصدر سابق، ص 327.

4 - مقارنة نتائج انتخابات 1947-1949، انظر ملحق رقم 15، ص 490.

أما عن موقف باقي أطراف الحركة الوطنية، فقد نشط الحزب الشيوعي الجزائري الذي عُرف بمواقفه المتذبذبة، انطلاقاً من تركيزه على فكرة الدعوة إلى الشيوعية العالمية وتحقيق المساواة في الجزائر، عن طريق الإدماج¹، أصدر بياناً في 29 ماي 1949 يدعو فيه إلى الوحدة بين الأحزاب الجزائرية، وتعرض فيه بالنقد اللاذع للسياسة الفرنسية في الجزائر المبنية على التزوير، كما دعا إلى الاعتماد على النفس، لأن مستقبل الجزائر بين أيدي أبنائها ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق الاتحاد وتعميقه، من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، حسب وجهة نظره، وهي طرد الحاكم العام نايجلان، وإلغاء نتائج الانتخابات، وكذا نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب².

أما السلطات الفرنسية فقامت من جهتها، باعتقال الكثير من المناضلين الوطنيين ناهيك عن الاستفزات والاعتداءات المتكررة عليهم، وعلى الحريات العامة، وأن التصويت على مرشحي الحركة الوطنية يعني أن الشعب الجزائري قد أصدر حكماً قاسياً ضد الإدارة الاستعمارية، وعلى التوجه الجديد، للاتحاد الفرنسي، وأن الحل ليس اقتصادياً وليس اجتماعياً، بل هو حل سياسي، يؤدي إلى حصول الجزائر على سيادتها الكاملة³.

5- انتخابات 1951 ومواصلة التزوير الانتخابي

لم يتغير كثيراً أسلوب نايجلان المعروف في إجراء الانتخابات، فيما اتبعه في إجراء انتخابات المجالس المحلية والإقليمية، فقد كانت سنة 1951، المهزلة الحقيقية حيث فقدت حركة انتصار الحريات الديمقراطية مقاعدها الخمسة التي كانت لها في المجلس السابق، كما فشل جميع مرشحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بما فيهم فرحات عباس رئيس الحزب⁴.

وأضحى الغش بعد هذه الانتخابات أمراً مألوفاً، وغياب الحرية الانتخابية شيئاً عادياً وهذه الأحداث لوحظت بكثرة في انتخابات 4 و11 فيفري 1951، الخاصة بتجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري، والتي كانت تجرى كل ثلاث سنوات⁵.

¹ - Kaddache, *Histoire...*, Op.cit, p 761 .

² - Ibid.

³ - *جريدة المغرب العربي* "المجلس الجزائري القادم، وهل سيمثل إرادة الشعب"، عدد 24، 1947/03/22، ص 1.

⁴ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، مصدر سابق، ص 227.

⁵ - زوزو، محطات...، مرجع سابق، ص 307.

باكتشاف أمر المنظمة الخاصة في 18 مارس 1950 (حادثة تبسة)، بدأت القوات الفرنسية في مطاردة مناضليها وشنها حملة الاعتقالات التي استمرت من 19 مارس إلى 27 ماي 1950 وشملت الشمال القسنطيني (قالمة-عنابة) مرورا بالوسط (سورا لغزلان، تنس الأصنام) لتنتهي بالغرب (تلمسان، وهران)¹، وتم إلقاء القبض على ما يقرب من 400 مناضل وإصدار أحكام على أعضاء المنظمة بالأعمال الشاقة و السجن المؤبد، منهم أحمد بن بلة حسين آيت أحمد سويداني بوجمعة، الأمر الذي أدى إلى توزيع أفراد المنظمة في مختلف جبال الجزائر، ولاذ بعضهم بالفرار إلى خارج الوطن خاصة نحو فرنسا والقاهرة مثل أحمد بن بلة ومحمد خيضر ومنهم من اختفى إلى غاية اندلاع الثورة كالعربي بن مهدي و بوصوف (وهران) و بيطاط رابح وسويداني بوجمعة (العاصمة)، و بن طوبال لخضر وبن عودة عمار (قسنطينة)².

في هذه الظروف الحرجة بالنسبة للحركة الوطنية الاستقلالية تم تنظيم إجراء هذه الانتخابات الخاصة بتجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري في 4 و 11 فيفري 1951، التي ستكون فيها هذه الحركة الغائب الأكبر³، فبموجب مرسوم أصدره الحاكم العام نايجلان مؤرخ في 15 ديسمبر 1950 وأكد عليه مرسوم 17 جانفي 1951 والذي حدد تاريخ، 4 و 11 فيفري 1951 لإجراء الانتخابات الخاصة بتجديد المجلس الجزائري⁴ وكان مضمونه كآتي:

- **النص الأول:** انتخابات الجمعية الجزائرية من أجل تجديد المجموعة التي خرجت في 4 فيفري 1951 للدور الأول و 11 فيفري للدور الثاني للاقتراع.

- **النص الثاني:** الدوائر الانتخابية المعنية بإجراء العمليات الانتخابية للتجديد بالنسبة للهيئة الانتخابية الثانية حيث يمثل مقاطعة الجزائر 09 ممثلين، ومقاطعة قسنطينة 12 ممثلا ومقاطعة وهران 07 ممثلين، ومنطقة الجنوب 02 ممثلين⁵ وهم كالتالي:

- **عمالة الجزائر:** الدائرة الانتخابية 01- الجزائر - القليعة - الدائرة الانتخابية 03 البلدية-: الدائرة الانتخابية 05 بوغاري- الدائرة الانتخابية 07 فيالار - الدائرة الانتخابية 09

1 - مهساس، مصدر سابق، ص 333.

2 - قداش، تاريخ الجزائر ...، مصدر سابق، ص 1146.

3 - طاعة، مرجع سابق، ص 136.

4- A.N.O.M, 81F/1193, Eléctions à l'assemblée Algérienne, série renouvelable en 1951
Fixation de la date des élections.

5 - طاعة، مرجع سابق، ص 137.

تتس - الدائرة الانتخابية 11 عين بسام - الدائرة الانتخابية 13 ميشلي - الدائرة الانتخابية 15 بور قايد ون - الدائرة الانتخابية 17 فور ناسيونال.

- عمالة وهران: الدائرة الانتخابية 01 معسكر - الدائرة الانتخابية 03 تيارت - الدائرة

الانتخابية 05 مستغانم - الدائرة الانتخابية 07 سان دوني دو سيق - الدائرة الانتخابية 09 سيدي بلعباس - الدائرة الانتخابية 11 مغنية - الدائرة الانتخابية 13 سعيدة .

- عمالة قسنطينة: الدائرة الانتخابية 01 قسنطينة - الدائرة الانتخابية 03 الخروب -

الدائرة الانتخابية 05 فيليب فيل - الدائرة الانتخابية 07 بون - الدائرة الانتخابية 09 سوق اهراس - الدائرة الانتخابية 11 تبسة - الدائرة الانتخابية 13 خنشلة - الدائرة الانتخابية 15 بلزمة كورنيل - الدائرة الانتخابية 17 سانت آرنو - الدائرة الانتخابية 19 جيجلي - الدائرة الانتخابية 21 بوجي - الدائرة الانتخابية 23 برج بوعرييج.

مناطق الجنوب: الدائرة الانتخابية 01 عين الصفراء - الدائرة الانتخابية 03 غرداية.

- **النص الثالث:** يستدعي المحافظون في العمالات والهيئات الانتخابية، ويحددون

في كل هيئة أقسام التصويت، ومواقع مكاتب التصويت ضمن الشروط التي حددتها النصوص في مرسوم 4 مارس.

- **النص الرابع:** يكلف الأمين العام للحكومة بتطبيق المرسوم الحالي، والذي ينشر

في الجريدة الرسمية، وأمضى القرار الوزير الحاكم العام بالجزائر مارسيل ايدموند نايجلان.¹

5-1 - الحملة الانتخابية

من خلال التقارير التي شرطتها الاستعلامات العامة (PRG) لشهر جانفي 1951 أن

الحملة الانتخابية لسنة 1951 كانت نشيطة على مستوى كل العمالات الجزائرية.²

ففي 17 جانفي 1951 قام كل من فرحات عباس والدكتور أحمد فرانسيس والبشير

بويجرة أعضاء المكتب السياسي للإتحاد الديمقراطي، مصحوبين بالشيخ خير الدين وهو من

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بمقابلة في بوزريعة مع مصالي الحاج الذي شارك باسم

مسؤولي حزبه، والمحاذثة دارت حول نقطتين وهما: الحملة الانتخابية وتوحيد الجهود

السياسية للحزبين الأخوين، وتكتلهما المحتمل.³

¹ - A.N.O.M, 81F/1193, Eléctions à l'assemblée Algérienne, série renouvelable en 1951.

² - حمري، مرجع سابق، ص 89.

³ - A.N.O.M, 81F/ 676.

عمل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مع الحركة من أجل الانتصار، لخوض حملة انتخابية موحدة ولصالح كتلة ديمقراطية متحدة، حيث اجتمع كل من أحمد بودة بوقادوم ودماغ العتروس من الحركة والدكتور احمد فرانسيس من الاتحاد في منطقة الحروش بغرض الحملة الانتخابية القادمة في فيفري 1951 لأن الحركة قررت عدم المشاركة¹. اهتمت الدعاية الانتخابية بمسألة فصل الدين عن الدولة، حيث امتلأت بيانات المرشحين التي وزعت بواسطة الصحف بالقضية. فكتبت جريدة البصائر في العدد 140 و141 تقول "...وجدت القوم حشروا جميعهم في تلك البيانات قضية فصل الدين عن الحكومة باعتبارها من المسائل التي تهم رأي العام الإسلامي بالجزائر.... و إذ أدرك السادة المرشحون من القسمين معا أهمية القضية فقد جعلها كل منهم في مقدمة ما يعالج من المشاكل الجزائرية..."².

وما ميز أيضا بيانات المرشحين المسلمون في القسم الثاني كتابة دعاياتهم التي تزعموها باللغة الفرنسية على صفحات الجرائد، هذه اللغة التي فهمها إلا الذين كتبوها أو نشرها فحاولت جريدة البصائر أن تفهم المرشحين بأهمية استخدامهم اللغة العربية في مخاطبة الجماهير "...إن لغته (الناخبين) هي العربية كما تعلمون فما بالكم تخاطبونه بما لا يفهم من اللغات، تريدون أن تفهموه مدى إخلاصكم في الدفاع عن مصالحه بلغة لا يفهم نحوها ولا صرفها..."³

وما ميز الحملة الانتخابية في الهيئة الأولى، دخول ممثلي المستوطنين أحزابا وأفرادا إلى الانتخابات بشيء من التثنت، خاصة بعد القطيعة بين التجمع الشعبي الفرنسي (RPF)⁴ والاشتراكيين الأحرار⁵.

كانت الإدارة الاستعمارية تنتظر إلى الحملة الانتخابية التي تقوم بها الأحزاب الوطنية خاصة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والتي كانت لصالح الاتحاد الديمقراطي

1 - طاعة، مرجع سابق، ص 138.

2 - "في الشمال الإفريقي"، البصائر، السنة 4، العدد 140 والعدد 141، 1951/02/05، ص 6.

3 - "في الشمال الإفريقي"، البصائر، السنة 4، العدد 142، 1951/04/12، ص 6.

4 - R.P.F : Rassemblement du peuple français.

5 - Bouvet, Op.cit, p 43

"أنها حملة ذات إيديولوجية مخادعة اتجهت نحو المناطق الفلاحية الريفية، لجلب أعداد كبيرة من الفلاحين للتصويت لصالح هذه الأحزاب¹ .

ومع ذلك فقد دعت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، لمقاطعة الانتخابات في الهيئة الثانية، احتجاجا على عمليات التزوير السابقة، وخصوصا في الانتخابات التي جرت منذ مجيء نايجلان، الذي بدأ حكمه بتزوير انتخابات المجلس الجزائري 1948 وصولا إلى انتخابات ذات المجلس سنة 1951، وهو بذلك يكون قد مهد لعمليات التزوير والغش في الفترة التي تلت حكمه، وأمام امتناع حركة الانتصار من المشاركة، كان الصراع بين حزب البيان والمرشحين الأحرار والمحافظين، الذين كان عددهم كبير²، فعمد هؤلاء على مضايقة مترشيحي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذين كانوا ينشطون لسد الفراغ الذي تركته الحركة من أجل الانتصار³ .

5-2- نتائج الانتخابات

قد أسفرت نتائج انتخابات الدور الأول في الهيئة الثانية الخاصة بالجزائريين، على ما يلي: في مدينة الجزائر بلغ عدد الجزائريين المسجلين في القوائم الانتخابية 207675 شخص، انتخب من بينهم 130675 أي بنسبة مشاركة بلغت 62.8 %، وفي وهران بلغ عدد المسجلين 119572 شخص انتخب منهم 89159 أي بنسبة مشاركة بلغت 79.6% أما في قسنطينة فعدد المسجلين بقوائمها كان 280965 مسجل، انتخب منهم 190060 شخص وبلغت نسبة المشاركة بها 67.7 %، أما عن نسبة المشاركة العامة في هذه الهيئة الثانية فقد بلغت 67.4 %⁴ . ونظهر بالتفصيل هذه النتائج التي تبرز لنا استمرار الغش والتزيف والاعتداءات في هذه الانتخابات وهي كالآتي:

¹ - طاعة، مرجع سابق، ص 140.

² - Bouvet: **Op.cit**, p 43 .

³ - طاعة، مرجع سابق، ص 139.

⁴ - أما نتائج الدور الأول للهيئة الأولى الخاصة بالمستوطنين، فجاءت على النحو التالي: مقاطعة الجزائر بلغ عدد المسجلين 98315 والمنتخبين 68243، أي بنسبة 58.8 %، وفي وهران بلغ عدد المسجلين 98315 والمنتخبين 62706 شخصا، أي بنسبة مشاركة بلغت 63.7 %، أما في قسنطينة فوصل عدد المسجلين 57884 والمنتخبين 38776 والنسبة بلغت 62.3%. انظر:

Bouvet: **Op.cit**, p 43

أولاً - في عمالة الجزائر¹

الدوائر الانتخابية	المنتخبون	الحزب أو التوجه السياسي	ملاحظات
الجزائر	ساطور قدور	UDMA	مكان شرشالي من MTLD
البليدة	ايملحايين	مستقل تقدمي مستشار عام قدامى UDMA	مكان سعودي مستقل
بوغاري	فارس ع الرحمن	مستقل تقدمي مستشار عام قدامى UDMA	تجدد انتخابه
فيالار	فرحات بلقاسم	مستقل - مستشار عام	تجدد انتخابه
تنس	سايح بوعلي	مستقل	مقعد شاغر لم يستغله الممثل سايح إبراهيم بسبب الوفاة وعوض بسايح منور واستقال منه بانقلابه في مجلس الجمهورية
عين بسام	بن تونس مناد	مستقل	تجدد انتخابه
ميشلي	ولد عودية	MPR	خلف أوحيون
بورغايون	آيت علي محمد	مستقل	تجدد انتخابه
فور ناسيونال	أيول	مستقل تقدمي	خلف حسن

ثانياً: في عمالة وهران²

الدوائر الانتخابية	المنتخبون	الحزب أو التوجه السياسي	ملاحظات
معسكر	شكال علي	حر تقدمي	تجديد الانتخاب
تيارت	غلام الله منور	حر	خلف بوتارن قادة
مستغانم	خوسة	حر	تجديد
سان دوني دو سيق	بن حليلة	حر	تجديد
سيدي بلعباس	بن قادة	حر	تجديد
مغنية	بن سالم قادة	حر	تجديد
سعيدة	حميدة	حر تقدمي	خلف بودرية(حر)

ثالثاً - نتائج عمالة قسنطينة³

¹- A.N.O.M, 81F/675.

²-Ibid.

³- Ibid..

الدوائر الانتخابية	المنتخبون	الحزب أو التوجه السياسي	ملاحظات
قسنطينة	صالح بن جلول	مستقل (مستشار عام) فيديرالية المنتخبين المسلمين سابقا	خلف شوقي مصطفى
الخروب	سراوي	مستقل (مستشار عام) فيديرالية المنتخبين المسلمين سابقا	خلف بلقاضي UDMA
فيليب فيل	بولسان	PUA	تجدد انتخابه
بون	بو طالب	مستقل (عضو سابق في PUA)	خلف جمعون (PUA وانخرط في SFIO)
سوق اهراس	ماضي	مستقل تقدمي	خلف بن قدير (مستقل)
تبسة	مشري	PUA	خلف جويني (مستقل)
خنشلة	بن شنوف	MRP (نائب برلماني)	خلف براكروك (PUA)
بلزمة كورنيل	قاضي علي	UDMA	تجدد انتخابه
سانت آرنو	حمودة	مستقل تقدمي	خلف بن قارة UDMA
جيجلي	منية	PUA	تجدد انتخابه
بوجي	سهلي	PUA	تجدد انتخابه
برج بو عرييج	بن علي شريف أحمد	PUA	خلف عكروف PUA

رابعا - نتائج مناطق الجنوب: 1

الدوائر الانتخابية	المنتخبين	الحزب أو التوجه	ملاحظات
عين الصفراء	بن سونة	S F I O	خلف باقي (M T L D)
غرداية	بيوض	مستقل تقدمي	تجدد انتخابه

اعتبرت الأحزاب الوطنية ما حدث والنتائج على أنها مهزلة صنعتها الحاكم العام نايجلان، وإن عمالية التزوير الفاضح، التي عرفتها مختلف المراحل الانتخابية، أدت إلى حدوث فتور عام إزاء عملية الانتخابات البرلمانية سنة 1951، وهذا بالرغم من النشاط الدعائي الذي قام به المشرعون قبل الانتخابات، وتُرجم صحيفة المنار ذلك الفتور إلى أسباب متنوعة أهمها، ملل الشعب من التزوير وكذلك الخلافات السياسية بين الأحزاب الوطنية، زيادة على عدم إيمان الشعب بقدرة البرلمان الفرنسي أو الجمعية الجزائرية على تغيير الأوضاع المتردية في الجزائر².

¹ - A.N.O.M, 81F/675.

² - صحيفة المنار، حماس المنتخبين، عدد 05، 15 جويلية 1951.

ففي مجال الانتخابات أصبح الناخبون يشاهدون بأعينهم، كيف يتم التلاعب والعبث بأصواتهم وإرادتهم، أما من أراد الاحتجاج والتعبير عن حريته، فقد كان هدفا للعدوان مثلما حدث سنة 1948، حيث اعتقل المرشحون وأبطل فوزهم¹.

ونظرا لاحتجاج الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على ما جرى في السابق، وامتناعها عن المشاركة، فإن الاتحاد الديمقراطي لم يحصل سوى على نسبة 11.9 % من الأصوات الناخبة، ولم يحصل الحزب الشيوعي على أكثر من 4.3% من الأصوات أما الأحرار فقد احتلوا المرتبة الأولى، بنسبة أصوات قدرها 83.5 %².

وفي هذه الدورة كان موقف نايجلان مختلفا تماما عن مواقفه السابق، حيث حاول التراجع و نبذ القوة و العنف، مثلما حدث خلال انتخابات أبريل 1948، حسب ما جاء في جريدة "الجمهورية الجزائرية" حيث اتهم الإدارة بالضغط والتزوير والتجاوز، علما أن نايجلان قبل انتخابات تجديد المجلس الجزائري في فيفري 1951، كان قد أصدر أوامره للإداريين يدعوهم إلى ملازمة الحياد تجاه الانتخابات القادمة، فامتثل الجميع للأوامر باستثناء حاكم خنشلة الذي عمد إلى التزوير، مما اقتضى تأديبه بنقله إلى مركز آخر اقل أهمية، لكن وزير الداخلية عارض تنفيذ أمر النقل، وهنا لم يكن بوسع الوالي العام نايجلان إلا تقديم استقالته من منصبه، دفاعا عن صلاحياته³، فكان ذلك في 15 أبريل 1951، وقبلت الحكومة الفرنسية استقالة الوالي العام من منصبه، والتي تسبب فيها في الظاهر التنازع في الصلاحيات بينه وبين وزير الداخلية⁴.

وأصبح موضوع استقالة نايجلان ومغادرته الجزائر، مادة دسمة تناولته الصحف الاستعمارية بالجزائر وفي فرنسا، وكان التساؤل الذي شغلهم، من هو خليفة نايجلان؟ خاصة أنه رسخ في أذهان المستوطنين، من أن شعوب المستعمرات لا تعترف إلا بالقوة ولا تخضع إلا للأقوياء، و لم يطل الانتظار حتى تم تعيين "روجي ليونارد Roger Leonard"⁵

¹ - قداش، تاريخ الحركة.....، ج2، مصدر سابق، ص 1127

² - Bouvet, *Op.cit*, p 43.

³ - **البصائر**، "في الشمال الإفريقي"، عدد 147، السنة الرابعة، 19 مارس 1951، ص94

⁴ - جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير، مصدر سابق، ص 363

⁵ - **روجي ليونارد**:(1898-1987)، حاكم عام بالجزائر من 1951-1955، أثناء مزاولته لدراساته العليا، استدعي للدفاع عن فرنسا، وبعد تحرير بلاده استأنف دراسته في العلوم السياسية، عين مديرا للمنازعات القضائية العسكرية وبعد اتمام =

الذي كان يشغل وظيفة رئيس مصلحة البوليس في العاصمة باريس فأصبح حاكما عاما بالجزائر، حيث قال "بأنه سيعمل كل ما في وسعه لمواصلة النهج الذي سار عليه سلفه"¹

6- الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951

وجاءت الانتخابات التشريعية في 17 جوان 1951، التي بلغ فيها القهر حده من شدة التزوير أضاع للحركة من أجل الانتصار نوابها كما لم يحصل لا البيان والحزب الشيوعي على أي مقعد فيه² ليزداد معها ظلم وتعسف السلطات الاستعمارية، التي ضاعفت من الاعتقالات ومن أعمال العنف، التي اعتبرتها أفضل الوسائل للقضاء على التيار الثوري الرامي إلى استرجاع السيادة الوطنية، ولحمل التيارات السياسية الأخرى على الدخول إلى بيت الطاعة والقبول بالحلول التي لا تتعدى فكرة المساواة على الطريقة الاستعمارية³.

كان الإقبال على هذه الانتخابات كبيرا وقياسيا نظرا لاستقالة نايجلان بعد انتخابات تجدد نصف أعضاء المجلس الجزائري حيث ساد الاعتقاد بأن سيكون هذه المرة الأمر مختلفا في عهد الوالي الجديد روجي ليونارد عما كان إبان حكم سابقه نايجلان⁴، وبالرغم من هذه التخوفات إلا أن جريدة البصائر علقت آمال على هذه الانتخابات في هذا الشهر حيث كتبت في العدد 156 ما يلي: "من المتوقع أن يكون لهذا الشهر ابتعاد عن اللغو والتزوير ونكت الجهود أثره الحسن فيها، فلننتظر وكل آت قريب"⁵. وقد شاركت في انتخابات 17 جوان التشريعية الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بعد مقاطعتها لانتخابات تجديد نصف أعضاء المجلس الجزائري.

6-1- نتائج العملية الانتخابية

قدم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مرشحيه في 16 دائرة انتخابية، ولكنه لم يتحصل إلا على 9% من الأصوات المعبر عنها، بينما تحصلت الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية على 8% من الأصوات، والشخص الوحيد الذي فاز من هذين الحزبين هو

=مهامه كحاكم عام بالجزائر، عين رئيس ديوان المحاسبة وبقي مدة خمسة عشر سنة لغاية تقاعده سنة 1969، توفي في 1987. انظر

Courrière: la guerre d'Algérie, ... Op.cit.p 2165-2166 :

¹ - البصائر: مغادرة نايجلان للجزائر، السلسلة 4، عدد 147، 16 أفريل 1951 ص 126.

² - زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 750.

³ -A.N.O.M, Algerie , G G A, 10 CAB/110, Eléctions 1951.

⁴ - زوزو، الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 750.

⁵ - "في الشمال الافريقي"، البصائر، السنة 4، 1951/25/21، العدد 156، ص 6.

فرحات عباس عن الدائرة الانتخابية لسطيف¹. وباقي المقاعد الأخرى كانت من نصيب عملاء الإدارة، ويصف فرحات عباس تلك الانتخابات بالتزوير والفضيحة². فوصلت الأمور إلى طريق مسدود، وأصبحت الانتخابات مهزلة، والتزوير أساسها وقاعدتها كما لم يعد يخفى على أحد من الجزائريين البسطاء من أساليب التزوير ثم أنهم فقدوا ثقتهم في الإدارة الفرنسية التي نفذت أوامرها بصورة مخجلة وفاضحة، حيث انتهكت فيها دستور الجزائر 1947/9/20 وداست فيها كل التقاليد الانتخابية رغم بدائية الأساليب³

7- التجربة الوحدوية بين الأحزاب السياسية الجزائرية

بالرغم من وجود حركات سياسية فاعلة في الساحة الوطنية، إلى جانب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، هناك الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، والحزب الشيوعي الجزائري، وخاضت كل واحدة من هذه الحركات نضالها السياسي على حدى بطريقتها الخاصة، ووفقا لمبادئها وأهدافها المسطرة وإن كانت قد اختلفت فيما بينها، حول تحديد الوسيلة الأنجع لبلوغ هذا الهدف بين فكرة الإدماج أو الفيدرالية أو التمسك بالاستقلال التام الذي حال دون توحيدها.

غير أنه بحلول 1951 خاصة وأن التذمر بلغ أشده لدى الجميع، وقع شبه تحالف سياسي بعد أن راجع الاتحاد الديمقراطي موقفه في علاقته مع الحركة المصالية، وحتى مع الحزب الشيوعي وبالتالي كانت الأولوية لتوحيد الصف، جسده الرغبة الملحة في تكوين موقف جماعي قد يؤثر على التصرفات الفرنسية، وفي هذا المعنى كتبت صحيفة المنار الوطنية، أن الوعي القومي والتنظيم السياسي لا يمكن أن يظهر إلا بتحقيق وحدة الأهداف وهذا ما لم يتحقق لحد الآن، كما جاء في الصحيفة أيضا، أن الاتفاق في المسائل الجوهرية واقع، وما الخلاف إلا لفظيا وفي جزئيات قليلة الأهمية، ولو تحقق الاتحاد المنشود لأمكن اتخاذ موقف عظيم الشأن⁴ وهذا ما جعل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يوجه نداء لكافة التشكيلات الوطنية يدعوها من خلاله إلى إقامة وحدة، تعمل على تحقيق جملة من الأهداف المشتركة. وصرح مصالي الحاج من جهته، سنة 1952 لصحيفة المنار قائلا: "إن

¹ - Stora, Daoud, Op.cit, p 187.

² - Abbas, La nuit coloniale...Op.cit, p 182.

³ - «منبر السياسة العالمية»، البصائر، السنة 4، العدد 161، 1951/06/25، ص5.

⁴ - المنار: "رسالة الزعيم مصالي الحاج"، عدد 05، يوم 15 جوان 1951.

الاستقلال لا يكون إلا من عمل الجزائريين أنفسهم، ويجب أن يعلم الشعب الجزائري أن ملايين من العرب والمسلمين يكافحون في سبيل استقلال بلادهم، فهناك إذن عالم كامل مساق بتيار الحرية عازم على تحطيم الاستعمار" ¹ .

كما بدأ موقف فرحات عباس يلين حول موضوع الوحدة، من ذلك ما صرح به لصحيفة الشعلة، بأنه مع الوحدة، بشرط ألا يفرض عليه اعتناق آراء ومبادئ غيره ² وشرح رؤيته للموضوع بقوله: "... على أساس أن الوحدة تكون مع من يقدمني أو يتقدم معي ولو خطوة واحدة إلى الأمام..." ² .

إن هذه الحالة وكل ما ترتب عنها من اعتقالات، وما نجم عنها من تشكيل لجان مساندة ومناصرة للمعتقلين، قد أدت في النهاية إلى حمل كل التشكيلات السياسية على تجاوز الخلافات السياسية والإيديولوجية، فكان لابد من لم الشمل في حركة موحدة هي " الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها" ³ .

وقد ضمت هذه الجبهة كل من الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والحزب الشيوعي الجزائري، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ⁴ . هذا ما خلق جوا من التفاوض بين الجزائريين، عبرت عنه صحيفة المنار بقولها: "إنها بشرى تشرح الصدور، وتتعش الآمال، وتقوي التفاوض بمستقبل هذا الوطن، بشرى تشد العزائم وتدفع بالعاملين إلى مضاعفة الجهود، وبالمكافحين إلى مواصلة الكفاح في سبيل تحقيق المطامح القومية" ⁵ .

وانطلقت المشاورات واللقاءات بين ممثلي التشكيلات السياسية، تتويجا لهذه المرحلة الجديدة، فاجتمع قادة الأحزاب السياسية الجزائرية، يوم 25 جويلية 1951، وتم الاتفاق على تكوين هيئة أطلق عليها "اللجنة الإنسانية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها" ⁶ .

1 - صحيفة المنار: "يجب أن يرتفع كفاح الشعب الى مستوى الحالة العالمية"، عدد18، في 29 فيفري 1952

2 - جريدة الشعلة، عدد08، 2 فيفري 1950

3 - نفسه.

4 - Colette et Jeanson: **Op.cit**, p 109.

5 - صحيفة المنار: "بارقة أمل...خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي"، عدد 06، 30 جويلية 1951.

6 - مومن، مرجع سابق، ص 152، 153.

وكانت الدعوة لعقد اجتماع عام، دعت إليه لجنة المبادرات، بهدف الإعلان الرسمي عن تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها¹، وكان ذلك يوم 05 أوت 1951¹ ولبي الدعوة عدد عظيم من الجزائريين أقبلوا من سائر أنحاء القطر وجلهم مناضلين ينشطون في المدن المختلفة، كما حضر الاجتماع بعض النساء كذلك فضلا عن مناضلي ومديري التشكيلات المؤسسة، حتى اكتظت القاعة بالحضور².

وقد جاء في بيانها الأول أن دواعي إنشائها هي، أن الجزائري المسلم يهان في ضميره وكرامته بمناسبة كل انتخاب لاسيما منذ 1948، وكذلك عدم وجود الحريات الأساسية للفرد الجزائري خاصة أولئك الذي يحملون أفكارا سياسية الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة تجاه ناخبي القسم الثاني، كما استنكر أساليب التعذيب البوليسية ضد بعض المواطنين الجزائريين لانتزاع اعترافات منهم بغرض تبرير الأحكام العقابية الصادرة ضدهم، ومن أهداف الجبهة كما جاء في البيان، مايلي³:

-إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951 .

-احترام حرية الانتخابات في القسم الثاني.

-احترام الحريات الأساسية حرية الضمير، والفكر والصحافة والاجتماع.

- محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير

الاستثنائية الواقعة ضد مصالي الحاج.

-إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.

وقد وجه أعضاء التنظيم الجديد بمختلف توجهاته السياسية خطابا مشتركا للجنة مساعدة ضحايا القمع نوهوا فيه بجهود اللجنة في سبيل رفع معاناة عن المساجين السياسيين، كما طالبوا بأن كل الديمقراطيين والمحبين للعدل والحرية للمساهمة في رفع المعاناة عن المعتقلين⁴.

وبقدر ما كان رد الفعل الجزائري متفائلا بتكوين هذه الجبهة، بقدر ما أشعر ذلك الفرنسيين بالخطر، وهذا ما نلمسه من تصريح جاك شوفالي رئيس بلدية الجزائر، الذي

1 - مومن، مرجع سابق، ص 152، 153.

2 - الاجتماع بقاعة السينما دنيا زاد" بالجزائر العاصمة. انظر: المنار، عدد 07، 15 أوت 1951.

3 - جريدة المنار: لجنة استثنائية لتأسيس جبهة جزائرية للدفاع.....، عدد 06، في 30 جويلية 1951

4 - المنار: خطاب مشترك من الأحزاب والحركات القومية الجزائرية.....، عدد 06، يوم 30 جوان 1951.

قال: "بأن هناك خطرا من انضمام جمعية العلماء المسلمين، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلى جبهة مشتركة بعد أن رفضوا ذلك منذ خمس سنوات"¹. وهذا الكلام معناه أن فرنسا كانت تسعى لأن تبقى التيارات متباعدة في توجهاتها وأهدافها وهو ما يعطي للإدارة الفرنسية قوة تمكنها من ضرب أي تحرك بسهولة.

إن تأسيس هذه الجبهة، كان فرصة لجميع الأطراف للدعوة للمحافظة على هذا الانجاز، لأنه مظهر معبر عن المطامح الوطنية، وهو ما تجسد خلال اجتماع 5 أوت 1951، حيث توحد الصف من أجل ضرب المخططات الاستعمارية، وقد وجه مصالي الحاج رسالة إلى المجتمعين²، حيا فيها جهود الوحدة من جميع الأحزاب، كما دعا إلى ضرورة تبني فكرة الاستقلال القومي، فهو وحده الكفيل بإقامة هذه المنظمة على أسس أشد صلابة، والكفاح بصفة أنجح ضد النظام الاستعماري³.

على أن البعض ممن تتبعوا تكوين الجبهة قد انتقدوا محاولة حصر مهمتها في مقاومة التزوير والقمع، لأن الأمة الجزائرية تنظر إلى هذه الجبهة على أنها آلة للتحرير كما ينظر إليها في الخارج حيث طغت أخبارها في الإذاعات والصحافة الأجنبية، التي اعتبرت الاتحاد تصميمًا من الجزائريين على استرجاع سيادتهم واستقلالهم⁴.

وتكونت جبهة وطنية أخرى، تابعة لجبهة الدفاع عن الحرية واحترامها، مؤسسة من المنظمات الشبابية، وسميت "الجبهة الوطنية لحركات الشباب الجزائري"، وقد ضمت جمعية طلبة شمال إفريقيا، والكشافة الإسلامية، وشباب حركة الانتصار وشباب البيان وشباب اتحاد النقابات وشباب الموحدين واتحاد الشبيبة الديمقراطية الجزائرية⁵، وجاء في بيان إنشائها أن هدفها هو المشاركة في كفاح الشعب الجزائري من أجل إنهاء النظام الاستعماري وإقامة جمهورية جزائرية ذات سيادة تامة⁶.

1 - جوليان، إفريقيا الشمالية تسير...، مصدر سابق، ص 367.

2 - لم يحضر مصالي الحاج الاجتماع، نظرا لوجوده تحت المراقبة.

3 - المنار، رسالة الزعيم مصالي حاج إلى الجبهة الجزائرية للدفاع...، عدد 07، يوم 15 أوت 1951.

4 - المنار، الجبهة الجزائرية حجة على أن الإستعمار عدو الديمقراطية أين..؟، عدد 08، يوم 31 أوت 1951.

5 - البصائر، "تكوين الجبهة الوطنية لحركة الشباب الجزائري"، العدد 184، 10 مارس 1952.

6 - البصائر، "ميثاق اتحاد أحزاب شمال إفريقيا"، عدد 184، سبتمبر 1952.

وبالعودة إلى برنامج جبهة الدفاع عن الحرية واحترامها وظروف تكوينها وتأثيرها على الساحة السياسية تبرز لنا مجموعة من التساؤلات أهمها، هل أنشئت الجبهة على أرضية صحيحة؟ وهل قامت بما كان منتظرا منها؟

ونستطيع استخلاص الإجابة عن هذين السؤالين من خلال النظرة إلى توجيهات زعماء الأحزاب الذي صرحوا بأنهم لا يفكرون أبدا في التخلي عن أفكارهم وأساليبهم وهذا هو الخطر الذي عصف بالجبهة في وقت قصير، حيث أنها لم تستطيع مسايرة الأحداث ففرحات عباس كما ذكر في السابق صرح بأنه مستعد للوحدة بشرط عدم تخليه عن مبادئه أما الحزب الشيوعي فإن معالجته لقضايا الجزائر من منطلقات ماركسيه هي سبب فشله حيث بقي بعيدا عن الجماهير الجزائرية المسلمة، وفي هذا المعنى يقول جونسون: "بأنه من الغريب أن يفشل حزب كهذا في بلد يسود الفقر والبؤس غالبية سكانه فرغم أهمية الناحية الاقتصادية بالنسبة لبلد مستعمر إلا أن هناك مشكلات أخرى كانت تشغل بال الجزائريين وتطغي أهميتها على مسألة الصراع بين الطبقات، وهي المشكلة الكفاح ضد التفرقة العنصرية وسيطرة جنس على آخر"¹.

وتجلت الاختلافات بين مكونات هذه الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها مباشرة في خريف 1951، عندما قرر الحزب الشيوعي الجزائري من جديد مخالفة مختلف أطراف الحركة الوطنية، والمشاركة في الانتخابات العمالية المقررة يومي 7 و14 أكتوبر 1951، وفي ذات الحين قررت أحزاب، البيان وحركة الانتصار، وجمعية العلماء مقاطعتها².

ورغم أن الجبهة تجاوزت قضية المشاركة في الانتخابات، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود خلافات عميقة بين مكوناتها، ولم تستطع هذه المكونات تجاوز خلافاتها، فبدأ يظهر الضعف والتصدع في صفوف هذه الجبهة، رغم التصريح المشترك الذي جاء على لسان الحركات الثلاث التي قررت المقاطعة، والتي اعتبرت مشاركة الشيوعيين من صميم حريتهم الخاصة، وهو ما كفله لهم الاتفاق الذي تكونت على أساسه الجبهة والذي نص في أحد بنوده على أن الاتفاق لا يمس قط باستقلال ونشاط كل حركة خارج الجبهة³.

¹ - Colette et Jeanson , *Op.cit*, p 70, 71

² - المنار، "موقف الجبهة من الانتخابات"، عدد 09، في 15 أكتوبر 1951.

³ - نفسه.

وقد أحدث ظهور هذه الجبهة ردود فعل سلبية داخل هياكل بعض الأحزاب التي شاركت في تأسيس هذه الجبهة، ونلاحظ ذلك خاصة في حركة الانتصار، إذ اعتبر بعض مناضليها أن المشاركة في الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، يعتبر تخلياً عن مبادئها التحررية حيث وافقت على بيان هزيل لا يعبر إطلاقاً على دعوة الحزب للكفاح المسلح من أجل استرجاع الاستقلال.

كما أن الصراع بين أعضاء حركة الانتصار، والذي احتدم أكثر بين سنتي 1950-1951، بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، قد جعل أعضاء المنظمة ينددون بهذه الجبهة، واعتبروا أن إدارة الحزب قد انزلت في تيار بعيد عن التوجهات المتفق عليها، وهذا ما علق عليه أحمد مهساس أحد أعضاء المنظمة الخاصة بقوله: "إن التيار المعتدل داخل الحركة قد استطاع بذكاء شديد توجيه القاعدة الحزبية نحو مواقفه الخاصة، و ذلك عند ما قام بترقية الإطارات الموالية له، وإبعاد رجال المنظمة الخاصة الواعيين بحالة الحزب التي كانت تسيير نحو الهاوية¹. وفي هذا الإطار، كتب عبد الرحمان كيوان، العضو القيادي في الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية لصحيفة "الجزائر الحرة" ما يلي: "...إن الجبهة لم تكن معبرة عن المطالب العميقة للشعب ولم تكن المنظمة الفعالة للكفاح في وجه الاستعمار، ولم تكن في مستوى الأحداث التي يعرفها المغرب العربي² .

والحقيقة أن أي وحدة لا تكون مبنية على أساس من وحدة الاتجاه، ووحدة المبدأ وعلى اقتناع عقائدي من جميع الأطراف، لا يمكن أن تدوم طويلاً، ولا تلبث أن تتصدع وتتلاشى³ ، وفي المعنى ذكر كلود كولو، أن الجبهة قد تأسست على أرضية من المطالب الضيقة والمحدودة جداً، ولم تتشكل على أساس تحالف واسع، إذ ترك مجال واسع من حرية التصرف والمواقف لهذه الأحزاب، وهو ما أدى بهذه الجبهة إلى السير شيئاً فشيئاً نحو التلاشي، ولكن بدون انفجار ظاهر، وبدون رفض تام للمبدأ الأصلي وهو الاتحاد من قبل المشاركين فيها⁴.. ويضيف كولو بأنه "...رغم الفشل فإن الحاجة إلى الاتحاد بقيت تفرض نفسها، وبقي كل حزب يحاول تقديم التزامات لم تكن كافية للحفاظ على هذا الإنجاز⁵ .

¹ -Mahsas, **Op.cit** p 281.

² -Ibid.

³ - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص180.

⁴ - Collot et Henry: **Op.cit**, p 288

⁵ -Ibid, p 289.

وبنظرة شاملة إلى مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية في هذه الفترة، نجد بأن فكرة التحرر بدأت تتبلور أكثر، خاصة لدى أعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذين امتنعوا عن المشاركة في انتخابات السابع والرابع عشر أكتوبر 1951، وهو موقف يعبر عن تغيير جذري لنظرته إلى سياسة الإصلاح، ودّعم ذلك في بيانه الذي أصدره بمناسبة انعقاد مؤتمره الثالث في سبتمبر 1951، والذي أكد فيه على ارتباطه بفكرة التحرير الوطني¹، وهذا الاتجاه الجديد لم يرد في مطالب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري منذ مجازر ماي 1945، كما طالب أصحاب البيان بضرورة تطبيق مبدأ حق تقرير المصير الذي أعلن عنه كل من فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في وثيقة الأطلسي 14 أوت 1941، واعترف به الدستور الفرنسي².

وحتى الحزب الشيوعي الذي كانت مطالبة أقرب إلى الاندماجية فقد وجه نداء في 23 أفريل 1952، تحت عنوان "الطريق الوحيد إلى الاستقلال"، أعلن أن الشيوعيين لهم رغبة وطمع في أن يكونوا من بين خيره المكافحين في صفوف الوطنيين³.

وبهذه التطورات يمكن أن نستخلص، بأن فكر الوطنيين قد اتخذ اتجاها جديدا يمكن أن نطلق عليه "مرحلة النضج" بعد أن زاد الاضطهاد الاستعماري، والذي كان مزدوج النتائج بالنسبة للأحزاب السياسية الجزائرية، فمن ناحية أدت السياسة الفرنسية إلى تسليط القمع ضد الوطنيين، و لكنها في الوقت نفسه، كانت عاملا من عوامل جمع الشمل والذي لم يكن بالشيء الهين، إضافة إلى تجسيد فكرة لم شمل دول منطقة المغرب العربي، إذ تكونت جبهة مشتركة سميت بـ "جبهة الاتحاد و العمل المغاربية"⁴، والتي أعلن عن إنشائها يوم 2 فبراير 1952⁵، وكانت هذه الجبهة بشرى سارة زفتها الحركة التحريرية المغاربية لشعوبها آنذاك، كما أنها تعد ضربة قاسية للاستعمار بالمغرب العربي، وقد نص ميثاق "جبهة الوحدة و العمل المغاربية على⁶ :

¹ - République Algérienne : « Résolution de Politique générale adoptée par le troisième congrès national de L'U.D.M. A du 07 aout -09 septembre 1951 », N 272, 21 septembre, 1951 -

² - République Algérienne: Op.cit, N 272, 21 septembre, 1951

³ - Liberté» Appel des sixièmes congrès national du P.C.A» , N 455, 28 février 1952.

⁴ - المنار، "جبهة مغربية"، عدد 16، في 15 فيفري 1952

⁵ - ابن العقون، ج3، مصدر سابق، ص 190

⁶ - La république Algérienne : « Face au complot colonialiste, le front d'unité et d'action nord Africaine et de la condition de succès », N 279, 14 mars 1952.

أولاً: تتعهد الأحزاب والمنظمات الوطنية بشمال إفريقيا:

- على بمتابعة الكفاح ومضاعفته في سبيل تحرير إفريقيا الشمالية من جميع أنواع الاستعمار.
- تنسيق عملها لتحقيق هذه الأهداف داخل إفريقيا الشمالية وفي ميدان الفرنسي والدولي
- البحث دورياً في حالة الشمال الإفريقي، على ضوء الحوادث في الداخل والخارج.

ثانياً: تقرر تأليف "لجنة إتحاد وعمل الشمال الإفريقي" وإنشاء كل هيئة أخرى لازمة لتنفيذ هذا الميثاق.

ولقد أوصى السيد مصالي الحاج على أن تطالب كل من الجزائر وتونس والمغرب باستقلالها، وأن تعمل جاهدة لتحقيق هذا المطلب الجماهيري، حيث قال: "إنه من الضروري أن تركز هذه الوحدة المغاربية على برنامج عمل مدروس، يراعى فيه الحالة الدولية الراهنة، وأنه من الضروري أن يكون كله للمطالبة باستقلاله بصفة حازمة ومنظمة"¹.

لقد كانت الجزائر بحاجة إلى جبهة قوية، بعيدة عن كل الاختلافات الإيديولوجية كانت بحاجة إلى جبهة تحريرية تمثل إرادة الأمة الحقيقية وجماهيرها، لأن الإتحاد كما قال الشيخ العربي التبسي " يجب أن يكون اتحاداً شعبياً لا حزبياً"، لأن التلاحم الشعبي هو من يستطيع تغيير الأوضاع في الجزائر².

¹ - المنار، «من بوادر الوحدة المغربية»، عدد 15، في 1 فبراير 1952

² - المنار، "الاستفتاء هام في قضية الإتحاد"، عدد 17، في 06 فيفري 1953.

خاتمة

إنّ الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي دام قرناً وإثنين وثلاثين سنة، يعد فعلاً مرآة للسياسة الاستعمارية الأوربية بدءاً من القرن التاسع عشر، حيث نجد أنها قد تفننت هذه السلطة وابتكرت مختلف القوانين سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية أو حتى دينية لإخضاع الجزائر وإبقائها تحت نفوذها ضاربة بذلك عرض الحائط لكل المبادئ التي أسست عليها الجمهورية الفرنسية الأولى (الحرية- الأخوة- المساواة)، ولقد حكمت السلطة الاستعمارية الفرنسية الجزائر، بحكم جائر، ونظام الاحتجاز السري والمحاكم الرادعة، وقانون حالة الطوارئ وهذا مخالف تماماً للديمقراطية.

إنّ هذه الدراسة سمحت لنا الكشف عن جانب مهم من جوانب السياسة الفرنسية تجاه الحركة الوطنية الجزائرية ومن خلاله يتبين الدور الكبير الذي لعبته السلطة الاستعمارية في محاولة تعزيز سلطة المستوطنين، من خلال منحهم المزيد من الامتيازات والصلاحيات من جهة، ومن جهة ثانية التضييق على الجزائريين وفي كل المجالات ومن ثمة القضاء المطالب الجزائري ودفن الحركة الوطنية وإلى الأبد.

وبعد العرض الذي قدمته، تمكنت من استخلاص بعض النتائج المهمة قيدناها على الشكل التالي:

1- عمدت السلطة الاستعمارية الفرنسية استحداث جملة من القوانين والتشريعات التي تدعم وجودها في الجزائر، بعد أن نقلت الملكيات الزراعية وحاربت التعليم والزوايا والمساجد واصلت في سياستها لإتمام قبضتها على الهيمنة الكلية ولخلق صراعات بين الإخوة الأشقاء شرعت هذه السلطة في تنفيذ ذلك من خلال فتح باب الانتخابات بمختلف مجالسه البلدية والعامّة والمجالس المالية والاقليمية وحتى الوطنية...، ورغم هذا التقنن الذي من خلاله أظهرت السلطة الاستعمارية الفرنسية تجاوزاتها لكل القواعد والقوانين الدولية التي تُصَبِّطُ من خلالها مجريات الانتخابات في مختلف مراحلها، إلا أن السحر إنقلب على الساحر لأن من خلال هذه الانتخابات بمختلف مجالسها استطاعت أن تترجم رد فعل قوي من الجزائريين ضد الإدارة الاستعمارية ومبدأ السلطة، إذ أصبح الأهالي وممثليهم أقل وداعة وتحفظاً رافضين السلطة المطلقة واستطاعوا أن يقللوا من شأن القياد وأعاونهم، وبالتالي أصبحت المعارضة السياسية موجودة لأول مرة ممثلة تمثيلاً واسعاً في مختلف المجالس. كل هذا أدى

إلى تبلور الحس السياسي لدى الجزائريين، نتيجة الهيجان الشعبي الذي حركته القرارات والاجراءات التعسفية التي أصدرتها السلطة الاستعمارية، خاصة بما يتعلق بالاستقلال المالي عام 1900 والتجنيد الاجباري 1912/02/03، هذا الإجراء الأخير قد خلق ضمير مشترك بين أطراف الحركة الوطنية الجزائرية التي لم تكن معروفة من قبل، إذ تبلور لدى الجزائريين فكر تحدي الفرنسيين، فبدأوا في المطالبة بالحقوق السياسية، والتمثيل النيابي الجاد والمساواة في الضرائب وأرباح الميزانية مع تحديد برامج تعليمية، إضافة إلى إلغاء القوانين الاستثنائية، كما ورد في لائحة العرائض التي حررها الشبان الجزائريون في 26 جوان 1912.

2- استمرار هذا الضغط على الجزائريين خلال فترة الحرب العالمية الأولى من خلال الدعم البشري والمادي للجزائريين تجاه فرنسا، فكانت محطة جديدة في العلاقات الفرنسية الجزائرية والتي عرفت تغييرا عرف بإصلاحات كليمونصو، وهي قرارات 4-6 فيفري 1919 والتي جاءت نتيجة مباشرة للضغط الكبير من قبل الحركة الوطنية الجزائرية، ودور الليبيراليين والإنسانيين الفرنسيين، أمثال روزي، لبيخ، وموتي، وفيري، وبورد دو جوريس وحتى دور الصحافة الداعمة للحركة الوطنية الجزائرية التي استتكرت، مثل «Le Temps»

3- بروز شخصية جزائرية متمثلة في شخص الأمير خالد الجزائري، الذي ناضل وواصل المقاومة الوطنية التي بدأها جده عبد القادر، مبرزا وطنيته القوية التي ظلت منذ بداياته الأولى في مدرسة سان سير إلى غاية نفيه من الجزائر وحتى بعدها إلى غاية وفاته بسوريا في جانفي 1936، في رفض الوضع المزري الذي آل إليه الشعب الجزائري تحت السياسة الاستعمارية. وقد ظل يطالب من خلال معارضته لسياسة التجنيس والادماج، عاكفا على ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية وتكريس فكرة انفصال الشعب الجزائري عن فرنسا، معبرا من خلال هذا النشاط السياسي عن يقظة الشعور الوطني، وتمسك الجماهير الشعبية بهويتها وتطلعها إلى التغيير.

وقد أظهر الأمير خالد حنكة سياسية، مستغلا المناخ الدولي، لي طرح القضية الوطنية في مؤتمر الصلح، مرتكزا على المبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكي "ويلسون" الخاصة بحق تقرير المصير" ومن خلالها عمل على فضح السياسة الفرنسية، وتصلها من تطبيق وعودها في منح الجزائريين هذا الحق، خاصة أمام النقائص الفادحة التي برزت في إصلاحات 1919 والتي جاءت مضادة للديمقراطية، ولا تجسد مطالب الجزائريين كما أبقّت على قانون

الأهالي والقسمين الانتخابيين ناهيك عن التجاوزات التي أقدمت السلطة الفرنسية على فعلها تجاه الأمير خالد والتزوير في الانتخابات والملاحقات ضده ورفاقه و إثارة الفتنة بينه وبين اتجاهات أخرى خاصة تلك المناوئة للأمير خالد والمطالبة بالاندماج فكان صراعا مريرا بينه وبين بن التهامي في مختلف المجالس الانتخابية من جهة ومع السلطة الإستعمارية في الداخل والخارج إلى غاية نفيه نهائيا عام 1925 من جهة أخرى. وهنا تمكن اتباع فرنسا الوصول إلى مختلف المقاعد في الهيئات الانتخابية لتخفيف العبء على فرنسا لاستمرار قبضتها على الجزائر مع بني وي وي .

4- استمرار التزييف الاستعماري من خلال الخضوع التام لرغبات المستوطنين، من خلال رفض هؤلاء لمشروع بلوم فيوليت 1936 رغم أنه كان شبيها بكل الإصلاحات والقوانين الزائفة التي أصدرتهم فرنسا والذي أظهر مع الحكومة الشعبية وفشل المؤتمر الاسلامي في توحيد المطالب، هذا ما سيدفع في الأخير بالجزائريين إلى التصلب في مطالبهم بغية استرجاع سيادتهم، من خلال تثبتهم بمصالي الحاج وبرنامج الاستقلالي في حضان نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري وهو ما قد يؤدي بدعم الجزائريين لحزب الشعب في انتخابات الثلاثينات من القرن الماضي والخروج عن سلطة فرنسا التي استمرت في مضايقاتها وملاحقتها لأعضاء الحركة الوطنية كل حسب مشاربه إلى غاية تفجير الحرب العالمية الثانية.

5- تسجيل شبه ركود سياسي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وبالخصوص في فترة عهد حكومة فيشي التي عرفت الجزائر فيها البؤس والفقر من الناحية الاجتماعية وفراغ سياسي والقمع من جانب الإدارة الاستعمارية خلال فترة الانزال باستثناء مبادرة "فرحات عباس" مجسدة في بيان فيفري 1943، حيث أحدث صدى كبير في أوساط الجماهير الجزائرية ورد فعل سلطة المحتل وحكومة فرنسا الحرة بلندن برئاسة ديغول الرفض للبيان من خلال إصداره لأمرية 1944/03/07 التي تضمنت إصلاحات سياسية إدماجية تهدف إلى تكريس الاستعمار وإبقاء الجزائر مرتبطة، وما هي إلا إصلاح شكلي لإحياء مشروع بلوم فيليت الإدماجي الذي دفن سنة 1936. مرة أخرى قد أثبتت عناصر الحركة الوطنية نضجها السياسي من خلال ردها بإنشاء "رابطة أحباب البيان والحريّة" في 14/03/1944 غير أنه حدث تصدع بين أطراف الحركة الوطنية، بالأخص من طرف الحزب الشيوعي الجزائري

الذي يمثله عمار أوزقان وكذا جماعة النواب التي يترأسها محمد الصالح بن جلول اللذان انتقدا حركة أحباب البيان والحرية واعتبارها على أنها مضادة وتهدد مصالحهم مع فرنسا، مع ذلك لم يكن لهذه الأحزاب المناوئة للحركة الوطنية الأثر البالغ على الجماهير الذين تمكنوا من مساندة الرابطة من خلال مشاركتهم في المسيرة السلمية في مايو 1945، غير أن تجاوب الاستعمار الفرنسي مع مطالب الحركة الوطنية كان بعيدا كل البعد، بل جسده عبر الارتكابها لمجازر مايو 1945 التي سعت من خلاله إلى تحطيم الآمال في الحرية والاستقلال، وضرب مختلف أطياف الحركة الوطنية وتكرها كليا لعودها وعود الحلفاء في حق تقرير المصير. وبذلك انقطعت جسور التفاهم، وانعدمت إمكانية التعاون حيث كانت هذه المجازر دافعا للشعب الجزائري لأن يبقى مجندا من أجل تحقيق مطامحه الوطنية في الحرية والاستقلال.

6- توصلت من خلال هذه الدراسة أن سياسة الاستعمار الفرنسية واصلت بنفس الوتيرة حتى بعد الحرب العالمية الثانية في إصلاحاتها الهامشية بدءا بإجراء انتخابات قاطعتها جل الاتجاهات السياسية باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري، ثم أخرى تأسيسية في 1946 وعملت كل ما في استطاعتها من أجل تشتيت وحدة الجزائريين، وإثارة الخلافات بين الأحزاب الوطنية الجزائرية، ثم راحت تعلن في إطار الجمهورية الفرنسية الرابعة عن إنشاء دستور جزائري 1947/09/20، ومن خلاله استمرارها في القضاء على مقومات الشعب الجزائري وشخصيته، وفصله عن جذوره التاريخية والتشكيك في هويته من خلال الخوض في مسألة التمثيل النيابي ما بين 1948-1951، حيث استمرت في ابقاء الفئة الموالية لها المؤمنة بفكرة الجزائر فرنسية، والمستمرة في مطالبها الشكلية في حين

7 - كما أدركت أن فرنسا ماضية في جبروتها حيث قامت في هذه الفترة بتعيين حاكم جديد متمثل في شخصية نايجلان القوية والمتصلبة، الذي أصر على القضاء على النضال الوطني الجزائري، ومن ثمة القضاء على الحركة الوطنية، منتهاجا سياسة مزدوجة، تمثلت في أسلبي الترغيب والترهيب، فمن خلال الترغيب حاول نايجلان استمالة أطياف الحركة الوطنية بتقديم وعود بالإصلاحات الشاملة، التي تمس في جوانب منها الجزائريين، أما أسلوب الترغيب فقد باشره بتطبيق سياسة قمعية ردعية تجاه الجزائريين وممثليهم وبالأخص الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وحاول نايجلان إسكات الصوت الجزائري

بشتى الوسائل، من قمع لحرية الصحافة والتعبير، إلى سجن واعتقال وملاحقة القيادات الوطنية...

8- إن كل التشكيلات الوطنية الجزائرية وبمختلف مشاربها، سواء حزب الشعب الجزائري أو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أو الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وبأقل درجة الحزب الشيوعي الجزائري، قد دافعوا جميعهم وكل بطريقتها الخاصة، عن مقومات الأمة الجزائرية وانتمائها الحضاري، ووقفوا بالمرصاد في وجه سياسة الاستعمارية متحملين الإيذاء الذي لحقهم من جراء تلك السياسة.

9- حاولت السلطة الفرنسية المركزية وتحديدا عن طريق فلسفة نايجلان وحكمه القضاء على مقومات للشعب الجزائري وشخصيته، وذلك من خلال محاولة فصله عن جذوره التاريخية والتشكيك في هويته، التي جمعت العرب والأمازيغ في بوتقة واحدة ومن ذلك إثارته ولأهداف تخدمها، فكرة غياب البعد الأمازيغي في أدبيات الحركة الوطنية وهو ما وجد شيء من الصدى عند بعض الجزائريين، ونتج عنه ما يُعرف بالأزمة البربرية داخل حزب الشعب الجزائري، سياسة فرق تسد التي حاول نايجلان إثارته واستثمارها تمكنت الحركة الوطنية من مواجهتها في تلك الأثناء بكثير من الحكمة والصرامة، غير أن ما لم تحققه فرنسا من إثارة هذا المشكل أثناء وجودها، تحقق لها بعد خروجها، إذ أعيد طرح الفكرة من جديد، ووجدت من يتبناها ويدافع عنها، وخلقت شرخا كبيرا في مجتمعنا، لا نزال نعاني آثاره إلى اليوم.

10- إن من بين أهم الرهانات التي اعتمد عليها السيد نايجلان في هذه المرحلة هي محاولة تفعيل المجالس المنتخبة، وتمكين المستوطنين من خلالها، بسط سيطرتهم على الجزائر وهو الأمر الذي يستدعي تنظيم وإجراء الانتخابات المختلفة، هذه الانتخابات كانت مناسبة للحركة الوطنية الجزائرية، لزيادة احتكاكها بالشعب الجزائري من جهة واختبار مصداقية فرنسا من جهة ثانية، وقد أثبتت هذه التجربة - على مرارتها - مهمة ومفيدة كشفت لها عن عدم جدية ونزاهة الفرنسيين في هذا الجانب، وعدم جدوى الخوض في مصيدة الانتخابات، لأنها لن تحقق الأهداف المرجوة الجزائريين لأن السلطة الاستعمارية كعادتها وفي كل الانتخابات السابقة عملت ولا تزال تعمل على خلق جو من التنافس بين مختلف الاتجاهات السياسية بمختلف توجهاتهم حول المقاعد الانتخابية وقلما حدث تحالف خلال

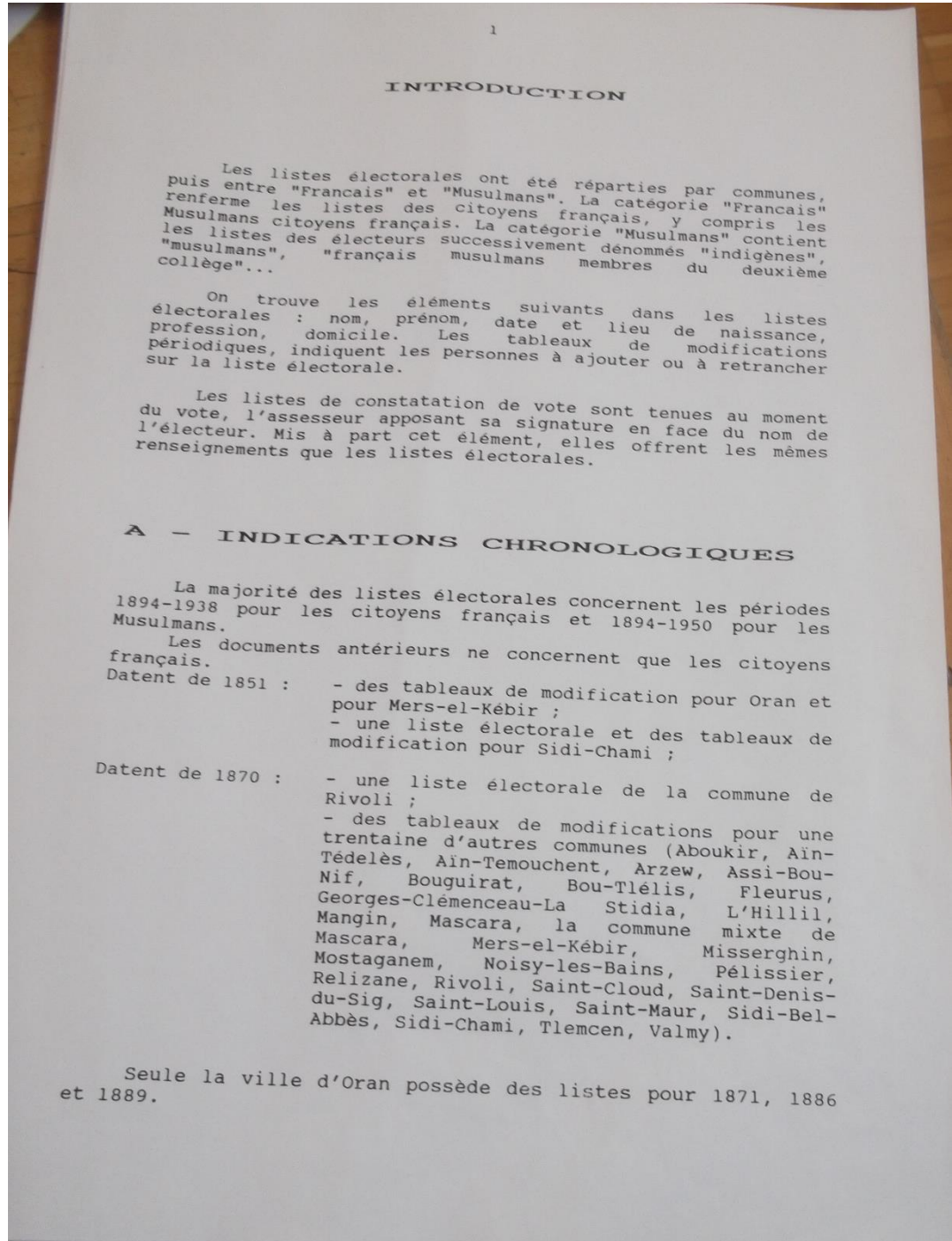
الحملات الانتخابية وبالتالي تجسد الصراع بين الأحزاب خصوصا الجزائرية، وبالتالي تحقق أحد أهداف الإدارة الاستعمارية في تشتيت جهود الحركة الوطنية بدليل على أن النتائج خلال انتخابات 1948-1951 بينت تقلص عدد منتخبي الكتلة الوطنية من انتخابات لأخرى وفوز المقربين من الإدارة خاصة وأن الجمعية الجزائرية لم تجسد الديمقراطية كباقي البرلمانات الأخرى، بل جسدت اللامعالية في تمثيل الجزائريين وقتلت قضيتهم الجوهرية والتي هي الاستقلال ومع هذا فقد كشفت هذه التجربة عن الوزن الحقيقي للحركة الوطنية في أوساط الشعب الجزائري والتفافه حولها.

11- إن التجربة القاسية التي مرت بها التشكيلات الوطنية الجزائرية، خلال سنوات العشرينات والثلاثينات وحت فترة الحرب العالمية الثانية، وصولا إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي امتدت إلى غاية عام 1951، أثبتت أن سياسة المهادنة مع فرنسا حالة مؤقتة وليست حالة دائمة، لأنه لا إيمان ولا ثقة، في السياسة الفرنسيين أو السياسة الفرنسية وأن الانتخابات المحليّة المختلفة، أو الوطنية (برلمانية) أو البرامج الإصلاحية لا تستطيع حتى أن تبني جسور الثقة بين الجزائريين وفرنسا، فكيف بها أن تعيد للشعب حريته واستقلاله، وترسخت هذه القناعة بشكل أكبر عند مناضلي ومؤيدي حزب الشعب الجزائري، الذي رفع شعار "أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بمثله"

12- إن السياسة التي اعتمدها السلطة الاستعمارية منذ العشرينات الثانية من مطلع القرن العشرين وصولا إلى عهد الحاكم العام مارسيل ادموند نايجلان الذي عمل على تطبيقها في الجزائر، ولدت لدى أطراف الحركة الوطنية، الشعور الجماعي بضرورة الدفاع عن مطالب الجزائريين وعن شخصيتهم وكيانهم، وبالتالي سعت هذه الأطراف إلى محاولة تجاوز صراعاتها الحزبية الضيقة والتوحد من أجل مواجهة السياسة الفرنسية، وهو ما تمخض عنه في صائفة 1951 ميلاد "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها"، وقد شكلت حينها مسعى للشمول الجزائري، وحتى وإن كانت هذه الوحدة حول مطالب محدودة، إلا أنها وفي تلك الظروف التي مرت بها الجزائر، تعد عملا إيجابيا، أربك الفرنسيين، الذين توجسوا خيفة من تلك الوحدة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، بعثت هذه الوحدة الآمال لدى الجزائريين وكانت حديث الساعة وشغلها الشاغل.

13- يمكن القول، أن هذه المرحلة ومهما سُجل وقيل عن اختلافات التشكيلات السياسية والإصلاحية الجزائرية خلالها، شهدت ثورة في أفكار البعض، وتغييرا في نمط التفكير عند البعض الآخر، وبيّنت عند هؤلاء وأولئك، التأكيد والإصرار من أجل المضي قُدما للدفاع عن حقوق الجزائريين لأن هذه الدراسة أبرزت أن طبيعة الصراع السياسي بين الحركة الوطنية والسلطات الاستعمارية في أسمى جبروتها، من خلال مختلف الأساليب المطبقة ضد أطراف الحركة الوطنية في مختلف المنافسات الانتخابية ومجالسها ، قد أكدت استحالة التوافق بين السلطة الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية، ومهما كانت التضحيات فالأهم من ذلك إصرار بعض الأطراف، على لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة منذ 1830، وبداية التحضير الجدي لهذه الخطوة، التي ستكون ثمارها، ثورة الفاتح نوفمبر 1954، بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني.

الملاحق

ملحق رقم 1: تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947¹¹ -A.N.O.M. ORAN. E/296.

-تابع للملحق¹ رقم 1: تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947

2

B - INDICATIONS GEOGRAPHIQUES

La zone géographique concernée est constituée par le département d'Oran et le territoire d'Ain-Sefra, rattaché pour les élections au département d'Oran.
Seules sont mentionnées les communes de plein exercice, les communes mixtes et les communes indigènes. En l'absence d'indication sur la commune il s'agit d'une commune de plein exercice.

Pour déterminer le rattachement des sections, centres, hameaux, douars, fractions et autres subdivisions de communes, on se reportera aux "tableaux généraux des communes" ou au Répertoire statistique des communes de l'Algérie, cotés Bibliothèque A.O.M. A 1007 (années 1875, 1876, 1884, 1897, 1902, 1907, 1911, 1921, 1926, 1936).

Après 1936 on se reportera au Répertoire statistique des communes d'Algérie, dressé à l'occasion du dénombrement du 31 octobre 1948 et coté Bibliothèque A.O.M. 12417 (1) ou 1486 (1), ainsi qu'à celui dressé lors du recensement du 31 octobre 1954 et coté Bibliothèque A.O.M. 12421 (1) ou 12503 (1).

L'annuaire administratif du département d'Oran mis à jour le 1er avril 1952 se trouve sous la cote Bibliothèque A.O.M. A 12.

Pour les centres ou sections érigés en communes, le nom de la commune d'origine, sous lequel se trouvent les listes électorales jusqu'à la date de création, a été indiqué.

En cas de changement de nom de la commune durant la période pour laquelle sont conservées des listes électorales, le nom le plus récent a été choisi. Un renvoi a été fait à partir de l'ancien nom.

C - INDICATIONS SUR L'ELECTORAT JUSQU'EN 1947

I - CONDITIONS GENERALES

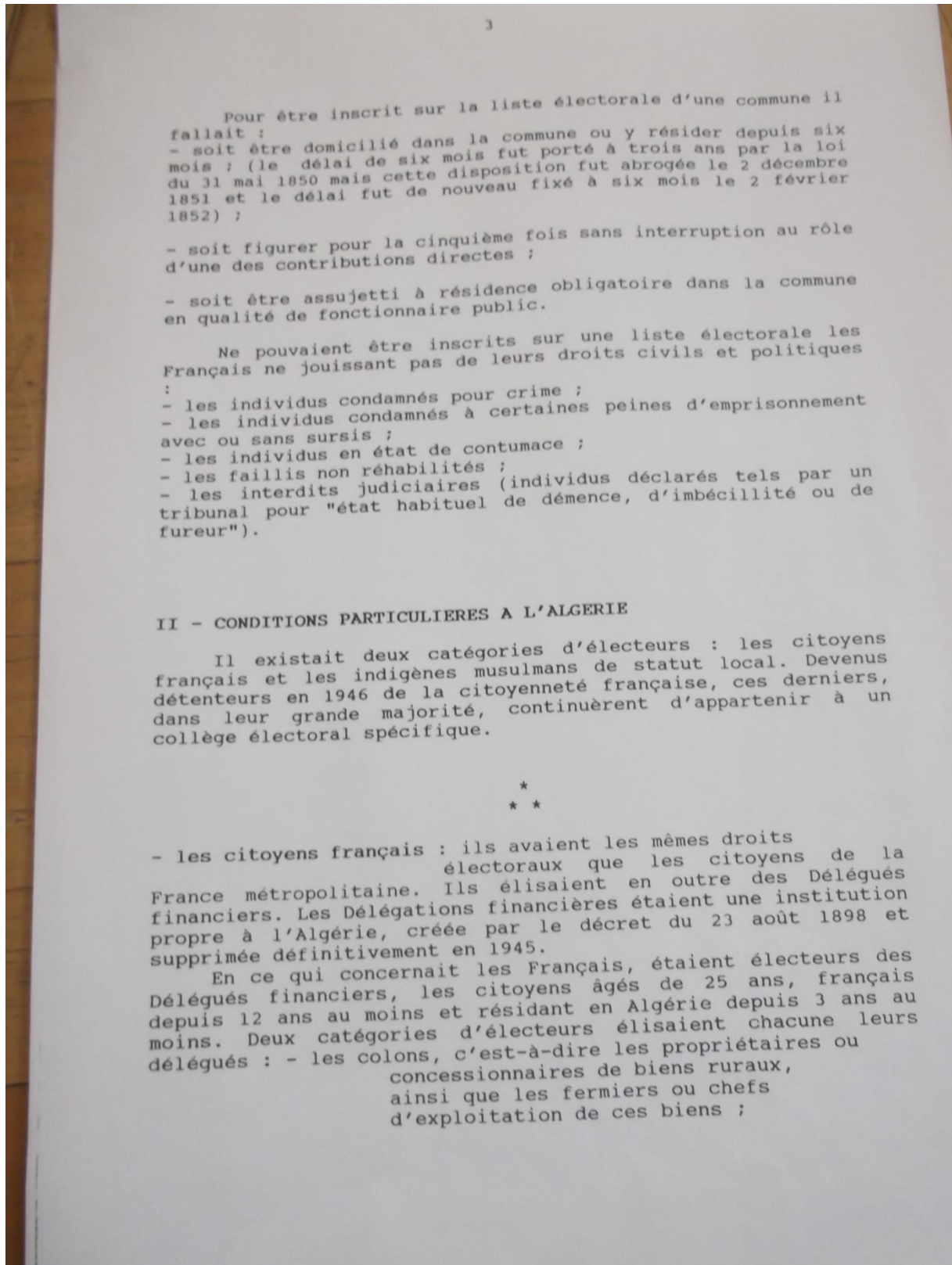
Si le suffrage universel masculin pour toute personne de nationalité française a été instauré par le décret du 5 mars 1848, le suffrage universel masculin et féminin l'a été par l'ordonnance du 21 avril 1944.

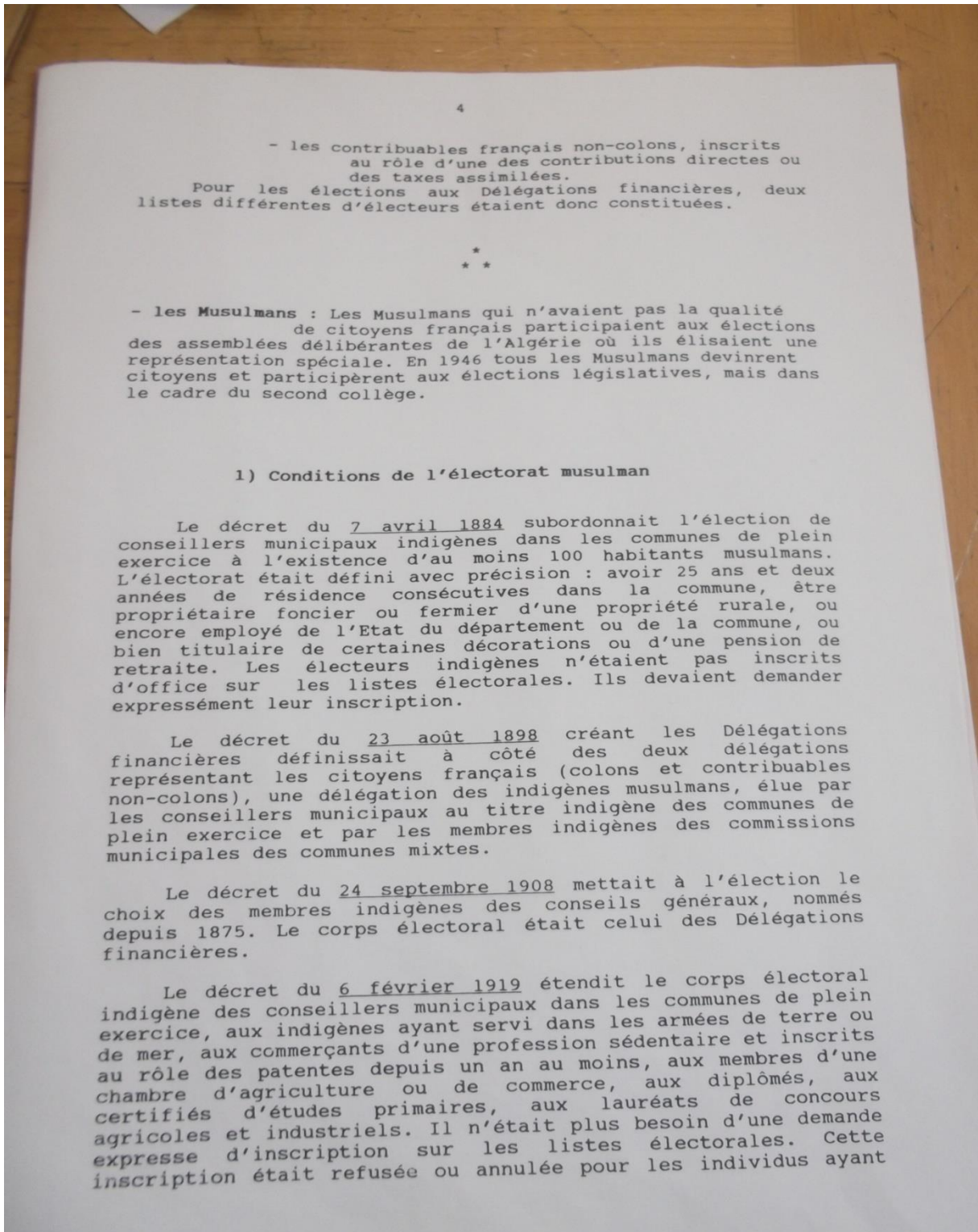
Le droit de vote a été donné aux militaires par l'ordonnance du 17 août 1945. Ce droit accordé par l'instruction du 8 mars 1848 avait été jusqu'en 1945 limité ou même supprimé.

La loi du 2 mai 1946 a abaissé à 18 ans l'âge minimal pour faire partie du corps électoral pour tout Français titulaire de certaines décorations (Journal officiel, 1946, p. 3695).

*
* *

¹ -A.N.O.M. ORAN. E/296.

-تابع للملحق رقم 1: تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947¹¹-A.N.O.M. ORAN. E/296.

-تابع للملحق رقم 1: تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947¹¹-A.N.O.M. ORAN. E/296.

-تابع للملحق رقم 1: تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947¹

5

subi la peine de mise en surveillance pour l'un des faits prévus à l'article 3 de la loi du 15 juillet 1914 (actes d'hostilité contre la souveraineté française, prédications politiques ou religieuses, menées de nature à porter atteinte à la sûreté générale).

Ce décret déterminait que l'électorat des conseillers généraux et délégués financiers indigènes serait dans les communes de plein exercice, identique à celui des conseillers municipaux, et se trouverait, dans les communes mixtes, composé de tous les membres indigènes des commissions municipales et des djemâas.

Ce même décret déterminait également que les membres des djemâas seraient élus par tous les électeurs indigènes inscrits sur les listes électorales des douars.

Il existait donc pour les communes de plein exercice, des listes générales pour les élections des conseillers municipaux et généraux, et des listes par douar pour les élections aux djemâas lorsque ces dernières furent établies.

Dans les communes mixtes ne se trouvaient que les listes par douar pour les djemâas.

Les ordonnances des 7 mars et 23 novembre 1944 ramenèrent l'âge légal de l'électorat à 21 ans.

L'ordonnance du 17 août 1945 définit l'existence de deux collèges électoraux, le deuxième étant composé des électeurs français musulmans non citoyens.

La loi du 7 mai 1946 accorda à tous les Musulmans d'Algérie la citoyenneté française mais ce texte précisait que des lois particulières établiraient les conditions dans lesquelles les nouveaux citoyens exerceraient leur droit de citoyenneté.

La loi du 5 octobre 1946 plaça dans le deuxième collège tous les citoyens de statut local ne pouvant entrer dans le premier collège (cf p. 6).

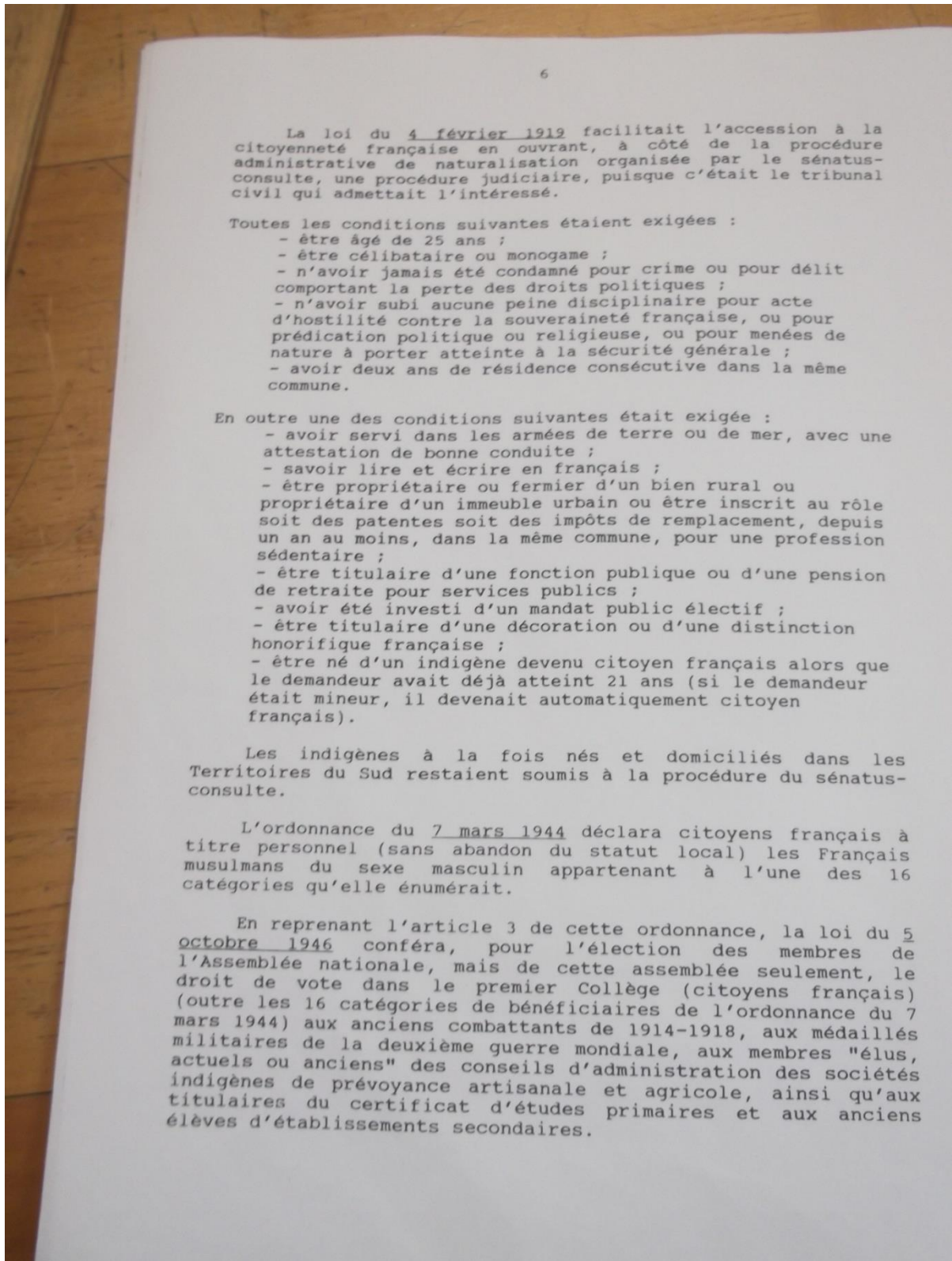
La loi du 20 septembre 1947 reconnaissait l'existence de deux collèges. D'après l'article 4, les femmes d'origine musulmane jouissaient du droit de vote mais sans en avoir en fait l'exercice, les modalités devant être fixées par une décision de l'Assemblée algérienne, créée par cette même loi.

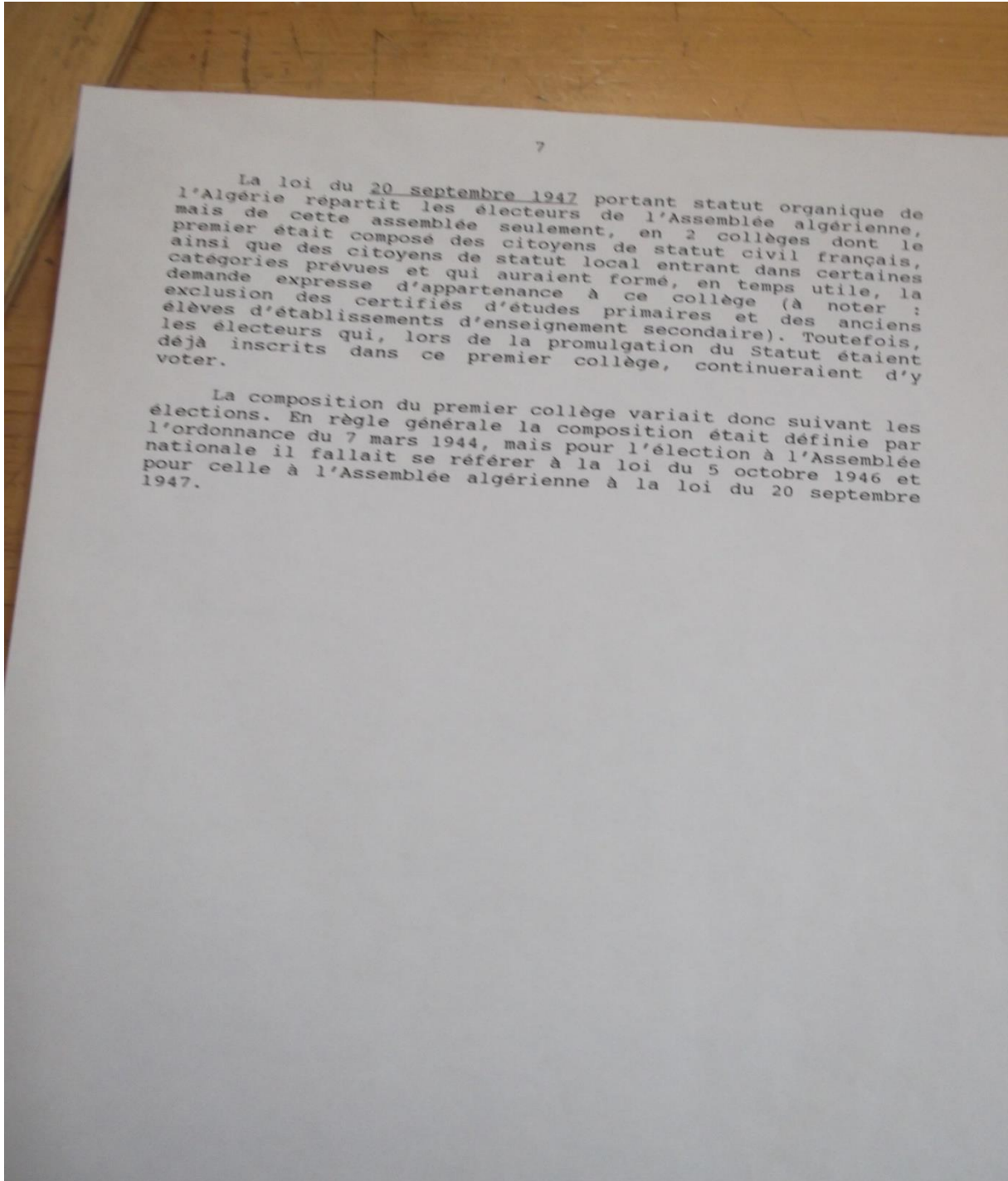
2) Conditions d'accès à la citoyenneté française.

Les indigènes musulmans pouvaient obtenir la citoyenneté française sous des conditions définies par le sénatus-consulte du 14 juillet 1865 et la loi du 4 février 1919.

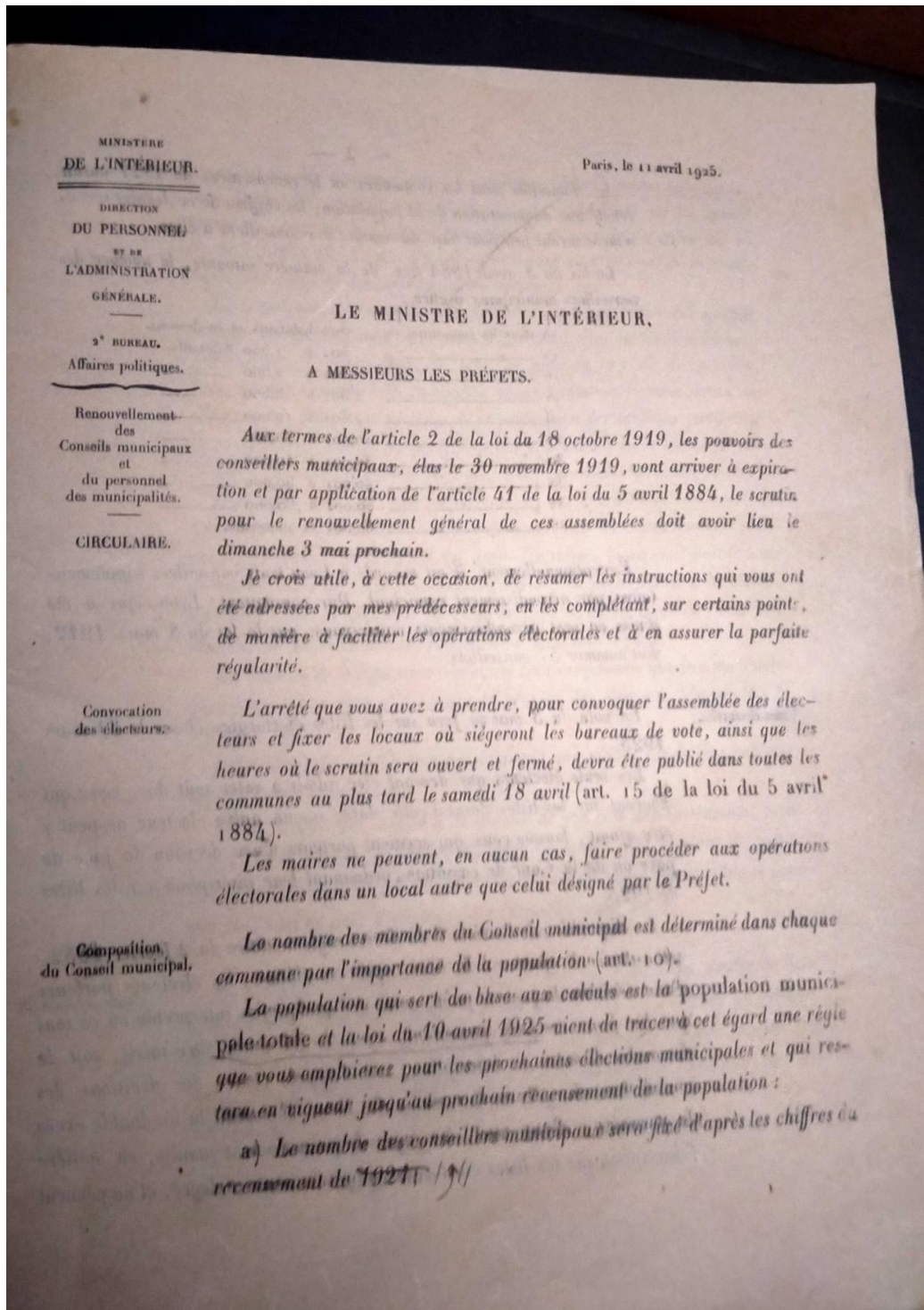
Le sénatus-consulte spécifiait que les indigènes musulmans pouvaient sur leur demande être admis à jouir des droits des citoyens français, mais dans ce cas ils étaient alors régis par les lois politiques et civiles de la France, et abandonnaient donc leur statut personnel. La citoyenneté était conférée à l'âge de 21 ans par décret impérial rendu en Conseil d'Etat.

¹-A.N.O.M. ORAN. E/296.

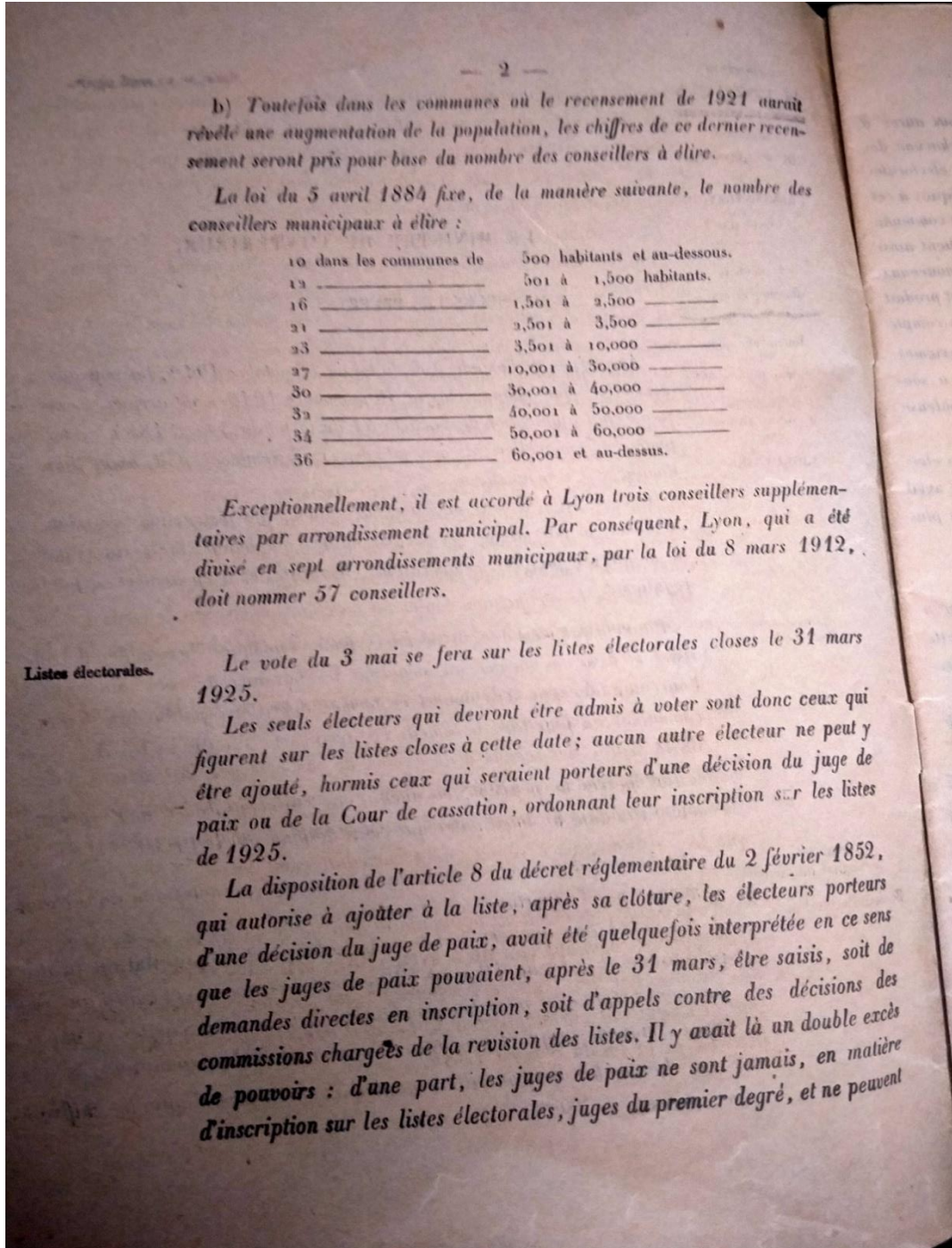
-تابع للملحق رقم 1: تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947¹¹-A.N.O.M. ORAN. E/296.

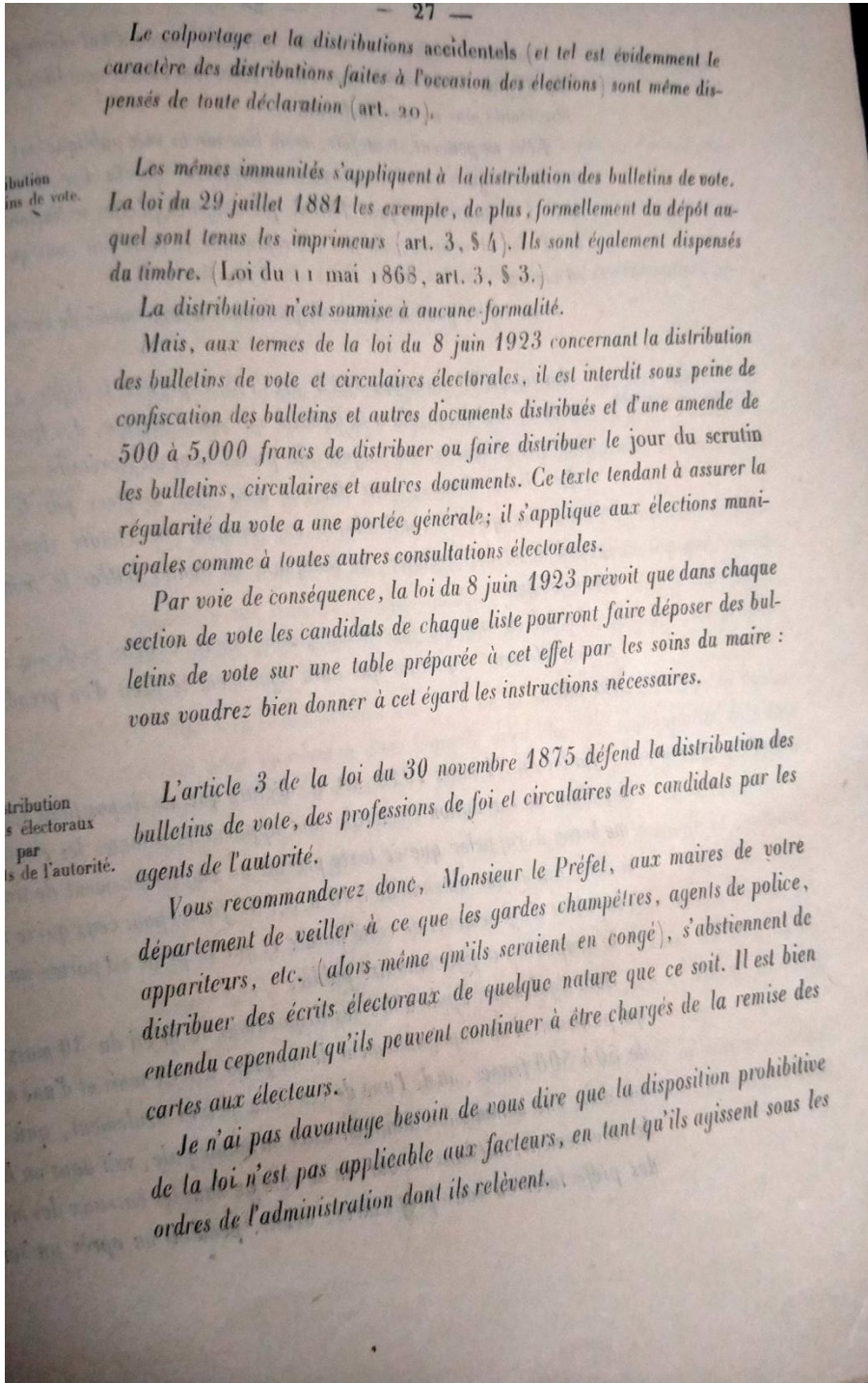
-تابع للملحق رقم 1: تطور القوانين الانتخابية في الجزائر 1830-1947¹

¹-A.N.O.M. ORAN. E/296.

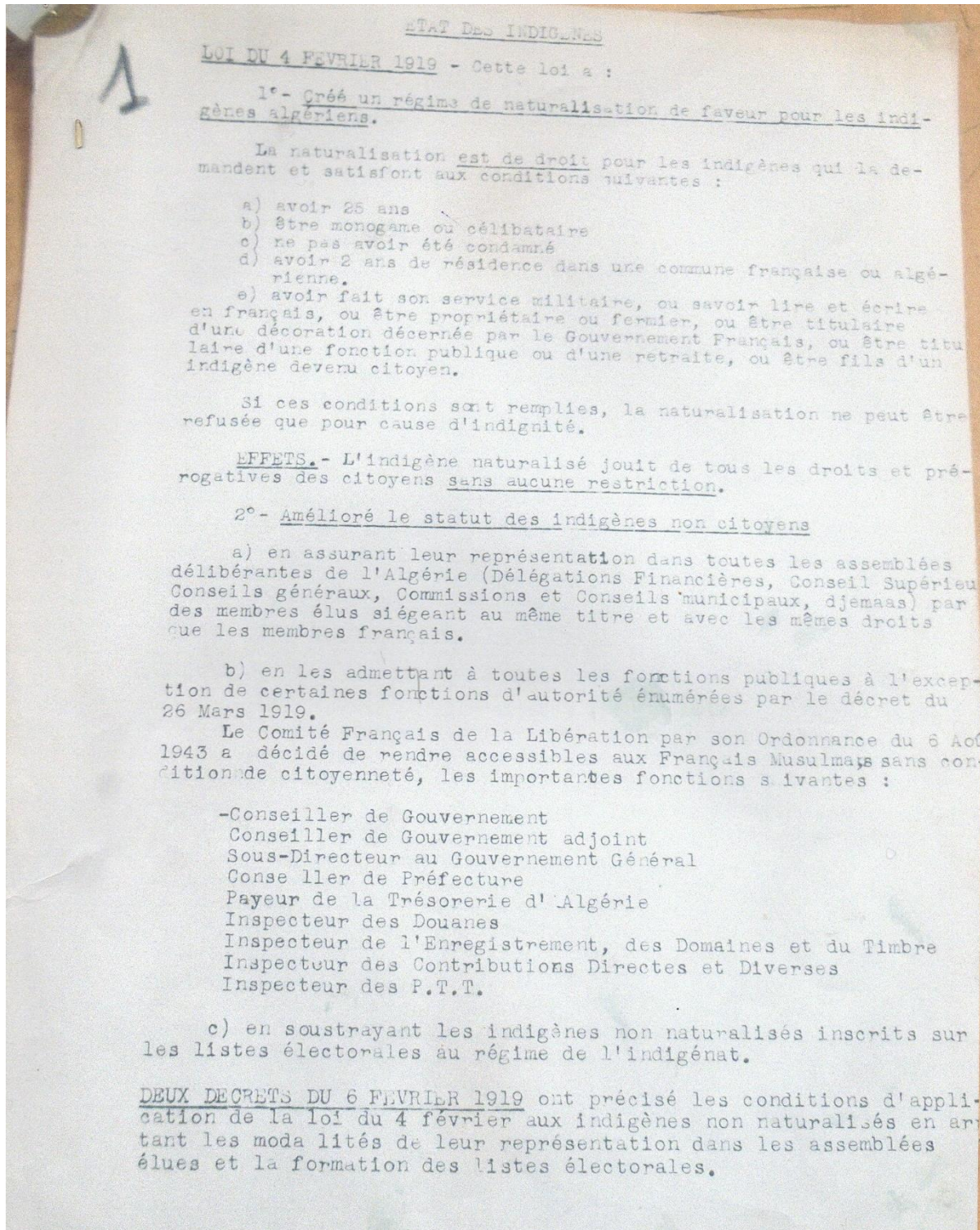
ملحق رقم 2: تنظيم المجالس الجزائرية¹¹ -A.N.O.M. Fonds ministériels 81F/10.

تابع الملحق رقم 2: حول تنظيم المجالس الجزائرية¹



تابع ملحق رقم 2: تنظيم المجالس الجزائرية¹¹ -A.N.O.M. Fonds ministériels 81F/10.

ملحق رقم 3: حول إصلاحات 4 و6 فيفري 1919.



¹ -A.N.O.M. GGA. 12HL15L36.

ملحق رقم 3: حول إصلاحات 4 و 6 فيفري 1919¹

NOTE

sur la représentation des indigènes musulmans
d'Algérie dans les diverses assemblées élues
de la Colonie

Depuis 1830, les Indigènes ont été associés progressivement à la vie publique du pays. Ils sont actuellement représentés dans toutes les assemblées délibérantes appelées à gérer les intérêts des diverses collectivités publiques : douar, commune mixte, commune de plein exercice, département, colonie.

1°/ le douar :

Le douar a pour assemblée délibérante la djemâa. Avant la réglementation issue de la loi du 4 février 1919, laquelle est encore en vigueur, la djemâa comprenait les chefs de fraction (kebard ou amins) nommés par le Préfet sur la proposition de l'autorité locale. Depuis 1919, cette assemblée est désignée par voie d'élection, tous les électeurs inscrits sur la liste électorale du douar étant éligibles à quelques exceptions près (militaires, individus pourvus d'un conseil judiciaire, domestiques, etc...)

2°/ la Commune mixte

La commune mixte a pour organe délibérant la commission municipale. L'élément indigène est représenté au sein de cette assemblée par les Caïds et, depuis le décret du 6 février 1919, par les Présidents des djemâas élues.

3°/ La commune de plein exercice :

Avant 1884, il existait dans la commune de plein exercice trois sortes d'électeurs : les listes, dressées par catégories, comprenaient les citoyens français ou naturalisés, les indigènes musulmans et les étrangers (décret des 27 décembre 1866 et 10 septembre 1874).

Les indigènes musulmans avaient le droit d'être représentés au Conseil Municipal lorsque la population indigène atteignait 100 habitants, sans que la représentation pût dépasser le tiers de l'effectif du Conseil ou être inférieure à 3.

Le décret du 7 avril 1884 faisait aux conseillers indigènes une place restreinte : deux conseillers pour une population musulmane de 100 à 1.000 habitants et au-dessus de ce chiffre, un par excédent de 1.000, mais sans que leur nombre pût dépasser le quart de l'effectif total du Conseil, ni le nombre de six.

Le décret du 13 janvier 1914 élargit la représentation des indigènes en portant au tiers de l'effectif et à 10 le nombre maximum des conseillers. Mais c'est seulement le décret du 6 février 1919 qui a fixé l'organisation, telle qu'elle se présente actuellement, de la représentation des musulmans au sein des conseillers municipaux d'Algérie.

Aux termes de l'article 10 de ce décret, les indigènes doivent, pour être électeurs, réaliser les conditions suivantes : être âgés de 25 ans, avoir une résidence de 2 années consécutives dans la commune et se trouver dans l'une des situations limitativement prévues par le texte : être propriétaire, commerçant, employé de l'Etat, etc. Il convient de mentionner, par ailleurs, qu'aux termes de la loi

¹ -A.N.O.M. GGA. 12HL15L36.

ملحق رقم 3: حول إصلاحات 4 و6 فيفري 1919¹.

du 4 février 1919 sur l'accession des algériens aux droits politiques les conseillers municipaux indigènes participent même s'ils ne sont pas citoyens français à l'élection des maires et adjoints (art. 1^{er}). Toutefois ils ne prennent pas part à la désignation des délégués pour les élections sénatoriales.

Le décret du 21 janvier 1941 prévoyait qu'un ou deux adjoints étaient nommés parmi les Conseillers municipaux musulmans suivant l'importance numérique de la population. Ce décret étant devenu caduc, une ordonnance du 6 août 1943 a rétabli des postes d'adjoints musulmans. Cette institution consacre ainsi le principe de la collaboration des musulmans à l'administration dans les affaires communes intéressant leurs coreligionnaires; dans les communes de plein exercice comptant plus de 10.000 habitants musulmans le conseil municipal comprend 1 adjoint musulman; dans celles comptant plus de 50.000 habitants le nombre des adjoints musulmans est de deux. Ces adjoints sont choisis parmi les conseillers municipaux musulmans et désignés par le Conseil municipal dans son ensemble.

4°/ Le département :

Jusqu'en 1908 les indigènes n'étaient représentés dans les conseils généraux que par des assesseurs nommés au début par le Ministre de l'Intérieur (décret du 28 décembre 1870), puis par le Gouverneur Général. Ce n'est que depuis le décret du 24 septembre 1908 que le système de l'élection a été substitué à celui de la désignation.

Le nombre des conseillers indigènes était autrefois fixé à 6 pour chacun des départements. Le décret du 6 février 1919 dispose que désormais le nombre des conseillers généraux au titre indigène sera fixé au quart de l'effectif total des membres du Conseil général.

Le corps électoral comprend tous les électeurs inscrits sur les listes électorales des communes de plein exercice de la circonscription, tous les membres indigènes des commissions municipales et des djamaâs de commune mixte.

5°/ La Colonie

a) Les délégations financières :

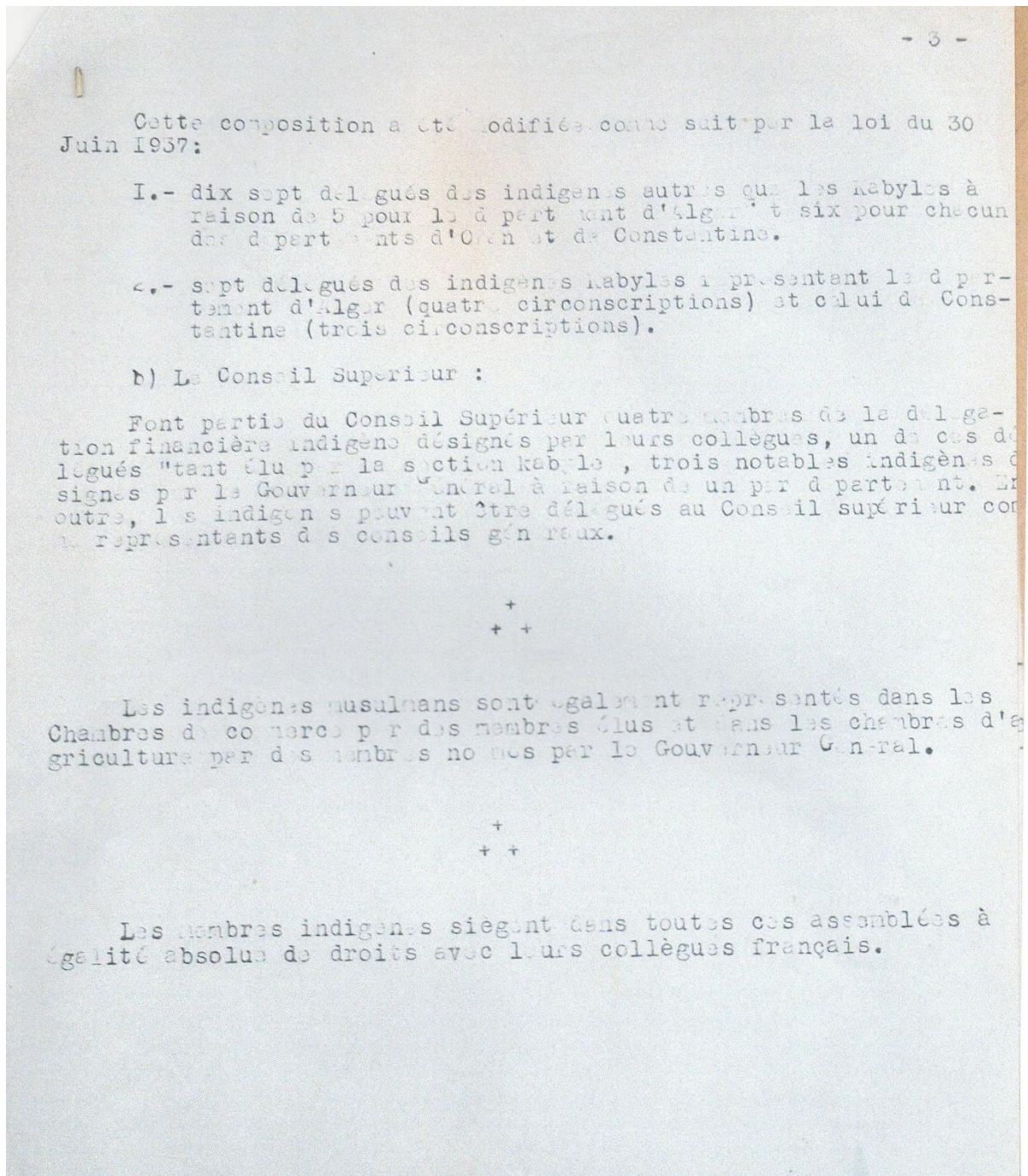
Cette assemblée a été créée par le décret du 23 août 1898, au termes duquel la délégation indigène comprenait 11 membres désignés de la façon suivante : neuf délégués des indigènes des territoires civils élus au scrutin individuel à raison de trois pour chacun des départements; six délégués des indigènes des territoires de commandement étaient à la nomination du Gouverneur Général; enfin, six délégués kabyles étaient élus au scrutin individuel par les chefs de groupe dits kharouba.

A la suite de la suppression des territoires de commandement, le décret du 20 décembre 1922 a fixé de la façon suivante la composition de la délégation indigène :

- I.- quinze délégués des indigènes autres que les kabyles à raison de 5 par département.
- II.- six délégués des indigènes kabyles représentant le département d'Alger (quatre circonscriptions) et celui de Constantine (deux circonscriptions).

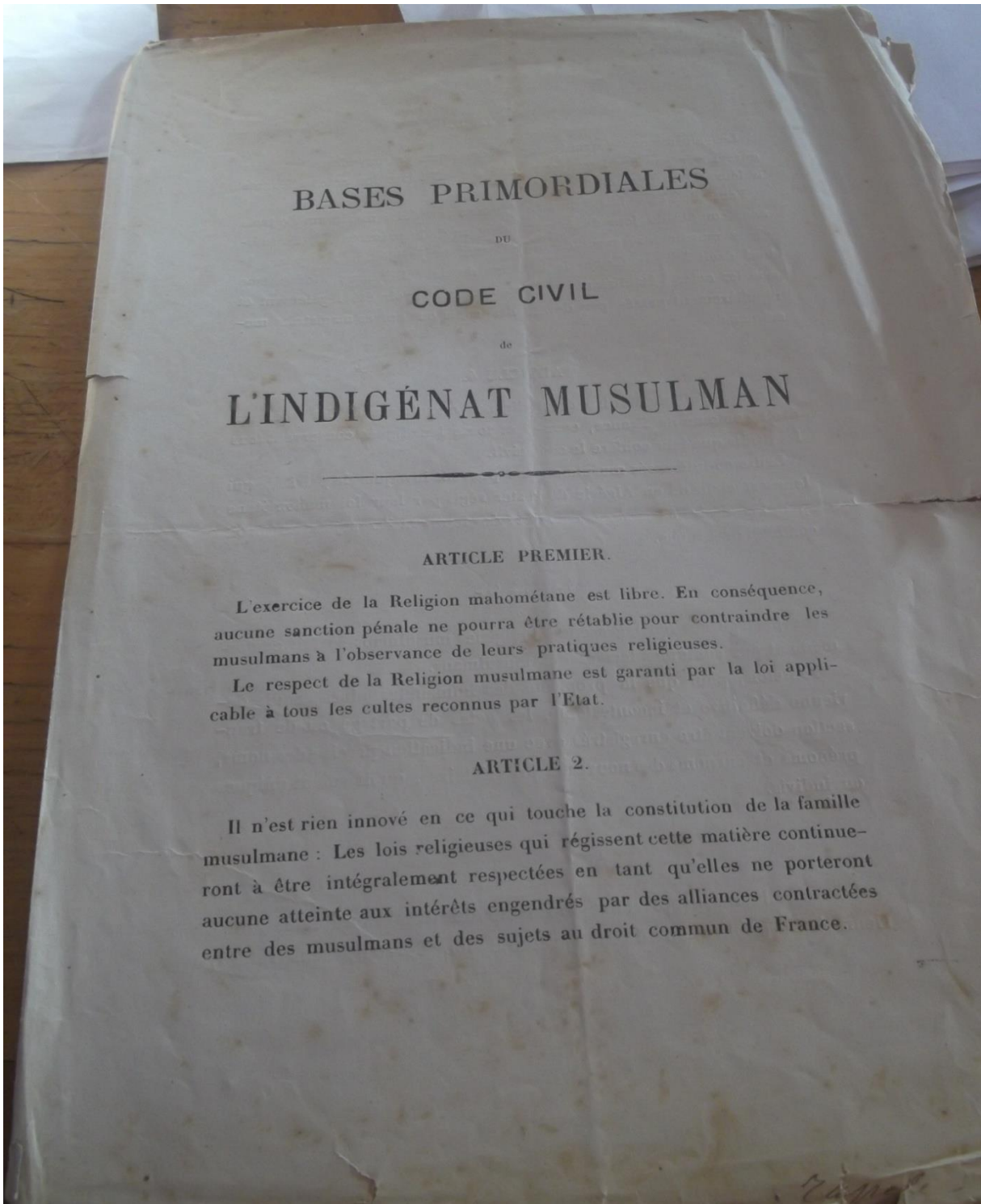
.....

-تابع ملحق رقم 3: حول إصلاحات 4 و6 فيفري 1919¹



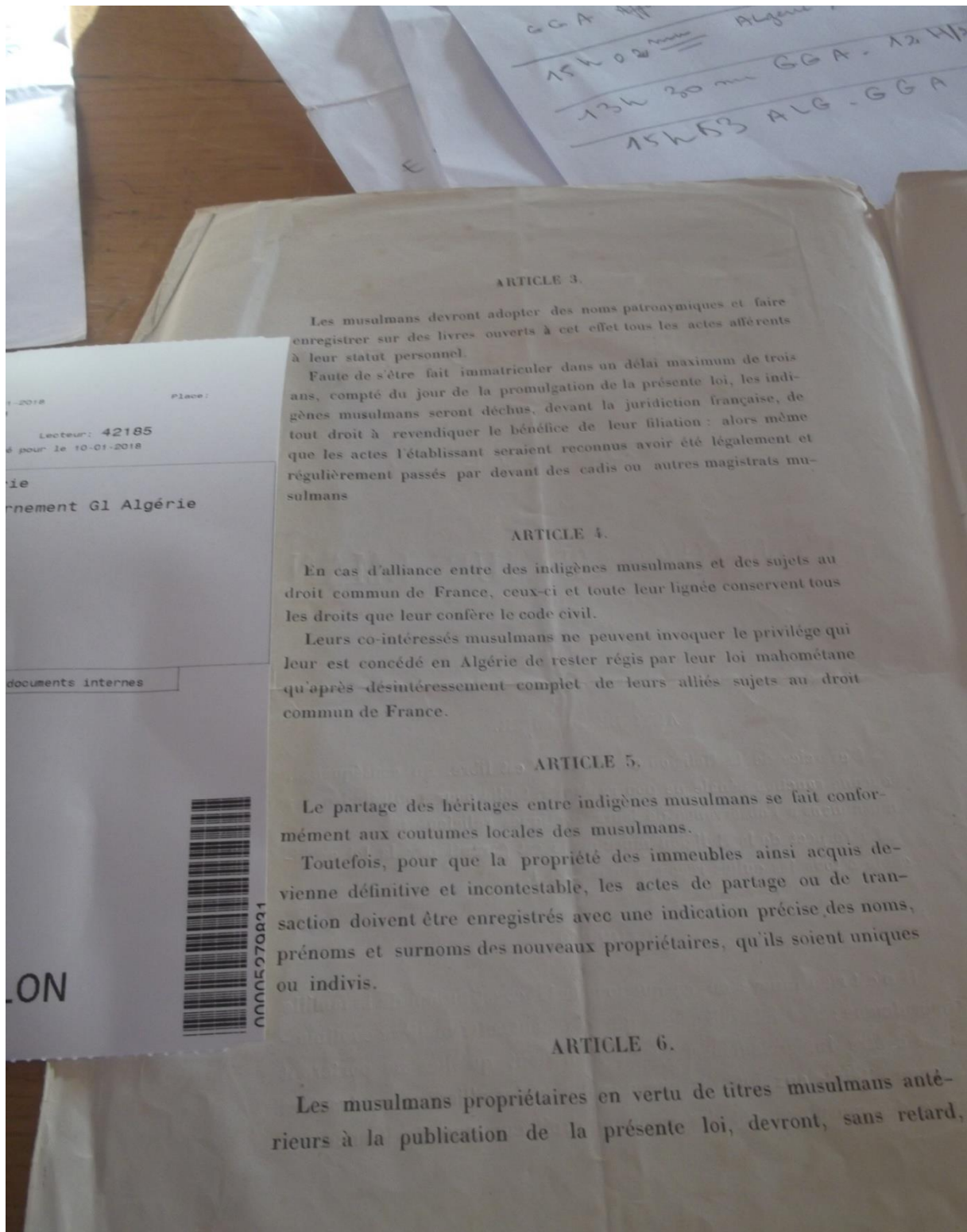
¹ -A.N.O.M, GGA. 12H/ L15L36.

ملحق رقم 4: قانون الأندجينا 1881.¹



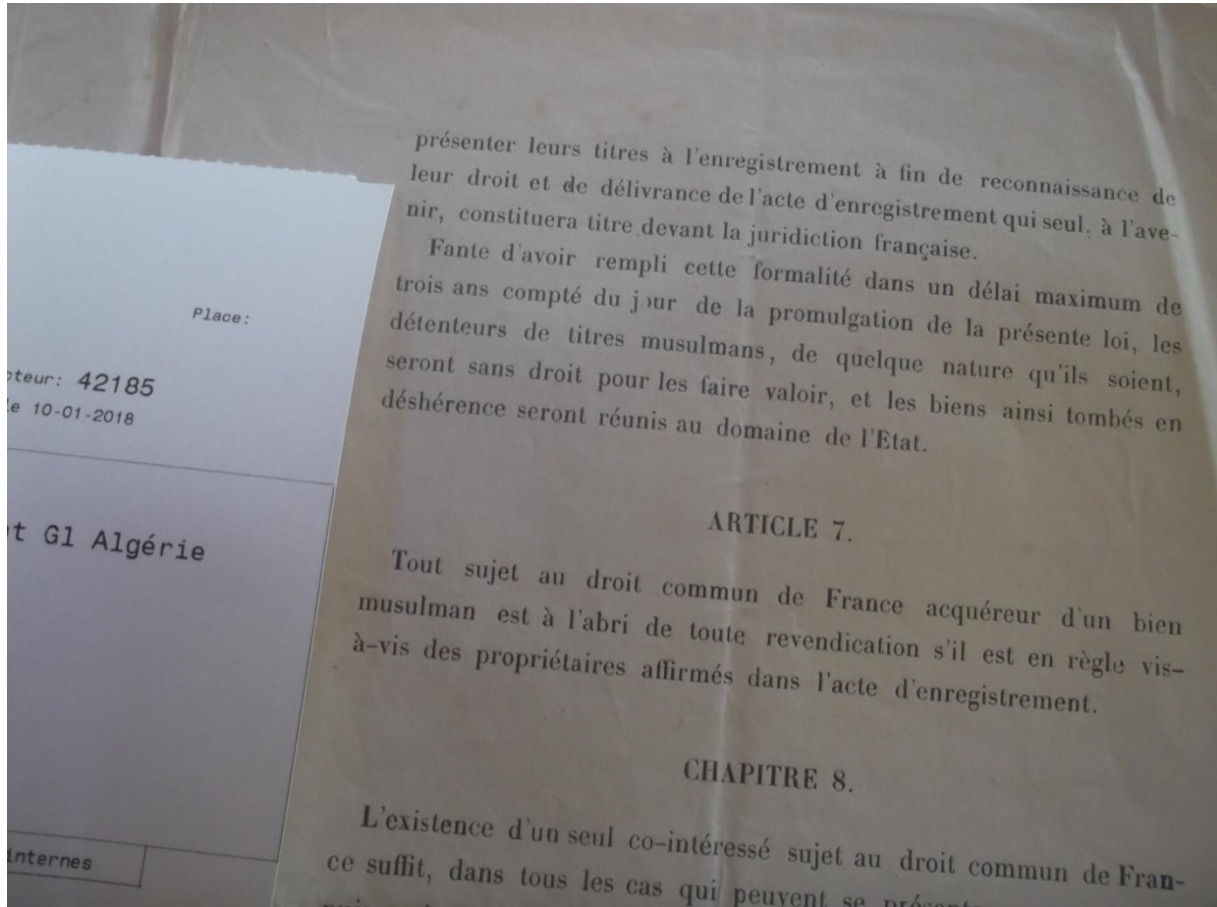
- تابع الملحق رقم 4: قانون الأندجينا 1881.¹

¹ ANOM, G G A /SERIE12H /Boite n°1.



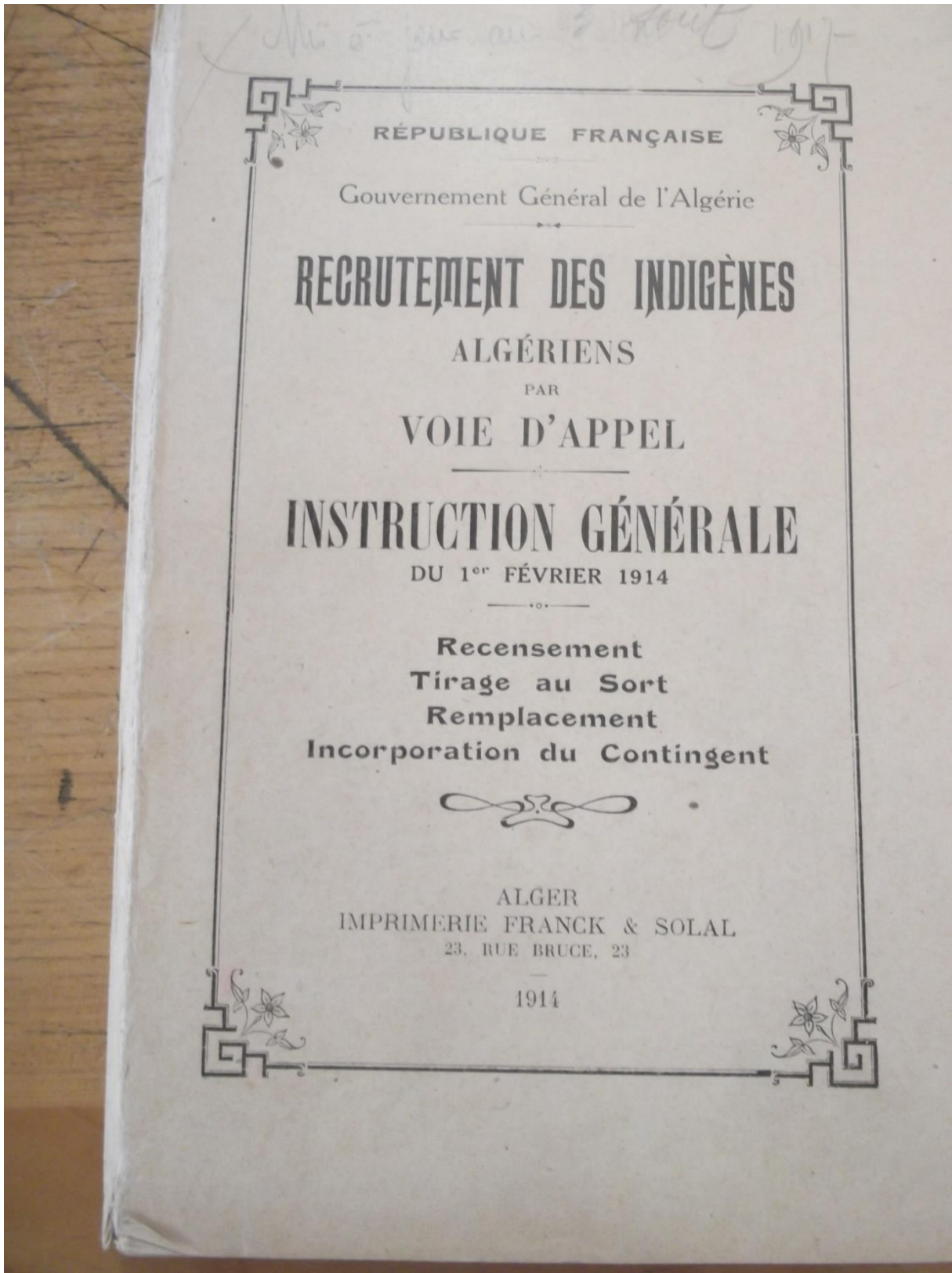
¹ ANOM, G G A /SERIE12H /Boite n°1.

-تابع ملحق رقم 4. ملحق رقم 4: قانون الأندجينا 1881. 1.



¹ AN0M, G G A /SERIE12H /Boite n°1.

- ملحق رقم 5: قانون التجنيد الإجمالي 3 فيفري 1912¹



-تابع الملحق رقم 5¹: حول قانون التجنيد الإجمالي 3 فيفري 1912

¹ -A.N.O.M.GGA. Boite 12H/1.

DU RECRUTEMENT DES INDIGÈNES ALGÉRIENS
PAR VOIE D'APPEL

I

CARACTÈRE DU RECRUTEMENT PAR VOIE
D'APPEL

La réforme militaire — consacrée par les Décrets des 31 Janvier et 3 Février 1912 — correspond à un double but :

1° — Donner au mode de recrutement par **engagements et rengagements, son développement maximum**, en facilitant l'entrée des jeunes indigènes dans la carrière militaire par la création d'un engagement de 3 ans, et en retenant au Corps les anciens soldats par l'institution de rengagements successifs à primes, au-delà de la douzième année de service. (Décret du 31 Janvier 1912).

2° — **Organiser un mode complémentaire de recrutement**, basé sur le régime des **appels spéciaux avec prime**, suivant lequel, l'appelé astreint aux mêmes obligations de service que l'engagé, bénéficie, à titre de compensation, des mêmes avantages pécuniaires que ce dernier. (Décret du 3 Février 1912).

Ainsi, dans l'esprit de la réforme, le régime des appels doit être envisagé comme un moyen de com-

-تابع ملحق رقم 5: ¹ حول قانون التجنيد الإجمالي 3 فيفري 1912

AVANT-PROPOS

La présente instruction annule l'instruction générale sur le recrutement des indigènes par voie d'appel parue à la date du 1^{er} mars 1913, à laquelle différentes modifications ont été apportées.

Elle se divise en quatre parties:

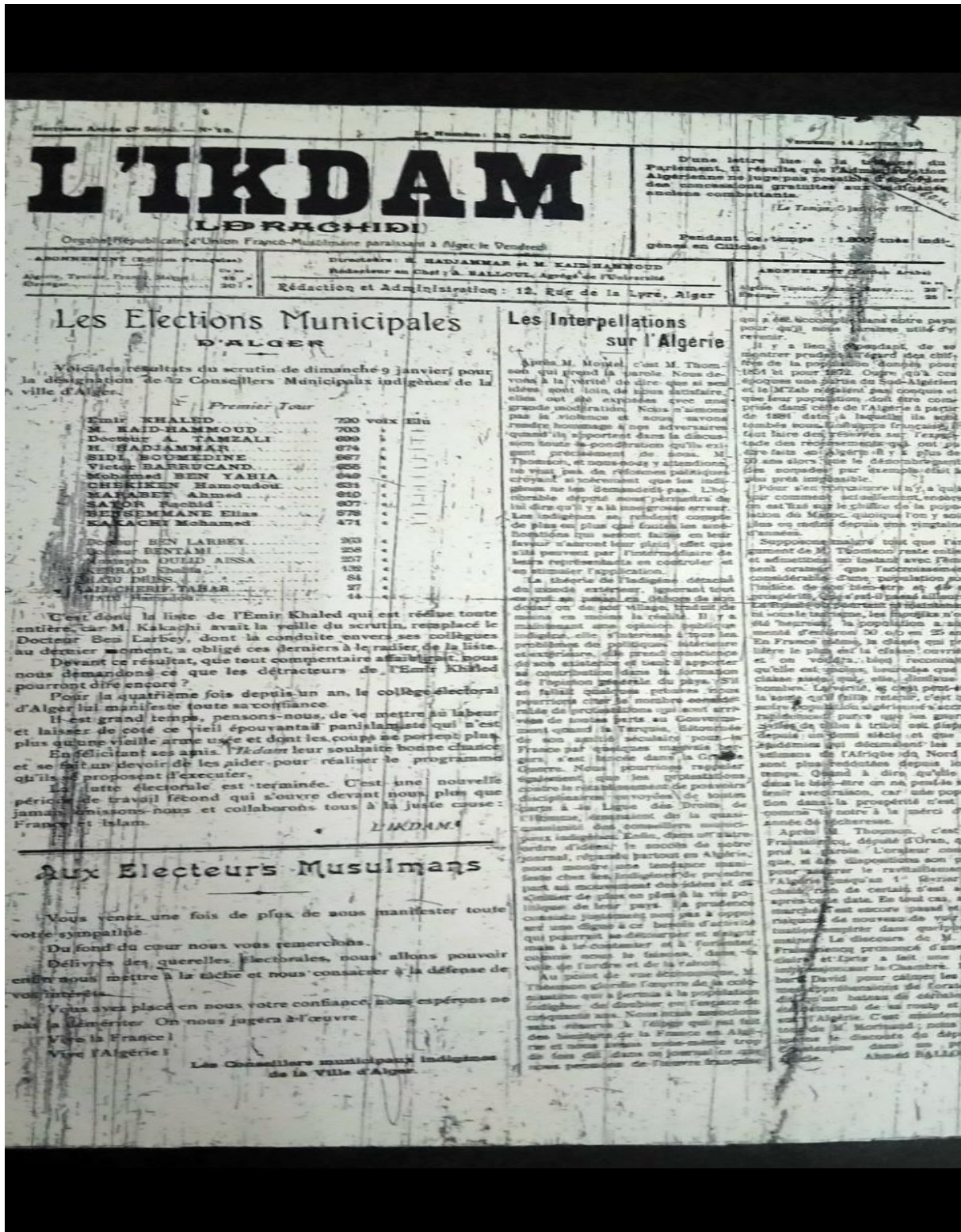
La première traite du recensement annuel et des opérations préparatoires au tirage au sort, la deuxième définit le rôle des Commissions, la troisième est relative aux opérations postérieures au tirage, la quatrième précise les conditions dans lesquelles s'effectue l'incorporation du contingent.

Les divers Décrets relatifs au régime des appels ont été réunis, en annexes, à la fin du recueil.

1^{re} PARTIE

La première partie condense les instructions de M. le Président du Conseil du 23 Juillet 1908 et celles de M. le Gouverneur Général des 12 Septembre 1908 et 29 Septembre 1912 et tient compte, en ce qui concerne le recensement des modifications apportées au décret du 3 Février 1912 par le décret du 28 Novembre 1913.

¹ -A.N.O.M.GGA. Boite 12H/1.



L'IKDAM

(LE RACHIDI)

Organisme Républicain de l'Union Franco-Musulmane paraissant à Alger le Vendredi

ABONNEMENT (Edition Française)
 Alger, Tunis, France, Maroc... 10
 Strasbourg... 20

Directeur: M. HADJAMMAR et M. KAIDHAMMOUD
 Rédacteur en Chef: A. HALLOUF, Agrégé de l'Université
 Rédaction et Administration: 12, Rue de la Lyre, Alger

ABONNEMENT (Edition Arabe)
 Alger, Tunis, France, Maroc... 20
 Strasbourg... 30

Les Elections Municipales D'ALGER

Voici les résultats du scrutin de dimanche 9 janvier pour la désignation de 12 Conseillers Municipaux indigènes de la ville d'Alger.

Premier Tour	
EMIR KHALED	700 voix élu
M. KAID-HAMMOUD	703
DOCTEUR A. TAMEZALI	699
M. HADJAMMAR	674
SIDI BOUMEDINE	667
VICTOR BARRUCAND	655
MOHAMMED BEN YAHIA	649
CHEIKEN HAMMOUD	633
MARABET Ahmed	610
SAYOR Rachid	607
BENSEMMANE Elias	578
KAKACHI Mohamed	471
DOUENT BEN LARBEY	393
DOUENT BENTAM	208
CHERIFA DUID AISSA	207
BERHAD Chahia	132
BLAUD MOUSSA	84
KAID-CHERIF TAMAR	37
BLAUD Hamouda	44

C'est donc la liste de l'Emir Khaled qui est retenue toute entière. Car M. Kakachi avait la réplie du scrutin, remplacé le Docteur Ben Larbey, dont la conduite envers ses collègues au dernier moment a obligé ces derniers à le radier de la liste. Devant ce résultat, que tout commentaire affaiblirait, nous nous demandons ce que les détracteurs de l'Emir Khaled pourront dire encore ?

Pour la quatrième fois depuis un an, le collège électoral d'Alger lui manifeste toute sa confiance.

Il est grand temps, pensons-nous, de se mettre au travail et laisser de côté ce "vieux épouvantail" panislamiste qui n'est plus qu'une vieille arde usée et dont les coups ne portent plus.

En félicitant ses amis, *L'IKDAM* leur souhaite bonne chance et se fait un devoir de leur aider pour réaliser le programme qu'ils se proposent d'exécuter.

La lutte électorale est terminée. C'est une nouvelle période de travail fécond qui s'ouvre devant nous, plus que jamais unissons-nous et collaborons tous à la juste cause: France et Islam.

Aux Electeurs Musulmans

Vous venez une fois de plus de nous manifester toute votre sympathie.

Du fond du cœur nous vous remercions.

Délivrés des querelles électorales, nous allons pouvoir enfin nous mettre à la tâche et nous consacrer à la défense de vos intérêts.

Vous avez placé en nous votre confiance, nous espérons ne pas la démentir. On nous jugera à l'œuvre.

Vive la France!

Vive l'Algérie!

Les Conseillers municipaux indigènes de la Ville d'Alger.

Les Interpellations sur l'Algérie

Après M. Monnet, c'est M. Thomson qui prend la parole. Nous devons à la vérité de dire que si ses idées ont été exposées avec une grande modération, nous n'oublions pas la violence et nous savons rendre hommage à nos adversaires quand ils apportent dans la discussion une pondération qu'ils exigent précisément de nous. M. Thomson, et nous-mêmes et attention, ne vous fâchez de réflexions politiques croyant si profondément que les indigènes ne les demandent pas. L'honorable député nous paraitrait de lui dire qu'il y a là une grosse erreur.

Les indigènes ne veulent compte de plus en plus que toutes les améliorations leur soient faites en leur faveur sans leur plain effet que sera prouvée par l'intermédiaire de leurs représentants en conseil et en stimuler l'application.

La théorie de l'indigène détaché du monde extérieur, ignorait tout en fait de ce qu'il voulait de son pays ou de son village, limitait de même en même la réalité. Il y a maintenant une opinion publique indigène, elle s'intéresse à tous les problèmes de politique intérieure et extérieure, elle prend conscience de son existence et veut apporter sa contribution dans la formation de l'opinion générale du pays. S'il en était autrement, pourquoi les indigènes ne se seraient-ils pas constitués en conseil national de protestations qui sont arrivés de toutes parts au Gouvernement quand la Turquie, l'Allemagne et son comité séculaire pour la France par quelques mauvais bergers, s'est lancée dans la Grande Guerre. Nous pourrions regretter également que les questions de discipline ne soient pas devenues un sujet de la Ligue des Droits de l'Homme, dépositaire de la qualification des conseillers municipaux indigènes. Enfin, dans un autre ordre d'idées, le succès de notre journal, répandu partout en Algérie, nous montre une tendance manifeste chez les indigènes à se préoccuper au mouvement des idées et de s'élever de plus en plus à la vie politique de leur pays. La prudence nous conseille donc de ne pas à opposer une telle attitude à ce besoin d'activité qui pourrait se démentir et se dégrader dans le contentement et à l'indifférence, dans le voûte de l'ardeur et de la raison.

Au point de vue économique, M. Thomson glorifie l'œuvre de la colonisation qui a permis à la population de doubler en l'espace de cinquante ans. Nous nous associons sans réserve à l'éloge qui lui est fait des habitants de la France en Algérie et nous espérons tout de même trop de nos amis dans ce journal ce que nous pensons de l'œuvre française.

D'une lettre lue à la séance du Parlement, il résulte que l'Administration Algérienne ne juge pas possible d'accorder des concessions gratuites aux indigènes, en cas de combats.

(Le Temps, 5 janvier 1919.)

Pendant ce temps: 1.000 trucs indigènes en Cilicie!

qu'il est accablé dans notre pays pour qu'il nous ramène utile d'y revenir.

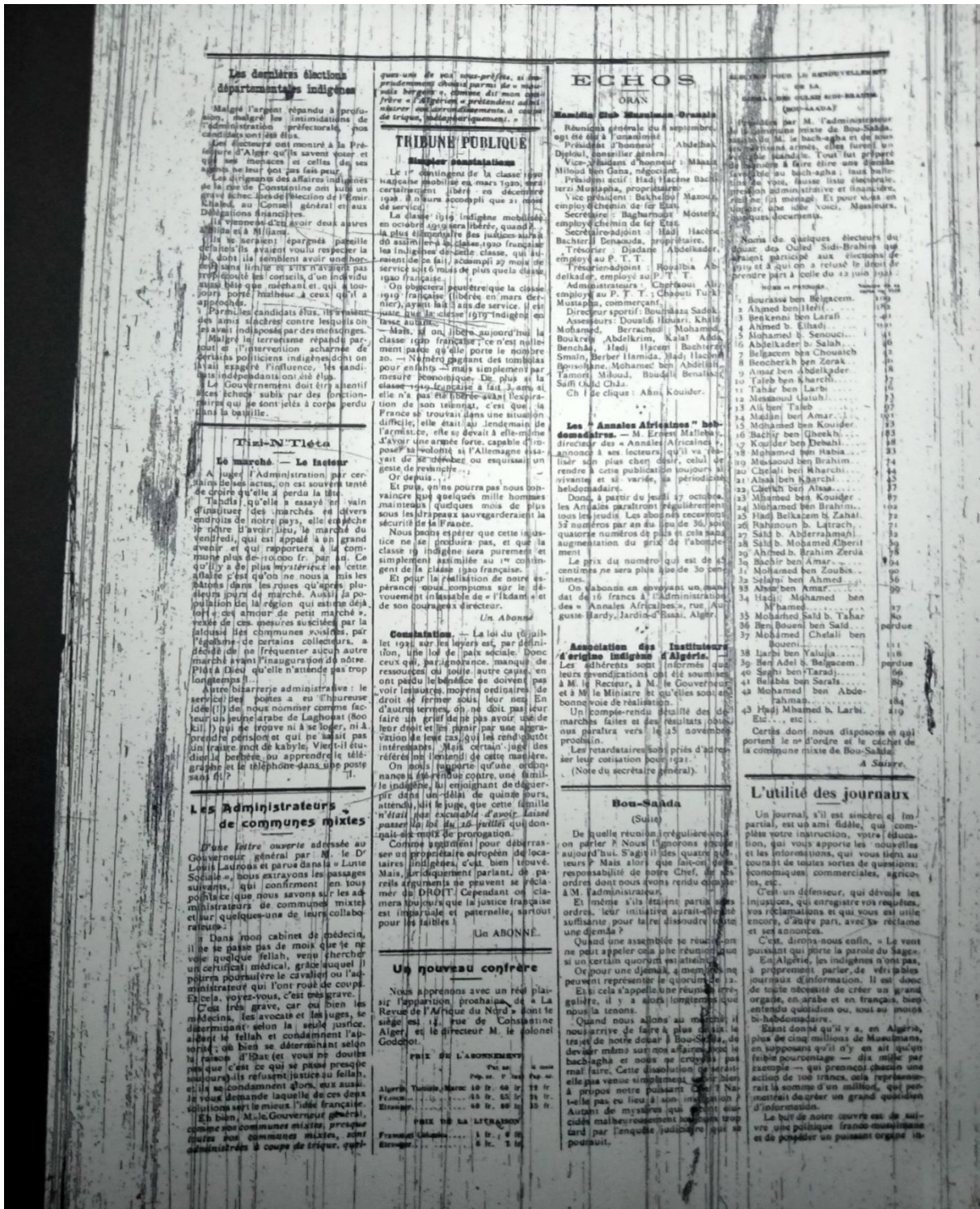
Il y a Ben Thomson, de sa manière prudente, au regard des chiffres de la population donnée pour 1911 et pour 1921. Outre qu'à ces époques une partie de l'Algérie et le MZAB étaient sans culture et que leur population doit être comprise dans celle de l'Algérie par le dénombrement de 1881 date à laquelle ils sont tombés sous l'influence française. Il faut faire deux réserves sur l'exactitude des renseignements qui ont pu être faits en Algérie il y a plus de 30 ans alors que le dénombrement des colonies par exemple était à peu près impossible.

Pour s'en convaincre il n'y a qu'à lire comment s'additionnent les chiffres en ce qui concerne la population de M. Thomson, quoique l'on y soit plus ou moins depuis un siècle d'années.

Supposons même tout que l'argument de M. Thomson reste solide et admettons un instant avec l'honorable orateur que l'accroissement considérable d'une population au milieu de ses bédouins et de ses nomades, que s'est-il passé ailleurs? Les Français pourtant ne sont pas si bêtes, la population a augmenté d'environ 50 0/0 en 25 ans. En France même, la classe qui profite le plus de la culture, ouvrière et on voit dans les villages reconnaît qu'elle est moins nombreuse que la classe moyenne, que les "bourgeois" nomades. L'Algérie, ce qui prouve et la sorte qu'il s'est passé, c'est que la population algérienne s'accroît rapidement parce que les agriculteurs de culture de blé ont dirigé depuis un demi siècle et que les indigènes qui défrayaient les indigènes de l'Afrique du Nord sont plus nombreux depuis ce temps. Quand à dire qu'elle dans le bled-bleu on ne peut le tenir pour exact, car une population dans la proportion n'est pas comme la nôtre à la merci d'une année de sécheresse.

Après M. Thomson, c'est M. Frassinetti, député d'Oran, qui prend la parole. L'orateur nous que, et ses dispositions sont si pour assurer le rattachement l'Algérie jusqu'en 1919. Son discours est de certain d'être si après cette date. En tout cas, si marchés est encore passé et si quelques de nouveaux de type multiples s'empêchent dans quelque mesure. Le discours de M. Frassinetti prouve d'une manière et après a fait une fois à l'Assemblée la Chambre. Il faut David pour calmer les mauvaises impressions de l'orateur d'un bon bâton de culture et d'indigènes de son pays et de l'Algérie. C'est maintenant tout de M. Thomson; nous sommes le discours du député d'Oran dans un journal de l'Algérie. Ahmed HALLOUF

- تابع ملحق رقم 1.06 نتائج انتخابات 1919



Les dernières élections départementales indigènes

Malgré l'orage répandu à profusion, malgré les intimidations de l'administration préfectorale, nos candidats ont été élus.

Les électeurs ont montré à la Préfecture l'Alger qu'ils savent voter et que les menaces et celles de ses agents ne leur ont pas fait peur.

Tin-N-Tideta

Le marché - Le festeur
A l'usage l'Administration par certains de ses actes, on est souvent tenté de croire qu'elle a perdu la tête.

Autre bizarrerie administrative : le service des postes a vu l'heureux idéal d'un nous nommer comme facteur un jeune arabe de Laghouat (Bou Kail) qui se trouve ni à se loger, ni à prendre personnel et qui ne sait pas un français mot de kabyle, l'arabe d'un dialecte berbère, ou apprendre le télégraphe et le téléphone dans une poste sans fil ?

Les Administrateurs de communes mixtes

D'une lettre ouverte adressée au Gouverneur général par M. le Dr Louis Lacroix et par nos dans la "Lettre Sociale", nous extrayons les passages suivants, qui confirment en tous points ce que nous savons sur les administrateurs de communes mixtes et leur comportement de leurs collaborateurs.

Dans mon cabinet de médecin, il ne se passe pas de mois que je ne voie quelque fellah, venir chercher un certificat médical, grâce auquel il pourra poursuivre le cavalier ou l'administrateur qui l'ont roté de coups.

TRIBUNE PUBLIQUE

Changer nomenclature

Le 1er distingué de la classe 1919 algérienne mobilisée en mars 1920, sera certainement libéré en décembre 1921 à moins qu'il n'ait été réformé de service.

On objectera peut-être que la classe 1919 française (libérée en mars dernier) n'est pas libérée de service. Il est juste que la classe 1919 indigène ne l'ait pas.

Et puis, on ne pourra pas nous convaincre que quelques mille hommes maintenus quelques mois de plus sous les drapeaux sauvegarderont la sécurité de notre pays.

Consolation. - Le loi du 25 juillet 1921 sur les leyers est, par définition, une loi de paix sociale.

Un compte-rendu résulte de ce marché fermé et des résultats obtenus par la loi du 25 novembre prochain.

Bou-Sahda (Suite)

De quelle réunion régulière nous on parler ? Nous l'ignorons encore aujourd'hui. S'agit-il des quatre heures ? Mais alors, que responsabilité de notre Chef, de nos ordres dont nous avons rendu compte à M. l'Administrateur.

Un nouveau confrère

Nous apprenons avec un réel plaisir l'apparition prochaine, de la Revue de l'Afrique du Nord, dont le siège est à Alger, et le directeur M. le Colonel Goddard.

ECHOS ORAN

Hamida Ben Hamman Ouzala
Régence générale du 8 septembre, est délégué à l'annexion.

Les Années Africaines
L'Annuaire des Années Africaines, directeur des Années Africaines, annonce à ses lecteurs qu'il va publier son plus cher désir, celui de rendre à cette publication toujours vivante et si variée, la périodicité hebdomadaire.

Association des instituteurs d'origine indigènes à Alger.
Les adhérents sont informés que leurs revendications ont été soumises à M. le Recteur, à M. le Gouverneur et à M. le Ministre et qu'elles sont en bonne voie de réalisation.

Association des instituteurs d'origine indigènes à Alger.
Les adhérents sont informés que leurs revendications ont été soumises à M. le Recteur, à M. le Gouverneur et à M. le Ministre et qu'elles sont en bonne voie de réalisation.

Association des instituteurs d'origine indigènes à Alger.
Les adhérents sont informés que leurs revendications ont été soumises à M. le Recteur, à M. le Gouverneur et à M. le Ministre et qu'elles sont en bonne voie de réalisation.

Bou-Sahda (Suite)

De quelle réunion régulière nous on parler ? Nous l'ignorons encore aujourd'hui. S'agit-il des quatre heures ? Mais alors, que responsabilité de notre Chef, de nos ordres dont nous avons rendu compte à M. l'Administrateur.

Un nouveau confrère

Nous apprenons avec un réel plaisir l'apparition prochaine, de la Revue de l'Afrique du Nord, dont le siège est à Alger, et le directeur M. le Colonel Goddard.

LISTE DES ÉLUS

Président par M. l'Administrateur
M. l'Administrateur de Bou-Sahda, élu par les électeurs indigènes et français, a été élu.

Nous de quelques électeurs du douar des Ouled Sid-Brahim qui ont participé aux élections de 1919 et à qui on a refusé le droit de prendre part à celle du 12 juin 1921.

- Liste of names and numbers: 1 Hourras ben Belqacem, 2 Ahmed ben Hefli, 3 Bekkoum ben Larafi, 4 Ahmed b. Elhadji, 5 Mohamed b. Senouci, 6 Abdelkader b. Saïah, 7 Belqacem ben Chouaich, 8 Hencherch ben Zerk, 9 Ahamed ben Abdelkader, 10 Taleb ben Kharch, 11 Tahar ben Larbi, 12 Mameoud Djahuli, 13 Ali ben Taleb, 14 Madaï ben Amar, 15 Mohamed ben Kouider, 16 Bachir ben Gheech, 17 Kouider ben Dehah, 18 Mohamed ben Rahab, 19 Mameoud ben Brahim, 20 Chelali ben Kharich, 21 Ahsa ben Kharich, 22 Mameoud ben Brahim, 23 Mohamed ben Kouider, 24 Mohamed ben Brahim, 25 Hadj Belkacem b. Zahal, 26 Rabhoun b. Larrah, 27 Said b. Abderrahmane, 28 Said b. Mohamed Cherif, 29 Mohamed ben Brahim, 30 Bachir ben Amar, 31 Mohamed ben Zoubir, 32 Sidi ben Ahmed, 33 Ahsa ben Amar, 34 Hadj Mohamed ben M'hamed, 35 M'hamed, 36 Ben Bouven ben Saïd, 37 Mohamed Chelali ben Mameoud, 38 Idris ben Yalouja, 39 Ben Adel b. Belqacem, 40 Sidi ben Tarad, 41 Saïah ben Larrah, 42 Mohamed ben Abdelrahmane, 43 Hefli Mohamed b. Larbi, etc.

L'utilité des journaux

Un journal, s'il est sincère et impartial, est un ami fidèle, qui complète votre instruction, votre éducation, qui vous apporte les nouvelles et les informations, qui vous tient au courant de toutes sortes de questions économiques, commerciales, agricoles, etc.

En Algérie, les indigènes n'ont pas, à proprement parler, de véritables journaux d'information. Il est donc de toute nécessité de créer un grand organe, en arabe et en français, bien entendu qu'indien ou, tout au moins bédouin.

ملحق رقم 7: رسالة استقالة الأمير خالد من المجالس المنتخبة، بسبب تزوير الانتخابات 1



1- الإقدام، رسالة الاستقالة، الجمعة 22 أكتوبر 1920.

ملحق رقم 8: جدول المقارنة بين نتائج 1919 و 1925. ¹

Renouvellement des Conseils Municipaux
(1^{er} et 2^e Tours réunis)

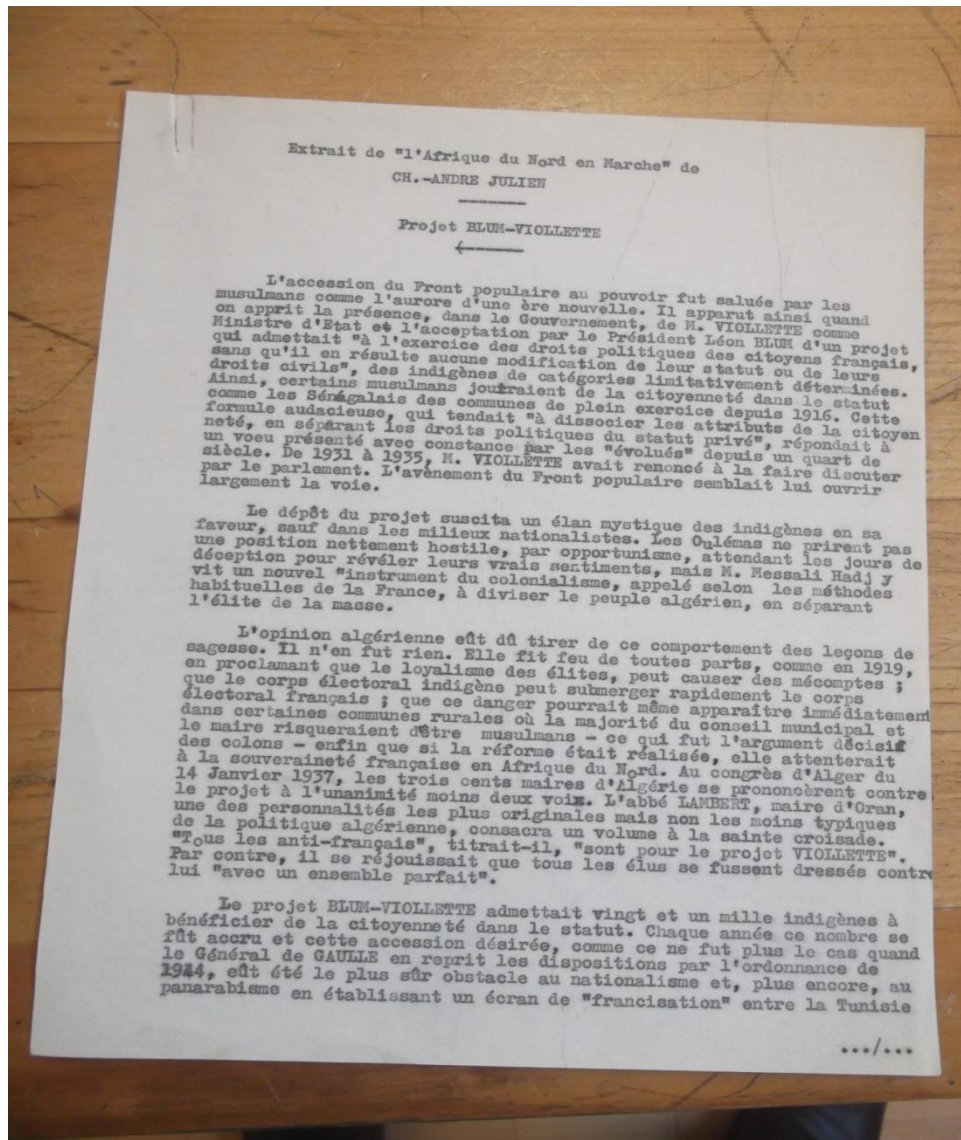
Annexe N° 4
de la Circulaire
du 27 avril 1925
A. L. 13 Mai

Comparaison avec les résultats des scrutins des 3 et 10 Mai 1925
et la situation antérieure pour l'ensemble des Communes.

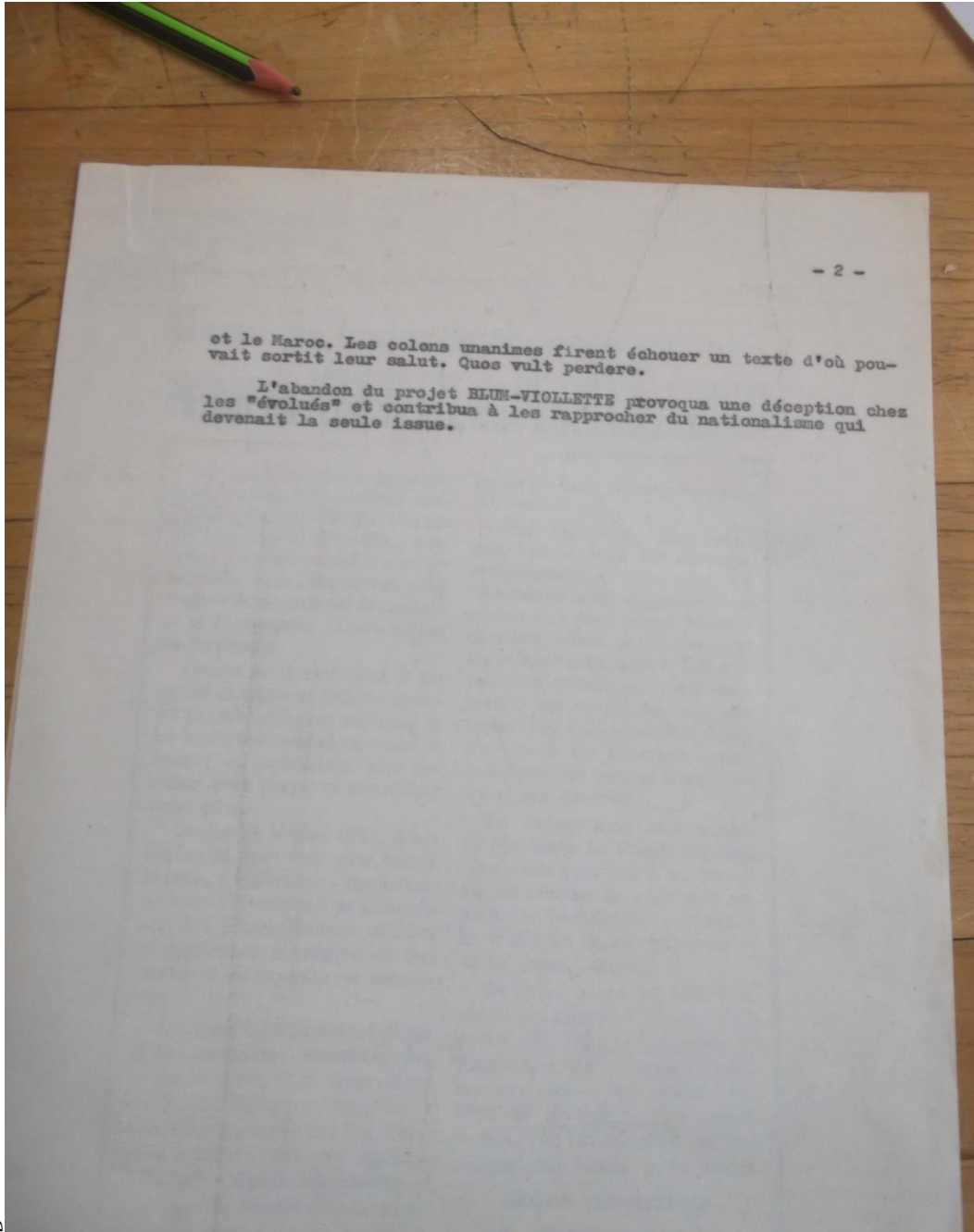
Nombre de Communes au 30 novembre 1919 75
Nombre de Communes au 3 Mai 1925 77

Municipalités	Nombre de Communes	Conseils Municipaux où la majorité était avant le renouvellement composée de :							Nombre de Communes	Conseils Municipaux où la majorité est, après le renouvellement, composée de :							Observations		
		Socialistes S.F.I.O.	Radicaux et Socialistes	Radicaux et Socialistes	Radicaux et Socialistes	Radicaux et Socialistes	Radicaux et Socialistes	U. R. D.		Communistes	Communistes	Socialistes S.F.I.O.	Radicaux et Socialistes	Radicaux et Socialistes	Radicaux et Socialistes	Radicaux et Socialistes		U. R. D.	Communistes
Chefs-lieux d'arrondissement	7		6			3			7						5	2			
Chefs-lieux de Canton	68	1	12			9		1	70	6					7	6			1
Communes autres que les chefs-lieux			22			22		1		9					27	14			
Total	75		38			34		1	77	15					39	20			1

¹ -ANOM.G G A . boite 4G/9

ملحق رقم 9: حول إصلاحات بلوم فيوليت¹¹ -A.N.O.M, FONDS MINISTERIELS, 81F/ 768

¹ملحق رقم 9: حول إصلاحات بلوم فيوليت



¹- A.N.O.M, FONDS MINISTERIELS, 81F/ 768

الملحق رقم 10¹: 1- خطاب الجنرال ديغول من قسنطينة

Discours prononcé à Constatine par M. le Général de Gaulle,
Président du Comité Français de la Libération Nationale,
le 12 décembre 1943

C'est le propre de la guerre que ses épreuves ne cessent de grandir jusqu'au moment où l'équilibre étant rompu par la défaillance de l'un des deux camps, tous les malheurs du monde refluent sur le seul vaincu. Or, nous n'en sommes pas encore là. Si l'Allemagne a dû essayer, pendant l'année qui se termine, les coups les plus durs, si, en ce moment même, elle subit de très graves pertes morales et matérielles, si d'immenses préparatifs sont actuellement en cours pour lui livrer à la fois, de l'Est, de l'Ouest et du Sud, l'assaut concentré qui doit détruire sa puissance, à l'heure qu'il est l'Allemagne nous oppose toujours une résistance acharnée. C'est dire que le camp de la Liberté n'est pas aux termes de ses péchés.

Il n'y a donc point à compter que les efforts et les sacrifices de la Nation française et des vaillantes populations dont le sort est lié à son sort, aillent en diminuant avant le jour de la victoire. Je n'hésite pas à le dire avec netteté et fermeté. Notre pays mesure, d'ailleurs, très clairement, la distance qui sépare le point où il en est du point où il veut aller. La France qui, depuis deux mille ans, vit une existence de risque, la France qui est accoutumée aux abîmes et aux catastrophes comme elle a l'habitude de la gloire et de la grandeur, la France sait combien longuement et durement il lui faut encore lutter, souffrir, travailler, d'abord pour jouer son rôle dans la victoire, ensuite pour réédifier sa puissance.

Oui, certes, le combat et le redressement de la France s'accomplissent dans des conditions, dans une ambiance particulièrement cruelles. Les millions et les millions d'hommes, de femmes, d'enfants, qui, chez nous, subissent depuis trois ans et demi le martyre moral et matériel de l'invasion et de l'oppression; les deux millions et demi de Français qui sont détenus par l'ennemi, les combattants de la résistance qui, presque sans armes, traqués, torturés, déçimés, redoublent en ce moment d'efforts et de courage pour ébranler la machine de guerre de l'ennemi et mettre les traitres hors d'état de nuire, tous ceux-là ne connaissent que trop ce que coûtent la lutte et l'effort dans les circonstances terribles où la patrie se trouve placée. L'Empire français et la Corse, coupés de la métropole, dépourvus de beaucoup d'objets et matières les plus nécessaires et, pour certains de leurs territoires, soumis encore à l'heure qu'il

Allocation de M. le Général d'Armée Catroux,
Gouverneur Général de l'Algérie,
radiodiffusée le 14 décembre 1943

Bien que j'aie la certitude qu'aucun d'entre vous ne s'est mépris sur la haute signification du discours que le Général de Gaulle a prononcé à Constatine le 12 décembre, je me sens le devoir de vous en parler. Je le ferai en Français conscient de ce que doit être et de ce que sera la France renouée, et aussi en chef responsable des destinées de ce pays. Car vous l'avez bien compris, c'est la politique de la France que ce discours indique et c'est l'avenir de ce pays qu'il engage.

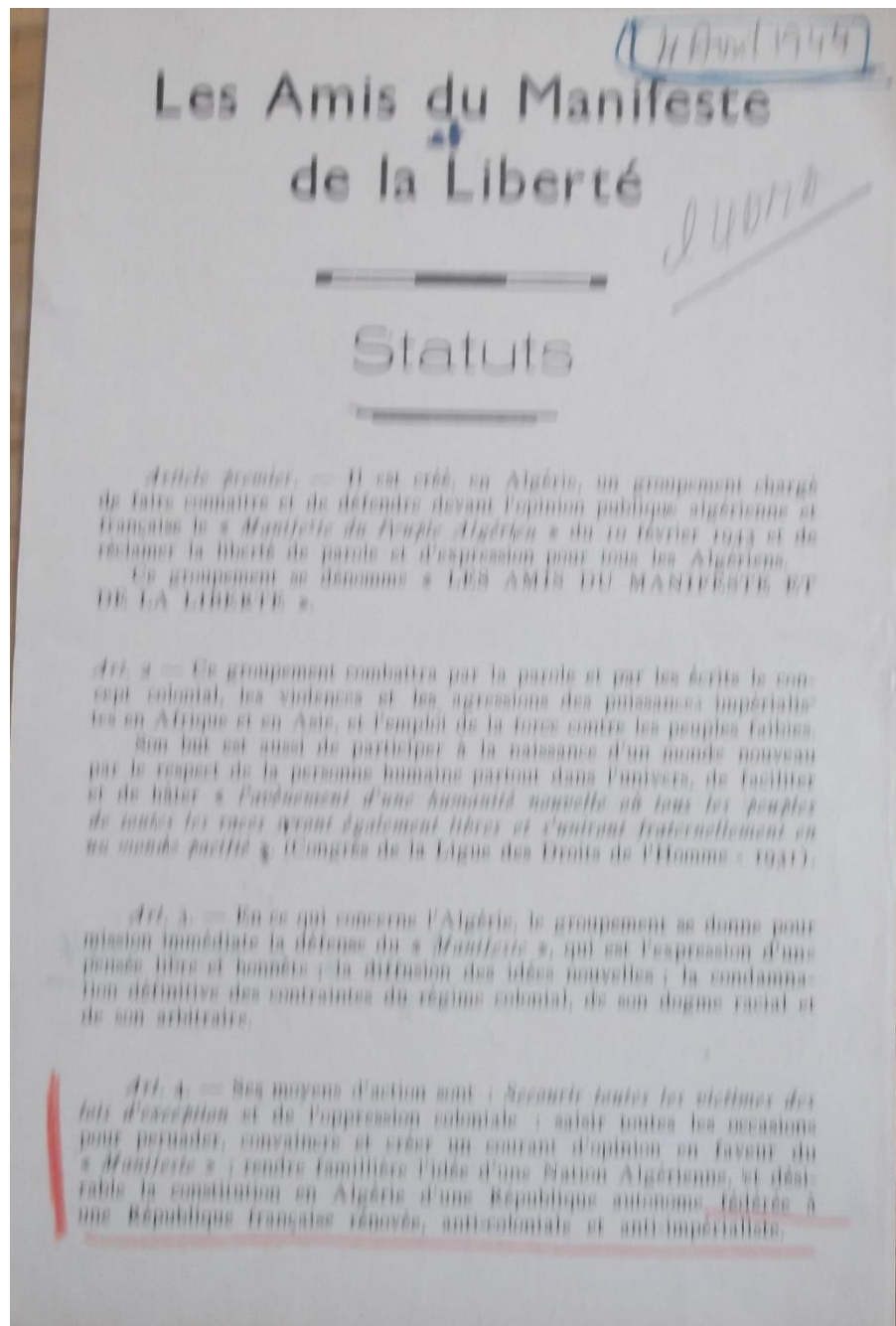
Or, je vous le dis, la politique que la France a instaurée à Constatine est digne d'elle et parce qu'elle a été ainsi nettement affirmée. L'avenir de l'Algérie française est mieux assuré. Car en ouvrant largement aux Musulmans de ce pays les portes de la communauté française, en les élevant au droit de cité, la France a acquis ce que la plus glorieuse conquête militaire ne pouvait lui procurer, je veux dire la gratitude des cœurs et l'adhésion des esprits. Et soyez-en assurés ce geste libérateur a retenti au delà de vos frontières; il a été compris par l'Islam tout entier et l'univers y a retrouvé la manière de la France.

La manière de la France, l'Histoire a dit aux peuples depuis des siècles ce qu'elle était. Et lorsqu'aujourd'hui elle se manifeste spontanément et sans contrainte, chacun y voit la marque de son génie, de ce génie qui est nourri d'idéal et d'humanisme et que gouverne la raison. L'idéal français a trouvé son immuable expression dont la France a fait sa devise et pour elle-même et pour les autres peuples, dans l'association de ces trois vocables: Liberté, Egalité, Fraternité. Et la raison française se traduit en langage politique par ces trois mots: équilibre, justice et prévoyance.

Vous avez ainsi le secret du grand acte qui s'est accompli à Constatine. La France en est revenue à sa politique nationale de liberté, à celle qui, toujours, inspira ses penseurs et ses hommes d'Etat et qui est l'ailée des entrailles de son peuple. A un régime qui, jusqu'ici, ne comportait pour les Musulmans français que des obligations — et vous savez avec quelle fidélité ils les ont acceptées, jusqu'au sacrifice — suc-

ملحق 10: 2- خطاب الحاكم العام كاترو

¹ - ANOM, Fonds ministériels, boîte 81F/n1196.

- ملحق رقم 11. ¹ حول بيان 10 فيفري 1943

¹- A.N.O.M FONDS MINISTERIEL ,81F /10

ملحق رقم 11. ¹ حول بيان 10 فيفري 1943

Faire des causeries, des conférences dans tous les milieux et surtout dans les milieux français. Démasquer les agissements et les manœuvres des forces réactionnaires et des féodaux musulmans et français et de tous ceux qui ont un intérêt quelconque au maintien de l'ordre colonial. Bannir toutes les étiquettes que la colonisation nous a imposées au nom d'une politique de races, de castes et de privilèges (indigènes, sujets français autochtones, conquis, administrés, français musulmans etc.)

Faire la guerre aux privilèges des classes dirigeantes. Prêcher l'égalité des hommes et le droit au bien-être et à la vie nationale du Peuple algérien. Rappeler son passé de civilisation et sa contribution à la richesse de la pensée humaine.

Mettre en relief tous les sacrifices qu'il s'est imposés pour les libertés de la France, des peuples européens et pour la cause des démocraties.

Lutter par tous les moyens contre le complexe d'infériorité que la conquête militaire de 1830 a imposé aux Algériens et que l'administration coloniale et le régime du « talon de fer » ont perpétué et aggravé.

Créer chez tous les habitants de l'Algérie, qu'ils soient Juifs, Chrétiens ou Musulmans la solidarité algérienne, le sentiment d'égalité et le « désir d'être ensemble », ce désir qui est selon le mot de Renan, « l'élément constitutif de la Nation ».

Art. 5. — *Formation intérieure*. — Le Groupement est dirigé par des Comités locaux rattachés à des Comités départementaux et à un Comité central, siégeant à Alger.

Pour tous renseignements, s'adresser ou écrire :

à M. F. ABBAS, Secrétaire général du Comité départemental, à SETIF

Alger le 4 Avril 1944

¹- A.N.O.M FONDS MINISTERIEL ,81F /10

تعمار في الشرق.. "عهد"

الانضمار الحراني الديمقراطي

للامة الجزائرية

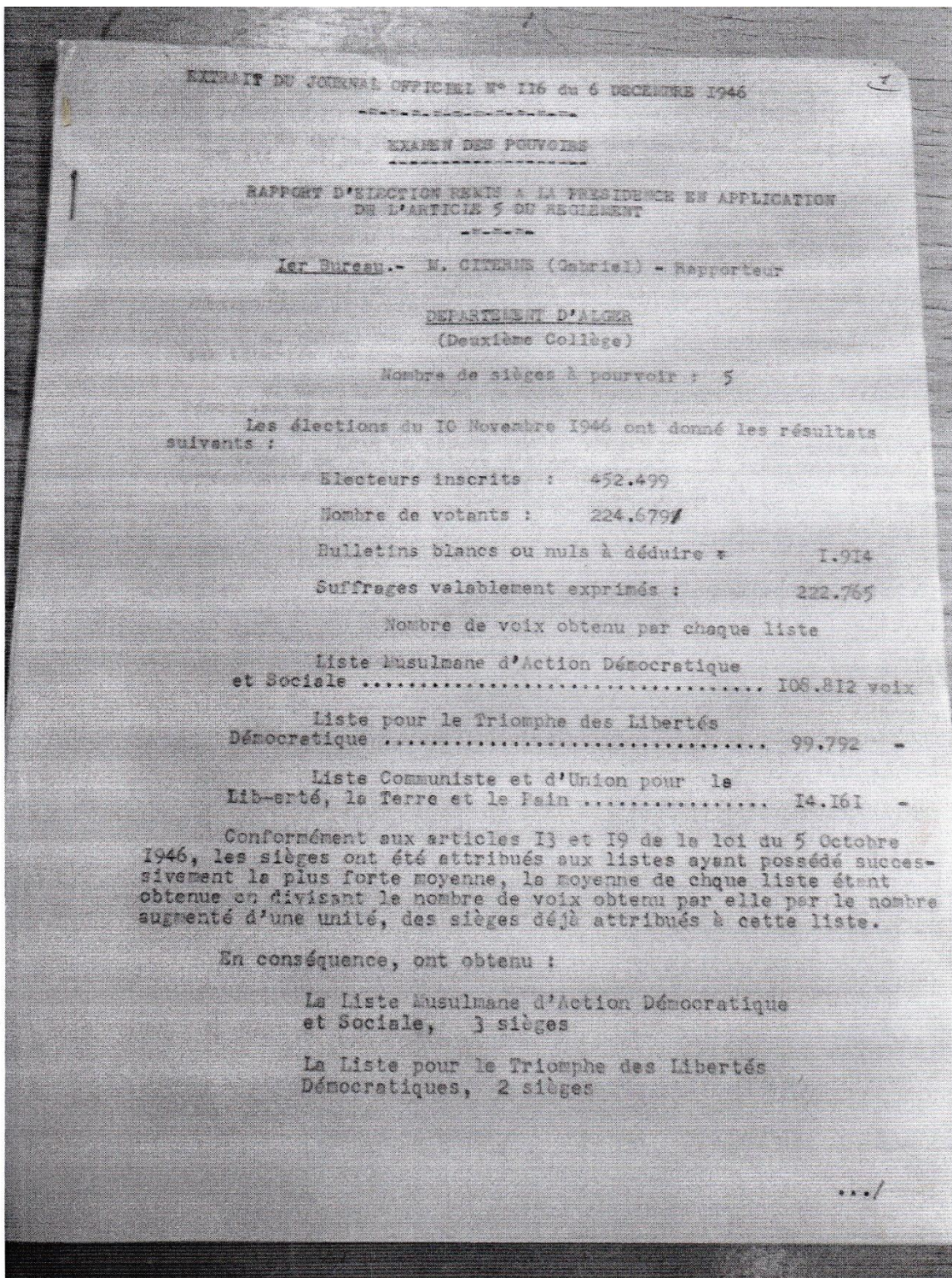
ان يدعو الى مباشرة التصويت يوم 4 افريل 1948 للممثلين بالمجلس الجزائري وهذه فرصة تسخ لك لتعزيز الانتصارات الوطنية الباهرة التي احرزها الشعب الجزائري الحر في الانتخابات البلدية ثم في انتخاب "الجماعات" بالدواوير في المدة الاخيرة فقد اصدرت الامة حكمها القاسي على نظام الحكم الاستعماري الجزائر الذي بادى مسات في الدنيا كلها وبقيت افاعيه وحياته تعى في بلادنا ونظرا للظروف الحائرة فان هذه الانتخابات لها أهمية كبرى واعناء عظيم سواء في داخل الجزائر او في خارجها ان فوز حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هو تاييد كبير للوطنية الجزائرية التي تكافح في سبيل التحرير من يبر الاستعمار الغاشم وهذا الفوز الذي يتحقق بحول الله وقوته معناه في الخارج ان الشعب الجزائري مصمم على فكرة الامة الجزائرية ذات السيادة وعلى انه يريد ان يتمتع بحرية كاملة غير منقوصة في الوقت الذي يتظم فيه العالم الاسلامي والعالم العربي وينزلان الى ميدان النضال المرير للتخلص نهائيا من اغلال الاستعمار لا ينبغي للشعب الجزائري المسلم ان يبقى معزول عن هذه الحركة التحريرية القوية بل ينبغي له ان يثبت وجوده ويدافع عن كيانه الوطني وهذا الفوز سيكون ان شاء الله حاسما يقطع دابر الاسطورة الحقيقية القائلة بان "الجزائر فرنسية" بوجوب مبدأ السيادة الفرنسية

ان يكون عضوا بالهيئة الادارية من الورتلامي ما الجمعية العلماء الجزائريين فسلكت ذلك طريقا معوجا فقد جعل ييسر الفتنة بين العرب والبربر في هذه البلاد وبيت في انصار الجمعية واعضائها العاملين يومئذ دعاية وامة يقول فيها: انه لا يبد ان تضم "هيئة" الجمعية اعضاء من البربر ولا ينبغي ان يكونوا كلهم عربا وافهموه حينئذ ان هذه جمعة علماء لا يبد فيها من الكفاءة وليست مجلدا ثانيا ولما رسب وخاب في انتخابات الجمعية ارعد واربز ونخر وانتحر وطاول الشمس والقمر واصبح داعية الفتاق بين المسلمين الجزائريين وكان (قديما) متعجرفا فيلذذ الناس قنافر الى باريس وهناك قام يدعو الى التعوية ضد العرب في اوساط العمال الجزائريين الذين هم من جبال الزواوة ووجد شندا قويا وعضدا متينا في بعض المستشرقين الفرنسيين الحائدين على العرب والاسلام وكنت الحركة الوطنية قد اختلرت في الجزائر بين قسدي لها الفظيل يحاربها بقسوة وعنف حربا لا هوادة فيها ولا لين وفي ذلك الحين اعتدته جمعية العلماء لتجعل مندوبها في باريس بهذه الصفة استولى على اموال الجمعيات والوادي الجزائرية "مكتب الاستعلامات العسكرية الفرنسية" في باريس ومار عوتنا للمكتب الثاني (دونيام بيرو) وذلك بوامطة المستشرق الفرنسي الذي هو ضابط بالمكتب الثاني وعلى ثقة "السوزيام بيرو" مافر الى سويسرة للتجنس على عطفوة العلامة المرحوم تكيب اوسلان وهي حضرة الامير اخذ يتشم الحركة الوطنية الجزائرية كلها ويوجهه الكلمات القارعة الجارحة الى زعيم الجزائر المحجوب الحاج مصالي وكان حاضرا بمجلس الامير فلم يكن من صاحب العطفوة (رحمه الله) الا ان اتهر الفظيل وامره بالتزام الادب والذيادة والدوق فلم يمتثل فطرده الامير من مجلسه طرد الامير

بسلاد وعرضها ان يكون عضوا بالهيئة الادارية من الورتلامي ما الجمعية العلماء الجزائريين فسلكت ذلك طريقا معوجا فقد جعل ييسر الفتنة بين العرب والبربر في هذه البلاد وبيت في انصار الجمعية واعضائها العاملين يومئذ دعاية وامة يقول فيها: انه لا يبد ان تضم "هيئة" الجمعية اعضاء من البربر ولا ينبغي ان يكونوا كلهم عربا وافهموه حينئذ ان هذه جمعة علماء لا يبد فيها من الكفاءة وليست مجلدا ثانيا ولما رسب وخاب في انتخابات الجمعية ارعد واربز ونخر وانتحر وطاول الشمس والقمر واصبح داعية الفتاق بين المسلمين الجزائريين وكان (قديما) متعجرفا فيلذذ الناس قنافر الى باريس وهناك قام يدعو الى التعوية ضد العرب في اوساط العمال الجزائريين الذين هم من جبال الزواوة ووجد شندا قويا وعضدا متينا في بعض المستشرقين الفرنسيين الحائدين على العرب والاسلام وكنت الحركة الوطنية قد اختلرت في الجزائر بين قسدي لها الفظيل يحاربها بقسوة وعنف حربا لا هوادة فيها ولا لين وفي ذلك الحين اعتدته جمعية العلماء لتجعل مندوبها في باريس بهذه الصفة استولى على اموال الجمعيات والوادي الجزائرية "مكتب الاستعلامات العسكرية الفرنسية" في باريس ومار عوتنا للمكتب الثاني (دونيام بيرو) وذلك بوامطة المستشرق الفرنسي الذي هو ضابط بالمكتب الثاني وعلى ثقة "السوزيام بيرو" مافر الى سويسرة للتجنس على عطفوة العلامة المرحوم تكيب اوسلان وهي حضرة الامير اخذ يتشم الحركة الوطنية الجزائرية كلها ويوجهه الكلمات القارعة الجارحة الى زعيم الجزائر المحجوب الحاج مصالي وكان حاضرا بمجلس الامير فلم يكن من صاحب العطفوة (رحمه الله) الا ان اتهر الفظيل وامره بالتزام الادب والذيادة والدوق فلم يمتثل فطرده الامير من مجلسه طرد الامير

الى معالي عزام باشا باطيب الشبان بالعادة بل اليه ابتهالا بامة سبلا لانهاد لم الي الحرية التام صالي الحاج ت المرافة هي مة الجزائر) على تقسيم

بسلاد وعرضها ان يكون عضوا بالهيئة الادارية من الورتلامي ما الجمعية العلماء الجزائريين فسلكت ذلك طريقا معوجا فقد جعل ييسر الفتنة بين العرب والبربر في هذه البلاد وبيت في انصار الجمعية واعضائها العاملين يومئذ دعاية وامة يقول فيها: انه لا يبد ان تضم "هيئة" الجمعية اعضاء من البربر ولا ينبغي ان يكونوا كلهم عربا وافهموه حينئذ ان هذه جمعة علماء لا يبد فيها من الكفاءة وليست مجلدا ثانيا ولما رسب وخاب في انتخابات الجمعية ارعد واربز ونخر وانتحر وطاول الشمس والقمر واصبح داعية الفتاق بين المسلمين الجزائريين وكان (قديما) متعجرفا فيلذذ الناس قنافر الى باريس وهناك قام يدعو الى التعوية ضد العرب في اوساط العمال الجزائريين الذين هم من جبال الزواوة ووجد شندا قويا وعضدا متينا في بعض المستشرقين الفرنسيين الحائدين على العرب والاسلام وكنت الحركة الوطنية قد اختلرت في الجزائر بين قسدي لها الفظيل يحاربها بقسوة وعنف حربا لا هوادة فيها ولا لين وفي ذلك الحين اعتدته جمعية العلماء لتجعل مندوبها في باريس بهذه الصفة استولى على اموال الجمعيات والوادي الجزائرية "مكتب الاستعلامات العسكرية الفرنسية" في باريس ومار عوتنا للمكتب الثاني (دونيام بيرو) وذلك بوامطة المستشرق الفرنسي الذي هو ضابط بالمكتب الثاني وعلى ثقة "السوزيام بيرو" مافر الى سويسرة للتجنس على عطفوة العلامة المرحوم تكيب اوسلان وهي حضرة الامير اخذ يتشم الحركة الوطنية الجزائرية كلها ويوجهه الكلمات القارعة الجارحة الى زعيم الجزائر المحجوب الحاج مصالي وكان حاضرا بمجلس الامير فلم يكن من صاحب العطفوة (رحمه الله) الا ان اتهر الفظيل وامره بالتزام الادب والذيادة والدوق فلم يمتثل فطرده الامير من مجلسه طرد الامير

ملحق رقم 13: نتائج انتخابات نوفمبر 1946.¹¹ A.N.O.M, Département d'Alger, 1K / 636

ملحق رقم 14: نتائج انتخابات الجمعية الجزائرية 4 و 5 أبريل 1948.¹

¹ -Oran républicain, supplément au n° 4 et 5 Avril 1948

ملحق رقم 15: نتائج انتخابات الهيئة الثانية 1947-1949.¹

TABLEAU COMPARATIF DES VOIX ET SIEGES
OBTENUS PAR LES DIFFERENTS PARTIS LORS DES ELECTIONS GENERALES DE 1946,
DES ELECTIONS MUNICIPALES DE 1947 ET DES ELECTIONS CANTONALES DE 1949

2ème COLLEGE

	Elections Générales 10 Novembre 1946			Elections Municipales 19 Octobre 1947			Elections cantonales 20 Mars 1949		
	Voix	%	Sièges	Voix	%	Sièges	Voix	%	Sièges
M.T.L.D.	159.564	33	5	62.037	31	632	366	Absten-	
U.D.M.A.	Abstention			49.597	24.5	238	136	36.439	10
P.C.A.	81.995	17	2	5.734	2.7	67	3,6	12.911	3
INDEPENDANTS	245.755	50	8	83.030	39.5	813	462	320.206	87
			15			1750	3		32

(1) ...
Les ...

¹ A.N.O.M FONDS MINISTERIELS 81 F/ 691 F

الفهارس

فهرس الأعلام

(أ)

إبراهيم معيزة: 365, 364

إبراهيمي لخضر: 415, 236, 214

ابن التهامي: 94, 95, 128, 141, 155, 157, 158, 159, 160, 162, 171,

174, 179, 187, 198, 210, 211, 212, 213, 214, 260

ابن العربي: 169, 198

ابن جلول, 237, 239, 242, 260, 310, 340

ابن رجال: 174, 179

أبو القاسم سعد الله: 325

أحمد بهلول: 153, 178, 179, 190, 204, 207

أحمد بودة: 350, 353, 381, 429, 434

أحمد بومنجل: 282, 305, 345

أحمد توفيق المدني: 37, 305, 306, 422

أحمد عميش: 177

أحمد فرانسيس: 345, 416, 434, 435

أحمد مزغنة: 270, 272, 350, 353

أحمد مهساس: 35, 329, 446

إدوارد هيريو: 190, 193

ارزقي كحال: 209, 266, 279, 283

الأمير خالد: 16, 18, 74, 75, 91, 95, 98, 106, 107, 108, 109, 110, 111,
112, 113, 118, 124, 125, 128, 131, 133, 138, 141, 142, 143, 144,
145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 155, 156, 157, 158,
159, 160, 161, 162, 163, 164, 166, 167, 169, 170, 171, 172, 173,
174, 175, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187,
188, 189, 190, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 201, 202,
203, 204, 205, 206, 207, 209, 210, 213, 250, 338, 361, 451, 452,
480, 511, 513, 514, 515, 520

الأمير عبد القادر: 48, 51, 52, 107, 108, 110, 141, 143, 158, 172, 428,
520

الأمير عبد الكريم الخطابي: 195

الأمير عبد المالك: 144, 185

الأميرال أبريال: 292

الأمين العمودي: 101, 262, 274, 276, 283

البشير الإبراهيمي: 68, 230, 261, 262, 305, 306, 320, 327, 332, 337,
511

الحاج عبد القادر: 106, 208

الحاج عمار: 104, 197

الحاج عمارة: 283

الحاج موسى: 153, 155, 157, 159, 160, 161, 196

الحواس باي العقون: 345

الداي حسين: 93, 150

الدكتور حفيظ: 158

الشريف بن حبيلس: 100

الشريف حاج سعيد: 345

الطيب العقبي: 67, 261, 262, 521

الطيب بولحروف: 351

العربي التبسي: 305, 448

الكاردينال لافيغري: 72

المقراني: 53, 186

الملك فاروق: 423

إبول عمار: 270, 272

أوبو: 262

أوجين إيتيان: 43, 395

أورابح علي: 278

أوزقان عمار, 271, 273, 275, 328, 339

آيت علي محمد بن بلعيد: 416

إيف شاتينييو: 402, 401, 367, 365

(ب)

باروكاند فيكتور: 198

باش تارزي بن عودة: 262

بانون أكلي: 208, 206, 204, 190

بركاني محمد: 206

بشير عبد الوهاب: 339, 262

بعلي محند أو لحاج بن ارزقي: 418

بلحاج جيلالي: 368

بلعربي, 416, 277

بن الحاج: 276, 275, 274, 270, 268, 260, 187

بن العربي: 409, 197, 177, 175, 172, 159

بن أمزيان: 208

بن باديس: 395, 306, 266, 262, 235, 230, 188, 153

بن تامي بلقاسم: 159

بن تامي خضر: 159

بن تونس أحمد بن محفوظ: 164

بن تونس عبد الرحمان: 353

بن تونس مناد: 415, 437

بن جاب الله لخضر: 236

بن جلول: 196, 204, 210, 233, 235, 236, 238, 239, 240, 256, 260,

262, 278, 295, 301, 304, 305, 316, 340, 356, 438, 453

بن حليلة: 236, 409, 416, 437

بن خلاف سي حسان: 278

بن خليل: 240, 356, 386, 417

بن رحال: 92, 153, 166, 187

بن رضوان ابراهم: 198

بن سالم: 278, 345, 409, 417, 418, 437

بن سمان إلياس: 159, 172, 197, 198

بن شنان: 187, 214, 236

بن شنوف: 353, 354, 438

بن صيام: 93, 145, 165, 187, 229, 243, 339

بن طوبال لخضر: 433

بن عبود حاج: 278, 417

بن علي شريف: 165, 188, 236, 438

بن علي فخار: 93, 94

بن علي مزيان: 198, 200

بن عودة زيان: 283

بن عودة عمار: 433

بن قانة: 188, 237, 240, 418

بن يعقوب: 188, 236

بن يوسف بن خدة: 183, 304, 340, 429, 430, 529

بن يونس: 214, 236

بهلول أحمد: 339

بوانكاري: 95, 104, 140, 189, 190, 193

بوتارن قادة: 416, 437

بودة محمد: 415

بودرية محمد: 409, 417

بوزار محمد: 165

بوزيد سعال: 326

بوشريط علاوة: 95, 103

بوشنافة محمد: 415

بوصوف: 238, 433

بوضربة: 47, 91, 93, 94, 124, 152, 155, 159, 268, 271, 517

بوطالب: 198, 199, 200, 418, 438

بوطيبة الحاج بن يمينة: 187

بوطيبة عبد الرحمن: 339

بوعكاز صفاقصي علي: 271, 273

بوقادوم: 353, 354, 365, 410, 435

بوقرط: 206, 268, 283

بوقورط بن علي: 271, 273

بوكردنة: 262, 270, 272, 283, 285

بولكروة عباس أكروف: 238

بومالي: 238, 278

بومدين بشير: 159, 270, 272

بومدين معروف: 266, 274

بومعزة: 238

بومنجل: 293

بيار بوردي: 211, 213, 214, 224, 226

بيجو: 48, 52, 95, 428

(ت)

تامي بن داود: 199

تشكيکن: 170, 171, 172, 197, 198, 200, 213, 214, 242, 243, 244,
267, 268, 271, 275, 276, 281

(ج)

جادون سماعيل: 198

جاك شوفالي: 365, 401, 444

جان رونوار: 224

جان ميليا: 280

جعفر صادق: 159

جماد شريف: 354

جمال دردور: 353

جمال شريف: 335

جوادي لخضر: 198

جول ستيق: 118

جول فيري: 65, 101, 140

جوليان: 18, 66, 90, 94, 114, 116, 118, 133, 134, 152, 201, 209, 261,
309, 316, 317, 320, 336, 338, 339, 344, 346, 366, 405, 420, 421,
432, 439, 444, 516

جونار: 60, 73, 90, 93, 107, 116, 117, 118, 119, 130, 133, 167, 168,
169

جيل موخ: 425

جيلالي مبارك: 417

(ح)

حاج حمو: 159

حاج عمار: 95, 104, 156, 159, 164, 171, 179, 198, 212, 214

حاج عمارة: 273, 281, 285

حاج مصطفى: 159, 270

حدو: 196, 198, 200, 213, 270

حسين آيت أحمد: 339, 433

حسين عبد الرحمن: 159

حسين عسلة: 350

حسين لحول: 269, 350, 351, 353, 410, 428

حفيظ ساطور: 212

(خ)

خلاف: 283 ,278 ,238 ,219

خليفة بن عمار: 269

خليل قايد لعيون: 99

(د)

دالي باي رشيد: 339

داني الحبيب ولد الشارف: 238

دباغين: 381 ,373 ,354 ,353 ,351 ,350 ,299

دكتور تمزالي عبد النور: 272 ,270 ,268 ,171 ,163 ,159

دندان صادق: 159

دوار محمد: 286 ,284 ,281

دي بورمون: 150 ,93 ,77

دييرو هيريوت: 365

ديغول: 324 ,317 ,316 ,315 ,313 ,312 ,311 ,309 ,302 ,290 ,34 ,17

338 ,364 ,366 ,452 ,512

ديفال: 326

(ر)

راجف بلقاسم: 209

رايس مراد: 159, 198, 200, 213

رواني: 88

روجي ليونارد: 439

روديبه: 83

روزفلت: 302, 447

روني مايير: 401, 404

(ز)

زروق: 145, 164, 179, 187, 210, 229, 271, 274, 276, 281, 283, 284,

285, 286, 287

زكرياء مفدي: 269, 270, 274, 293, 328

زناتي رابح: 193

(س)

ساطور رشيد: 172, 198

سايج: 345, 415, 437

سايج عبد القادر: 236, 310, 311, 312, 415

سايج منور: 437

ستيق: 186

سعد دحلب: 304

سعدان: 237, 238, 240, 262, 278, 306, 345, 347, 356, 386

سعدون: 208, 411

سفينجة جمال: 271

سماتي: 214, 236

سويداني بوجمعة: 428, 433

سي أحمد التيجاني: 418

سي صالح أحمد: 188, 236, 416

سي صالح طيب: 236

سي محند سعيد بن محمد: 416

سيد علي عبد الحميد: 365

سيدي بومدين: 171, 175, 198, 212, 214, 268, 270, 272

سيسبان: 210, 213, 236, 239, 240, 282

(ش)

شارل جيد: 140

شارل ميشال: 151, 249, 261

شبيلة جيلالي: 208

شرشالي محمد: 415

شرقي عبد القادر: 416, 409

شكال علي: 437, 409

شنتوف: 427, 416, 411, 409, 365, 350, 282

شوادرية: 340, 335

شوقي مصطفى: 350

(ص)

صادق دندن: 220, 112

صحراوي: 427, 214, 171

صفوي أحمد: 198

صوالح: 181, 171, 159, 155, 124

(ط)

طافراوي عبد القادر: 409

طالب عبد السلام: 262, 238, 166

طاهرات: 411, 262

طيار: 268, 244, 243, 212

طيار محمد: 272, 270, 242

(ع)

عاشور: 165, 181, 199, 339, 340

عباس بن جانة: 152

عبان رمضان: 304

عبد الرحمان السبتى: 208

عبد الرحمان كيوان: 446

عبد الرحمن بوكردنة: 260

عبد الرحمن حفيظ: 353

عبد السلام مهني: 165

عبد العزيز المنور: 190, 204

عبد القادر محداد: 345

عبد اللطيف: 181, 187

عبدى محمد: 270, 272

عدة محي الدين: 411

علي المحامي المراكشي: 190, 204

علي شريف الطاهر: 172, 179, 198, 201, 212

علي شكال: 416

عمار خليل: 353

عمار عيماش: 209

عمر أوصديق: 351

عمر بوضربة: 189, 94

عوار عمار: 243, 236

(غ)

غابريال أبو: 167

غاستون دوميرق: 226

غاندي صالح: 208

غبريال عبو: 258

غراب معمر: 236

غوسي أحمد: 236, 187, 182

غضبان عمار: 271, 198

غلام الله: 437, 416, 411, 409, 354, 238, 236, 187

غلام الله محمد: 409, 236, 187

(ف)

فارس عبد الرحمن: 512, 362, 361, 339

فانسون اوريول: 367

فرانسوا مارنور: 151

فرحات عباس: 53, 55, 66, 120, 130, 140, 188, 193, 196, 209, 210,
227, 233, 237, 260, 278, 295, 298, 299, 303, 304, 305, 306, 307,
308, 309, 310, 311, 316, 317, 318, 320, 325, 327, 331, 336, 337,
338, 340, 341, 343, 344, 345, 346, 349, 350, 365, 366, 373, 381,
386, 405, 410, 417, 432, 434, 442, 452, 520, 528

فرشوخ: 213, 262, 285

فرنان: 285, 286

فروخي مصطفى: 415

فضيل روني: 236

فقار العربي: 102

فكار بن علي: 102

فكتور باروكان: 81, 170, 172

فلاندان: 117

فيري: 70, 92, 100, 101, 140

فيكتور سبيلمان: 177, 190

فيلاي مبارك: 279, 352

(ق)

قارة علي: 95

قاسي: 143

قاسيمي حاج إبراهيم: 415

قاضي عبد القادر: 305, 353, 365

قاضي محمد: 238, 262

قايد حمود: 156, 159, 164, 171, 175, 185, 187, 196, 197, 198, 213

قداري الجيلالي: 409, 411

قداش: 18, 19, 32, 54, 63, 64, 66, 101, 102, 119, 124, 129, 133, 143,

145, 147, 150, 157, 168, 173, 174, 180, 189, 198, 199, 200, 204,

209, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 232, 233, 234, 235,

237, 238, 240, 241, 242, 249, 250, 253, 254, 259, 263, 264, 265,

267, 269, 270, 274, 276, 284, 285, 286, 287, 293, 297, 314, 330,

331, 343, 344, 345, 350, 354, 355, 356, 357, 361, 367, 369, 370,

380, 381, 382, 383, 385, 387, 404, 408, 409, 413, 419, 433, 439,

513

قدور بلقاسم: 288

قدور ساطور: 345

قرطوبي يوسف: 198

قلي أحمد: 188

قهرية زين: 278

(ك)

كاترو: 311, 310, 309

كازناف: 237

كاكاشي محمد: 172

كراد خليفة: 198, 172, 159

كـرطوبي راشد: 273, 271

كريميو: 292, 255, 79, 38

كزلي محمد: 272, 270

كلوزيل: 94, 52

كليمنصو: 134, 118, 117, 116, 115, 113, 112, 94, 89, 75, 35, 16

451, 395, 183, 140, 139

كميل شوطن: 70

كهريه الزين: 238

كورا باشا محمد: 181, 165, 164

كيتولي: 251, 89

(ل)

لادميرال: 271, 268, 171, 159, 157

لامورسيير: 395, 223

لحول حسين: 274, 350

لخضاري: 238, 278, 417, 427

لخضر حيواني: 279

لوفيبور: 186

لونيسي علاوة: 188

لويس الأكبر: 106

لويس الكبير: 143

لويس فيليب: 27

ليغ: 117

ليون بلوم: 33, 174, 248, 252, 256

لييغ: 140, 451

(م)

ماحي محمد: 270, 272

مارسيل ريني: 251

ماريوس موتيه: 29

ماكس فيرنيه: 425

مالك بالنبي: 206

مبارك بن علال: 235, 242, 243, 244

محمد الأمين العمودي: 260

محمد بلكل: 196

محمد بلوزداد: 350

محمد بن عبد الكريم الخطابي: 422

محمد بن قدور: 91

محمد بوضياف: 369, 368, 364

محمد خيضر: 433, 428, 353, 350

محمد دوار: 286, 285, 281

محمد شرشالي: 350

محمد عباس: 430, 282

محمد قنانش: 279, 274, 266, 261

محمد مسطول: 274, 272, 270, 269

محمد يوسف: 365, 321

محمدي رابح: 339

محمود كحول: 103

محمودي أحمد بوعمرّة: 339

محي الدين زروق: 179, 174, 171

محي الدين عدة: 417, 409

مختار الحاج السعيد: 95, 97, 103

مختاري عبد القادر: 180

مختاري محمد: 354

مردوخي شالوم: 212

مزغنة: 354, 365, 394

مزيان: 159

مزيان لخصر: 271

مزياني الحاج: 187

مسعودي عمار: 269, 270, 272

مصالي: 178, 190, 199, 204, 207, 208, 209, 231, 247, 257, 260, 263,

265, 266, 269, 273, 274, 275, 276, 278, 279, 281, 282, 287, 293,

294, 299, 301, 303, 306, 317, 318, 319, 320, 321, 327, 329, 331,

335, 336, 338, 340, 344, 349, 350, 351, 352, 353, 387, 407,

410, 409, 427, 434, 441, 442, 443, 444, 448, 516, 518

مصباح صالح: 418

مصطفاوي: 356

مصطفاوي الهادي: 345

مصطفاي شوقي: 417

مصطفى اسطبولي: 409

مصطفى بن بولعيد: 368

مصطفى بن رزوق: 274, 266

معروف بومدين: 269

معروف محمد: 339, 208

مقرا روش: 208

مكي بزغود: 354, 277

منية داودي: 418

مهالدي بلقاسم: 272, 270

موتي: 451, 140

موريس: 16, 22, 33, 157, 182, 196, 223, 232, 247, 248, 249, 251,

252, 271, 396, 429, 521.

موريس فيوليت: 16, 33, 182, 196, 211, 213, 223, 232, 249, 251, 252

مورينو: 43, 235, 293

موساوي رابح: 274

موسى بن شغوف: 170

مولاي مرياح: 408

مولاي مصطفى: 164, 187, 243, 276

ميرة محمد: 164

ميسمي: 81

ميليران: 186 ,185 ,184 ,183 ,138

(ن)

نابليون الثالث: 77 ,54 ,36

نايجلان: 14 ,17 ,27 ,375 ,376 ,378 ,388 ,389 ,401 ,402 ,404 ,405 ,406 ,407 ,411 ,414 ,419 ,420 ,421 ,425 ,426 ,428 ,432 ,433 ,434 ,436 ,438 ,439 ,440 ,453 ,454 ,455 .

هنري علاق: 315

هنري فليب بيتان: 292

هومانى بلقاسم: 188 ,165

هيريو: 16 ,192 ,193 ,194 ,196 ,201 ,518

(و)

وارني: 50 ,415

واعلي بناني: 365

ولد عودية: 444

ولد عيسى مصطفى: 197

ولسون: 150

وليد عيسى: 157 ,159 ,172 ,270 ,272

ونستون تشرشل: 454

ويلسون: 11, 104, 112, 113, 115, 148, 149, 151, 152, 157, 193, 303,

458

(ي)

يحيى بوعزيز: 52, 69

يوسفي حميدة: 165, 175

فهرس الأملكن

فهرس الأماكن:

(أ)

أثينا: 10, 24

إسبانيا: 195, 248

إفريقيا: 16, 18, 43, 65, 72, 79, 85, 90, 103, 114, 116, 118, 125, 126,
134, 178, 190, 191, 192, 193, 201, 203, 204, 205, 206, 208, 209,
210, 216, 225, 231, 232, 233, 247, 261, 267, 269, 293, 302, 303,
309, 317, 320, 321, 333, 336, 338, 339, 344, 346, 352, 366, 402,
420, 421, 423, 424, 432, 439, 444, 445, 448, 452, 508, 509, 510
512

إفريقيا الغربية: 81

أفلو: 294, 396, 411

أقبو: 188, 236, 361, 397, 418

الاتحاد السوفياتي: 294, 403

الإسكندرية: 23, 65, 115, 189, 202, 509, 512, 513

الأغواط: 345, 398, 409

الألزاس: 53, 177, 402, 405

الأوراس: 210, 223, 240, 386, 397, 510

البرواقية: 393 ,361 ,339

البلدية: 1 ,2 ,22 ,165 ,180 ,182 ,185 ,227 ,274 ,285 ,391 ,393 ,415 ,

420 ,427 ,433 ,437 ,512

البيض: 72 ,410

الثنية: 393 ,412

الجزائر: تقريرا كل الصفحات.

الجلفة: 398

الحراش: 265 ,269 ,287 ,293 ,393 ,415

الخروب: 238 ,396 ,417 ,434 ,438

الشلف: 36 ,165 ,227 ,236 ,345 ,363 ,382 ,353

الصحراء: 225 ,262 ,296 ,379

العاصمة: 39 ,48 ,67 ,94 ,112 ,113 ,141 ,151 ,157 ,158 ,162 ,170 ,

182 ,188 ,196 ,211 ,225 ,227 ,244 ,258 ,260 ,261 ,265 ,266 ,267 ,

269 ,273 ,282 ,284 ,286 ,295 ,327 ,339 ,345 ,354 ,361 ,364 ,377 ,

413 ,433 ,440 ,443

القاهرة: 119 ,149 ,292 ,300 ,332 ,340 ,406 ,422 ,423 ,424 ,505 ,508

القليعة: 236 ,282 ,392 ,398 ,433

الكونغو: 303 ,313 ,320

ألمانيا: 53 ,79 ,82 ,83 ,113 ,115 ,280 ,292 ,294 ,296 ,300 ,302 ,304 ,321 ,326

المدية: 113 ,164 ,179 ,187 ,269 ,274 ,276 ,391 ,393 ,415

المسيلة: 237 ,398 ,409

المغرب الأقصى: 74 ,77 ,82 ,144 ,205 ,422

المغرب العربي: 10 ,195 ,231 ,234 ,304 ,373 ,379 ,381 ,401 ,408 ,419

422 ,423 ,432 ,446 ,447 ,486 ,501 ,505 ,521

الميلية: 396

الولايات المتحدة الأمريكية: 16 ,112 ,149 ,150 ,247 ,447

أم البواقي: 236 ,397

إنجلترا: 280

اورليون فيل: 36

أوروبا: 81 ,82 ,87 ,115 ,202 ,234 ,325 ,402 ,510 ,514 ,522

أومال: 36 ,164 ,391 ,393 ,394 ,412 ,413

إيطاليا: 36 ,83

أيكس أون بروفانس: 19 ,202 ,206

(ب)

باتقة: 36, 210, 236, 237, 240, 249, 278, 282, 319, 327, 353, 355,

521, 417, 397, 392, 386

باريس: 29, 89, 71, 82, 92, 94, 101, 104, 105, 108, 109, 111, 118,

129, 130, 132, 143, 146, 149, 161, 162, 173, 174, 183, 189, 190,

195, 201, 204, 206, 207, 210, 227, 242, 247, 251, 252, 258, 279,

282, 292, 294, 312, 361, 364, 379, 402, 403, 440, 504, 513, 522

باليكو: 394, 409, 411, 416, 427

بجاية: 36, 240, 241, 278, 282, 361, 382, 397

برازافيل: 304, 313, 320

برج بوعرييج: 177, 230, 398, 418, 434, 438

بسكرة: 95, 104, 177, 188, 238, 239, 240, 345, 382, 386, 397, 398,

417, 418, 523

بلعباس: 266, 274

بورغايدون: 394, 416, 437

بوزريعة: 1, 2, 282, 392, 434, 514

بوسعادة: 143, 393, 415

بوغار: 320

بوغاري: 437 ,433 ,415 ,393 ,164

بوفاريك: 393 ,226

بير غبالو: 415 ,393 ,214

(ت)

تبسة: 438 ,434 ,432 ,417 ,397 ,381 ,305

تلمسان, 24 ,33 ,37 ,77 ,92 ,95 ,104 ,178 ,187 ,236 ,261 ,266 ,279 ,

382 ,391 ,395 ,408 ,416 ,433 ,520

تنس: 437 ,433 ,415 ,393 ,187

توقرت: 398 ,338 ,38

تونس: 68 ,86 ,164 ,187 ,295 ,307 ,353 ,354 ,365 ,373 ,415 ,424 ,

437 ,503

تيارت: 37 ,108 ,187 ,199 ,236 ,238 ,391 ,394 ,411 ,416 ,434 ,437

تيزي وزو: 36 ,165 ,188 ,236 ,274 ,282 ,339 ,391 ,394 ,416

(ج)

جيجل: 283 ,278 ,238 ,198 ,104 ,95

(خ)

خنشلة: 439 ,438 ,434 ,417 ,397 ,394 ,382 ,318 ,170

(د)

دمشق: 106 ,142 ,153 ,160 ,202 ,230 ,503

(ذ)

ذراع الميزان: 394 ,416

(ز)

زرالدة: 295 ,392

(س)

سطيف: 36 ,165 ,188 ,236 ,237 ,240 ,278 ,295 ,316 ,322 ,325 ,334

507 ,417 ,397 ,392 ,386 ,361 ,335

سعيدة: 238 ,344 ,396 ,410 ,417 ,434 ,437

سكيكة: 36 ,269 ,274 ,278 ,381 ,396 ,402

سور الغزلان: 36 ,391 ,393 ,394

سوريا: 64 ,111 ,147 ,153 ,202 ,209 ,247 ,307 ,309 ,503

سوق اهراس: 238 ,278 ,396 ,417 ,434 ,438

سيدي بلعباس: 37 ,77 ,156 ,177 ,265 ,391 ,395 ,409 ,411 ,416 ,434

520 ,437

(ش)

شرشال: 382 ,393

(ع)

عزازقة: 188

عنابة: 36, 50, 89, 95, 99, 188, 218, 236, 278, 335, 345, 396, 433,
513, 508

عين البيضاء: 173, 188, 238, 278, 396, 417

عين الدفلى: 180, 236, 393

عين الصفراء: 38, 398, 418, 434, 438

عين بسام: 164, 187, 214, 236, 393, 394, 412, 415, 433, 437

عين تموشنت: 265, 361, 395

عين مليلة: 154, 237, 329, 396

(غ)

غرداية: 38, 269, 338, 398, 418, 434, 438

غليزان: 207, 227, 236, 265, 283, 395, 416

فرنسا: تقريبا كل الصفحات.

فليب فيل: 392, 417

فيالار: 393, 415, 433, 437

فيليب فيل: 36, 396, 402, 434, 438

(ق)

قالمة: 36 ,238 ,268 ,269 ,278 ,322 ,335 ,392 ,396 ,412 ,414 ,417 ,
433 ,427

قسطنطينة: 28 ,36 ,43 ,53 ,57 ,60 ,89 ,94 ,95 ,101 ,103 ,132 ,134 ,135 ,
143 ,154 ,166 ,169 ,188 ,199 ,210 ,213 ,216 ,221 ,226 ,229 ,233 ,
235 ,236 ,237 ,238 ,240 ,241 ,254 ,262 ,266 ,269 ,274 ,278 ,283 ,
295 ,305 ,312 ,317 ,326 ,333 ,335 ,338 ,340 ,342 ,345 ,349 ,350 ,
352 ,353 ,354 ,357 ,375 ,379 ,382 ,388 ,392 ,396 ,401 ,404 ,405 ,
409 ,414 ,417 ,418 ,433 ,434 ,436 ,438 ,504 ,511 ,512 ,513 ,520
521

(م)

مستغانم: 36 ,37 ,94 ,187 ,236 ,238 ,261 ,265 ,266 ,391 ,395 ,416 ,
434 ,437 ,499

مصر: 23 ,66 ,119 ,143 ,149 ,189 ,193 ,195 ,332 ,422 ,508 ,513

معسكر: 37 ,187 ,199 ,236 ,391 ,394 ,409 ,410 ,416 ,428 ,434 ,437

مليانة: 36 ,165 ,179 ,182 ,187 ,227 ,382 ,391 ,393 ,415

(ن)

ندرومة: 92 ,187 ,395

(و)

ورقلة: 418 ,398

وهران: 10 ,28 ,36 ,37 ,38 ,42 ,43 ,52 ,53 ,57 ,69 ,99 ,102 ,123 ,132 ,
134 ,166 ,170 ,185 ,187 ,199 ,210 ,211 ,212 ,226 ,227 ,233 ,236 ,
238 ,256 ,259 ,262 ,265 ,266 ,269 ,274 ,277 ,279 ,283 ,295 ,310 ,
326 ,335 ,338 ,342 ,345 ,349 ,354 ,357 ,360 ,379 ,386 ,388 ,391 ,
394 ,395 ,407 ,411 ,416 ,418 ,428 ,433 ,434 ,436 ,437 ,512 ,513

521

المصادر و المراجع

مصادر البحث ومراجعته

أولاً: المصادر والمراجع

1/ المصادر الأرشيفية: (وثائق الأرشيف الفرنسي)

1-1- Archives Nationales d'outre mer à Aix en Provence (France)

Fonds ministériels 81 F: Boite ,n°10.- Boite 691- Boite 675 -Boite 1211- Boite 1214- Boite 768- Boite 633- Boite 1191 et 1192-

Fonds G G A – Boite 4G/n°4- Boite 12H/ 5- Boite 2CAB /6-8 –SERIE 4G / 3- Boite 3 - 12H/ Boite 15/30- 12H/ Boite 1-12H/5-Boite 12H/14 -Serie H, Boite 9H /53- Serie H, Boite 9H/51. Boite 3H /56. Boite 9H/ 56.

Fonds Oran : Boite 92/2541- Boite E /169- Boite E/17-Serie E 321, n°4 et n° 5. Et n° 10- Serie E/266. E1 n° 296.

Fonds Alger : Serie E IK, Boite 590. - Serie 9H/51-Serie 1K/636-

Fonds de Constantine : A.H.W.C. Mémoire remise le31 mars1943 a Mr Le Gouverneur Général, par Mr Ferhat, Abbas, Ben-Djelloul, Dr Tamzali et autre. L'Algérie devant le conflit colonial, Manifeste du peuple Algérien.

- Serie 93/ 1369. Archive Historique de la wilaya de Constantine., Articles et documents, Documentation Française, 1948.

1-2-Centre D'Archives National Algerien :

- Boite, IBA/ ELA-31, Carton n° 1502.
- Boite, IBA/ ELA/ADC-072, Carton n° 0713.
- Boite, IBA/ ELA, 129, Carton n° 1035.
- Boite, IBA/ ELA, 118/2337/6, D2.
- Archive historique de la wilaya de Constantine, boite N 8. Bis/2

رقم 116 - مصلحة أرشيف ولاية مستغانم العلبة / 23 septembre1875 décret
Fillipi(J)· Rosu (P) sur l'organisation des conseils généraux

1-3- Les sources imprimées:

- La conscription des indigènes », « Algérie dans :Bulletin du comité de l'Afrique Française (B.C.A.F), Octobre 1908.
- Bulletin officiel municipal de la Ville d'Alger 1920.
- Bulletin officiel municipal d'Alger, 18 janvier 1921.
- Bulletin officiel municipal d'Alger, 20 janvier 1921.
- Bulletin officiel du conseil municipal d'Alger, 9 avril 1927.

- Journal Officiel de la République Française /08-02-1919.
- Journal Officiel. .Doc .Parl. Chambre, session extraordinaire,annexe N:1596, séance du 30 décembre 1936.
- Journal Officiel de la République Française,Du 18 /9/1945.
- La conscription des indigènes », « Algérie dans : Bulletin du comité de l'Afrique Française (B.C.A.F), Octobre 1908.
- Gallica, bnf.fr/ bibliothèque nationale de France, conseil supérieur, session 1932.
- Gallica,bnf.fr/ bibliothèque nationale de France, conseils généraux, délégations financières, session extraordinaire, mai juin 1932.

الدوريات والصحف

- الإقدام : عدد4، 11-18-12-1919، ورقم 35، سلسلة 4، 1919/12، عدد 3
- 1919/10/21، سلسلة 3 عدد 7، 1920/10/22، سلسلة رقم 8، 1921/01/7، عدد رقم 19
- 1927/01/14، سلسلة رقم 3 العدد 21، 1921/01/28، عدد رقم 63 1922/01/27 عدد
- 1922/3/80، عدد 70، 1922/06/20، عدد 73 1922/4/07/، عدد 25 1923/03/23
- عدد 27، 1923/4/06.
- البصائر : العدد 29، 29 أكتوبر 1936 السنة 1، العدد 14، 1947/11/17، عدد 16،
- 1947/11/ 28، عدد 34، السنة 2، عدد 13، 1948/04/23، عدد 35، 10 ماي 1948
- عدد 147، السنة الرابعة، عدد 19 مارس 1951 - عدد 140 و 141، 1951/02/05،
- السنة 4، عدد 147، 1951/3/19، عدد 142، 1951/4/12، عدد 147، 16 أبريل 1951. - عدد
- 05، 1951/6/15، عدد 18، 1952/2/29، عدد 184، 10 مارس 1952 - عدد 184، سبتمبر
- 1952 .
- جريدة المبشر: 1912/02/03، العدد 5436 1912/03/12.
- جريدة الأخبار: العدد 13517، 12 ربيع الثاني 1910/4/17 /1328.
- 1921/05/24
- جريدة النجاح : عدد 41، 1937/01/01، عدد 109، 1938/03/05
- جريدة الأمة: 1938/01/21
- الشهاب : 1938/02/18.

- الجزائر الجديدة :العدد49 (أوت - سبتمبر 1950)
- جريدة البلاغ: 07 سبتمبر 1945 .
- جريدة الشعلة: العدد 08 (1950/02/02).
- جريدة الشعب ، عدد2011/05/07.
- مجلة سيرتا، العدد 5، ماي 1981
- المغرب العربي- عدد 01، السنة الأولى- 1947/05/13، عدد 08، بتاريخ 12 سبتمبر 1947- ديسمبر 1947. - عدد 16، 28 نوفمبر 1947-
- مجلة البصائر ،العدد 9مارس 2004.
- المنار:- عدد 05، يوم 15 جوان 1951 - عدد 05، 15 جويلية 1951.- عدد 6، يوم 30 جويلية 1951-عدد 07، 15 أوت 1951- عدد 08،31 أوت 1951- عدد 09، 15 أكتوبر1951.- عدد15، 1 فبراير 1952-عدد17، 06 فيفري 1953-عدد 18، 29 فيفري 1952.
- مجلة المصادر، عدد 17، السداسي الأول، 2008.

LES REVUES ET PRESSES

- Egalité :4^{ème} année n°83-05-09-1947
- Historique de la wilaya de Constantine., Articles et documents Documentation Française, 1948.
- La République Algérienne. » **Resolution de Politique generale adoptee par le troisième congre national de L’U.D.M.A du 07/08 au 09/09/1951** », N 272, 21 septembre, 1951.
- La République Algérienne : **Face au complot colonialiste le front d'unité et d'action nord africain et la condition du succès n°279-14mars1952**
- La République Algérienne : " **Face au combat colonialiste, le front d'unité et d'action du succès** ", La, N 279, 1952.
- **Revue Historia** N, octobre 1971, Sétif, N : octobre 1971
- La conscription des indigènes « **la dépêche Algérienne**, n°8499, jeudi 05 /11/1908.
- La conscription des indigènes « **la dépêche Algérienne**, n°8326.
- La conscription des indigènes, **EL Hack**, n° 40, du 13 au 20 Juillet 1912
- Journal **La justice**, 4emeAnnée, N°. 60, 20 janvier 1937

- Journal l'ISLAM n°134, Dimanche 15 Octobre 1912, « **la conscription des indigènes** »,
- **Attakadoum** du 1^{er} mai 1925
- Le Républicain de Constantine**, du 13/4/1919.
- **L'Echo D'Alger**, du 28 octobre 1919. -**L'Echo d'Alger**, 29 mai 1920. -**L'Echo d'Alger**, N°11-mai1925 **L'Echo d'Alger**, n°9823, le 28-06-1937. **L'Echo d'Alger**, n°,9830 le 05/07/1937-**L'Echo d'Alger**, n°9935 /26 années, le 18/10/1937 .**L'Echo d'Alger**, n°9942 ,26 années, le 25/10/1937. », **l'Echo d'Oran**, n°14529, Mardi 17 Octobre 1911.
- Le messager d'Algérie**, du 12/2/1919.
- **Le Réveil de Mascara** (1912-1918), 10 Juillet 1917
- **La Dépêche Algérienne**, Le 30-10-1908, N° 8493
- **la Dépêche Algérienne**, n°8499, jeudi 05 novembre 1908, La conscription des indigènes
- **la Dépêche Algérienne**, n°8326, La conscription des indigènes Le 02/06/1945.
- La Dépêche Algérienne**, N° 8503, **Déclaration de Ben Siam**.
- **EL Hack**, n° 40, du 13 au 20 Juillet 1912, La conscription des indigènes.
- **La voix Indigène**, n ° 514, jeudi 11 juillet 1940.
- La lutte sociale**, Avril 1927.
- l'humanité**, 1924 رسالة الأمير خالد للرئيس هيريو " 03 جويلية 1924, source, Gallica
- Oran-matin**, 5 mars 1938.
- L'Ikdam**, 23 Mars 1923.n°25.
- **L'Ikdam**· N°35, série4/12-1919

المصادر بالعربية

- 1-الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة، حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر 2007.
- 2-ابن باديس عبد الحميد، الصراع بين السنة والبدعة، ج1، د.ط، دار البعث، دمشق سوريا، د.ت.
- 3- آيت أحمد، حسين: روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة البرزخ، الجزائر، 2004.
- 4- الإبراهيمي محمد البشير، آثار الأمام محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1997.
- 5- ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الجزء الأول، 1920-1936، منشورات السائحي، الجزائر 2010.

- 6- ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الجزء الثاني، 1936-1945، منشورات السائحي، الجزائر، 2010.
- 7- ابن العقون، عبد الرحمن بن براهيم، "الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الجزء الثالث، 1945-1954، منشورات السائحي، الجزائر، 2010.
- 8- اوزقان عمار "الجهاد الأفضل" دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1962.
- 9- بن بلة أحمد، مذكرات كما أملاها روبر ميرل، تر العفيف الأخضر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1963.
- 10- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2010.
- 11- ابن منظور الأنصاري جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب، ج2، منشورات الدار المصرية للتأليف والترجمة (د،ت)
- توينبي أرنولد، مدخل إلى الشؤون العمالية 1، 1925(العالم الإسلامي، لندن، طبعة جامعة أوكسفورد، 1927.
- 12- جبران مسعود، الحرب العالمية الثانية، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، لبنان 1944
- 17- جوليان شارل أندري، افريقيا الشمالية تسيير، القوميات الاسلامية والسيادة الفرنسية، تر المنجي سليم وآخرون، مراجعة فريد السوداني، منشورات الدار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.
- 18- جوليان شارل أندرية، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)، ج1 تر، جمال فاطمي، الطبعة الأولى، شركة دار هومة، الجزائر، 2008.
- 19- الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط4، دارالثقافة، بيروت، لبنان 1980.
- 20- احدادن زهير، شخصيات ومواقف تاريخية، منشورات ANEP، الجزائر، 2003.
- 21- خير الدين محمد، مذكرات، ج2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2002.
- 22- خوجة حمدان بن عثمان، المرأة، تعريب محمد العربي الزبيري، منشورات A.N.E.P، الجزائر، 2005.

- 23-ديغول شارل، **مذكرات الأمل، التجديد، 1958-1962**، ترسموحي فوق العادة منشورات عويدات بيروت، 1971.
- 24- ديغول شارل، **مذكرات الحرب، الوحدة، 1942-1944**، ترجمة عبد اللطيف شرارة ط2، منشورات البحر المتوسط ومنشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.
- 25- شريط عبد الله ومحمد الميلي مبارك، **الجزائر في مرآة التاريخ**، مكتبة البعث قسنطينة، 1956.
- 26- عباس فرحات، **حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار**، ترجمة ابو بكر رحال، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2005.
- 27- عباس فرحات، **الشباب الجزائري 1930**، تر، أحمد منور، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر الإشهار 2007.
- 28- فارس عبد الرحمن، **الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965**، تر، مسعود حاج مسعود، دار القصبية للنشر، 2007.
- 29- الفاسي علال، **الحركة الاستقلالية في المغرب العربي**، طبعة جديدة، مؤسسة علال الفاسي، طبعة منقحة، 2003.
- 30- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1919-1939)**، ج1، هدية من وزارة المجاهدين، بمناسبة الذكرى الخامسة والخمسين لاندلاع الثورة المسلحة ترجمة: أحمد بن البار دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 31- قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2 (1939-1951) تمت الترجمة بالمعهد العالمي للترجمة، أحمد البار، العنوان الأصلي: *Histoire du nationalisme algérien*، tome2 (1939-1951)، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.
- 32- قداش محفوظ، **جزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر (1830-1954)**، ترجمة محمد العراقي منشورات ANEP، 2008.
- 33- قداش محفوظ، **الأمير خالد وثائق وشهادات دراسة الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2009.
- 34- قداش محفوظ وصاري جيلالي، **المقاومة السياسية في الجزائر 1900-1954**، تر، عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1987.

- 35- قداش محفوظ، صاري جيلالي، الجزائر صمود ومقاومات (1830-1954) ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
- 36- قداش محفوظ، قناش محمد، حزب الشعب الجزائري 1937-1939 وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر أوزاينية، ديوان المطبوعات الجامعية 2013.
- 37- غليسيبي جوان، ثورة الجزائر، تر، عبد الرحمان صدقي، الدار المصرية للنشر والترجمة القاهرة، 1951.
- 38- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ENAG éditions، موفم للنشر الجزائر، 2008.
- 39- المدني توفيق: هذه هي الجزائر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية 1956.
- 40- الملي محمد مبارك وشريط عبد الله، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1956
- 41- الملي محمد، المؤتمر الإسلامي الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 42- مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر الحاج مسعود ومحمد عباس، منشورات وزارة المجاهدين، القصة 2002.
- 43- يوسف محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة) ترجمة محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال 2002.

المقالات

- 1- بون غانم، مساهمة الأمير خالد في بناء الحياة السياسية في الجزائر (1919-1924)، مجلة قضايا تاريخية العدد 03، جامعة بن خلدون- تيارت، الجزائر 1437هـ / 2016م
- 2 - بوطورة مصطفى: مقال في جريدة الشعب 07-05-2011 .
- 3 - بوسعيد سمية، الأحزاب الجزائرية والتجربة الانتخابية (1919-1954) المجلة المغربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، عدد2، جوان 2010 جامعة سيدي بلعباس .
- 4- بوقريوة لمياء، مشروع بلوم فيوليت، مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة باتنة، الجزائر، العدد4، ديسمبر 2012.

5- تکران جلالی، الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بين الإصلاحية الثورية 1946-1950، مجلة المفكر ISSN2543-3830، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ديسمبر 2019

6- الجابري محمد الصالح، النشاط العلمي والفكري للمهاجرين بتونس (1900-1962) الدار العربية للكتاب، تونس الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983 نقلا عن جريدة التقدم، العدد الصادر في 05 مارس 1908.

7- جاکر لحسن، انتخابات المجلس الجزائري في معسكر، 04-11-أفريل 1948، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 03، ديسمبر 2008، قسم التاريخ، المركز الجامعي بمعسكر.

8- خلدون بشير، أصول الحركة الوطنية وتطورها 1830-1945، مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات الوطنية الجزائر، العدد الأول، ص 1996.

9- سعد الله أبو القاسم، وثائق جديدة عن حركة الأمير عبد المالك الجزائري بالمغرب المجلة التاريخية المغربية، عدد 1 جانفي 1974.

10- شيبان عبد الرحمان، "جمعية العلماء وثورة التحرير المباركة"، مجلة بونة للبحوث والدراسات عدد 2 نوفمبر 2004.

11- صاري جيلالي "إبادة قبيلة العوفية (وادي الحراش)"، مجلة الثقافة، العدد 1983، 77

3- شيبان، عبد الرحمن: جمعية العلماء وثورة التحرير المباركة، مجلة بونة للبحوث والدراسات، العدد 2، رمضان 1425 هـ / نوفمبر 2004 م.

12- صاحب منعم أسامة، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية ومحاولات البحث عن النفط الاستقلال (1830-1962)"، مجلة مركز نابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد 6/العدد 4، ص 223.

13- ديلمى، عزوز، وزن المستوطنين في السياسة الاستعمارية: مواقف مستوطني عمالة قسنطينة بين الحريين العالميتين المدرسة العليا للأساتذة - قسنطينة.

14- دويذة نفيسة (قضايا الجزائر من خلال جريدة الإقدام 1919-1923 مجلة الحقيقة

- 15- عويمر مولود، تر الشيخ عبد الحليم بن سماية الجزائري، المكتبة الجزائرية الشاملة 2017/9/23
- 16- غانوا محمد غانوا، المجلة التاريخية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، النصف الأول من 1986، القبة، الجزائر.
- 17- قداش محفوظ "الأمير خالد" مجلة تاريخ وحضارة المغرب، عدد 4 (يناير 1968)
- 18- قداش محفوظ، صور من حياة الأمير خالد في شبابه، مجلة الثقافة العدد 13 مارس 1973.
- 19- قنان جمال، الشعب الجزائري في واجهة الاحتلال 1830-1954، جريدة الشعب الجزائري، 10 أكتوبر 1984.
- 20- ناصر الدين سعيدوني: "أحداث 8 ماي 1945، ذكرى تضحيات جسيمة وعبرة كفاح مرير"، مجلة الذاكرة، عدد 2، 1995.
- 21- معزوز هدى، «الممارسة الانتخابية أثناء الحقبة الاستعمارية 1830-1962» مجلة المصادر، عدد 11، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر، الجزائر.
- 22- مياي إبراهيم، إرهابات الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1914)، مجلة المصادر، ع6، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر الجزائر، 2002.
- 33- هلال عمار، الحركة الوطنية بين العمل السياسي والفعل الثوري 1947-1954 مجلة الذاكرة، العدد 03، 1995.
- 34- ولد النبية كريم، الانتخابات المحلية في البلديات المختلطة، انتخابات 1947 في بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا" مجلة البصائر، العدد 9، مارس 2004.

المراجع بالعربية

- 1- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير ترجمة عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات بيروت، باريس 1982.
- 2- أجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1830-1919)، ج2، تر، حاج مسعود دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- 3- أبو حرز أحمد، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الاحتلال الفرنسي، دار هومة للنشر والطباعة التوزيع، الجزائر، 2004.

- 4- لأركان آلان، "متخصص في العالم العربي لدى الجنرال ديغول الجنرال كاترو"، كتاب جماعي، الجنرال ديغول والعالم العربي، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي، 2008 .
- 5- بجاوي محمد الصالح، متعاونون ومجتهدون جزائريون في الجيش الفرنسي (1830-1918)، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 6- بديدة زهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية، منشورات دار السبيل الجزائر 2009.
- 7- بديدة زهر، ومزيان سعدي، وبيتر علال، وطوبال نجوى، السياسة الفرنسية في الجزائر إبان الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على الجزائريين (1939-1945)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الآمال للطباعة والنشر والتوزيع بومرداس نوفمبر 2016.
- 8- برفيللي غي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية 1880-1962، تر محمد الحاج مسعود، دار القصة، الجزائر 2007.
- 9- بركات أنيسة، الأمير خالد، محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر منشورات المتحف الوطني للمجاهد، سنة 1995.
- 10- بلاح بشير، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1989)، دار المعرفة، الجزائر 2006.
- 11- بلانش جون لوي، سطيف 1945 بوار المجرزة، ترجمة عبد السلام عزيزي وآخرون دار القصة للنشر، الجزائر، 2007.
- 12- بن أشهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر من (1830-1962)، ترجمة نخبة من الأساتذة راجعه عبد السلام شحادة، دققه وأشرف عليه د. محمد يحي ربيع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1979.
- 13- بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأراضي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962)، ج1، طباعة خاصة، وزارة المجاهدين الجزائر، 2008.
- 14- ابن الشيخ حكيم، الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين (1912-1936) المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغبة، الجزائر، 2013.
- 15- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1977.

- 16- عبد العزيز بوتفليقة: رسالة إلى الرئيس ولسن ونصوص أخرى، تر. محمد العربي هدية الكتاب من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 45 لعيد الاستقلال والشباب.
- 17- بوتفليقة، مذكرات مصالي الحاج 1938-1998، تر محمد المعراجي، هدية وزارة الجاهدين Editions, Anep، 2006.
- 18- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- 19- بوعزيز يحي، الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- 20- بوعزيز يحي، الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 21 - بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2 ط2 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.
- 22- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، عين مليلة 2004.
- 23- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 24- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)، طبعة خاصة دار هومة، الجزائر، 2013
- 25- بوعزيز يحي، الاتهامات المتبادلة بين مصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-19624، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
- 26- بومالي أحسن، أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية، دار المعرفة للنشر، د.ط، الجزائر 2010.
- 27- بوهند خالد، النخب الجزائرية والانتخابات في ضوء محاضر فرز الأصوات 1892-1939، دار القدس العربي 2016.
- 28- تابليت علي، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات ثالثة، الجزائر، 2009.

- 29-تابليت علي، من جرائم فرنسا في الجزائر، مذابح 8 ماي 1945 كمقدمة لتمهيد لثورة أول نوفمبر 1954 في الثورة الجزائرية أحداث وتأملات إنتاج جمعية أول نوفمبر مطابع عمار قرفي، باتنة، الجزائر، 1994.
- 30- تركي رايح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956)، ط2، للشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.
- 31-تركي رايح، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981.
- 32- تتيو نور الدين، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، مارس 2015.
- 33- جندلي محمد، عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث، ج2 ط2، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، 2008.
- 34- جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1962، دار المعرفة، القاهرة 1956.
- 35- حافظ حمدي، الشرقاوي محمود، الجزائر بين أمس والغد، دار القاهرة، مصر.
- 36- حباسي شاوش، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر (1830-1962) دار هومة الجزائر، 1988.
- 37- الحواس الوناس، نادي الرقي ودوره الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954 دار الشطابي للطباعة والنشر الجزائر 2013 .
- 38- خرشي جمال، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830 - 1962) دار القصبه لنشر، الجزائر
- 39- الخطيب أحمد، حزب الشعب الجزائري، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986 .
- 40 - الخطيب أحمد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 41-خيثر عبد النور، سعيدي مزيان، بوقجاني أحمد، منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

- 42- خيضر إدريس، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)**، ط 3، وزارة المجاهدين.
- 43- الدسوقي إبراهيم ناهد، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2008.
- 44- دبوز محمد علي، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة**، الجزء الثاني، ط1 المطبعة العربية، الجزائر 1969.
- 45- رخيلة عمار، **المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1995.
- 46- الزبيري محمد العربي، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- 47- الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984..
- 48- الزغدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956-1962**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 49- زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- 50- زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1 (1880-1954)، ط2، منقحة ومزيدة، دار هومة، 2013.
- 51- زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الجزائر**، دراسات في تاريخ الجزائر للحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة طبع في 2004، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- 52- زوزو عبد الحميد، **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية (مؤسسات وموثائق)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- 53- زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان الاحتلال الفرنسي "التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1837-1939)**، ج2، تر: مسعود حاج مسعود، مطبعة هومة، الجزائر، 2006.
- 54- زوزو عبد الحميد، **تاريخ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

- 55- سطورا بنيامين، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية 1898-1974، تر صادق محاربة ومصطفى ماضي دار القصة للنشر والتوزيع 1999.
- 56- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للمهاجرين إلى فرنسا بين الحربين (1914-1939) نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
- 57- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت
- 58- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، ط4، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان.
- 59- سعد الله، أبو القاسم: الحركة الوطنية، ج 3، دار الغرب الإسلامي بيروت، 199.
- 60- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998.
- 61- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.
- 62- سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الاعداد لثورة أول نوفمبر 1954، نشر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة في إطار الصندوق الوطني لترقية الفن والآداب وتطويرها. Copy Right Eurl Pages bleues internationals, maison d'édition pour l'enseignement et la formation
- 63- سعيود أحمد، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني 1954-1958م، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- 64- سعودي محمد العربي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر (الولاية -البلدية 1516-1962) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 65- شريط الأمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 66- شطاوي فيصل، محاضرات في الديمقراطية، دار المكبة حامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن (د.س.ن).
- 67- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، هدية وزارة المجاهدين، 2002.

- 68- طاعة سعد، دور النواب المسلمين في الحياة السياسية بالجزائر 1956/1947 كوكب العلوم
الجزائر، 2012.
- 69- الطاهر عليّة عثمان، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،
الجزائر 1996
- 70- صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1962/1830، منشورات المركز الوطني
للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة تر، قندوز عباد فوزية،
2010.
- 71- عباد صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، ديوان المطبوعات الجامعية
الجهوية، قسنطينة، 1999.
- 72- عباد صلاح، المستوطنون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، 1984.
- 73- عباس محمد، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة الجزائر، 2002
- 74- عبد الصاحب وادي خيرية، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد
1982م
- 75- عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر 2007.
- 76- العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، في محاضرات ألقاها الدكتور صالح العقاد على طلبة قسم
الدراسات التاريخية والجغرافية وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات ايفيان 1963، مكتبة الإسكندرية.
- 77- العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر
والتوزيع الجزائر، د.ت.ط
- 78- القزام ابتسام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري باللغتين العربية والفرنسية قصر
الكتاب، البليدة، الجزائر، 1998.
- 79- العسلي بسام، الثورة الجزائرية، طلاس للدراسات والترجمة، 1984.
- 80- العسلي بسام، جهاد الشعب الجزائري، الجزء 3، د.ط، دار العزة والكرامة للكتاب وهران الجزائر
2009.

- 81-العسلي بسام، الأمير خالد الهاشمي الجزائري والدفاع عن جزائر الإسلام، دار النقاش، الطبعة 2، 1984.
- 82-العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية، دور القاعدة الشرقية المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر 1992.
- 83-علاق هنري، مذكرات جزائرية، تر، جناح مسعود وعبد السلام عزيزي، دار القصبية، الجزائر، 2007.
- 84-العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954) منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1999.
- 85-عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1 2002
- 86-العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال افريقيا الى جبهة التحرير الوطني 1926-1954، دار طليعة للنشر والتوزيع قسنطينة 2003.
- 87-فركوس صالح، الملخص في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م- 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002.
- 88-قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، ط 1، دار البعث، قسنطينة الجزائر 1991
- 89-قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والتعليم، الجزائر 1994.
- 90-كاشة القرحي بشير، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 91-كروزيه موريس، تاريخ الحضارات القديمة، ج 7، منشورات عويدات، بيروت، باريس.
- 92-لونيسي راجح وبلاخ بشير وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر 2010.
- 93-مانتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية، تر. البشير السباعي، ج 2، د، ط، دار الفكر القاهرة، مصر.
- 94-مجاهد مسعود، الجزائر عبر الأجيال، ط 2، دار الأيتام الاسلامية، 1962.
- 95-محيو أحمد، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية 1986.
- 96-مربوش أحمد، الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، دار هومة الجزائر 2007.

- 97- مقالاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014.
- 98- مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 3 شارع زيغود يوسف، الجزائر.
- 99- مورو أحمد، الجزائر تعود إلى محمد صلى الله عليه وسلم، المختار الإسلامي للنشر القاهرة، 1992
- 100- مهديد إبراهيم، الحركة الوطنية الجزائرية في القطاع الوهراني فيما بين 1919-1939 النهضة والصراع السياسي دار القدس العربي، وهران، 2015.
- 101- مياصي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، دار هومة، بوزريعة الجزائر، 2007
- 102- نايت قاسي إلياس، مئوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع الأبيار، الجزائر، 2013.
- 103- النجار حسن فوزي ، انتصار الجزائر، الجزائر، 1962.
- 104- نصر مهنا محمد، علوم سياسية، الأصول والنظريات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر 2009.
- 105- نوار عبد العزيز سليمان ونعني عبد المجيد، التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الأولى، دار النهضة، بيروت.
- 106- هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات، دار هومة للجزائر، (د.ت).
- 107- وسمي كاظم، الفكر العربي وتحديات الحداثة، منشورات ليل الغربية، مارس 2000.
- 108- ولد حسين محمد الشريف، من المقاومة إلى الحرب من اجل الاستقلال (1830-1962) دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010
- 109- وقواق عبد القادر، مساهمة في تاريخ المقاومة الجزائرية اجنة مساندة ضحايا القمع المرافعة الكبرى هدية وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى 45 للاستقلال والشباب منشورات دحلب 1993.
- 110- الوناس الحواس، نادي التلقي ودوره الحركة الوطنية الجزائرية 1927-1954 دار الشطايبي للطباعة والنشر الجزائر، 2013.

111- فضلاء محمد الحسن، من أعلام الإصلاح في الجزائر، ج3، دار هومة للنشر الجزائر،
2000.

BIOGRAPHIE DES LIVRES ET ARTICLES

LIVRES

A/

- 1- Abbas, Ferhat : **La nuit coloniale Guerre et révolution D'Algérie** , Ed. René Julliard, Paris, 1962.
- 2- Abbas Ferhat, **Autopsie d'une guerre l'aurore**, édition Garnier, France, 1980.
- 3- Abbas Ferhat, **De la colonie vers la province, Le jeune Algérien 1930 suivi de_rapport du Maréchal Pétain, Avril 1941**, éd Garnier Frères, Paris, 1981
- 4- Ageron, **Les algériens musulmans et la France 1871-1919**, T1 (presses universitaires de France ,108 boulevard saint-germain /paris (s.d)
- 5- Agéron Charles Robert, **De l'Algérie française à l'Algérie Algérienne**, Ed Bouchene Paris, 2005.
- 6- Ageron Charles Robert, **Genèse de l'Algérie Algérienne**, édition Bouchene, Paris,2005.
- 7- Ageron Charles Robert : **histoire de l'Algérie, contemporaine tome 2 de l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération (1954)** presses universitaires de France, 1979.
- 8- Ageron, Charles Robert : **Histoire de l'Algérie contemporaine de France 1830-1994**, Ed. Que sais-je, paris, 1964.
- 9- Ordioni Pierre, **Tout commence à Alger 1940-1944**, Ed. Stock, Paris, 1972
- 10- Aït Ahmed, Hocine, **Mémoire d'un combattant, l'esprits de l'Indépendance (1942-1952)**, éditions barzakh, Alger, oct. 2002
- 11- ARON ROBERT : **Les Origines de la révolution Algérienne** Paris,1962.
- 12- Aron Raymond, **La Quatrième République**, éd, Presse universitaire de France, Paris, 1975
- 13-Ben habiles Cherif, **l'Algérie Française vue par unindigène**, Alger Orientale, 1914

- 14- Benkhedda, Benyoucef : **les origines du 1^{er} novembre 1954**, édition du centre d'étude et de la recherche sur le mouvement national algérien et la révolution du 1^{er} novembre 1954, deuxième édition, 1999.
- 15- Bourdel Philippe, **Le livre noir de la guerre d'Algérie, Français et Algériens 1945-1962**, Ed, Plon, Paris, 2003
- 16- Cahendet Marie Anne, **Droit constitutionnel**, Edition Mont chrétien, Paris, 2000
- 17- Charpentier Léon, **précis de législation Algérienne et Tunisie**, Adolphe JORADAN, Alger, Algérie, 1895.
- 18-Cantier Jacques, **Le Gouverneur général Bordes et l'Algérie du centenaire**, mémoire de maîtrise, Université de Toulouse- Le Mirail, 1990.
- 19- Cartier Raymond, **La deuxième guerre mondiale**, Tome1, éd la rousse, Paris, 1956.
- 20- Chentouf Tayeb, **L'Assemblée Algérienne ,20 septembre 1947-12 Avril 1956**
- 21- Collot Claude, **Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale de 1830-1962**, éd. C.N.R.S, Paris ; et Office des publications universitaires, Alger, 1987
- 22- Claude, Henry Jean Robert : **Le mouvement national Algérien**, texte (1912-1954) 2 éditions OPU Alger 1981.
- 23-Courrière Yves :**la guerre d'Algérie**, T5, éd Société générale d'édition et de diffusion,2001
- 24-Courrière Yves : **la guerre d'Algérie, les fils de la toussait** préface de Joseph Kassel, édition Rahma, Alger,1992.
- 25-Dehérain Henri, **L'Histoire de l'Algérie par l'estampe (Gabriel Esquer, Iconographie historique de l'Algérie depuis le XVIIe siècle jusqu'à 1871**. (1830-1980, collection du centenaire de l'Algérie).In :Journal des savants , Avril 1930.
- 26-Djaghloul Abdelkader, **Elément histoire culturelle Algérienne**, ENAL, Alger
- 27- De VIARD, (Paul) : **Délibération des indigènes d'Algérie**, vol 1, éd, Snipet view, Paris, 1937.
- 28-FARES, ABDERRAHMANE : **La Cruelle vérité, l'Algérie de 1945à l'indépendance** 1^{ère} édition, éditions Plon, Paris 1982
- 29-Favrod, Charles Henri : **la révolution algérienne**, édition Dahleb, imprimé en février 2008.

- 30-**Fromage Julien, **L'Algérie vivra-t-elle ? ou projet Blum Violette au temps du front populaire**, mémoire de fin d'étude, université Lyon,3 juin 2003.
- 31 -**Gallissot René, **Algérie colonisée, Algérie Algérienne (1870-1962)** éd barzakh, Alger,2007
- 32-**Gouvion Marthe et Edmond, **Kitab aayane el marhariba** Fontana.Alger.1920
- 33-** Haddad Mostafa, **L'émergence de l'Algérie moderne, le constantinois (l'est Algérie) entre les deux guerres 1919-1939**, Essai d'histoire économique et sociale, T1 2000
- 34 -** Hildebert Isnard, **La Réorganisation de la propriété Rurale dans la Mitidja**, Imprimerie Joyeux, Alger,1947.
- 35-**Jacquet Jacques, **La révolution nationale Algérienne et le parti communiste Français**, Tome2, Paris 1974.
- 36-** Jeanson Colette et Francis : **L'Algérie hors la loi**, Ed, A.N.E.P et Bibliothèque du Maghreb, Alger, 2006.
- 37-** Julien, Charles André, **L'Afrique du nord en marche, nationalismes musulmans et souveraineté française**, Edt, R. Julliard, Paris,1972.
- 38-** Kaddeche, Mahfoud : **Histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne (1919-1951)**, T1, S.N, éd, 1981.
- 37-** Kaddeche Mahfoud : **Histoire du nationalisme algérien, question nationale et politique algérienne (1919-1951)**, T2, Ed. S.N. E. D, Alger,1981
- 38 -** Kaddache Mahfoud, **La vie politique à Alger de 1919-1939**. SNED, Alger 1970.
- 39 -** Kaddache Mahfoud, **La vie politique à Alger de 1919-1939**. SNED, Alger 1970
- 40-** Koulakssis Ahmed et Meynier Gilbert, **L'Emir Khaled**, Premier zaïm ? Identité algérienne et colonialisme français, Histoire et Perspectives Méditerranéennes, L'Harmattan, 1987, Op.cit
- 41-** Kharchi Djamel, **Colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1960**, (Casbah édition Alger 2004.
- 42-**L'Emir Khaled, **la situation des musulmans d'Algérie**, édition du trait d'union,.1924

- 43-L'Emir Khaled, Petit fils d'Abdel Kader, **Réflexions sur le rapprochement Franco-arabe en Algérie**, imprimerie Gojosso, 1913
- 44- Letourneau, Roger : **Evolution politique de l'Afrique du nord musulmane 1830-1961**, Ed. Armand Colin, paris, 1962.
- 45- Lambert, Jacques, **Manuel de législation Algérienne** Librairie des facultés, Alger, 1952
- 46- Mahsas, Ahmed : **Le mouvement révolutionnaire Algérien de la 1^{ère} guerre mondiale à 1954**, Paris,1979.
- 47- MARLO Manuel, **L'Organisation administrative de l'Algérie**, Alger, Librairie Ferranis,1951 .
- 48- Martin Claude, **histoire de l'Algérie française**, centre française d'édition et de diffusion, Robert Laffont
- 49- Mélia, Jean Pour la présentation parlementaire des indigènes musulmans d'Algérie, Paris ^{XVI^{ème}}.
- 50-Meynier Gilbert, **l'Algérie réveillée la guerre de 1914-1918**, et premier quart du xx siècle, Librairie Droz,1981.
- 51- Miquel Pierre, **La guerre d'Algérie**, éd Fayard, Paris,1993
- 52-Montagnon Pierre, **La France coloniale**, éd Pygmalion Gérard Watelet, Paris, (S.D),
- 53- Milliot Louis, **Le Gouvernement de l'Algérie**, publications du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, Alger.
- 54-Mélilot Louis, **le statut organique de l'Algérie**, (Analyse de la loi du 20 septembre 1947d'après les travaux parlementaires Ed, Recueil Sirey, Paris 1948
- 55- MORAL(Auguste), **Napoléon3 sa vie ses Œuvres et ses Opinions**, 2 E, IMPRIMERIE Armand Le Chevalier, Paris ,1870
- 56-Naegelen, Marcel edmond : **Mission en Algérie**, Ed. Ernest Flammarion, Paris, 1956
- 57-Rouard de Card Edgard, **La Représentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie**, A. Pedone Editeur librairie de la cour, Paris 1909
- 58-Nouschi André, **l'Algérie amère1914-1944**, édition de la maison des sciences de l'homme, Paris.
- 59- NOUSHI, ANDRE : **La naissance du nationalisme Algérien (1914-1954)** Edition de minuit, Paris,1962.

- 60- Stora BENJAMIN, **Algérie, histoire contemporaine 1830-1988**, casbah édition, Alger, 2004.
- 61- Spielman Victor, **L'Emir Khaled (son action politique et sociale) en Algérie de 1920-1923 un aspect de la question Indigène Algérienne**, édition trait d'union Alger 1938
- 62- Stora BENJAMIN et DAOUD, ZAKYA : **FARHET ABBAS une autre Algérie**, Casbah Edition, 1995.
- 63- Tardieu André, **Le mystère d'Agadir**, revue correspondante d'orient, année 1912.
- 64- Thobie Jacques, Meynier Gilbert, et autres, **Histoire de la France coloniale 1919-199**, Ed Armand Colin. (s.d).
- 65- Vidal Jacques, **Célébration du centenaire de l'Algérie Française**, ([http : // Alger son histoire/pdf/15_celebration_centenaire_afn65.pdf](http://Alger_son_histoire/pdf/15_celebration_centenaire_afn65.pdf)) p12.
- 66- Yousfi M'hamed : **L'Algerie en marche**, T1, Ed. E.N.A.L, Alger, 1984

B/ ARTICLES

- 1- Ageron Charles Robert, Une politique libérale sous la 3^{ème} république 1912-1919, In **Revue d'histoire moderne et contemporaine**, T VI, Avril-juin 1959, p 127.
- 2- Ageron Charles Robert, Enquête sur les origines du nationalisme Algérien, L'Emir Khaled petit fils d'Abdelkader-fut-il le premier nationaliste Algérien ?, **revue de l'occident musulman et la méditerranée**, n°2.
- 3- BOURDARIE Paule, **le recrutement par la voix d'appel des indigènes Algériens**, la Revue indigène n°31.
- Bouveresse Jaques, **les délégations financières Algérienne 1898-1945**, t2 édition université de Nancy II France, 1979, (thèse non éditée)
- 4- Cherchari Mohamed Sahia, « **Indigènes et citoyens, ou l'impossible universalisations, du suffrage** », **revue française droit constitutionnel**, n° 60, 2004
- 5- Marchand, H « **L'Exode des musulmans Algériens** », Questions Diplomatiques et Coloniales n°33, Janvier- Juin 1912.
- 6- Mélia Jean « **La question des délégations financières d'Algérie** » Le capital, n ° 4668, jeudi 3 fevrier 1938
- 7- Raymond Robert, « **Les réformes Algériennes** », in.AF (Bull) Novembre 1918, n11.
- 8- Zertouti. Youssef « **Le dossier du sang** », **Revue Historia**, N : octobre 1971, Sétif

- 1- ابن علي زهير، دور النظام الانتخابي في إصلاح النظم السياسية، دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه في القانون العام جامعة تلمسان، 2015/2014.
- 2- بديدة لزهرة الحركة الديغولية في الجزائر (1940-1945) من الظهور إلى المواجهة مع الحركة الوطنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، 2009-2010. - 3- الجمعي الحمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين" دراسة تاريخية وسياسية مقارنة" ج2، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006
- 4- بالحاج ناصر، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912-1916) ، مذكرة الماجستير تخصص تاريخ معاصر، المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ 2004/2005.
- 5- بلجة عبد القادر، مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري (1907-1945) أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الإنسانية جامعة الجيلالي الياصب، سيدي بلعباس، 2015/2016.
- 6- محمد بك، محمد الأمين العمودي ودوره في الإصلاح من خلال جريدة الدفاع، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007-2008
- 7- بن عدة عبد المجيد، الخطاب النهضوي في الجزائر (1925-1954) ج1، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005
- 8- بن قبي عيسى، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1919-195 أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2011، 2-2012.
- 9- بوقجاني أحمد : جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية وثورة التحرير الجزائرية (1945-1956) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 1998/1999.
- 10- تونسي عبد الرحمن، السلطة والمجتمع في الغرب الجزائري (1919-1939) رسالة دكتوراه العلوم جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية، 2017-2018.
- 11- الجمعي الحمري، حركة الشبان الجزائريين والتونسيين" دراسة تاريخية وسياسية مقارنة"، ح2، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006 .

- 12- حمري ليلي، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2014-2015
- 13- حمزي، كمال: القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي (1919-1954) رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر 2009/2010.
- 14- حمو بوعلام، الممارسات السياسية والنظم الانتخابية في المغرب العربي، الجزائر والمغرب نموذجا، أطروحة دكتوراه 2014/2015، جامعة وهران.
- 15- زقور عفاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين "نشأة وتطور الإصلاح بمدينة الجزائر (1931-1940)"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.
- 16- زهار سعيد، الحركة الوطنية الجزائرية في الصحافة الاستعمارية بين (1919-1939) من خلال جريدة "ليكو دالجي" l'Echo d'Alger، مذكرة شهادة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر (غ. منشورة)، جامعة الجزائر 2، قسم تاريخ 2010-2011.
- 17- محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية 1939-1945 دراسة سياسية اقتصادية، اجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإسلامية، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2015
- 18- ضيف الله عقيلة: التنظيم السياسي والإداري للجزائر (1954-1962) أطروحة لنيل دكتوراه دولة، إشراف، د. عمار بوحوش، معهد العلوم السياسية جامعة الجزائر 1995
- 19- بن حسين كريمة،
- 20- بن عدة عبد المجيد، الخطاب النهضوي في الجزائر (1925-1954)، ج1، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر 2005.
- 21- فشار عطا الله، النخبة الجزائرية، جذورها، تطورها، اتجاهاتها (1914-1954) رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية قسم التاريخ، 2008-2009.
- 22- قدارة شايب غزواتي، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934) رسالة دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم الخارجي، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.

- 23- قريبي سليمان، تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، رسالة دكتوراه جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.
- 24- مجدوب آمنة: الانتخابات في الجزائر ما بين سنتي 1951-1954، رسالة لنيل شهادة ماجستير معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1980.
- 25- عدة جلول محمد، دور المندوبين المسلمين في المجالس المالية في الغرب الجزائري رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة، تحت إشراف د.صم منور، غير منشور جامعة وهران، بدون تاريخ.
- 26- BOUVET, JACQUES MICHEL, **Les élections en Algérie de 1945-1954** Mémoire de fin d'études de l'institut d'études politiques d'Aix en Provence établi sous la direction du professeur Le TOURNEAU.

المعاجم و القواميس

- 1- البعلبكي منير، معجم أعلام المورد، موسوعة تراجم لأشهر الأعلام العرب والأجانب القدامى والمحدثين، مشتقة من موسوعة المورد، إعداد الد.رمزي البعلبكي، جامعة بيروت الأمريكية، ط1، دار للعلم للملايين، بيروت، 1992.
- 2 - بلقاسمي بوعلام وآخرون: موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للبحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- 3- بورنان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر (1830-1962)، رواد الكفاح السياسي والإصلاحي (1900-1954)، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 الجزائر، 2005.
- 4- دريفوس فرانسوا جورج ورولان مركاس وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا من عام 1789 حتى أيامنا، ج 3 ط1 تر، حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، باريس، فرنسا، 1995.
- 5- الزركلي خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج6، ط13، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1998.
- 6- الشيخ أبو عمران وآخرون، معجم مشاهير المغاربة، ط2، مؤسسة الجزائر للطباعة الجزائر، 1995.
- 7- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصة للنشر، 2007.
- 8 - شرفي عاشور، « Dictionnaire la révolution algérienne (1954-1962) biographique » Casbah Alger, 2004
- 9 - القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986.

- 10- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.
- 11- الكيالي عبد الوهاب : الموسوعة السياسية ج 1 ، دار الهدى بيروت، 1979.
- 12- الكيالي، عبد الوهاب : الموسوعة السياسية ج 3.
- 13- الكيالي، عبد الوهاب : الموسوعة السياسية ج 7.
- 14- مسمودي فوزي، " أعلام بسكرة " تراجم شخصيات علمية وثقافية ونضالية ثورية، الجمعية الخلدونية، بسكرة 2001.
- 15- معجم مشاهير المغاربة، ط2، مؤسسة الجزائر للطباعة، الجزائر، 1995.
- 16- المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، بيروت، 1987.
- 17- موسوعة المعرفة، شخصيات تاريخية، علماء، ج2 دار النهضة العربية، بيروت 1987.
- 18-documentation Française, paris ,1988.
- 19-Maitron Jean : **Dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Français**, Ed. De l'atelier, cédérom, 1997.
- 20- Stora Benjamin, **Dictionnaire biographique de militants nationaliste algériens) notice belghoul Ahmed)** ; Paris. Édition l'harmattan.
- 21- Le Robert, **Illustré et son dictionnaire Internet 2014**, publier par la société dictionnaires Le Robert, imprimé et relié en France par Polima, mai 2013.
- 22- **Larousse, Grand Dict. Encycl.** : librairie, Paris, 1983.
- 23-**Le Livre d'or de l'Oranais**, Gouvernement général, imprimerie administrative, s.d, Bibliothèque municipale d'Oran N° YB 218.

الفهرس العام

20-9	مقدمة
9	1-التعريف بالموضوع وإبراز أهميته
13	2-دوافع اختيار الموضوع
14	3-إشكالية البحث
16	4-خطة البحث
18	5-عرض أهم المصادر والمراجع المعتمدة
18	6-المناهج المعتمدة
19	7-الصعوبات
44-22	المدخل
22	1-تعريف الانتخاب
22	1-1- لغة
22	1-2- اصطلاحا
25	2-تعريف النظام الانتخابي
28	3- ظهور وتطور القوانين الانتخابية في الجزائر المحتلة
30	4-شروط خاصة بالناخبين والمنتخبين في الجزائر
30	4-1-الشروط الخاصة بالمنتخبين
31	4-2- الشروط الخاصة بالناخبين الجزائريين
35	5-التقسيم الإداري للبلديات والمجالس المنتخبة في الجزائر
37	5-1- التقسيم الإداري للبلديات
37	5-1-1-بلديات ذات صلاحيات كاملة
37	5-1-2-بلديات مختلطة
37	5-1-3- المكاتب العربية
39	5-2- المجالس المحلية الجزائرية
39	5-2-1- المجلس البلدي (Le conseil municipal)
40	5-2-2-المجالس البلدية في البلديات كاملة الصلاحيات
41	5-2-3-مجالس الدواوير(الجماعات) واللجان البلدية في البلديات المختلطة

- 41 3-5 - المجلس العام. (Le Conseil Général)
 42 4-5 - المجالس المالية

الفصل الأول لمحة عن الأوضاع العامة في الجزائر ما بين (1900-1919)

136 - 45

75-47 -المبحث الأول: أوضاع الجزائر مطلع القرن العشرين

- 47 1- الأوضاع الاقتصادية
 51 1-1- الزراعة
 60 1-2- الصناعة
 64 2- الأوضاع الاجتماعية
 68 3- الأوضاع الثقافية والدينية

136-75 المبحث الثاني: أوضاع الجزائر السياسية مطلع القرن العشرين

- 76 * - الأوضاع السياسية
 77 1- قانون التجنيد الإجباري
 78 1-1- تطور فكرة التجنيد
 82 1-2- ظهور وتطور قانون التجنيد الإجباري (1912-1914)
 82 1-2-1- ظروف تطبيق قانون التجنيد الإجباري 1912
 82 1-2-1- التناقص الملحوظ في تعداد الجيش النظامي الفرنسي
 82 1-2-2- التنافس الاستعماري على المغرب الأقصى
 83 1-2-3- تراجع الانضمام الإرادي في الجيش الفرنسي
 83 1-2-4- خطر اندلاع الحرب العالمية الأولى
 84 1-3- المواقف المختلفة من قانون التجنيد الإجباري
 85 1-3-1- موقف المستوطنين
 87 1-3-2- مواقف الساسة والعسكريين الفرنسيين

- 90 3-3-1-3- موقف بعض أعيان الجزائريين من التجنيد الإجباري
- 93 3-3-1-4- موقف أعضاء حركة الشبان الجزائريين من التجنيد الاجباري
- 95 3-3-1-5- بيان الشباب الجزائري
- 2- بوادر انبعاث الحركة الوطنية من خلال نشاط حركة الشبان ودور الأمير خالد فيها
- 98 2-1-1- نشاط حركة الشباب الجزائريين
- 98 2-2- نشاط الشبان الجزائريين قبل الحرب العالمية الأولى
- 103 2-3- أبرز أقطاب حركة الشبان الجزائريين 'الأمير خالد ودوره فيها
- 106 2-3-1- الأمير خالد
- 106 3- تأثيرات الحرب العالمية الأولى
- 113 3-1- إصلاحات كليمنصو
- 113 3-1-1- أسباب إصلاحات كليمنصو
- 116 3-1-2- قانون 4 فبراير 1919 الصادر بالجريدة الرسمية
- 118 3-1-3- مرسوم 6 فبراير 1919
- 122 3-1-4- قانون 14 فبراير 1919
- 124 3-2- دراسة لمضمون إصلاحات 1919
- 125 3-2-1- الإصلاحات العسكرية
- 125 3-2-2- إصلاحات إدارية
- 126 3-3-3- الإصلاحات السياسية
- 126 3-3-3-1- شروط منح الجنسية الفرنسية
- 127 3-3-3-2- قضية التمثيل النيابي
- 128 3-3- نتائج إصلاحات فبراير 1919
- 130 3-4- المواقف المختلفة من إصلاحات فبراير 1919
- 130 3-4-1- موقف الجزائريين من إصلاحات فبراير 1919
- 132 3-4-2- موقف المستوطنين من إصلاحات 1919
- 133 3-4-3- الصحافة الاستعمارية وموقفها من إصلاحات قانون 04 فيفري 1919

الفصل الثاني: إعادة تبلور الحركة الوطنية في الجزائر 1919-1930

215-137

المبحث الأول: ظهور الأمير خالد ومشاركته في المواعيد الانتخابية (1919-1925)

189-139

- 1-بوادر الإصلاحات الفرنسية في الجزائر 139
- 2- الصراع بين الجزائريين والسلطات الفرنسية 141
- 2-1- الموقف السياسي للأمير خالد 141
- 2-2- توجه الأمير خالد إلى مؤتمر الصلح 148
- 2-3- نشاط الأمير خالد بعد مؤتمر الصلح في مختلف المجالس الانتخابية 152
- 2-4- الصراع أثناء النشاط الانتخابي الخاص بالمجالس البلدية 1919. 156
- 3- ردود الفعل المختلفة من نتائج الإنتخابات 160
- 4- الانتخابات الإقليمية والمندوبيات المالية 1920 163
- 4-1- نتائج الانتخابات 163
- 5-المشاركة في الولائية انتخابات 1921 169
- 6-تأسيس جمعية الأخوة الجزائرية 175
- 7- زيارة رئيس الجمهورية "ميليران" وتداعياتها 183
- 8- النشاط السياسي للأمير خالد من المنفى 189

المبحث الثاني: والانتخابات في الجزائر (1924-1930) وظهور نجم شمال إفريقيا 192-215

- 1-النشاط السياسي في الجزائر قبيل ميلاد نجم شمال إفريقيا 193
- 1-1- رسالة الأمير خالد إلى الرئيس الفرنسي هيريو 193
- 2-1- الإدارة الفرنسية واستمرار التزوير الانتخابي 1925 196
- 1-2-1- انتخابات المجالس البلدية ماي 1925 196
- 2-2-1- نتائج الانتخابات 197
- 2- نفي الأمير خالد وانكفاء التيار الإصلاحي 203
- 2-1- ظهور التيار الاستقلالي 203

- 203 1-1-2- نشأة نجم شمال إفريقيا وتطور الصراع السياسي في الجزائر
 206 2-1-2- تأسيس النجم
 209 2-2- تأسيس فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين
 209 1-2-2- تشكيل فيدرالية النواب المسلمين الجزائريين
 211 3- انتخابات المجالس البلدية الجزئية والعامّة ما بين 1927-1929
 211 1-3- انتخابات الجزئية الخاصة بالمجلس البلدي 1927
 212 2-3- انتخابات مجالس العمالة 1929

الفصل الثالث: الصراع السياسي بين الحركة الوطنية والسلطة الاستعمارية من خلال

288-215

الانتخابات (1930-1939)

254-217

المبحث الأول: مرحلة ما قبل بلوم فيولت (1930-1936)

- 217 1- الظروف الاقتصادية
 217 1-1- الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية
 220 2- الظروف الاجتماعية
 222 3- الأوضاع السياسية - مئة سنة من الاحتلال
 223 1-3- ظهور فكرة إحياء الذكرى المئوية
 224 1-1-3- برنامج الاحتفالات
 225 2-1-3- مظاهر الاحتفالات
 230 2-3- موقف الإصلاحيين من الاحتفال بالمئوية
 231 3-3- موقف نجم شمال إفريقيا
 232 4-3- موقف فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين
 233 5-3- موقف الحزب الشيوعي
 235 4- مشاركة الحركة الوطنية في الانتخابات من 1932 الى 1939
 235 1-4- انتخابات 1932-1935
 235 1-1-4- الانتخابات التشريعية والمالية لسنة 1932
 237 4-1-2- انتخابات تجديد المجالس العمالية (الولائية) عقب أحداث قسنطينة 1934

239	4-1-3-الانتخابات البلدية 1935
	المبحث الثاني: مرحلة الحكومة الشعبية ومشروع بلوم فيوليت والانتخابات في الجزائر (1936-1939)
288-245	
247	1- ظروف وصول حكومة الجبهة الشعبية
249	2- مشروع بلوم- فيوليت
250	1-2- مراحل تطور مطالب المشروع
250	2-2- المشروع من 1930 إلى 1935
252	2-3- محتوى مشروع بلوم- فيوليت
253	2-4- مشروع بلوم فيوليت وتطور الانتخابات عند الأهالي
255	2-5- ردود الفعل المختلفة من المشروع
256	2-5-1- موقف الحركة الوطنية الجزائرية
256	2-5-1-1- موقف النخبة من المشروع
256	2-5-1-2- موقف الحزب الشيوعي الجزائري
257	2-5-1-3- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
257	2-5-1-4- موقف حزب الشعب الجزائري من المشروع
258	2-5-2- موقف المعمرين
258	2-5-3- المنتخبون الأوروبيون
260	2-5-4- موقف المؤتمر الإسلامي من المشروع
261	2-5-4-1- مضمون مطالب المؤتمر
263	2-5-4-2- موقف الحركة الوطنية من المؤتمر الإسلامي الجزائري
263	2-5-4-3- موقف المستوطنين الأوروبيين
264	2-5-5- الاجتماع العام الثاني للمؤتمر الإسلامي الثاني وفشله
267	3-التنافس الانتخابي ما بين 1937-1939
267	3-1-الانتخابات البلدية جوان 1937
268	3-1-1- المشاركة في الانتخابات والحملة الانتخابية
269	3-1-2- نتائج الانتخابات

- 273 3-2- انتخبات 17 أكتوبر 1937 الخاصة بتجديد أعضاء المجلس العامة
 274 3-2-1- الدعاية الانتخابية
 275 3-2-2- التنافس الانتخابي بين الأحزاب ونتائج الانتخابات
 279 3-2-3- المواقف المعادية لحزب الشعب
 280 3-3- انتخابات التجديد النصفى لأعضاء المجالس المالية في 6 فبراير 1938
 282 3-4- الانتخابات التكميلية أكتوبر 1938
 383 3-4- انتخابات المجالس العامة 1939
 284 3-5- الصراع والملاحقات خلال الانتخابات

الفصل الرابع: الصراع السياسي بين الحركة الوطنية الجزائرية والسلطة الاستعمارية

من اندلاع الحرب العالمية الثانية 1939 إلى غاية 1946 289 - 370

المبحث الأول: العلاقة بين الحركة الوطنية والسلطة الفرنسية (1939-1943)

291-322

- 291 1-1- الجزائر في عهد حكومة فيشي
 291 1-1-1- الواقع السياسي في عهد حكومة فيشي
 296 1-1-2- الواقع الاقتصادي والاجتماعي في عهد حكومة فيشي
 298 2- الحركة الوطنية خلال عهد حكومة فيشي
 3- نشاط الحركة الوطنية الجزائرية خلال الحرب الإمبريالية الثانية وحكومة فرنسا
 300 الحرة
 301 3-1- مواقف الحركة الوطنية من الحرب
 302 3-2- نزول الحلفاء وأثره على الحركة الوطنية الجزائرية
 303 3-3- توحيد الحركة الوطنية
 305 3-4- بيان فيفري 1943
 307 3-4-1- مضمون البيان

- 307 3-4-2- ملحق البيان 26 ماي 1943
- 311 4- مشاريع ديغول الإصلاحية في الجزائر والحركة الوطنية
- 313 4-1- صدور الأمرية
- 316 5- مواقف أطياف الحركة الوطنية من إصلاحات ديغول
- 316 5-1- تأسيس حركة أحباب البيان والحرية
- المبحث الثاني: تطور الصراع السياسي خلال سنتي 1945-1946
- 371 - 323
- 324 1-الوضع العام في الجزائر ما بين سنتي 1945 و 1946
- 325 1-1- مجازر ماي 1945 وأثرها في إعادة بناء الحركة الوطنية
- 326 1-1-2- نتائج المجازر
- 328 1-3- موقف الحركة الوطنية من المجازر
- 328 1-3-1- الحزب الشيوعي الجزائري
- 330 1-3-2- حزب الشعب الجزائري
- 331 1-3-3- حركة أحباب البيان والحرية
- 332 1-3-4- جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- 333 1-4- تأثير المجازر في إعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1945
- 334 2- النشاط الانتخابي بعد الحرب العالمية الثانية
- 334 2-1- الانتخابات البلدية: (29 جويلية-5 أوت 1945)
- 336 2-2- انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى (انتخابات 21 أكتوبر 1945)
- 339 2-3- أول مجلس وطني تأسيسي
- 341 2-4- موقف الأحزاب الجزائرية من انتخابات الجمعية التأسيسية الأولى
- 341 3- الانبعاث السياسي منذ 1946
- 341 3-1- انتخابات 1946
- 341 3-1-1- استفتاء 5 ماي 1946
- 342 3-1-2- انتخابات 2 جوان 1946
- 343 3-1-2-1- الحملة الانتخابية

347 3-2- الانتخابات التشريعية في نوفمبر 1946 والفشل الوجودي

356 3-3- انتخابات مجلس الجمهورية 24 نوفمبر 8 ديسمبر 1946

الفصل الخامس: تطور الصراع السياسي بين الحركة الوطنية والسلطة الاستعمارية من

455-358 خلال انتخابات المرحلة الممتدة ما بين (1951-1947)

399-360

المبحث الأول: تطور الحركة الوطنية ما بين 1947-1949

360 1- الواقع العام السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

363 2- القانون الخاص 20 سبتمبر 1947

363 1-2- ظروف صدور

367 2-2- مضمون القانون الخاص

371 2-3- المواقف المختلفة من القانون الخاص

372 2-3-1- موقف الحركة الوطنية من قانون 20 سبتمبر 1947

374 2-3-2- موقف الفرنسيين.

376 3- التقسيمات الادارية والهيئات المنتخبة في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية

377 3-1- المجلس الوطني الفرنسي

377 3-2- المجلس الجزائري (الجمعية الجزائرية)

377 3-3- المجالس البلدية

377 3-3-1- التنظيمات الجديدة لسير الانتخابات

379 4- التجربة الانتخابية في ظل القانون الخاص الجزائري

379 4-1- الانتخابات البلدية لأكتوبر 1947

381 4-1-1- الحملة الانتخابية

382 4-1-2- مجريات الانتخابات ونتائجها

386 4-2- انتخابات جمعية الاتحاد الفرنسي

388 5-1- نشأة الجمعية الجزائرية

- 389 5-2- مفهوم الجمعية الجزائرية
 390 5-3- الاستعدادات المختلفة من أجل تشكيل الجمعية الجزائرية
 391 5-3-1- تحديد المقاعد الانتخابية
 392 5-3-2- تحديد الدوائر الانتخابية

1 المبحث الثاني: الانتخابات في الجزائر ما بين 1948-1951

407 - 455

- 401 1- وصول نايجلان إلى الجزائر وتوليه الحكومة العامة
 403 2- انتخابات المجلس الجزائري وآليات التزوير
 403 2-1- أسباب تأجيل تاريخ إجراء انتخابات الجمعية
 406 2-2- التحضير لانتخابات الجمعية الجزائرية أفريل 1948.
 407 2-2-1- الحملات الانتخابية
 411 2-2-2- سير العملية الانتخابية
 414 2-2-3- نتائج الانتخابات
 421 2-3- رد الفعل الحركة الوطنية على تزوير الانتخابات
 427 3- نتائج الانتخابات وتداعياتها على تفجير الأزمة البربرية
 428 3-1- مهاجمة البريد المركزي لمدينة وهران في 04-05 أفريل 1949
 428 3-2- تفجير تمثال الأمير عبد القادر
 429 3-3- دور الإدارة الفرنسية في إثارة الأزمة البربرية
 431 4- انتخابات المجالس العمالية (الإقليمية) مارس 1949
 432 5- انتخابات 1951 ومواصلة التزوير الانتخابي
 434 5-1- الحملة الانتخابية
 436 5-2- نتائج الانتخابات
 440 6- الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 جوان 1951
 440 6-1- نتائج العملية الانتخابية
 441 7- التجربة الوحودية بين الأحزاب السياسية الجزائرية

450	الخاتمة
458	الملاحق
491	الفهارس
528	قائمة المصادر والمراجع
555	الفهرس العام